نقولا زيادة

الأعمال الكاملة

برقة الدولة العربية الثامنة
ليبيا ١٩٤٨ (وثيقة رسمية)
ليبيا من الإستعمار الإيطالي
إلى الإستقلال

نقولا زيادة
برقة الدولة العربية الثامنة
ليبيا ١٩٤٨ (وثيقة رسمية)
ليبيا من الإستعمار الإيطالي
إلى الإستقلال

برقة

الدولة العربية الثامنة

نـقولا زيـادة

الأعـمال الكاملة

برقة

الدولة العربية الثامنة

الأهـلية للنشـر والـتـوزيـع

جميع الحقوق محفوظة
© رائد وباسم زيادة
إصدار: **الأهلية للنشر والتوزيع**
بيروت ٢٠٠٢
بيروت، لبنان ـ الحمراء ـ بناية الدورادو
ص. ب.: ٥٤٣٣ ١١٣ ـ هاتف: ٣٥٤١٥٧

المحتويات

مقدمة ٩
بلاد ١١
شعب ٢٠
تاريخ ٢٥
عروبة وإسلام ٣٢
السنوسية: تاريخ ٤٠
السنوسية: تعاليم ونظام ٤٦
في ظل تركية الفتاة ٥١
برقة وايطالية: اعتداء ٥٤
برقة وايطالية: مهادنة ٥٩
برقة وايطالية: جهاد ٦٦
برقة وايطالية: استعمار ٧٦
تحرر ٨٠
الدولة العربية الثامنة ٨٥

مقدمة

قضيت بعض عام ١٩٤٩ في برقة، حيث كنت أعمل مساعداً لمدير المعارف. وقد أتاح لي ذلك التعرفَ إلى البلاد وأهلها، فشعرت نحوهم بحب عميق. ولا غرابة في ذلك فأنا عربي كنت بين أهلي وعشيرتي، فلكل ربع من ربوع العرب حرمة وهوى تغلغل مني في صميم الفؤاد.

وهذا الكتاب الذي أقدمه اليوم إلى القارىء العزيز هو وفاء لبعض الدين الذي طوقت به تلك البلاد وأهلها الغر الميامين عنقي. فليقبلوه مني بالروح التي املته، وإنهم على ذلك لمشكورون.

بيروت ١٩٥٠

بـلاد

١

كـانت أول نظرة ألقيتـها على برقة من الطائرة. فيسّر لي ذلك أن أتعرف إلى معالم سطحها، أو على الأقل الجزء الشمالي منها، بشيء من الوضوح. فرأيت هذا الشاطىء المنحني كأنه قوس يمتد من البَرْدِيّة إلى خليج سِرْت، والذي هو خلو من التعاريج الكبيرة النافعة، باستثناء تعريجة واحدة حرية بالذكر عند طُبُرُق. وهذا الشاطىء يتلوه سهل ساحلي هو، في الجزء الأوسط من البلاد، ضيق جداً، بحيث يتكون في الواقع من جيوب ساحلية تنحشر بين رؤوس صخرية تصل إلى الشاطىء، وتعانق البحر. لكن على جناحي برقة: في البُطْنان (أو مَرْمَريقة) شرقاً، وفي بَرْقة البيضاء والحمراء غرباً، يتسع هذا السهل الساحلي بحيث يمتد عشرات الأميال إلى أن يلتقي بالصحراء.

مرت بنا الطائرة فوق البُطنان، أو جبل عَقْبَة، الذي بدا لنا منبسطاً، ولا غرابة في ذلك، فإن ارتفاعه لا يتجاوز المئتين من الأمتار إلا في ما ندر. واتضح لنا، وكانت الطائرة على ارتفاع يمكننا من تبين معالم الأشياء، أن هذا الجناح من برقة إنما هو جزء محدود الموارد، تغلب عليه الصحراوية أو ما يشبه ذلك. فنحن نطير في فصل الربيع، وليس فيه ما يدل على الربيع!

حلقنا فوق الجبل الأخضر، وهي الهضبة التي تستأثر في برقة بالأجزاء المرتفعة، والأمطار الغزيرة (نسبياً)، والأرض الخصبة. وقد ظهر هذا بادياً للعيان. فهذه الغابات تكسو الأجزاء الجنوبية المرتفعة من الجبل الأخضر. وهذه الكروم تغطي السفوح الشمالية منه. وهذا جزؤه الغربي يبدو وقد آتى لاولئك الذين أحسنوا خدمته.

فإذا تم لنا اجتياز الجبل الأخضر، واستشرفنا بني غازي من الجو، عاد إلى الأرض عريها، وبدا ما يشبه الصحراء، إن لم تكن الصحراء بعينها، يمتد أمامنا مئات الكيلومترات غرباً وجنوباً.

وثمة أمر آخر رأيناه من الطائرة، وهو أن الجبل الأخضر يرتفع من الشاطىء ارتفاعاً مباشراً في الشمال، وكأنه يرتقي في ثلاث درجات (تبلغ أعلاها ٨٧٥ متراً)، ارتقاء مصعّداً صعباً، لكنه ينحدر نحو الجنوب، إلى الصحراء، انحداراً تدريجياً فيه هون ولين. وكأني بالطبيعة كانت رئيفة بالمصعّد من الصحراء، فلم توصله إلى ما

يشبه الجنان بسرعة، وكانت رفيقة بالمحدّر إلى الصحراء، فلم تلقه في أحضانها دفعة واحدة.

ومع ذلك فما أحسب أن الذي ألقينا عليه هذه النظرة السريعة من الطائرة يتجاوز سبعين أو ثمانين ألفاً من الكيلومترات المربعة، وهو لا يكاد يزيد على عشر مساحة برقة البالغة نحو ٨٠٠.٠٠٠ كيلومتر مربع. فشاطئها، من الحدود المصرية شرقاً، إلى الحدود الفاصلة بينها وبين طرابلس الغرب غرباً، يبلغ نحواً من ١.٥٠٠ كيلو متر. أما عرض البلاد، إلى الجنوب، فيمتد إلى السودان وافريقية الوسطى.

٢

إن التصعيد من السهل أو الساحل إلى الجبل الأخضر صعب، سواء أكان أرتقاؤك من بني غازي إلى الأبيار، أو من طُوكَرَة أو طُلْمَيْثة إلى المَرْج، أو سُوسَة إلى الشحَّات والقَيْقَب، أو من دَرْنَة إلى عين مَارَة والقُبَّة. ولكن هذا الجهد الذي تبذله في التصعيد تكافأ عليه. «وقد كان أول ما لفت نظري، لما تركنا طُوكرَة، واتجهنا جنوباً نحو الجبل الأخضر، هو أن السيارة خففت سيرها. ثم فاجأتنا في أول الطريق لوحة كبيرة كتب عليها، ممر طُوكرَة، طريق شديدة الارتفاع. والتوت الطريق، وتبعتها السيارة متعبة. وأخذت أطراف الأودية تبدو على اليمين والشمال؛ وبدا بعض الأشجار والأنجم، مثل البطم والخروب القزم، على الجانبين، ولم تلبث أن ظهر بعض صنوبرات من الصنوبر الإفريقي. لكن هذه الأودية تبدو طفلة إذا قوبلت بأودية لبنان، وهذه الجبال تبدو قزمة إذا قورنت بجباله.

«وانتهينا من ممر طُوكرَة فإذا بنا في الجبل الأخضر، في أجزائه الغربية المسماة المرج، وهي هضبة متسعة. إنها سهل مرتفع، تتوسطه مدينة المرج نفسها؛ وقد كان الايطاليون يطلقون عليه سهل بارتشي».

«ها أنا في الشحات (قيريني)، وقد ذهبت اليوم إلى سُوسَة (ابولونية) في زيارة قصيرة. لقد شعرت وأنا في السيارة، وهي تهبط هذه الطريق الملتوية المعوجة، كأنني أنحدر من جبال كسروان نحو جونية، أو كأنني أنحدر من رام الله إلى الرملة. فلا تختلف الطريق ولا ما حولها عن تينك الطريقين أو ما حولهما.

وحول الشحات هنا تقع منطقة من أجمل المناطق التي يمكن أن ترى في برقة. فالأرض، إلى مسافة بعيدة، تكسوها الأشجار الجميلة، بعضها طبيعي كالزيتون البري والصنوبر والسرو، وبعضها غرسته الأيدي العاملة، على عدوات الأودية، وجوانب الطرق، وأكثره من شجر اليوكالبتوس.

«وأقبلنا على دَرْنة. وتبدّت لنا، ونحن في طرف الجبل الأخضر، مدينةً صغيرة بيضاء تكتنفها أشجار النخيل، وتجملها زهور الياسمين وغيرها. وهي في جيب من هذه الجيوب الساحلية التي يمتاز بها الشاطىء البرقاوي المصاقب للجبل الأخضر.

وقد انحدرنا نحو أربعمئة متر في نحو أربعة كيلومترات أو أقل، في طريق يتلوى كأنه قد لدغته حية، فسرى الألم في جسمه[١]».

«غادرنا درنة إلى طبرق. فلما أخذت السيارة تصعد في هذا الطريق الشديد الارتفاع، نظرت خلفي، لألقي نظرة على درنة من جهة الجنوب الشرقي، فوجدتها كالصغير يحاول أن يلعب لعبة الاختباء. إن إعوجاج الطريق يظهر المدينة حيناً، ويخفيها حيناً آخر، وهي فرحة بهذا، فلا يبدو منها إلا وجه ضاحك فرح، كأنها لم تعرف الألم[٢]».

فإذا صعّدت من الساحل إلى الجبل الأخضر، وتنفست هواء الجبل المنعش، وجدت في هذا السفح الذي يسميه البرقاويون الوُسَيْطة، أرض المرج الخصبة، التي تنتج القمح والفواكه والخضر والكروم والتين، وتصلح للزيتون، وإن كانت لا تنتجه اليوم، ووجدت إلى الشرق منها أرض العرقوب، وهي الأرض المخدّدة الكثيرة الأودية، المكسوة بالأحراج الكثيفة، ولو أن الكثير من أشجارها صغير.

«أما بين دَانْزينو والزاوية البيضاء (سيدي رافع) فثمة مجموعة من الأودية الصغيرة، تأتي من الهضبة، وتلتقي أكثرها معاً في وادي الكوف (الكهوف)، الذي هو أشبه ما يكون بوادي الزرقاء في شرقي الأردن، بين عمان وجرش، لكنه خال من الماء، ولا يمتلىء إلا في فصل الشتاء، فصل الأمطار. على أنه، وهو عميق وجميل وخطر، لا يبلغ في هذه كلها ما يبلغه الزرقا أو أودية لبنان. ولعلّ مطلع باب الواد، بين القدس والرملة، أقرب الأماكن شبهاً به. وهنا يبدو شجر السرو، ويكثر الصنوبر[٣]».

وإلى الجنوب من المرج والعرقوب تمتد الأجزاء المرتفعة من الجبل الأخضر، وهي التي تسمى الظاهر، وأعلى أجزائها ٨٧٥ متراً. وهذه الأجزاء هي التي يصح أن يطلق عليها اسم الغابة فعلاً، لأن الغابات تكسوها بأكملها.

٣

ينحدر الجبل الأخضر تدريجاً نحو الصحراء جنوباً. وتكثر في هذه الانحدارات الأودية. لكن المنظر هنا، كما يبدو من الطائرة، وكما هو في الواقع، مختلف. فالغابة وأشجارها تنعدم، وتُرى الأنجم الصغيرة القزمة والأعشاب التي تظهر بعد سقوط المطر. وحيث تتكون وهدات متسعة يكثف الكلأ، إذ تتجمع فيها المياه، وتظل مدة أطول تغذي هذه الأعشاب بعد انقطاع الأمطار. لكن كلما اتجهنا جنوباً قلّ العشب، وبدت طلائع الصحراء القاحلة، ثم تمعن الأرض في القحولة بحيث لا تعود تصلح لشيء، ولا تعرف للنبات معنى.

وبين دَرْنَة والبَرْدِيَّة، على الشاطىء البرقاوي، نحو ثلاثمائة كيلومتر، وبينهما تقع طُبْرُق وهي أقرب إلى الأخيرة قليلاً منها إلى الأولى. وأنت إذ تجتاز هذه الطريق، تشعر، بعد أن تخلف دَرْنَة وراءك، أنك في أرض قاحلة.

«إن الطريق من درنة إلى طبرق فيها قريتان فقط، وقد رأينا فيها مزرعتين تقومان حول نبعين من الماء. أما بين طبرق والبردية فلم نجز إلا في قرية واحدة، هي قرية قَمْبوت.

«وهذه الطريق القفر لا يقطع عليك تفكيرك فيها إلا أكداس العتاد الحربي المهشم، من أيام الحرب العالمية الثانية، وإلا صف من الإبل تراه على الأفق بين آن وآخر.

«ولا شك أن هذه الحالة تتغير في الشتاء. فنحن الآن في الصيف (فأنا أكتب في أواخر حزيران ـ يونيو). ولكن متى هطلت الأمطار القليلة، ونبتت الأعشاب، كثرت هنا الأغنام والماعز والأبقار، التي تكون في هذه الأيام في الجبل الأخضر، تفتش عن غذائها[٤]».

هذا هو ساحل البُطنان أو جبل عَقْبة أو مَرْمَريقة. وعلى كل فإن هذه الأجزاء الصالحة للرعي لا تعدو ثمانين كيلومتراً إلى الجنوب من الساحل، أما بعد ذلك فهي أرض صحراوية، غاية في القحولة، ولا تصلح لشيء.

وبرقة البيضاء والحمراء، وهي المنطقة التي تمتد إلى الجنوب من بني غازي، والتي تتوسطها السَلُوق وأجْدَابْية، فيها مناطق تصلح للشعير والرعي، وبعضها ينبت فيه القمح.

«فإذا انتهى المرء إلى أجدابية، على الشاطىء أو السلوق في الداخل، واجتازهما، ودّع الأرض الصالحة للاستغال، ودخل في قلب الأرض الصحراوية. وهذه الطريق التي اجتزتها أمس من بني غازي إلى طرابلس الغرب، هي، بين أجدابية ومدينة سِرْت، لا تقع العين فيها إلا على ما يذكرك بالجفاف. وقد مرت بنا ساعات، اجتزنا فيها نحو ٦٠٠ كيلومتر، ولم تقع العين على ما يذكرنا بالحياة، إلا هذه الأشواك التي تتغلب على الجفاف، وسوى هذه الطريق التي كانت تمتد أمامنا كأنها طريق الأبدية[٥]».

الأمطار في برقة قليلة على العموم، وتختلف اختلافاً كبيراً في هذا القطر الواسع، الذي يمتد من خط عرض ٢٧ درجة إلى خط عرض ٣٣ درجة شمالاً تقريباً. وتسقط الأمطار في فصل الشتاء، من تشرين الأول (اكتوبر) إلى نيسان (إبريل). وفي الأجزاء المرتفعة من الجبل الأخضر يسقط من الأمطار بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليمتر. لكن المنطقة التي تتمتع بهذا المطر الغزير ـ نسبياً ـ ضيقة ولا تصلح إلا نادراً للاستغلال الزراعي. لكنها تكون مناطق للرعي في الصيف. ومنطقة المرج، والأجزاء الشرقية من الجبل الأخضر، يسقط فيها من المطر بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليمتر. وما تبقى من الجبل الأخضر يخصه بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليمتر، إلا السفوح الجنوبية التي يسقط فيها بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليمتر. ومثل ذلك يقال عن السهل المحيط ببني غازي إلى الشمال، وبدَرنة وبطُبْرق. ثم تأخذ كمية المطر في التناقص كلما اتجهنا جنوباً، حتى تصبح دون ١٠٠

مليمتر إلى الجنوب من خط منحن إلى الشمال يمتد من أجْدَابْية غرباً إلى جنوب طبرق شرقاً. وهذه تقريباً حدود المنطقة الصحراوية ـ إذ كل ما هو جنوب هذا الخط داخل فيها.

أما الحرارة فمعتدلة عموماً على السواحل وفي الجبال، إذ هي شبيهة بحرارة فلسطين. لكن في الصحاري تختلف الحرارة اختلافاً كبيراً بين الصيف والشتاء، وبين النهار والليل. وقد سُجلت في أُوْجيلَة في كانون الأول(ديسمبر) عام ١٩٢١، حرارة النهار العليا ٥٠ مئوية وحرارة الليل الدنيا ١ مئوية.

برقة، على هذا الأساس، قطر أكثر اعتماده على ما تنتجه مراعيه من الماعز والأغنام والأبقار والإبل، وما يمكن أن يترتب على وجود هذه من صوف وجلود ومنتجات الألبان. والأرقام التالية توضح ثروة البلاد في هذه الناحية.

السنة	الإبل	الخيول	الأبقار
١٩١٠	٨٣,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٣,٠٠٠
١٩٢٦	٧٥,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٩٣٣	٢,٦٠٠	١,٠٠٠	٨,٧٠٠
١٩٤٨	١٤,٤٧٤	٣,٨٥١	٣٤,٠٩٨
السنة	**الأغنام**	**الماعز**	**الحمير**
١٩١٠	٧١٣,٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠	١٨,٦٠٠
١٩٢٦	٨٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٩,٠٠٠
١٩٣٣	٩٨,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١,٠٠٠
١٩٤٨	٤٦٠,٠٧٥	٣٢١,٠٣٧	٩٩١٨

والنقص الكبير في الحيوانات في عام ١٩٣٣ يرجع إلى سياسة الإفناء والتشريد التي اتبعتها ايطالية[٦].

ومما هو جدير بالذكر أن برقة، قبل عام ١٩٢٣، أي قبل بدء الدور الثاني من الحرب الايطالية، كانت تصدر سنوياً ٨٠.٠٠٠ رأس من الأغنام والماعز إلى مصر. وقُدر في ذلك الوقت أنه بإمكان البلاد أن تصدر، سنوياً بين ١٠٠.٠٠٠ و١٥٠.٠٠٠ من الأغنام والماعز، ونحو ٦.٠٠٠ من الإبل.

وفي عام ١٩٢٢ صدّرت برقة نحو ٩٢ طناً من السمن الصافي. أما الجلود فقد صدّرت برقة منها، بين خام ومدبوغ، (في سنة ١٩٤٤) ما قيمته نحو ١٧.٠٠٠ من

الجنيهات الاسترلينية. كما صدّرت، في العام نفسه، من الصوف الخام ما يساوي نحو ٤٠.٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية.

والبرقاويون أكثر اهتماماً بزراعة الشعير منهم بزراعة القمح. فالجو والأرض أكثر ملاءمة للأول، وحاجة الناس إليه أكثر، وحفظه أسهل. وقد كانت برقة تصدر سنوياً من الشعير ما قيمته نحو ٤٠.٠٠٠ جنيه استرليني، كان أكثره، إلى عام ١٩٠٠، تستورده بريطانية. ويلي الشعير والقمح، في قائمة المنتجات الزراعية، الخضر والفواكه. وفيما يلي جدول يبين منتوج كل من الشعير والقمح والخضر والفواكه في سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، مقدراً بالأطنان.

السنة	الشعير	القمح	الخضر والفواكه
١٩٤٥	٧,٨٩٧	٤,٩٧٩	٢,٤٣٠
١٩٤٦	٨,٤٢٢	٤,٥٢٩	٣,١٦٢
١٩٤٧	٦,٠٠٧	٤,٨٦٥	٣,٥٥٧

وتنتج برقة عسلاً جيداً.

وثمة ثروة رئيسية في برقة هي شجر النخيل. وهذا، مع أنه موجود في بني غازي وأجْدابْيَة، فإن مراكزه الأصلية هي الواحات؛ والواحات وحدها فيها نحو مليون شجرة نخيل. والبحر غني في برقة بسمكه واسفنجه.

لكن برقة فقيرة في الثروة المعدنية. والواقع أنه ليس فيها سوى الملح (وقد استخرج منه ٢٥ طناً عام ١٩٣١)، والكبريت الخام، وحجر البناء، وهذا يكاد يقتصر على الأجزاء الجبلية منها.

فيتضح أن حاجات برقة الرئيسية التي تُستورد من الخارج هي المصنوعات المعدنية والأرز والشاي والزيت والسكر والأقمشة القطنية والحريرية والصوفية.

وتجارة برقة الرئيسية، في شؤون الواردات والصادرات منها على السواء، هي مع مصر وبريطانية وطرابلس الغرب وايطالية وبلاد اليونان ومالطة وافريقية الاستوائية الفرنسية.

٥

في برقة مجموعة من الواحات حرية بأن يشار إليها هنا، خاصة وأنها ذات قيمة اقتصادية كبيرة في حياة البلاد.

أولى هذه هي واحات الكُفْرَة، التي تقع في أقصى الجنوب، والتي تبلغ مساحة الجزء المأهول منها بالسكان نحو ١١٠٠ كيلومتر مربع، يقطنه نحو ٥٠٠٠ نسمة. وهذه الواحات غزيرة المياه، ومن ثم فبساتينها كثيرة الانتاج، ويبلغ عددها قرابة ستمئة

بستان، تنتج القمح والشعير والذرة. لكن ثروتها الرئيسية هي التمر، إذ إن المنطقة تكتظ بشجر النخيل. أضف إلى ذلك أن هذه الواحات مراكز هامة للقوافل التي تحمل المتاجر من أواسط افريقية إلى الشمال والشرق والغرب.

وثمة واحة الجُغْبُوب، وهي التي تخلت عنها مصر لايطالية عام ١٩٢٥.

وهناك الواحات الممتدة على خط عرض ٢٩ درجة شمالاً، وأهمها جَالُو وأُوجِيلة.

٦

لما هبطت بنا الطائرة في مطار بَنِيْنَة، وحملتنا السيارة إلى بني غازي، شعرت، إذ دخلت المدينة، أنني أجتاز شوارع مدينة تعبة مضناة منهوكة القوى. ذلك أن البيوت كانت تحمل من آثار التخريب ما لم تستطع سنوات السلم الخمس إلا على إصلاح جزء صغير منه. ولا غرابة في ذلك، فقد شهدت بني غازي خمس مرات تغيّر أيدي المحاربين في الحرب العالمية الثانية.

وبني غازي ترجع في أصلها إلى اليونان، إذ كان اسمها يوسْفَريدِس، ثم صار بَرِينِسي في أيام البطالسة. أما اسمها العربي الحديث فيرجع إلى سيدي غازي المدفون فيها. ولعلّ مكان المدينة اليونانية ظل مهجوراً حتى القرن الخامس عشر للميلاد، لما أعادها إلى الحياة مهاجرون طرابلسيون جاءوها للاشتغال بالتجارة. وفي أوائل القرن التاسع عشر لم يكن فيها أكثر من خمسة آلاف نسمة. وحتى في أواخر القرن التاسع عشر لم يكن في المدينة سوى مطحنة واحدة، ولم يكن فيها دار للبريد. لكنها نمت بسرعة في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، بحيث أصبح عدد سكانها ١٦.٥٠٠ (سنة ١٩١١). وفي عام ١٩٢٢ كان عدد سكانها ٢٢.٧٤٠، بينهم ٣.٦٠٠ من الايطاليين.

وفي أيام الايطاليين بنيت الأجزاء الحديثة، الجنوبية والغربية، من المدينة، وهي التي كانت مركز الحياة الايطالية فيها.

وبني غازي الآن هي حاضرة برقة، ومقر الإمارة السنوسية، ويبلغ عدد سكانها ٦٠.٠٠٠ أو يزيد.

ترتبط بني غازي بطرابلس الغرب بطريق معبّد يبلغ طوله ألف كيلومتر، كما تربطها طريق معبدة أخرى بالحدود المصرية مارة بالمَرْج ودَرْنَة وطُبْرُق والبَرْدِيّة. وهناك سكة حديد تصلها بالسَلُوق (طولها ٤٠ ك. م.) وأخرى تربطها بالمرج (طولها ٦٦ ك. م.).

وقد نظفت الميناء مما كان فيها من البواخر المحطمة، وأصبحت صالحة للاستعمال ثانية، فتصلها البواخر من الاسكندرية وطرابلس.

وتتصل المدينة بمصر وطرابلس بطرق جوية.

المدينة الثانية في برقة هي دَرْنَة (دَرْنِيس اليونانية). وقد ظلت آهلة خلال العهد

العربي. وجاءها عدد كبير من العرب لما أجلاهم الإسبان عن الاندلس في أواخر القرن الخامس عشر. وفي القرن السابع عشر اهتم بها محمد بك، الذي لا نعرف عنه إلا أنه عني بتنظيم توزيع المياه وبعض الأعمال العامة الأخرى. وفي أوائل القرن التاسع عشر أصاب درنة الطاعون، فنقص عدد سكانها من ٧٠٠٠ إلى ٥٠٠، لكنها استعادت نشاطها، بحيث إنها كانت تحوي ٩٠٥٠٠ نسمة في سنة ١٩١١، وفي عام ١٩٢٢ كان فيها ٩٠٧٠٠ (سوى الايطاليين). ويبلغ عدد سكانها اليوم نحو ١٧٠٠٠ نسمة.

ودرنة جميلة. «وقد بدت لي، والشمس تجمع آخر أشعتها، ونحن منحدرون إليها، كأنها حمامة بيضاء، رقدت في أحضان الأشجار المحيطة بها، وأكثرها من شجر النخيل الباسق.

وهي كثيرة المياه «ـ التي تأتيها من الوادي الذي يحمل اسمها، والذي يمتد إلى الجنوب منها نحو ثمانية كيلومترات، ويكثر فيه التين والموز وغيرهما من الفواكه[٧]».

أما المَرْج (بارتشي بالايطالية) فتقوم على أنقاض بَرْكة اليونانية، وقد سماها العرب بَرْقَة، ثم أطلقوا اسمها على القطر بأجمعه. وقد أُهملت بعد الهجوم الهلالي على القطر. وفي سنة ١٨٤٢ بنى العثمانيون قلعة فيها، ثم كانت كومة من الخرائب، ودبت فيها الحياة لما بنيت فيها زاوية سنوسية. وفي عام ١٩٢٢ كان سكانها ١٠٥٤٠ نسمة.

وهي اليوم مركز متصرفية الجبل، ويبلغ عدد سكانها نحو عشرة آلاف نسمة.

وليس من شك في أنها من أجمل البقاع في برقة. فهواؤها عليل، ونسميها بليل، وتربتها كريمة، وبيوتها جميلة، وشوارعها أنيقة، وتحيط بها أشجار من الصنوبر والسرو، تحملك على أن تشعر بأنك في مصيف هادىء جميل.

وطُبرُق (أنتِبرُغس في أيام اليونان) تقع على الميناء الطبيعي الوحيد في برقة، وهو خليج طويل مدخله من جهة الشرق. وقد كانت طبرق قبل الحرب العالمية الثانية تحوي ١٢٠٠٠ نسمة. لكن أثناء الحرب تهدمت كلها تقريباً. والآن يقوم الناس بإصلاحها، ولا يزيد عدد سكانها على ألفين، لكنها سائرة قدماً في سبيل استعادة نشاطها. أما مينأوها فلا تزال تملأه السفن والبوارج المحطمة، ذلك أن نحو ١٥٠ منها دمرت أثناء الحرب في تلك البقعة!

وطبرق خالية من الماء العذب. ويُنقل لها الماء الآن من الاسكندرية. كما أن أكثر خُضَرها وفواكهها تحمل إليها من دَرْنة.

ليس في برقة، عدا هذه، ما يمكن أن يسمى مدناً. فالشحات (قيريني) مركز إداري صغير. والسلُوق وقَمِيْنِس أنشأهما الايطاليون مراكز إدارية، ولا تزال الأولى منهما كذلك. وسُوْسَة (أو مرسى سُوسَة) هي اپولونية، وقد كانت خالية خاوية حتى

استقر فيها بعض الكريتيين عام ١٨٩٧. وأَجدَابية، التي كانت في أيام العرب مدينة كبيرة عامرة، زالت قيمتها إلى أن اتخذها الأمير السيد محمد إدريس السنوسي مركزاً له بين سنتي ١٩١٧ و١٩٢٢. وفي أيام الايطاليين كانت مركزاً إدارياً. وهي كذلك اليوم. والأبيار تتخذ اليوم قيمة خاصة لأن الأمير اتخذ منها مصيفاً.

وأكثر هذه الأماكن التي ذكرت لا يتجاوز عدد سكان الواحد منها بضعة آلاف.

الهوامش

(١) من رسائل المؤلف إلى زوجه أيام إقامته ببرقة.
(٢) راجع الكلام على برقة وايطالية.
(٣) من رسائل المؤلف إلى زوجه.

شعب

١

يبلغ عدد سكان برقة بأجمعهم نحو ثلث المليون، على أوسع تقدير، ومعنى هذا أنهم لو وزعوا على القطر بكامله، البالغ مساحته حول ٣٣٠,٠٠٠ ميل مربع، لأصاب الميل المربع الواحد شخص واحد فقط. ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن برقة تحوي مساحات شاسعة من البلاد لا يقطنها أحد بالمرة.

ومن مجموع السكان يوجد نحو خمسة آلاف غرباء، أي غير عرب[1]. أما ما تبقى من السكان فهم عرب، أكثر من أبناء أي قطر عربي آخر، باستثناء الجزيرة العربية نفسها.

وإذا استثنينا هؤلاء الأجانب الذين يعتنقون النصرانية أو اليهودية، فجميع سكان برقة مسلمون، ويغلب هناك المذهب المالكي. وبالإضافة إلى ذلك فالبرقاويون سنوسيون. ومن هنا كانت برقة خالية من مشاكل الأقليات العنصرية أو الدينية أو المذهبية. وهي حالة تسهل على برقة السير قدماً في طريقها التي شقتها لنفسها، إذ ليس ما يعرقل التفاهم بين أبناء البلد الواحد.

وثمة عدد يتراوح بين تسعين ومئة ألف من سكان برقة يعيشون عيشة قرارية، أو شبه قرارية، أي إنهم يقطنون البيوت الحجرية في المدن والقرى. والباقي، وهم نحو ثلثي السكان أو ثلاثة أرباعهم، بدو. إنهم يعنون بالزراعة قليلاً. لكنهم يعتمدون في الدرجة الأولى، على أغنامهم ومواشيهم وخيولهم وإبلهم. ومن ثم فإن عنايتهم تتجه نحو تأمين المراعي، ولذلك فإنهم يتنقلون لوجود الكلأ والماء. والاتجاه العام في تنقلهم هو أن يرحلوا جنوباً في الشتاء، فيفيدون مما ينمو في المنخفضات الشبيهة بالصحراوية من عشب؛ فإذا جاء الصيف عادوا شمالاً إلى الجبل الأخضر وهضبته، هرباً من حماوة القيظ في الصحراء، وانتجاعاً لما يقدمه الجبل من غذاء لهذه الآلاف من الماشية.

٢

القبائل العربية في برقة تقسم، بشكل عام، إلى قسمين رئيسيين يعرف الواحد منهما باسم القبائل السَعْدِيَّة، ويعرف الثاني بالمرابطين. والقبائل السعدية، على

العموم، هم أعلى في السلم الاجتماعي مقاماً، إلا حيث يكون المرابطون أقوياء بحيث لا يمكن التجني عليهم. فالسعديون هم الذين يملكون الأرض والماء، والمرابطون إنما يستغلون الأرض ويفيدون منها، ويردون الماء، لأن السعديين يسمحون لهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على منطقة الهضبة، حيث نجد المرابطين قبائل أو عشائر صغيرة لا منعة لها ولا قوة. أما في المناطق التي يكون فيها للمرابطين اجتماع يترتب عليه قوة ومنعة، فإن موقفهم يكون موقف المستقل تماماً، وإن كانوا نظرياً إنما يتمتعون بالأرض والماء لأن السعديين يسمحون بذلك.

وحيث يكون للسعديين من القوة ما يمكنهم من الوصول إلى فرض نفوذهم على المرابطين، يتحتم على هؤلاء أن يقدموا هدايا للسعديين، وأن يشتركوا في دفع الديات حين الحاجة، وأن يقوموا بخدمات في الأرض لسادتهم.

وليس من السهل معرفة أصل هذا الوضع الاجتماعي الخاص. فثمة من يعزوه إلى أن السعديين هم قبائل بني سُليم التي جاءت برقة في القرن الخامس للهجرة (القرن الحادي عشر للميلاد)، بينما يُعتبر المرابطون بقية القبائل العربية اليمنية التي جاءت مع الفتح العربي الإسلامي، والتي اختلطت بالبربر وعرّبتهم. وثمة من يعتبر المرابطين أصلاً بقية القبائل البربرية التي تعربت وأسلمت. وإذا جاز لنا أن نرجح أحد الرأيين فالأول أولى بأن يكون تفسيراً لهذا الواقع الاجتماعي، خاصة وإنه ثمة قبائل من المرابطين لها شرف في النسب.

والقبائل السعدية تسع هي، على أساس منازلها من الشرق إلى الغرب، العبيدات وعَايلة فايد والحَسَنا والبرَاعصَة (أولاد حمد) والدَرَسَة والعَبيد وعَرَفة والعَواقير والمغاربة. والقبائل الأربع الأولى تجمعها تسمية واحدة هي جبَارنة، بينما تتسمى القبائل الخمس الأخيرة حَرَبي.

أما المرابطون فيقسمون إلى نوعين، الأول يشمل مرابطي العصا (لأنهم يمكن أن توقع بهم عقوبة الضرب نظراً) ومرابطي الزبال، لأنهم معتبرون في وضع اجتماعي منحط، ومرابطي الصدقة، لأنهم يدفعون الخوة للسعديين ليمكنوهم من استعمال الأرض وورود الماء. أما النوع الثاني من المرابطين فهم «المرابطون بالبركة» أو «المرابطون بالفاتحة»، وهؤلاء يدّعون نسباً شريفاً. وأكثر المرابطين لا ينزلون عند إرادة السعديين متى تجمعت قبائلهم واشتدت بذلك نصرتهم، مثل قبائل المنِفة والقطعان والحُوطة في الشرق وقبائل الفواخر والزُويّة في الغرب.

والمرابطون بالبركة لا يستشعرون أنهم دون السعديين أصالة في العروبة أو النسب. ولعل أصل هذه التسمية هو أنه لما كثر مجيء الحاج من المغرب، واستقر بعض هؤلاء الأتقياء في جهات برقة، انضم إليهم من المرابطين جماعات لم تلبث أن كونت قبائل تعتز برابطتها الجديدة، التي مرّ عليها نحو خمسة قرون أو ستة بحيث

أصبحت لا تقل قيمة، من حيث أثرها الاجتماعي، عن أي رابطة قبلية تعرفها برقة أو غيرها من الأقطار التي تسيطر الحياة القبلية على سكانها.

والقبيلة، ونحن نقصد القبائل العربية في برقة عامة، لا تختلف في بنائها الاجتماعي عن القبيلة العربية حيث كانت. فهي مكونة من عشائر وبطون وأفخاذ، وكل فرع منها يمثل، في بنائه، القبيلة نفسها. وللقبيلة «وطن» أي أرض تنتقل فيها، وتملكها، وفي نطاق هذا الوطن تكون «أوطان» أصغر خاصة بالعشائر والبطون والأفخاذ. وأفراد القبيلة، أو أي فرع من فروعها، متضامنون متكافلون فيما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق. والواجب الأول الذي يشترك فيه الجميع هو الأخذ بالثأر أو دفع الدية للمغدور. ومثل ذلك يمكن أن يُعتبر كل فرد من أفراد القبيلة أو فروعها هدفاً للقتل ثأراً لمغدور من قبيلة أخرى.

ورياسة القبيلة، أو فروعها، هي في الشيخ الذي يُسمع رأيه ويحترم، لكن ليس له سلطة مطلقة على أفراد القبيلة. ومع ذلك فكل إدارة قامت في برقة من أيام الفتح العربي إلى الآن كانت تأخذ القبيلة بعين الاعتبار في تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية، بحيث تكون القبيلة أساساً لتطبيق النظام ومساعدة الحكام.

٣

لعله من المفيد أن نشير هنا إلى مواطن القبائل السعدية الرئيسية في برقة[٢].

(١) العُبيدات (٣٠,٤٥٠، منهم ٨,٦٠٠ من المرابطين) وهي أكبر قبيلة في برقة، ويمتد وطنها من حدود مصر إلى أواسط النتوء الكبير الذي يدخل البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ما كان يعرف في أيام الرومان بمرمريقة (في شرقي برقة) وجزءاً كبيراً من الجبل الأخضر. والقسم الذي يقطن مرمريقة منهم يضطر إلى البقاء على مقربة من الساحل، وقلما يعدو ظعينهم مئة وخمسين من الكيلومترات جنوباً، لأن الجفاف خارج هذه المنطقة شديد. وقد حفر الرومان في هذه الجهات عشرات من الآبار لجمع مياه الأمطار فيها، وبعض هذه لا يزال صالحاً للاستعمال. وحكومة برقة جادة الآن في تنظيف ما كان قد أهمل منها للاستفادة منه. أما الذين يقطنون الجبل الأخضر من العبيدات فأكثر حركة وانتقالاً، لأن المنطقة التي يستطيعون الإفادة منها أوسع وأغنى. والمرابطون الذين يقعون تحت سلطان العبيدات يشملون المِنفة والقطعان والحوطة وغيرهم، وإن كان هؤلاء لا يدخلون في العدد المذكور.

(٢) الحَسَا (٦,٥١٠ منهم ٥٧٠ من المرابطين) ويقطنون الجزء المتوسط من النتوء المذكور، على الساحل، حول سوسة (اپولونية) وشحّات (قيريني).

(٣) عَايْلة فَايد (١٠٠) وهي قبيلة صغيرة، لكنهم كثيرو التنقل. وهم يقعون بين العبيدات شرقاً، والبَراعْصَة غرباً، والحسا شمالاً. أما في الجنوب فليس من يمنعهم من التنقل، وكثيراً ما يزورون أقاربهم في الفيوم (بمصر).

(٤) البَراغْصَة (٢١,٠٠٠) منهم ٤,٨٤٠ من المرابطين) والمتعارف بينهم أنهم مراكشيو الأصل، وهم قبيلة شديدة المراس، سريعة إلى امتشاق الحسام. يقطنون منطقة متوسطة في الجبل الأخضر تمتد شمالاً في جنوب، ويقعون بين الدَرَسة شمالاً والحسا وعايلة فايد شرقاً والعبيد غرباً، والصحراء الواسعة جنوباً.

(٥) الدَرَسة (١٨,٨٥٠، منهم ٣,٣٤٠ من المرابطين) يحتلون منطقة من الساحل طولها نحو ١٢٥ كيلومتراً. من طلميثة إلى الشرق. وهم محوطون بالحسا والبراعصة والعبيد وعَرَفة، ومن ثم كانوا من أكثر القبائل معيشة قرارية، لصعوبة التنقل عليهم.

(٦) العَبيد (٦,٨٥٠، منهم ٦٠٠ من المرابطين) ويقطنون جبل العبيد وهو قسم من الامتداد الغربي للجبل الأخضر. وتقوم عَرَفة شمالهم، ويقطن البراعصة شرقهم، ويسد عليهم العواقير الغرب. فلم يظل لهم مفتوحاً إلا الجنوب، شأنهم في ذلك شأن عايلة فايد والبراعصة.

(٧) عَرَفَة (٩,٣٠٠ منهم ٧٠٠ من المرابطين)، وهم مثل الدرسة، يقطنون الساحل الممتد من طُلْميثَة إلى طُوكرَة تقريباً، ويميلون، مرغمين، إلى عيشة قرارية، لأن العبيد والدرسة والعواقير يحيطون بهم.

(٨) العَواقير (٢٧,٥٠٠ منهم ٦,٣٤٠ من المرابطين) وهم ثاني قبائل برقة عدداً، ويقطنون المنطقة الممتدة من كرة إلى دِريانة في الجبل الأخضر إلى الأبيار، ويشمل وطنهم جزءاً من برقة البيضاء، ومركز حياتهم الاقتصادية والاجتماعية السَلُوق.

(٩) المغاربة (١٣,٠٠٠ منهم ١,٠٠٠ من المرابطين) وهؤلاء متوزعون بين برقة وطرابلس، وأكبر مراكزهم أجْدابيَة.

ومجموع أفراد هذه القبائل هو ١٣٣,٥٦٠ (ويشمل هذا العدد المرابطين التابعين لهم).

ولا يتسع المجال للتحدث عن المرابطين بمثل هذا التفصيل، لذلك نكتفي بالإشارة إلى أكبر هذه القبائل عدداً هي القُطعان (٥,٨٠٠) والمنِفة (٥,٤٠٠) والشواعر (٣,٤٠٠) وعَوّامة (٣,٨٢٠) وزُوَيّة (٣,٧٠٠) والفواخر (٣,٢٨٠). ويبلغ مجموع المرابطين، الذين لا يدخلون في تعداد السعديين، على حسب تقدير د.اغوستيني، نحو خمسين ألفاً. وبذلك يكون مجموع البدو، كما قدرهم د.اغوستيني، ١٨٣,٥٦٠، وهو رقم، فيما نعتقد، دون الرقم الذي تقبله الإحصاءات الرسمية الأخيرة، والذي يزيد على المئتي ألف.

ولعله من لغو القول أن نذكر القارىء الكريم بأن هؤلاء البدو يعيشون في مضاربهم، كما يعيش العرب البدو في بقية الأصقاع العربية. لكن كثيرين منهم، وخاصة أرباب الثراء، لهم بيوت من الحجر في القرى والمدن التي تقع في أوطانهم، وهذه يقيمون فيها متى شاءوا.

وسكان المدن في برقة، أي سكان بني غازي ودَرنة والمرج وسلوق وأجْدابْيَة والأبيار وما إليها، لا يختلفون، باستثناء الاوربيين، عن أهل البلاد. فالكثير من سكانها بدو لا تزال اتصالاتهم بقبائلهم قائمة. والذين ليسوا من بدو برقة فهم من أهل المغرب ممن هبط البلاد واستقر فيها للتجارة أو الصناعة أو الزراعة. وقد يجد المرء في سوسه وغيرها جماعة من أصل كريتي، لكنهم قد هضمتهم العروبة، وهم من قبل مسلمون، فصاروا جزءاً من أهل البلاد نفسها، لا يختلفون إلا بأنهم لا قبائل لهم ينتسبون إليها.

الهوامش

(١) من هؤلاء نحو ٣,٥٠٠ يهودي، وحول ١,٥٠٠ من المالطيين واليونان والايطاليين والانكليز، وأكثرهم يعملون في الادارة أو في التجارة وصيد السمك.

(٢) يعتبر كتاب اغوستيني (E. de Agostini, *Le popolazione della Tripolitania*) المنشور في طرابلس الغرب سنة ١٩١٧ المرجع الرئيسي عن القبائل. وقد اعتمدنا عليه في هذه الخلاصة. والأرقام هي تقريبية، بقدر ما كان من الممكن الحصول على أرقام عن البدو.

تاريخ

١

يعتبر شمال افريقية من المناطق التي أكتملت فيها الصفات الجثمانية للجنس البشري. فإن سكان البحر المتوسط تم لهم في تلك الأصقاع، وفي الصحراء الكبرى التي تمتد جنوبي تلك الأقطار، ما عُرف لهم من خصائص طبيعية، مثل طول الجمجمة، وما اهتدوا إليه في نواحي التقدم المادي مثل صنع السلال والآنية الفخارية، وما خلفوه من آثار فنية تركوها على جُدُر الكهوف.

والباحثون يؤكدون أن هذه المنطقة الواسعة التي تمتد من تونس إلى مصر، ومن الشاطىء إلى مئات الكيلومترات جنوباً، يجب أن ينظر إليها على أنها وحدة عند النظر في تطور السكان من العصر الحجري القديم إلى العصر الحجري الحديث.

ولسنا نريد أن نتابع هذه الأمور بالتفصيل، فليس في هذا الكتاب موضع لتقصي مثل هذه المسائل. ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أن الإنسان الذي سكن هذه المنطقة قبل نحو ٥٠٠,٠٠٠ سنة، كان صياداً يجري وراء فريسته، فيقنصها ويفترسها حيث تسنى له ذلك. ولم يكن قد اهتدى إلى طريقة يحتفظ بها بالماء أو يحمله، ومن ثم كان شديد الحرص على مكان يجمع فيه بين الماء والفريسة. ومن هنا كانت الواحات وما جاورها هي مراكز نشاطه

كانت المنطقة بكاملها تعتورها فترة جفاف، ثم تمر بها فترة رطوبة، تبعاً لتراجع موجات الجليد شمالاً، أو اندفاعها جنوباً، في أوروبة. والذي وصل إليه الباحثون هو أنه قبل نحو ٥٠,٠٠٠ من السنين مرت بالبلاد فترة رطوبة، سقط فيها المطر على أجزاء من الصحراء القاحلة اليوم، ومن ثم كان انتشار السكان أوسع، فخلفوا آثاراً صوانية في بقاع لا تطأها الأقدام اليوم إلا لماماً. ولعل هذه الفترة امتدت نحو عشرين ألفاً من السنين. ثم نجد أن الإنسان يعود فتقتصر حركاته وإقامته على الواحات أو على الأماكن القريبة من الماء؛ والأدوات الصوانية الكثيرة التي خلّفها في بضعة الآلاف من السنين (والمعروفة بالعصر الحجري القديم) مكّنت الباحثين من قبول مثل هذه الفروض.

ومتى وصلنا إلى العصر الحجري الحديث، حول ١٠,٠٠٠ أو ٨٠٠٠ ق.م. وجدنا أن الإنسان قد اهتدى إلى ثلاثة أشياء سهلت عليه الحياة وهي: المطحنة اليدوية

البدائية، والحبوب (وقد تكون برية) وبيض النعام. وبيض النعام كان استعماله عاماً، وأهميته كبيرة، لأنه لم تكن الغاية منه غذائية فحسب، ولكن القشرة نفسها كانت تستعمل لنقل الماء [١]، وتستخدم للطهو!

على أنه في نهاية هذه الفترة بدأت الصحراء كما نعرفها اليوم بالظهور، وأخذ الجفاف التام يشمل أجزاءها. وأخذ الإنسان يختفي تماماً من بقاع كبيرة منها، واضطر السكان إلى الإلتجاء إلى وادي النيل، أو الإقامة في الواحات. ثم ازداد الجفاف حتى إن هذه الواحات نفسها نقص عددها. وقد تم جلاء الإنسان عن الصحراء، لأنه لم يعد يتحمل الإقامة فيها، حول سنة ٣٠٠٠ ق.م. وكان هذا الجلاء نحو الجبل الأخضر في برقة شمالاً، ونحو السودان جنوباً في شرق، ونحو مصر شرقاً.

ولا شك أن قيام هذه الأحوال الطبيعية القاسية كان سبيلاً لأن يتمرس الناس على المقاومة. لقد تحدتهم الطبيعة، فكانت استجابتهم لتحديها متباينة؛ ففئات منهم هلكت، لأنها لم تكن قد أخذت بأسباب المقاومة الجسمانية والمادية. ولكن فئات أخرى جوّدت ما كانت قد اهتدت إليه، واستطاعت السير تدريجاً، بحيث انتهى بها الأمر إلى خلق حضارة متفاوتة في درجتها، وأرقاها الحضارة المصرية.

أما ما كان قد عرفه القوم في هذه الفترة فإنه يشمل الفخار، وصنع السلال من عسالیج الأشجار المرنة والنباتات المفتولة والقصب.

على أن هذه الجماعات لم يقتصر ما انتجته على نواحي الحياة المادية، بل تعداها إلى الحياة الفنية. فالنقوش والصور الملونة التي خلّفها لنا القوم في مغاور جنوب برقة، وخاصة في العُوَيْنات، وفي الجلف الكبير (في مصر) غاية في الجمال. ومن هذه نستطيع أن نتعرف إلى حياة الناس وعاداتهم وثيابهم وسلاحهم. فثمة مجموعة تصور لنا الولادة والزواج والصيد والقتال والرعاية والوفاة والدفن. ونستخلص من هذه الصور وغيرها أن القوم كانوا شديدي الاهتمام بالماشية، وأنهم كانوا يسعون وراء الزرافة والفيل والخروف الإفريقي بغية اقتناصها. وفي الصور التي ترجع إلى فترة متأخرة نرى القوم يتسابقون في المركبات.

٢

هذه الوحدة في الأصل بين المصريين والليبيين، وخاصة أهل برقة، تتضح خاصة في الرسوم المصرية التي ترجع إلى زمن الامبراطورية وما قبل ذلك. فبينما نجد أن المصور المصري كان يُظهر الفروق واضحة بين المصري والسوري أو السوداني مثلاً، نجده يستعمل الرسم نفسه والصورة عينها لليبي. والفرق بين سكان مصر وسكان برقة هو أن الجماعة الأولى كونت حياة حضرية استقرارية يرجع الفضل فيها أصلاً إلى النيل، أما الجماعة الثانية ـ أي البرقاوية ـ فقد حافظت على حياة الرعي والتنظيم القبلي، وهو حال فرضته طبيعة البلاد على ما استقرت عليه في

الخمسة الآلاف السنة الأخيرة. والآثار المصرية ترينا هذه الجماعات وقد ظهر الوشم على أجسامها، واكتسى رجالها بقماش يغطي أواسط الجسم، على نحو ما كان عليه المصريون قبل عهد الأسر المصرية.

كانت القبائل القاطنة في برقة شوكة في جانب مصر. فما أكثر ما كانت هذه القبائل تغير على مصر، فتقضّ المضاجع، وتسلب وتنهب وتعود. فاضطرت السلطات المصرية إلى وضع حاميات قوية في وادي النطرون وغيره من منافذ برقة إلى مصر.

ومن أقدم ما وصل إلينا من العهد المصري القديم لوحة عاجية تمثل نَرْمَر (حول سنة ٣٣٠٠ ق.م) يجلد أسرى ليبيين. وأخرى تمثل احتلال أحد الفراعنة لقلعة برقاوية، واقتياده منها غنيمة كبيرة من الحمير والثيران والأغنام. وفي عام ٢٢٥٠ ق.م. دوّن الملك ساحور، في مقبرته، شيئاً شبيهاً بذلك، وقد ذكر غنيمته بالأرقام فكانت ١٢٣,٤٤٠ ثوراً و٢٢٣,٤٠٠ حمار و٢٣٢,٤١٣ عنزاً و٢٤٣,٦٨٨ خروفاً. وهذه الأرقام تبدو فيها المبالغة واضحة.

وفي سنة ١٩٧٠ ق.م. قام سيزوستريس الأول بحملة كبيرة على برقة، لكن وفاة والده اضطرته إلى العودة.

وقد عرفت برقة وحدة سياسية موقتة على يد ديدي في القرن الثالث عشر ق.م. وتمكن هذا من استئجار القرصان من الجزر اليونانية. وفي عام ١٢٢٧ ق.م. أرسل بعثة حربية ضد مصر بقيادة ابنه، وصلت إلى الدلتا الغربية، لكن منفتاح رده، بعد أن أوقع به خسارة فادحة تركت تسعة آلاف من جنده أشلاء مبعثرة على أرض المعركة. لكن برقة جددت البعث العسكري في عام ١١٩٣ ق.م إلا أن رعمسيس الثالث ردّ المهاجمين على أعقابهم بعد أن قتل جيشه منهم نحو اثني عشر ألفاً!

لم يكن حظ كاپول، البحري الشمالي الذي احتل برقة، وقاد رجالها لقتال مصر خيراً من حظ من سبقه في مثل هذه المحاولة. فإن رعمسيس الثالث نفسه صمد له (١١٨٧ ق.م) ورده بعد أن أسره وابنه وأعدمهما.

وكان ذلك إيذاناً بزوال الوحدة السياسية في برقة، وعودة السكان إلى حياتهم القبلية المنفردة.

٣

لسنا ندري ما الذي آل إليه أمر برقة في الفترة التي تلت انهيار الامبراطورية المصرية، والنظام الذي قام معها في تلك الديار. ولسنا ندري إلى أي حد اهتم الفينيقيون بموانىء برقة إبان اتساع آفاقهم التجارية في أنحاء البحر المتوسط. فليس ثمة ما يدل على أنهم عنوا بالبلاد عناية إقامة أو استقرار. والمعروف هو أن طرابلس كانت الحد الشرقي لمنطقة النفوذ الفينيقي.

على أن أواسط القرن السابع ق.م. شهدت جماعات يونانية تمخر عباب البحر المتوسط جنوباً إلى برقة، وتقيم في جزيرة على مقربة من «بُمبَة» ثم انتقلوا إلى الساحل، إلى حيث تقوم تَميمي حالياً.

لكن هذه الجهة لم يكن فيها ما يطمع اليونايين بالاستعمار، باستثناء أغنامها. فلم تلبث الجماعة أن اتجهت غرباً، حتى وصلت قيريني (سيريني الشحات).

وقيريني كانت، بالنسبة إلى اليوناني، مكاناً مثالياً لإقامة مستعمرة. فهي تبعد عن الشاطىء ثلاثة عشر كيلومتراً، حيث تقوم ميناء صالحة لرسو السفن هي ميناء اپولونية (سوسَه). لكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن قيريني كان يتيسر لها الماء اللازم، الذي يتفجر من غار اپولو عذاباً زلالا. وارتفاع قيريني يجعلها بمنأى عن الحر الشديد، ويمكن ساكنها من الاستمتاع بنسمات الجبل الأخضر الهابة عليه من الجنوب، ومطرها يمكن لأشجار السرو أن تنتشر هناك، فتكسو السفوح، وتزيد المنطقة جمالاً. أضف إلى ذلك أن الهضبة المتسعة التي تمتد جنوبي المدينة تنتج القمح، وتصلح للشعير، وتكتسي تلالها بالمراعي بحيث تعيش هناك الأغنام والخيول والأبقار. والتربة كريمة نحو شجرة الزيتون التي كانت واسعة الانتشار آنئذٍ (أما الآن فهي شجرة برية). وكان ثمة شيء آخر كثير الوجود في تلك المنطقة هو نبات السلفيوم، الذي اهتم به الناس لأنه كان يستعمل عقاراً، ولأنه كان يُستخرج منه طيب ذكي[٢].

وكان المستعمرون الأوائل من مكان واحد من بلاد اليونان، هو جزيرة تيرا، وكان باتوس زعيم الفوج الأول، فاستمر هو وأبناؤه يحكمون في قيريني حكم ملوك اليونان، وقد قبل بهم الشعب دون تذمر. وكانت العلاقات بين اليونان والليبيين حسنة. فتزوج كثير من اليونانيين نساءً ليبيات، وصار الأولاد يستمتعون بالحقوق اليونانية كاملة.

لكن التذمر وجد إلى نفس السكان سبيلاً. فقد ازداد عدد اليونان، في القرن الأول بعد البدء، لأنهم سمعوا أخبار التربة الخصبة وقصص اليسار الذي بلغه اولئك الذين سبقوهم. وشعر الليبيون بأنهم مغبونون في بلادهم. لكن التذمر لم يؤد إلا إلى نتائج طيبة. فقد رحلت جماعة من قيريني إلى الجنوب الغربي وأنشأت بَرْكة (مدينة المرج حالياً)، التي لم تلبث أن زاحمت قيريني ثراء ونفوذاً في أواسط القرن السادس ق.م. أما في قيريني نفسها فقد وضع للملكية حد، وقامت مكانها حكومة جمهورية، ولو أن الأمر لم يستتب لها إلا في أواسط القرن الخامس ق.م. وهنا نشطت الحركات الحزبية السياسية، كما نشطت في جميع أنحاء العالم اليوناني. لكن قيريني أخذت تفقد مركزها الممتاز بعد أن قطعت بَرْكة شوطاً بعيداً، بحيث تغلبت على الأم.

كانت تويكرة (طُوكرَة) ميناء بركة. كما أن جماعات يونانية أخرى انشأت يوسفريدس (بني غازي). ومن هنا كانت البلاد، أو الجزء الصالح منها للانتاج

والاستغلال، تتمركز في هذه المدن الخمس (بنتابوليس): قيريني واپولونية وبركة وتويكره ويوسفريدِس. وقد كونت هذه أكثر من حلف فيما بينها، لتنظيم علاقاتها السياسية. لكن المبدأ الذي كان قائماً، على حسب الفلسفة اليونانية، هو أن كل مدينة دولة مستقلة بنفسها. تلك كانت حال البنتابوليس في الفترة التي مرت بين ٤٥٠ ق.م. وسنة ٣٣١ ق.م، أي وقت احتلال الاسكندر لها.

ومع ذلك فهذه الفترة هي العصر الذهبي من حيث الحياة الفكرية والفنية في قيريني. فقد اقيمت فيها الأبنية العامة الجميلة، التي لا تزال آثارها، مثل هيكل اپولو قائمة؛ وصارت مركزاً للحياة الفكرية على يد اريستوبوس، تلميذ سقراط الفيلسوف اليوناني، ومعلم ابيقور. واريستوبوس كان يدعو الناس إلى السيطرة على عواطفهم، ليصلوا إلى الحق، ومعرفة الحق هي التي تفتح أمام المرء باب السعادة الصحيحة.

في عام ٣٣١ ق.م. أخرج الاسكندر الفرس من مصر، وضمها إلى امبراطوريته، فخضعت له قيريني أيضاً. وجاء وفد يقابل الاسكندر في برايتونيوم (مرسى مطروح)، لما كان مقيماً هناك في طريقه إلى واحة سيوه، لزيارة معبد الإله أمون. وقد قبل الإسكندر خضوع البلاد له. وبعد وفاته أصبحت برقة جزءاً من امبراطورية البطالسة، وأصابها ما أصاب مصر من اضطراب الأمور، وخلاف على العرش، وحروب أهلية، خاصة في النصف الثاني من العصر الهليني. ولم يكن من أثر لهذا كله سوى إضعاف برقة، بحيث أصبحت في كل شيء تابعة للإسكندرية، وفقدت انتاجها الخاص.

٤

تدخلت رومة في شؤون شرقي البحر المتوسط، وأيدت واحداً من أدعياء العرش في الاسكندرية بعد آخر، وكان آخر ملك مستقل من البطالسة في برقة هو بطليموس ابيون، الذي أوصى بالقطر لرومة بعد وفاته (٩٦ ق.م).

ومع ذلك فقد مرت نحو ثلاثين من السنين قبل أن عنيت رومة بهذه الولاية الجديدة عناية جدية، حتى اهتم بها بومبي، ثم يوليوس قيصر ثم انطونيوس. لكن تنظيمها جاء على يد اغسطس قيصر، لما جعلها (مع جزيرة كريت) ولاية مشيخية. وظلت على ذلك إلى أواخر القرن الثالث للميلاد.

كانت البلاد تتمتع بشيء نسبي من الرخاء في أوائل العهد الروماني، بحيث استطاعت قيريني مثلاً أن تحيي مبانيها الجملية، مثل هيكل زفس واپولو، وتبني هياكل لرومة وأغسطس، وتقيم الحمامات الواسعة، وتظهر سوقها (الأغورة) تحيط بها الأعمدة الأنيقة. وقد أصاب الخير اپولونية وتويكرة وبطولياوس (من بناء البطالسة، وهي طلميثة الحالية)، فبدت فيها الهياكل والأسواق الجميلة.

لكن العصر الروماني شهد ثورتين لليهود قامتا في قيريني (الأولى في سنة ٧٠م

والثانية في سنة ١١٥م)، كانت من نتائجها أن تصدع كيان قيريني وغيرها، ودب الانحلال في المدينة الرئيسية، بحيث إنها لم تستطع أن تنهض من كبوتها، رغم محاولات هدريان في تعمير ما تهدم من البنيان.

٥

ولما انقسمت الامبراطورية الرومانية نهائياً في القرن الرابع للميلاد، كانت برقة في نطاق الامبراطورية الرومانية الشرقية(البزنطية). ولعل الحادث الوحيد الهام الذي عرفته برقة في عهد الرومان وأيام البزنطيين هو انتشار النصرانية في ربوعها.

فقد وصلتها النصرانية في القرن الأول للميلاد. ومرقس، مؤسس الكرازة المرقسية المصرية، قيريني الأصل. وظلت قيريني تابعة، ولو اسميا، لبطريرك الاسكندرية. ولعل نصارى برقة لم يتعرضوا للاضطهاد القوي العنيف الذي تعرض له النصارى في أنحاء أخرى من الامبراطورية الرومانية. ولما منح قسطنطين النصارى حريتهم الدينية، نشط النصارى البرقاويون إلى بناء الكنائس، وصار الأساقفة هم رجال الحل والعقد في البلاد، لضعف السلطة الامبراطورية المركزية. ومن الأسماء اللامعة في أواخر القرن الرابع سينيسيوس الفيلسوف القيريني الذي كان نصرانياً، وصار (سنة ٤١٠م) مطراناً في بطوليماوس (طلميثة)، التي كانت، على ما يظهر، مركز البلاد الاداري. وسينيسيوس كان المشرف على شؤون الدين والإدارة وقائد الجيش.

دهم طرابلس، في أوائل القرن الخامس م. خطر الفندال إذ احتلوها، واستقروا فيها (٤٢٧ ـ ٥٣٣م) ودمروا ما استطاعوا التدمير. ومع أن الفندال لم يحتلوا برقة ذاتها، فإن البلاد تأثرت بسبب هذه الكارثة التي أصابت البلاد الشقيقة.

وقام الامبراطور جستنيان (٥٢٧ ـ ٥٦٥م) بآخر محاولة لإنعاش المدن البرقاوية، فبنى اسوارها، ورمم قلاعها، وجدد حصونها، وأنفق عن سعة على كنائسها. لكن الرجال قلّ عددهم، والمال نقص مورده. فقد نخر السوس جسم برقة اليونانية الرومانية، وأفقرت الضرائب الرومانية جيوب أهلها، وأقفرت الأرض من سكانها.

وما تبقى فيها من حصن قائم، أو سور عامر، حطمته الغزوة الساسانية للبلاد بقيادة خسرو (٦١٦ ـ ٦١٨م)، إذ قاد جيشه إليها بعد استيلائه على مصر.

٦

ساهمت مدن برقة اليونانية في الحركات الفكرية، فكان منها اريستبوس الذي أشرنا إليه، وكرنيادس، وهو الآخر فيلسوف. وفي عام ٢٧٥ ق.م. ولد في قيريني اراتوشينس العالم الجغرافي الرياضي، وهو أول من قاس محيط الأرض قياساً رياضياً دقيقاً. وأنجبت المدينة كليماخس الشاعر، الذي كان أحد أمناء المكتبة الكبرى في الاسكندرية، وقد خلّف لنا مجموعة من الأناشيد الدينية موجهة في ابولو.

وما كان اليونان ليقيموا في قيريني الجميلة، دون أن تتفتق عبقريتهم القصصية عن قصة تليق بالماء العذب الصافي ينبثق من قلب الصخر الصلد، ويجري منحدراً إلى السفوح القريبة، فيخلق فيها جنات نضرة. فلا غرابة إذن في أن نجد الشاعر اليوناني بندار (القرن الخامس ق.م.) وكليماخس نفسه، يرويان أن الإله ابولو علق جنية، اسمها كيرينة، لأنها أطبقت على أسد فلفظ أنفاسه بين يديها، وأن هذه الحادثة وقعت قرب هذا النبع نفسه؛ وأن الولد الذي أنجبته هذه الجنية (اريستايوس) أصبح إله الزراعة والنماء، وبطلاً من أبطال برقة اليونانية الافذاذ.

الهوامش

(١) ان البوشمان، في صحراء كالاهاري، بجنوب افريقيا، لا يزالون يستخدمون بيض النعام لهذا الغرض.
(٢) لم يستطع الباحثون معرفة هذا النبات لأنه زال من برقة منذ أواخر العهد الروماني. وقد ظُن في وقت من الأوقات أنه مقابل نبات «الدرايس» لكن هذا الرأي قد رفض رفضاً باتاً الآن.

عروبة وإسلام

١

كانت برقة وطرابلس، على أساس التنظيم الذي وضعه موريق، امبراطور بزنطية (٥٨٢ ـ ٦٠٢م)، تابعتين لمصر. لكن آل غريغوريوس (جرجير) الذين استقلوا بافريقية في أوائل القرن السابع للميلاد، اعتبروا هاتين المنطقتين داخلتين في دائرة نفوذهما. وكانت قبيلة لِواتَة تسكن الصحراء الممتدة من مصر إلى برقة، وهي، على حد تعبير ابن خلدون، قبيلة بُتْرية كبيرة. وكان لها، على ما يجاورها من القبائل، نفوذ كبير، بحيث يمكن أن يكون شبه رياسة.

ولما كان عمرو بن العاص على حصار الاسكندرية أخذ يفكر ببرقة وطرابلس. وما كانت أهمية هذه المنطقة الحربية والبحرية لتفوت رجلاً مثل عمرو. فهو يعرف أن بقاء هذه السواحل الإفريقية في متناول البزنطيين يعرض مصر نفسها للخطر. ومن هنا كان إرساله بعثاً استكشافياً إلى برقة، وكان عُقْبَة بن نافع قائد هذه البعثة.

والظاهر أن الأنباء التي حملها عقبة إلى عمرو كانت مما يشجع على العمل، وما يدعو إلى العمل السريع. لذلك لم يكد عمرو يفرغ من فتح الاسكندرية في ذي القعدة من سنة ٢١هـ (ايلول ـ سبتمبر ٦٤٢م)، حتى أجمع على السير إلى برقة.

ولم يلق في احتلال برقة صعوبة ما. فسار جيشه إلى مدينة بركة اليونانية فسلم له البربر أمورهم حالاً. وقد روي أن بعض البربر اتصلوا بعمرو، وهو بعد على الاسكندرية، يعرضون عليه طاعتهم. وهذا الفتح السهل للمدينة وأرباضها، ومن ثم للبلاد كلها، يمكن تفسيره بأحد أمرين أو بكليهما معاً. أما الأول فهو إدراك البربر أن هذه القوة الآتية من الشرق لا قبل لهم بها، وخير لهم أن يتقربوا من رجالها. فقد عنت لها فارس، وقهرت الروم، فما كان للبربر أن يقفوا في وجهها. والأمر الثاني هو أن البربر كانوا قد أضنتهم الإدارة الرومية، وشردتهم الاضطهادات الدينية التي كانت ترافق العمل البزنطي في ذلك العهد. فرأوا أن يكون خلاصهم على يد العرب المسلمين. وقد كان لهم ما أرادوا.

صالح عمرو بن العاص أهل برقة على ثلاثة عشر ألف درهم، كانت تؤدى طوعاً واختياراً وتحمل إلى والي مصر، بحيث إن مؤرخي الفتح العربي الأوائل، مثل ابن الحكم والبلاذري، متفقون على أن برقة لم يدخلها جابٍ، ولم يأتهم حاث أو مستحث.

وقد تعهد البربر أن يبيعوا أولادهم وفاء لدفع الجزية. وكان فتح برقة سنة ٢٢ للهجرة (أي أوائل ٦٤٣م).

ومن برقة اتخذ عمرو الأهبة لفتح طرابلس والداخل. فسار هو على رأس بعثه الأصلي إلى طرابلس نفسها، فاحتلها في أواخر سنة ٢٢ هـ (٦٤٣م) وبعث فرقة تفتح فَزَّان، بقيادة عقبة بن نافع. وبعد أن تم له فتح طرابلس عاد فأرسل فرقة إلى وَدّان. وهكذا قبل أن تنتهي سنة ٢٣ هـ كانت كل المنطقة الممتدة من حدود مصر إلى زويلة السودان وودّان وطرابلس قد خضعت للعرب.

٢

عاد عمرو إلى مصر، وقتل الخليفة عمر بن الخطاب (في ٢٣ ذي الحجة سنة ٢٣)، وولي الأمر بعده عثمان بن عفان، وأقصي عمرو عن ولاية مصر، وولي مكانه عبدالله بن أبي سرح.

وولاية عبدالله كانت إيذاناً بتجديد القتال، لفتح ما تبقى من ولاية أفريقية، أي تونس وما إليها، حيث كان جرجير بعد قوياً، وبقاؤه يكوّن خطراً على الحكم العربي في مصر وبرقة وطرابلس.

ولعله كان من بعد نظر عمرو بن العاص أن أبقى عقبة بن نافع في برقة، فظل هناك من سنة ٢٣ إلى سنة ٢٧ هـ. لأن عبدالله بن أبي سرح وجده هناك لما قاد حملته على شمال افريقية في تلك السنة. وكان عقبة دائم التردد على القبائل البربرية في برقة، يتعهدها، ويراقبها. وهكذا بينما نجد أن طرابلس نفضت عنها سيادة العرب بعد عودتهم، ظلت برقة على طاعتهم. فلما قاد عبدالله بن أبي سرح بعثه في سنة ٢٧ هـ كانت برقة محطة هامة يتزود منها الجيش في رحلته الطويلة الشاقة إلى طرابلس وما إليها. وكان جيش عقبة قد خبر الحرب في تلك المناطق، وعرف طرقها ومسالكها، فكان عوناً أيّ عون للجموع التي جاءت بقيادة عبدالله.

وفي الفترة التي مرت بين الفتح العربي وقيام الدولة الفاطمية واحتلالها مصر، كانت برقة، على الراجح، يصيبها ما يصيب مصر.

وفي سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢م) مر المعز لدين الله الفاطمي ببرقة في طريقة إلى مصر. وفي أثناء حكم الفاطميين كانت برقة، بطبيعة الحال، تابعة لمصر.

٣

إلا أن عدد العرب الذين استوطنوا برقة منذ أيام الفتح إلى أوائل القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر للميلاد)، لم يكن كافياً لصبغها كلها بالصبغة العربية نهائياً. فظل الغالب على سكانها، خاصة في الداخل، العنصر البربري، وإن كانت آثار الروم قد زالت منها تماماً تقريباً.

لكن الذي أتم لبرقة عروبتها هو مجيء قبائل بني سُليم وبني هلال في أواسط القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي).

وبنو سُليم وبنو هلال مضريون من نجد، وقد استقروا في مصر بعيد الفتح الإسلامي، لكنهم كانوا كثيري الثورة والعصيان. وفي أيام المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧ ـ ٤٨٧ هـ ـ ١٠٣٥ ـ ١٠٩٤ م) ألمت بمصر مجاعة كبيرة، وازداد السُليميون والهلاليون ثورة وإقلاقاً للدولة. فشجعهم المستنصر على أن يتجهوا غرباً وينتزعوا تونس من يد المعز بن باديس. فسارت جموعهم. وانتهى المطاف ببني هلال أن استقروا في طرابلس وتونس. أما بنو سُليم فعادوا إلى برقة واستوطنوها، وحافظوا على ما عندهم من عادات وتقاليد عربية، وامتزج ما تبقى من البربر بهم، حتى صارت برقة عربية، بحيث لا يبزها في عروبتها قطر عربي آخر باستثناء الجزيرة العربية نفسها. وقبائل برقة المتحدرة من بني سُليم، والتي تعرف بقبائل السعيدة، هي التي تعمر تلك البقاع إلى يوم الناس هذا.

٤

خلَّف لنا جغرافيو العرب وصفاً لبرقة يوضح التطور الذي أصابها في الفترة الواقعة بين الفتح والقرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد).

فابن الفقيه، صاحب «كتاب البلدان»، يقول عن مدينة برقة نفسها: «برقة مدينة حسنة في صحراء، وهي صلحية صالح عليها عمرو بن العاص وجبر أهلها على الجزية، وهي خصبة ممتعة».

والمقدسي، صاحب «أحسن التقاسيم»، يقول: «تحمل من برقة ثياب الصوف والأكسية» وهو يقصد هنا البلاد جملة. ثم يعود إلى المدينة نفسها فيقول: «برقة قصبة جليلة، عامرة نفيسة، كثيرة الفواكه والخيرات والأعسال مع يسار. وقد أحاط بها جبال عامرة ذات مزارع، على نصف مرحلة من البحر في هوية قد أحاط بها تربة حمراء... وهي على جادة مصر، يحسنون إلى الغرباء، أهل خير وصلاح، وأقل انقلاباً من غيرهم».

على أن الجغرافي الذي خلَّف لنا وصفاً دقيقاً لأكثر من مدينة من البلاد، ودلّل على النمو الاقتصادي الذي استمتع به القطر في هذا الدور، هو ابن حوقل، صاحب كتاب «صورة الأرض»، إذ قال:

«فأما برقة فمدينة وسطة ليست بالكبيرة الفخمة ولا بالصغيرة الزرية، ولها كور عامرة وغامرة وهي في بقعة فسيحة تكون مسيرتها يوماً وكسراً في مثله. ويحيط بالبقعة جبل من سائر جهاتها. وأرضها حمراء خلوقية التربة، وثياب أهلها أبداً محمرة، ويعرف أهلها بالفسطاط [بمصر] من بين أهل المغرب بحمرة ثيابهم وتغيرهم. ويطوف بها [أي برقة] من كل جانب منها بادية يسكنها الطوائف من البربر. وهي برية

بحرية جبلية، ووجوه أموالها جمة. وهي أول منبر ينزله القادم من مصر إلى القيروان. وبها من التجار وكثرة الغرباء، في كل وقت، ما لا ينقطع: طلابا لما فيها من التجارة، وعابرين عليها مغربين ومشرقين. وذلك أنها تتفرّد في التجارة بالقطران الذي ليس في كثير من النواحي كهو، والجلود المجلوبة للدباغ بمصر، والثمور الواصلة إليها من جزيرة أُوْجلَة. ولها أسواق حادة حارة من بيوع الصوف والفلفل والعسل والشمع والزيت، وضَروب المتاجر الصادرة من المشرق، والواردة من المغرب. وشرب أهلها من ماء المطر بمواجن يدّخر بها. وأسعارها بأكثر الأوقات فائضة بالرخص في جميع الأغذية.

«وإليها مدينة أجدابية على صحصاح من حجر في مستواة، بناؤها بالطين والآجر وبعضها بالحجارة ولها جامع نظيف، ويطيف بها من أحياء البربر خلق كثير ولها زرع بالبخس. وليس بها، ولا ببرقة، ماء جار. وبها نخيل حسب كفايتهم وبمقدار حاجتهم. ووالِيها القائم بما عليها من وجوه الأموال، وصدقات بربرها، وخراج زروعهم، وتعشير خضرهم، وبساتينهم، هو أميرها وصاحب صلاتها. وله من وراء ما يقبضه للسلطان لوازم على القوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان. وهي أيضاً قريبة من البحر المغربي، فترد عليها المراكب بالمتاع والجهاز وتصدر عنها بضروب من التجارة، وأكثر ما يخرج منا الأكسية المقاربة وشقة الصوف القريبة الأمر، وشرب أهلها من ماء السماء.

«وجزيرة أُوجلة منها على أيام بين غربها وجنوبها، وهي ناحية ذات نخل عظيمة وغلات من الثمر جسيمة ويليها وقتنا هذا رجل من ناحية صاحب برقة، ولم يكن ارتفاعها ومالها الداخل على خزانة السلطان في جملة مال برقة، فلما ضمت إلى برقة غزر مالها وكثر وزادت الحال في ذلك. ومنها إلى جزيرة ودّان طريق قَصْدٌ في الرمال.

«وودّان ناحية ومدينة في جنوب مدينة سرت وكانت مضمومة إليها وهي جزيرة لا تقصر في رخص التمور وكثرتها وجودتها عن أُوجلة، وإن كانت أوجلة أوسع قسوباً، وأفسح ناحية».

٥

في أواسط القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد) ألف الأدريسي كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، وفيه نعثر على وصف لحالة المدن الرئيسية في برقة. ويتضح مما ذكره الأدريسي أن برقة أخذت آنئذ بالتأخر. ولسنا ندري تماماً فيما إذا كان ذلك يعود إلى هجمات الهلاليين والسُلَيميين، أو أن هذا التأخر يرجع إلى اضطراب شؤون مصر من جهة، وأمور المغرب من جهة أخرى، وبرقة لا بد أن تتأثر بما يصيب افريقية في نهايتيها الشرقية والغربية. يقول الأدريسي: «وفيها من البلاد المشهورة صرت [سِرْت] وأجْدابيّة. وأما إن كانت في زماننا هذا في نهاية ضعف وقلة

عامر قد بقي لها ومنهما توهم رسم وحلية اسم. والمراكب ترد عليهما بالأمتعة النافقة فيهما ومنافعهما على قدرهما.

«فأما مدينة برقة فمدينة متوسطة المقدار ليست بكبيرة القطر ولا بصغيرته، غير أنها في هذا الوقت عامرها قليل وأسواقها كاسدة، وكانت فيما سلف على غير هذه الصفة. (ثم ينقل عن ابن حوقل) [ويضيف] وكان لها من الغلات في سائر الزمان القطن المنسوب إليها، وكان بها والى الآن ديار لدبغ الجلود البقرية، والنمور الواصلة إليها من أُوْجلَة. وهي الآن يتجهز منها المراكب والمسافرون الواصلون إليها من الاسكندرية وأرض مصر بالصوف والعسل والزيت، وتخرج منها التربة المنسوبة إليها فينتفع بها الناس ويتعالجون بها مع الزيت للجرب والحكة وداء الحية. وهي تربة غبراء وإذا القيت في النار فاحت لها رائحة كرائحة الكبريت وهي فظيعة الدخان رديئة الطعم.

«وأجْدابْية... كان لها سور فيما سلف، أما الآن فلم يبق منها إلا قصران في الصحراء، وليس بها ولا حولها شيء من النبات، وأهلها الغالب عليهم يهود ومسلمون تجار، ويطوف بها من أحياء البربر خلق كثير.

«ومدينة أُوْجلَة مدينة صغيرة متحضرة فيها قوم ساكنون كثيرو التجارة، وذلك على قدر احتياجهم واحتياج العرب. وهي في ناحية البرية يطيف بها نخل وغلات لاهلها، ومنها يدخل كثير لأرض السودان».

٦

ومما هو جدير بالذكر أن دخول الإسلام وانتشاره في برقة وبقية شمال افريقية كان عاملاً هاماً في «تعريب» الجماعات التي تقطنه. وانتشار الإسلام بدأ مبكراً، ولم تلبث القيروان أن أصبحت، منذ أواخر القرن الأول للهجرة، مركزاً هاماً للثقافة الإسلامية العربية، يتلقى فيها الناس مبادىء الدين الحنيف وأسسه، ويدرسون الأدب العربي واللغة العربية، ثم يخرجون إلى جماعات البربر المختلفة فيعلمونهم الإسلام ويقرئونهم القرآن الكريم وينشرون بينهم اللغة العربية.

ومما لا يجوز أن يغفل في هذه المناسبة هو أن الإسلام لم يفرض على الناس قسراً، على حد ما يذهب إليه بعض متعصبة الفرنجة، ولكنه انتشر بين أهل البلاد لأنهم رأوا فيه خلاصاً من حالة اجتماعية وثنية، وانتقالاً من الضلالة إلى الهدى. أما النصرانية، التي كانت قوية في افريقية الشمالية ـ في سواحلها ـ فكانت قد ضعف شأنها، حتى قبل الفتح العربي لتلك الأقطار. ذلك أن الخصومات الدينية بين الكنائس، والاضطهاد الذي تعرض له النصارى على أيدي مخالفي رأيهم وعقيدتهم من أصحاب الأمر والولاة البزنطيين، وهجمات القبائل الليبية والنوميدية والمورية على سكان الحضر، وإقفار المدن من سكانها ـ كل ذلك عصف بالكنيسة الافريقية، بحيث كانت،

لما وصل العرب إلى تلك البلاد، قد بلغت من الانحطاط والتدني درجة لم تكن لتحسد عليها.

وكان العرب المسلمون في غاية التسامح مع النصارى، بحيث تركوا من شاء منهم على دينه، وهذا إبن خُرْدَاذبَه يشير إلى تاكنست ببرقة ويقول عنها إنها قرية للنصارى.

وإذا كان ثمة اسم يستحق أن يذكر بالخير لاهتمام صاحبه بنشر الإسلام في شمال افريقية فهو الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي اهتم بالأمر، على أنه أوصى اولئك الذين أرسلهم للقيام بذلك، أن يعلموا الناس ويدعوهم إلى الإسلام، دون أن يفرضوا ذلك عليهم.

وكان للمعاملة الحسنة التي عامل بها المسلمون البربرَ في أفريقية، إذ أشركوهم في الخير والشر، وساووهم بأنفسهم، أثر كبير في حمل العدد الكبير منهم على اعتناق الإسلام.

وكان البربر لا يملكون لغة مكتوبة يستطيعون التخاطب بها واستعمالها، فوجدوا في اللغة العربية ضالتهم المنشودة، فقبلوها وقبلوا معها كتابها الكريم.

وهكذا تم للعرب أن يجعلوا من برقة، وافريقية، قطراً عربياً مسلماً نفض عنه غبار البربرية وأقبل أهله على الحضارة العربية الإسلامية يعبّون منها، فتكونت لتلك البلاد شخصيتها التي لا تزال تتمتع بها إلى الآن.

٧

في أواسط القرن السادس عشر خضعت برقة للدولة العثمانية. ذلك أن دَراغوت (أو دَراغوت)، وهو من كبار القرصان وخليفة خير الدين بربروسّا، والذي كان أميراً للبحر في أيام سليمان القانوني، انتزع طرابلس من فرسان القديس يوحنا (مالطة)، ووضعها تحت السلطان العثماني، وعُين، مكافأة له، بيلر باي (حاكماً) عليها. ولعل احتلال بني غازي، وبرقة معها، تم بعيد ذلك بقليل، في عام ١٥٥١م (٩٥٩هـ).

وحول ذلك الوقت كتب ليو الإفريقي يصف برقة فقال عنها: «تمتد صحراء برقة من حدود مصراته غرباً إلى جهات الاسكندرية شرقاً... وهي بلاد عسيرة، تكاد تكون خالية من الماء والحَب. وقد عمرها العرب بالسكان لما فتحوها، لكنها الآن يرثى لها. فسكانها يبدون دوماً محتاجين، لأن بلادهم لا تغل حاجاتهم، ويأتيهم القمح من صقلية. والأمن في البلاد مفقود، والمسافرون معرضون للخطر دائماً».

ولسنا نشك في أن هذه الحالة التي وصلت إليها البلاد كانت نتيجة انشغال القطرين المجاورين لها ـ طرابلس ومصر ـ بنفسيهما. فطرابلس كانت تتلقى ضربات كثيرة من جماعات غربي البحر المتوسط، ومصر كانت، في أيام المماليك، قليلة الحفل ببرقة، وأمامها سورية وغيرها مضطرة إلى الدفاع عنها.

ولم يغير الفتح العثماني من حال برقة كثيراً. فقد أصبحت هي وطرابلس إيالة واحدة، عاصمتها طرابلس، ولعلّ حكام هذه الفترة لم يهتموا بغير بني غازي ودرنه من البلاد كلها.

٨

في أوائل القرن الثامن عشر للميلاد استولت اسرة القَرَمَنْلي على الإيالة بكاملها، فكان شبه استقلال.

وذلك أن أحد رجال الإنكشارية أحمد القرمنلي (أو القره منلي) اغتنم فرصة غياب باشا طرابلس، فأقنع سكان الإيالة بانتخابه حاكماً عليهم (١١٢٣ هـ ١٧١١م). واستطاع أن يقهر البعثة التي أُرسلت لقتاله بقيادة خليل باشا، وقتل قائدها. ولما أنفذت إليه الحكومة العثمانية حملة عسكرية ثانية لتأديبه، تمكن من رشوة قائدها (محمد باشا). وأخيراً أستصدر فرماناً من السلطان أحمد الثالث ثبته فيه في حكم طرابلس على أن يكون وراثياً في أسرته، ومنحه لقب «بيلر باي». ومع أن ثورات محلية قامت ضده، فقد استطاع إخمادها. وعين أخاه الحاج شعبان «بيكاً» على برقة، ومركزه بني غازي.

واهتم أحمد نفسه بتحصين طرابلس نفسها، وفي أيامه هاجم الفرنسيون طرابلس وضربوها من البحر (١٧٢٨م). ولما توفي. خلفه ابنه محمد باشا ١١٥٨هـ (١٧٤٥م) الذي اهتم بتشجيع القرصان. وقد عقد محمد باشا معاهدة مع بريطانية.

وجاء بعد محمد باشا ابنه علي باشا ١١٦٧هـ (١٧٥٤م) وكانت أيامه مضطربة، فالجند كانوا لا يحصلون على أرزاقهم بانتظام، وتعرضت حياة الناس للأخطار، ومتاعهم للصوصية حتى في المدينة نفسها، فضجّ الناس وأستصرخوا الباب العالي، وزاد الطين بلة أن أنقسم القرمنليون على أنفسهم، واحتربوا واقتتلوا واستعانوا بباشوات الجزائر وتونس، لكن انتهى الأمر باغتصاب يوسف بك الأمر وحصوله على فرمان، فاقتنع أخوه أحمد (الثاني) بك، وهو الذي كان يجب أن يولى الأمر، بالإقامة في درنة.

ويمكن اعتبار يوسف باشا أكبر القرمنليين. فقد أتم تحصين طرابلس، وأنشأ لنفسه اسطولاً قوياً، وأرغم السويد على دفع اتاوة للاسطول ١٢١٣هـ (١٧٩٨)، وعقد اتفاقاً سرياً مع نابليون، فدفع عنه أذى البرتغال.

وفي أيامه قامت الولايات المتحدة بحملة عسكرية في تلك الجهات عام ١٨٠١، وجربت فيها أن تفيد من التعاون مع أخيه أحمد بك المقيم في درنة. والذي توصلت إليه الولايات المتحدة من الحملة كان الاتفاق على عدم استرفاق النصارى إذا وقعوا في الأسر. وقد تجددت الحملة سنة ١٨٠٥ لتأكيد بنود الاتفاق.

وفي هذه الفترة نشطت دول أوربة بكاملها ضد القرصان في غربي البحر

المتوسط، بحيث انتهى الأمر بالقضاء عليهم جميعاً. كما قامت ثورات محلية ضد يوسف، بعضها في منطقة طرابلس وبرقة.

ووجد يوسف نفسه صفر اليدين وقد وقف مصدر الإيراد الأساسي وهو القرصان، فزاد الضرائب كماً ونوعاً، وغش النقد، فعمت الثورة ضده، وعاد الانقسام بين القرمنليين، فاغتنمت الدولة العثمانية هذه الفرصة، وأرسلت قوة بحرية بقيادة نجيب باشا، الذي احتلّ طرابلس ١٢٥١هـ (١٨٣٥م). وبذلك عادت ليبيا كلها إلى الإدارة العثمانية.

السنوسية: تاريخ

١

كانت الامبراطورية العثمانية إلى نهاية القرن السابع عشر للميلاد قوية إلى درجة لا يستهان بها، وكانت جيوشها قد وصلت إلى قلب أوروبة وقهرت الكثير من أمرائها وملوكها. ومن هنا كانت تعتبر حامية الإسلام، ومطمح أنظار المسلمين. وكان السلطان العثماني، وهو خليفة المسلمين، وخادم الحرمين الشريفين، وسلطان البرين وخاقان البحرين، يتوجه إليه المسلمون للدفاع عن بلادهم، ودفع الأذى عنهم.

لكن الدولة العثمانية دب الضعف فيها في أواخر القرن السابع عشر، ثم تردت في مهاوي الانحطاط في القرن الثامن عشر، فطمع الأوروبيون في الأقطار التي كانت تحت سلطانها، وخاصة في المغرب. وانتهز المتغلبة على الأطراف في ولاياتها تلك الفرصة، فأنشأوا لهم إمارات وحكومات لم تكن تعترف للعثمانيين بغير السيادة الاسمية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن ينشىء حسن باشا وابنه أحمد باشا ومماليكهما دولة مستقلة في العراق، ويقوم آل العظم والشهابيون والشيخ ظاهر العمر بمثل ذلك في سورية، ويعلن علي بك الكبير استقلاله بمصر، ويقيم آل القرمنلي دولة تكاد تكون مستقلة في طرابلس الغرب وبرقة. كل ذلك في القرن الثامن عشر.

وأمام هذا الضعف الذي استحوذ على الدولة العثمانية، وعجزها عن دفع الضر عن رعاياها وبلادهم، فقد المفكرون من المسلمين املهم في الدولة، وراحوا يهتمون بإصلاح العالم الإسلامي إصلاحاً داخلياً. فنشطت الجماعات والطرق إلى ذلك، ولو أن أكثر هؤلاء لم يفكروا بالانسلاخ عن دولة الخلافة، أملا في أن يكون الإصلاح الإسلامي باعثاً على إحياء الدولة نفسها، ومن ثم عودتها إلى الاضطلاع بأعباء العمل العظيم الذي وضعه التاريخ على عاتقها. وليس من ريب في أن قيام محمد بن عبد الوهاب إلى الدعوة الإسلامية الصحيحة في القرن الثامن عشر هو البادرة الأولى لهذا الشعور الذي بدأ المفكرون والمصلحون يحسون به ويتلمسون طريقه للإحياء.

ومع أن المغرب كانت فيه نزعات مثل هذه تبدو جلية في قوة الطرق الصوفية وجماعات الأخوان ورغبتهم في الإصلاح والإحياء، فإن قيام المفكر والمصلح القوي تأخر هناك إلى أوائل القرن التاسع عشر، حتى تم ذلك على يد السيد محمد بن علي السنوسي، مؤسس السنوسية وقطبها الأكبر.

عرفت السنوسية منذ بدء الحركة إلى الآن أربعة زعماء وقادة مصلحين تولوا أمورها ونشروا تعاليمها، وهم السيد محمد بن علي المؤسس (١٢٥٣ ـ ١٢٧٦/١٨٣٧ ـ ١٨٥٨م) وابنه السيد المهدي (١٢٧٦ ـ ١٣٢٠/١٨٥٩ ـ ١٩٠٢) والسيد أحمد الشريف (١٣٢٠ ـ ١٣٣٦هـ/١٩٠٢ ـ ١٩١٨) و(الأمير) السيد محمد إدريس المهدي الذي تولى الزعامة بعد السيد أحمد الشريف (١٣٣٦/١٩١٨).

٢

ولعله من الخير أن نتناول هنا تراجم الزعماء الثلاثة الأوائل باختصار، ثم نعرض للسنوسية نفسها، لنبين الخدمات التي قدمتها هذه الطريقة للإسلام والمسلمين، وفي إعادة الحياة إلى جزء هام من شمال افريقية خاصة، ونشر الإسلام في أجزاء كثيرة من افريقية نفسها، فضلاً عن الزعامة السياسية التي قام بها السيدان أحمد الشريف والأمير محمد إدريس المهدي في مقاومة الإيطاليين، والسير ببرقة نحو تحقيق أهداف أبنائها في الاستقلال. وموضع هذا كله في الفصول التالية.

١ ـ **السيد محمد بن علي، السنوسي الكبير**. ولد السيد علي في ضاحية من ضواحي مستغانم بالجزائر في ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٠٢ للهجرة (٢٢ كانوا الأول ـ ديسمبر ١٧٨٧) على أصح الروايات. ويتصل نسبه الشريف بالحسن بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول. أما تسمية الأسرة بالسنوسية فترجع إلى جده الرابع السيد السنوسي الذي كان من كبار علماء المسلمين، وقبره بتلمسان.

والأسرة التي ترعرع فيها السيد محمد بن علي كنت أسرة علم وتقدم واحترام في محلة الواسطة. ولذلك لم يكن من الصعب على السيد محمد أن يرتشف من مناهل العلم الصحيح منذ حداثته. وقد تولت والدته العناية به في هذا الدور الأول من حياته. فلما استكمل هذا الدور، وكان بعد صبياً، أقبل على العلم يرتشف منه ما يسرته له مستغانم ثم مازونة. وحتى في هذا الدور المبكر من حياته المليئة بالتفكير والعلم، كان قد أدرك أن العالم الإسلامي أصبح بحاجة إلى الإصلاح، فاتجهت همته القعساء نحو هذا الأمر. وحفزه هذا على الاستزادة من العلم، فانتقل إلى فاس، التي كانت من مراكز العلم والعلماء في ذلك الوقت، فأقام بها سبع سنوات (١٨٢٢ ـ ١٨٢٩) طالباً للعلم فيها، ثم مدرساً بجامعها الكبير، حيث اكتسب ثقة طلابه؛ ونال شهرة عظيمة لقوة عارضته، وسعة علمه ونضج تفكيره وإدراكه كنه روح الإسلام الصحيح، فأقبل الناس عليه ينهلون مما عنده. وفي هذه الفترة اهتم السيد محمد بالصوفية اهتماماً أساسه اعتقاده بأن سبيل الإصلاح الأول هو إيجاد التفاهم بين جميع المهتمين بالإسلام أفراداً وجماعات على تباعد الأقطار والديار. فدرس القادرية والشاذلية والناصرية والحبيبية. وآلمه كثيراً أن وجد أن كثيرين من علماء المسلمين كانت تعوزهم الحماسة العلمية والإيمان القوي اللازم لنشر الدعوة الصحيحة بين المسلمين. كما حز في نفسه أن ينصرف

الكثيرون من أولي الأمر من المسلمين إلى الاهتمام بشؤونهم الخاصة ومصالحهم الذاتية. فأرادهم على أن يوجهوا عنايتهم إلى المصلحة العامة ليعود الخير على جميع المسلمين.

ورغب السيد في أن يوسع نطاق عمله وتعليمه، وفي الاغتراف بعد من مناهل العلم في أجزاء من العالم الإسلامي، فترك فاس إلى لاغوات، في جنوبي الجزائر، وهي ملتقى هام للقوافل الآتية من السودان الغربي. وهناك ألقى دروسه الدينية على أكبر عدد ممكن من الراغبين. ثم سار إلى قابس وطرابلس (الغرب) وبني غازي، ومنها يمم شطر الأزهر. فجاء القاهرة أيام محمد علي، فأقام في الأزهر مدة يتعلم ويعلم، ويناقش ويجادل، وينشر في الناس عقيدته في إصلاح العالم الإسلامي عن طريق بث المبادىء الأصلية للإسلام. ولعل هذه الزيارة الأولى لمصر أقنعت السيد، إن كان بعد بحاجة إلى إقناع، بأن الدولة العثمانية، رغم ما أخذت نفسها به من محاولة الإصلاح في شؤونها، كانت قد تدلت وتأخرت بحيث لم يعد فيها رجاء. لكنه كان يأمل بعد في أن تصلح هي، متى صلح العالم الإسلامي؛ ومن ثم فيجب أن تظل دولة الخلافة قائمة.

ورغب السيد في الذهاب إلى الحجاز. فهناك المكان الذي يلتقي فيه المسلمون من جميع أقطار العالم. فزيارة الأقطار المقدسة، ستتيح له فرصة الاتصال بالمسلمين على اختلاف أقطارهم، وتنائي ديارهم. وهناك يلتقي بأساطين العلم، فيتزود من صحبتهم ما كان يحسب أن فاته في إتصاله بشيوخه الأوائل. وقد أقام السيد محمد ابن علي في الحجاز إلى عام ١٨٤٠، حيث التقى بعدد من المشايخ الكبار وأقطاب رجال الدين، من بينهم الإمام أبو العباس أحمد بن عبدالله بن إدريس الفاسي وغيره، وحصل منهم جميعاً على اجازات. وقد رافق السيد الإدريسي إلى صبيا، ثم عاد إلى مكة بعد وفاة الإدريسي، حيث أنشأ السيد محمد بن علي زاويته الأولى في أبي قبيس (سنة ١٨٣٧). وهذا التاريخ هو المعتبر بدء قيام الطريقة السنوسية. وأتبعها بزوايا في الطائف والمدينة المنورة وبدر وجدة وينبع. لكنه لم يلبث أن غادر الحجاز (سنة ١٨٤٠) إلى مصر ومنها إلى طرابلس (الغرب) بطريق واحة سيوه والجبل الأخضر. وكان ينوي السفر إلى الجزائر. لكنه خشي الفرنسيين الذين كانوا قد احتلوا الجزائر قبل ذلك بمدة قصيرة. وفي رمضان ١٢٥٧هـ (١٨٤١) وصل إلى بني غازي تاركاً أمر الجزائر موقتاً. وفي عام ١٨٤٣ أنشأ «الزاوية البيضاء» في الجبل الأخضر، فكانت أم الزوايا السنوسية. ويمكن القول بأن السيد محمد بن علي أصبح من الآن يضع خططه لإصلاح حال المسلمين في برقة، ليكّون منهم أمة يرشدون الناس إلى الخير.

زار السيد الحجاز مرة ثانية. ولما عاد من الأقطار المقدسة عام ١٨٥٦، نقل مركزه من «الزاوية البيضاء» إلى الجغبوب، ذلك أن الجغبوب كانت أكثر توسطاً وأسهل اتصالاً بأنحاء مختلفة من برقة وطرابلس والسودان (الذي يسمى الآن البسودان

الفرنسي)، كما كانت مركزاً كبيراً للقوافل، ومن ثم يسهل عليه الاتصال بجميع هؤلاء الذين أراد أن يعلمهم الإسلام من جديد، أو ينشر بينهم الإسلام لأول مرة في أواسط أفريقية. ذلك أن السيد أدرك أن الغرب (الجزائر) كان فيه الفرنسيون، وهم أشد ما يكون حرصاً على الحيلولة دون انتشار السنوسية ونفوذ أصحابها هناك، والشرق (مصر) كان لا يشجع على العمل، فظلت الأجزاء الوسطى من شمال افريقية (ليبيا) وأواسط القارة صالحة للعمل، ويلزمها العمل فعلاً.

وأقام في الجغبوب مركزاً كبيراً له ولأتباعه ومريديه، وجعل منه جنة بعد أن كان واحة صغيرة. وأنشأ مدرسة دينية كبيرة قوامها مكتبة من ثمانية آلاف مجلد فيها كتب الفقه والشرع والحديث والتاريخ والتفسير والفلك والتنجيم والفلسفة والتصوف، وعمادها اولئك التلاميذ المخلصون الذين رافقوا السيد في دراسته وأسفاره، فصاروا ممن يعتمد عليهم في التدريس. وكان فيها ثلاثمئة طالب يُعدون الإعداد الصحيح ليكونوا دعاة هداية وحملة نور الإسلام إلى المناطق التي أراد السنوسي الكبير أن ينشر فيها هدى الإسلام. وكان السيد يشرف على كل هذه الأمور إشرافاً شخصياً مباشراً، ليتأكد من أن كل رجل أُعد على خير سبيل، قبل أن يوكل إليه القيام بمهمته. وقد كانت الجغبوب أكبر مركز علمي في شمال افريقية، بعد القاهرة.

ومن الجغبوب انتشر هؤلاء الدعاة يعون في صدورهم العلم الذي تلقوه، ويحملون في قلوبهم إيماناً أقرب ما يكون إلى إيمان علماء صدر الإسلام، وتمتلىء نفوسهم رغبة في التضحية.

وكان من جراء ذلك أن القبائل العربية في برقة التي كانت شديدة الاختصام فيما بينها، تقضي وقتها في احتراب وسرقات وأعمال الشقاوة، سادت بينها الإلفة، وعادت إليها تعاليم الإسلام تهذب من أخلاق أبنائها. وقام رجال السيد يحلون الخصومات بالحسنى. ثم أخذ الإسلام ينتشر في «وادّاي». ولعل خير ما يمثل نفوذ السيد وأثره في الناس أن يتقدم جماعة من إحدى واحات «الكُفرَة» طالبين منه أن ينشىء زاوية في جهاتهم، ليكون لهم حظ في هذه الهداية التي أخذت تنتشر في تلك الربوع. فأنشئت هناك الزاوية الأولى في واحة «الجَوْف». أما الوسائل التي اتبعها السيد في نشر الإسلام في واداي مثلاً، فتدل عليها قصة قافلة العبيد التي كانت تحمل إلى الشمال. فإن السيد اشترى القافلة، وأخذ هؤلاء العبيد فحررهم ثم علمهم الإسلام وهذبهم بهديه، ثم أرسلهم دعاة ومبشرين به بين ذويهم. فكان أثر ذلك عجيباً في الناس.

في ٩ صفر ١٢٧٦ (٧ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٨٥٩) توفي السنوسي في الجغبوب، حيث لا يزال قبره إلى الآن.

وهكذا لما وافت السيد محمد بن علي السنوسي الكبير، منيته كانت السنوسية قد استقرت أركانها في برقة وواداي وطرابلس وغيرها. وكانت شخصيته قد فرضت

نفسها على الذين خلفهم، بحيث إن السنوسية كانت قد اكتسبت فعالية وحيوية كتب لها أن تزداد نشاطاً وقوة على أيدي خلفائه.

٢ ـ **السيد المهدي، الخليفة الأول**. ولد السيد المهدي عام ١٨٤٤ (في الزاوية البيضاء)، وولد أخوه السيد محمد الشريف بعده بعامين. فلما توفي السنوسي الكبير كان الابن الأكبر بعد حدثاً، فأقيم مجلس وصاية من عشرة من الشيوخ، ليعنى بأمر السنوسية إلى أن يبلغ السيد المهدي رشده. فلما تم ذلك اعتنى هو بإدارة السنوسية وتوجيهها، وانصرف السيد محمد الشريف إلى الشؤون التعليمية.

وفي زعامة السيد المهدي (١٨٥٩ ـ ١٩٠٢) وصلت السنوسية إلى ذروة قوتها وانتشارها. ومما عمله السيد المهدي، في سبيل التمكن من الإشراف المباشر على هذه الامبراطورية الواسعة، نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى الكفرة (١٨٩٥)، التي أصبحت «المركز التجاري الرئيسي، الذي تلتقي فيه القوافل من جميع أنحاء افريقية الوسطى والشمالية». وكان هؤلاء التجار وقوافلهم سبيلاً لنشر الإسلام في الجهات النائية. ومركز الإدارة السنوسية كان في «التاج»، ومنها وصلت الدعوة السنوسية، حاملة الإسلام، إلى بلاد كَوَر وتبسّتي وبُركو وإنّدي ودارفور ووادّاي وكانِم وتشاد وأَزْقَر وبَغِرْمي.

وخُطِبَ وُدُّ السيد المهدي غير مرة. فقد رغب المهدي السوداني في محالفته، وطلب العرابيون مساعدته ١٨٨٢ وتقدمت إليه ايطالية راغبة في الاتفاق معه على مقاومة التقدم الفرنسي في تونس سنة(١٨٨١) وحتى السلطان العثماني طلب منه العون في حربه ضد الروسيا (١٨٧٦ ـ ٨)، وجرب الألمان أن يحصلوا على عون منه ضد فرنسة في أفريقية (١٨٧٢) لكن السيد المهدي رفض جميع هذه العروض والطلبات، وفضل أن يظل بمنأى عن النزاع الدولي، ليتم له نشر الإسلام وإصلاح أحوال المجتمع المسلم الذي نذر نفسه له، شأن أبيه من قبل. لكنه اضطر هو وخَلَفُهُ إلى محاربة الفرنسيين، لما تقدم هؤلاء إلى أواسط افريقية، رغبة منهم في سبق السنوسية إلى السيطرة على تلك الأصقاع، كما اضطر خلفه، السيد أحمد الشريف، إلى محاربة ايطالية لما همت بليبيا (١٩١١).

في الوقت الذي توفي فيه السيد المهدي (١٩٠٢)، كانت السنوسية قد بلغت الذروة في الانتشار. والباحثون متفقون على أنه كان لها آنئذ ١٤٦ زاوية موزعة على النحو التالي:

برقة	٤٥	بلاد العرب	١٧	فَزَّان	١٥	السودان	١٤
مصر	٢١	إيالة طرابلس	١٨	الكفرة	٦		

٣ ـ **السيد أحمد الشريف** (١٩٠٢ ـ ١٩١٨). لما توفي السيد المهدي كان ابنه، (الأمير) السيد محمد إدريس، حدثاً بعد (ولد ١٨٨٩)، فانتقلت رياسة السنوسية إلى السيد أحمد الشريف ابن السيد محمد الشريف (المولود عام ١٨٧٣). والسنوات الأولى من زعامته (١٩٠٢ ـ ١٩١٢) تقضت في خصومة الفرنسيين الذين أغاروا على أواسط افريقية في كَوَر ووادّاي وتَبِسَتي وبُركو، حيث انتهى الأمر بانتصار الفرنسيين وإنشائهم السوادن الفرنسي. أما في السنوات التالية (١٩١٢ ـ ١٩١٨) فقد كان السيد أحمد الشريف يقود الليبيين في جهادهم العنيف ضد الايطاليين. وفي عام ١٩١٨ اعتزل السيد أحمد الشريف الزعامة الفعالة، واتجه نحو الحجاز، حيث ظل إلى أن توفاه الله في عام ١٩٣٣. وباعتزاله انتقلت الزعامة إلى (الأمير) السيد محمد إدريس. وسنعود إلى هذه الزعامة الجديدة في فصل تالٍ.

السنوسية: تعاليم ونظام

١

ما هي قواعد الدعوة السنوسية؟ وما هي الرسالة التي حملها السيد محمد بن علي، وخلفاؤه، وشيوخ الزوايا عنه إلى الناس، فأقبلوا عليها؟

كانت دعوة السيد السنوسي الكبير أساسها الإسلام الصحيح، لا الإسلام الذي داخلته البدع. ومن ثم كانت الدعوة السنوسية أساسها العودة بالإسلام إلى ما كان عليه في عهد الرسول الكريم وخلفائه الاقربين. ولذلك كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الأصلين اللذين يصح الاعتماد عليهما في فهم الإسلام، دون الاجماع والقياس المتأخرين.

كان السنوسي الكبير يعتبر أن باب الاجتهاد لم يقفل، وبذلك يجوز الاجتهاد، على أن يقتصر الاجتهاد في الاسلام على الأسين الأوليين والوحيدين وهما الكتاب الكريم والسنة المحمدية.

ومن حيث إن الدعوة السنوسية كانت عوداً إلى الإسلام في صله وجوهره، فقد كانت دعوة لم تقتصر على العبادة والتصرف، ولكنها ارادت المسلمين على أن يكونوا عباداً عاملين منتجين نشيطين يعيشون من كد إيمانهم. ويبدو هذا واضحاً في الزوايا التي كانت تحوي المساجد والمدارس والمزارع والمتاجر، ويقوم الأخوان فيها بالعمل دون توان أو تواكل أو كسل. ولعل خير ما يمثل هذه الروح التي أرادها السيد السنوسي الكبير أن تكون روح الجميع هو أن انشاء بناء الزواية نفسه كان يجب أن يقوم به أهلها. فالزاوية، إذن، منذ وضع حجرها الأساسي كانت رمزاً للنشاط والانتاج.

وقد اهتم الكثيرون من الباحثين في درس الصلات المختلفة بين السنوسية والطرق الصوفية الأخرى، وخاصة التي نشأت في شمال افريقية. والذي لفت النظر في ذلك أن السنوسي الكبير نفسه درس عدداً كبيراً من هذه الطرق الصوفية وتتلمذ على شيوخها، مثل التيجانية والشاذلية والادريسية والقادرية. بعض هؤلاء الباحثين، من الأجانب، كان يهتم بالأمر من حيث قيمته العلمية فحسب. لكن كثيرين منهم، وفي مقدمتهم الباحثون الايطاليون، كانوا يرمون من وراء ذلك إلى التقليل من شأن السنوسية على أساس اعتبارها طريقة دينية صوفية لا تهتم بغير العبادة والزهد والتقشف، وهذا، في نظرهم، يبرر تصرفهم في الاستيلاء على ليبيا مثلاً، إذ ليس

هناك رياسة مدنية، وخاصة بعد أن سلمها الاتراك العثمانيون إلى الإيطاليين (سنة ١٩١٢).

ولكن الذي وصل إليه الباحثون المنصفون، والذي يتفق مع الواقع والحقيقة والتاريخ، هو أن السنوسية كانت من أول الأمر دعوة دينية مدنية. فالحقيقة هي أنه إذا كانت السنوسية دعوة إلى الناس أن يعودوا إلى الإسلام الصحيح كما عرفه المسلمون في أول عهده، فالإسلام، مبدئياً، لم يفرق بين الدين والدولة، ولم يعتبر نفسه أنه جاء ليضمن للناس الحياة الأخرى دون العناية بالحياة الدنيا الصالحة. وإذن فمن الطبيعي أن تكون دعوة الداعي إلى مبادىء الإسلام قوامها الإيمان الصحيح والعمل الصالح والإنتاج والتنظيم السياسي، داخل هذا الإطار العام الذي عرفه الإسلام وقبل به المسلمون الصالحون في جميع أطوار تاريخه.

وإذا كان السنوسي الكبير وخلفاؤه دعوا الناس لأن يتخذوا من حياة الرسول الكريم مثلاً أعلى يحتذونه، ونموذجاً أسمى يحاولون الوصول إليه، فجدير بهم أن يدعوا الناس إلى كل ما اهتم به الرسول الكريم، وحياته كانت خير ما يصحّ أن يقتدى به في النظر إلى الحياتين نظرة مثلى. ولذلك فقد كانت الدعوة السنوسية هي العمل للآخرة كأن المرء مائت غداً، والعمل للدنيا كأنه عائش أبداً.

وإذا كان السنوسي يدعو الناس إلى تنقية الإسلام مما علق به من البدع والضلالات، فلا شك أنه ما كان ليرضى، لمن يقبل دعوته أن يسمح لشيء من هذه البدع في أن تساور حياته، أو تمازجها. وهذه السنوسية تخلو أذكارها من كثير مما تسمح به بعض الطرق الصوفية، كالغناء والرقص.

فإذا كان اولئك المغرضون يريدون أن يضعوا السنوسية في مصاف بعض هذه الطرق الصوفية التي يعيش أتباعها عيشة الزهد المغرق والكسل والخمول، وصرف الوقت في العبادة فقط والعيش على ما يتصدق به الناس، فليتقوا الله في هذا الأمر. فالسنوسية دعوة بريئة صادقة قوية عنيفة للسير على سبل الإسلام القويمة، والاغتراف من منابعه الأصلية، وفهم روحه وحقيقته، والعيش بموجب هذه القواعد الإلهية والسنن النبوية التي تكفي لهدي الناس، إن هم وعوها. وقد وجد السنوسي الكبير أن الناس تركوها وأغمضوا عيونهم عنها، فجاء إليهم ينفخ فيهم من روحه، ويشرح لهم الإسلام، ويقوي ما خار من عزائمهم، ويزيل الغشاوة عن بصائرهم، فكان النار التي تأكل الهشيم وتنقي الذهب. فخرج الناس الذين اتصلوا به وقد صفت منهم النفوس، وصقلت منهم الضمائر، وصدقت منهم العزائم، وشُحذت منهم الهمم، وصاروا امة يدعون إلى الخير، وكانوا من قبل أعوان شر.

إن السنوسية يهمها أن يكون الرجل مسلماً صالحاً، لا أن يكون صوفياً فحسب.

٢

مركز الحياة في السنوسية هو الزاوية. والزاوية، كما تفهم في هذه المناسبة، مركز للحياة الروحية والزراعية والتجارية والسياسية. وهنا نجد القيمة الخاصة للسنوسية. فهي ليست طريقة دينية صوفية روحية فحسب، ولكنها طريقة للحياة بمختلف نواحيها. فعندما كان السنوسي الكبير أو خليفته يبعث بأحد الشيوخ لإنشاء زاوية جديدة، كان ينتظر من ذلك الشيخ أن يجعل من الزاوية وأراضيها وسكانها جالية حية منتجة. وكانت الخطوة الأولى هي أن تفرز قطعة من أرض القبيلة التي تنشأ الزاوية في وطنها، تخصص لمصلحة الزاوية، ثم تقام الأبنية اللازمة للزاوية، على أن يقوم الرجال بأنفسهم بالعمل. وكان المألوف أن تكون ثمة مجموعتان من الأبنية: الأولى يقيم فيها الشيخ وأسرته، والثانية تشمل المسجد والمدرسة والمضافة. وكل هذه يتوقف اتساعها على مدى ما يمكن أن يؤديه المركز من خدمات. فجامع زاوية الجغبوب مثلاً كان يتسع لنحو ستمئة من المصلين. والمدرسة كانت فيها قاعات للتعليم وغرف يقطنها الطلاب الذين يأتون الزاوية من مسافات بعيدة لتلقي العلم. وقد مر بنا أن الجغبوب مثلاً، باعتبارها المركز الأول للحياة العلمية السنوسية، كان يتردد عليها نحو ٣٠٠ طالب. أما المضافة فتحوي أماكن فسيحة يستطيع أن يأوي إليها التجار والزوار والمسافرون، فيقيمون فيها ثلاثة أيام، حسب عرف الضيافة عند العرب. على أن التجار كان لهم أن يقيموا مدة أطول، وكانت الزوايا التي ينتظر منها أن تكون مراكز تجارية، تحوي قاعات كبيرة واسعة يضع فيها اولئك التجار بضائعهم ومتاجرهم. وكانت ثمة عرصات تحفظ فيها الإبل التي تنقل هذه المتاجر. وقد اهتم المشرفون على إنشاء الزوايا بتوفير الماء اللازم للسكان، بحفر بئر كبيرة في الزاوية نفسها أو على مقربة منها. وكانت الأبنية جميعها يدور بها سور يحرسها، تعلوه حصون وأبراج يستخدمها السكان لدفع الهجوم عنهم إذا تعرضوا له، وما أكثر ما تعرض أهل الزوايا لهذه الاعتداءات على أيدي الفرنسيين والإيطاليين خاصة.

والأرض المحيطة بالزاوية كان يقوم بالعناية بها واستثمارها الإخوان، سواء أكانوا من أهل القبيلة نفسها أو من غيرهم، ولو أنها كانت تعتبر ملكاً للقبيلة التي تقوم الزاوية في وطنها. ومن هنا كانت الزاوية مركزاً للوحدة القبلية، وهذه قيمتها السياسية والإدارية. والإخوان الذين لم يكونوا يقيمون في الأراضي التابعة للزاوية مباشرة كان عليهم أن يعملوا في الأرض أياماً معينة في السنة، في أيام النشاط الزراعي أو في مواسم الحصاد. ومع أن الإخوان كانت تخصص لهم قطع من أراضي الزاوية يستغلونها، فإنهم لم يكن باستطاعتهم التصرف بملكيتها. وبعد أن

يفرز قسم من الواردات المختلفة التي تنتج في الزاوية لحاجات المركز نفسه، كان يرسل ما يفضل عن ذلك إلى مركز السنوسية العام لينفق في سبيل الدعوة نفسها. يضاف إلى ذلك الزكاة التي كانت تدفع إلى رئيس السنوسية. وقد يرى الرئيس أن يفرض بعض ضرائب لحاجات خاصة أو مناسبات، فتجمع وترسل إليه.

وشيخ الزاوية كان يعينه رئيس السنوسية. وكان يراعى في اختياره، في غالب الأحيان، رغبات أهل القبيلة نفسها، على أن لا يتعارض ذلك مع الحصول على أفضل رجل يمكن الحصول عليه للقيام بهذه المهمة، لأن شيخ الزاوية هو صاحب الحل والعقد فيها. فهو الذي يعلِّم أو يشرف على التعليم، وهو الذي يحل الخصومات، وهو الذي يحفظ النظام. وهو الذي يعنى بالقوافل؛ وقد يطلب منه تنظيم الدفاع عن الزاوية في حالة الاعتداء. لذلك كان مركزه هاماً، وكان يجب أن يتمتع باحترام الجميع، ليتمكن من القيام بهذه المهمات، ويضطلع بأعباء المسؤوليات الجسام.

ومما يسترعي الانتباه هو مواقع هذه الزوايا العديدة، وخاصة في برقة. ذلك أن السيد محمد بن علي والسيد المهدي اهتما بأن تكون الزوايا في أماكن ذات قيمة تجارية وإدارية وحربية. ومن هنا ترى أن هذه الزوايا تقوم عند ملتقى الطرق، وفي أماكن يسهل الدفاع عنها طبيعياً، ويمكن منها الإشراف على رقعة من الأرض تجاورها. وقد أقيمت الزوايا بحيث تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة نحو ست ساعات، وخاصة في الأجزاء الشمالية من برقة.

وبحكم هذا الوضع، وبسبب النظام الدقيق الذي وضع للإشراف على هذه الزوايا إشرافاً فردياً، أصبحت الزوايا محكمة في ارتباطها ببعضها، وفي اتصالها بالمركز العام للسنوسية. ومن الطبيعي أن تُحسب السنوسية، في هذه الحالة دولة، لا طريقة دينية فحسب. والذين وصفوها بقولهم إنها كانت امبراطورية ضمن الامبراطورية العثمانية لم يخطئوا.

ولعله من الحق أن نشير هنا إلى أن السنوسي الكبير ومن خَلَفه مباشرة لم يكونوا يرمون إلى غايات عسكرية حربية، ولكن التنظيم الدقيق للأتباع مكنَّهم من الصمود أمام الاعتداء الإيطالي أعواماً طويلة، لما أرغموا على امتشاق الحسام لمقاومة الاستعمار الذي غزاهم في عقر دورهم دون مبرر.

الاتباع السنوسيون يمكن ان يقسموا، على وجه العموم، إلى «المنتسبين»، وهم الأكثرية الساحقة من السنوسيين، و«الإخوان» أو «المريدين»، وهم يعيشون، أو على الأقل كانوا يعيشون، في الزوايا نفسها، قبل أن تهدم ايطالية القسم الأكبر من الزوايا في ليبيا. ويأتي بعد ذلك «شيوخ الزوايا»، وهم الذين تلقوا العلم، وتبحروا

فيه، فعهد إليهم، بعد تخرجهم في مدرسة الجغبوب، الإشراف على الزوايا، على نحو ما ذكرنا.

وكان ثمة جماعة صغيرة يسمون «الخواص»، ويكونون «المجلس السنوسي»، إذا جاز لنا استعمال التعبير. وفي أيام السنوسي الكبير وخليفتيه كان عددهم أربعة، وكلهم ليسوا من الأسرة السنوسية، ولكنهم ممن بلغ من العلم درجة رفيعة. لكن هذا المجلس غير موجود اليوم، وما كانت الأحداث التي عصفت بالسنوسية في السنوات الأخيرة لتسمح بالاحتفاظ بمثل هذا التنظيم.

في ظل تركية الفتاة

اتفقت عودة برقة إلى الحكم العثماني، في أوائل القرن التاسع عشر، مع قيام الدعوة السنوسية فيها. ولما انتشرت السنوسية بين البدو في البلاد، أصبح رجالها صلة الوصل بين السكان وبين الحكومة العثمانية. فالسكان قبلوا زعيم السنوسية ممثلاً لهم وناطقاً بلسانهم، والحكومة العثمانية اعترفت بالأمر الواقع، وتقربت منه.

أول اعتراف رسمي بالسنوسية جاء في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول (١٨٥٦)، أعفيت بموجبه أملاك الزوايا من الضرائب، وسمح للسنوسية بجمع ضريبة دينية من أتباعها. وفي أيام السلطان عبد العزيز، أخي السلطان عبد المجيد، أُرسل فرمان ثان إلى حاكم طرابلس - الذي كانت برقة في إيالته - ثبتت فيه امتيازات السنوسية، وأضيف إليها أن اعتبرت الزوايا السنوسية «حمى»، يمكن أن يُلجأ إليها.

والواقع أن المسألة كلها يمكن تلخيصها في أن الحكومة العثمانية لم تهتم بوضع السنوسية الدستوري والقانوني في البلاد. ذلك إن الامبراطورية العثمانية كانت تحوي عشرات من الطرق الدينية المختلفة، وبرقة بالذات لم تكن تهم تركية، لأنها ولاية فقيرة. وما دامت الدعوة للخليفة العثماني تقام على منابر المساجد يوم الجمعة، والسنوسيون يعترفون بالخلافة والخليفة، فالعثمانيون يقبلون بها.

عمل الموظفين العثمانيين تأمين الحصول على الضرائب، وهذا أمر كانت توفره السنوسية للدولة. ولذلك اقتصرت مراقبة الموظفين على المدن وما إليها، وتركت شؤون الأجزاء الداخلية للسنوسية تديرها، وتهتم بالأمن والقضاء والتعليم وجمع الضرائب. والاتصال بين الخليفة وشيخ السنوسية كان يتم بين آن وآخر بوساطة رسل يأتون الجغبوب أو الكفرة من استانبول، أو يزورون استانبول نيابة عن الشيخ.

يتلخص النظام الإداري الذي وضعته الحكومة العثمانية لبرقة - في عام ١٨٧٩، أي لما جعلتها إدارة منفصلة عن طرابلس، ثم لما اعتبرتها سنجقاً مستقلاً، يتصل باستانبول رأساً (١٨٨٨) - في أنها عينت لها متصرفاً تركياً كان يقيم في بني غازي يساعده موظفون أتراك، هم أمين سره (مكتوبجي) وناظر المال (الدفتردار) ومساعد. والمتصرف كان يشرف على قضاء بني غازي نفسه إشرافاً مباشراً. وكانت البلاد مقسومة إلى أقضية (كان عددها ستة في أوائل القرن العشرين)، يشرف عليها قائمقامون، وأكثر هذه الأقضية كان مقسوماً إلى «نواح»، يدير كل ناحية مدير. وكان

المتصرف يعاونه «مجلس إدارة» يضم أمين السر وناظر المال والقاضي والمفتي وأربعة أعضاء ينتخبهم سكان الحاضرة. ومثل ذلك كان للقائمقام. أما مدير الناحية فكان يسترشد بآراء مشايخ القبائل.

وتقسيم الأقضية والنواحي كان يراعى فيه التقسيم القبلي للبلاد، ذلك أن الأتراك راعوا أن القبيلة هي في النهاية الأساس الصحيح لأي جهاز حكومي مهما كان نوعه. والجدول التالي يوضح العلاقة بين الجهاز الإداري وتوزيع القبائل.

الأقضية	النواحي	القبائل
بني غازي (تحت إشراف المتصرف)	السلُوق	العواقِر
	قَمينِس	
	بُرسِس	
	سيدي خليفة	
	سَلَنْطة	البراعصة
المرج	المرج	عرفة والعبيد
	الحَنيّة	دَرَسة
درنة	السلّوم	العبيدات
	طُبْرُق	
	بَمْبَه	
	القبّة	
	الشحّات	الحسا
أجْدَابيّة	مرسى بريقة	مغاربة
أُوجيلة وجالو	-	أُوجيلة
الكفرة	-	-

ويجب أن يظل قائماً في ذهن القارىء أن جمع الضرائب في الأجزاء النائية الداخلية إنما كان يتم لأن السنوسية كانت تؤيد الإدارة العثمانية، وكان ذلك في مصلحة البلاد. فتأمين الضرائب كان يحول دون الحكومة ومحاولة فرض سلطانها، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى ثورات كثيرة مسلحة، واصطدام بين الحاكم والمحكوم. وحفظ النظام كان في صالح السنوسية لتقوم بواجبها في الإحياء الديني، وفي تأمين سير القوافل في البلاد، ليظل شريان التجارة حياً، فيفيد منه الجميع. وهكذا استمتعت برقة بخير ما يمكن أن يوفر لشعبها ما يتطلع إليه.

ومع ذلك فقد كان ثمة شيء من النفور بين الدولة العثمانية والسيادة السنوسية. فقد كان رجال الحكومة العثمانية المركزية يحبون أن يكون خضوع السنوسية لهم أوفى

وأتم. ومـمـا هو جـديـر بـالذكـر أن الحكومـة جـربت مـرتين (١٩٠٤ و١٩٠٨) أن تفـرض ضـريبـة على مـا تنتـجـه أراضي الزوايا، لـكن السنوسـيـين قـاومـوا ذلـك بالقـوة، حـتى اضطرت السلطات الرسمية إلى طرح المحاولة جانباً.

لم تتأثر الحالة السياسية في برقة كثيراً بالثورة التركية (١٩٠٨) التي انتهت بخلع السلطان عبد الحميد (١٩٠٩). ذلك أن السنوسية لم تكن ترضى بما كانت ترمي إليه جمعية «تركية الفتاة» من محاولة «تتريك» العرب، أو إمكان إلغاء الخلافة. ومما هو جـديـر بالذكـر أن «جـمـعـيـة الاتحـاد والـتـرقـي»، التـي كـانـت المـنـظـمـة الـسـيـاسـيـة للروح العثمانية الجديدة، لم تلق تأييداً في بني غازي لما انشئت. بل إن الأمر تعدى ذلك إلى قيام ما يصح أن يسمى الحزب العربي، ولو أنه لم يتخذ تنظيماً سياسياً تاماً. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه هو أن النائبين اللذين انتخبا لمجلس المبعوثان العثماني في ذلك الوقت كانا من الجماعة المناوئة لجمعية الاتحاد والترقي.

ومع ذلك فإن السنوسية لم تكن تتمتع بوضع دولي يمكنها من الاحتجاج إلى الدول الغربية ضد تقدم الفرنسيين في أواسط افريقية، واحتمال اعتداء إيطالية على الشواطىء البرقاوية نفسها. ولذلك رأت، بسبب بعد نظر زعيمها السيد أحمد الشريف، أن تمكّن للدولة العثمانية من أن يقيم «قائمقاماً» لها في الكفرة و«مديراً» في الجغبوب. فإن رفع العلم التركي في ذينك المكانين يجعل تركية صاحبة الحق الشرعي في الاحتجاج والدفاع.

ولا شك أن هذا الوضع، أي نفوذ السنوسية وموقف العثمانيين منها، أساء الإيطاليون فهمه فحسبوا أنهم إن جاءوا برقة فسيهب السكان لنصرتهم ليتخلصوا من نير الحكم التركي. وفات الايطاليين أن يدركوا «الولاء» الذي كان البدوي يكنه لهذه الدولة. فالبدوي العربي يشعر بالولاء «للبيت» ضد «البيت» الآخر، لكنه متى تعرضت قبيلته لخطر انتقل ولاؤه لها ضد القبيلة المعادية. ولما كانت القبائل كلها تنظر إلى الدولة العثمانية بشيء من العداء، أصبح ولاؤه لهذه القبائل مجتمعة ضد العثمانيين. على أن البدوي السنوسي والدولة العثمانية بينهما رابطة ولاء أخرى مصدرها الإسلام. فهو إذا تعرضت الدولة للخطر، وهبها ولاءه ونصرته ضد من يعتدي عليها من الدول الأوروبية. وهكذا لما اعتدت ايطالية على برقة توحد الشعور وقوي الولاء بين عرب برقة والدولة العثمانية.

برقة وايطالية: اعتداء

أخذت إيطالية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تتطلع إلى امتلاك ليبيا. وقد قويت رغبتها في ذلك حتى أصبحت تعتبر ذلك القطر ملكاً لها، ولو أن الدولة العثمانية كانت لا تزال صاحبة الحق المكتسب هناك بحكم احتلالها البلاد منذ أواسط القرن السادس عشر. ولم يخف ساسة ايطالية ذلك، بل صرحوا به على رؤوس الاشهاد. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين اتخذت خطوات عملية لتحقيق أهدافها. فمن ذلك فتح المدارس في طرابلس وبني غازي، وإرسال الجماعات التبشيرية. ولكن أهم من ذلك فتح فروع لبنك دي رومه الذي أخذ يقرض الأهلين أموالاً كثيرة، بشروط يبدو انها سهلة ميسّرة، لكنها تبطن لمن يقع تحت طائلة الدين العذاب الأليم. ذلك لأن التأخر عن السداد كان يؤدي بالأرض، المرهونة لقاء الدفع، إلى أن تسجل ملكاً للبنك. وكانت القنصلية الايطالية، في كل من طرابلس وبني غازي، مركزاً للنشاط السياسي، والدعاية لايطالية، والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله. ولا شك أن تركية أهملت القطر الليبي إهمالاً كبيراً مما شجع ايطالية على الاستمرار في مطامعها. أما الدول الاوروبية فقد عقدت اتفاقات رسمية أو شبه رسمية، أطلقت فيها يد إيطالية في تلك الجهات، لقاء ما حصلت هي عليه من إطلاق يدها في جهات أخرى من افريقية.

وفي ايلول - سبتمبر - ١٩١١ أعلنت ايطالية الحرب على تركية، وأرسلت قوة لاحتلال طرابلس والخُمْس (حُمص) وبني غازي ودَرْنة. أما العمل الذي اتخذته إيطالية ذريعة لإعلان الحرب والهجوم والاعتداء، فهو أن تركية أرسلت جنوداً إلى برقة، لتقوية حاميتها الضئيلة العدد، وأسلحة للحامية. وهكذا عتبر الدفاع عن جزء من الامبراطورية العثمانية سبباً لعدوان يرمي إلى انتزاع هذا الجزء نفسه.

لقيت ليبيا على أيدي الايطاليين الويلات في القتال، ودافع الليبيون عن بلادهم دفاع الأبطال، وبلا الايطاليون منهم الأمرين. وإذا كانت قصة هذه الحرب قصة عدوان مكشوف مفضوح، فهي من جهة أخرى قصة بطولة جديرة بأن تكتب بحروف من ذهب، وتنقش في قلوب الشعب العربي باعتبارها مثلاً أعلى في التضحية والإخلاص. لقد كانت الحرب صراعاً بين عملاق مزود بالأسلحة الحديثة وقزم يقاتل بما تصل إليه يده من بسيط السلاح وعتاد القتال. لكن من الوجهة الروحية القومية كان القزم جباراً كبير

القلب والنفس، وكان العملاق صغيراً صغر الحشرة، دنيئاً في معاملته كالدودة.

ويمكن، إجمالاً، قسمة الحرب إلى دورين رئيسيين يمتد الأول منهما من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧، ويقع الثاني منهما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢. أما الفترة الفاصلة بينهما، أي من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٣، فقد كانت فترة هدنة واتفاقات ومعاهدات.

هاجمت ايطالية ليبيا بجيش قوامه ٣٤ ألفاً من الجنود المشاة، و٦,٣٠٠ من الفرسان، ومعهم المدافع الثقيلة، وغير ذلك من الأسلحة الكاملة. وكانت لقوة العثمانية في القطر كله ٤,٢١٠ جنود. ومن هنا يتضح أن عبء الدفاع عن البلاد وقع، من أول الأمر، على كاهل سكانها. وهذه حقيقة حرية بأن يتدبرها الباحث في تاريخ ذلك الصراع.

أُطلقت القذائف الأولى في هذه الحرب على درنة في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١١، ثم تلا ذلك ضرب طرابلس. وفي الشهر التالي كان قد تم للايطاليين احتلال طرابلس وطُبْرُق ودَرْنَة وبني غازي والخُمْس. ولكن هذا الاحتلال لم يكن سهلاً، ولا كان خالياً من الهمجية التي تفرضها القوة الغاشمة رغبة في إلقاء الرعب في نفوس الناس. أما الصعوبة فقد بدت في المعركة التي تلت نزول القوات الايطالية في بني غازي. فقد دفع الإيطاليون ثمن استيلائهم على ضواحي بني غازي (جُوليانة والصابري وبَنينَة) غالياً، لأن السنوسيين ما لبثوا أن استنفروا حتى نفروا للقتال، واندفعوا غير مبالين بالأجساد في سبيل البلاد، فأوقعوا كثيرين من القتلى. وأما الهمجية فتتمثل في حادث المنشية، قرب طرابلس (٢٣ تشرين أول ـ أكتوبر). ذلك أن الايطاليين أعملوا السيف في الأهلين، فلم يدعوا رجلاً ولا امرأة ولا شيخاً ولا طفلاً إلا قتلوه. وأباح القائد الايطالي البلدة لجنوده فأعملوا في السكان قتلاً ونهباً ثلاثة أيام. وصار إطلاق الرصاص على العرب لهواً بريئاً في نظر هؤلاء الجند.

أرسلت تركية ضباطاً إلى برقة لتنظيم القتال، وكان السيد أحمد الشريف، وهو مقيم في الكفرة، قد بدأ يأخذ القضية بعين الجد، وظهر في هذا الوقت السيد عمر المختار، شيخ زاوية القصور، في الميدان بناءً على تعليمات تلقاها من السيد أحمد الشريف في زيارة الأول له.

ويمكن القول إجمالاً أن أمر الدفاع عن برقة انتظم في ثلاثة معسكرات: الأول في مرمريقة (شرقي برقة) على مقربة من طبرق حيث كان أدهم باشا الحلبي يتولى القيادة، والثاني جنوبي دَرْنة حيث كان يتولى التنظيم أنور بك (أنور باشا فيما بعد) يساعده في ذلك مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). أما الثالث فكان يشرف على الأمور فيه عزيز علي المصري، وكان يعمل في قطاع بني غازي.

أما سدى هذه الفرق ولحمتها فهم العرب أبناء البلاد. فقد لبوا نداء السيد أحمد

الشريف لما حثهم على الجهاد، وأقبلوا يدفعهم الإيمان بالحق، ويشد عزائمهم أنهم يقاتلون عن عرض وأرض. وقام شيوخ الزوايا السنوسية يؤلبون القوم، فاستجاب هؤلاء للنداء. وأدرك أنور أن الجماعة المتطوعة المتحمسة بحاجة إلى التدريب، فلم يأل في ذلك جهداً. وفضلاً عن إجراء تدريب سريع لهم في برقة، فقد أرسل قرابة أربعمائة شاب برقاوي إلى تركية ليدربوا فيها، لكن كثيرين منهم لم يكتب لهم الوصول إلى تلك الديار. وقد قدر عدد العرب الذين اشتركوا في هذه المعارك الأولى بنحو خمسة عشر ألفاً.

ومن المعارك التي أبلى فيها العرب بلاء حسناً ضد الطليان: (١) معركة الضبط (قرب درنة) إذ خسر الإيطاليون مئات من القتلى، ونقلوا مئات من الجرحى، وأسر العرب أسلحة وزاداً. ومع ذلك فقد استشهد منهم نحو أربعين رجلاً (٣١ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩١١). (٢) معركة الكوَيْفية (قرب بني غازي) والهجوم على بني غازي نفسها. (٣) معركة الفويهات (قرب بني غازي أيضاً). وهذه كانت فيها خسارة العرب كبيرة إذ فقدوا نحو ١٢٠ من رجالهم. لكن قيمتها الأدبية كانت كبيرة لأنها أثبتت أن هؤلاء القوم يعرفون كيف يموتون ولا يفرون من الميدان، ثم إنهم يعرفون كيف يقتلون ما يزيد على ألف من الإيطاليين، حتى إن ايطالية اعتبرت هذه المعركة خسارة معنوية كبيرة لها (آذار ـ مارس ١٩١٢).

لكن مما يؤسف له أن تركية كانت في حال تمنعها من الاستمرار في القتال ضد ايطالية، فانسحبت من الميدان مكرهة. ذلك أن الحرب البلقانية كانت على الأبواب، والدول الأوروبية لم تكن مستعدة لمخاصمة ايطالية، فرأت تركية نفسها مضطرة إلى عقد صلح مع ايطالية. فتمت بينهما معاهدة أوشي (لوزان) في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩١٢، التي نصت على أن توقف الدولتان (التركية والايطالية) القتال، وتسحب تركية جنودها من ليبيا. وقد أذاع السلطان العثماني منشوراً منح فيه أهل ليبيا الاستقلال الداخلي المطلق التام، على أن يعين ممثلاً له في بلادهم، يمنحه لقب نائب السلطان، يقوم بحماية المصالح العثمانية. ويحفظ السلطان لنفسه حق تعيين القاضي. أما ملك ايطالية فقد أصدر في الوقت نفسه منشوراً إلى أهل ليبيا يذكرهم فيه بأن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الإيطالية (بناء على قانون صدر قبل المعاهدة بثمانية شهور)، ويعفو فيه عن الليبيين، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية، ويسمح لهم فيه بذكر اسم السلطان بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة.

هذا هو موقف القوتين المتقاتلتين في ذلك الحين. أما السيد أحمد الشريف، باعتباره القائد الوطني للجهاد، فقد كان رأيه «نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو».

وجدير بالذكر أن القوات العثمانية انسحبت من طرابلس، لكن جزءاً كبيراً منها ظل في برقة بقيادة عزيز علي المصري. وقد زار أنور قبل مغادرته برقة السيد أحمد الشريف في الجغبوب وأبلغه «إسناد أمر الأمة الليبية إلى سيادته وإخباره بأن الخليفة منح الأمة الطرابلسية [أي الليبية] استقلالها تاركاً لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها». ويمكن اعتبار هذه الحادثة بدءاً لاستقلال الإمارة السنوسية. والذي يؤيد هذه النظرة هو أن الوثائق التي صدرت عن الجغبوب بعد هذه الحادثة أصبحت تختم بخاتم «الحكومة السنوسية».

وأما العالم الإسلامي فقد وقف من أول الأمر إلى جانب ليبيا. فتبرع الكثيرون بالمال، وتطوع آخرون للقتال، وحملت الصحافة العربية على ايطالية. وكان من أثر معاهدة أوشي أن ازداد العطف على ليبيا وأهلها، واتسع نطاق التبرع والتطوع، ويدخل في عداد ذلك البعثات الطبية.

كان طبيعياً في هذه الحالة أن تستأنف الحرب في برقة، وتدور المعارك المختلفة. وقد نجح الايطاليون في احتلال بنينة وبو مريم والأبْيار وطوكَرَه وجَرْدَس العبيد وطُلْمَيْثَة والمرج وسَلَنطَة والشحَّات ومرسى سُوسة (ابولونية). وقد تم ذلك في نيسان (إبريل) ١٩١٣. والعرب، مع أنهم كانوا يُغلبون، فقد كانوا يوقعون بالعدو خسائر لا يستهان بها. ولعل خير مثال على ذلك وقعة يوم الجمعة، قرب درنة (١٦ أيار ـ مايو ١٩١٣) التي حضرها السيد أحمد الشريف نفسه، والتي انتصر فيها العرب انتصاراً كبيراً، بحيث اعتقد الكثيرون أن النصر جاء كرامة لوجود السيد. ولكن الايطاليين عادوا إلى احتلال مراكز أخرى في برقة، وتحقيق انتصارات خاطفة، في النصف الثاني من عام ١٩١٣.

والذي يتضح تماماً الآن هو أن تركية خرجت نهائياً من حلبة الخصومة، وصارت الإمارة السنوسية هي كل شيء في القضية السياسية والإدارية والعسكرية، لا سيما وأن عزيز علي المصري تركهم في أواخر عام ١٩١٣.

وأدرك العرب أن لا قِبل لهم، ولا في مصلحتهم، أن يقابلوا الايطاليين في وقائع منظمة، فاتجهوا إلى حرب العصابات. وهذه كانت شديدة الفتك بالايطاليين. وإن كان فتكها يتضح أكثر في الدور الثاني من القتال.

وفي أوائل عام ١٩١٤ اعتزمت القيادة الايطالية أن تقوم بفتح منتظم لما بقي في أيدي السنوسيين في الجبل الأخضر. وقد تم لهم احتلال العرقوب وأم شَخْنَب وشلَيْظيمية والزْوَيتينة وأجدَابْيَة (وقد استعادها العرب موقتاً).

وإذا نحن ألقينا نظرة عامة إلى ما وصلت إليه الحال في أواسط عام ١٩١٤، أي قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى بقليل، لوجدنا. (١) أن الايطاليين تم لهم،

نظرياً، احتلال قسم كبير من البلاد في الشمال، وإن كانت سلطتهم لا تعدو المدن نفسها في الواقع. (٢) أن أكثر العرب (البدو) في غرب برقة اتخذوا مراكزهم جنوبي وادي الفارغ. (٣) أن تركية زال نفوذها من برقة. (٤) أن الايطاليين كانوا مصممين على السير في فتوحهم، رغم أن الحملات كانت تكلفهم كثيراً.

لكن الذي أخذ يظهر أثره في البرقاويين هو الجوع، لانقطاع المدد عنهم من الشرق، وبسبب الأوبئة التي أخذت تفتك بهم، إذ انتشر فيما بينهم الطاعون والجدري والتيفوس. ومما زاد الطين بلة أن تعرضت البلاد لجفاف وقحط زاراها موسمين متواليين، ووفد عليها الجراد بكثرة.

واشعلت نيران الحرب، وانضمت ايطالية إلى الحلفاء، ورأت بريطانية، مراعاة لحليفتها إيطالية، أن تقفل الطريق المصري. لكن من جهة أخرى كان على ايطالية، بسبب دخولها الحرب، أن تتحمل نفقات كبيرة، ومتاعب داخلية ناءت بحملها، بحيث إنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا موقتاً، فسحبت كثيراً من قواتها. وأصبحت سلطتها لا تعدو المراكز الرئيسية لها في برقة.

إلا أن مجرى الحوادث في برقة تغير في أواخر عام ١٩١٥ لأن السيد أحمد الشريف، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا البلاد في عام ١٩١٥ لإثارة برقة، قام بحملة عسكرية على مصر، كان يقصد منها إرغام بريطانية على القتال في حدود مصر الغربية، ومن ثم شغلها عن الحملة التركية ـ الألمانية على قناة السويس.

دامت الحرب فترة قصيرة. بدأ الهجوم السنوسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥، باحتلال السلوم بقيادة نوري (أخي أنور) ثم مرسى مطروح. وفي آذار (مارس) ١٩١٦ كانت القوى البريطانية المصرية قد استردت هذه الأماكن. ومع أن البريطانيين هاجموا واحة سيوه، في أواخر السنة نفسها، فإن فشل الهجوم السنوسي على مصر كان واضحاً من قبل. وقد اعترف به السيد أحمد الشريف نفسه لما تنازل عن القيادة السياسية والعسكرية في برقة إلى السيد محمد إدريس المهدي، واحتفظ لنفسه بالزعامة الدينية. (ولما غادر السيد أحمد الشريف برقة نهائياً في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أصبح من الواضح أن السيد إدريس صار الزعيم في كل شيء).

وإذا نحن نظرنا إلى هذه التطورات الأخيرة نظرة فاحصة لوجدنا أن «الإمارة السنوسية العربية» أصبحت حقيقة واقعية، وصارت لها صفتها السياسية، وأن الدول الأوروبية لم تلبث أن رأت نفسها مضطرة إلى المفاوضة مع الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يتكلم باسم البرقاويين، وهو السيد محمد إدريس. وهذه أمور ذات قيمة في الوضع الدولي.

برقة وايطالية: مهادنة

١

لما غادر السيد أحمد الشريف برقة، ظل، من الناحية النظرية، الزعيم الديني للسنوسية، بينما كان السيد محمد إدريس قد أصبح زعيماً سياسياً إدارياً عسكرياً لبرقة. لكن الواقع هو أن الرجل الذي ظل في الميدان هو الذي أسلمت إليه مقاليد الأمور على اختلافها. وكان هذا طبيعياً في مثل تلك الأحوال.

الأمير السيد محمد إدريس، مولود في زاوية الجغبوب في ٢٠ رجب سنة ١٣٠٧ (وفق ١٢ آذار - مارس سنة ١٨٩٠). ولما انتقل والده، السيد محمد المهدي، من الجغبوب إلى الكفرة، كان عمره قرابة أربع سنوات.

تولى والده تثقيفه في حداثته، فأنشأه على حفظ القرآن الكريم. فلما توفي الوالد، وهو في الثانية عشرة من عمره، كفله ابن عمه أحمد الشريف، الذي كان كبير الأسرة، والذي تولى زعامة السنوسية وصيا على السيد محمد إدريس. أما السيد إدريس نفسه فكان شغوفاً بالعلم، مقبلاً على أهله، راغباً في ارتشاف مناهله. وكانت المناهل قريبة منه، إذ كان السيد أحمد الشريف نفسه من العلماء الأجلاء، فضلاً عمن كان في بطانته ومدرسته من كبار أهل العلم والمعرفة. وهكذا فقد أُتيح للسيد محمد إدريس أن يتقن علوم الفقه والحديث والتفسير واللغة والتاريخ والجغرافية، ولمّا يبلغ العشرين من سنه.

وفي عام ١٩١٣ يمم السيد شطر الحجاز، رغبة منه في تأدية فريضة الحج، فسار بطريق مصر وفلسطين وشرقي الأردن. وعاد بعد غياب نحو سنتين، فجاء السلوم، حيث كان السيد أحمد الشريف قد اتخذها مقراً له بعد إعلان الحرب العالمية الأولى بقليل.

وفي هذا الوقت جاءت السلوم البعثة التركية الألمانية لإثارة السنوسيين من جديد ضد خصوم تركية، ولمحاولة حمل السيد أحمد الشريف على مهاجمة مصر. وهنا ظهرت حصافة السيد محمد وبعد نظره لأنه رأى أن تُجنب البلاد عملاً مثل هذا، لما قد يجره ذلك عليها من ضيق وتشديد إذا اقفلت بريطانية الطريق المصري، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتسرب منه حاجات الناس في برقة.

وفي أثناء هذه المفاوضات والمناورات رأى السيد أحمد الشريف أن يعيد تنظيم الأمور في برقة، حتى تكون البلاد على استعداد لما يمكن أن تتمخض عنه الأيام. فانتدب السيد إدريس لإدارة الأجزاء الغربية من برقة، المعروفة ببرقة البيضاء، على أن تكون أحدابية مركزه، ووكل أمر الجبل الأخضر إلى السيد محمد الرضا، أخي السيد إدريس. أما السيد محمد صفي الدين فقد عهد إليه أمر طرابلس. وانتقل السيد أحمد الشريف إلى الجغبوب للإشراف على الشؤون جميعها إشرافاً عاماً. ومن هناك دبر أمر الحملة السنوسية على مصر، وهي الحملة التي انتهى أمرها بالفشل، وعادت على برقة بضيق شديد.

لما ذهب السيد إدريس إلى برقة البيضاء وجدها وقد انعدم فيها الأمن، وانتشر الإجرام والشر والفساد في ربوعها. وقد حدثني اولئك الذين كانوا مع السيد إدريس هناك كيف قبض هذا الرجل القوي على الأمور بيد قوية، وضرب على أيدي المفسدين، فقطع دابرهم. وقد كان بعض السودانيين آنئذ ممن غلبت عليهم روح الشر والنهب والسلب، فاستفتى السيد إدريس العلماء في شأنهم، فأفتوا بقتلهم، فأعدمهم، وعلّم كل من تحدثه نفسه بالشر درساً قاسياً، لكنه كان نافعاً.

لما فشلت حملة السيد أحمد الشريف، وتنازل للسيد إدريس عن سلطته السياسية والعسكرية، كان السيد قد عرفه أهل برقة لا عالماً جليلاً فحسب، ولكن عرفوه رجل نظر بعيد، ينظر للغد كما ينظر لليوم، ويعد لليومين العدة، وعرفوه رجل إدارة حازماً لا يثنيه عن الحق شيء.

٢

كانت الأحوال تتطلب مثل هذا الزعيم. كانت برقة جائعة، مريضة، تعبة، منهوكة القوى، وقد سدت في وجهها آخر طريق: طريق مصر. ولذلك فالأمر كان يقتضي عملاً حاسماً سريعاً، يحفظ ما يصح حفظه، وينقذ الناس من البلاء المحقق، والفناء الماحق. وكان السيد إدريس، في نظرته هذه، يصدر عن رأي صائب، وحكم صادق، وينزل عند رغبة الكثير من مشايخ القبائل الذين كانوا يرون أن يعمل شيء في سبيل الإنقاذ.

الذي يعمل؟ يجب أن يعقد الصلح مع الإنكليز حتى يتسنى للبرقاويين مقارعة الايطاليين فيما بعد. وقد استطاع السيد إدريس أن يقنع السيد أحمد الشريف بأن هذا هو السبيل السوي، على أن يقوم هو بذلك.

ولكن انكلترة وايطالية كانتا حليفتين، وكانتا قد اتفقتا(وظاهرتهما فرنسة في ذلك فيما بعد)، على أن لا تعقد أي منهما صلحاً منفرداً مع السنوسية. ولذلك أصر الإنكليز على وجوب المفاوضة مع الايطاليين في الوقت نفسه. وقبل السيد إدريس

ذلك. فجاء الوفد الانكليزي المؤلف من الكولونيل تالبوت وبرفقته أحمد حسنين بك (رفعة أحمد حسنين باشا فيما بعد)، وجاء الوفد الايطالي مكوناً من الكولونيل فِلاّ والسيد بياشنتيني ودارت المفاوضات مع السيد إدريس مدة شهرين في الزويتينة، على خليج سرت، غربي إجدابية في جنوب (أيار وحزيران ـ مايو ويونيو ١٩١٦).

وكل ما تم في مفاوضات الزويتينة هو أن عرف السيد إدريس المطالب الايطالية والإنكلزية، وعرف الوفدان الانكليزي والايطالي، وجهة نظره. لكن شيئاً نهائياً لم يتم لأن شروط ايطالية كانت قاسية، ومطالب السيد محمد إدريس لم يكن باستطاعة الوفد الايطالي قبولها، قبل عرض الأمر على حكومته. لذلك اجلت المفاوضات إلى وقت ومكان آخرين.

وكان المكان الآخر هو عَكْرَمَة، على مقربة من طبرق، في اوائل عام ١٩١٧. وبعد مناقشات أخرى، توصل الفرقاء المعنيون إلى ما يصح أن يسمى «هدنة عَكْرَمة» (نيسان ـ إبريل).

والاتفاق بين السنوسية والايطاليين يعلن أن الفريقين راغبان في وقف القتال، والامتناع عن الحرب. ويمكن تلخيص شروط الهدنة في: (١) يقف الايطاليون عند النقاط التي كانوا يحتلونها في نيسان (إبريل) ١٩١٧، ويتعهدون بأن لا يجددوا مراكز عسكرية أبداً، على أن يكون مثل هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً. (٢) أخذت ايطالية على نفسها عهداً بأن تبقي على المحاكم الشرعية، وتولي أمر النظر في القضايا علماء يوثق بهم، ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية. (٣) قبلت ايطالية أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي قوم هم أهل لذلك. (٤) وقبلت ايطالية أن تعيد الزوايا وأراضيها الخاصة بها، وأن تعفى هذه من الضرائب. (٥) تدفع الحكومة الايطالية مرتبات لمشايخ الزوايا التابعة لها، على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الايطالية وأهل البلاد حين الحاجة. (٦) تسمح ايطالية بتبادل التجارة بين الداخل وثلاث من الموانىء وهي طُبرُق ودَرْنَة وبني غازي. على أن يشمل هذا بقية الموانىء عندما تتحسن الأحوال، وتسمح بمثل هذا العمل.

وإلى جانب هذه الشروط التي كان يجب أن تنفذ حالاً، كانت ثمة أمور أخرى قبلها الفريقان مبدئياً، لكن رؤي وجوب التروي في تنفيذها وهي: (١) وجوب حل الأدوار (المعسكرات) السنوسية وتسريح الجنود الموجودين فيها. (٢) تجريد العرب (القبائل) من السلاح تدريجاً في مدة عام. (٣) تختار السلطات الايطالية شيوخاً للزوايا الواقعة في منطقتها، من لائحة يقدمها السيد إدريس تحوي ثلاثة أسماء لكل زاوية.

أما الاتفاق السنوسي ـ الانكليزي (اتفاق السيد إدريس ـ تالبوت) فقد نص فيه

على أن يسلم جميع الرعايا البريطانيين والمصريين والتابعين لدول الحلفاء لبريطانية، وأن يقصى جميع الأشخاص الذين من شأنهم أن يعكروا صفو الاتفاق عن افريقية، وأن يخرج جميع السنوسيين المسلحين من مصر؛ وأن تفتح طريق السلوم ـ الاسكندرية. ومع أن الاتفاق نص على أن لا تفتح زوايا سنوسية جديدة في مصر، فإنه لم يمنع السنوسيين المصريين من أن يدفعوا ما عليهم من زكاة للسنوسية.

والذي يمكن أن نخلص إليه من هذه المفاوضات هو أن ايطالية كانت تحاول الحصول على امتيازات سياسية، بينما كانت بريطانية يهمها أن تؤمن الحدود المصرية الغربية. ويبدو ثمة شيء آخر في كل هذا. وهو أن السيد محمد إدريس وقّع شروط الهدنة باعتباره صاحب الحق الشرعي.

٣

انصرف السيد محمد إدريس إلى المنطقة التي ظلت تحت نفوذه، وهي التي تشمل الكفرة والجغبوب وجالو وأوْجيلَة، يديرها إدارة الحزم والنظام من أجدابيَة، ويحاول جهده أن يحول دون الايطاليين وتدخلهم في شؤون العرب القاطنين فيها. ولكن السيد محمد كان يشعر أن هذه الهدنة الموقتة يجب أن يحل محلها معاهدة ذات صفة دائمة.

أما الايطاليون، من جانبهم، فلم ينسوا، أو يتناسوا، أنهم إنما يطالبون بالسيادة على ليبيا، وأنهم إنما قبلوا بالأمر الواقع موقتاً. لذلك حاولوا أن يتقربوا من السكان، أملاً في أن ينتهي الأمر بهم إلى القبول بالسيادة الايطالية. ولعل هذا ما حدا إيطالية أن تمنح برقة «دستوراً أساسياً»، على نحو ما منحت طرابلس قبل ذلك. وقد تم ذلك في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٩. وينص هذا الدستور على أن يعين ملك ايطالية والياً يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية لبرقة، ويكون لبرقة مجلس نواب محلي يتألف من نواب عن القبائل والحضر، بحيث يضاف إليهم عدد من الأعضاء المعينين يجلسون فيه بحق وظائفهم. أما إدارة البلاد فتتم على أساس تنظيم إدارات مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي.

وكفل القانون الأساسي حرية العبادة والدين وحق الملكية الفردية وحرية النشر وإنشاء المدارس واحترام لغة البلاد. هذا إلى تفصيل أمور كثيرة لا نرى حاجة إلى ذكرها.

قد أدرك مشايخ القبائل ما تنطوي عليه هذه البادرة من خطر، فعقد نحو مئة من كبارهم اجتماعاً في أجدابية قرروا فيه «أنهم لا يقبلون بالايطاليين إلا في المدن الساحلية، على أن يقتصر عملهم هناك على التجارة».

واتضح من إعلان الدستور من جهة، وقرار المشايخ من جهة أخرى، أنه من

الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة، لعلها تؤدي إلى وضع الأمور في نصابها. وبدأت المفاوضات فعلاً، وفي ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٠ وقع الاتفاق المعروف باتفاق الرَجْمَة.

وبموجب هذا الاتفاق قسمت برقة إلى قسمين: الشمالي، وفيه السواحل وبعض الجبل الأخضر يخضع للسيادة الايطالية، والجنوبي، وهو داخل البلاد ويشمل الجغبوب وأوجيلة وجالو والكفرة، يكوّن إدارة مستقلة هي الامارة السنوسية، ويتمتع السيد إدريس بلقب «أمير»، على أن يكون اللقب وراثياً. ومع أن عاصمة الإمارة هي اجدابية، فقد اشترط في الاتفاق على أن للأمير أن يتجول ويقيم في جميع أنحاء برقة، ويتدخل في إدارة المنطقة الايطالية متى شعر أن مصلحة العرب تتطلب ذلك. والحد الفاصل بين المنطقتين هو خط يمتد جنوبي خميس والسَلُوق والرَجمة إلى شمالي الأبيّار ثم يمر بغَوط ساس وشمالي القُصور وجنوبي سيدي رافع (الزوية البيضاء) والصُفصاف ومَرْتوبة والتميمي إلى طُبرُق.

وأدخل القانون الأساسي في صلب اتفاق الرَجمة.

وأعلنت ايطالية أنها لا تنوي بحال من الأحوال انتزاع الأرض من أصحابها سواء في ذلك الأراضي التي يملكها الأفراد، أو أراضي الزوايا. وتعهد الأمير من جانبه في أن تحل الأدوار العسكرية وتسرح الوحدات العسكرية (في مدة ثمانية شهور) على أن يحتفظ بألف جندي فقط يستخدمهم في شؤون الإدارة وحفظ النظام. ورضيت ايطالية بأن تقدم مساعدات مالية للإمارة السنوسية تمكنها من تنظيم أعمالها، على أن يشجع الأمير التجارة ويضمن المواصلات أمينة.

وقد تم في الواقع انتخاب مجلس نيابي في عام ١٩٢١ (نيسان ـ إبريل)، واختير رئيساً له السيد صفي الدين. وعقد المجلس خمس جلسات (إلى آذار ـ مارس ١٩٢٣)، لما ألغت ايطالية جميع الاتفاقيات التي عقدتها مع السنوسية.

والواقف في حديقة البلدية في بني غازي يستطيع أن يرى حطام قبة، تقوم على انقاض جُدُر، يشير إليها البرقاويون بأنها دار البرلمان. لكن تسمع من الناس هناك الحسرات والزفرات مع الاشارات، ذلك أن هذه القبة التي بناها الايطاليون لتكون برلماناً، لم يلبثوا أن حولوها إلى محكمة تقضي على كل من يقوم بالدفاع عن بلده من البرقاويين بالإعدام. وفي تلك العمارة حوكم بطل الكفاح الوطني في برقة السيد عمر المختار، وحكم عليه بالإعدام.

٤

مرت المدة المتفق عليها مع الأمير السيد محمد إدريس لحل الأدوار، وهي ثمانية شهور، ولم تحل هذه الأدوار، التي كانت تعمرها فلول من أفراد المقاومة

السنوسية منذ سنة ١٩١٧. وهذه الأدوار (في أجدَابْيَة والشْلَيْظيمة ومَرَوَه وخَوَلان والأبْيار وتَكْنيس وعَكرَمَة) كان يشرف على كل منها قائمقام، وقائد جند، وقاض وجامع ضرائب، يجمع حاجاتها من العرب. ومن هنا كان كل دور وحدة عسكرية إدارية قضائية، لا لنفسه فحسب ولكن للمنطقة المحيطة به؛ وكانت الأدوار واسطة لنشر النفوذ الأميري السنوسي أو الاحتفاظ به قائماً، من هنا كان اهتمام ايطالية بحلها.

تعلل الأمير بأن حل هذه الأدوار قد يثير العرب على غير فائدة، ولذلك بدأ أمر بحثها من جديد وانتهى البحث بالأمير والايطاليين إلى اتفاق جديد بشأنها يعرف باسم «اتفاق بُو مَرْيم» الذي تم في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١. ومع أن الفريقين جدّدا الاتفاق الماضي بشأن حلها، فقد رُئي أن يؤجل ذلك حتى يتسنى للإدارة الايطالية توطيد أركانها في منطقتها. وإلى أن يتم ذلك رُئي من المناسب إنشاء «الأدْوَار المختلطة»، على أن يكون ثمة أربعة منها في عَكرَمة وسَلَنطَة والأبْيار وتَكنس. فيكون الجنود فيها ايطاليين وسنوسيين، بنسبة خمسة إلى أربعة، ويقوم ضباط ايطاليون بالإشراف على الايطاليين وضباط سنوسيون بقيادة الجند السنوسي. وأقيم «دَوْرٌ» ايطالي خاص في المَخْيلي (المخيَلة).

والذي يبدو من هذا كله، بحسب رأي الايطاليين أنفسهم، هو أن النفوذ الايطالي كان في سبيل التقدم في الناحية السياسية. لكن هذا كان في الظاهر فقط. فهؤلاء الايطاليون يعترفون بأن إدارة برقة، باستثناء المدن، كانت في الواقع في أيدي السنوسيين، إما مباشرة أو بالوساطة. وهذه حالة ما كان ليرضى عنها الايطاليون أبداً، وإن كانوا قد قبلوا بها موقتاً. وكان من الطبيعي أن يعود القتال إلى البلاد يوماً ما.

جاءت حادثتان كان من شأنهما أن يعجلا ذلك اليوم. أما الأولى فهي استيلاء الفاشيين على شؤون ايطالية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٢، وقد جاءوا إلى الحكم بآراء قومية وسياسية استعمارية عنيفة. والثانية هي أن أهل طرابلس عقدوا مؤتمراً لهم في الغريان قرروا فيه أن يبايعوا الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي أميراً على طرابلس أيضاً. ونقل وفد بالنيابة عنهم رغبتهم إلى الأمير في أجدابية في ٢٢ نيسان (إبريل) ١٩٢٢. ثم حملت مضبطة البيعة إليه رسمياً في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢، ولكن الأمير لم يقطع برأي حتى استشار انصاره زعماء برقة في مؤتمر عقد لهذا الغرض في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة نفسها في جَرْدَس العبيد. وفي الشهر التالي، قبل الأمير رغبة أهل طرابلس، وقبل الإمارة تحت إلحاح منهم ومن انصاره. وعهد إلى الطرابلسيين إدارة أمورهم برياسة أحمد المَربِّض، إلى أن يتم انتخاب المجلس الوطني لليبيا. لكن الأمير أدرك أن ايطالية لا بد مضمرة شراً للبلاد ولشخصه، لذلك رأى أن ينسحب من الميدان فذهب إلى مصر بطريق الجغبوب (كانون

الأول ـ ديسمبر ١٩٢٢)، تاركاً أخاه السيد محمد الرضا وابن عمه السيد صفي الدين لإدارة شؤون برقة.

تربصت ايطالية قليلاً، وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٢٣، وبدون سابق إنذار، أو إعلان حرب، استولت السلطات الايطالية على الأدوار المختلطة والدَوْر السنوسي في خَوَلان، وأسرت نحو نصف الجنود السنوسيين. وفي ١ أيار (مايو) أعلن حاكم المستعمرة الجديد، الجنرال بُونْجيافاني «أن جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة ومَلغاة»، وأبلغ الأمير ذلك رسمياً في القاهرة في اليوم التالي.

وكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد. وكانت حرباً لا هوادة فيها.

برقة وايطالية: جهاد

١

في آذار (مارس) ١٩٢٣ تجدد القتال في برقة، واستمر إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢. وكان قتالاً عنيفاً مريراً لا هوادة فيه البتة. ذلك أنه أصبح الآن، من جانب الطليان، قتال موت أو حياة. فايطالية الفاشية ما كانت تستطيع أن تقابل الايطاليين بفشل مهما كلفها الأمر. ومن هنا كان تصميم الحكومة الايطالية على أن لا تبخل على المناضلين العرب بالقسوة والشدة والعنف والقتل والتشريد. وكان القتال، من جانب البرقاويين، دفاعاً عن الأهل والوطن، ولذلك استشرى اولئك الأشاوس، واندفعوا لا يبخلون على قومهم بالأرواح أو الأجسام، ويتحملون في سبيل الوطن ما لا قِبل بتحمله إلا للابطال المؤمنين. وقد كان اولئك المجاهدون أبطالاً مؤمنين ـ مؤمنين بحقهم في وطنهم، مؤمنين بالله ـ فقاتلوا وجاهدوا في سبيل هذا الإيمان العميق. وقد أتيح لي، أثناء إقامتي ببرقة، أن أعرف عمق هذا الإيمان بالفكرة وصدق هذه العقيدة بالمبدأ، من نفر من اولئك الذين اشتركوا في القتال إلى جانب روح القتال، ونقطة ارتكازه السيد عمر المختار، فأكبرتُ ذلك أيما إكبار.

ومع أن الذين حملوا السلاح في وجه العدوان الايطالي جماعات صغيرة، فالواقع إن كل برقاوي وبرقاوية كان مجاهداً في تلك السنوات. نعم لقد اشترك بذلك الرجال والنساء والشيب والشبان. حتى لقد كان الايطاليون، على حد تعبيرهم أنفهسم، يقاتلون شعباً وأمة لا جيشاً أو جماعة. وقد قال غرازياني إن كل برقاوي كان ثائراً. وأبى غرازياني إلا أن يلقب الابطال الذين دافعوا عن وطنهم «ثواراً»، ولو أنصف لقال عنهم إنهم كانوا ابطالاً مغاوير، حقهم أن يكونوا مثلاً أعلى للوطنية.

كنت مرة مع اثنين ممن ساهموا مساهمة فعلية في الجهاد بالسيف وغيره، في مكان على مقربة من طوكرة، شرقي بني غازي، وجرى ذكر تلك الأيام، فقال أحدهما: «أترى إلى هذه البقعة من الأرض؟ لقد كانت في المنطقة التي اعتبرت طليانية، وكنا نحن فرقة صغيرة نقاتل في الجبل، وكان عليّ وجماعتي أن نجمع الضريبة المعينة على العرب النازلين في هذه الجهة. وكان الايطاليون يتربصون بنا وبغيرنا الفرص. فكنا مضطرين إلى مغافلتهم، حتى لا نوقع بالعرب الذين سننزل بهم الأذى. وكنا أحياناً نضطر إلى الانتظار أياماً. فكانت النساء يحملن إلينا الطعام لنأكل، وينقلن إلينا

الأخبـار. حتى إذا حـان الوقت هبطنا، فـجـمـعنا، والقوم يدفـعون مـسـرورين فـرحـين، ويقـدمـون لنا مـا يكونون قد حـصلوا عليه من بنـادق وذخيـرة، فنحـمل المـال والسـلاح، ونعود إلى مراكزنا».

ثم قـال، بعـد أن صـمت هنيهـة: «وفي إحدى هذه الجولات فـوجئنا بجمـاعـة من الحرس المسلح، وصرخ أحدهم بالعربية أن لا تطلقوا النار، فخشينا إن نحن وقفنا أن يكونوا إيطاليين فنقع في أيديهم، وإن نحن أطلقنا النار أن يكونوا من أهلنا، فنرديهم قتلى بأيدينا. فاستخرنا بالله وفضلنا أن نكون نحن الضحية لا هم، ووقفنا منتظرين. فلمـا وصلوا إلينا عـرفناهم من العـرب الذين انضـمـوا قـسـراً إلى الجـيش الايطالي. فسلمنا بعضنا على بعض، وأعطونا من زادهم وسلاحهم وذخيرتهم، ثم وعدونا، بعد أن أوصونا أن نطلق عيارات نارية في الهواء، وقالوا إنهم سيطلقون هم عيارات أخرى، ذراً للرماد في العيون، وحتى يفسروا خسارتهم للأسلحة والذخيرة». فقلت، وقد أخذتني النشوة، «هذه أعمال البطولة». ولا شك إن هذا الذي عناه الايطاليون لما قالوا لقد كنا نحارب شعباً بكامله لا جماعة ثائرة.

وفي هذا القتال المرير انعدمت المشاجرات والخلافات والحزازات القبلية، التي تسيطر في حياة البدو عادة. فلم يستطع الايطاليون أن يجدوا ثغرة ينفذون منها إلى العرب ليفرقوا بين الصفوف. فكانت الجماعة، من أي قبيلة كانت، إذ دهمها خطر الأسر أمام قوة من الايطاليين، تنتقل إلى واحدة من القبائل أو العشائر المفروض أنها مسالمة، وتدخل بين أبنائها، وتختفي هناك. وقد تضطر فئة إلى ترك القتال موقتاً لأن فرقة ايطالية تلاحقها، فتقوم فئة من القبيلة المسالمة مكانها، تاركةً لها الوقت الكافي للاستجمام، ثم اللحاق بدَوْرِها أو جماعتها.

وشعب هذا موقفه في هذه الخصومة لا سبيل إلى قهره إلا بالقضاء عليه. وهذه كانت السياسة التي انتهت إليها ايطالية للتغلب عليه. وقد كان هذا الأمر خطة مرسومة، وإن لم تكن معلنة. لكن لما جاء بادوليو حاكماً لليبيا (١٩٢٨) خيّر البرقاويين بين التسليم بدون قيد أو شرط وبين التعرض لأن يقضي عليهم قضاء تاماً. ولكن الشعب المجاهد لم يخفه هذا الإنذار. ولن يخيف الإنذار قوماً يعتقدون أنهم على حق.

لا شك في أن الشعب البرقاوي كان سعيد الحظ بقادته في ذلك الوقت. فإن الأمير السيد محمد إدريس كان يقيم في مصر يشرف بنفسه على أمر تأمين الذخائر والسلاح والمؤن، بقدر ما تسمح بذلك الأحوال، باذلاً في سبيل ذلك كل ما أوتي من جهد وسياسة ودربة وخبرة وبعد نظر، وهو فوق ذلك المرجع الأخير في كل أمر أو مهم. والسيد عمر المختار، النائب العام في برقة، كان الروح الملهم لهذا الجهاد. فما كان يضن بنفسه في سبيل القتال والادارة. وشهادة خصومه في ذلك شهادة لا تقبل التجريح. فقد قال فيه غرازياني «وخصمنا الذي لا يقهر، القائد الماهر، والخادم

الأمين [للسيد] إدريس، كان قلب الثورة البرقاوية النابض، وروحها». وأكرم به من قلب وروح. وإلى جانبه وقف العشرات من مشايخ القبائل وشيوخ الزوايا، الذين لا يتسع المقام لذكرهم جميعاً، ولذلك نجتزىء بالاشارة إلى البعض مثل صالح لَطَيْوش (الأطيوش) وعبد الحميد العبّار ومحمد بو فَروه وحسين الجوَيقي وإبراهيم الفلاح وفضيل المَهشَّش وقطيط بو موسى ويوسف بو راحِل وخالد الحُمري وشريف الميلود وعبد القادر الفركاش وفاضل بو عمر وصالح العوّامي ومحمد بو نجوى.

عمر المختار من عيلة فَرحان من قبيلة المنِفَة. ولد عام (١٢٧٩هـ ١٨٦٢م بالبطنان، وتعلم في مدرسة زترور السنوسية، ثم أتمّ تعليمه في الجغبوب، وانتقل مع السيد أحمد الشريف إلى الكفرة. واختاره السيد لتولي مشيخة زاوية القصور (على مقربة من المرج) ليدبر أمرها وأمر قبيلة العبيد، المعروفة بعنادها وقوة شكيمتها. ثم كلف أمر الجهاد ضد الفرنسيين في وادّاي، وعمل على نشر الاسلام في تلك الربوع. وفي عام ١٩٠٦ أعيد إلى زاوية القصور لأنه كان الرجل الوحيد الذي دبر أمر العبيد. وقد اشترك في الحرب ضد الايطاليين من أول الأمر. فلما تجدد القتال عام ١٩٢٣، وكان الأمير السيد إدريس قد انتقل إلى مصر، عهد إلى السيد عمر المختار بالنيابة العامة عنه في قيادة الجهاد ببرقة. فكان اختياراً موفقاً، لما كان يتحلى به من صدق العزيمة، وقوة الشكيمة، وكبر التضحية، وعلو الخلق، ورباطة الجأش، والإيمان بالله، والإخلاص للوطن.

٢

لما اشتعلت نيران الحرب السنوسية الايطالية الثانية في برقة كان ضباط الايطاليين وقوادهم يعرفون البلاد معرفة تسهل عليهم العمليات العسكرية، وكان بإمكان ايطالية أن تنزل إلى الميدان مدافع قوية، كما أن السلاح الجوي كان قد أصبح ذا قيمة. وهذه كلها أمور كان من الطبيعي أن يفيد منها الايطاليون. ومن هنا كانت فرقهم، التي بلغ عددها في عام ١٩٢٦ نحو عشرين ألفاً، أقدر على مواجهة الأمور من الفرق الايطالية التي تولت الأعمال العسكرية في الحرب الأولى (أي في ١٩١١).

أما برقة فلم يكن لها من المقاتلين في الميدان أكثر من ألف في وقت واحد. ذلك لأن طبيعة البلاد، وحاجتها إلى الأيدي العاملة، لم تكن تسمح لأكثر من هذا العدد بأن يتفرغ للقتال في موسم واحد. فضلاً عن أن كمية البنادق كانت محدودة، لأنها لم تتجاوز، في وقت ما، أربعة آلاف بندقية مع القبائل، ونحو ألفي بندقية في أيدي الرجال المقاتلين. ولعل هذا خير ما يوضح لنا بطولة البرقاويين في هذا القتال المرير بين قوتين لا تساوي بينهما مطلقاً.

كانت برقة مقسومة، نظرياً، إلى قسمين. فالسواحل وما إليها اعتبرها الايطاليون مناطق خاضعة أو مستسلمة، وانتظروا منها أن تكون في جانبهم، بما في

ذلك المدن. أما الداخل فهو الذي أطلقوا على سكانه اسم الثائرين. وحري بنا أن لا نجاري الايطاليين في التسمية، فندعوهم «المجاهدين». ولكن هذا التقسيم كان فعلاً نظرياً. إذ إن الواقع كان يختلف عن ذلك. وفي هذا يقول الأستاذ ايڤانز پرتشارد: «لم تكن حالة الجماعات الخاضعة مما يحسد عليه. فقد حتم عليهم أن يقيموا على مقربة من المراكز الايطالية، وكانت المناطق التي سمح لهم بزرعها أو برعي مواشيهم فيها محدودة. وكانت مضاربهم معرضة للتفتيش في كل ساعة. وأخذت السلطات منهم رهائن لضمان هدوئهم، وصادرت خيولهم. وكان إذا عرفت السلطات الايطالية أن أفراداً منهم اتصلوا بالمجاهدين، حتى الذين يمتون اليهم بصلة القربى، أنزلت بالجماعات العقوبات الشديدة، فصادرت مواشيهم وحبوبهم، وحرقت مضاربهم، وسجنت عدداً منهم، وقد تصل إلى حد قتلهم... فلم يكن غريباً والحالة هذه أن يقتنع كثيرون منهم بأن العمل في جانب إخوانهم المجاهدين هو خير وأبقى».

إن برقة كانت كلها جماعة واحدة في جهادها ضد ايطالية، وإن كان هذا العداء يكسوه في بعض الأحيان طبقة رقيقة من التعاون مع الايطاليين، ظاهراً. ولعلّ خير ما يوضح هذا الأمر أن الجماعات المقاتلة، رغم ما كانت تتعرض له من خسائر في الأرواح، استطاعت، حتى الساعة الأخيرة من الجهاد، أن تحتفظ بإعدادها كاملة في المعارك. ذلك لأن الفرق كانت دائماً ينضم إليها رجال من الجماعات المفروض أنها خاضعة، لملء الفراغ. وقد قص عليّ نفر من الذين اشتركوا في المعارك أنهم كانوا كثيراً ما يجرحون في معركة، بحيث يستحيل عليهم الاستمرار في العمل مدة، فيأوون إلى أقرب عشيرة أو قبيلة، فيهب رجال يأخذون محلهم، ويقيم الجرحى بين أهل العشيرة، كأنهم منهم، وليس ثمة من يرشد أو يشي أو يتكلم. إنها أمانة الضيف المقدسة. فإذا شفوا من جراحهم خرجوا للجهاد، وقلما يعود الذين أخذوا مكانهم إلى عشيرتهم، بل يستمرون في حومة القتال.

وقد أدرك ذلك المسؤولون من الايطاليين. فقد شهد بذلك غرازياني، واعترف بالأمر بيايوپاتشي، الذي قال: «لم يكن ثمة في الواقع خاضع وثائر [مجاهد]، لأن جميع سكان برقة كانوا تحت نفوذ قادة الثورة. فكان الجميع وحدة شعبية سياسية مالية، تقف في صف واحد لتمكن القوة المقاتلة من الصمود».

كانت وحدات القتال موزعة على القبائل، بحيث تعرف كل قبيلة ما عليها من الرجال، وكذلك ما عليها من المال. ولكن هذه الفرق القبلية لم تكن دائماً من رجال القبيلة اطلاقاً، إذ كان يدخلها متطوعون من الإخوان والسودانيين والطرابلسيين (من اتباع السنوسية). وكان في كل فرقة، أو دور كما يسمى، قائد (للقتال) وقائمقام للأمور المدنية، وقاض للشرع، وعدد من المساعدين لهؤلاء. وبعض الضباط كانوا ممن تدربوا في أيام القتال الأولى، على أيدي الضباط الأتراك.

وكانت الأدوار كلها تحت إشراف عمر المختار، النائب العام عن السنوسية. وهذا البطل المغوار، الذي كان قد تجاوز الستين من عمره لما ولي الأمر، أشرف على كل صغيرة وكبيرة من أمور القتال. فهناك الإمدادات التي يجب أن تصل من مصر، وهناك الاتصال المستمر يجب أن يحتفظ به بين الأدوار، وثمة الأموال التي يجب أن تجمع لتمكن المجاهدين من الحصول على حاجاتهم من أكل وذخيرة وسلاح، وكل مبلغ دفعه أي برقاوي أخذ لقاءه إيصالاً من القيادة العامة. وكان السيد عمر على اتصال دائم مع الأمير السيد محمد إدريس في مصر. وهذه أمور كلها تقتضي مقدرة ودهاءً وشجاعة، متى عرفنا أن ايطالية كان باستطاعتها أن تملأ الطرق والمراكز، وهي محدودة في الأراضي الصحراوية، بعيونها ورجالها. ويظل أمران حريان بالذكر يدلان على أثر السيد عمر. الأول أنه نفخ في المجاهدين روحاً عالية، والثاني أنه لم يتساهل مع واحد منهم في أمر من أمور النظام. فما اعتدى أحد المجاهدين على أحد اعتداء لا يسمح به الجهاد وروحه، إلا لقي على أيدي عمر المختار العقوبة التي يستحقها. وإنها لميزة كبرى لرجل في مثل هذه الأحوال أن يكسب احترام جماعته وتقديرهم مع أنه لم يكن في يوم من الأيام متساهلاً معهم. ولكنها النفوس الكبيرة لا تأنف من الاعتراف لأكبرها بحقه ومنزلته.

وكان التصادم بين المجاهدين والايطاليين مستمراً، ويكفي للدلالة على مداه أن نذكر أنه في العام الأخير من الجهاد، على رواية غرازياني نفسه، كان ثمة ثلاث وخمسون معركة ومئتان وعشر من المناوشات.

٣

لما بدأت الحرب الثانية كان ثمة أربعة أدوار مختلطة (هي الأبيار وتَكنِس وسَلَنطَة وعَكْرَمَة). وكان هناك أدوار سنوسية صرفة في أجْدَابية وخَوَلان والمَخيلي (المخيلة). هذا فضلاً عن مراكز للسنوسيين يتراوح عددها بين عشرة وخمسة عشر. فكانت الأدوار المختلطة، ودَور المخيلي أول ما استولى عليه الايطاليون. أما المناطق التي كانت تحت النفوذ الايطالي فعلاً في عام ١٩٢٢ فهي: (١) منطقة تمتد من قَمينس إلى طُلميثَة في عرض لا يزيد على أربعين كيلومتراً، وتشمل بني غازي. (٢) دَرنة وأرباضها. (٣) طُبرُق. ثم أخذ الايطاليون يرسلون فرقهم المسلحة للاستيلاء المنظم على السواحل والجبل الأخضر. لكنهم لم يلبثوا أن اضطروا إلى الاعتماد على الفرق الصغيرة لتعقب المجاهدين في فرقهم الصغيرة جداً.

ولسنا نطمع، في هذه الرسالة المقتضبة، أن نؤرخ لمعارك هذه الحرب ومواقعها ومناوشاتها، فهذا أمر يحتاج إلى كتاب خاص، ولذلك نرى أن نجمل الأمر إجمالاً يبين خطوطه الرئيسية:

(١) أرسلت ايطالية، بعد الاستيلاء على الأدوار، قوة ميكانيكية كبيرة إلى غرب

برقة، قامت بقتل الناس وتحريق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها، بدون تمييز أو تفريق بين مقاتل ومسالم. ولما بدأت الأمطار تهطل، وأصبح من المتعذر على القوى الميكانيكية أن تسير، قامت الطائرات بضرب الأهلين بالرصاص من الجو. ولما كانت هذه المنطقة مكشوفة فقد نجحت الحملة في قتل المئات، وأسر العديدين، وحملت الكثيرين على إعلان خضوعهم لايطالية (قدر العدد بما يزيد على عشرين ألفاً قليلاً). ولم يكن رجال ايطالية قد ادركوا بعد أن مثل هذا الخضوع لا قيمة له، فهللوا واستبشروا بأن احتلال برقة وإخضاعها أمر قريب المنال لكنهم أدركوا فيما بعد مدى خطأهم. واحتلوا أجدَابية.

(٢) حملات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. كانت هذه في الغالب رداً على هجوم الفرق الوطنية ضد الايطاليين. ومن الأسماء التي لمعت في هذه الفترة، صالح لطيوش وجماعته من المغاربة في جهات أجدَابية، وأبو القاسم الزنتاني على رأس العَواقير ضد الأبيار والرَجمَة وبنينة، وعمر المختار وقبيلة العبيد ضد المرج وما حولها، وعلي أبو رحيم اهتم بقطع المواصلات بين المرج وطُلميثَة، وحسين الجُوَيفي وجماعته من البراعصة أقضوا مضاجع حامية الزاوية البيضاء والفايديَّة وسَلَنطة، وقطيط بو موسى قاد فرقة الحَسَا والعبيدات وعسكر قبالة خَوَلان. وكان المجاهدون هم دوماً البادئين بالقتال، ولم يتمكن الايطاليون من التقدم كثيراً في هذه الفترة، فكل ما احتلوه هو مناطق صغيرة متفرقة في الجبل الأخضر وطُبرق. لكن في الواقع ظلت سلطتهم لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها الجند.

(٣) ١٩٢٦ ـ أعدت ايطالية في هذا العام حملة كبيرة أرادت أن تحتل بها الجغبوب، رامية من وراء ذلك إلى كسر معنويات المجاهدين. وقد تم لهم الاحتلال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٢٦. لكن ذلك لم يفت في عضد المجاهدين، بل لعله قوّاهم عقيدة في وجوب الدفاع والتغلب على المعتدين.

(٤) ١٩٢٧ ـ شهدت برقة تغييراً في حاكمها الايطالي في مطلع هذا العام، إذ جاء تيروتسي، وهو الثالث منذ سنة ١٩٢٣ وقد أدرك، بعد قليل من الوقت، أن كل ما كان قد قيل عن استسلام القبائل، أو احتلال الأماكن، لم يوسع مناطق النفوذ الايطالي كثيراً. لذلك اتجه همه إلى احتلال جهات من الجبل الاخضر يمكن أن تؤدي إلى وصل المراكز الايطالية ببعضها، واحتلال منطقة سِرْته حتى يؤمن المدد من الغرب والهجوم المتصل على أَجدابية وما إليها. فتم له حتلال ما تبقى من الجبل الأخضر في هذه السنة.

(٥) سنة ١٩٢٨ ـ في هذه السنة تم احتلال منطقة سِرْته.

(٦) سنة ١٩٢٩ كان بادوليو قد عُيّنَ حاكماً عاماً لليبيا في أواخر سنة ١٩٢٨، وفي أوائل ١٩٢٩ عين سيشِلياني نائب حاكم لبرقة. وقد خيّر بادوليو أهل ليبيا بين

الاستسلام دون قيد ولا شرط، وبين أن يُبادوا عن بكرة أبيهم. وكان هذا الانذار كافياً لإثارة الهمم. وقد بدا ذلك في كثرة ما قام به العرب من هجمات، وإن كان الهجوم أصبح أصعب عليهم الآن، لأن الجبل الأخضر كان قد خرج من أيديهم. وفي أواسط هذه السنة عقدت هدنة بين عمر المختار والايطاليين رغبة في الوصول إلى صلح. لكن بعد خمسة شهور من المفاوضات العقيمة، عاد القتال سيرته الأولى. وقد طلب عمر المختار العودة إلى اتفاق الرَجْمة، واشترط أن يكون في المفاوضات ممثلون من مصر وتونس. ولكن إيطالية ما كانت تنوي خيراً حقاً، ولذلك لم تنته المفاوضات إلى نتيجة[١].

وها نحن ننقل أرقاماً تظهر ما خسره العرب في المعارك، وما صودر من مواشيهم، إلى نهاية عام ١٩٢٩.

السنة	القتلى من الرجال	المواشي التي صودرت أو قتلت
١٩٢٣	٨٠٠	٣٩,٠٠٠
١٩٢٤ ـ ٢٥	٨٥٠	٢٥,٠٠٠
١٩٢٦	٣٠٣	١٨,٥٠٠
١٩٢٧	١٢٩٦	٣٠,٤٠٠
١٩٢٨	٢٨٠	٢٦,٨٦٦
١٩٢٩	٨٠٠	٢,٠٠٠
المجموع	**٤٣٢٩**	**١٤١,٧٦٦**

ولا يدخل في عداد القتلى اولئك الذين أزهقت أرواحهم في غير ساحات القتال. وقد قدرت خسارة سكان برقة في سنوات القتال بنحو الضعف أو الثلث على الأقل.

في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٠ وصل غرازياني إلى بني غازي. وقد خلد الرجل اسمه على أنه «جزار برقة»، وكل خطوة خطاها في تلك البلاد، وكل أمر أعطاه، يؤكد أنه حصل على هذا اللقب بحق!

كنت في أوائل تموز (يوليو) ١٩٤٩ في زيارة لبلدة السلُوق، في غربي برقة. فبعد أن انتهيت من عملي الرسمي مع الموظفين المسؤولين، ذهبت لزيارة آل الكِزَّة في دارهم العامرة. وهناك أمام البيت جلسنا نحتسي كؤوس الشاي الليبي، ونتحدث عن أيام الايطاليين، فقال كبير الأسرة: أمام هذا البيت، الذي كان مقر المتصرف الايطالي، وقف ديبونو، وزير المستعمرات الايطالية، وبادوليو حاكم ليبيا، وغرازياني، وكان قد

وصل إلى برقة قبل أسابيع. وكان بادوليو قد استدعى مشايخ القبائل في تلك الجهات، وأمـرهم بـأن يصطفـوا، وأنذرهم بـأنه لا يريد أن يسـمع منهم كلمـة. فكانوا ينتظرون وصول الثلاثة الذين ما لبثوا أن هبطوا من سيارتهم حتى اخبرهم بادوليو أن الجنرال غرازياني قد عُين حاكماً وقائداً عسكرياً، وعنده الصلاحية اللازمة للقضاء على كل من تحدثه نفسه بمساعدة الثوار العصاة [المجاهدين] ولو اقتضى الأمر أن يتخذ من منطقة السلوق مقبرة لجميع العرب في برقة. وكل ما بدا من غرازياني أنه ابتسم كأنه يوافق على القسم الأخير من الإنذار. وانصرف الثلاثة بعد ذلك دون حديث أو تحدث.

٤

وصل غرازياني إلى برقة في آذار (مارس) ١٩٣٠، وكان مصمماً على وضع حد للثورة الوطنية في البلاد. وقد انتهج لذلك خطة حققت له ما أراد، ودفع ثمن تحقيق آماله الشعب البرقاوي كاملاً. ذلك أن غرازياني اعتزم قبل كل شيء أن يحول دون المجاهدين ووصول الإمدادات لهم من بقية السكان. وفي سبيل ذلك صادر جميع السلاح الذي كان مع العرب الآمنين. ووزع على الجند البرقاوي، العامل في القوى الايطالية، نوعاً من البنادق يختلف عما كان بأيدي المجاهدين، حتى يضمن أن لا تتسرب هذه البنادق إلى المجاهدين. وأنشأ غرازياني «المحكمة الطائرة» وهي محكمة عسكرية كان ينتقل اعضاؤها بالطائرة إلى حيث يلقى القبض على من يعرف عنه انه ساعد أحداً من المجاهدين أو اشترك في عمل عدائي. وكانت المحكمة تأخذ بالظنة، وتحاكم محاكمة صورية، وتصدر الحكم في التو، وتنفذه في الحال. وكان يغلب على الحكم أن يفوق الجرم ليكون ذلك رادعاً للغير.

ثم أقفل غرازياني الزوايا السنوسية، وصادر أملاكها، ونفى شيوخها، وعطل مرافق الحياة فيها.

ولكن هذا كله كان أمراً بسيطاً بالنسبة إلى معسكرات الاعتقال التي أقامها. لقد اقصى غرازياني ثمانين ألفاً من البدو رجالاً ونساءً وأطفالاً ـ إلى برقة البيضاء ومنطقة سرتة، وهي أشد أجزاء برقة الغربية قحولة، وأرسل معهم ٦٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية. وكان ذلك في صيف ١٩٣٠. وانتشرت الأوبئة بين السكان، فزهقت أرواح الآلاف من الناس، وهلكت المواشي بسبب الحر وقلة الماء.

وأراد غرازياني أن يقطع المؤن والمساعدات من مصر عن برقة، فأقام حاجزاً من الاسلاك الشائكة بين القطرين طوله نحو ثلاثمئة كيلومتر، يبدأ عند البحر في الشمال، وينتهي على مقربة من الجغبوب.

ثم أعمل سيفه بطشاً في الناس وفتكاً، دون أن يكون له رادع.

وكانت ايطالية قد احتلت الكفرة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، لما رفع بادوليو، بحضور الأمير لوبليه، العلم الإيطالي على زاوية التاج.

وأبت الأقدار إلا أن تساعد غرازياني فوقع السيد عمر المختار اسيراً بيد الجند الايطالي، بعد أن جرح، على مقربة من سيدي رافع (الزاوية البيضاء) وذلك في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ فكان ذلك إيذاناً بانتهاء المقاومة، واعتماد الصبر موقتاً، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

أُلقي القبض على السيد عمر المختار، وأُرسل إلى بني غازي، وأودع السجن، وبلغ الخبر غرازياني وهو في ايطالية، فعاد إلى برقة مسرعاً، وأمر المحكمة الطائرة بالانعقاد لمحاكمة المختار حالاً (١٥ أيلول). وقد طلب غرازياني السيد عمر المختار صباح يوم المحاكمة إلى مكتبه، فجيء به مصفداً، فبدا له «ولياً من أولياء الله، لم ينل الأسر والسجن شيئاً من وقاره وجلال هيبته». أما الحديث الذي دار بين الرجلين، فيتلخص في أن غرازياني حاول أن يظهر السيد عمر المختار بمظهر المخطىء الذي إنما كان يقوم بأعمال لصوصية. ولكن المختار بدا ثابت العزم رابط الجأش وتمسك بأنه إنما كان يجاهد في سبيل الله وقومه وجماعته، ويدافع عن قضية حق وعدل.

وفي دار البرلمان البرقاوي، الذي أغلق منذ سنة ١٩٢٣، عقدت المحكمة جلسة خاصة لمحاكمة السيد عمر المختار في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١، واستغرقت محاكمته ساعة وربع الساعة.

فقد جيء[٢] بالسيد عمر المختار إلى قاعة الجلسة مكبلاً بالحديد، وحوله الحراس من كل جانب. وكان مكاني في القاعة بجانب السيد عمر. وأحضر الطليان أحد التراجمة الرسميين، فلما بدأ استجواب السيد عمر بلغ التأثر بالترجمان حدّاً جعله لا يستطيع إخفاء تأثره، وظهر عليه الارتباك، فأمر رئيس المحكمة باستبعاده وإحضار ترجمان آخر. فاختير لمبروزو، وهو يهودي، من بين الحاضرين في الجلسة. وكان السيد عمر جريئاً صريحاً يصحح للمحكمة بعض الوقائع. وبعد استجواب ومناقشة وقف المدعي العمومي ـ الكولونيل بدندو ـ فطلب الحكم على السيد عمر بالإعدام. وعندما جاء دور المحامي المعهود إليه بالدفاع عن السيد عمر وكان ضابطاً ايطالياً، قال «إنني كجندي لا أتردد البتة إذا وقعت عيناي على عمر المختار في ميدان القتال في اطلاق الرصاص عليه وقتله، وأفعل ذلك أيضاً كإيطالي امقته وأكرهه. ولكنني، وقد كلفت الدفاع عنه، فإنني أطلب حكماً هو في نظري أشد هولاً من الاعدام نفسه، وأقصد بذلك الحكم عليه بالسجن مدى الحياة نظراً لكبر سنه وشيخوخته». وعندئذ تدخل المدعي العمومي وقطع الحديث على المحامي وطلب من رئيس المحكمة أن يمنعه من إتمام مرافعته مستنداً في طلبه هذا إلى أن الدفاع قد خرج عن الموضوع وليس من حقه أن يتكلم عن كبر سن عمر المختار وشيخوخته. ووافقت المحكمة ومنعت المحامي من إتمام مرافعته. وفضلاً عن ذلك فلم تعين محامياً بدلاً منه. بل سأل رئيس المحكمة السيد عمر إذا كان لديه ما يقوله، فلما أجاب المختار

بالنفي، انسحبت المحكمة. وبعد فترة وجيزة من الزمن عادت من مداولاتها ونطق الرئيس بالحكم، فإذا هو يقضي بإعدام المختار، فقابله عمر بقوله «إنا لله وإنا إليه راجعون».

وعلى مقربة من السلوق، على بعد نحو كيلومترين إلى الجهة الجنوبية الشرقية فيها، حشد عشرون ألفاً من البرقاويين قسراً، ليشاهدوا إعدام السيد عمر المختار في الساعة التاسعة من صباح ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١.

وقد زرت المكان في آب (اغسطس) ١٩٤٩، فإذا به قفر بلقع، وإنما في ذلك الوقت كان يعج بالناس، لأنه كان من مراكز معسكرات الاعتقال التي أقامها غرازياني، وحري بأن يقام في ذلك المكان نصب تذكاري لذلك الرجل الذي ظل عشرين عاماً قلب الثورة النابض وروحها الحي.

وبفقده فقدت الثورة حياتها وهدأت موقتاً.

وصار الأمر لغرازياني وخلفائه ليضعوا الخطط لطَلْيَنَة برقة على ما يريدون.

الهوامش

(١) في هذه السنة تم احتلال أجزاء واسعة في طرابلس.

(٢) رواية الدكتور العنيزي كما أوردها الدكتور محمد فؤاد شكري في كتابه «السنوسية: دين ودولة» (مصر ١٩٤٨) ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

برقة وايطالية: استعمار

١

تم لأيطالية النصر في برقة. فما الذي فعلته في تلك البلاد إلى أن قضي على آمالها فيها أثناء الحرب العالمية الثانية؟

لقد شردت ايطالية زعماء السنوسية، وأغلقت الزوايا، وصادرت أملاكها، وملّكت هذه الأراضي الخصبة في الجبل لشركة إنْتِه (ente) الايطالية لاستعمارها. وحتى البساتين ومزارع النخيل التابعة للسنوسية صادرتها السلطات الايطالية.

وصارت الادارة الايطالية للبلاد إدارة عسكرية مباشرة هي إدارة الفئة الغالبة للجماعة المغلوبة. وفي عام ١٩٣٩ جعلت البلاد (طرابلس وبرقة) جزءاً من المملكة الايطالية، وصارت الولايات الأربع الليبية (طرابلس ومِسْرَاته وبني غازي ودرنة) ولايات ايطالية بكل معنى الكلمة. وسن قانون للرعوية أصبح بموجبه في برقة رعايا ايطاليون كاثوليك ورعايا ايطاليون مسلمون.

على أن المهم، في هذا كله، هو أن الجزء الصالح للاستغلال من أراضي برقة أصبح وقفاً على الايطاليين لا يجوز للعرب أن يتملكوا فيه أرضاً وينشئوا فيه مزارع. وأما البدو فقد سمح لهم أن يقيموا في برقة البيضاء وبعض برقة الحمراء وسرته وفي مرمريقة وهي شرق برقة، أي في الجناحين المجدبين، بينما حيل بينهم وبين الجبل الأخضر قلب برقة الخفاق وعصبها. وحتى في الجهات المتروكة للبدو عينت ايطالية الأماكن التي يجوز أن تُسكن وحددت الأجزاء التي يجوز لقطعانهم أن تسرح فيها.

اهتمت ايطالية اهتماماً كبيراً بعزل ليبيا بكاملها عن العالمين العربي والإسلامي، فأنشأت مدرسة دينية اسلامية في طرابلس، لتمنع طلاب العلم من السفر إلى الأزهر أو جامع الزيتونة في تونس.

جردت ايطالية السكان من أراضيهم. وفي عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ كانت السلطات قد سجلت ٤٥٠.٠٠٠ من الهكتارات باسم الحكومة المستعمرة. وليتضح للقارىء الطرق التي حصلت بها السلطات على هذه الأراضي، نضع أمامه جدولاً يبين القضية في دورها الأول، أي بين ١٩٢٢ و١٩٣١.

المساحة (بالهكتار)	الوسيلة
٩,١٢٤	الحق الطبيعي أي أملاك الدولة العثمانية
٤٣,٤٤١	الشـراء، نزع الملكيـة، حـمل المـالـك على التنازل عن أرضه.
٦٢,٢٢٥	المصادرة المباشرة (أملاك الزوايا)
٦,٠٠٠	المصادرة المباشرة (أملاك المجاهدين)
١٢٠,٧٩٠	

أما بعد ١٩٣١ فقد ازداد استعمال وسائل الحمل على التنازل، أو نزع الملكية، ولذلك حصلت ايطالية لشركة إنته على كل ما تحتاج إليه للقيام بالخطوات الأولى من العمل.

ولعل خير ما يلخص الأهداف التي رمت إليها ايطالية من احتلال ليبيا هو ما كتبه اغوستيني (١٩٢٦): «يجب أن تكون ليبيا مصدراً رئيسياً للجنس الايطالي في إفريقية، وعلى سكانها أن يحققوا الأهداف التالية: «فمن الناحية العنصرية يصبح سكان ليبيا ايطاليين ويستولون على الأراضي الزراعية والموارد الصناعية والتجارية في البلاد. «ومن الناحية السياسية، تحقق ليبيا المحافظة على التوازن في البحر المتوسط.

«ومن الناحية العسكرية، تصبح ليبيا مستعمرة مسلحة قادرة على المحافظة على نفسها بنفسها ومستعدة للقيام بذلك، وبإمكانها تسليح السكان. «ومن الناحية الاقتصادية، تنمي ليبيا مواردها الزراعية ومصايد الأسماك فيها وإمكاناتها الصناعية وحركة السياحة، بحيث تمد الأم (ايطالية) بالمواد الخام، وتصبح هي سوقاً للمنتجات المصنوعة».

هذه هي أهداف ايطالية في ليبيا، منذ أن وطئت جنودها البلاد (١٩١١) إلى أن قذف بها إلى لا رجعة (١٩٤٢). ولعله من الطريف أن يكتب اغوستيني ذلك الذي كتبه في منتصف المدة تماماً.

وهيئت الأرض للمعمرين الايطاليين، وجيء بأول جماعة كبيرة إلى ليبيا (٢٠،٠٠٠ عام ١٩٣٨)، ولعل نصف هؤلاء جاءوا برقة. وإذا أضفنا الذين كانوا في برقة قبلاً في المدن وفي القرى، كان العدد كله نحو ٣٠،٠٠٠ الفاً، أو يزيد. وكانت ثمة شحنة جديدة من الايطاليين على وشك الرحيل، لكن نشوب الحرب أوقفها.

٢

«لما وصلنا الجبل الأخضر، أي منذ تسلقنا ممر طوكرة، رأينا الأبنية المنظمة التي أقامها الايطاليون في هذه البلاد لأبناء جنسهم، بعد أن طردوا العرب منها، وأقصوهم عنها إلى جهة خليج سِرْت الصحراوي غرباً، والبطنان شرقاً. هذه المنازل على نوعين، فالأول هو قرى كبيرة[١] تحتوي كل قرية منها على جميع ما يلزم للقرية الكبيرة: مزارع، سوق، كنيسة، مركز للإدارة، دور للسكن. وحول هذه كلها، بقايا الحدائق الغناء، التي أهمل أكثرها أيام الحرب ولم يتح للناس بعد أن يصلحوا إلا أقلها. والنوع الثاني دورٌ هي مزارع فقط. وهذه تقوم على جانبي الطريق، على أبعاد منظمة، وكل دار تتسع لعائلة أو اثنتين، وأمامها وخلفها وعلى جانبيها شجيرات، بقي من بعضها قراميها في الأرض تحيط بها قطعة واسعة من الأرض تصلح لزراعة الحبوب أو الأشجار المثمرة أو كليهما. وخلف هذه الدار أقيمت دار أخرى لتكون زريبة أو اسطبلاً للحيوانات التابعة للمزرعة.

«وقد مررنا ببعض هذه الدور المنفردة وقد خرب أو تلف، إما نتيجة للحرب، أو نتيجة للإهمال. أما في القرى والمدن الصغيرة فالبيوت اليوم مأهولة، وكذلك الحوانيت، فإنها مفتوحة. وهذه القرى أكثر عمراناً من المزارع المنفردة[٢].

٣

استأثر الايطاليون بالأرض الجيدة، ومنعوا العرب عنها، لكنهم سمحوا لأهل المدن منهم أن يظلوا فيها، ولم يكن قد بقي منهم فيها إلا أقلهم. وأولئك الذين كانوا في المدن، أو الذين سمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في نطاق المجتمع الايطالي، حاول الايطاليون «طَلْيَنَتَهم». وهذه الطَّلْيَنَةُ شَمِلَت التعليم، باعتباره الأساس الأول لتغيير الكثير من أحوال الناس. وقد كلفت الحكومة الايطالية، بادىء الأمر، الأستاذ المستشرق كارلو نَلّينو، أن يضع منهاجاً للتعليم في ليبيا. فلما أتم وضعه، رفضته الحكومة، باعتبار أن نلّينو لم يراع في منهاجه الناحية الاستعمارية، واتخذت منهاجاً، ظل في مبدأه واحداً، وإن اختلفت الدقة في تنفيذه، كما اختلفت بعض تفاصيله بين وقت وآخر. والأصل فيه هو أن يحرم العرب التعليم إلا أقله. ومن هنا كانت برقة كلها فيها سنة ١٩٣٩ ما يزيد قليلاً على الثلاثين مدرسة. وقلة التعليم كانت تشمل نوعه كما كانت تشمل كميته، فقد اقتصر فيها على التعليم الابتدائي جداً (الأولى). وكانت المدة. خمس سنوات، يتعلم فيها الطفل العربي اللغة العربية، في السنوات الثلاث الأولى إلى جانب اللغة الايطالية، أما في السنتين الاخيرتين فكانت الايطالية لغة التدريس في جميع المواد، وكانت اللغة العربية لغة ثانوية. وبذلك صار العربي البرقاوي أمهر في استعمال الايطالية، بل كان عاجزاً عن استعمال لغته العربية استعمالاً وافياً[٣].

افتتحت في بني غازي مدرسة لإعداد المعلمين، لكن تعليمها كان ابتدائياً. وإن

كان لخريجيها الموجودين في برقة الآن أثر في الحياة العامة والتعليم، فيرجع الفضل فيه إلى جهود شخصية بذلوها للتزيد من المعرفة، بعد أن جلا الكابوس الايطالي عنهم.

وقد وصف لي أحد زملائي في إدارة معارف برقة، لما كنت أعمل فيها، الحالة في أيام الايطاليين بقوله: «كان اقتناء الكتب في أيام الايطاليين يعتبر أمراً حراماً يستحق الناس عليه العقاب». والمكتبة العربية العامة التي سمح الايطاليون للعرب باستعمالها في بني غازي، كانت تشمل الكتب القديمة، عدا ما قد يؤدي منها إلى تفتح في العقول، وإيقاظ الوعي. وقد منعت جميع الكتب التي تبحث في السنوسية من التداول بالمرة.

«وقد جهّل الايطاليون السكانَ لا في شؤون العلم فقط، ولكن في كل ناحية من نواحي العمل الماهر. ولذلك لا يوجد في برقة الآن عمّال ماهرون. وقد امتص الايطاليون عصارة القوم جيلاً كاملاً، فتركوهم وكأنهم فقدوا نشاطهم. ومن هنا كان الزعم الخاطىء، عند أولئك الذين لم يفهموا الحالة تماماً، بأن البرقاويين قوم كسالى. والواقع أنهم ليسوا كذلك. ولكنهم شعب نشيط، يتمتع بقوى كثيرة كامنة، هي التي مكنته من أن يحتفظ بوجود، ويتقدم هذه الخطوات الواسعة، في السنوات القليلة الماضية.

«وكان الايطاليون يفرقون، عملاً ونظراً، بين بني جنسهم وبين العرب. فالعربي لم يكن يجوز له أن يركب الدرجة الأولى في السيارات العامة. ولم يكن يجوز له أن يجلس في بعض المقاهي. ولم يكن يسمح لايطالي أن يمسح حذاء عربي[٤]».

هذه هذ الروح التي سارت بها ايطالية في برقة. وهي، كما قال عنها الاستاذ ايڤانز پرتشارد «أنه لم يكن ثمة فرق بين هدف الحكومة الفاشية والحكومات التي سبقتها في برقة. لقد رمت جميعها إلى انتزاع البلاد من أيدي أصحابها بقوة السلاح، وإسكان المعمرين الايطاليين فيها، واستغلالها لمصلحتهم». ومن هنا كانت هذه الخطط الدقيقة لهذه الأعمال، مدى جيل كامل.

الهوامش

(١) القرى الرئيسية التي انشأها الايطاليون أو غيروا معالمها القديمة هي ـ البيضاء (الزاوية البيضاء)، لويجي سافوي، لويجي راتا (مسة)، جيوفاني برتا (القبة)، مدلينا، بركة، أو بردان، دنزيو، بتستي، مميلي، فلزي، سارو. وقد أقام الايطاليون في هذه القرى ١٧٣٣ بيتاً حتى عام ١٩٣٩.

(٢) من رسائل المؤلف إلى زوجه.

(٣) من رسائل المؤلف إلى زوجه.

(٤) من رسائل المؤلف إلى زوجه.

تحرُّر

١

إن المدة التي قضاها الأمير السيد محمد إدريس المهدي في مصر، منذ أن دخلها في أوائل عام ١٩٢٣، إلى أن انضم إلى الحلفاء، في آب (أغسطس) ١٩٤٠، كانت فترة مليئة بالنشاط والاستعداد. ففي القسم الأول منها كان الأمير يدير حركة المقاومة، عن بعد، ويوفر لها كل ما تحتاجه من مصر. وفي القسم الثاني، أي بعد انتصار ايطالية، كان يعد العدة لليوم الذي يتاح فيه لبلاده وشعبه أن يزيل عنه كابوس الايطاليين.

وقد تدفق على مصر سيل من المهاجرين الليبيين، بلغ عدد البرقاويين منهم نحو خمسة عشر ألفاً. وما كادت الحرب العالمية الثانية تندلع نيرانها، حتى أخذ الأمير، والمخلصون من رجال برقة وطرابلس، يبحثون الأمر من جميع نواحيه. وفي ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٩ وقع واحد وخمسون من هؤلاء الزعماء وثيقة فوضوا فيها الأمير بالتكلم باسمهم، هذا نصها:

«بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله، قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية المهاجرين بالديار المصرية، في اليوم السادس من شهر رمضان المعظم ١٣٥٨ بالاسكندرية وتشاوروا في حالتهم الاستقبالية وقر قرارهم على انتخاب من يمثلهم في كل الأمور ويعرب عن آرائهم. وبذلك وضعوا ثقتهم في سمو الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي الذي يمثلهم تمثيلاً حقيقاً لما له من المكانة الرفيعة في نفوسهم، حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها. وقد قبل منهم ذلك على أن تكون هيئة منتخبة شورية مربوطة به ومربوط بها، لتكون الأداة المبلغة والمعربة عن منتخبيها، وهي التي تمثلهم تمثيلاً صحيحاً، وأن يعين وكيلاً لها يقوم مقامه في حالة الغياب، ويكون من أفراد الهيئة في حالة حضوره. وللهيئة الحق في تثبيت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبية الأصوات. وعليه حرر هذا لتوقيع رؤساء القبائل الطرابلسية البرقاوية. والمولى سبحانه وتعالى يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه».

وأيد هذا التفويض كثيرون بينهم «جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي» بدمشق، التي أصدرت بياناً حول الموضوع بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها.

فلما أعلنت ايطالية الحرب على الحلفاء، بحث الأمير الأمر مع الحلفاء، في شخص القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط. ودعا إلى مؤتمر حضره كثيرون من الزعماء في القاهرة في ٧ و٨ آب (أغسطس) ١٩٤٠، وقد انتهت فيه «الجمعية الوطنية الليبية» إلى قرارات هامة، شملت مبايعة الأمير على القطرين الليبيين، وتعيين هيأة تكون مجلس شورى للأمير، وخوض غمار الحرب ضد إيطالية، ووضع الثقة في بريطانية، وتعيين هيأة للتجنيد. وفي النهاية يفوض الأمير بعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية مع بريطانية.

وبدأ التجنيد والتدريب واشترك ١٤.٠٠٠ جنديّ ليبيّ مع الجيش البريطاني في كفاح مرير من جديد في سبيل الحرية.

ولسنا في معرض تتبع الحملات العسكرية في برقة، تلك الحملات التي تناوب الفريقان فيها النصر والخذلان، حتى تم للحلفاء قهر دول المحور في شمال افريقية، وتحرير ليبيا من النير الايطالي نهائياً لما احتل الجيش الثامن طرابلس في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣.

٢

انتهى احتلال الجيش الثامن لليبيا بأن وضعت إدارة بريطانية منفردة لكل من قسميها الشمالي ـ طرابلس وبرقة. أما الفزان فقد وضعت تحت الإدارة الفرنسية.

وأصبح الوضع السياسي في برقة يدور حول ثلاثة أمور: الأول آمال البرقاويين وأمانيهم في أن يحققوا بغيتهم في الاستقلال، تحت زعامة (الأمير) محمد إدريس المهدي. والثاني أن بريطانية تقوم بإدارة البلاد إدارة عسكرية موقتة (منذ أول نيسان ـ إبريل ١٩٤٩ زالت الصفة العسكرية عن الإدارة البريطانية في برقة). والأمر الثالث هو أن مستقبل برقة (وطرابلس) يتم تقريره في منظمة الأمم المتحدة في اجتماعها السنوي.

ونحن إذا تتبعنا تطور الأمور بإيجاز من أوائل عام ١٩٤٣ إلى أواسط عام ١٩٤٩، وجدنا أن البرقاويين ظلوا مخلصين للأمير السيد محمد إدريس إخلاصاً تاماً. وكان السيد لا يزال مقيماً في القاهرة، ولكنه كان يزور البلاد مرة في السنة أو أكثر، حتى أوائل ١٩٤٩ إذ جاء برقة واستقر نهائياً في بني غازي. وكانت أول زيارة له في أواسط سنة ١٩٤٤، بعد غيبة دامت اثنين وعشرين عاماً، فاستقبل بكل مظاهر الاحترام والحماسة والحب مما دلّ دلالة واضحة على المكانة السامية التي يتمتع بها في قلوب شعبه.

أما في عام ١٩٤٣ فاكتفى بإرسال وفد من أسرته بقيادة السيد صفي الدين. وقد استقبل الوفد بمنتهى الإكرام، والحماسة، مما اقنع المترددين بأنهم أمام شعب اختار زعيمه وعرفه ووثق به. وأدت زيارة الأمير في عام ١٩٤٥ إلى تهدئة الخواطر بعد أن

كان الناس مضطربين بسبب تأجيل البت في مستقبل ليبيا في المؤتمرات والاجتماعات الدولية.

وفي عام ١٩٤٦، بينما كان سموه في زيارة لبرقة في أواسط السنة، عاد مؤتمر وزراء الخارجية إلى تأجيل قضية ليبيا، فعاد سمو الأمير إلى مصر لبحث الموقف (حزيران يونيو ١٩٤٦) وفي ٢٦ تموز يوليو ـ (من السنة نفسها) اجتمع في البيضاء زعماء القبائل السعدية واتخذوا قراراً بمطاليب الشعب البرقاوي، وهي: (١) لاعتراف بالاستقلال وتأسيس حكومة دستورية. (٢) الاعتراف بالإمارة السنوسية برياسة السيد إدريس. (٣) تسليم الإدارة فوراً لأهل البلاد. وانتخب شيوخ القبائل السعدية هيئة سميت «لجنة الدفاع عن برقة».

ولما رجع الأمير بعد ذلك بثلاثة أيام، أعادت عودته الثقة والاطمئنان إلى النفوس. وقد أقر اللجنة، لكنه وسعها بأن أضاف إليها زعماء من قبائل المرابطين، وجماعة من المدن، فصار عدد أعضائها ٧٥ عضواً، وسميت «الجبهة الوطنية». وفي ٣٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر (١٩٤٦) قدمت الجبهة مذكرة إلى القائد العام لقوى الشرق الأوسط، الذي كان يومها يزور برقة. وجاء فيها أن أهل برقة يريدون أن يعترف أولو الشأن بالإمارة السنوسية برياسة السيد إدريس، وأن يسمح بتأسيس حكومة وطنية تدير البلاد تمهيداً للاستقلال التام.

ويعترف المشرفون على الإدارة البريطانية في برقة بأن الشعور الوطني في تلك البلاد كان آخذاً في النمو والتطور يوماً بعد يوم، بحيث أصبحت فكرة الاستقلال حلماً وأملاً لكل برقاوي. ودخلت فكرة وحدة ليبيا في هذه المرحلة في القضية السياسية العامة. فقد كانت مسألة الوحدة تظهر ثم تغيب ثم تعود فتظهر. لكنها الآن أصبحت في مصاف العقيدة. ولعل جمعية عمر المختار هي المسؤولة عن لفت النظر إليها، وخاصة في المدن. فالجمعية في الواقع كانت ذات نفوذ بين الحضريين. أما بين القبائل نفسها فلم يكن لها مثل ذلك الأثر.

وكانت هناك جماعة أخرى هي رابطة الشباب.

ورأى الأمير، وكان قد جاء برقة لزيارته السنوية المألوفة، أن هذا التطاحن بين الهيئات السياسية قد يعود بالضرر على البلد كله، فحل هذه الهيئات الثلاث: الجبهة الوطنية، وجمعية عمر المختار، ورابطة الشباب. وأسس «المؤتمر الوطني» الذي أصبح الهيئة السياسية الوحيدة التي تمثل البرقاويين. والمؤتمر يضم شيوخ القبائل ومندوبين عن المدن والقرى، وقد اختارهم الأمير جميعهم.

ومن الواضح أن عودة الأمير، وتسلمه زمام القيادة الفعلية المباشرة، أظهر برقة وآمالها وسياستها في مظهر موحد، وأشاع فيها الثقة والطمأنينة.

وكان أن عصفت السياسة بفلسطين في عام ١٩٤٨، وكانت برقة في مقدمة

الشعوب العربية عطفاً وتأثراً بالحادث. فألهب المصاب قلوب أبنائها حماسة، فتطوع المئات منهم للقتال، وجمع الناس المبالغ الضخمة من المال والحلي والفضة، وأرسلت كلها لمساعدة أهل فلسطين في جهادهم. وهذه مأثرة لن ينساها الناس والتاريخ، ما دام ثمة ناس وتاريخ.

ومع أن الأمير غادر برقة في أواخر تلك السنة، فإنه عاد نهائياً إلى بني غازي في أوائل ١٩٤٩، واتخذ قصر الغدير مسكناً خاصاً له، وقصر المنار مكتبه ورجال حاشيته، وأصلح للأمير قصر صيفي أنيق في الأبيار، وأعد له قصر صيفي آخر في البيضا.

وفي ١ نيسان (إبريل) من سنة ١٩٤٩ انتقلت الإدارة البريطانية لبرقة (وطرابلس) من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية. وبذلك خلعت عنها آخر ما كان قد علق بها من بقايا الحكم العسكري.

٣

جدير بالذكر أن السنوات الست تقريباً التي كانت فيها برقة تحت الإدارة البريطانية، وضعت فيها أسس صالحة لإدارة البلاد. على أنه من المهم أن نذكر أن الأمير كان على اطلاع على مجريات الأمور، وكثيراً ما كان يؤخذ رأيه ويبدي نصحه في المسائل العامة المتعلقة بتطور الأمور. وهذه مأثرة كبيرة حرية بأن تسجل. فقد تم في هذه الفترة تقسيم برقة إدارياً إلى ثلاثة ألوية هي: بني غازي، والجبل (ومركزه المرج) ودرنة. وكان المتصرف في كل من هذه بريطانياً، أما الآن فهو عربي من أبناء البلاد.

وأُنشئت المحاكم الأهلية، بعد أن زالت المحاكم العسكرية. ونظمت قوة الدفاع السنوسية، وهي التي تقوم بأعباء البوليس والمحافظة على النظام، خاصة في المدن. ويبلغ عدد أفرادها (١٩٤٩) نحو ٩٠٠ من الضباط والأفراد.

وأنشئت دائرة الجمارك والمكوس، وإن كانت هذه بحاجة إلى تعديل كثير في المستقبل. وثمة إدارة بريدية حرية بأن يشار إليها بالبنان. كما أن الجهاز المالي (الإداري) للبلاد دقيق. وعملت إدارة الأشغال العامة على إصلاح الكثير من البيوت في بني غازي ودرنة والمرج وطبرق. وإن كان أكثرها قد اتخذ مكاتب للإدارات المختلفة ومنازل لسكن الموظفين. ووضعت الأسس العامة للخدمات الصحية، وإن كانت برقة تفتقر بعد إلى الكثير في هذا الميدان.

ولعل أكبر خدمة قدمتها الإدارة لبرقة هي في حقل التعليم. ففي برقة الآن (١٩٤٩) ٥٤ مدرسة (أولية وابتدائية) منها ثلاث للبنات. ومدرستان ثانويتان، ومعهد للمعلمين، ومدرسة للصنائع. وقد ساهمت مصر كثيراً في هذه الناحية، إذ أمدّت جارتها الغربية بنيف وخمسين مدرساً ومدرسة يعملون في مدارس برقة. ولبرقة نحو

خمسين طالباً يتلقون العلم في الخارج، أكثرهم في مصر، لكن منهم نفر في بريطانية وفرنسة.

وقد تم الاتفاق (١٩٤٩) مع الأمير على إعادة فتح إثنتي عشرة مدرسة من مدارس الزوايا، سيكون لها شأن كبير في مستقبل البلاد.

وميزانية الإدارة البريطانية في برقة كانت سنة (١٩٤٨) ٢.١٤٥.٦١٦ جنيهاً استرلينيا، منها ٤١٢.٣٠٠ جنيهٍ هبة من الخزانة البريطانية، أما الباقي فهو من البلاد نفسها.

الدولة العربية الثامنة

١

في أواخر أيار - مايو ١٩٤٩، كنا نشعر، في بني غازي، أن الجو سيتمخض قريباً عن شيء هام. وقد أتيح لي أن أعرف، قبل الموعد بيومين، أن يوم الأربعاء أول حزيران - يونيو قد عين لذلك.

وفي الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم الذي سيخلد في تاريخ برقة، اجتمع المؤتمر الوطني بكامل هيأته في قصر المنار، واجتمع آلاف من أهل البلاد في ميدان الأمير، «المسمى ميدان ٩ أغسطس، وسمع هؤلاء المجتمعون، وسمعت معهم، الأمر يعلن للمؤتمر الوطني استقلال برقة، بحضور المستر دي كندول، والي برقة، فألقى الكلمة التالية:

«حمداً لله لا أحصي ثناء عليه.

«إخواني! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أظن أننا في غنى عن سرد الحوادث التي مرت على قضية هذه البلاد وتطوراتها، وكلكم عالمون بها. إنما الذي أريد قوله الآن إنكم صبرتم منذ نهاية الحرب الأخيرة في هذه البلاد صبر الكرام، حيث كنتم تنتظرون إعلان استقلال بلادكم من ساعة تطهيرها من الغاصبين. ثم كنت أصبركم لتروا إنصاف هيئة الأمم المتحدة بإجابة طلباتكم وأمانيكم القومية. ولما أني لمست فيكم في شهر مارس الماضي عيلة الصبر، كررت عليكم نصحي بالتريث إلى نهاية دورة هيئة الأمم المتحدة في شهر إبريل ١٩٤٩، فإن لم تأت بنتيجة فسيقرر الشعب مصيره بنفسه. فصبرتم إجابة لطلبي كصبركم على القتال المرير في هذا السبيل منذ احتلال الايطاليين هذه البلاد. فشكراً لكم وجزاكم الله عن بلادكم وأمتكم خير الجزاء. وها هي هيئة الأمم المتحدة انفرط جمعها في هذه الدورة بدون نتيجة اللهم إلا توسع الاختلافات فيما بينها وخيبة أملنا فيها. فبناء عليه لا أطلب منكم الصبر الآن بل أقول لكم وجب علينا أن نعلن في هذه الساعة المباركة [الساعة السابعة مساء] وفي هذا اليوم السعيد المصادف ١٩٤٩/٦/١ الموافق ٤ شعبان ١٣٦٨ استقلال بلادنا التام. وإني سأتولى، بمعونة الله، وثقتكم فيّ، سلطات هذه البلاد الثلاث: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وإنني عازم في القريب العاجل أن أشكل حكومة وطنية دستورية وهي ما عبرت عنه بالسلطة التنفيذية.

وستصدر هذه الحكومة بأمري قانوناً لانتخابات مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية، ويباشر فوراً بمقتضاه في انتخابات مجلس النواب. وعقب إتمام الانتخابات ينعقد المجلس النيابي ويباشر في أعماله التشريعية.

«وبما أننا سنستلم مقاليد الحكم تحت سلطة الحكومة الوطنية آمل من عموم أفراد الشعب، رؤساء ومرؤسين، المحافظة على النظام والسكينة في هذه الدورة الانتقالية. وآسف إذ أقول إن كل من يخلف هذا سوف يعرض نفسه للجزاء الصارم. فليبلغ الحاضر منكم الغائب عنا.

«وإنني أطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى الاعتراف بوضعنا هذا السياسي الجديد، لكي تسدي لنا يداً بيضاء أخرى لتكون أول دولة اعترفت بوجوديتنا، كما عاونتنا على تحرير بلادنا.

«واعترافاً منا بالجميل، لهذا أقرر بأن حكومتي ستتعاون مع بريطانية على قدم المساواة في كل ما يعود بالصالح العام على الشعبين لتوثيق عرى الصداقة الدائمة.

«وفي نفس الوقت أطلب، من الدول العربية الشقيقة وجميع الدول الإسلامية الجليلة وكافة الدول المحبة للعدل والسلام الاعتراف باستقلالنا هذا. ونؤكد لهم جميعاً أن دولتنا الفتية الجديدة لا تضمر لأحد سوءاً، بل تعد نفسها أداة من أدوات السلم العالمي وترحب بصداقة كل محب للعدل والسلام. وإني كلي أمل بأن تنال طرابلس في القريب العاجل ما نالته أختها برقة بحكمة زعمائها الأفاضل، وأن تتحد الاختان في رياسة واحدة عليا إذا شاءت وأصرت وصبرت.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ثم القى الوالي الخطاب التالي:

«يا صاحب السمو!

«ويا أيها السادة.

«إنه لسرور عظيم إلى نفسي أن أحضر الاجتماع الشامل لجمعية المؤتمر الوطني البرقاوي بدعوة من سيادة الرئيس.

«وإني لأعلم أن هذه الجمعية تضم ممثلين عن سكان المدن والريف والقبائل من كافة أنحاء البلاد. وإني لمقدر أن المؤتمر الوطني هو الهيئة التي عينها سمو الأمير المعظم للمشورة وأخذ الرأي في شؤون الشعب البرقاوي. كما أعلم كذلك أنكم في هذا الوقت مهتمون بمستقبل بلادكم ومشتاقون إلى معرفة سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية نظراً إلى عدم الوصول إلى نتيجة إيجابية من مداولات ليك سكسس الأخيرة... وإن حكومة صاحب الجلالة لتعلم عن اهتمامكم بهذه الأمور. وبعد أن محصت الوزارة البريطانية هذه الأمور تمحيصاً دقيقاً خُوِّلْتُ أن أدلي بالبيان التالي في هذه الفرصة المناسبة في حضور صاحب السمو وأمام زعماء الشعب:

« (أ) إن حكومة صاحب الجلالة تعترف بسمو الأمير المعظم، الذي اختاره الشعب بمحض إرادته زعيماً له، رئيساً للحكومة البرقاوية.

« (ب) وهي تعترف اعترافاً رسمياً برغبة البرقاويين في الحكم الذتي، وهي ستتخذ جميع الاجراءات التي تتفق مع التزاماتها الدولية في الاخذ بيدها إلى التقدم والنجاح.

« (ج) وإن حكومة صاحب الجلالة، بالمشاورة مع سمو الأمير المعظم، ستشكل حكومة برقاوية تضطلع بأعباء المسؤولية في الشؤون الداخلية. وهي ترحب بزيارة سموه إلى لندن لبحث هذ الموضوع.

« (د) وفي اتخاذ هذه الاجراءات تود حكومة صاحب الجلالة أن تؤكد لحضراتكم بأنه سوف لا يُعمل أي شيء يضر بمستقبل ليبيا في مجموعها.

«في الختام يسرني شخصياً ـ يا صاحب السمو ويا حضرات السادة ـ أن أطمئنكم أن حكومة صاحب الجلالة بدورها تؤكد لحضراتكم أخلص رغبتها في توطيد ما بينهما من الصداقة وحسن النية، اللتين دامتا بينهما منذ محنتهما المشتركة في الحرب الأخيرة، ورغبتها الخالصة في توثيق هذه العلاقات على خير الأسس التي تكفل سير الأمور سيراً مرضياً للفريقين.

«وإني لادعو لكم جميعاً بالتوفيق والإقْبال والنجاح.

«والسلام عليكم ورحمة الله».

قد رد الأمير على خطاب الوالي بالعبارات التالية:

«يا صاحب السعادة.

«إن ما تفضلتم به سعادتكم هو ما يمكنكم قوله بالنسبة لموقفكم الدولي. وعلى كل فانه لمن دواعي السرور والاغتباط أن أتقدم بشكري لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى لاعترافها بوضعنا الجديد، وإن لم يكن هذا الاعتراف محدّداً كل ما نريد، ولكن كل آت قريب. وباعترافها أيضاً بإرادة الشعب في تبوئي مهام الإمارة على هذه البلاد، وبتشكيل حكومتها، وأيضاً بدعوتها لي إلى لندن كضيف على الحكومة البريطانية للمباحثات في هذا الصدد.

«وأملي وطيد أن توصل المباحثات لإتمام ما تصبو إليه البلاد، ومنه، أو في مقدمته، تحقيق الوحدة إذا شاءَها اخواننا الطرابلسيون عموماً وساعدونا جميعاً عليها، وذلك مما يدل على حسن نوايا حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى نحو هذه البلاد وأهلها، ومما يوثق عرى الصداقة بين الشعب والارتباط الودي بينهما. والسلام عليكم»[1].

وقد أقام المؤتمر الوطني حفلة شاي كبيرة على شرف الأمير في قصر المنار مساء يوم الثلاثاء ٦ حزيران ـ يونيو ١٩٤٩، فألقى رئيس المؤتمر كلمة أشاد فيها

يجهود سموه، وجدد ثقة البرقاويين به، وأمل أن يدرك الخير أهل طرابلس كما أدرك أهل برقة. ورد بكلمة وعد فيها شعبه بأن لا يني ولا يتقاعس عن بذل كل ما في وسعه في سبيلهم. وقد شعرت، وأنا استمع لهاتين الكلمتين، بأن صوتاً من أعماق الشعب البرقاوي كان يصرخ بأن قد أُعطيت القوس باريها.

وأذكر أن عمر منصور باشا الكيخيا، رئيس الديوان العالي الأميري، قرأ يومها برقية من الملك عبدالله، ملك المملكة الهاشمية الأردنية، يهنىء بها الأمير على ما تم على يديه فكانت لفتة كريمة من ملك إلى أمير.

وأخذ الأمير يستعد للسفر إلى بريطانية لمفاوضة الحكومة البريطانية في المسائل المختلفة بين البلدين، وفي الوقت نفسه كان يعمل على إنشاء حكومة برقاوية. وقد تم تأليف هيئة من مرشحين للوزارة، كلفوا بأن يدرسوا ويضعوا خطة لنقل الإدارة إلى الحكومة الوطنية. وأعلن عن إنشاء هذه الهيئة في ٥ تموز ـ يوليو ـ ١٩٤٩ على النحو التالي:

الدكتور فتحي الكيخيا ـ المرشح لرياسة الوزارة ووزارات الدفاع والمعارف والعدل.

السيد سعد الله بن سعود ـ المرشح لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

السيد حسين مازق ـ المرشح لوزارة الزراعة والاحراج.

السيد خليل القلال ـ المرشح لوزارة الصحة.

السيد علي الجربي ـ المرشح لوزارتي الأشغال والمواصلات.

السيد محمود بو دجاجة ـ المرشح لوزارة المال.

وفي ٩ تموز يوليو سافر الأمير إلى بريطانية بطريق طرابلس، حيث استقبل استقبالاً منقطع النظير. وبعد انتهاء مشاوراته مع الحكومة البريطانية، قضى وقتاً يستشفي في فرنسة ثم عاد إلى عاصمة برقة فوصلها صباح الأربعاء السابع من أيلول ـ سبتمبر ١٩٤٩.

٢

ما كاد الأمير يصل عاصمة بلاده، وقبل أن تنتهي حفلات التكريم، حتى أخذ يعد العدة لنقل الإدارة إلى حكومته. وقد تم ذلك في اليوم الثامن عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، بإصدار منشور (رقم ١٨٨) بأمر والي برقة، نُقِلَت بموجبه السلطة الإدارية في برقة من الوالي إلى الأمير. وأصدر الأمير إرادته السنية (رقم ٢) التي عين بموجبها حكومة لبرقة تألفت من وكلاء الوزراء بجعلهم وزراء أصليين[٢] وأصدر الأمير دستور برقة في اليوم نفسه، وأصبح العمل به سارياً منذ ذلك اليوم.

والدستور البرقاوي وثيقة هامة من وثائق التاريخ العربي الحديث. ولو أن المجال يسمح لنقلناه هنا بكامله، ولكننا نجتزىء بوضع خلاصة لأهم محتوياته أمام القارىء.

(١) يكفل الدستور حرية العقيدة (مادة ٢) والفكر (مادة (١١) والمساواة بين

الأهالي بقطع النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة (مادة ٤) والحرية الشخصية (مادة ٦ و٧ و٩ و١٠) وحرية الملكية (مادة ٨). ويعتبر اللغة العربية لغة الدولة الرسمية (مادة ٢).

(٢) حكومة برقة حكومة دستورية تقوم على قيام مجلس نواب منتخب من المواطنين البرقاويين الذكور البالغين الحادية والعشرين سنة (مواد ٣٠ ـ ٥٢).

(٣) مجلس الوزراء مسؤول بالتضامن أمام الأمير (مادة ٢٩) وللأمير أن يقيل رئيس مجلس الوزراء (مادة ٢٨) إذا رأى ذلك في مصلحة البلاد، وقد يعطل الأمير الدستور إذا نشأت حالة تقتضي ذلك (مادة ٦٦).

(٤) الأمير السيد محمد إدريس السنوسي هو أول أمير لبرقة، والإمارة وراثية (مادة ١٢).

(٥) تنشأ في البلاد محاكم أهلية (تمارس القضاء المدني والجنائي) ومحاكم اسلامية شرعية، ومحاكم دينية أخرى إذا اقتضى ذلك (مادة ٥٤ و٥٨).

وقد احتفظت الحكومة البريطانية، بناء على موافقة الأمير، وعلى أساس الاتفاق الذي تم بينه وبينها، وإلى مدة تتوقف على السياسة العالمية والحالة العامة، بالأمور التالية: الشؤون الخارجية والدفاع وحق استعمال الأراضي والمباني اللازمة للقوى العسكرية البريطانية البرية والبحرية والجوية. على أن الشؤون الخارجية انتقلت مؤخراً إلى حكومة الأمير، وعين لها وزير خاص. وكانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بحق الهجرة إلى برقة، لكن ذلك سُلّم إلى حكومة برقة.

وقد رئي، بالاتفاق مع الأمير، أن يكون ثمة بادىء ذي بدء مستشارون بريطانيون يقدمون الارشاد للحكومة الوطنية الجديدة في دور تطورها. ومع أن جميع الوزراء لهم مستشارون فإن الذي نُص عليه صراحة في منشور السلطة الانتقالية (رقم ١٨٧، الصادر في ١٦ ايلول ـ سبتمبر ١٩٤٩) هما المستشاران المالي والقضائي.

٣

بينما كان الأمير ورجاله يقومون بهذه الاستعدادات، كانت منظمة الأمم المتحدة تبحث شؤون المستعمرات الايطالية السابقة في افريقية. وقد انتهت المنظمة من بحوثها، بعد تردد دام سنوات، إلى إصدار قرار (بتاريخ ٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٩٤٩) يقضي بأن تصبح ليبيا، المكونة من برقة وطرابلس وفزان، دولة مستقلة ذات سيادة.

وقررت أيضاً: «(١) مَنْح ليبيا الاستقلال في موعد لا يتجاوز يوم أول كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢. (٢) إنشاء مجلس وطني من مندوبي برقة وطرابلس وفَزَّان لوضع الدستور الليبي. (٣) أن تعين الجمعية العامة مندوباً لهيئة الأمم في ليبيا، يعاونه مجلس استشاري للإشراف على شؤون هذه البلاد خلال فترة الانتقال. (٤) وقد

وافقت اللجنة على أن يتألف ذلك المجلس من مندوبي مصر وبريطانية وفرنسة والولايات المتحدة وايطالية وأهالي ليبيا».

وهكذا بينما كانت بقية أجزاء ليبيا بعد في معرض المساومات الدولية [٣]، كانت برقة، بهمة الأمير، والتفاف الشعب حوله، قد قطعت شوطاً بعيداً في سبيل تحقيق الأمل الذي ظل الليبيون ينشدونه منذ عام ١٩١١. ومتى تم لليبيا هذا الذي اقرته المنظمة، ستكون برقة ركناً أساسياً تعتمد عليه ليبيا في إتمام البناء.

الهوامش

(١) تكلم بعد ذلك رئيس الديوان الأميري العالي عمر منصور باشا الكيخيا، وقاضي قضاة برقة الشيخ عبد الحميد الديباني، وكانت الكلمتان شكراً ودعاء للأمير. والخطب الثلاث المنشورة في هذا الفصل منقولة عن جريدة «برقة الجديدة»، السنة السادسة، العدد ١٢٠٢ الصادر بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤٩ و٥ شعبان ١٣٦٨.

(٢) استقال الدكتور فتحي الكيخيا من رئاسة الوزارة، فعهد الأمير إلى عمر منصور باشا بالرئاسة، واقتضى الأمر تغييراً في الوزراء.

(٣) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ اعلنت فرنسة أن فزان أصبحت دولة مستقلة.

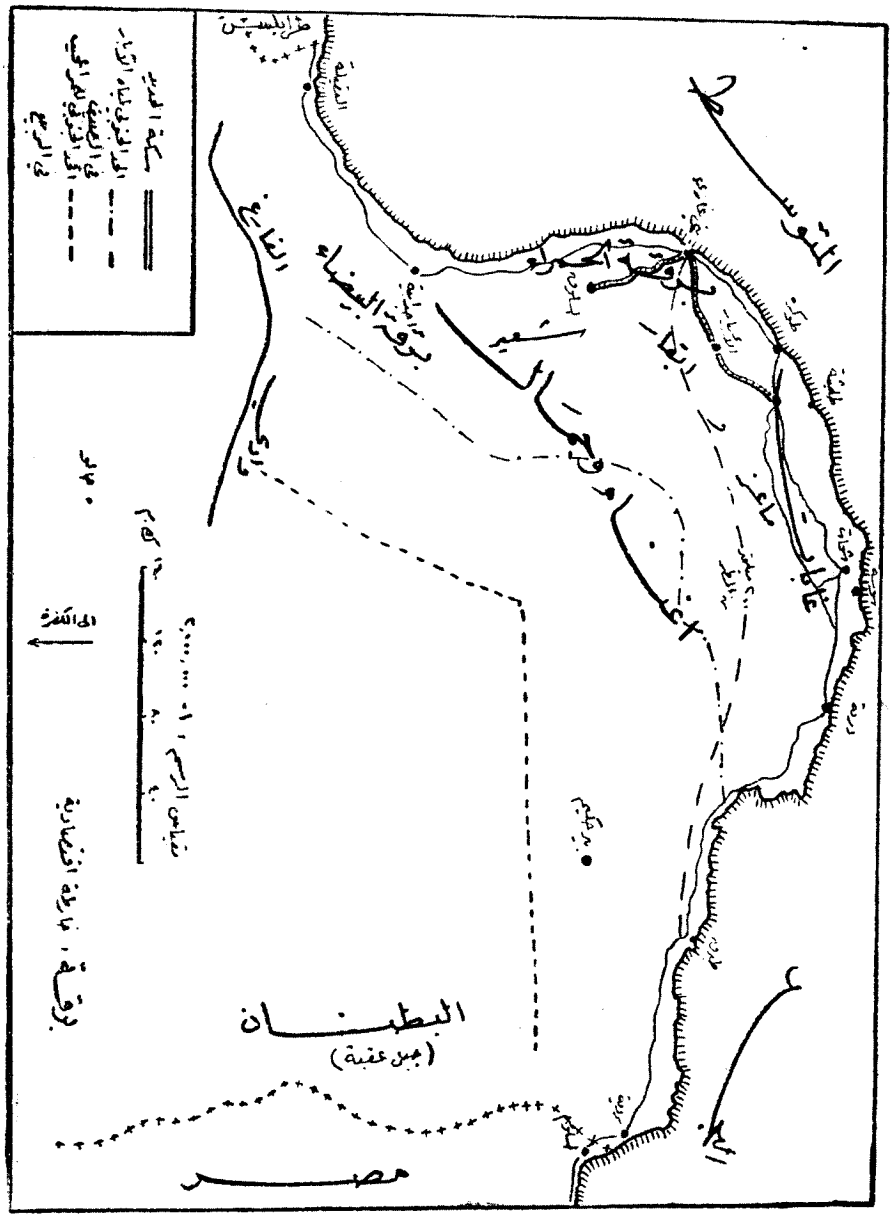
البطنان
(جبل عقبة)
مصر
البحر
الفانع
وادي
الحمراء
البيضاء
الرملة
سعيد
عقبة
ماغ
الى الكفرة
مقياس الرسم

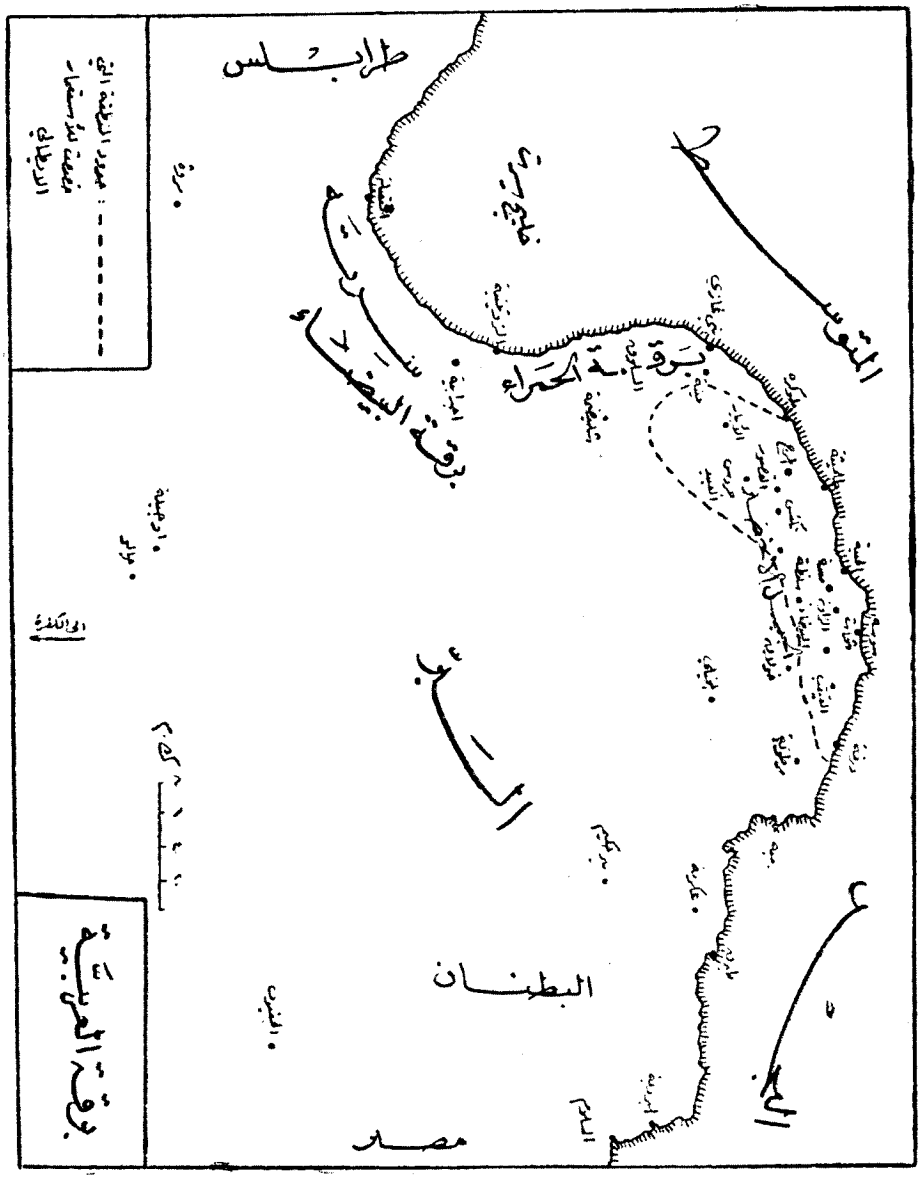
طرابلس
برقة البيضاء
برقة الحمراء
خليج سرت
البطنان
المتوسط
مصر
برقة العربية

نـقولا زيـادة
الأعـمال الكامِلة

ليبيا

سَنَة ١٩٤٨
(وثيقَة رَسميَّة)

قَدّم لهَا وأعَدّها للنشر
نقولا زياده

المحتويات

تصدير ٩٩
١ ـ ليبيا ١٠٠
٢ ـ مصر وجامعة الدول العربية ١١٧
٣ ـ قضية ليبيا في المحافل الدولية ١٢٧
٤ ـ على طريق الاستقلال ١٣٣
٥ ـ طرابلس ١٣٤
٦ ـ فزان ١٨٢
٧ ـ برقة ١٩٧
٨ ـ استنتاجات عن ليبيا ٢٢٧

تصدير

بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٩ تعرضت القضية الليبية إلى كثير من المناورات السياسية على الصعيد الأوروبي أولاً ثم على صعيد الأمم المتحدة ولم ينقذها إلا القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ بمنح البلاد استقلالها التام في مدة لا تتجاوز أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٢.

ثمة وثائق ومذكرات كثيرة وضعها الفرقاء المعنيون عن ليبيا في تلك السنوات، ومن أهمها تقرير قدمته لجنة خاصة تمثل مجلس وزراء خارجية الدول الأربع (بريطانية وفرنسة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) زارت البلاد كما زارت المناطق الافريقية الأخرى التي كانت من قبل تابعة لايطالية - ووضعت تقريراً مفصلاً عنها ليسترشد به الوزراء في قراراتهم.

هذه الوثيقة هي التي نقدمها اليوم إلى القراء. وعذرنا في ذلك أولاً أهميتها، وثانياً صعوبة الحصول عليها. وقد قدَّمنا لها بلمحة عما اجتازته قضية ليبيا بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٩ ليسهل على القارىء الافادة من الوثيقة.

بيروت ربيع ١٩٦٦

١ ـ ليبيا (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩)

في سنة ١٩٤٣ تم للحلفاء احتلال ليبيا للمرة الثالثة والأخيرة، وأقيمت فيها ثلاث إدارات هي إدارة برقة وإدارة طرابلس وإدارة فزان، وتولت بريطانية إدارة الاقليمين الأولين وعهد بالإقليم الثالث، فزان، إلى فرنسة. وكان من الطبيعي أن تكون الإدارة عسكرية في أول أمرها، لكن هذه الإدارة العسكرية استمرت طويلاً حتى بعد الحرب. فبريطانية لم تنقل إدارتي برقة وطرابلس من وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية إلا في أول نيسان (ابريل) ١٩٤٩، وان كانت قد أدخلت عنصر الإدارة المدنية قبل ذلك بمدة. أما في فزان فقد استقل الضباط الفرنسيون الذين تولوا الإدارة حتى عن قيادة الشرق الأوسط البريطانية، مع أن القوات الفرنسية التي احتلت فزان بقيادة لكلرك كانت تعمل بامرة هذه القيادة البريطانية. وكان قد تم اتفاق بين مونتغومري ولكلرك في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ على أن يكون خط العرض ٢٨ شمالاً هو الحد الفاصل بين الإدارتين، ولكن بعد فترة وجيزة احتل الفرنسيون غُدامس، وضموها إلى منطقة إدارتهم. وقد اتبع الفرنسيون في فزان نظام الإدارة العسكرية في جنوب الجزائر، ومعنى هذا قيام إدارة عسكرية مباشرة حيث يقوم ضباط الحاميات بمهمة السياسة والإدارة، وهذا هو النظام الذي استمر هناك حتى استقلال ليبيا.

والمشاكل التي جابهت الإدارة البريطانية في برقة في سنة ١٩٤٣ شملت قضية الأمن الداخلي، وتوفير المؤن لبلاد أنهكتها الحروب وهدمت الكثير من بيوتها، وانعاش الحركة التجارية التي أصابها الكثير من الفتور بسبب هذه الحروب أيضاً، وفتح المدارس، وإقامة نوع من الأسس الصحية، والعناية بالزراعة، والاهتمام بالأملاك التي رحل عنها مالكوها من الايطاليين. ويمكن اجمال الأعمال التي قامت بها الإدارة البريطانية في برقة في هذه السنة بما يلي:

١ ـ قامت فرقة من قوة الدفاع الليبية العربية، بعد تعديل في نظامها الداخلي وفي تسميتها، بالمحافظة على الأمن الداخلي في برقة. وقد كان عددها أقل من الألف. كان الأمن سائداً والنظام يحافظ عليه، ولا شك في أن منشور الأمير السيد محمد إدريس السنوسي إلى أهل برقة بوجوب المحافظة على الأمن وحقوق الناس كان له أثر فعال في ذلك.

٢ ـ جربت الإدارة أن توفّر قدراً من المواد الغذائية الأساسية للشعب. وقد كانت حصة الشخص الواحد الشهرية من هذه المواد كما يلي: أربعة كيلو غرامات من الدقيق وكيلو غراماً واحداً من الأرز و٤٠٠ غرام من الزيت و٨٠٠ غرام من السكر ومئتي غرام من الشاي.

٣ ـ لم يكن من السهل تنشيط الحركة التجارية لكن مع ذلك فقط بدأت بعض المتاجر تأتي من مصر وطرابلس. على أن الصعوبة كانت في دفع ثمن هذه البضائع في إقليم فقير إلى هذا الحد.

٤ ـ لم يكن من السهل فتح المدارس في برقة بالسرعة التي كان يريدها الجميع ويحبها. ومن أسباب ذلك قلة المعلمين. ذلك ان الاحتلال الايطالي لليبيا قضى بتجهيل الناس لا تعليمهم. ولذلك فلم يكن في برقة في نهاية العام ١٩٤٣ سوى ٤٨ معلماً و٢٣٠٠ تلميذ، وقد تقدمت الحكومة المصرية بالعون الكبير في سبيل إرسال المدرسين فيما بعد. لكن ظلت الأبنية المدرسية بحاجة إلى إصلاح، وكان هذا يتطلب الوقت الطويل.

٥ ـ كانت المستشفيات والصيدليات والعيادات العامة في برقة يديرها إيطاليون، فلما رحلوا ظلت دون من يعنى بها، باستثناء ٣٧ ممرضة من الراهبات اللواتي ظللن في برقة. وقد تمكنت الإدارة من إعادة فتح ثلاثة مستشفيات (٢٨٣ سريراً) و٣١ عيادة عامة في الأرياف. وقد جنب الله البلاد الأوبئة تلك السنة، وعملت الإدارة على تطعيم ما يزيد على مئة ألف من السكان ضد الجدري.

٦ ـ اهتمت الإدارة بثلاث نواح زراعية في ذلك الوقت: الأولى في منطقة المرج وسهلها، والثانية في منطقة الجبل الأخضر، والثالثة أماكن الاختبار الزراعي في بني غازي ودرنة والمرج وغيرها. ففي منطقة المرج وسهلها جيء بالآلات الزراعية والبذار وتمكنت الإدارة من انقاذ المحصول الذي زرعه الإيطاليون قبل رحيلهم فضلاً عن حرث ما يزيد على عشرة آلاف فدان وإعدادها للزراعة. وأعدت إدارة الزراعة مشروعاً لعشرين ألفاً من الأفدنة للسنتين التاليتين. أما في منطقة الجبل الأخضر فقد لجأت الإدارة إلى تأجير المزارع الصغيرة إلى المزارعين من العرب مع إعانتهم فنياً، وأشرفت مباشرة على مراكز الاختبار الزراعي كي تزود المزارعين بما يحتاجون إليه من البذور والفسائل وغيرها.

بلغت نفقات الإدارة البريطانية في برقة في تلك الفترة نحو مليون وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات الاسترلينية. وقد ظلت الليرة الإيطالية أساس التعامل في هذه المدة أيضاً.

كان جميع الموظفين المسؤولين في برقة في هذه الفترة من البريطانيين يساعدهم، في أحيان كثيرة، وفي وظائف صغيرة، عدد من البرقاويين العرب. كما

استعانت الإدارة بعدد من الموظفين من الخارج جاءوا من السودان وفلسطين.

والإدارة البريطانية في طرابلس سارت على النهج نفسه من حيث المبدأ، لكن كان هناك عدد من الموظفين الإيطاليين الذين استخدموا في الإدارة. ففي أوائل سنة ١٩٤٤ كان في إدارة طرابلس ٦٢٣ بريطانيا من رجال الجيش و٦٨٨ عربياً من أهل البلاد و٨٧٣ إيطاليا و٩٣ جيء بهم من الخارج.

سلمت مدينة طرابلس ومدن أخرى من الإقليم الطرابلسي من ويلات الحرب، فلم يصبها ما أصاب بني غازي وطبرق وغيرهما في برقة. ولذلك لم تكن ثمة مشكلة من حيث إعادة تعمير المدينة كالتي واجهتها الإدارة في بني غازي. وضع البريطانيون المؤسسات الإيطالية المالية تحت الحراسة، فوقف نشاطها. وافتتح فرع لبنك باركليز تولى الشؤون المالية للإقليم، كما فتح بنك باركليز أيضاً فرعاً له في بني غازي. ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت طرابلس كانت البطالة الناشئة عن تخفيض النفقات بسبب إنهاء الحرب هناك. كما أن التجارة الخارجية، التي كانت حكراً على إيطالية، قد توقفت أيضاً. وظلت الليرة الإيطالية عملة صالحة للتداول مع الجنيه الاسترليني (٤٨٠ ليرة تساوي جنيهاً استرلينياً عسكرياً واحداً). لكن في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أدخل المال العسكري، وأصبح العملة الوحيدة الصالحة للتعامل في الإقليم الطرابلسي، وقد حدد سعره بـ ٤٨٠ مال للجنيه. وقد بلغت قيمة هذه العملة المتداولة في أواخر سنة ١٩٤٣ ما يزيد قليلاً على مليوني جنيه استرليني. وكانت مصادر الإدارة من الضرائب المباشرة والأرباح الناشئة عن احتكار الملح والتبغ. والضرائب المباشرة تشمل ضريبة الدخل والعشر (الزراعي). وفي سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ بلغت الإيرادات نحو ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني وانفقت الإدارة نحو ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه. وبذلك بلغ العجز الذي غطته بريطانية نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني فقط.

في أواخر سنة ١٩٤٣ استطاعت الإدارة أن تفتح في البلاد ١٠٣ مدارس فيها مايزيد على عشرة آلاف من الطلاب، موزعة على النحو التالي:

	الطلاب العرب	الطلاب الايطاليون واليهود
مدينة طرابلس	١,٤٧٥	٢,٣٥١
بقية الأنحاء	٣,٢٠٤	٢,٠٠٠
المجموع	٤,٦٧٩	٥,٣٥٢

المجموع العام: ١٠,٠٣٠

وقد تسلم البريطانيون مستشفيين كبيرين (في طرابلس ومصراته) فيهما ١٣٥٠ سريراً، و٦٠ عيادة في الإقليم فضلاً عن عيادة خارجية كبيرة في طرابلس نفسها،

فاحتفظوا بهذا كله واهتموا به. أما مستشفى السل فقد حولوه إلى مستشفى بريطاني عسكري.

وافتتحت ميناء طرابلس بعد أن أزيلت منها السفن الغارقة التي سدت منافذها. وقد انشئت في طرابلس، كما أنشئت في برقة، محاكم بريطانية عسكرية، كما احتفظت المحاكم الشرعية في الإقليمين بوجودها. لكن في طرابلس أعيد فتح محكمتين مدنيتين ايطاليتين (في مدينة طرابلس ومصراته).

- ٢ -

استمرت الإدارة البريطانية في طرابلس تعنى بشؤون الإقليم. وفي سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ عرفت المنطقة موازنة متكافئة. واهتمت الإدارة بشؤون السكان الاجتماعية فأعيد فتح جميع المدارس الإيطالية وزاد عدد المدارس، ففتح منها ثلاثون مدرسة جديدة، ومع ذلك فقد كان الطلب على فتح المدارس للعرب كبيراً بحيث عجزت الإدارة عن القيام بواجبها لانعدام المخصصات المالية والمعلمين المدربين.

في سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ كان الموسم الزراعي جيداً، ولكن لم يكن من السهل تصدير الفائض خاصة من الشعير، لانعدام وسائل النقل بسبب ان المجهود الحربي كان لا يزال قائماً. وشجعت الإدارة الصناعات المحلية كنسيج الأصواف والجلود وتعليب سمك الطنة. وأخذ بنك باركليز، بالاتفاق مع الإدارة بمنح أصحاب المصانع قروضاً قصيرة الأجل لتحسين حالتهم وانتاجهم. وعززت التجارة مع أقطار المغرب العربي بحيث صدَّرت طرابلس في عام ١٩٤٤ ما يقرب من ١١,٠٠٠ طن من الحبوب.

وقد رغب كثير من الايطاليين الذين غادروا ليبيا إلى ايطالية في أن يعودوا إلى طرابلس وغيرها للعمل. لكن الإدارة لم تشجع ذلك، بسبب كثرة العاطلين عن العمل. وأخيراً تم اتفاق، بالطرق الدبلوماسية، على أن كل إيطالي يأتي إلى طرابلس لينضم إلى أسرته يجب أن تقبل ايطالية شخصاً إيطالياً يغادر طرابلس إليها مكانه. لكن الشيء الذي كان يسبب إزعاجاً للعرب وللإدارة هم الايطاليون المهربون إلى طرابلس، واضطرت الإدارة إلى اتخاذ تدابير رادعة قوية حتى نقص العدد كثيراً.

أما في برقة فقد كانت الأمور تتخذ طريق العودة إلى حال أقرب ما يكون إلى الطبيعية. ومما لا شك فيه أن انعدام الأقليات القوية في برقة جعل العمل أسهل والتفاهم مع أهل البلاد أسرع. وقد أخذت الإدارة تقوم بأعمال عمرانية تدريجياً. ففي سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ أنفقت الإدارة ٦٢,٠٠٠ جنيه على تعمير البيوت المتهدمة. ولكن هذا في الواقع لم يعدُ أن يكون شيئاً ضئيلاً جداً، بالنسبة إلى ما كان يجب أن يعمل.

وزاد عدد الموظفين البرقاويين العرب في إدارة برقة إذ أصبحوا ٤٥٠ موظفاً. كما أن الإدارة نظَّمت المحاكم المدنية في سنة ١٩٤٤. واهتمت الإدارة بالتعليم أكثر من ذي قبل فأخذت بتطبيق مناهج التعليم المصري. وصار لبرقة في عام ١٩٤٥ ثماني

مدارس أولية وعشرون مدرسة ابتدائية واثنتان وعشرون مدرسة قرآنية أي كتاباً، فيها جميعاً نحو ٣,٥٠٠ تلميذ. وكان لليهود مدارسهم الخاصة بهم. كما استمرت الإدارة تتوسع في الخدمات الصحية العامة. وقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة حبوباً بحيث وصلت في عام ١٩٤٦ إلى ١٨,٥٠٠ فدان.

ويمكن إجمال ما قامت به الإدارة البريطانية في كل من برقة وطرابلس بما يلي:

١ - قسّم الإقليم الطرابلسي إدارياً إلى ثلاث مقاطعات - طرابلس أو الغربية، والشرقية، والوسطى. وكانت طرابلس مركز المقاطعة الأولى ومصراته مركز الثانية وغريان مركز الثالثة. وقسِّمت هذه إلى أقضية بلغ مجموعها ٢١ قضاء. وبرقة أيضاً قسمت إلى ثلاث مقاطعات هي بني غازي والجبل (ومركزها المرج) ودرنة.

٢ - نظمت خدمة مدنية أخذت بتدريب الأهلين على العمل الحكومي الإداري. وقد أصبح هؤلاء فيما بعد نواة للعمل في الإدارة الليبية المستقلة، كما أن بعضهم ترك العمل الحكومي والتحق بالشركات المختلفة التي نشأت في البلاد، أو انشأوا لأنفسهم أعمالاً حرة كانت ذات قيمة كبيرة لليبيا.

٣ - نظمت الإدارتان دوائر للبريد والبرق ووصلت المدن الرئيسية مع الخارج بالتليفون. كما اهتمت الإدارة بالآثار وأعمال التنقيب عن آثار البلاد، وهي غنية بها.

٤ - نظمت دوائر الجمارك والمكوس والمالية ومراقبة الحسابات. وهذا التنظيم هو الذي وجدته البلاد أمامها لما دعيت لتسلم مقدراتها.

٥ - فتحت فروع لبنك باركليز في أكثر المدن في الإقليمين، كما أن الإدارة شجعت التجارة عن طريق هيئة المملكة المتحدة التجارية وشركات أخرى كثيرة أكثرها بريطانية أو فيها مساهمون بريطانيون.

٦ - أصلحت الإدارتان عن طريق دائرة الأشغال العامة الكثير من الطرق والبيوت المتهدمة وأعادت الحياة إلى طبرق. كما أعادت إقامة محطة للكهرباء في بني غازي.

٧ - استقدمت الإدارتان عدداً كبيراً من الأساتذة والمدرسين من مصر وفلسطين (خاصة بعد نكبتها)، واهتمت بفتح المدارس.

والقوانين المعمول بها في ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - القوانين البريطانية وهي التي يسنها رئيس الإدارة (الوالي) في كل من طرابلس وبرقة.

٢ - ويقابل هذه بالنسبة إلى فزان القانون الفرنسي العسكري.

٣ - القانون المدني الإيطالي وقد كان هذا ساري المفعول قبل الاحتلال الأخير لليبيا،

وظل كذلك باستثناء ما غيّرته الإدارة في كل من طرابلس وبرقة. ويدخل ضمن هذا التشريع القانون التجاري، الجنائي. أما في فزان فمع أن القوانين الإيطالية لم تلغ، إلا أنها لم تكن تستعمل قط أثناء الإدارة الفرنسية.

٤ ـ الشريعة الإسلامية.

٥ ـ القوانين الملية اليهودية تطبق في برقة وطرابلس بسبب وجود جاليات من اليهود.

٦ ـ في فزان كانت تطبق قوانين العرف بين الطوارق وفي منطقة غدامس.

أما المحاكم التي كانت تطبق هذه القوانين فهي باختصار:

أ ـ في طرابلس

١ ـ المحكمة العسكرية العامة ـ ولها في العادة رئيس وعضو أو أكثر وهم أعضاء في المجلس العسكري الدائم. ويعقدها رئيس الإدارة عند الحاجة لمعرفة حالات الإجرام التي يعاقب عليها بالموت بمقتضى القانون البريطاني.

٢ ـ محاكم عسكرية ابتدائية ـ ويرأسها موظفو الشؤون المدنية. وهم يطبقون القانون البريطاني في قضايا الإجرام. وليست هناك محاكم استئناف عسكري، بل تقدم حالات الاستئناف إلى رئيس الإدارة للنظر فيها.

٣ ـ المحاكم الإيطالية ـ مدنية وجنائية ـ تطبق المحاكم الإيطالية قوانينها بالكيفية نفسها التي كانت متبعة قبل الاحتلال، في القضايا المدنية والجنائية. إلا أن هذه القوانين قد نصت بإنشاء المحاكم الأهلية. وفي الحالات التي يكون الخصمان أو المتنازعان فيها ليبيَّين. ويجلس مع هيئة المحكمة محكمون ليبيون. أما في الحالات الأخرى التي يكون الخصمان فيها مختلفين، أي ليبي وإيطالي، يكون أحد المحكمين ليبيا والآخر إيطاليا.

٤ ـ المحاكم الأهلية ـ انشئت المحاكم الأهلية في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٤٧، وفتحت في تسعة أماكن أخرى في البلاد. وتتألف المحاكم من عرب ويهود. وتنظر في القضايا التي تخص الليبيين.

وجميع القضايا المدنية من اختصاص المحاكم الأهلية. أما تقرير ملكية الأراضي فليست ضمن اختصاصها.

ويقوم رئيس الإدارة بتعيين رؤساء وأعضاء المحاكم الأهلية. وتتكون المحكمة من الرئيس وعضوين إما مسلمين أو يهوديين ويعتمد ذلك على ديانة الخصمين.

٥ ـ في عهد الإدارة البريطانية أصبحت المحاكم الشرعية مستقلة. ذلك أنه في العهد الايطالي كانت الأحكام تعرض على محكمة ايطالية لإقرارها. أما في عهد الإدارة البريطانية فقد أُلغي هذا. فضلاً عن أن الإدارة أنشأت محكمة استئناف شرعية. وزيد عدد المحاكم الشرعية كثيراً للتيسير على الناس.

٦ ـ وكانت ثمة المحاكم الملية اليهودية (الربانية).

ب ـ في برقة

١ ـ المحاكم العسكرية البريطانية ـ انشئت في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٢. ومنحت حقوقاً قانونية في جميع القضايا الجنائية. وأعطي رئيس الإدارة حق تعيين مساعد. ولكل محكمة عسكرية حق تعيين مساعدين أو أكثر لنصح المحكمة. وقد قسمت المحاكم العسكرية إلى قسمين:

أ ـ محاكم عسكرية عامة ذات سلطات رئيسية.

ب ـ محاكم ابتدائية عامة ذات سلطات محدودة.

ولكل شخص حكمت عليه محكمة عسكرية الحق في أن يستأنف لدى رئيس الإدارة بعد مضي ١٥ يوماً من صدور الحكم عليه. ولرئيس الإدارة الحق في إعادة النظر في أحكام الإعدام وغيرها من الأحكام.

٢ ـ المحاكم المدنية أنشئت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٥ وتتكون من رئيس وقاضيين من قضاة المنطقة وتسعة محكمين. وللمحكمة الحق في تعيين ناصح أو محام تستنير به المحكمة. وكل حكم جاوزت قيمته عشرة جنيهات مصرية يمكن استئنافه إلى رئيس المحكمة. كما لكل شخص الحق في استئناف أي حكم لدى رئيس المحكمة بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم. ولرئيس الإدارة الحق في تحديد هذه الفترة.

٣ ـ المحاكم الشرعية ـ تنظر في شؤون الشريعة الإسلامية ويرأسها قاض تعينه الإدارة العسكرية البريطانية. وانشئت محكمة استئناف شرعية عليا برئاسة قاضي القضاة.

المحاكم اليهودية ـ تنظر في شؤون الطائفة اليهودية. وتجتمع المحكمة في بني غازي وتشتمل على رئيس وعضو، وإذا دعا الأمر وجود قاض ثالث عين ذلك القاضي.

٤ ـ المحاكم الأهلية ـ أنشئت في أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٨ لتحل محل محاكم البلدية التي أنشئت في شباط (فبراير) سنة ١٩٤٦.

وتكون كل محكمة من رئيس وعضوين يعينهم رئيس الإدارة. ولهم الحق في نظر القضايا الصغيرة. كما لهم حق توقيع عقوبات لا تتجاوز ستة أشهر سجن أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بهما معاً. وللمحكوم عليه الحق في استئناف الحكم لدى رئيس الإدارة في مدى ١٥ يوماً بعد صدور الحكم.

٥ ـ وكانت المحاكم الشرعية واليهودية هي المحاكم الوحيدة التي كانت موجودة قبل عهد الاحتلال. فقد اختفت جميع المحاكم الإيطالية على اختلاف أنواعها عقب انسحاب الإيطاليين من البلاد وكانت شبيهة بالمحاكم الموجودة في طرابلس.

ج ـ في فزان

المحاكم القائمة في فزان في عهد الإدارة الفرنسية هي المحاكم الشرعية التي كانت تنظر في جميع القضايا الشخصية والمدنية، وذلك بسبب انعدام غير المسلمين

في المنطقة. أما القضايا التي يطبق عليها قانون العرف فيترك أمر نظرها إلى مجالس خاصة تختلف بعض الاختلاف بين مكان وآخر. فهي مجلس أعيان في غدامس، ومجلس قبائلي في غات مثلاً.

في سنة ١٩٥٠، أي في أواخر عهد الإدارة البريطانية والفرنسية في ليبيا، كان في البلاد المدارس التالية:

	ابتدائية	ثانوية	دور معلمين	عدد الطلاب
طرابلس	١٣٤	٤	٢	٢٣,٩٣٢
برقة	٥٤	٢	١	٧,٣١٤
فزان	١٥	-	-	؟

وكان في طرابلس مدرسة للفنون والحرف ومراكز لتدريب الشباب على الأعمال الكتابية والتجارية. وكان نحو ٦٥ طالباً من طرابلس يدرسون في الجامعات خارج البلاد. وكان في برقة ٢٦ مدرسة قرآنية، وفي طرابلس ٣٥٨ مدرسة دينية فيها ما يزيد على ١٥,٠٠٠ تلميذ.

- ٣ -

على أنه لا يجوز لنا أن نترك البحث في الإدارة البريطانية والفرنسية، على اقتضابه، قبل تدوين بعض الملاحظات الخاصة بها.

١ ـ كانت الإدارة عامة تقوم على أساس تجزئة البلاد، ولا شك أن ما كان يدور في خلد الكثيرين من الذين وضعوا البلاد في هذا الوضع هو أن تظل لفرنسة إدارة فزان، وتعاد طرابلس لإيطالية بشكل من الأشكال، ولو عن طريق الأمم المتحدة، وتحتفظ بريطانية ببرقة. وقد اتضح هذا من المناقشات التي دارت حول مستقبل ليبيا في مجلس وزراء الخارجية وبين وكلاء الوزراء وحتى في اروقة الأمم المتحدة.

٢ ـ يلاحظ تقرير بشأن القضية الطرابلسية (١٩٤٦) أن بريطانية عاملت برقة معاملة خاصة رغبة في التفريق بينها وبين طرابلس «ففي برقة أباح البريطانيون التعامل بالعملة المصرية ورفعوا الرقابة عن المكاتبات وأباحوا التصدير والاستيراد... وتوسعوا في توظيف أبنائها في وظائف الحكومة وأدخلوا في التعليم تحسينات لا بأس بها. أما في طرابلس فلا يوجد شيء من هذا.

٣ ـ وقد عجزت الإدارة البريطانية عن مواجهة القحط في عام ١٩٤٧ لأنها لم تتخذ الاحتياطات. وبدلاً من أن تحتفظ الإدارة بالمخزون من حبوب حصاد السنين الثلاث السابقة ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب ولم تعمل شيئاً للمحافظة على الماشية.

٤ ـ سيطرت الإدارة على التجارة، كما أخضعت البلاد للدولتين المحتلتين من الناحية المالية، وكان بنك باركليز يحتكر النشاط المالي في طرابلس وبرقة. أما في فزان فلم تفتتح أي بنوك، وإنما قامت الإدارة بالمراقبة المالية وبإقراض الزراع مبالغ ضئيلة للقيام بأعمالهم.

٥ ـ لم تقم الإدارة الفرنسية في فزان بأي نشاط اقتصادي إن في الزراعة أو في المواشي. فالمواشي قلت بسبب استهلاك الكثير منها لمصلحة الجيش. وأحل الفرنك الجزائري كعملة وحيدة للتداول. وجعلت موازنة فزان مندمجة في مالية الجزائر.

٦ ـ لم تسمح الإدارة البريطانية بحرية الصحافة. ففي طرابلس كانت ثمة جريدة واحدة ينشرها مكتب الاستعلامات باسم «طرابلس الغرب». أما في برقة فقد كان المكتب المماثل ينشر «برقة الجديدة». وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ثلاث صحف دورية هي «الفجر» و«الاستقلال» و«الوطن».

٧ ـ عقد في أثناء الإدارة البريطانية اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن مطار الملاحة قرب طرابلس الغرب.

- ٤ -

نشطت الحركات السياسية في ليبيا بعيد احتلال الحلفاء للبلاد، ويمكن القول بأن هذه المرحلة الأولى كانت تتميز برغبة المشرفين على النشاط السياسي في أن يكون للبلد الحق في إنشاء الأحزاب والتنظيم السياسي وحرية الصحافة. ويبدو هذا بشكل واضح في إنشاء أول ناد سياسي في طرابلس وقيام نادي عمر المختار في بني غازي (١٩٤٣). وكان هذا الأخير يعنى بالنواحي الرياضية والثقافية والاجتماعية، سواء في ذلك النادي الرئيسي في بني غازي أو الفروع المتعددة التي أنشئت في الجهات الأخرى من برقة. وقد باركه الأمير السيد محمد إدريس السنوسي سنة ١٩٤٤ على أنه كذلك، وعلى أنه «رمز للتآخي ومعهد للرياضة والثقافة والأعمال الخيرية». إلا أن النادي كان، منذ انشائه تقريباً، يعنى بالنواحي السياسية ويطالب بوحدة ليبيا.

ونحن إذا عرضنا للنشاط السياسي، كما يبدو في قيام الأحزاب ونشاطها في طرابلس، لوجدنا أن الحزب الوطني، هو أول حزب أُنشىء هناك. وجاء في بيانه الذي أذاعه في ١٩٤٥م (١٣٦٤ هـ) ما يوضح الاتجاه المعتدل في السياسة الليبية. لم توافق الإدارة البريطانية على إنشاء الحزب إلا في نيسان (ابريل) وهذا نص البيان نورده هنا لأهميته:

«بسم الله الرحمن الرحيم

«وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

«هذه وثيقة عهد وتضامن واتحاد بين أبناء الوطن الطرابلسي الموقعين على هذا

البيان في سبيل النهوض بحالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأدبية.

«قد تألف حزب سياسي تحت اسم الحزب الوطني يضم بين عناصره كل وطني مخلص شاباً أو شيخاً للكفاح وتحقيق الأغراض السياسية الآتية إلى آخر قطرة من دمائهم على أساس التضحية بالمال والوقت والنفس، والثبات على هذه المبادىء المقدسة دون استخذاء أو هوادة أو ضعف مهما عظمت التضحية أوتعرض القائمون بهذا الأمر لأعظم الأخطار.

«١ ـ المحافظة على النظام كلما كان ذلك ممكناً وغير متعارض مع حقوقنا الوطنية.

«٢ ـ مناهضة كل فكرة ومصادمة أي قوة تعمل على رجوع الإدارة الإيطالية إلى الأراضي الطرابلسية من الحدود التونسية غرباً إلى الحدود المصرية شرقاً، ثم من الحدود السودانية جنوباً إلى حدود الجزائر، ومكافحة النفوذ الإيطالي بدون هوادة أو ترفق.

«٣ ـ مناهضة أي فكرة أو أي قوة ترمي إلى اقتطاع أي جزء من أجزاء طرابلس ووضعه تحت إدارة أخرى لأية حكومة أخرى غير الحكومة التي يكون مركزها مدينة طرابلس الغرب.

«٤ ـ العمل على إلغاء القوانين الإيطالية من طرابلس سواء أكانت إدارية أو مدنية أو جنائية أو تجارية وما يتعلق منها بالمرافعات المدنية والجنائية ثم تشكيل هيئة تشريعية تضم العناصر المختلفة من أبناء هذا الشعب ومشرعين آخرين من مسلمي الشرق الأوسط، لسن القوانين التي تتفق مع حاجات البلاد والشعب وضروراته وتقاليده وعاداته.

«٥ ـ العمل على أن يتولى الوظائف الإدارية والقضائية أبناء الشعب الأكفاء قدر الإمكان بحيث لا يكون تعيين موظف أجنبي في مصلحة يمكن أن يشغلها وطني، فإن لم يوجد وطني كفء فلا يعين فيها إيطالي بل يؤتى بموظف من مسلمي الشرق الأوسط.

«٦ ـ السعي لرفع مستوى الشعب الطرابلسي سياسياً واقتصادياً وأدبياً واجتماعياً.

«٧ ـ لأجل تحقيق هذه الأغراض يجب التفاهم مع سلطات الاحتلال أولاً، فإن لم يمكن، فنرفع ذلك إلى ما وراء الحدود بكل ما نملك من وسيلة.

«٨ ـ القضاء على الخلافات الدينية والطائفية والمذهبية على قاعدة الدين لله والوطن للجميع.

«٩ ـ السعي لإصلاح ذات البين بين القبائل التي بينها عداوات تقليدية قديمة وإزالة سوء التفاهم بين أفراد الطبقة المستنيرة وأعيان البلاد.

«١٠ ـ تأسيس جمعيات تعاونية لأجل تنمية موارد البلاد الاقتصادية وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة على الأساليب العصرية الحديثة وإنشاء مدارس أهلية لهذا الغرض ومكافحة البطالة والكسل بكل قوة.

«١١ ـ المطالبة باسترجاع جميع الأراضي التي امتلكتها الحكومة الإيطالية البائدة ظلماً وعدواناً.

«١٢ ـ مكافحة هجرة الإيطاليين وغيرهم من ذوي المطامح إلى بلادنا»

وفي السنة نفسها (١٩٤٦) تألفت في طرابلس «الكتلة الوطنية الحرة» و«الجبهة الوطنية المتحدة». وينتمي زعماء الجبهة الوطنية المتحدة «إلى أسر معروفة وهم أثرياء وتجار أو رؤساء دينيون». أما الكتلة الوطنية الحرة فكان فيها جماعة من أعيان مدينة طرابلس ومثقفيها. الا ان النشاط لم يقف عند هذا الحد فقد ظهر في أواخر سنة ١٩٤٦ «حزب الاتحاد المصري الطرابلسي» الذي كان يرى وجوب الاتحاد بين مصر وطرابلس (ليبيا) على أساس ما بين القطرين من روابط «وحدة التاريخ والعقيدة والجنس والجوار والثقافة والعادات والمصالح المشتركة». إلا أن هذا الحزب لم يجد تأييداً كافياً لا في ليبيا ولا في مصر، إذ كانت هذه الأخيرة قد بدأت تغير هذه النغمة أيضاً. وفي سنة ١٩٤٧ أُنشىء حزب العمال ولكنه ظل في عزلة تقريباً عن الميدان السياسي الصحيح بسبب تشكيله وأعضائه والإدارة البريطانية. أما حزب الأحرار (١٩٤٨) فقد كان يقبل بامارة السيد محمد إدريس السنوسي على ليبيا كلها.

وعندما نعود إلى برقة نجد أن نادي عمر المختار لم يلبث أن دخل المعترك السياسي، وكان نشيطاً فعّالاً مع فروعه الخمسة عشر. وبسبب المقاومة لجميعة عمر المختار قامت «الجمعية الوطنية» وهي لم تختلف عن الأولى إلا باسمها. ولعل «رابطة الشباب» كانت الجمعية التي جربت أن تناهض الجميعة الأولى تنظيماً وغاية، وقد أوقف الأمير نشاط هذه الجمعيات كلها في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧ فحلها. وفي أوائل السنة التالية أقام مكانها المؤتمر الوطني الذي أصبح بعد قليل مكوناً من ٧١ عضواً «يمثلون وجهات النظر في البلاد» وهو الوحيد الذي قدم للجنة التحقيق الرباعية وجهة النظر عن برقة.

ويمكن القول إجمالاً إن هذا النشاط العام في ليبيا دار حول قضية الاستقلال والوحدة والإمارة السنوسية، وإذا جاز لنا أن نلخص الموقف عامة قلنا إن الاتجاه العام في طرابلس كان يهتم بالوحدة والاستقلال تاركاً أمر شكل الحكم إلى المستقبل، بينما كان المؤتمر الوطني في برقة يرى أن الوحدة بين برقة وطرابلس يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية. وكان لهذا الرأي بعض التأييد في طرابلس. ويبدو الرأي البرقاوي الرسمي في مذكرة رفعت في آذار (مارس) ١٩٤٦ جاء فيها ما يلي:

«لهذا قد استقر الرأي على أن نطالب نحن ممثلي الأمة البرقاوية مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية وأهدافنا القومية، وحقوقنا الشرعية الغالية، تاركين للشعب الطرابلسي الشقيق بدوره تقديم مطالبه التي يرغبها إلى سمو الأمير الجليل السيد محمد إدريس السنوسي رأساً:

«أولا: استقلال البلاد سياسياً وإدارياً تحت امارة سمو الأمير الجليل السيد محمد إدريس المهدي السنوسي.

«ثانياً: تكوين حكومة دستورية وطنية تدير شؤون البلاد.

«ثالثاً: قبول هيئة وطنية تمثل الشعب في مؤتمر الصلح للدفاع عن قضيته ينتخبها سمو الأمير الجليل.

«رابعاً: منح البلاد حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب.

هذا ما تطالب به البلاد الآن»

ويجب أن نشير هنا إلى أن مفاوضات دارت في بني غازي في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر بخصوص الإمارة السنوسية التي كان الكثيرون من زعماء طرابلس يقاومونها لأسباب شخصية وغايات خاصة لا تمت في كثير من الأحيان إلى المصلحة العامة بسبب، والتي كان يقاومها أيضاً الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، عبد الرحمن عزام (باشا). ولكن هذه المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة قط.

ولعل مذكرة الكتلة الوطنية الحرة التي قدمتها إلى جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٦ حول القضية الليبية هي التي بلورت الأهداف السياسية الليبية كما تراها طرابلس والمؤيدون لها في برقة. فقد جاء فيها:

«فالكتلة الوطنية الحرة ترفع صوتها باسم العروبة إلى أمانة الجامعة العربية مستنكرة كل تفكير في تقسيم ليبيا ومعلنة عزمها الأكيد على نيل حقها الكامل في الوحدة والاستقلال، وتتشرف الكتلة الوطنية الحرة بأن تبلغ جامعة الدول العربية القواعد التي تريد ليبيا أن تبني عليها مستقبلها ولن تحيد عنها قيد أنملة وهي:

«أولاً: وحدة ليبيا بحدودها المعروفة من مصر شرقاً إلى تونس غرباً ومن السودان جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط شمالاً.

«ثانياً: استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة.

«ثالثاً: الانضمام إلى جامعة الدول العربية».

وقد كان آخر تكتل سياسي في ليبيا هو الذي ورد ذكره في الترجمة العربية لتقرير اللجنة الرباعية باسم «المجلس الوطني لتحرير ليبيا». فقد شكلت الهيئة في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٤٧ من السادة بشير السعداوي وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر وجواد ذكري وطاهر المريض ومنصور قدارة، وكان غرض الهيئة الدفاع عن حقوق الوطن المقدسة، وهذه الهيئة تقدمت بمطالب البلاد أمام لجنة التحقيق الرباعية.

ويمكن القول إجمالاً بأن الوضع في الوقت الذي وصلت فيه لجنة التحقيق إلى طرابلس كان قد تبلور حوّل أمور واضحة. فقد جاء في تقرير اللجنة الرباعية

و«يهدف برنامج جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بمستقبل طرابلس إلى هدف واحد هو الاستقلال التام ووحدة طرابلس وبرقة وفزان والانضمام إلى الجامعة العربية. وقد رفعت مذكرة اجماعية بهذا البرنامج مفصلاً إلى اللجنة. ويطالب حزب الاتحاد المصري الطرابلسي بتوحيد ليبيا ومصر تحت التاج المصري، بينما يفضل حزب الأحرار امارة السيد محمد إدريس السنوسي. وجميع الأحزاب، ما عدا حزب العمال الصغير، تؤيد المجلس الوطني لتحرير (هيئة تحرير) ليبيا الذي يزاول نشاطه إلى حد ما كهيئة مركزية للعمل على نجاح البرنامج المتفق عليه».

لكن هيئة تحرير ليبيا لم تقم بأي عمل في برقة، والمؤتمر الوطني الذي مثل تلك المنطقة أمام لجنة التحقيق الرباعية طالب بالاستقلال والوحدة والملكية السنوسية. وكان ثمة من يأخذ برأي الأمير السيد محمد إدريس السنوسي كائناً ما كان هذا الرأي.

وقد حاول السيد بشير السعداوي مرة أخرى أن يرأب الصدع. فحصل على بيعة للأمير من جماعة الزعماء الطرابلسيين (حزيران - يونيو ١٩٤٨). لكن الأمير كان يعرف أن هذه البيعة الجديدة تمثل وجهة نظر هؤلاء الأشخاص فقط، وأن خصومة الكثيرين من الطرابلسيين له لا تزال قائمة. يضاف إلى ذلك ان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يغير موقفه من القضية الليبية بالنسبة إلى الأمير. ولعل مما أثر في الموقف تأثيراً كبيراً شعور الأمير نفسه أن هذه البيعة الجديدة جاءت متأخرة، وكان من المناسب لو أنها سبقت قدوم لجنة التحقيق.

وهنا نصل إلى نقطة تحول هامة في تاريخ ليبيا. فقد بدأت المفاوضات بين الأمير وبريطانية حول مستقبل برقة وحدها. بدأت هذه المفاوضات في بني غازي في خريف ١٩٤٨ واستمرت في لندن على يد عمر منصور باشا الكيخيا. على أن الأمور لم تسر أبعد من هذا كثيراً بسبب أن قضية ليبيا قد نقلت إلى الأمم المتحدة، ورؤي من المناسب التريث قليلاً ريثما يتم نظرها هناك. لكن الأمم المتحدة لم تحل القضية الليبية في الدورة الثالثة (أوائل ١٩٤٩) واجلتها إلى الدورة الرابعة (في خريف ١٩٤٩).

- ٥ -

في ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ انعقد المؤتمر الوطني البرقاوي في قصر المنار ببني غازي. وفيه أعلن استقلال برقة. ألقى سمو الأمير الكلمة التالية:

«حمداً لله لا أحصي ثناء عليه.

«اخواني! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أظن أننا في غنى عن سرد الحوادث التي مرت على قضية هذه البلاد وتطوراتها، وكلكم عالمون بها إنما الذي أريد قوله الآن إنكم صبرتم منذ نهاية الحرب الأخيرة في هذه البلاد صبر الكرام، حيث كنتم تنتظرون إعلان استقلال بلادكم من ساعة تطهيرها من الغاصبين. ثم كنت

أصبركم لتروا إنصاف هيئة الأمم المتحدة بإجابة طلباتكم وأمانيكم القومية. ولما أني لمست فيكم في شهر مارس الماضي عيلة الصبر، كررت عليكم نصحي بالتريث إلى نهاية دورة هيئة الأمم المتحدة في شهر ابريل ١٩٤٩، فإن لم تأتِ بنتيجة فسيقرر الشعب مصيره بنفسه. فصبرتم إجابة لطلبي كصبركم على القتال المرير في هذا السبيل منذ احتلال الايطاليين هذه البلاد. فشكراً لكم وجزاكم الله عن بلادكم وأمتكم خير الجزاء. وها هي الأمم المتحدة انفرط جمعها في هذه الدورة بدون نتيجة اللهم إلا توسع الاختلافات فيما بينها وخيبة أملنا فيها. فبناء عليه لا أطلب منكم الصبر الآن بل أقول لكم وجب علينا أن نعلن في هذه الساعة المباركة (الساعة السابعة مساء) وفي هذا اليوم السعيد المصادف ١ يونيه ١٩٤٩ الموافق ٤ شعبان ١٣٦٨ استقلال بلادنا التام. وإني سأتولى، بمعونة الله، وثقتكم فيَّ سلطات هذه البلاد الثلاث: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وانني عازم في القريب العاجل أن أشكل حكومة وطنية دستورية وهي ما عبرت عنه بالسلطة التنفيذية. وستصدر هذه الحكومة بأمري قانوناً لانتخابات مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية، ويباشر فورًا بمقتضاه في انتخابات مجلس النواب. وعقب اتمام الانتخابات ينعقد المجلس النيابي ويباشر أعماله التشريعية.

«وبما اننا سنستلم مقاليد الحكم تحت سلطة الحكومة الوطنية آمل من عموم أفراد الشعب، رؤساء ومرؤوسين، المحافظة على النظام والسكينة في هذه الدورة الانتقالية. وآسف إذ أقول إن كل من يخالف هذا سوف يعرض نفسه للجزاء الصارم. فليبلغ الحاضر منكم الغائب عنا.

«وانني أطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى الاعتراف بوضعنا هذا السياسي الجديد، لكي تسدي لنا يداً بيضاء أخرى لتكون أول دولة اعترفت بوجوديتنا، كما عاونتنا على تحرير بلادنا.

«اعترافاً منا بالجميل، لهذا أقرر بأن حكومتي ستتعاون مع بريطانية على قدم المساواة في كل ما يعود بالصالح العام على الشعبين لتوثيق عرى الصداقة الدائمة.

«وفي نفس الوقت اطلب من الدول العربية الشقيقة وجميع الدول الإسلامية الجليلة وكافة الدول المحبة للعدل والسلام الاعتراف باستقلالنا هذا. ونؤكد لهم جميعاً أن دولتنا الفتية الجديدة لا تضمر لأحد سوءاً، بل تعد نفسها أداة من أدوات السلم العالمي، وترحب بصداقة كل محب للعدل والسلام. وإني كلي أمل بأن تنال طرابلس في القريب العاجل ما نالته اختها برقة بحكمة زعمائها الأفاضل، وأن تتحد الاختان في رياسة واحدة عليا إذا شاءت وأصرت وصبرت.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ثم ألقى الوالي الخطاب التالي:

«يا صاحب السمو!

«ويا أيها السادة

«إنه لسرور عظيم إلى نفسي أن أحضر الاجتماع الشامل لجميعة المؤتمر الوطني البرقاوي بدعوة من سيادة الرئيس.

«واني لأعلم أن هذه الجمعية تضم ممثلين عن سكان المدن والريف والقبائل من كافة أنحاء البلاد. وإني لمقدر أن المؤتمر الوطني هو الهيئة التي عينها سمو الأمير المعظم للمشورة وأخذ الرأي في شؤون الشعب البرقاوي. كما أعلم كذلك أنكم في هذا الوقت مهتمون بمستقبل بلادكم ومشتاقون إلى معرفة سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية نظراً إلى عدم الوصول إلى نتيجة إيجابية من مداولات ليك سكس الأخيرة... وإن حكومة صاحب الجلالة لتعلم عن اهتمامكم بهذه الأمور. وبعد أن محصت الوزارة البريطانية هذه الأمور تمحيصاً دقيقاً خولت أن ادلي بالبيان التالي في هذه الفرصة المناسبة في حضور حضرة صاحب السمو وأمام زعماء الشعب:

«١ ـ حكومة صاحب الجلالة تعترف بسمو الأمير المعظم، الذي اختاره الشعب بمحض إرادته زعيماً له، رئيساً للحكومة البرقاوية.

«ب ـ وهي تعترف اعترافاً رسمياً برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي، وهي ستتخذ جميع الاجراءات التي تتفق مع التزاماتها الدولية في الأخذ بيدها إلى التقدم والنجاح.

«ج ـ وإن حكومة صاحب الجلالة، بالمشاورة مع سمو الأمير المعظم ستشكل حكومة برقاوية تضطلع بأعباء المسؤولية في الشؤون الداخلية. وهي ترحب بزيارة سموه إلى لندن لبحث هذا الموضوع.

«د ـ وفي اتخاذ هذه الإجراءات تود حكومة صاحب الجلالة أن تؤكد لحضراتكم بأنه سوف لا يعمل أي شيء يضر بمستقبل ليبيا في مجموعها.

«وفي الختام يسرني شخصياً ـ يا صاحب السمو ويا حضرات السادة ـ أن اطمئنكم ان حكومة صاحب الجلالة بدورها تؤكد لحضراتكم اخلص رغبتها في توطيد ما بينهما من الصداقة وحسن النية، اللتين دامتا منذ محنتهما المشتركة في الحرب الأخيرة، ورغبتها الخالصة في توثيق هذه العلاقات على خير الأسس التي تكفل سير الأمور سيراً مرضياً للفريقين.

«واني لأدعو لكم جميعاً بالتوفيق والإقبال والنجاح.

«والسلام عليكم ورحمة الله».

وقد رد سمو الأمير على خطاب الوالي بالعبارات التالية:

يا صاحب السعادة.

إن ما تفضلتم به سعادتكم هو ما يمكنكم قوله بالنسبة لموقفكم الدولي. وعلى كل فإنه لمن دواعي السرور والاغتباط أن أتقدم بشكري لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى لاعترافها بوضعنا الجديد، وإن لم يكن هذا الاعتراف محدداً كل ما نريد، ولكن كل آت قريب. وباعترافها أيضاً بإرادة الشعب في تبوئي مهام الإمارة على هذه البلاد، وبتشكيل حكومتها، وأيضاً بدعوتها لي إلى لندن كضيف على الحكومة البريطانية للمباحثات في هذا الصدد.

«واملي وطيد أن توصل المباحثات لاتمام ما تصبو إليه البلاد، ومنه، أو في مقدمته، تحقيق الوحدة إذا شاءها اخواننا الطرابلسيون عموماً وساعدونا جميعاً عليها، وذلك مما يدل على حسن نوايا حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى نحو هذه البلاد واهلها، ومما يوثق عرى الصداقة بين الشعبين والارتباط الودي بينهما. والسلام عليكم».

وأخذ الأمير يستعد للسفر إلى بريطانية لمفاوضة الحكومة البريطانية في المسائل المختلفة بين البلدين، وفي الوقت نفسه كان يعمل على انشاء حكومة برقاوية. وقد تم تأليف هيئة من مرشحين للوزارة، كلفوا بأن يدرسوا ويضعوا خطة لنقل الإدارة للحكومة الوطنية. وقد أعلن إنشاء هذه الهيئة في ٥ تموز (يوليو) ١٩٤٩ على النحو التالي:

الدكتور فتحي الكيخيا ـ المرشح لرياسة الوزارة ووزارات الدفاع والمعارف والعدل.

السيد سعد الله بن سعود ـ المرشح لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

السيد حسين مازق ـ المرشح لوزارة الزراعة والأحراج.

السيد خليل القلال ـ المرشح لوزارة الصحة.

السيد علي الجربي ـ المرشح لوزارتي الأشغال والمواصلات.

السيد محمود بو دجاجة ـ المرشح لوزارة المال.

وفي ٩ تموز (يوليو) سافر الأمير إلى بريطانية بطريق طرابلس، حيث استقبل استقبالاً منقطع النظير. وبعد انتهاء مشاوراته مع الحكومة البريطانية، قضى وقتاً يستشفي في فرنسة ثم عاد إلى عاصمة برقة فوصلها صباح الأربعاء السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩.

ما كاد سمو الأمير يصل إلى عاصمة بلاده، حتى أخذ يعد العدة لنقل الإدارة إلى حكومته. وقد تم ذلك في اليوم الثامن عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، بإصدار منشور (رقم ١٨٨) بأمر والي برقة، نقل بموجبه السلطة الإدارية في برقة من الوالي إلى الأمير. وإصدار الأمير إرادته السنية (رقم ٢) التي عيّن بموجبها حكومة لبرقة

تألفت من وكلاء الوزارة بجعلهم وزراء أصليين وإصدار سموه دستور برقة في اليوم نفسه، وأصبح العمل به سارياً منذ ذلك اليوم.

والدستور البرقاوي وثيقة هامة من وثائق التاريخ العربي الحديث. ولو أن المجال يسمح بذلك، لنقلناه هنا بكامله، ولكنا نجتزىء بوضع خلاصة لأهم محتوياته أمام القارىء.

١ ـ يكفل الدستور حرية العقيدة (مادة ٢) والفكر (مادة ١١) والمساواة بين الأهالي بقطع النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة (مادة ٤) والحرية الشخصية (مادة ٦، ٧، ٩، ١٠) وحرية الملكية (مادة ٨). ويعتبر اللغة العربية لغة الدولة الرسمية (مادة ٢).

٢ ـ حكومة برقة دستورية قوامها مجلس نواب منتخب من المواطنين البرقاويين الذكور البالغين الحادية والعشرين سنة (مواد ٣٠ ـ ٥٢).

٣ ـ مجلس الوزراء مسؤول بالتضامن أمام الأمير (٢٩) وللأمير أن يقيل رئيس مجلس الوزراء (مادة ٢٨) إذا رأى ذلك في مصحلة البلاد. وقد يعطل الأمير الدستور إذا نشأت حالة تقتضي ذلك (مادة ٦٦).

٤ ـ الأمير السيد محمد إديس السنوسي هو أول أمير لبرقة، والإمارة وراثية (مادة ١٢).

٥ ـ تنشأ في البلاد محاكم أهلية (تمارس القضاء المدني والجنائي) ومحاكم إسلامية شرعية، ومحاكم دينية أخرى إذا اقتضى ذلك (مادة ٥٤ و٥٨).

وقد احتفظت الحكومة البريطانية، بناء على موافقة الأمير، وعلى أساس الاتفاق الذي تم بينه وبينها، وإلى مدة تتوقف على السياسة العالمية والحال العامة، بالأمور التالية: الشؤون الخارجية والدفاع وحق استعمال الأراضي والمباني اللازمة للقوى العسكرية البريطانية البرية والبحرية والجوية. على أن الشؤون الخارجية انتقلت مؤخراً إلى حكومة الأمير، وعين لها وزير خاص. وكانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بحق مراقبة الهجرة إلى برقة، لكن ذلك سلم إلى حكومة الأمير أيضاً.

وقد رئي، بالاتفاق مع الأمير، أن يكون ثمة، بادىء ذي بدء، مستشارون بريطانيون يقدمون الإرشاد للحكومة الوطنية الجديدة في دور تطورها. ومع أن جميع الوزراء لهم مستشارون فإن الذي نص عليه صراحة في منشور السلطة الانتقالية (رقم ١٨٧، الصادر في ١٦ أيلول سبتمبر ١٩٤٩) هما المستشاران المالي والقضائي.

٢ ـ مصر وجامعة الدول العربية

- ١ -

كان من الطبيعي أن تهتم مصر اهتماماً كبيراً بقضية ليبيا، وذلك بحكم الجوار واشتراك المصالح وصلة الرحم والمساهمة التاريخية القوية، فضلاً عن أن بريطانية كانت قد وعدت مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ بإشراكها في مؤتمر الصلح متى كانت لمصر فيه مصالح. وزاد اهتمام مصر بليبيا لما انشئت جامعة الدول العربية، وتعين عبد الرحمن عزام (باشا) أميناً عاماً لها. ولعزام علاقة وثيقة بليبيا منذ أن أغار عليها الإيطاليون سنة ١٩١١.

ويمكن القول إجمالاً بأن موقف مصر وجامعة الدولة العربية إلى أوائل سنة ١٩٤٧ كان يقوم على الأسس التالة: ١ ـ وجوب استفتاء الليبيين في مستقبل بلادهم. ٢ ـ ليبيا يجب أن تكون موحدة. ٣ ـ لا يجوز أن ترجع ايطالية إلى ليبيا أو إلى أي جزء منها. ٤ ـ إذا كان لا بد من وضع ليبيا تحت وصاية ما فإما أن تكون تحت وصاية جامعة الدول العربية أو تحت وصاية دولة عربية أو تحت وصاية مصر بالذات. ٥ ـ وإذا كان أهل ليبيا يرغبون في الانضمام إلى مصر فإن مصر ترحب بذلك. وتبدو هذه الاتجاهات واضحة في المذكرة التي قدمتها مصر إلى مؤتمر مجلس وزراء خارجية الدول الأربع (بريطانية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسة) المنعقد في لندن سنة ١٩٤٥ (بتاريخ ١٢ أيلول ـ سبتمبر) وهذا نصها:

«١ ـ إن مصر موقنة إذا كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع سيشتغل بوضع الأسس لتسوية ما كانت إيطاليا تسميه امبراطوريتها، انها لا بد من أن يؤخذ رأيها في ذلك، كما سبق أن وعدتها بريطانيا العظمى. فلم تكن مصر فقط ضحية الاعتداء الايطالي الذي جاء من طريق ليبيا، وإنما مصير ليبيا ذاتها وهي جارتها الغربية لا يمكن إلا أن يعنيها ويشغل بالها.

٢ ـ وترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استفتاء أهالي تلك البلاد لأنهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الاعتداء الايطالي ومن مقاومة عنيدة طويلة لتوغلهم في داخل البلاد أقاموا أنصع حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم وأكدوا بذلك حقهم في تقرير مصيرهم.

«وفي الواقع أن ليبيا كانت ـ طوال الجانب الأكبر من تاريخها ـ إما مستقلة وإما

متحدة مع مصر، ولا يرجع سلطان ايطاليا عليها إلى أكثر من ثلاثين سنة. وهي لم تخضع فعلاً لنيرها القاسي الغاشم إلا من بضع سنين قبل الحرب.

«فإذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالي ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأجنبي أي أشراف عليهم أو تدخل في أمورهم، فإن مصر تتقبل قرار جارتها الشقيقة مغتبطة متمنية لها بإخلاص حياة راغدة هنيئة. ويكون لليبيا أن تدخل جامعة الأمم العربية بحقوق لا تقل عن زميلاتها.

«وإذا كانت ليبيا ـ وهي تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التي تعيش في جانبي حدود القطرين ـ تبدي الرغبة في استفتاء حر في أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الإدارية والسياسية، وأن تجعل لها نصيباً من الموارد المشتركة تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية.

« على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث في إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلاً، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية طبقاً للفقرة (ب) من المادة ٧٧ من الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع في سان فرنسيسكو. وفي هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية. وان إسناد الوصاية إلى مصر دون أية دولة غير عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية، فإن الصلات التي تربط أهالي البلدين ـ التي تقدم ذكرها ـ لكفيلة بأن تنفي كل معنى من معاني الاستغلال والتحكم وهي فوق ذلك تجعل مصر أدنى إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها، وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأماني.

«ومصر في هذا أبعد ما تكون عن الرغبة في التوسع أو التماس مصلحة ذاتية، وأقطع دليل على أن الرغبة المخلصة في الخدمة المتجردة عن الطمع هي التي تحدوها إلى القيام بذلك العبء الصعب هو أن مصر يسرها أن تعلن أنها ترضى مع الارتياح التام بأن يعهد بذلك العبء إلى الأسرة الكبيرة التي هي عضو فيها ـ أعني جامعة الأمم العربية.

«وسواء عهد بالوصاية إلى مصر، أم إلى الجامعة العربية، فإن الغرض الأسمى في كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذي تتمتع فيه ليبيا بكامل سيادتها وتستطيع أن تندمج في الجامعة وبحقوق مساوية للأمم العربية الأخرى.

«وتثق مصر بأنها تعبر عن شعور أعضاء الجامعة العربية جميعها في تصريحها بأنه يسر تلك الأمم أن ترى ليبيا في أقرب وقت عضواً في تلك الجامعة.

«٤ ـ إن مصر لتعتقد في جزم ويقين بأنه لا يمكن أن يرجى حل ثابت عادل لمسألة ليبيا إذا أهملت الاعتبارات المتقدمة أو لم تقدر كل قدرها.

«فإن التفكير في شطر ليبيا إلى قسمين منفصلين (برقة وطرابلس) أو في إغفال تعرف واحترام رأي أهالي البلاد سينجم عنه مصاعب ومتاعب لا نهاية لها.

«هل يكون من الإنسانية أن يفرض على أهالي تلك البلاد بعد ما امتحنوا به من تحكم ايطالية ومن ويلات الحرب، حل لا تراعى فيه رغباتهم! بل هل يكون مثل ذلك الحل متفقاً مع روح الميثاق الجديد ومبادئه، أو مع الروح والمبادىء التي يجب عدلاً أن تملي شروط الصلح.

«٥ ـ فيما يتعلق بممتلكات ايطاليا في ارتريا، تجد مصر أن الواجب عليها أن تذكر بحقوقها في تلك المناطق، وأن تشير إلى أن من العدل وحسن التصرف أن يلحق بالسودان الذي تديره الآن مصر وبريطانيا العظمى ما يكون تكملة طبيعية له من هذه المناطق.

«ـ إن مصر لشديدة الإيمان بعدل الدول الكبرى المجتمعة في مؤتمر لندن وبأحقية ما أشارت إليه هذه المذكرة من مقترحات وحلول بحيث لا تشك لحظة في تقبلها قبولاً حسناً».

وفي اجتماع مؤتمر الصلح في سنة ١٩٤٦ تقدم وفد مصر بتفسير للمذكرة مع إضافات أخرى لا تمس صميم القضية الليبية، ولكن ما يخصها شدد على هذه النواحي.

- ٢ -

اهتمت جامعة الدولة العربية بليبيا وقضيتها منذ إنشائها، وبحثت المسألة في غير مناسبة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ وجهت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء في الجامعة مذكرة حول القضية الليبية ذكرت فيها أن ما يجب أن يطالب به من أجل ليبيا هو (١) أن يستفتى أهلها في مستقبلها (٢) وأن تظل ليبيا وحدة (٣) وأن تمنح استقلالها. لكن المذكرة أشارت أيضاً إلى أنه في حال أصرار الدول المعنية بالأمر على غير الاستقلال فوصاية جامعة الدول العربية أو مصر بالذات يمكن أن تكون موضع بحث.

وفي الدورة الثالثة العادية لمجلس الجامعة تقرر في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٦ أن توجه الأمانة العامة إلى الدول التي ستعالج قضية الصلح مع ايطالية مذكرة تطالب فيها «لأهالي طرابلس بالوحدة والاستقلال» وتصر على «أن أهالي طرابلس هم الذين يختارون نظام الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم»، فتقدمت الأمانة العامة للجامعة بالمذكرة التالية المؤرخة في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٦.

«تشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذي انعقد بلندن في غضون الخريف الماضي.

«والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها، وهو مطمئن كذلك إلى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهي:

« ١ ـ إن أية فكرة ترمي إلى تقسيم هذه البلاد إلى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم إلى دول مختلفة سيقابَل برفض إجماعي من الشعب الليبي يظاهره العالم العربي.

« ٢ ـ ان من حق الشعب الليبي استناداً إلى حقوق الإنسان في تقرير المصير واعتماداً على ميثاق الاطلنطي وروح ميثاق سان فرانسيسكو أن يستشار للإعراب عن مشيئته الحرة في اختيار نوع الحكومة التي يريدها.

« ٣ ـ ان أي اجراء يرمي إلى تقرير مصير الليبيين بدون اعطائهم الفرصة الكاملة لإجراء استفتاء حر تحت اشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل ما يسعه من قوة.

« ٤ ـ ان أي ادعاء يصدر من الجانب الايطالي للمطالبة بإعادة أي ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطالية، وذلك بإقامة أي نوع من أنواع النظام الحكومي، سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوفر لدى الشعب الليبي.

« ٥ ـ أوضح الأمين العام في مذكرته السابقة أن وحدة تلك البلاد أمر لا معدى عنه لكفالة رفاهيتها، كما أنه لا مندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادي وإقامة إدارة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام، وذلك أن كل منطقة في تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يفضي تقسيمها إلا إلى مجاعة اقتصادية. وقد احتفظ أهالي ليبيا من قبائل وعرب رحل في ظل الظروف العامة بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر في مختلف المناطق.

«وان تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والاغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام إداري موحد تتاح في ظله حرية التنقل إلى البلاد المجاورة سواء في الشرق أو الغرب أو حتى في الجنوب.

«وعلى هذا فإن أية فكرة ترمي إلى تقسيم تلك البلاد إلى مناطق نفوذ أو وضعها تحت الوصاية إنما تمليها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه.

«اما فيما يتعلق بنوع الحكومة التي ينبغي إقامتها في ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبي، ولقد تجلت إرادته في مناهضة الاستعمار الأجنبي وأهليته لحكم بلاده، في مواصلة النضال طوال عشرين عاماً في ظل أنواع مختلفة من الإدارات الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التي واجهتها تلك الإدارات. فقد استطاع الليبيون أن يعتمدوا على أنفسهم في أسوأ الظروف خلال نضالهم الذي استغرق عشرين عاماً مستندين قبل كل شيء على مواردهم المادية والمعنوية.

«وقد اعترف بنصيبهم في الحاق الهزيمة بالنظام الفاشي، الأمر الذي يجعل لهم

الحق الكامل في مطالبة تلك الدول التي تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح مع ايطاليا بأن يذكروا أن الشعب الليبي كان شريكهم في الحرب، وأنه ساهم في النصر منذ بدء الحرب، ليس فقط بجيش قوامه ألوف العرب بل بوسائل أخرى يعرفها جيداً القواد البريطانيون والأميركيون.

«وان الجامعة العربية ليهمها أن ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة، وهي تؤيدها في الحصول على حقها في تقرير مصيرها، كما تعارض ـ من ناحية المبدأ ـ في إعادة فرض استعمار أجنبي على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة.

«وتعتقد الجامعة أن واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الأمم العربية لتحقيق حريته، ولكنها كمؤسسة تقوم أصلاً لحفظ السلام في العالم العربي توقن أن أي قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذي تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملاً خطيراً في إثارة الاضطراب والفوضى وإشعال الحرب.

«ولهذا يناشدكم الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبي أن يكون حكمكم في هذه القضية صادراً عن بعد نظر، وأن يكون نزيهاً، وان تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يتفق مع مصالحه ورغباته».

- ٣ -

على أن موقف مصر وموقف جامعة الدول العربية تغير بعد ١٩٤٧. فمع أن مصر ظلت تصر على مطالبها فيما يتعلق بتعديل الحدود على نحو ما ورد في مذكرة الوفد المصري إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية في ١٩٤٧، فإن قضية الوصاية أخذت تختفي، كما اختفت هذه القضية من جامعة الدول العربية. ذلك أن الليبيين أنفسهم أخذوا قضيتهم بأيديهم فقدموا مطاليبهم التي تتلخص في الوحدة والاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية، كما يبدو من بيان الكتلة الوطنية الحرة سنة ١٩٤٦ وبيان هيئة تحرير ليبيا الذي أصدرته في أواسط آذار (مارس) ١٩٤٧ إذ جاء فيه عن أغراضها، انها:

«السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية، أي من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوباً، والتعاون مع الجامعة العربية، والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه، ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه. وكذلك السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنور الرأي العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية، واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام، والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية، وخارجياً بالدعوة في جميع

الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي، وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام في جميع الميادين الدولية».

كذلك يتضح هذا من المذكرة التي قدمها ممثلون عن الشعب الليبي إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية (١٩٤٧) بشأن استقلال ليبيا. وها نحن أولاً نورد نصها كاملاً:

«أولاً: ليبيا وحدة لا تتجزأ

«١ ـ ليبيا بلاد عربية، تقع بين مصر وتونس، وبين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، ومساحتها حوالي مليون كيلومتر مربع، وأقسامها الرئيسية هي برقة وطرابلس وفزان، وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس. منهم ثلاثون ألف إسرائيلي وفد أغلبهم إلى هذه البلاد من اسبانيا على أثر اضطهاد ديني أصابهم في سنة ١٤٩٢، وجاء الباقون منهم تحت ضغط عوامل مماثلة من لوفورنو في سنة ١٨٢٠ ـ منهم ٤٥ ألف طلياني دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢.

«أما الباقون وهم الغالبية الغالبة فهم عرب مسلمون استقروا في هذه البلاد منذ القرن السابع الميلادي، ومن كانوا منهم بأصلهم من البربر فإنهم قد خالطوا العرب، وتزاوجوا فيما بينهم، فجمعت بينهم أقوى الروابط.

«وسكان هذه البلاد جميعاً ـ مسلمون ويهود ـ يتكلمون اللغة العربية وتجمع بينهم عوائد متماثلة وروابط ثقافية مشتركة.

«فالليبيون شعب واحد، تجمع بينهم روابط الجنس والدين واللغة.

«٢ ـ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها:

«فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل. وأحياناً بالقمح والشعير والحيوانات.

«وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة.

«وترسل فزان إلى برقة وطرابلس تمرها الوافر.

«ولا غنى لأي من هذه الأقسام الثلاثة في حياته الاقتصادية من منتجات القسمين الآخرين، بل كل منهما يعتمد في حياته الغذائية ـ في ذات وجوده ـ على ما يمده به أهل القسمين الآخرين.

«ولا أدلّ على ذلك من أن تمر فزان قد انقذ ـ في سني الجفاف حيث تقل الحبوب ـ مئات الألوف من أهل ليبيا.

«٣ ـ فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تتجزأ، بل إنها وحدة لا تقبل التجزئة، إذ من شأن هذه التجزئة ان يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده.

وهذه الحقيقة ـ وهي وليدة عوامل اقتصادية ملحة ـ كانت دائماً بارزة للعيان، وكانت كذلك مرعية طوال تاريخ هذه البلاد.

«فمنذ استنجد أهل طرابلس الغرب (على ما كانت تعرف به ليبيا في الماضي) بالدولة العثمانية لتدفع عنهم عدوان جنوه، ومنذ أنجدهم السلطان سليمان القانوني في سنة ١٥٢٠ وضمهم إلى ولايات الدولة العثمانية، والبلاد وحدة لا تتجزأ، لا من الناحية الإدارية فحسب، بل وأيضاً في كيانها الذاتي كشعب موحد له ميزاته الخاصة.

«ولما أغار الطليان على هذه البلاد في سنة ١٩١١، ابقوا على وحدتها الإدارية، ولم يلجأوا إلى تجزئتها إلى ولايتي برقة وطرابلس إلا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة، على أنهم عادوا بعد ذلك إلى إنشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعها، ويشرف عليها حاكم عام مقره في مدينة طرابلس.

«٤ ـ فالمطلب الأول للشعب الليبي هو وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس والجزائر.

«ولذلك لا يسع هذا الشعب وممثليه إلا أن يستنكروا الأعمال الجارية الآن في بلادهم والتي يخشى أن تكون من قبل التمهيد لتقسيمها.

«فالفرنسيون يحتلون الجزء الجنوبي من طرابلس ـ من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان.

«والانجليز يحتلون برقة وطرابلس، ويطبقون في برقة أنظمة تختلف عن النظم المطبقة في طرابلس، فنراهم في برقة قد رفعوا الرقابة عن المكاتبات وأباحوا التصدير والاستيراد كما أباحوا لأهل برقة السفر إلى الخارج والعودة إليها. أما في طرابلس فلا شيء من هذا على الإطلاق.

«ومن هذا ومما يتردد في الصحافة العالمية بين حين وحين ترتسم في أذهان أهل ليبيا جميعاً علامة استفهام كبيرة هي: هل يدبر أمر تقسيم البلاد بين الدول الكبرى، فتكون برقة من نصيب انجلتره، وفزان من نصيب فرنسا، وطرابلس لقمة لإيطالية، أو توضع تحت وصاية الولايات المتحدة الاميركية؟

«وأهل ليبيا جميعاً من برقاويين وطرابلسيين يعلنون على الملأ أنهم يستنكرون كل فكرة ترمي إلى أي تقسيم يقع في بلادهم، وهم يعلنون كذلك أنهم قد وطنوا النفس على أن يقاوموا بكل الوسائل أي تقسيم يجري في بلادهم، وأن يقاوموه ما وسعتهم المقاومة، وذلك أياً كان الوضع القانوني الذي يفرغ فيه هذا التقسيم.

«ثانياً: ليبيا تطالب بالاستقلال

«٥ ـ والشعب الليبي وهو يطالب بالإبقاء على وحدة بلاده، يطالب كذلك بكل قوة بتحريرها من الاستعمار والاستغلال وتمتعها بالاستقلال.

«وليس الاستقلال غريباً على أهل هذه البلاد ـ على ما قد يبدو لأول وهلة. فمنذ

إنضمت ليبيا (طرابلس الغرب) إلى الدولة العثمانية في سنة ١٥٢٠ وهي تتمتع بكيان سياسي مستقل. ذلك أن نظام الخلافة في الإسلام الذي كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الإدارة في أي بلد من البلاد العربية، بل كان على العكس من ذلك يبقي على تلك المناهج والأساليب، ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقي ما دامت تهدف جميعها إلى إقامة العدل بين الناس.

«هكذا قامت في طرابلس الغرب منذ أن انضمت إلى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الإشراف على إدارة البلاد، كما أن أبناء البلاد كانوا هم الذين يتولون شؤون القبائل والعشائر. وكان منهم كذلك المديرون ورؤساء البلديات في المدن الكبرى، وهكذا أيضاً بقي حكم البلاد موكولاً إلى أسرة وطنية واحدة (أسرة قره مانلي) مدة طويلة من الزمن (من سنة ١٧١١ إلى سنة ١٨٣٥).

«وأخيراً عندما نجحت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن كان لليبيين ممثلون في البرلمان العثماني.

«وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتي، ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحاً من الزمن. وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت إليه قلوبهم، لأنه لا يخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة. ذلك أنهم ـ وهم في غالبيتهم من قبائلهم عربية بدوية ـ مطبوعون بالفطرة على التحرر من كل قيد، والاعتزاز بالكرامة والاستقلال.

«٦ ـ ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الطليان على بلادهم في سنة ١٩١١ أشد المقاومة. واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين سنة الماضية إلى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيراً (في يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الطلياني البغيض.

«وإن تاريخ جهاد الليبيين في الذود عن بلادهم واستشهادهم في سبيلها لمعروف ومنشور. وإن تاريخ فظائع الاستعمار الطلياني والوسائل الوحشية التي اصطنعها لإخضاع البلاد وإذلالها لمنقوش في الصدور. وليس هذا مجال تعداد هذه الفظائع الوحشية التي تقشعر لها الأبدان.

«ولذلك نكتفي هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولّدت في نفوس الليبيين جيمعاً شعوراً شديداً بالكراهية نحو الطليان يجعل التفكير في إعادة أي شبر من أرض البلاد إلى إيطاليا من اتعس الحلول وأبعدها عن الصواب، بل ومن غير الممكن تنفيذه فعلاً لأن أهالي ليبيا سيقاومونه جميعاً بقوة السلاح.

«٧ ـ وإذا كان الليبيون قد قاوموا غارة الطليان على بلادهم وقاوموا كل ما أنزلوه بهم من صنوف العذاب، وقاوموا في غير هوادة ولا مهادنة، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال وأجيال، فاستشهد منهم في سبيله من استشهد، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم، وبلغ من أثر هذين

العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد في الثلاثين سنة الأخيرة من مليوني إلى قرابة مليون واحد من الأنفس.

«٨ ـ وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون في البلاد العربية وخاصة في مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الطليان.

«فما إن دخلت إيطاليا الحرب في يونيه سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا في العمل. فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية في القاهرة، ثم سافروا إلى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال نوجس، واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس تعمل ضد الطليان في ليبيا. غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع. أما الفريق الثاني ـ وكان يعمل تحت رئاسة السيد محمد ادريس السنوسي، فقد قرر تأليف جيش ليبي يشترك مع الحلفاء في الحرب ضد إيطاليا، وقد تم تأليف هذا الجيش فعلاً وبلغ عدد أفراده ١٤ ألف نفر و١٢٠ ضابطاً ليبياً، وخاض تحت قيادة الكولونيل براملي الانجليزي جميع المعارك التي دارت في الصحراء الغربية إلى جانب جيوش الحلفاء. وقد كان نصيبه خاصة العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور في انهزام جيوش روميل.

«٩ ـ ولهذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهل ليبيا بحق بلادهم في التحرير والاستقلال وأهليتهم لإدارة شؤونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون، فضلاً عن أن منهم من يشغل في البلاد العربية الشقيقة وفي تركيا اعلى الوظائف السياسية والإدارية والتعليمية، وهؤلاء كثرة، وهم جميعاً ينظرون إلى اليوم الذي تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون إليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة.

«ثالثاً ـ ليبيا وجامعة الدول العربية

«١٠ ـ ليبيا بلاد عربية، شأنها شأن سائر البلاد العربية التي كوَّنت جامعة الدول العربية، فهي جميعها شعوب تجمع بينها روابط وثيقة من الجنس والدين واللغة. وتجمع بينها كذلك روابط اجتماعية وثقافية مشتركة. وهي إلى جانب ذلك بلاد متجاورة لها مصالح متماثلة أو متقاربة.

«لذلك ينظر أهل ليبيا إلى جامعة الدولة العربية على أنها مناط آمالهم ومن ثم فقد عهدوا إليها ـ وهم يعهدون اليوم إليها مرة أخرى ـ أن تسعى إلى استقلال بلادهم في وحدتها التي لا تقبل التجزئة ما وجدت إلى العمل سبيلاً.

«١١ ـ وتتحصل وجهة نظر أهل ليبيا من ناحية وضعهم السياسي في أن إيطالية قد تنازلت في معاهدة الصلح عن كل حق لها في بلادهم وإن كانوا لم يسلموا لها يوماً ما بأي حق ما.

«ولما كانت الدولة العثمانية قد تنازلت من قبل هي الأخرى عن كل حق لها في بلادهم وذلك في معاهدة لوزان (أوشي) المعقودة بتاريخ ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٢ ومعاهدة لوزان التالية في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣، فقد تحررت بذلك بلادهم من كل سلطان أجنبي واستعادت سيادتها واستقلالها.

«وقد أقاموا الدليل فيما تقدم على أهليتهم لإدارة شؤون بلادهم وحكم أنفسهم بأنفسهم، غير أن مجلس وزراء الخارجية قد قرر على الرغم من ذلك إيفاد لجنة للبحث والتحري في شؤون البلاد.

«ولما كنا قد عهدنا إلى جامعة الدول العربية أن تسعى إلى تحقيق استقلال بلادنا ما وجدت إلى ذلك سبيلاً، فإن رغبتنا الاجتماعية هي أن تشترك هذه الجامعة في أعمال اللجنة التي توفد إلى البلاد. هذه رغبتنا نعلنها إليكم مرة أخرى.

«ونطلب إليكم العمل على انفاذها تطبيقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

«بل إننا نعلن إليكم فوق ذلك - على ما سبق لنا القول - أننا قررنا عدم الاعتراف بأعمال أية لجنة لا تشترك فيها جامعة الدول العربية».

وقد استمرت جامعة الدول العربية في ملاحقة القضية الليبية في اجتماعاتها الخاصة كما تابعتها في المحافل الدولية، إن في مجلس وزراء الخارجية أو في الأمم المتحدة، لما انتقلت القضية الليبية إليها. وقد أعانت الوفود الليبية مالياً ومعنوياً لما ذهبت هذه إلى الأمم المتحدة. ومع أن جامعة الدول العربية أخذت تصر على الاستقلال لليبيا، فإننا نجد أنها حتى في سنة ١٩٤٩ يصدر مجلسها القرار التالي (بتاريخ ٢١ آذار - مارس ١٩٤٩):

«يقرر المجلس إرسال مذكرة إلى الدول العربية تتضمن ضرورة المطالبة بالاستقلال لليبيا. فإذا هزمت الدول العربية في موقفها وكان الاتجاه إلى وضع هذه البلاد تحت الوصاية، فيرى أن تكون الوصاية في هذه الحالة للدول العربية أو أن تشترك فيها الدول العربية».

وبعد اتخاذ الأمم المتحدة قرارها النهائي القاضي باستقلال ليبيا استقلالاً تاماً، اهتمت جامعة الدول العربية بسير الأمور في البلاد من حيث وضع قرار الأمم المتحدة موضع التنفيذ، ومما يجب أن يلاحظ أن موقف جامعة الدول العربية - ممثلاً بأمينها العام يومئذٍ - لم يكن دوماً موقفاً عادلاً بعيداً عن الهوى كما يبدو في القرار الذي اتخذ بتاريخ ١٧ آذار (مارس) ١٩٥١ بخصوص لجنة الستين.

على أنه حري بالذكر هنا الإشارة إلى موقف جامعة الدول العربية الكريم بالنسبة إلى المجاعة التي أخذت بخناق ليبيا سنة ١٩٤٧ بسبب القحط الذي أصاب البلاد.

٣ ـ قضية ليبيا في المحافل الدولية

- ١ -

لما اجتمع تشرشل وترومان وستالين في بوتسدام في تموز (يوليو) سنة ١٩٤٥ بحثوا في قضية المستعمرات التي كانت تابعة لدول المحور وطلب ستالين أن تبحث قضية الوصاية عليها حالاً، كما طلب أن يساهم الاتحاد السوفياتي في تحمل أعباء الوصاية. ولكن القضية لم تبحث يومها بكاملها بل أحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية، مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع ايطالية وغيرها من الدول. ومجلس وزراء الخارجية هذا كان مؤلفاً من وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة وبريطانية والاتحاد السوفياتي وفرنسة.

وقد عقد أول اجتماع لهذا المجلس في لندن في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ فتناول قضية معاهدة الصلح مع إيطالية كما بحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في افريقية. وقد بدا تفاوت وجهات النظر بين الدول الأربع واضحاً جلياً. ذلك بأن بيفن، وزير خارجية بريطانية، اقترح أن ايطالية يجب أن تعلن عن تنازلها عن كل ما يتعلق بمستعمراتها الافريقية، بينما كان جورج بومبيدو، وزير خارجية فرنسة، يميل إلى إعادة تلك المستعمرات إلى إيطالية. وفي هذه الجلسة أعلن مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، بأن الاتحاد السوفياتي على أتم الاستعداد لتسلم إدارة الأجزاء الغربية من ليبيا أي طرابلس. أما الولايات المتحدة فقد ارتأت بلسان جيمس بيرنز، وزير خارجيتها، أن توضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن يشترط منح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات. ولما لم يتم اتفاق حول الموضوع، أحيل الأمر إلى وكلاء وزراء الخارجية لبحثه.

ولما انعقد مجلس وزراء الخارجية في باريس في شهر نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٦ تقدمت بريطانية باقتراح يقضي بمنح ليبيا استقلالها حالاً. أما الاتحاد السوفياتي فقد أراد أن يروج للحزب الشيوعي في الانتخابات الإيطالية العامة التي كانت وشيكة الوقوع فارتأى أن تعاد المستعمرات إلى إيطالية، مؤيداً بذلك الاقتراح الفرنسي السابق. أما الولايات المتحدة فقد اقترحت أنه إذا أعطيت إيطالية إدارة مستعمراتها السابقة يجب أن يقرر أيضاً أن هذه المستعمرات يجب أن تستقل في غضون مدة معينة يتفق عليها مسبقاً. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة.

على أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية التالي في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ المنعقد في باريس لم يكن خيراً من سابقيه. ولذلك اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة أن يؤجل البحث في القضية سنة كاملة، أملاً في أن تهتدي الدول الأربع إلى سبيل لحل هذه القضية التي كانت تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

ويتضح من هذا أن الاجتماعات أظهرت:

١ ـ أن الدول الأربع كانت مختلفة كل الاختلاف في عرضها للحلول.

٢ ـ أن هذه الحلول التي وضعت موضع البحث لم يكن يؤخذ فيها بوجهة نظر أصحاب العلاقة أنفسهم أي سكان المستعمرات.

٣ ـ أن الدول قبلت، لما ارتضت تأجيل البحث سنة أخرى، أن تستمر الدول التي تقوم على إدارة هذه المستعمرات قائمة بعملها، دون أن تشترط عليها سيراً معيناً أو سبيلاً خاصاً.

وقد كانت نقطة التحول في القضية كلها وضع معاهدة الصلح مع إيطالية في مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧. ففي ١٠ شباط (فبراير) تقررت مواد المعاهدة وجاء فيها (المادة ٢٣) أن ايطالية تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الافريقية السابقة أي ليبيا وارتريا والصومال الإيطالي. وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر هذه تحت إدارة الدول المشرفة عليها حينذاك.

وصدر في التاريخ نفسه بيان مشترك حول قضية المستعمرات نص على:

١ ـ أن حكومات الاتحاد السوفياتي وبريطانية والولايات المتحدة وفرنسة اتفقت فيما بينها على أن تضع حلاً نهائياً لقضية المستعمرات الايطالية في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع ايطالية.

٢ ـ ان حل قضية هذه الأقطار وتعديل الحدود يجب أن تراعى فيه الدول الأربع رغبات سكان البلد وحاجاتهم مع المحافظة على مصالح السلام والأمن والأخذ برأي الحكومات ذات العلاقة.

٣ ـ إذا فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات في مدة السنة المتفق عليها والتي تبدأ من وقت التصديق على معاهدة الصلح، تحيل هذه الدول القضية إلى الجميعة العامة للأمم المتحدة للحصول على توصياتها، وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات وباتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها.

٤ ـ ان يتابع وكلاء وزراء الخارجية بحث قضية المستعمرات الايطالية السابقة في سبيل تقديم توصياتها إلى مجلس وزراء الخارجية. ويترتب على الوكلاء أن يرسلوا لجاناً للتحقيق إلى أي من المستعمرات الايطالية السابقة لتقدم للوكلاء المعلومات اللازمة حول هذه القضية، وللتأكد من وجهات نظر السكان أنفسهم.

وقد تم التصديق على المعاهدة الايطالية في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ولذلك

أصبح من الضروري إيجاد حل قبل ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ وإلا أحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تألفت لجنة التحقيق من أربعة وفود تمثل الدول الأربع الكبرى. وكان عملها أن تجمع المعلومات التي يطلبها منها وكلاء وزراء الخارجية، وتسفتي الأهلين في المستعمرات لمعرفة رغباتهم في المستقبل الذي يرغبون فيه. وبعد الفراغ من هذه الدراسات والاستفتاءات وجمع كل ما يهمها من معلومات، كان على اللجنة أن تعد تقريراً وافياً حول مهمتها.

بعد زيارة ارتريا والصومال، وصلت لجنة التحقيق إلى ليبيا في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨، وقضت فيها ٧٥ يوماً أي إلى ٢٠ أيار (مايو). وقد استمعت اللجنة لآراء رجال الإدارة البريطانية بالنسبة لطرابلس وبرقة، ورجال الإدارة الفرنسية بالنسبة لفزان، كما اتصلت بالأحزاب السياسية والأفراد والهيئات. ولم تغفل اللجنة الأقليات (الإيطاليين واليهود). وقدمت لجنة التحقيق تقريرها إلى وكلاء وزراء الخارجية في أواخر تموز (يوليو) من السنة نفسها. ونحن إذا تجنبنا الخوض في التفاصيل واكتفينا بوضع خلاصة لتقرير اللجنة لوجدنا أنها تدور حول النقاط التالية:

١ ـ نسبة مئوية كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية.

٢ ـ لا يستطيع أي من أجزاء ليبيا الثلاثة أن يكفي نفسه، ولا بد له من الحصول على عون من الخارج.

٣ ـ أن الأحزاب السياسية الرئيسية تتفق على استقلال ليبيا ووحدتها (أي برقة وطرابلس وفزان) والانضمام إلى جامعة الدولة العربية.

٤ ـ اشترط المؤتمر الوطني في برقة، وهو الهيئة السياسية الوحيدة التي كان معترفاً بها رسمياً، في سبيل الوحدة، أمرين: الأول قيام ملكية وراثية تحت راية الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي. والثاني أن لا يسمح للطليان بالعودة إلى برقة كائنة ما كانت الأحوال. وأضافت اللجنة بأن الأمير نفسه كان يرغب في عقد محالفة مع بريطانية.

٥ ـ ان الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطالية إلى ليبيا.

٦ ـ أما العرب فلا يقبلون بعودة ايطالية قط.

٧ ـ أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية في البلاد.

وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربع في باريس في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ للبحث في توصيات وكلاء وزراء الخارجية وبدا الخلاف بين المجتمعين حالاً. فقد اقترحت فرنسة تأجيل القضية سنة ثانية، وارتأت روسيا أن توضع جميع المستعمرات الايطالية السابقة تحت وصاية الأمم المتحدة المشتركة. أما بريطانية

والولايات المحدة فتقدمتا باقتراح خلاصته أن توضع برقة تحت الوصاية البريطانية، على أن يترك تقرير حالة طرابلس وفزان إلى وقت آخر. ولما لم يتفق الوزراء على حل، تقرر أن تحال القضية بكاملها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل بها نهائياً وذلك في ١٥ أيلول (سبتمبر).

- ٢ -

عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة على الأمم المتحدة لأول مرة في نيسان (ابريل) ١٩٤٩ في القسم الثاني من الدورة الثالثة. ذلك أن هذه القضية لم تحظ بمكان في جدول الأعمال للقسم الأول من الدورة الثالثة المنعقدة في باريس، فتركت إلى تتمة الدورة وكانت الجمعية العامة قد انتقلت إلى لايك سكس.

تنص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة على أن الجمعية العامة يمكنها أن تقدم التوصيات اللازمة بشأن القضايا التي تعرض عليها. لكن إحالة الدول الاربع لقضية المستعمرات الايطالية السابقة في افريقية إلى الجميعة العامة وضعها في حالة خاصة، إذ كان عليها أن تصدر قراراً هو في طبيعته موجب على جميع الفرقاء، كما أنه قرار نهائي.

ودارت مفاوضات كثيرة بين تاريخ إحالة القضية (أيلول ١٩٤٨) ووقت عرضها على الجمعية العامة (نيسان ١٩٤٩) للوصول إلى حل ما.

فلما عرضت القضية على الجمعية العامة أصبحت قضية المجتمع الدولي بأسره بعد أن كانت قضية معروضة على أربع دول، وكانت بريطانية ومن ورائها دول الكومنولث البريطاني وبعض دول أميركة اللاتينية تحب أن تعيد إلى ايطالية بعض مستعمراتها السابقة. أما الكتلة الآسيوية الافريقية فقد كانت تعارض إعادة أي من المستعمرات إلى ايطالية، وكان يؤيدها في ذلك روسيا وبعض من الدول الصغرى. ولما تناولت اللجنة السياسية المسألة تقدمت روسيا باقتراح يقضي بوضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تمنح ليبيا استقلالها بعد خمس سنوات، وعلى أن تكون روسيا عضواً في اللجنة الاستشارية. ولكن بريطانية التي لا تريد أن يكون لروسيا يد في البحر المتوسط عارضت هذا الاقتراح بشدة، وتقدمت باقتراح مؤداه أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات، وفي أثناء هذه السنوات العشر تكون برقة تحت وصاية بريطانية. أما طرابلس وفزان فتوضعان تحت وصاية دولية على أسس تقررها الجمعية العامة مبنية على توصيات تقدمها بهذا الصدد حكومات مصر وفرنسة وإيطالية وبريطانية والولايات المتحدة، وقد لقي هذا الاقتراح معارضة من روسيا. أما الكتلة الآسيوية والافريقية فقد عارضت كل اقتراح لا يؤدي إلى استقلال ليبيا العاجل.

وقدم إلى اللجنة السياسية اقتراح مبني على اتفاق بين بيفن وسفورزا يقضي بأن

تستمر بريطانية في إدارة برقة، وتستمر فرنسة في إدارة فزان، وتعطى إدارة طرابلس إلى ايطالية، وقد أقرت اللجنة السياسية هذا الاقتراح (٣٤ صوتاً ضد ١٦ وسبعة وفود امتنعت عن التصويت). لكن لما عرض على الجمعية العامة فشل لأن هايتي التي كانت قد امتنعت عن التصويت انضمت إلى الكتلة الآسيوية الافريقية، فخذل الاقتراح.

وعندها تقرر أن تؤجل القضية إلى الدورة الرابعة.

فلما حان الوقت وانعقدت الجمعية العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، كان الجو يوحي بشيء من التفاؤل. ذلك أن بريطانية أدركت مقاومة الليبيين لأي فكرة للتقسيم بعد أن اختبرتها في استقلال برقة (أعلن في أول حزيران ـ يونيو ١٩٤٩) ومظاهرات الليبيين، كما سمعت رأي الكتلة الآسيوية الافريقية المعارض لتقسيم البلاد أو فرض الوصاية عليها أياً كان الوصي. لذلك تحولت وأصبحت تؤيد الوحدة والاستقلال، وتخلت عن اتفاقها مع ايطالية.

وكانت الاقتراحات كلها تؤيد الاستقلال، لكنها اختلفت في تحديد موعده ومراحل تحقيقه. وبعد أن عهد إلى لجنة فرعية درس هذه المقترحات تقدمت هذه بمشروع قرار اجتاز اللجنة السياسية ثم قبلته الجمعية العامة بأكثرية ساحقة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

والقرار هو:

١ ـ ان ليبيا أي برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، وعلى كل لا يجوز أن يتأخر عن أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

٣ ـ يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان بشكل جمعية وطنية ليقروا دستوراً لليبيا.

٤ ـ تعين الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده. والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

٥ ـ يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً أو أي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

٦ ـ يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية:

أ ـ ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية: مصر، فرنسة، ايطالية، الباكستان، بريطانية، الولايات المتحدة.

ب ـ ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا.

٧ ـ بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة

وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية يعين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا.

وبالإضافة إلى هذا كله تضمن قرار الأمم المتحدة وجوب اعداد اللازم لنقل السلطات من الإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، ونص على أن تنضم ليبيا إلى الأمم المتحدة متى تم قيامها دولة مستقلة.

وعين المستر ادريان بلت (الهولاندي) مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا.

٤ ـ على طريق الاستقلال

مقدمة

عين مجلس وزراء خارجية الدول الأربع بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٧ لجنة تحقيق للمستعمرات الإيطالية السابقة ومنها ليبيا التي وصلتها تلك اللجنة في ٦ مارس سنة ١٩٤٨ وبقيت هناك لغاية ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ تجري تحقيقاتها على حدة في كل من المناطق الليبية الثلاث وهي طرابلس (لمدة أربعين يوماً) وفزان (لمدة عشرة أيام بدلاً من ستة عشر) وبرقة (لمدة خمسة وعشرين يوماً).

واستقت اللجنة معلوماتها من الإدارات العسكرية المحتلة للبلاد ومن الأفراد والجماعات حتى الايطالية وغير الايطالية حيثما وجدت في مكان زارته ـ ومن تلك الأفراد والجماعات من كان على اتصال بالإدارات العسكرية المحتلة للبلاد. وفي طريق رجوعهم مر رؤساء الوفود بروما حيث أمضوا ثلاثة أيام استمعوا خلالها لأقوال ممثلي الايطاليين ـ الجمعيات والأفراد ـ الذين سبق أن أقاموا في المستعمرات الايطالية السابقة.

ولا يمكن القول بأن الاحصاءات والبيانات التي اعتمدت عليها اللجنة كاملة أو متفقة في كل الاحيان أو حتى صحيحة. ولم يكن لدى اللجنة من الوقت ما يمكّنها بأن تتحقق من دقتها، خصوصاً ومعظمها كان من أو تحت أشراف الإدارات العسكرية المختلفة التي تحتل البلاد. وقد ذكرت اللجنة فيما يتعلق بفزان حيث توجد ادارة فرنسية أن المعلومات التي قدمتها تلك الإدارة كانت غير وافية وغير تامة!

وينقسم التقرير إلى خمسة أجزاء: الجزء الأول مقدمة والجزء الثاني والثالث والرابع عن المناطق الليبية المذكورة وهي طرابلس وفزان وبرقة، والجزء الخامس عن استنتاجات عامة عن ليبيا. ويبتدىء كل جزء عن تلك المناطق بمقدمة لا تختلف عن هذه الا قليلاً وبفهرس.

وفي هذه الصفحات ترجمة لتقرير اللجنة بإسهاب واقتضاب تبعاً لأهمية المنطقة وشئونها.

٥ ـ طرابلس

السكان وتكوينهم

طبقاً للبيان الذي قدمته الإدارة العسكرية البريطانية بلغ عدد سكان طرابلس في نهاية سنة ١٩٤٧: ٨٠٥,٩٥٧ منهم ٧٢٩,٥٠٠ ليبي مسلم و٤٤,٤١٩ ايطالي و٢٨,٦٠٦ يهودي و٣,٤٣٢ من جنسيات مختلفة. وهذه الأرقام منقولة عن تلك البيانات التي وضعت لأغراض التموين، وقد يكون مبالغاً فيها. ويقطن أكثر من ٦٥ في المائة من السكان المنطقة الساحلية من مصراته إلى زوارا. ويكوّن سكان المدن البالغ عددهم ١٦٣ ألفاً عشرين في المائة من مجموع السكان، بينهم ١٠٤ ألف ليبي مسلم تقريباً و٢٦,٠٠٠ ايطالي و٢٦,٠٠٠ يهودي. ويوجد بمدينة طرابلس نفسها ١٣٨ ألف شخص. وتختلف باقي البلدان اتساعاً فيتراوح عدد سكانها بين ألفين وخمسة آلاف شخص.

١ ـ السكان الأصليون

من ناحية الجنسية، يتكوّن الأهالي من بربر وعرب ويهود وكولوغليين وزنوج. وأسلوب حياتهم إلا اليهود لا يختلف إلا قليلاً. والمعتقد أن البربر ينحدرون من السكان الأصليين. ولكنهم تمثلوا في العرب ولا يختلفون عنهم ديناً ولغة إلا في أقصى الغرب. فهم مسلمون ويعاشرون، حتى في الغرب وفي قرية واحدة، أناساً جدودهم عرب. والمنحدرون من أصل البربر يكونون ـ حسب بيانات ايطالية غير رسمية ـ ٢٥٪ من مسلمي البلاد، وبذا يزيدون على ١٨٢ ألف نسمة.

والعرب الذين غزوا طرابلس في القرنين السابع والحادي عشر بعد الميلاد هم المسلمون السنيون وقد اختلطوا إلى حد كبير بالبربر.

ونزح بعض اليهود من برقة حيث كانوا مقيمين منذ العصور الرومانية والبعض من اسبانيا التي ابعدوا منها في القرن الخامس عشر وهم لا يتزاوجون مع الشعوب الأخرى. ويتكلمون جميعاً اللغة العربية إلا بين أفراد الأسرة وفي شؤون الدين فيتكلمون العبرية. (وقد انتشرت اللغة الايطالية بين الطبقات الراقية من المسلمين واليهود).

والكولوغليون منحدرون من جنود اتراك،. كما أن الزنوج منحدرون من العبيد ولا توجد عن هاتين الفئتين احصاءات.

وأهم ما يشتغل به السكان الوطنيون الزراعة وتربية الحيوان.

فالزراع المستقرون ٣٢٧ ألف مسلم و٥٠٠ يهودي، و٧٠٠، ٢٤٢ ألف مسلم وهم أنصاف رحل و٤٠٠, ٤٩ مسلم رحل، وهناك ٤٠٠, ١١٠ مسلم و١٠٠, ٢٨ يهودي يشتغلون بالتجارة والصناعة اليدوية الدقيقة. ويبلغ عدد سكان القرى المستقرين ٣٦٣ ألفاً تقريباً. وقد عاد آلاف الطرابلسيين إلى طرابلس من مصر وتونس في المدة ما بين سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٧ بعد فرارهم بسبب الغزو الايطالي.

٢ ـ السكان الاجانب

معظمهم ايطاليون. فقد ارتفع عددهم من ٨٠٠ في سنة ١٩١١ إلى عشرة آلاف في سنة ١٩٢٨ وعشرين ألفًا في سنة ١٩٣٥ ثم قفز الرقم إلى ٤٤ ألفًا في سنة ١٩٣٦ بسبب هجرة الفلاحين للاستعمار ثم إلى سبعين ألفاً في سنتي ١٩٤٠ و١٩٤١ وعند الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٤٣ كان عددهم ٢٠٠, ٣٨ ايطالي.

وطبقاً للبيانات المقدمة من الإدارة العسكرية البريطانية، لا يسمح بهجرة الايطاليين إلى طرابلس إلا وفق نظام الهجرة الذي وضعته الإدارة لأنها تؤثر على زوجات وأبناء الذين يعتمدون على كفافهم اليومي وسبقت لهم الإقامة بالبلاد؛ وتنحصر السياسة الايطالية في إبقاء السكان الايطاليين في المستوى الحالي عدداً، نظراً لعدم تحديد النظام النهائي للبلاد. وقد زاد عدد الايطاليين في البلاد نتيجة للفرق في تبادل الأشخاص بين ايطاليا وبسبب المواليد. والجالية المالطية في طرابلس والجالية اليونانية تعيشان في مدينة طرابلس، ومن المالطيين من رحل من ايطاليا في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥ (انظر الملحقات من ١ ـ ٤).

التكوين الاجتماعي ونظام الملكية

١ ـ السكان الاصليون

أ ـ المجتمع في الريف

معظم سكان الريف زراع مستقرون ويقل الرحل عن عشرة في المائة من مجموع السكان الذين ينتمون جميعاً، عرباً وبربر، للقبائل. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن قوة اللحمة التي تربط القبائل بالعشائر قد اضمحلت ولم تعد العشيرة كبيرة وعنصراً هاماً في التكوين الاجتماعي إلا في الصحراء الجنوبية والغرب. أما في غيرهما فقد انتقلت السلطة من شيخ القبيلة إلى المدير وهو موظف يعتبر حلقة الاتصال بين القبائل وإدارة المركز. والشيخ الذي تنتخبه القبيلة مسؤول عن النظام وجباية الضرائب والإدارة العامة في قبيلته.

ويلعب النفوذ الديني دوراً هاماً في حياة السكان المسلمين الاجتماعية، ويدّعي أشخاص بل قبائل برمتها انهم ينتسبون للنبي أو لولي مراكشي فيحظون بالاحترام لهذه القدسية الموروثة.

والبروز الاجتماعي (وبالتالي التأثير السياسي) يأتيان من ملكية الأراضي والثروة أو من التعليم الديني في الجامعة الأزهرية بالقاهرة.

وتخضع الأراضي للقانون الايطالي الذي يعترف بصحة عقود الملكية الصادرة من الإدارة التركية السابقة. والعشيرة ليس معترفاً لها بالشخصية القانونية. وتحسم النزاعات التي تقع بين العشائر بسبب المرعى، على الأخص مجالس مشكلة منها.

ب - المجتمع في المدن

يبلغ سكان المدن ١٦٣ ألفاً تقريباً. وأهم المدن مدينة طرابلس وقد زاد عدد سكانها من سنة ١٩١١ (من ٣٠ ألفًا إلى ١٣٥,٨٣٨) وسكانها الاصليون من أجناس مختلفة. وللجالية اليهودية منظمة خاصة ولها ميثاق منحته إياهم الحكومة الايطالية واعترفت به الإدارة البريطانية. وبرأس هذه المنظمة منذ سنة ١٩٤٣ رؤساء يعينون بطريق الانتخاب وتوافق الإدارة العسكرية البريطانية على الرئيس والوكيل.

٢ - الجاليات الاجنبية

هي الايطالية والمالطية واليونانية. وعدد أفرادها مبين في القسم الثاني من الباب الأول. وجميع المالطيين واليونانيين تقريباً يقيمون بمدينة طرابلس. أما الايطاليون فمنهم ٢٣,٨٩٤ يقيمون غير منظمين فيها وفي ضواحيها. ومنهم ٢٠,٥٢٥ أغلبهم مزارعون لهم مستعمرات وتتكون منهم وحدات اجتماعية. وفي طرابلس لجنة ايطالية استشارية لطرابلس عينتها الإدارة العسكرية البريطانية. ولكنها غير ذات صفة تمثيلية، ولا يرضى الايطاليون عن عضويتها. وقد قام فريق منهم في أغسطس سنة ١٩٤٧ بمحاولة استبدال ايطاليين آخرين بموظفي تلك اللجنة. غير أن الإدارة العسكرية البريطانية رأت أن اللجنة شكلت باختيارها هي لا لتمثل بالضرورة الرأي الايطالي العام.

وللمالطيين منذ الاحتلال البريطاني منظمة رسمية برياسة المدبر الرئيسي ولهم لجنة ورئيس لتلك اللجنة. ويرأس اليونانيين ممثلهم القنصلي.

ويقيم الايطاليون والليبيون معاً وفي كل مكان كأفراد على اصفى ما يكون من المودة لا سيما المزارعون المتجاورون. غير أن الاختلافات بين الجاليتين تمنعهما من التخالط.

الأحزاب والهيئات السياسية

بطرابلس الآن ستة أحزاب سياسية وهي: الحزب الوطني، الجبهة الوطنية المتحدة، الكتلة الوطنية الحرة، حزب الاتحاد المصري الطرابلسي، حزب العمال، حزب الأحرار.

وقد تكونت الأحزاب الأربعة الأولى واعترفت بها الإدارة العسكرية البريطانية في سنة ١٩٤٦ وظهر الحزبان الآخران في سنة ١٩٤٧ وهما أقل أهمية بكثير منها. ثم

هناك المجلس الوطني لتحرير ليبيا وهو مكون من المنفيين الطرابلسيين ومركزه بالقاهرة.

ويهدف برنامج جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بمستقبل طرابلس إلى هدف واحد هو الاستقلال التام ووحدة طرابلس وبرقة وفزان والانضمام إلى الجامعة العربية. وقد رفعت مذكرة اجماعية بهذا البرنامج مفصلاً إلى اللجنة. ويطالب حزب الاتحاد المصري الطرابلسي بتوحيد ليبيا ومصر تحت التاج المصري، بينما يفضل حزب الأحرار إمارة السيد محمد إدريس السنوسي. وجميع الأحزاب، ما عدا حزب العمال الصغير تؤيد المجلس الوطني لتحرير ليبيا الذي يزاول نشاطه إلى حد ما كهيئة مركزية للعمل على نجاح البرنامج المتفق عليه.

وقد أعربت الأحزاب السياسية عن شعور الصداقة للايطاليين المقيمين في طرابلس وقررت انها ستمنحهم نفس الحقوق التي لليبيين إذا استقلت البلاد. وأهم ما قام من عقبات في سبيل اندماج الأحزاب هو التنافس الشخصي بين الزعماء والاختلاف على شكل الحكومة مستقبلاً.

وليست الأحزاب السياسية ديمقراطية في كيانها الداخلي. وليس لها نشاط اجتماعي أو ثقافي في البلاد ولا تحتضن الأحزاب جميع السكان لا سيما المقيمين خارج مدينة طرابلس. والناس لا يفهمون بوضوح ما تنطوي عليه برامج الأحزاب.

وينتمي زعماء الجبهة الوطنية المتحدة إلى أسر معروفة وهم أثرياء وتجار أو رؤساء دينون. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن أغلبهم كان يعضد الإدارة الإيطالية وإن جميع الأحزاب تحاول كسب الأعيان من مختلف المناطق بفكرة أن ذلك يضمن لها تعضيد سكان تلك المناطق جميعاً. وتذكر الإدارة العسكرية البريطانية أن أكثر من نصف سكان البلاد لا ينتمي إلى أي حزب سياسي.

وجميع زعماء الهيئات متأثرون بالجامعة العربية. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن حزب الاتحاد المصري الطرابلسي حصل على أموال من الجامعة العربية والحكومة المصرية، كما حصل المجلس الوطني لتحرير ليبيا على مال من الجامعة. واتصلت الجبهة الوطنية المتحدة وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي وحزب الأحرار بالأمير السيد محمد إدريس السنوسي (غير ان الهيئتين الأوليتين أخفقتا في الوصول إلى اتفاق معه).

ونشرت إحدى الصحف العربية التي تصدر في القاهرة فتوى من دار الافتاء من الجامعة الأزهرية بأن كل من يطلب الاستظلال بدولة أوروبية لا يعتبر مسلماً مخلصاً. وقد أثرت هذه الفتوى في الناس فعضدوا برنامج الأحزاب (كما أنهم قد يكونون تأثروا بالمجاملات) التي بدت من موظفي الإدارة البريطانية للمجلس الوطني لتحرير ليبيا

كما أنهم قد يكونون قد تأثروا بما بدا من الاعتبار من جانب موظفي الإدارة العسكرية البريطانية للمجلس الوطني لتحرير ليبيا.

وممثلو المجلس الوطني لتحرير ليبيا - وإن كانوا ليبيين مولدا - لم يقيموا في البلاد منذ سنين عديدة، إذ غادروها بسبب الاحتلال الايطالي ولم يعودوا للإقامة فيها بعد خروج الايطاليين. وكان زعيم المجلس بشير السعداوي بك مستشاراً للملك ابن سعود في الاثنتي عشرة سنة المنصرمة (وأقام عدد من رؤساء الفروع المحلية للأحزاب السياسية مدة طويلة خارج البلاد لا سيما في مصر ولم يعودوا إليها إلا حديثاً ولا يعرفهم الأهالي).

وفيما عدا الكتلة الوطنية الحرة لم تقيد الإدارة العسكرية البريطانية نشاط الهيئات الليبية طالما كانت تراعي القانون (ويشغل بعض الأعضاء البارزين وظائف إدارية رسمية). ويجب ملاحظة أن أعضاء المجلس الوطني لتحرير ليبيا وصلوا إلى طرابلس يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٨، أي قبل وصول اللجنة بثلاثة أيام ونظموا اجتماعات محلية عامة.

وكانوا ينتقلون بحرية في البلاد (ووصل قنصل مصر العام في بني غازي إلى طرابلس في نفس الوقت تقريباً وزار المراكز في البلاد وحضر اجتماعاً عاماً عقده المجلس).

ورفضت الإدارة العسكرية البريطانية السماح بتسجيل جمعية من المحاربين الليبيين القدماء في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧. والأسباب التي ذكرتها هذه الإدارة للجنة هي أن طالب التسجيل كان الساعد الأيمن للمركيز جرازياني وكان مشتركاً في فظائع النظام الفاشي إلى حد أنه كان مغضوباً عليه من السواد الأعظم من الليبيين وان جمعية برياسته يحتمل أن تسبب اضطرابات خطيرة. ومع ذلك فقد سمح للجمعية بممارسة نشاطها برياسة شخص آخر في الإقليم الشرقي. وتلقت اللجنة أثناء إقامتها في البلاد رسالات مختلفة تقول إن عدداً من الزعماء المحليين والمحاربين قد اعتقلتهم السلطات المحلية لمنعهم من المثول أمام اللجنة. وتثبت الأسانيد المقدمة من الإدارة العسكرية البريطانية ان هذه الادعاءات يعوزها الدليل.

وفيما يلي بيان موجز عن كل هيئة وحزب.

١ - الحزب الوطني

طلب الاعتراف به وأجابته إلى طلبه الإدارة العسكرية البريطانية في ٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ولكنه كان قائماً خلسة منذ سنة ١٩٤٥. وكان هذا الاعتراف قد سحب منه بسبب «تصلبه» في سبتمبر سنة ١٩٤٥.

وهو يعقد الاجتماعات العامة لنشر برنامجه الذي يهدف إلى الاستقلال ووحدة ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية. وقد تلقت الإدارة من الحزب طلبات كثيرة لزيادة

تعريب الإدارة. ويذكر الحزب ان له فروعاً في ١٥ منطقة وانه يضم ١٥ ألف عضو. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن به بعض ممثلي القبائل ويعضده أغلب الشباب المثقف. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن الحزب لم يعترض في سنة ١٩٤٦ على إمارة السيد محمد ادريس السنوسي ولكن بعض العناصر في داخله أبدت شعوراً معادياً للسنوسي.

٢ ـ الجبهة الوطنية المتحدة

أسست يوم ١٠ مايو سنة ١٩٤٦ لا كحزب سياسي ولكن كهيئة تمثل طرابلس. ويعضدها على الأخص العناصر المحافظة في البلاد والأعيان وشيوخ القبائل ويؤيدها في طرابلس بعض التجار ذوي النفوذ وبعض اليهود. ومن أعضائها عدد قليل من الشباب المثقف بطرابلس والأقاليم. وقد قدمت للإدارة العسكرية البريطانية آراء شفوية وكتابية. وقليلاً ما تعقد اجتماعات عامة. وكانت في سنة ١٩٤٦ تؤيد إقامة الإمارة السنوسية. وفي يناير سنة ١٩٤٧ اجتمع مندوبون عن الجبهة بمندوبي برقة في بني غازي للوصول إلى اتفاق في موضوع إنشاء إمارة لليبيا وفشلت المحادثات لرفض الطرابلسيين الفكرة بلا قيد أو شرط.

وتدعي الجبهة أنها تمثل ٧٠ بالمئة من سكان طرابلس.

٣ ـ الكتلة الوطنية الحرة

انسلخت من الحزب الوطني بعد خلاف بين الزعماء. وتأسست بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعقدت اجتماعات عامة بمتوسط مرة كل شهرين. ووزعت على السكان نشرات كثيرة تدعو فيها إلى الاستقلال التام ووحدة ليبيا والانضمام إلى الجامعة العربية. وهي تلح في تعريب الإدارة وتشكو من عدد الإيطاليين الذين لا يزالون يشغلون مناصب رفيعة فيها. وتجتهد لكسب تعضيد اليهود. وحصلت على تبرعات كثيرة من تجارهم. وهي دائمة الاتصال بالمراسلة مع الدول العربية وليس لها نشاط ثقافي أو اجتماعي ولا تتمتع بتعضيد من القبائل أو الأعيان.

وقد نظم هذا الحزب اضرابات احتجاجاً على هجرة الإيطاليين وشغلهم المناصب الرفيعة في الإدارة. وكان أهم من نظم هذه الإضرابات من الشباب.

وألقي القبض في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ على رئيس الحزب وسكرتيره. والسبب ـ بحسب ما تذكره الإدارة العسكرية البريطانية ـ هو ان الحزب كان يلقي الرعب في قلوب الايطاليين والعناصر المشايعة لهم ويتدخل في انتخاب الممثلين. ولم تحقق اللجنة في هذا الموضوع. وقد قال مندوبو الحزب أمام اللجنة إنه عند خروج الإيطاليين من البلاد أثناء الحرب لم يصب إيطالي واحد أو يهودي واحد بأذى. ثم أبدوا استعدادهم لبقاء السكان الايطاليين الحاليين في البلاد بعد استقلالها مع منحهم حقوقاً كاملة وفقاً للقانون.

وتقرر اللجنة (ص ١٣) ان لها ٧٠ ألف عضو بينما تذكر الإدارة العسكرية البريطانية ان عدد الأعضاء ٨٠٠ (ثمانمائة) وتقول تلك الإدارة إن الكتلة عارضت في سنة ١٩٤٦ وجهة الجبهة الوطنية القائلة بأن البلاد على استعداد لقبول السيد محمد ادريس السنوسي رئيساً لليبيا الموحدة. وهي تطالب بإنشاء جمعية تأسيسية للبت في شكل الحكومة مستقبلاً.

٤ ـ حزب الاتحاد المصري الطرابلسي

شكل الاتحاد ثلاثة من أعضاء الكتلة الوطنية الحرة واعترفت الإدارة العسكرية البريطانية به بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ـ وكانت قد عقدت في الماضي بعض اجتماعات ألقيت فيها الخطب التي تطالب بتوحيد ليبيا تحت التاج المصري. وقد نشر الاتحاد الإعلانات ضد عودة الإدارة الإيطالية والاستعمار وأصدر في ديسمبر سنة ١٩٤٧ نداء للدفاع عن فلسطين. وحاول الاتحاد الحض على الإضراب ولكنه خاب في ذلك.

والمزعوم أن عدد الأعضاء ثلاثون ألفاً. لكن الإدارة العسكرية البريطانية تقدر عددهم بثلاثمائة. والاتحاد لا نشاط له في الوقت الحاضر ولم يلق برنامجه من العموم الا تعضيداً ضعيفاً.

٥ ـ حزب العمال

ألف الحزب السكرتير السابق للكتلة الوطنية الحرة بعد فصله منها. واعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧. وله معضدون قلائل يبلغون الخمسين عدداً بحسب تقدير الإدارة المذكورة. وهو لم يسع للاجتماع باللجنة. وقد نشر الحزب عدة نشرات يطالب فيها بوحدة واستقلال ليبيا كما أرسل إلى الجالية اليهودية خطاباً يطالب منها فيه تحديد موقفها من مسألة تقسيم فلسطين.

٦ ـ حزب الأحرار

ألف هذا الحزب برياسة أحد وكلاء الحزب الوطني السابقين. وقد اعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في ١١ مارس سنة ١٩٤٨. وعدد أعضائه سبعون فحسب ولم يعقد اجتماعات عامة. وفي فبراير سنة ١٩٤٨ زار رئيسه السيد محمد إدريس السنوسي في برقة. والحزب ميال لتنصيب السيد محمد إدريس السنوسي أميراً على ليبيا الموحدة.

٧ ـ المجلس الوطني لتحرير ليبيا

شكل المجلس من سبعة أعضاء بالقاهرة في مارس ١٩٤٧ وغرضه «الدفاع عن حقوق وطنهم المقدسة» (ص ١٤). ونشر كتباً ونشرات تدعو لوحدة ليبيا. وهو ذو صلة وثيقة بالجامعة العربية. وجميع أعضائه الا واحداً أعيان طرابلسيون أو أولاد أعيان

فروا إلى مصر عند أو أثناء الاحتلال الايطالي، وقد أيد المجلس المذكرة التي وقعها جميع رؤساء الأحزاب إلا واحداً وقدموها إلى اللجنة وهذه المذكرة لا تطالب باستقلال ووحدة ليبيا وإدخالها عضواً في الجامعة العربية فحسب، بل إنها أيضاً (تنتقد انتقاداً مراً الإدارة الايطالية السابقة وتعرب عن عدم رضاها عن الإدارة الحالية) ـ (ضد الإدارة الحالية أيضاً) ـ (تعارض أي إدارة أجنبية للبلاد في المستقبل) (يراجع الملحق رقم ٥) ـ (وقد قام المجلس بنشاطه وهو متصل اتصالاً وثيقاً بقنصل عام المملكة المصرية في بني غازي وطرابلس وبالجامعة العربية (يراجع الملحق رقم ٦).

٨ ـ جمعية المحاربين القدماء

قدم طلب لتسجيلها إلى الإدارة العسكرية البريطانية في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكن لم يصرح بذلك (انظر أعلاه) وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إنه بعد رفض تسجيلها قامت جمعية الجرحى الليبيين وأسر من سقطوا في ساحة القتال بتسجيل الجنود الليبيين السابقين الذين كانت لهم تعويضات على الحكومة الايطالية ودفعت لهم مبالغ صغيرة من المال.

٩ ـ الجالية اليهودية

تهدف منظمة الجالية اليهودية إلى الاتفاق على المتطلبات الدينية والتعليمية وإغاثة الفقير وإعانة المؤسسات اليهودية واللجنة الإدارية وينتخب أعضاؤها الاثنا عشر. وهي توصي برئيس ووكيل يعين من قبل رئيس الإدارة. وقد قامت عقبات منذ سنة ١٩٤٧ في اختيار رئيس، والمنصب يشغل الآن برئيس كل ثلاثة شهور.

(ويقول الخطاب الوارد للجنة من الجالية اليهودية وأعضاء وفدها الذين مثلوا أمام اللجنة إن الجالية تشارك الليبيين أمنيتهم في الحرية والاستقلال. وقد قال الرئيس أمام اللجنة انهم ـ وهم لم ينتخبوا ليمثلوا الناحية السياسية بل ليؤدوا واجبات ادارية ـ لم يتصلوا بأعضائهم... عن هذا، ولكنهم ظنوا أنهم يعبرون عن وجهات نظر أغلبية اليهود في ليبيا. وصرح بأن اليهود بحكم كونهم أقلية كانوا بالرغم منهم يتبعون ما يتبعه الغير ليعيشوا في أمن وسلام).

وقام بعض اليهود بالاعراب عن وجهات نظر مختلفة حين تحدثت لجنة التحقيق معهم.

ولم تخول الجالية اليهودية اللجنة الإدارية السلطة بالإعراب عن وجهة نظرها فيما يتعلق بمستقبل طرابلس، وصرحت بأن اليهود وهم أقلية في طرابلس يسيرون بالرغم منهم على ما يسير عليه الغير ليعيشوا في أمن وسلام. وتسلمت لجنة التحقيق عرائض وبيانات من بعض أفراد اليهود تقرر أن وجهات النظر التي أعربت عنها اللجنة كان مثارها الخوف، وان الرغبة الحقيقية للجالية اليهودية أحد أمرين: أما إعادة الإدارة الإيطالية أو إقامة وصاية بريطانية.

ومن المحتمل أن يكون اليهود الذين اتصلوا بالأحزاب السياسية العربية وشاركوها أهدافها فيما يختص بمستقبل البلاد فعلوا ذلك آملين أن يضمنوا لأنفسهم قسطاً من الحماية.

١٠ - الهيئات الايطالية

يعيش عدد كبير من الايطاليين في القطر الطرابلسي، نصفهم في مدينة طرابلس، ولهم هيئتان سياسيتان اثنتان هما اللجنة التمثيلية الايطالية، وألفت في البداية على أن لا تتدخل في السياسة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧، وهيئة التقدم الليبية ومنحتها الإدارة العسكرية البريطانية مباشرة سلطاتها في ١٣ أو في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨، وأثارت اللجنة التمثيلية الايطالية في رسالة لها بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ رفض السلطات العسكرية البريطانية من عدة شهور قليلة مضت السماح للايطاليين بالتدخل في المسائل السياسية، ولكن السلطات العسكرية البريطانية كذبت ذلك إذ سمحت في ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٧ بنشر بيان يفيد أن السلطات العسكرية البريطانية لا تمانع في تأليف الأحزاب الايطالية ما دامت ستؤلف بالطريقة القانونية وما دامت تسير داخل نطاق القانون. وصرحت لجنة التحقيق التمثيلية الايطالية أنه في العشرين يوماً من فترة وجودها، إلى أن وصلت لجنة التحقيق، وعن طريق نشاطها فقط، استطاعت في عملها الصحفي أن تلم بشؤون قسم من أفراد الطائفة الايطالية، وتدعي بأن مؤيديها أكثر من ١٥,٠٠٠ شخص. وطبقاً لتصريحات الإدارة العسكرية البريطانية فإن اللجنة التمثيلية الإيطالية تمثل ٩٠ بالمئة من أعضاء الجالية الايطالية. وهي تؤيد وضع ليبيا تحت الوصاية الايطالية، وصرحت اللجنة بأن العناصر المؤيدة لايطاليا كانت توضع في مركز حرج عند الاعراب عن وجهة نظرهم أمام لجنة التحقيق التي سلكت مسلكاً لا يسمح بتوكيد الرغبات الحقيقية للشعب الليبي (انظر التعليق ٧).

وقد شكلت اللجنة التمثيلية الايطالية من عدم توثيق روابط الأخوة، الأمر الذي يتنافى مع الميول الإنسانية واستمر الحال كذلك حتى نهاية ١٩٤٧، بالرغم من انتهاء هذا في المانيا بعد وقت قصير؛ ولا شك أن هذا الحظر الذي يفرضه سكان أوروبيون (الانجليز) ضد سكان أوروبيين آخرين (ايطاليين) على مرأى من سكان ليست لهم حضارة غربية يقلل من قيمة الايطاليين في نظر السكان الآخرين، الذين حظوا من السلطات البريطانية على المعاملة الودية، وحاولت الدعاية البريطانية إيجاد شعور معاد وعوامل متعارضة بين العرب والايطاليين بينما كان هناك انسجام يسود بينهما. وخلال سنوات الاحتلال الخمس التي كان الايطاليون بدون حماية خلالها والسلطات المحتلة تعمل على إخضاعهم، وجدوا القدرة والنشاط على المقاومة لا عن طريق المثابرة في عملهم فحسب، بل عن طريق العلاقات الودية مع العناصر المسلمة التي أظهرت من جانبها ميولاً ودية وتقديراً لمتاعبهم المادية والنفسية، وشكت اللجنة

التمثيلية الايطالية من أن الايطاليين باتباعهم أوامر السلطات المحلية فيما يختص بالدعاية للمحافظة على النظام العام وضعوا في مرتبة سفلى أمام دعاية جافة. وجاء في تصريح للرئيس في موضع آخر أن مدير الإدارة اتصل به تليفونياً وأبلغه أسفه على العبارات التي وضعتها الأحزاب الوطنية على الحوائط، وهذا معناه أن ما فعله العرب لم تصرح به السلطات البريطانية، وان مدير الإدارة لم يتمكن من منع ذلك. كما شكت اللجنة أخيراً من تشجيع عودة العناصر المسلمة المشاغبة المعادية لايطاليا إلى الأراضي الليبية بعد تركها، بينما كان محرماً على الايطاليين التي تتراوح أعمارهم بين ٢٠، ٦٥ سنة الرجوع حتى ولو كانوا مولودين في مدينة طرابلس، وأقاموا هناك مع عائلاتهم. (انظر الفصل (١) الفقرة (١١).

ويرئس هيئة التقدم الليبية ايطالي هو نفسه رئيس المجلس الاستشاري الايطالي التابع لمجلس الشؤون المدنية العليا بولاية طرابلس. وتتألف الجمعية من ٥٦ عضواً وسلطانها ضعيف، وهي تعضد وجود قطر ليبي مستقل يضم القطر الطرابلسي وبرقة وفزان، تضمن قوات الأمم المتحدة استتباب الأمن والنظام فيها لوقت قصير. فإذا لم تمنح البلاد استقلالها تعين إيطاليا لحكم البلاد.

١١ ـ الطائفة المالطية

أوجدت في ليبيا في مارس سنة ١٩٤٦ طائفة من أصل مالطي من رعايا بريطانيا وقد اعترفت بها الإدارة العسكرية البريطانية، ولم يكن مسموحاً بوجود مثل هذه الهيئات خلال العهد الايطالي أو قبله. وكان النشاط الرئيسي لهذه الهيئة تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطائفة. وقد تحملت خسائر فادحة وقت الحرب وذلك بنقلها إلى ايطاليا أو بما حاق بها من أضرار الحرب.

وترى هذه الجالية أنه إذا لم يحن الوقت لاستقلال ولاية طرابلس فيجب وضعها تحت الوصاية البريطانية ليمكنها ذلك من الحصول على الحكم الذاتي في أقصر وقت، وتطالب أن تعطى حقوقاً مساوية.

١٢ ـ الجالية الاغريقية

تتكون هذه الجالية من ٤٠٠ شخص اعتقل أكثرهم في ايطاليا خلال الحرب ثم أرجعتهم السلطات البريطانية إلى طرابلس في مارس سنة ١٩٤٥، وقد تحملوا خسائر ولكنهم استطاعوا تحسين أحوالهم، وهم يعطفون على مطالب الشعب الليبي في الاستقلال، ولكنهم لا يودون أن يتدخلوا في شؤون البلاد الداخلية.

الصحافة وأثرها

١ ـ خلال فترة الحكم الايطالي ـ وجدت صحيفتان فقط احداهما «كوريري دي تريبولي»، وكانت تصدر باللغة الايطالية؛ أما الصحيفة الثانية «العدل» فتصدر باللغة

العربية. وكانت الحكومة الايطالية تمد الصحيفتين بالمال. وتصدر الصحيفة الأولى يوميا ويقدر توزيعها بنحو ١٠,٠٠٠ نسخة، أما الثانية فتصدر أسبوعياً ويبلغ توزيعها ٢٠٠ نسخة.

وكان من السهل ـ كما هو الحال الآن ـ الحصول على الصحف التي تأتي من مدن ايطالية.

٢ ـ خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية ـ توجد صحيفة يومية واحدة باللغة الايطالية تسمى «كوريري دي تريبولي» ويبلغ توزيعها ١٢٠٠ نسخة، وأخرى باللغة العربية اسمها «طرابلس الغرب» ويبلغ توزيعها ألفي نسخة، وتنشر كلتا الصحيفتين عن طريق مكتب الاستعلامات البريطاني وهو قسم من وزارة الخارجية البريطانية.

ورئيس تحرير الصحيفة الأولى رجل إيطالي كان يشتغل مراسلاً للدعاية الحربية في الجيش الايطالي خلال الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ وكان عضواً في الحزب الفاشي الذي أعلن خروجه عنه عام ١٩٤٣.

أما رئيس تحرير الصحيفة الثانية فعربي كان يشتغل من قبل فرنسا رئيساً لتحرير صحيفة عربية في طرابلس منع الايطاليون اصدارها عام سنة ١٩٢١، واشتغل بعد ذلك مذيعاً باللغة العربية في روما، وعمل أيضاً مساعد رئيس تحرير جريدة «العدل»، ومساعد رئيس تحرير الجريدة العربية المذكورة كان مذيعاً عربياً في روما في المدة بين سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤.

وهناك مجلة اسبوعية تصدر باللغة الانجليزية تقوم بنشرها وتحريرها مطبعة الحكومة ورئيس تحريرها مدير مطبعة الحكومة واشتغل من قبل في الطباعة في لندن. وتظهر في فترات متقطعة صحيفة عربية يمتلكها عربي طرابلسي. وكذلك تظهر مجلة ايطالية جل ما تهتم به ما يدور من إشاعات محلية ويمتلكها يهودي.

٣ ـ الصحافة والحالة السياسية والاجتماعية للبلاد ـ كانت الصحافة خلال العهد الأخير للحكم الايطالي تعكس وجهات نظر الحزب الفاشي.

أما خلال فترة الاحتلال العسكري البريطاني فإنها تنشر أخباراً عالمية ومحلية وما يساهم به القراء. وهي تعطي للأخبار العالمية أهمية أكبر من ما تعطيه للأخبار المحلية، وتعتبر روتر المصدر الرئيسي للأخبار لجميع الصحف.

وكما ذكرت اللجنة التمثيلية الايطالية سمح بقيام حملة قوية ضد الايطاليين في الصحف العربية الواقعة تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية ولم يعط الايطاليون الفرصة لنفي ما يمسهم عن طريق صحيفة ما، ولم يسمح بصدور صحيفة لمحرر ايطالي بسبب الحاجة للورق.

وقد لاحظت لجنة التحقيق أثناء إقامتها بالقطر الطرابلسي أن صحيفة

«طرابلس الغرب» نشرت مقالات معادية للايطاليين بتوقيع محررها. وكانت تقوم بأخبار قرائها بنشاط المجلس الوطني لتحرير ليبيا وذلك بنشر أصول الخطب التي كان يلقيها زعماؤها وبنشر تعليماتها على السكان فيما يختص بالتصريحات التي يدلي بها أمام اللجنة.

وتقول الإدارة العسكرية البريطانية إن جميع الأحزاب حرة في الاعراب عن آرائها في هاتين الصحيفتين اليوميتين.

وهناك عاملان قد يعزى إليهما السبب في تحديد آثار الصحافة المحلية في تكوين الرأي السياسي والاجتماعي وهما:

١ ـ سهولة الحصول على أمهات اصحف التي تصدر في المدن الايطالية لقراء اللغة الايطالية وهذه الصحف أكثر جاذبية. وقد لاحظت لجنة التحقيق أن بعض هذه الصحف شرحت في تفصيل وجهة النظر الايطالية فيما يختص بالمستعمرات الايطالية السابقة.

٢ ـ أمية الاغلبية الساحقة من المسلمين.

النظام الاداري

النظم الادارية

وضع القطر الطرابلسي تحت الاحتلال البريطاني منذ شهر يناير سنة ١٩٤٣. وتحكم الإدارة العسكرية البريطانية هذه البلاد طبقاً لقوانين ميثاق لاهاي لعام ١٩٠٧ بواسطة القائد العام للقوات البرية لمنطقة الشرق الأوسط (وخلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع في المستعمرات الايطالية السابقة أتمت حكومة المملكة المتحدة اتفاقاً منفصلاً مع حكومة الولايات المتحدة لإنشاء قاعدة جوية حربية أمريكية في «الملاحة» (ليبيا) على أرض مستعمرة ايطالية سابقة تحت ادارة بريطانية موقتة، وذلك على عكس ما جاء في معاهدة السلم مع ايطاليا، والتصريح المشترك لحكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا فيما يختص بالممتلكات الاقليمية في افريقية. ولذلك لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية، ورئيس الإدارة في القطر الطرابلسي هو المسؤول عن إدارة البلاد كما يوجد بوليس تحت تصرفه، أما الحامية العسكرية المحلية فتحت ادارة حاكم اقليم مسؤول بدوره أمام القائد العام عن طريق سلسلة أخرى في القيادة.

الإدارة المحلية

يقسم القطر الطرابلسي إلى ثلاث مقاطعات، مدينة طرابلس والمقاطعة الغربية، المقاطعة الشرقية، والمقاطعة الوسطى. ولهذه الأقسام مراكز إدارة في مدينة طرابلس، ومصراته وغريان على التوالي. أما خلال مدة الإدارة الايطالية فكانت

البلاد مقسمة إلى جزءين (مدينة طرابلس ومصراته) ومنطقة عسكرية جنوبية كانت تضم فزان التي أصبحت الآن تحت الإدارة الفرنسية.

وكل مقاطعة من المقاطعات الثلاث تحت إدارة رئيس للشؤون المدنية، ويتولى مجلس استشاري (من عرب وايطاليين) تقديم النصح والمشورة لرئيس الشؤون المدنية في مدينة طرابلس. وهناك مجلس استشاري عمومي يتكون من علية القوم يقدِّم النصح لرئيس مكتب الشؤون المدنية في مصراته. أما في الجهات الأخرى فيحصل موظفو الإدارة على النصح والإرشاد من اجتماعات غير رسمية للعرب والايطاليين فتعرب المجالس العربية عن وجهات نظرها لرئيس مكتب الشؤون التجارية أو الزراعية.. إلخ، ويقوم المجلس الاستشاري الايطالي بتقديم النصح في جميع مسائل الطائفة الايطالية في مقاطعة طرابلس.

وتتفرع هذه المقاطعات إلى ٣١ مركزاً (وبلغ عددها ٣٧ مركزاً ي سنة ١٩٣٩) ويوجد في معظم المدن مجالس بلدية تحت إشراف رئيس الشؤون المدنية وتباشر عملها للآن بما يتفق والقانون الايطالي. وتشمل مسؤولية المجالس البلدية تخطيط المدن والمنافع العامة، والمساكن وغير ذلك من الشؤون المحلية. وتنقسم مدينة طرابلس إلى ٢٢ قسماً لكل قسم منها مختار يتقاضى راتباً حكومياً. أما المجالس البلدية التمثيلية التي انشأها الاتراك عام ١٨٧١ فقد محاها الايطاليون عام ١٩٢٢ وأوجدوا مكانها إدارة من موظفين مختصين.

النظام القضائي

التشريع

تطبق في القطر الطرابلسي القوانين الآتية:

أ ـ القانون البريطاني ـ وقد سن ضمن بيانات وتعليمات رئيس الإدارة.

ب ـ القانون الايطالي ـ وقد صدر قبل يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣، وما عدا ما يقرونه من الميول الفاشية الظاهرة ـ عدلت القوانين الايطالية حسبما اقتضت الأحوال العسكرية.

ج ـ القانون الاسلامي واليهودي ـ ويطبق الأول في المحاكم الشرعية والثاني في المحاكم الربانية.

المحاكم

توجد المحاكم الآتية في ليبيا:

١ ـ المحكمة العسكرية العامة ـ ولها في العادة رئيس وعضو أو أكثر وهم أعضاء في المجلس العسكري الدائم. ويعقدها رئيس الإدارة عند الحاجة لمعرفة حالات

الإجرام التي يعاقب عليها بالموت بمقتضى القانون البريطاني، أو عند الحبس لمدة تزيد على خمس سنوات أو الحكم بغرامة تزيد على ٩٦,٠٠٠ ليرة.

٢ ـ محاكم عسكرية ابتدائية ـ ويرأسها موظفو الشؤون المدنية، وهم يطبقون القانون البريطاني في قضايا الإجرام، ولهم سلطة الحكم بالحبس لمدة خمس سنين، أو فرض غرامة على ألا تزيد على ٩٦,٠٠٠ ليرة.

الإدارة العسكرية البريطانية ـ وتطبق طرقاً قانونية بريطانية مبسطة. (وليست هناك محاكم استئناف عسكرية، وتقدم حالات الاستئناف إلى رئيس الإدارة). وفي القضايا الإجرامية إذا كان الحبس يزيد على سنة والغرامة تبلغ ٢٤,٠٠٠ ليرة، يعاد النظر في القضية أوتوماتيكياً، ولا بد لرئيس الشؤون المدنية في القاهرة من التصديق على عقوبات الحكم بالاعدام.

٣ ـ المحاكم الايطالية، مدنية وجنائية ـ تطبق المحاكم الايطالية قوانينها بالكيفية نفسها التي كانت متبعة قبل الاحتلال، في القضايا المدنية والجنائية، الا أن هذه القوانين قد نصت بانشاء المحاكم الأهلية، وفي الحالات التي يكون الخصمان أو المتنازعان فيها ليبيين، يجلس مع هيئة المحكمة محكّمين ليبيين. أما في الحالات الأخرى التي يكون الخصمان فيها مختلفين أي ليبي وايطالي يكون أحد المحكّمين ليبيا والآخر ايطاليا). وهذا يمثل تقوية للعنصر الأصلي للبلاد في مثل هذه القضايا، وهناك محكمة استئناف ايطالية.

٤ ـ المحاكم الأهلية ـ وجدت المحاكم الأهلية من اكتوبر سنة ١٩٤٧، وفتحت في تسعة أماكن في البلاد، وتتألف من عرب ويهود، وتنظر في القضايا التي تخص الليبيين.

وجميع القضايا المدنية من اختصاص المحاكم الأهلية، أما تقرير ملكية الأراضي فليست داخل اختصاصها). وتنظر المحاكم في القضايا الجنائية فقط بمقتضى القانون الايطالي أو الانجليزي، الذي ينص على أن العقوبة لا تزيد على الحبس مدة ثلاث سنوات والغرامة لا تزيد على خمسين ألف.

ويقوم رئيس الإدارة بتعيين رؤساء وأعضاء المحاكم الأهلية، وتتكون المحكمة من الرئيس وعضوين إما مسلمين أو يهوديين ويعتمد ذلك على ديانة الخصمين. وللمحاكم الأهلية أن تحكم بالحبس حتى ستة شهور وفرض غرامة حتى ٢٠,٠٠٠.

أما الاستئناف، عدا في القضايا البسيطة، فيوجه إلى رئيس مكتب الشؤون المدنية أو إلى رئيس الإدارة.

٥ ـ المحاكم الشرعية والربانية ـ بالإضافة إلى المحاكم الموجودة التي انشئت تحت الإدارة البريطانية، انشئت محاكم شرعية في المقاطعة الوسطى، ولها الاختصاص عينه كما كان في عهد الايطاليين، ولكن بنوع من التحسين، ذلك أنه لم تعد هناك حاجة لتقديم الأحكام إلى محكمة ايطالية لتقرها، وهناك محاكم شرعية للاستئناف.

٦ ـ أشكال متنوعة من المحاكم ـ لتسوية القضايا المدنية البسيطة ـ كانت هناك محاكم المصالحة والتحكيم وقت الايطاليين، وكان للايطاليين محاكم من هذا النوع في مدينة طرابلس، وكان للعرب محاكم في أهم مدن المديريات والأقاليم، ولليهود في مدينة طرابلس وسوق الجمعة. أما تسجيل الأراضي فكان يعمل في المكتب العقاري الموجود في مدينة طرابلس وفي مصراته ويرأس المكتب قاض ايطالي. وقد انتقدت اللجنة التمثيلية الايطالية الطريقة القانونية القائمة ازاءها. خفضت عدد القضاة الاوروبيين من ٢٩ إلى ١٤ وان عربًا أجانب غير أكفاء تولوا الأمر وسبب إهمال ظهور المحامين أمام المحاكم الأهلية.

٧ ـ طرق العقوبات ـ ان المشرف على السجون ومركزه تحت مدير البوليس مباشرة مسؤول عن ادارة السجون البالغ عددها ٣٢٠ تقريباً. وبلغ عدد المسجونين في ديسمبر سنة ١٩٤٧ حول ١٦٠٠ سجين.

القانون والنظام

الأمن الداخلي ـ تحت الحكومة الايطالية

١ ـ كانت قوات البوليس التي تشرف على الأمن في البلاد بغض النظر عن قوات الجيش في المنطقة العسكرية الجنوبية، تتكون من البوليس الايطالي الافريقي والشرطة الملكية والبوليس المدني. وتبعاً لإحصاء الإدارة العسكرية البريطانية قدرت القوات كالآتي:

قوات البوليس الافريقي الايطالي	١٢٠٠ ايطالي	٢٠٠ ليبي
الشرطة الملكية	٥١٤ ايطالياً	١٠٣٢ ليبي
البوليس المدني	٢٠٤ ايطالي	
المجموع	١,٩١٨	١,٢٣٢

وكانت قوات البوليس الافريقي الايطالي مختصة بتحري الجرائم، والتأشير على جوازات السفر، والاشراف على حركة المرور، والأمن والتجسس السياسي، والأمن في الموانىء والسفن، وسجلات الإجرام، وكانت الشرطة الملكية قوة شبه حربية. أما البوليس المدني فكانت تستخدمه المجالس البلدية في تطبيق تعليمات المجالس البلدية، وكما يظهر من الميزانية الايطالية بلغت نفقات قوات البوليس الايطالي الافريقي والشرطة الملكية لعام ١٩٣٩/٣٨ ما هو ٢٦,٧٧٦,٠٠٠ ليرة.

تحت الإدارة العسكرية البريطانية

نظم البوليس الطرابلسي على غرار قوات بوليس المستعمرات البريطانية، وبقي عدد بسيط من الشرطة الملكية. أما قوات البوليس الافريقي الايطالي فوضعت في المعتقلات وقت الاحتلال البريطاني.

وأنشئت قوات البوليس على النظام الآتي:

ضباط بريطانيون	٣٢
مفتشون بريطانيون	٤٧
الشرطة الملكية	١٥٠
ليبيون	١,٤٩٢
المجموع	١,٧٢١

ويوجد ضمن القوات الليبية ١٩ مفتشاً و٤٦ مساعد مفتش و١٢٧ من الفنيين من الموظفين

وبلغت تكاليف هذه القوات ٢٢٥,٨٤٤ جنيه انجليزي لعام ١٩٤٧/٤٦.

صعوبات خاصة وفترات من العنف الاجماعي

وقعت حادثة هامة واحدة منذ الاحتلال البريطاني، وهي الاضطرابات ضد اليهود يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥. وبدأ الاضطراب في مدينة طرابلس القديمة وانتشر بعد ذلك إلى أربع جهات من المقاطعة، وأعيد النظام إلى نصابه يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥.

الضحايا	يهود	عرب	ايطاليون
قتلى	١٢٤	٥	١
جرحى	٢٥١	٤٩	٣

وألقي القبض على ٨٦٤ شخصاً ونفذ الإعدام في شخصين من العرب. وقدر رسمياً التلف الذي أصاب الممتلكات الثابتة بما يزيد على ١٠,٠٠٠ آلاف جنيه بينما بلغت الخسائر في البضائع وضياع ساعات العمل بنحو مئة مرة ذلك الرقم الأول، وأضحى ١٤٠٠ يهودي على الأقل بلا مأوى؟ وأثبت بعض رجال البوليس الليبي أنه لا يمكن الاعتماد عليهم، ولذلك أخذت القوات البريطانية تساعد للمحافظة على النظام منذ هذه الحادثة والعلاقات متوترة بين العرب واليهود. وطبقاً لما أوردته الإدارة العسكرية البريطانية في ٣ مارس سنة ١٩٤٧، أدى قتل يهودي لعربي إلى شبه وجود حالة نضال طائفي داخلي. وكانت هناك حادثتان أخريتان أحداهما خاصة بعصابات وشخصية علي بن عمر، والثانية بالقبض على سكرتير الجبهة الوطنية الحرة وما لحق ذلك من مظاهرات.

سلامة الحدود

أ ـ تحت الحكومة الايطالية: لم يمكن الحصول على معلومات مطلقاً (؟)

ب ـ تحت الإدارة العسكرية البريطانية: تعتبر الحدود الليبية مفتوحة ويمكن التهريب والدخول إلى الأراضي الليبية بغير الطريق الشرعي بحرية. ولكن خطوط القوافل الرئيسية تقوم عليها حراسة منتظمة. وتوجد على الحدود التونسية ثلاث نقط

للحراسة ومركزان للحدود وموظفون يبلغ عددهم ٧٨. وتوجد على حدود فزان نقطتان للحراسة بهما ستة رجال. ويوجد لحدود برقة نقطتان ومركز به أربعين رجلاً.

الأرض والموارد الطبيعية

الأرض

ان القطر الطرابلسي الذي تديره الإدارة العسكرية البريطانية يضم مسافة تبلغ ٢٥٠ ألف كيلو متر مربع منها ١٠٠ ألف كيلو متر مربع أو ما يعادل عشرة ملايين هكتار أرض منتجة. ويمكن تقسيم هذه الأراضي على الوجه الآتي:

أرض صالحة للمراعي فقط	٨ مليون
أرض يزرع جزءًا منها سكان مختارون	٤٠٠ ألف
أرض يزرع جزءًا منها قوم رحل	مليون و٦٠٠ ألف

وفي عام ١٩٣٧ وضع تقسيم نسبي للمسافات المذكورة أعلاه فجاءت كالآتي:

أرض حكومية	٤٠ ألف
أرض ملك للأفراد	٢٨٠,٣٣٦
أرض ملك الكنيسة	١٦
أراض أخرى مع أراضي الطوائف	٩,٦٧٩,٦٤٨
المجموع	١٠,٠٠٠,٠٠٠

وتتكون أراضي الحكومة من ٥٠٠٠ هكتار من الغابات و٣٥ ألف هكتار مراعي وصحاري.

وخلال عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ استولت الحكومة على ٧٢ ألف هكتار ولكن التفاصيل عن هذه الأراضي غير معروفة.

أما الأراضي التي يمتلكها الأفراد فمنها ١٢٧ ألف هكتار امتيازات و١٠٣٣٣٦ هكتار من التسويات و٥٠ ألف هكتار مزارع عرب على الخط الساحلي. أما الأراضي التي يزرعها سكان مستقرون وتعطي أكبر محصول زراعي فيمكن تقسيمها إلى المجموعات الآتية:

هيئة استعمار ليبيا	٥١,٠٥٨ هكتار
المعهد الوطني الفاشستي للترفيه الاجتماعي	٤٦,١٣٠ هكتار
التسويات	١٢٧,٠٠٠ هكتار
مزارع عربية على الساحل	٥٠,٠٠٠ هكتار
أراضٍ عربية في الجبل	١٢٧,٠٠٠ هكتار
المجموع	٤٠١,١٨٨٨

أ ـ الزراعة

يعتبر الشعير محصول الحبوب الرئيسي ويقدر متوسط الانتاج أو المحصول السنوي طبقاً لقرارات الإدارة العسكرية البريطانية بحوالى ٥٠ ألف طن من أرض زراعية مساحتها ٣٠٠ هكتار.

ويقدر هذا المتوسط المحصول بعد حسبان الضرائب، ويعتبر أقل بكثير من المحصول الذي ينتج سنوياً.

ويأتي محصول القمح في المرتبة الثانية إذ يبلغ ٨ آلاف طن في العام من أرض تبلغ مساحتها ٢٠ ألف هكتار بينما يوجد فائض من محصول الشعير السنوي يقدر في المتوسط بنحو عشرة آلاف طن للتصدير. أما محصول القمح ففيه عجز عما يحتاجه الاستهلاك المحلي ويقدر بنحو خمسين ألف طن في العام وذلك سنة ١٩٣٥.

بذلك يكون توازن محصول الحبوب لهذه الأراضي عكسياً.

وقبل الحرب كان يقابل العجز بالاستيراد وكذلك كان وضع الحبوب. وفي عام ١٩٤٤ و١٩٤٥، و١٩٤٦ صدر ٦٥,٠٠٠ طن من الشعير و٣٦٠٠ طن من القمح وذلك عندما اقترحت الرغبة لتصدير كميات أقل حسب سياسة تجارية محافظة.

البندق ـ طبقاً لتقديرات الإدارة العسكرية البريطانية يقدر المحصول بـ ٨٠٠ طن من مساحة تبلغ ٧٠٠ هكتار. ويقدر الاستهلاك المحلي بنحو ٤٠٠ طن في السنة وبذلك يوجد فائض للتصدير.

التتباك (الدخان) ـ ينتج الدخان من مساحة تبلغ ٥٥٠ هكتاراً ومتوسط المحصول ٤٠٠ طن وتسيطر الحكومة على انتاج وبيع الدخان.

الدحريج ـ يعتبر أثمن محصول للعلف في القطر الطرابلسي الا أن انتاجه محدود لاحتياجه للري.

اسبارتو ـ نوع من الحشيش البري يوفر دخلاً لكثير من الأهالي الذين يقومون بجمعه. وخلال إدارة الايطاليين كانت الحكومة تشرف على جمعه، ومنحت امتيازات مختلفة لذلك. وعام ١٩٤٧ منحت الإدارة العسكرية البريطانية امتيازاً لمدة خمس سنوات لجمع هذه الحشائش وبشرط أن يدفع لجامعيه نفس الثمن بحيث لا يتغير وبغض النظر عن مكان الجمع والمسافة عن مدينة طرابلس.

ب ـ الحيوانات

أهم أنواع الحيوان في هذه المنطقة هي الماعز والغنم والماشية والجمال والخيل والحمير والبغال والخنازير. وفي الفترة بين ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ كان انتاج هذه الحيوانات أكثر فائدة من جميع المنتجات الزراعية.

وطبقاً لما ورد في احصاء موارد الثروة هناك فإن الضأن والخراف والصوف التي تنتجها طرابلس قادرة على أن تزاحم بلا صعوبة في الأسواق العالمية إذا أمكن المحافظة على ارسال المنتجات بانتظام وبمستوى ثابت.

ج ـ الخضروات

البطاطس ـ تنتج زراعة البطاطس ثلاثة محاصيل في العام للاستهلاك المحلي تقدر بنحو ٣٠٠ ألف طن من مساحة تبلغ ٤٠٠ هكتار إذا أمكن مدها بمياه الري.

الطماطم ـ يبلغ محصوله السنوي عشرة آلاف طن من مساحة تبلغ ٢٠٠٠ هكتار وتستهلك محلياً.

خضروات أخرى ـ تزرع خضروات متنوعة في مساحة تبلغ ٢٠٠٠ هكتار وتعطي محصولاً يقدر بعشرة آلاف طن يغطي الحاجة الداخلية ويفيض حوالى ٢٥٠٠ طن للتصدير ولا تزرع أنواع خاصة من الخضروات التي تثمر مبكراً للتصدير.

د ـ زراعة الفاكهة

من الزراعات التي تزداد أهميتها في حياة القطر الطرابلسي الاقتصادية طبقاً لما جاء في احصاء موارد ثروة الأراضي في القطر الطرابلسي. وكان هناك عام ١٩٤٤ حوالى ٥٠ مليون شجرة فاكهة في البلاد مقابل:

شجرة زيتون	٣,٣٨١,٠٠٠
بلح	١,٧٦٨,٠٠٠
عنب	٤٢,٥٢٥,٠٠٠
تين	٥٨٣,٠٠٠
لوز	١,٧٨٦,٠٠٠
	٥٠,٠٤٣,٠٠٠

وهناك عدد غير معروف من أشجار الفاكهة الأخرى في البلاد منها الموالح والمشمش.

الزيتون ـ ازداد عدد أشجار الزيتون من ٤٥٠ ألف إلى ٣,٣٨١,٠٠٠ زرع منها ٢,٤١١,٠٠٠ بواسطة الايطاليين في المدة بين ١٩١٠ ـ ١٩٤٤. ويزرع الزيتون في مساحة تبلغ ٣٠٥,٨٠٠ هكتار، ومتوسط الانتاج في الوقت الحاضر يبلغ ٢,٠٠٠ طن من الزيت في العام، كان الايطاليون في سنة ١٩٤٠ يستخرجون ثلثه. وهناك عدد كبير من الأشجار التي زرعها أصحاب الامتيازات والمستعمرون الايطاليون لا تنتج انتاجاً كاملاً. وسيبلغ انتاج زيت الزيتون ٩٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠ طن وذلك عندما تثمر جميع الأشجار إذا تم ذلك.

ويبلغ استهلاك زيت الزيتون في الوقت الحاضر ٢٠٠٠ طن تقارن بـ ٣٥٠٠ طن من الزيت الصالح للطهو والأكل قبل الحرب.

البلح ـ حسب تقدير الإدارة العسكرية البريطانية يقدر محصول البلح السنوي بنحو ٣٥٠٠٠ طن يستهلك منها محلياً ٣٠٠٠ طن.

العنب ـ ازدادت أشجار العنب في الفترة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٤ من ٩٢٠,٠٠٠ إلى

٤٢,٥٢٥,٠٠٠ و١٠٪ من أنواع العنب هي لصناعة الخمور ولا تصلح للمائدة وهي من أنواع رديئة لا تصلح للتصدير.

الموالح ـ تزرع الموالح في مساحة تبلغ ١٠٠٠ هكتار ويبلغ الانتاج حوالى ٣٠٠٠ طن يستهلك نصفها محلياً.

التين ـ كانت في القطر الطرابلسي حوالى ٥٨٣,٠٠٠ شجرة تين في المدة بين ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥.

اللوز ـ ازداد انتاج اللوز من ٢٠ طناً عام ١٩٣١ إلى ١٠٠٠ طن عام ١٩٤١ ولكنه نقص منذئذٍ.

الري

ليست هناك أنهار ولا بحيرات في البلاد الطرابلسي. ومن الصعب جداً الاحتفاظ بمياه الأقطار السطحية لأن قدرة الأرض على الترسيب والاحتفاظ بالماء غير منتظمة وأنها إلى حد ما سيلية، وبناء التربة وطبيعتها لا يساعدان على الاحتفاظ بالماء. ومشكلة الزراعة الرئيسية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة البلاد الاقتصادية كلها تنحصر في العمل على زيادة كميات الماء وذلك بالبحث عن موارد المياه الجوفية، وإلى حد ما الاحتفاظ بمياه الأمطار في مستودعات. وجاء في إحصاء موارد ثروة الأرض للقطر الطرابلسي ان استثمار مبلغ ٥٧٠,٠٠٠ جنيه يسمح بزيادة الأراضي الزراعية بنحو ٥٠٪ كما يضمن بقاء الحيوانات والطيور ويحفظها ضد عوامل الجدب وامتناع الأمطار، وهذا التقدير مبني على أسعار ما قبل الحرب، ولا يدخل ضمنه نفقات زرع المساحات التي تروى حديثاً.

وخلال الفترة بين ١٩١١ ـ ١٩٤١، وطبقاً لما رأت الهيئة التمثيلية الايطالية، حفر الايطاليون ٢٥,٠٠٠ بئر تعطي يومياً ٢,٨٥٠,٠٠٠ طن من الماء. وبالإضافة إلى ذلك حفر ٨٧ بئراً ارتوازية أعماقها ٥٠,٠٠٠ متر، تخرج يومياً ٥٢٢,٠٠٠ طن ماء. وتوجد إحدى هذه الآبار في غدامس وهي الآن ضمن المنطقة التي تحت الإدارة الفرنسية.

وبلغت مجموع تكاليف انشاء هذه الآبار كما قدرت الهيئة التمثيلية الايطالية ١,٧٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة.

وطبق قرار الإدارة العسكرية البريطانية فإن الآلات التالية تستخدم في سحب مياه الآبار:

طواحين هوائية	٢٤٩	١,٦٤٣
مضخات وطلمبات كهربائية	١,١٨٠	٥,٨٧٥ قوة حصان
مضخات للزيت	٢١٤	١,٨٨٨ قوة حصان

وذكرت الهيئة التمثيلية الايطالية انه لم تكن هناك قوى لرفع المياه من الآبار قبل الاحتلال الايطالي.

ويبدو أنه يجري الآن حفر ما لا يقل عن ٢٣,٣٥٧ بئرًا في البلاد بواسطة وسائل

وآلات متعددة. وفي أثناء الاحتلال البريطاني توقف توسع توريد المياه، وكانت صيانة الآبار الارتوازية ناقصة، وبناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية ـ فإن المحصول كان مجدباً في السنوات القليلة الماضية. وفيما يلي ما ورد في تقرير «منابع الثروة الأرضية الطرابلسية» الذي كتب سنة ١٩٤٥ (بريطانيا ـ أمريكا ـ فرنسا).

«لقد حصل في السنوات الأخيرة بعض النقص في الآبار الارتوازية الذي يعود إلى تقصير في الصيانة، مع العلم أن الإدارة العسكرية البريطانية قد وجهت بعض الاهتمام لهذه الناحية، ولكن هذه الحالة مستمرة، وان استمرار أو عدم استمرار تلك الأمداد هو نوع من المضاربة».

بناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية فإن ٢٢ بئراً غير ارتوازية قد أقيمت في منطقة «سرت والنوفيلية» وجددت لتتمكن الحيوانات الكثيرة من الشرب.

القحط

حل القحط في السنوات ١٨٩٧، ١٩٠٧، ١٩١٥، ١٩٢٦، ١٩٣٥، ١٩٤٧، وعموماً يقع في كل عشر سنوات مما يسبب أزمات في جميع مرافق الحياة الاقتصادية في المنطقة.

(توجد المعلومات التي تتعلق بتأثير القحط على المنطقة، والمقاييس التي تتخذ لتخفيف وطأته في فهرس ٢٢). (بريطانيا وأمريكا).

إن نتائج قحط سنة ١٩٤٧ أصاب جميع انواع الحصاد بخسارة تامة بينما نفق ٦٠٪ من الماشية. ومن الثابت أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تتخذ الاحتياطات ولم تعر اهتماماً لملحوظات خبرائها مع تجارب المزارعين الخبراء في طرابلس ولم تقدر كذلك تجارب الايطاليين الماضية. وبدلاً من أن تحتفظ ـ الإدارة ـ بالمخزون من حبوب حصاد السنين الثلاث ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب. ونقلت الإدارة البريطانية أثناء قحط سنة ١٩٤٥ ـ من غير رسوم ـ قسماً من الماشية إلى (برقة) وأوصلت الماء في اللوريات إلى القسم الباقي.

وفي قحط سنة ١٩٤٧ لم تعمل الإدارة العسكرية البريطانية أي شيء للمحافظة على الماشية، وكنتيجة لهذا القحط لم تتأثر الزراعة فقط بل إن جميع مرافق الحياة الاقتصادية قاست وتأثرت أكثر بكثير مما أصابها بسبب الحرب التي كان لها تأثير ضئيل على طرابلس، وذلك وفقاً لما جاء في كتاب «طرابلس» الإدارة العسكرية البريطانية، طرابلس، ابريل سنة ١٩٤٧ صفحة ٤٧ (روسيا).

ان قحط سنة ١٩٤٧ انتج خسارة فعلية في جميع المحاصيل ونصف الماشية، وازدادت هذه الأحداث سوءاً بإتلاف موارد المياه، ولم تقم الإدارة العسكرية البريطانية بإرسال الماشية بحراً إلى (برقة) كما فعل الطليان. وفضلاً عن ذلك فإن الفائض من المحصول المبيد لسنة ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ قد صدر، ومخزون غير كاف من الحبوب

بقي في المنطقة. وليست الزراعة وحدها بل جميع نواحي الحياة الاقتصادية قد تأثرت من القحط (مذكرة فرنسية).

الأحوال الزراعية الماضية والحاضرة

في أثناء الثلاثين سنة من الاحتلال الايطالي، أنجزت ايطاليا قسماً كبيراً من برنامج تحسين الأراضي والمستعمرات. وبالإضافة إلى تقدم الري، فإن الايطاليين أتموا من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٠ تعمير قسم كبير من الأراضي الرملية. لقد كان في المنطقة التي تتحرك فيها الكثبان الرملية ما يبلغ ٧٥٠٠ هكتار و٢٠٠٠ هكتار من النباتات الميتة التي زرعت مع الأشجار. وبناء على قول مصدر ايطالي (في أثناء المدة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٠ فإن ١٤٨,١٤٥ هكتاراً من مجموع ٢٣١,٠٩٠ هكتاراً من الأراضي المرخصة والمحروثة قد تحسنت). وفي أثناء المدة الواقعة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٢ لعب بنك صندوق التوفير دوراً هاماً في تحسين أراضي طرابلس، وقدم قروضاً زراعية بما قيمته ٣٠٠,٤٣٣,٠٠ ليرة ايطالي منها ٧,٥١٨,٠٠٠ ليرة ايطالي قدمت إلى ٢٥,٦٢٥ عربياً.

قبل أن تعلن ايطاليا السياسة المحددة للعرب فإن القروض كانت تعطى لجلب الحبوب، وبناء على قول بنك صندوق التوفير فإنه كان يقدم للعرب جميع القروض التي يطلبونها تقريباً. وفي سنة ١٩٣٨ كانت القروض تقدم للعرب والايطاليين على السواء، وكانت لمدة سنة وعشر سنوات وثلاثين سنة، وكانت الفائدة ٢ بالمئة، وتدفع الدولة لكل قرض إلى بنك صندوق التوفير مبلغاً يساوي على الأكثر ٣ بالمئة. وبهذا عمت الفائدة كثيراً نتيجة لهذه الترتيبات الزراعية الحديثة والتي كان من شأنها استعمال الأدوات الزراعية الحديثة كالتراكتورات وغيرها في كثير من المستعمرات الايطالية، فازدهرت الحقول وأثمرت وأصبح الهكتار الواحد من الأرض يعطي محصولاً من القمح والشعير أكثر بكثير من السابق.

وقد ساعدت الإدارة الايطالية المزارعين كثيراً في توصيل الكهرباء وضمنت لهم الوقود الذي يستعمل لمضخات الري في الحقول التي ثلثا أراضيها كان مخصصاً لانتاج الغذاء.

وفي أثناء الإدارة العسكرية البريطانية حتى سنة ١٩٤٥ كان لمقتضيات الجيش وطلباته وكذلك للفصول الممطرة المؤاتية تأثير على الزراعة بحيث أصبحت نسبياً موفقة، وان الكفاح ورأس المال اللذين قدما من قبل الطليان في السنوات التي سبقت الحرب، استمرا في اعطاء نتائجهما.

وجاء في قول الإدارة العسكرية البريطانية «طرابلس تشكر السنوات الثلاث ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، لحصادها الجيد الذي كان فعلاً منقذاً للنفس والذي ـ نسبياً ـ تطلب جزءاً ضئيلاً من المساعدة».

منذ سنة ١٩٤٧ وجدت الزراعة نفسها في مركز صعب جداً، وهذا يرجع للقحط وللزيادة في أسعار الانتاج وللنقص الحاصل في بعض المواد وللفساد المتزايد في الصيانة وأخيراً لأحوال السوق. فأسعار الانتاج تتأثر بارتفاع الأسعار، خصوصاً السماد والوقود والكهرباء. ان السماد والحبوب والماكينات من الصعب جلبها. والبيع في الخارج كان مقيداً بنظام التعامل وفي أرضه مقيداً بالقانون العام للنشاط الاقتصادي.

ان هذا المركز الحرج الذي حصل للسياسة الاقتصادية كان في عهد الإدارة العسكرية البريطانية «تصدير القمح من المقاطعة مع عدم وجود الاحتياطي، وغلطة عدم الاعتماد الكافي على الزراعة وطريقة تصدير المحصول الزراعي للبلاد الواقعة ضمن منطقة الاسترليني إلخ» وبناء على تقرير المجلس الزراعي وهيئة البعثة فإن الضرائب قد ازدادت... بينما المزارعون في عهد الإدارة الايطالية ـ الذين قاسوا من القحط ـ قد استثنوا من الضرائب. وفي عهد الإدارة العسكرية البريطانية يدفعون الضرائب المعتادة (روسيا). وكذلك الاعتمادات الزراعية قد نقصت إلى حد كبير إذا قيست بتلك التي كانت قبل الاحتلال البريطاني.

عشرات الألوف من المزارعين المواطنين العاملين الذين لا أرض لهم اصبحوا من غير عمل منذ ثمانية عشر شهراً. ان عدم التوظيف ازداد نتيجة لحدوث الأزمات الزراعية وسيستمر هكذا إلى حين نزول المطر. إن فساد الأمن في المساحات الزراعية كان مضغوطاً من قبل اللجنة التمثيلية الايطالية وايطاليين آخرين، وقد علمت بكل هذا الإدارة العسكرية البريطانية (امريكا وفرنسا وانجلترا).

عشرات الألوف من المواطنين تركوا من غير عمل. وقد أصبح من المخيف والمسلم به عدم وجود الأمان في المساحات الزراعية البارزة في كل الجهات. وتبعاً لفقرة اللجنة الايطالية فإن عدم الأمن في هذه المساحات بالنسبة إلى البطالة يمثل أساس مسألة الحالة العامة في طرابلس. (روسيا).

في سنة ١٩٤٤ كانت كمية الانتاج الزراعية ٤,٢٨٨,٠٠٠ أي:

شعير	(١٢٥,٠٠٠)	طن	٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
قمح	(١٣,٠٠٠)	طن	٢٧٣,٠٠٠ جنيه
زيتون	(٣,٣٠٠)	طن	٥١٠,٠٠٠ جنيه
خمور	(٣,٥٠٠)	طن	١٨٠,٠٠٠ جنيه
بلح	(٢٢,٦٠٠)	طن	٥٦٥,٠٠٠ جنيه
فواكه وخضار			٢٠٠,٠٠٠ جنيه
منتوج المواشي			٥٦٠,٠٠٠ جنيه
المجموع			٤,٢٨٨,٠٠٠ جنيه

وفي السنة نفسها وصلت قيمة الانتاج الزراعي المصدر إلى ٤٧٥,٠٠٠ جنيه وان الدور الذي تلعبه الزراعة في التقدم الاقتصادي العام للمنطقة واضح كما يلي (مثل ذلك الدور يلعب من قبل الايطاليين مع روسيا).

وبناء على قول الادارة العسكرية البريطانية «ان المستعمرين الايطاليين قد استعدوا استعداداً خاصاً في الحقول بحيث لا يمكن للعرب الرحل أو غير الرحل تكفلها في الوقت الحاضر، وهناك في منطقة شبه الصحراء طبيعة زراعية خاصة بحيث يستطيع هؤلاء العرب تكفلها بشكل أفضل من الاوروبيين لتربية المواشي وانتاج البلح. وان الايطاليين اظهروا استعدادهم لتنمية موارد الثروة في بعض المناطق. وكما تتنبا الإدارة العسكرية البريطانية فإن في استطاعتهم أن يلعبوا دوراً هاماً في تحسين الزراعة في المستقبل.

الغابات

لم تكن الغابات ممتدة في المنطقة في سنة ١٩٤٠ إلا حوالى ١٦,٠٠٠ هكتار والتي منها ١١,٠٠٠ و٥,٠٠٠ زرعت من قبل أصحاب الامتياز والدولة، كل في ما يختص به. ولا يوجد في المقاطعة تجارة أخشاب بارعة.

زراعة الغابات لها أهميتها لوقف تقدم الرمال الكاسحة. ان الإدارة الايطالية قد وجهت اهتماماً إلى هذه المسألة، وبناء على قول اللجنة الايطالية أثناء سنة ١٩٣٣ فإن مليون شجرة قد غرست تقريباً، وفي أثناء الحرب نقصت الغابات وذلك لقطع الأشجار للجيوش العسكرية وللسكان من أجل التدفئة.

وبعد الاحتلال البريطاني لاقت زراعة الغابات اهتماماً، وان الإدارة العسكرية البريطانية زرعت المساحات التالية:

السنة	هكتار
١٩٤٤	٤٤
١٩٤٥	٥٠
١٩٤٦	١٧٩
١٩٤٧	٤٥٥
المجموع	٧٢٩ هكتاراً

وبناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية فإن المزروعات كانت توزع من غير رسوم على الأهالي. وقد كانت الزيادة في زراعة الغابات ١,٣٤٢ هكتاراً.

وتتكون هيئة قسم الغابات في دائرة الزراعة للإدارة العسكرية البريطانية من ٥٩ عضواً منها ٥٣ ليبيًا و٦ طليان.

صيد الأسماك

التون والسردين: سمك التون والسردين يصطاد من المياه الساحلية ويصطاد سنوياً بين ٣٠٠ ـ ١٠٠٠ طن، وعموماً كلها تستهلك في المنطقة.

صيد الاسفنج: خلال سنوات ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ كانت الغلة السنوية للاسفنج بين ١٩ و١٠٣ طن. وفي أثناء الحرب لم يكن هناك صيد للاسفنج (أي سنة ١٩٤٠ و١٩٤٢) وفي السنوات الآتية كانت الغلة:

السنة	الغلة
١٩٤٣	٠,٨ طن
١٩٤٤	١,٧ طن
١٩٤٥	٢,٩ طن
١٩٤٦	١٠,١ طن

وقد عرف الجميع أو توقعوا وجود منطقة الخام حول الساحل الطرابلسي فاكتسحتها البحرية البريطانية، وقد أعلن الأمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٧. وفي الوقت الحاضر يوجد أربع شركات لصيد الاسفنج، اثنتان منها يونانيتان واثنتان يهوديتان ايطاليتان، ومنذ سنة ١٩٤٦ كانت الصعوبة قد جربت في إيجاد أسواق التصدير.

الثروة المعدنية

الثروات المعدنية الفنية المعروفة في البلاد هي: المرمر، الملح الصخري، البوتاس، الصوان» وكلها ذات أهمية قليلة وليست مستغلة.

مصادر الحرارة والكهرباء:

لا يوجد منابع للحرارة أو القوة المائية للكهرباء في طرابلس.

ملكية الأراضي

قبل الاحتلال الايطالي كانت الأرض مقسمة إلى أربعة أصناف:

١ ـ الأراضي التي يملكها الأفراد.

٢ ـ الأراضي العامة التي يوجد لبعض القبائل حق المرعى والزاد منها.

٣ ـ الأراضي الوقف.

٤ ـ الأراضي الميري ـ ملك الدولة.

وعلى العموم فإن القوانين والعادات المألوفة في ملكية الأراضي قد وضعت في عهد الامبراطورية العثمانية والتي أساسها القوانين الاسلامية. وبعد الاحتلال الايطالي نظِّمت الملكيات الفردية للأراضي وأصبح تسجيل ملكيات الأراضي منوطاً بدائرة خاصة في الدولة، وان التسجيل هو البرهان الوحيد الذي يثبت ملكية الأراضي وينشىء لأصحابها عليها حقوقاً. وأما وضعية أراضي الوقف فقد بقيت كما هي ولم

تتغير. والأراضي العامة نظمت ولكن تأثرت بوضعية تأميم الأراضي. فقد أُمم ٩,٣١٣ هكتاراً من أملاك الدولة في سنة ١٩٢٢ ثم ٢٩٦,٤٥٧ هكتاراً في سنة ١٩٣٩.

في سنة ١٩٣٧ كان برنامج الاستعمار المعروف الآن بأسماء الهيئات الايطالية المختلفة يضمن ١٠٣,٣٣٦ هكتاراً من الأرض التي بناء على قول اللجنة الايطالية يوجد منها حوالى ١,٥٠٠ هكتاراً استعملت لأعداد مستعمرتين اسلاميتين محدودتين في المعمورة والنعيمة. وان أكثر من ٥٠,٠٠٠ هكتار قد أعدت من قبل الدولة لتكون تحت تصرف العرب لعدة مشاريع بعد سنة ١٩٣٨ وهي السنة التي سن فيها تشريع يشرك العرب في منافع مشابهة لهذه المشاريع. وبناء على قول اللجنة الايطالية فإن المعمورة تشتمل على ١,١٠٠ هكتار و١٥٧ حقلاً كانت كلها قد تمت في سنة ١٩٣٩ ولكنها قد اشغلت تقريباً.

والمصدر نفسه يذكر أن في سنة ١٩٤٠، أقيم ٨٠ حقلاً في النعيمة «الأبنية لم تتم وتشغل من قبل المزارعين».

المالية

النقد ـ البنوك والتعامل

قبل الاحتلال كان التداول المشروع في طرابلس هو الليرة، ومن اكتوبر ١٩٣٤ إلى ما بعدها وضعت قوانين شديدة لضبط المسائل المالية الخارجية في كافة أنحاء الامبراطورية الايطالية، وفي سنة ١٩٣٥ منح بنك ايطاليا، لوحده فقط، حق مداولة جميع المعاملات الخارجية المالية، وبناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية لا يوجد أي سجل لحركة النقد بالليرة الايطالي أثناء سنوات ١٩٣١ ـ ١٩٤٣. وفي سبتمبر ١٩٤٣ استبدل النقد المتداول لا سيما الليرة الايطالي ذو فئة الخمس ليرات بليرة عسكرية بريطانية مضمونة. وأصبح هذا النقد المتداول هو النقد الرسمي للبلاد وهو مربوط بالاسترليني ومحدود لطرابلس فقط. وأصبح بنك باركليز هو البنك الرسمي الذي يتولى صرف هذه الأمور ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٣. وفي مارس ١٩٤٧ سحبت جميع الأوراق النقدية الايطالية من طرابلس وأصبح التعامل بالليرة العسكرية البريطانية المضمونة. ولكن بقيت القطع المعدنية الايطالية متداولة بحرية... وبناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية فإن ٤٥٧,٣٤٩ لير ايطالي استبدلت بالليرة العسكرية البريطانية ـ ويقول مصدر ايطالي بأن المعدل السنوي للنقد المتداول من سنة ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ كان يصل إلى ٥,٧٠٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة وان النقد المتداول في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ بالليرة البريطانية العسكرية كان ٨٤٧,٣٧٤,٠٠٠ وهو يبين نقصاً قدره ٣١٪ بالمئة إذا قيس بنسبة ١٩٤٣.

وهذا النقص في التداول يعود إلى سحب القوات العسكرية، وإلى النقص العام في النشاط الاقتصادي وكذلك إلى اختلال الميزان التجاري.

ان بنك باركليز لا يتعامل بالقروض التجارية إلا قليلاً. ولكن في حقل القروض الزراعية فإنه عمل ١٠٦ قروض مقدمة بالليرة العسكرية البريطانية قيمتها ٣٣,٣٨٧,٣٨٧ بكفالة الادارة العسكرية البريطانية التي غطت ٨٠٪ بالمئة من القروض. وهذه القروض الزراعية التي منحها البنك كانت بفائدة مقدارها ٥٪ بينما القروض الأخرى كانت بفائدة قدرها ٦ بالمئة. ومنذ الاحتلال البريطاني لم يقدم أي طلب من أي بنك في سائر البلاد لفتح فرع له في طرابلس أو العمل فيها سوى بنك باركليز الذي كان البنك الوحيد هناك.

استثمار رؤوس المال

قبل ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ كانت ايطاليا قد أعدت مشروعات كثيرة لتحسين الطرق وبناء ميناء وتقدم البلاد عمرانياً في طرابلس، ومرت البلاد ثلاث مرات، الأولى من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٣٠ حيث يقول مصدر مالي رسمي في طرابلس بأن رأسمال الدولة كان ٢٤٣,٧٩٤,٩٥٦ ليرة. وفي أثناء السنوات الست التالية لم يكن هناك أي زيادة، فقد سجل رأسمال الدولة بـ ٢٠٠,٣٠٠,٧٥٨ ليرة، وفي السنوات الست الأخيرة كان في ليبيا كلها فقط ٩٦٠,١٨٣,٦٢٣ ليرة والتي تتضمن ١٧٣,٥٥٥,٠٠٠ ليرة لاصلاح الأراضي أثناء سنة ١٩٣٠/١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠/١٩٤١، وبالإضافة ٤٤٩,٩٠٠,٠٠٠ ليرة فإن المبلغين الأخيرين قد وزعا خصيصاً من قبل الحكومة الايطالية. وتقول نشرة ايطالية رسمية بأنه في سنة ١٩٤٠ كانت رؤوس المال الخاصة في طرابلس كما يلي:

	ليرة
٩٢٨ للصناعة	١,١٠٨,٠٠٠,٠٠٠ رأس المال
١٠٤٦ للتجارة	٣٠٩,٣١٠,٠٠٠ رأس المال

وفي النشرة يتبين أن الأرقام لم تظهر الحقيقة تماماً ولم تعط صورة واضحة، بل إن هذه الأرقام هي ثلث الكمية التي توجد.

وليس هناك معلومات بخصوص رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة في طرابلس. ولكن بعد الاحتلال باشر أعمال التجارة في طرابلس ٨ انجليز وامريكي واحد وايطاليان اثنان. ولا توجد معلومات تتعلق برأس المال المستخدم محلياً في كل حقل. ولكن يبدو أن النشاط الاقتصادي في طرابلس ضئيل جداً.

الميزانية

ان المعلومات تدل على المساعدات المالية التي كانت تقدمها ايطاليا للبلاد. وفي سنة ١٩٣٣ و١٩٣٥ كانت الحكومة الايطالية تقدم ٦٠٪ بالمئة من الميزانية أي ما يبلغ ٥٥٤,٧٥٠,٣٦٦ ليرة، وفي أثناء الاحتلال البريطاني حتى غاية ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ قدمت الخزينة البريطانية مساعدة مالية تبلغ ٧٤٧,٧١١ جنيه.

الضرائب

جميع الضـرائب المباشرة كانت تجبى من قبل الادارة العسكرية البـريطانية وكانت الضرائب غير المباشرة التالية، قبل الاحتلال:

ضريبة الاستيراد والتصدير

ضريبة البيرا

ضريبة الكحول

وقـد حـصـرت الدولـة التـبغ، الملح، الكبـريت، الشـاي، حـجـر الصـوان. ولكن بعـد الاحتلال البريطاني ألغت الادارة العسكرية هذا الحصر ما عدا الشاي وحجر الصوان.

وعلى العموم فإن نظام جباية الضرائب بعد الاحتلال بقي على ما هو عليه أيام الايطاليين، غير أن سوء الحالة الاقتصادية أدى إلى تغيير بسيط في هذا النظام. وهذا يعـود، إلى أن القـوانين الايطاليـة أخف وطأة في النظام من القـوانين البـريطانيـة، والظروف الاقتصادية.

وفي أثناء الاحتلال البريطاني تجبى على الأشياء الآتية:

ضـريبـة على ثروة العائلة ـ ضـريبـة اكتتاب التقـدم ـ ضـريبـة الصناعـة والتجـارة ـ والعلوم والمهن... ألخ.

التجارة والصناعة

التجارة الداخلية

قبل الاحتلال كانت الصورتان الرئيسيتان لتجارة البلاد الخارجية: الميزان التجاري الثابت والمتعاكس، والنسبـة التجارية العالية للاستيـراد والتصـدير لمصالح ايطاليا. ويلاحظ أن ايطاليا قبل سنة ١٩٣٤ وقبل أن تتقيد بسياسة اقتصادية موجهة كانت تقاسم طرابلس حوالى الثلثين من وارداتها وصادراتها التجارية وهذا لأسباب جغرافية.

وفي أثناء الاحتـلال البـريطاني سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٦ كانت النسبة متعادلة بين الصـادرات والواردات. وكـانت هذه السنوات سنوات حـصـاد جيـد. وكان فيـهـا ميـزان تجـاري جيـد، ومن هذا نعلم أن البـلاد تعتمـد على المنتوج الزراعي المحلي وخاصة القمح والشعير.

أثناء الإدارة الايطاليـة: كانت البضـائع الواردة من ايطاليـا تابعة لتعـريفـة ايطاليـة خاصـة، ولكن كان هناك حـرية في استيـراد بعض البضـائع غيـر المحتكرة من قبل الحكومة من الخارج. وكانت ايطاليا تسيطر على التجارة والصناعة وعلاقات البلاد بالخارج.

وجميع الحوالات والمعاملات المالية كانت بواسطة بنك ايطاليا. ثم صارت هناك رقابة شديدة على البضـائع المستوردة من خارج ايطاليا. وكانت الدوائر الاقتصادية في طرابلس مسؤولة أمام الإدارة المـركزية في طرابلس عن جميع الواردات والصادرات

التجارية، ثم عقدت اتفاقات بين ايطاليا واليونان وفرنسا وتركيا والمانيا والمملكة المتحدة لمبادلة بضائعها مع ليبيا. ولم يكن يسمح بالمعاملات التجارية مع سواها من البلدان بدون اتفاق مع ايطاليا. وكان هذا من استعدادات ايطاليا للحرب.

أثناء الإدارة البريطانية

كانت مبادىء الاستيراد والتصدير أثناء سنوات ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ مقيدة بموجب رخص تصدر عن الادارة البريطانية.

التجارة الداخلية

لا توجد تجارة داخلية كبيرة، فهي مقصورة على صغار التجار بين بعضهم البعض وضمن دكاكينهم.

الصناعة

لا توجد صناعة هامة في البلاد. ولكن صناعة التبغ والكحول وتجفيف الأسماك واستخراج الملح وصناعة الخمور، وعمل الورق، كان لها أهمية محلية. وبعد الاحتلال البريطاني وجدت صناعة الصابون حيث يوجد الآن ٢٧ مصنع صابون. وكذلك صناعة مختلف أنواع المشروبات الروحية.

(ويعدد التقرير ١٦ فرعاً من فروع الصناعة تضم ١٠٦ مشاريع تستخدم فيها الآلات. ويملك أكثرها الايطاليون. ويوجد بالإضافة إلى ذلك مشروعات أقل أهمية تستخدم عدداً من العمال يقل عن الستة، ويقدر عددها بـ ٣,٠٠٤ مشاريع، في ١١٧ فرعاً من فروع التجارة والصناعة. ولا تقوم المشروعات بالانتاج بأقصى طاقتها الانتاجية لارتفاع تكاليف نفقات الانتاج، والافتقار إلى المواد الأولية، وقلة الطلب نتيجة لجلاء القوات الايطالية وتناقص القوة الشرائية للسكان والقيود المفروضة على التصدير.

ثم ينتقل التقرير إلى تعداد عقود الامتياز الممنوحة في طرابلس، وتشمل استخراج النطرون والنفط وشق الطرق وصيد السمك والمخازن الجمركية.. إلخ.

النقل والمواصلات والمنافع العامة

يوجد في طرابلس شبكة من الطرق يقدر طولها بـ ١٠,٣٠٠ كلم، منها ٢,٣٦٨ كلم من الطرق الرئيسية، أما الخطوط الحديدية فلا يزيد طولها على ١٩٧ كلم، وهناك ميناءان هامان هما طرابلس وزوارا، فضلاً عن ٨ موانىء صغيرة تستخدم مراسي لسفن الصيد. وفيها مطاران صالحان في الوقت الراهن هما (كاستيل بنتيو) ويستخدم قاعدة للسلاح الجوي البريطاني، وملاحة وهو قاعدة للسلاح الجوي الاميركي.

ثم يشير التقرير إلى حالة المصالح المختلفة كالبريد والتلفون والتلغراف والراديو وإلى نتاج الطاقة الكهربائية والغاز وتوريد المياه.

النظام الاقتصادي

الموارد الطبيعية

الأرض والسكان والثروة الحيوانية وصيد الأسماك هي الموارد الطبيعية لطرابلس. أما الأرض، فإن ثلاثة أخماس المنطقة الواقعة تحت الإدارة العسكرية البريطانية صحراء جرداء، وأربعة أخماس الجزء الباقي لا ينبت فيه إلا الحشيش، ولا تزيد المساحة التي يمكن اعتبارها صالحة للانتاج الزراعي على ٢٠,٠٠٠ كلم، وتقدر المنطقة التي يقوم بزراعتها جزئياً مزارعون مستقرون، عرباً كانوا أم ايطاليين، بـ ٤,٠٠٠ كلم مربع، أما الأرض المزروعة زراعة جافة غير مستمرة فتقدر مساحتها بـ ١٦,٠٠٠ كلم مربع.

والماء هو العنصر الذي يتحكم في الطاقة الانتاجية للأرض، ولا مصدر له إلا ماء المطر أو الآبار الارتوازية، مما يجعل طرابلس عرضة للقحط الدوري. ويذهب أحد الخبراء الايطاليين إلى أن في الامكان زيادة مساحة المناطق التي تخضع للزراعة المنظمة (المستقرة) بـ ٤٠,٠٠٠ كلم مربع، عن طريق تنظيم الري، بينما يذهب الخبراء البريطانيون إلى أن المساحة التي يمكن زيادتها لا تتعدى ٨,٠٠٠ كلم مربع.

أما تربية الماشية، فقد كانت عماد الثرورة الأصلية للوطنيين إلى عهد قريب، حين شملت زراعة الحبوب بسبب ارتفاع الأسعار وحاجات الحرب. ويمتلك العرب الجزء الأكبر من الثروة الحيوانية. وفي أوقات القحط تنفق اعداد كبيرة من الماشية. وثمة مجال كبير لتنمية الثروة الحيوانية عن طريق زيادة عدد الماشية ومنتجاتها.

والزراعة، في طرابلس على ثلاثة أنواع: زراعة جافة (تعتمد على الأمطار) وزراعة تقوم على الري، ويباشرهما الاوروبيون والليبيون على حد سواء، أما زراعة الحبوب الدورية، فيباشرها الليبيون وحدهم.

والأراضي التي يزرعها الايطاليون أكثر تنوعاً في انتاجها وأكثر محصولاً من المزارع التي يزرعها ليبيون بأساليبهم التقليدية. وتعتبر زراعة أشجار الفاكهة من أعمدة الثروة الاقتصادية في القطر، وأهميتها في اضطراد. وقد نهض بها الايطاليون إلى حد كبير. أما الخضراوات فانتاجها مخصص للاستهلاك الداخلي. ومن الممكن النهوض بزراعتها من غير عناء كبير، وانتاج فائض للتصدير، لو وجدت الأسواق وتوافرت وسائل النقل اللازمة. أما الغابات فلا أهمية كبيرة لها، وهناك المورد الناتج من صيد الأسماك وحفظها، وهي صناعة للتصدير، قابلة للتوسع والتقدم.

أما عن السكان، فإن ١٧٪ من مجموعهم يسكن المدن، وأكثر من نصف الباقين مزارعون مستقرون. وهناك ٣٨٪ من مجموع السكان من البدو الرحل أو شبه الرحل يعيشون على تربية الماشية وزراعة الحبوب الدورية، ولا تتعدى نسبة السكان الرحل تماماً ٧٪ من المجموع. أما الايطاليون فهم إما مزرعون مستقرون، أو يعملون في

التجارة والصناعة. وفي هذه النواحي جميعاً يلعبون دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لطرابلس. ولا يتعدى عدد السكان الايطاليين ثلثي ما كان عليه سنة ١٩٣٩. وترتب على ذلك نقص في الأيدي العاملة تحس به الامتيازات الايطالية والمزارع. أما الصناعات الأساسية والمهن المختلفة فقد ضيقت من نطاق انتاجها بحيث تقتصر على مواجهة الظروف الحاضرة فقط.

حاجات طرابلس

يمكن تقدير حاجات طرابلس على ضوء تركيب السكان وعددهم، بمن فيهم الجالية الايطالية الكبيرة، ومستوى التقدم الحالي، والقحط الدوري، ومستوى معيشة الشعب. فمن الجلي الواضح أنه لحفظ المستوى الحالي لمعيشة الشعب ـ هذا المستوى الذي انخفض بالنسبة للعرب والأوروبيين على حد سواء عما كان عليه قبل الحروب ـ لا بد من إيجاد فائض التصدير من الحاصلات الزراعية ومنتجات الماشية، يعمد لمنافسة المنتوجات في الأسواق الخارجية، كما يجب إيجاد عمل للعرب من ساكني المدن الذين فقدوا أعمالهم بسبب الظروف الحاضرة. وإذا لم يتم استئناف تحويل الأعمال الرئيسية والتوسع فيها، فلا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا عن طريق زيادة الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة طاقتها الانتاجية.

تدعيم الموارد لتسد حاجات القطر

قامت الإدارة الايطالية بتنفيذ مشروع ضخم للنهوض بالبلاد، خدمة لأغراضها الاستعمارية، فأنشأت عدداً من المشروعات الصناعية الايطالية، كالبناء والنقل والصناعات الخشبية والمعدنية الخفيفة، كان أغلبها يستعمل مواد مستوردة. وقامت الدولة بتشجيع الزراعة وتربية الماشية. وقدمت البنوك تسهيلات كبيرة عن طريق التوسع في الائتمان، ففتحت اعتمادات ضخمة لهذه الأغراض. واستثمرت رؤوس أموال الأفراد في المشروعات الصناعية والتجارية، وقد وضع المشروع لصالح الايطاليين بالدرجة الأولى، ولكن مستوى السكان الوطنيين ارتفع بالنتيجة.

لكن اندلاع الحرب، وانهيار الاقتصاد الفاشي، وانقطاع الصلة بين ايطاليا وطرابلس تماماً، كانت عوامل شلت النشاط الاقتصادي في القطر لأن المشروعات التجارية والزراعية والصناعية لا تستطيع أن تسير في انتاجها على الوتيرة السابقة بغير مساعدات مالية ضخمة. وقد سعت الإدارة العسكرية البريطانية إلى توجيه النشاط الاقتصادي ليلائم ظروف المنافسة الاعتيادية، ولكن صعوبات النقد والقيود الأخرى شلت هذه الجهود (النص الروسي ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة) يضاف إلى ذلك أن الإدارة العسكرية البريطانية التي تقوم بإدارة البلاد على أساس الرعاية والمحافظة (بصفة موقتة) لم تنهج نهج الحكومة الايطالية في تحويل النهضة الاقتصادية بمساعدات مالية كبيرة. وقد استؤنف النشاط الصناعي على نطاق ضيق،

وبذلت جهود لحماية الصناعات ضد المنافسة الخارجية، وبذلت مساع لتوفير الغذاء للسكان. وقد أثار القحط الذي بدأ سنة ١٩٤٧ ولا زال مستمراً في جزء من القطر، صعوبات كبيرة في هذا السبيل.

ويفتقر القطر إلى حاجات كثيرة تشمل عملياً كل السلع المصنوعة، والتي لا يمكن تأمينها من الموارد المحلية. فتقلصت الواردات كثيراً بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب. اما الصادرات فقد ازدادت كثيراً منذ سنة ١٩٤٥. ولكن الحقيقة هي أن الحساب التجاري كان دائماً ولا يزال لغير صالح طرابلس إلى حد بعيد. وقد اضطرت الحكومتان الايطالية والبريطانية، كل في عهدها، إلى تولي سد العجز بنفسها... وقد قدمت شكاوى (كثيرة) (تحفظ فرنسي): إن مثل هذه الشكاوى تقدم بها بعبارات عامة الأحزاب السياسية. أما الأهلون الذين قابلتهم اللجنة فلم يشك منهم إلا عدد قليل من القيود المفروضة على التجارة مع برقة. ولم يشك إلا ثلاثة أفراد فقط من القيود المفروضة على التجارة مع فزان، (انتهى التحفظ الفرنسي إلى اللجنة من فصل طرابلس عن برقة وعن فزان، على أساس ان هذا الفصل أضر بالتجارة بين هذه الأقطار التي تكون وحدة اقتصادية). ولم تستطع اللجنة ان تقرر مدى صحة هذا الادعاء عن الصعوبات التي تقف في سبيل التجارة، فيما عدا الصعوبات الناشئة عن الاختلاف في النقد المتداول (الحركة التجارية بين برقة وطرابلس ضعيفة، أما بين طرابلس وفزان فقد كانت دائماً ضئيلة الأهمية لا يؤبه بها ـ إضافة من الوفد الفرنسي). ويبدو عجز القطر عن مواجهة مصاريف الحكم من موارده الخاصة، حتى عندما كان التقدم في مستوى حسن جلياً إذا ذكرنا أنه في أربع سنوات من ست وجد عجز في الموازنة. أما في السنتين الباقيتين فإن الفائض نتج بصورة رئيسية من الأرباح التي سجلتهاالادارة من تصدير فائض الحبوب في السنوات التي كان المحصول فيها وافراً. وتدل التجربة على أن انقاص احتياطي كميات الحبوب في الظروف العامة ينطوي على خطأ ظاهر، إذ إنه من الخطأ افتراض أن كل سنة يكون فيها المحصول وافراً كما سيترتب عليه توازن الميزان الحسابي أو المالي... وفي سنوات القحط يجب أن نتوقع عجزاً في الميزان، لأنه يجب استيراد حتى المواد الغذائية الرئيسية. وستستمر هذه الظروف إلى أن يزيد استثمار رؤوس الأموال في الأرض لزيادة طاقتها الانتاجية (إضافة من الوفد الفرنسي).

الخلاصة

تعتمد ثروة القطر بصفة رئيسية على الزراعة ومنتجات المراعي. وطرابلس في الظرف الراهن عاجزة عن إشباع حاجاتها الأولية، عدا المواد الغذائية الرئيسية بالنسبة للوطنيين في السنوات التي يكون المحصول فيها وافراً. وظهور القحط بشكل دوري يصيب بالتلف المحصولات التي تعتمد على مياه الأمطار، ويؤدي إلى موت عدد كبير من الماشية، مما يجعل القطر في حاجة إلى المعونة من الخارج لتفادي خطر

المجاعة. وثمة امكانيات لزيادة انتاجية الأرض، ولكن أي زيادة كبيرة تتطلب استثمار رؤوس أموال ضخمة. ومن المفيد للوصول إلى هذا الغرض، بل وللاحتفاظ بالمستوى الحالي للانتاج، وجود جالية كبيرة من (تحفظ أمريكي) الايطاليين المستقرين. ولا غنى عن المعونة المالية من الخارج لوضع حد لعدم التوازن الذي نشأ عن تفكك النظام الاقتصادي بسبب انقطاع العلاقة مع ايطاليا. وإذا كان من المرغوب فيه العودة إلى خطة ما قبل الحرب بالنسبة للتقدم الاقتصادي والنهضة الاجتماعية، فلا بد من مساعدة مالية أعظم، تقدم لعدد من السنين على الأقل. وليس ما يبرر من جهة أخرى الاعتقاد بأن عدم التوازن هذا سيكون دائماً، إذا ما أعيد تنظيم النظامين الإداري والمالي (الضرائب) على أسس علمية، وتنفيذ مشروع ثابت للتقدم السياسي، والمساعدة المالية والفنية من الخارج، واستثمار رؤوس أموال جديدة، وتأمين التعاون بين الوطنيين والايطاليين.

العمل

ذكرت الإدارة العسكرية البريطانية أنه يبدو لها أن توريد العمال داخل القطر كان منظماً على وجه حسن. وكان العامل الايطالي وعائلته يتمتع في حالة المرض أو الحوادث الناشئة بسبب العمل أو البطالة بإعانات تقدمها المشروعات التي يعمل فيها، أما العامل الوطني فلم يكن مؤمناً إلا ضد الحوادث الناشئة بسبب العمل. ولم يكن للعمال الليبيين نقابات عمال «فكان محرماً عليهم بالتالي الدخول في عقود جماعية» (تحفظ روسي - لم يقم الدليل على صحة هذه العبارة). وبانهيار الإدارة الايطالية (تحفظ روسي) انحلت نقابات العمال، ولم يتألف غيرها من جديد، كما بطل العمل بنظام العقود الجماعية. ولكن العمال الايطاليين لا يزالون يتلقون الاعانات في حالة المرض والحوادث والبطالة، بينما لا ينال الليبيون الاعانات إلا بسبب الحوادث الناشئة عن العمل. وهذا التمييز لا زال قائماً.

وإذا رمزنا إلى تكاليف مستوى المعيشة رقم ١٠٠ في يوليو سنة ١٩٤٢، فإن الرقم القياسي يرتفع إلى ٤٠٠ في فبراير سنة ١٩٤٣، ثم ينخفض إلى ٢٠٠ في ديسمبر سنة ١٩٤٧. وتدل المعلومات التي تلقتها اللجنة على أن الأمور الحقيقية التي تناولها العمال تقل كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب، ولا تكفي لتأمين ضروريات العيش، مما سبب موجة تذمر كبيرة في طرابلس وأدت إلى قيام الإدارة العسكرية بزيادة الأجور. ويوجد في طرابلس عدد كبير من البيوت للعمال بنيت قبل الاحتلال البريطاني، وتؤجر بأجور زهيدة. وإذا كان أعضاء نقابات العمال يتمتعون بالأولوية بحكم القانون في الحصول على العمل، فإن الليبيين الذين كان محرماً عليهم أن يدخلوا النقابات كانوا يشكون من هذا التمييز، (تحفظ فرنسي: ليس من دليل يثبت أن النص كان له أي أثر، لأن فترة ما قبل الحرب امتازت بوجود نقص دائم في اليد العاملة. انتهى التحفظ الفرنسي) ولا

تقيم الإدارة العسكرية أي تمييز في معدل الأجور أو طوائف العمال بالنسبة للمستخدمين في أعمالها. والواقع أن التمييز لا زال قائماً في المزارع الخاصة، ولو أن الإدارة العسكرية تذكر أنها بذلت جهوداً لإلغائه. ولا يوجد في طرابلس أي منظمات على شيء من الأهمية لحماية مصالح الطبقة العاملة على مثال ما كان موجوداً في مستعمرات ايطالية أخرى في شرقي افريقيا. (إضافة من الوفد الروسي).

التعليم

ا ـ التعليم العربي

ذكرت الادارة العسكرية البريطانية أنه كان في طرابلس سنة ١٩٢١ (٦١١) تلميذاً في أربع مدارس ابتدائية، وفي سنة ١٩٣٩ كان يوجد روضة أطفال فيها ٩٤ طفلاً، و٧٠ مدرسة ابتدائية (تسمى مدارس ايطالية ـ عربية) فيها ٦,٨٨٤ تلميذاً عربياً، و١٧٠ ايطالياً، و١٣ مدرسة تجارية للبنات فيها ١٤٤ تلميذة، ومدرسة للفنون والحرف فيها ٨٥ تلميذاً، ومدرسة ثانوية. وازداد عدد الكتاتيب، (المدارس الدينية). من ٥٢ فيها ١٧٩٢ تلميذاً سنة ١٩٢١ إلى ٤٩٦ مدرسة فيها ١٠,٢٦٥ تلميذاً. ويوجد ١٩ فصلاً ليليًا للأميين البالغين من العرب.

وفي سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم يجيز للعرب دخول المدارس الثانوية الايطالية. وفي سنة ١٩٣٩ كان يوجد ٥ ليبيين متخرجين من الجامعات الايطالية، و٥٠ من الأزهر، وعدد آخر بدرجات علمية مختلفة. ويوجد الآن ٢١ طالبًا في الجامعات الايطالية، وتدرَّس جميع المواد في المدارس الايطالية العربية باللغة الايطالية، عدا اللغة العربية والدين.

ب ـ التعليم اليهودي

كان في سنة ١٩٣٩ ثلاث رياض للاطفال فيها ٢٨٥ طفلاً، و١٩ مدرسة ابتدائية فيها ٢,٦٤٥ تلميذاً، ومدرستان ثانويتان تجاريتان فيها ١٠١ تلميذ، فضلاً عن ١,٢٧١ تلميذًا موزعين في ١٥ مدرسة يهودية ابتدائية خاصة.

ج ـ التعليم الايطالي

في سنة ١٩٣٩ كان هناك ١٩ روضة للأطفال في طرابلس فيها ١٨٧٩ تلميذاً و٧٤ مدرسة ابتدائية فيها ٧٠٥ تلاميذ و٣ مدارس تجارية (مفتوحة للعرب واليهود: فيها ٣٩٣ تلميذاً و٨ مدارس ثانوية فيها ١٧٧٥ تلميذاً).

والتعليم في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والتجارية والمدارس الليلية للبالغين مجاناً للعرب واليهود والايطاليين، وتفرض رسوم بسيطة في مرحلة التعليم الثانوي. وكان الطلاب الفقراء يتلقون الغذاء والملابس والعلاج الطبي. وهناك مدرسة خاصة في طرابلس للمصابين بالتراخو ما، أما في غيرها فيعزلون في صفوف خاصة حيثما أمكن ذلك.

في عهد الإدارة العسكرية البريطانية، استمرت المدارس في السير على المناهج القديمة، مع فارق رئيسي أن التعليم كله أصبح الآن يعطى باللغة العربية من قبل مدرسين من العرب.

التعليم في ظل الإدارة البريطانية

أ - التعليم العربي : في مارس سنة ١٩٤٨ كان يوجد ٨٧ مدرسة ابتدائية وفيها ١١,٥٤٠ تلميذاً ومدرسة الفنون والحرف العربية، و٤ مدارس ثانوية فيها ٢٢٦ تلميذاً، و٣٥٨ مدرسة دينية فيها ١٥,٤٣٢ تلميذاً. التعليم في المدارس الثانوية غير كامل لظروف الحرب، ويستطيع العرب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية الايطالية. وقد استبعد من الخدمة ٤٦ مدرساً عربياً كانوا يعملون في العهد الايطالي. ومستوى كفاءة المعلمين منخفض. والمدارس الدينية تتلقى مساعدة بسيطة من الحكومة واشرافاً فيما يتعلق بالشؤون الصحية، ولكنها لا زالت مدارس خاصة كما كانت في العهد الايطالي. ويوجد الآن ٦٥ طالباً في الجامعات الأجنبية معظمهم في الأزهر، وتقدم لهم الإدارة العسكرية البريطانية المساعدة عند الحاجة.

ب - التعليم اليهودي : لم تقدم الحكومة التسهيلات اللازمة لإعادة فتح مدارس يهودية منفصلة، وان أغلبية طلبة المدارس الايطالية من اليهود بل إن هنالك ثلاثة مدارس ايطالية جميع طلبتها من اليهود أيضاً.

وفي أول مارس سنة ١٩٤٨ كانت تضم رياض الاطفال الايطالية ١٢٤ طفلاً، وتضم المدارس الايطالية الدولية ٣٠٦٦ طالباً، وتضم المدارس الايطالية الثانوية ١٧٣ طالباً. وكانت توجد ثلاث مدارس يهودية أولية خاصة يدرس فيها باللغة العبرية فقط وتضم ٢٠٣١ طالبًا.

ج - التعليم الايطالي : في أول مارس سنة ١٩٤٨ كانت توجد سبع عشرة روضة أطفال تضم ١١٧٤ طفلاً (منهم ١٢٤ يهودياً و١٥ عربياً) و٧٤ مدرسة أولية تضم ٨٩٩٩ طالباً (منهم ٣٠٦٦ يهودياً و٢٠٣ عربياً) وتسع مدارس ثانوية تضم ٩٢٣ طالباً منهم ١٧٣ يهودياً و٣ عرب. وتوجد مدرسة ثانوية خاصة للبالغين تضم ٣٠٦ ايطاليين و٣٩ يهودياً و٨ يونانيين و٦ عرب.

والتدريس بالمدارس الأولية والثانوية بقي كما كان الأمر قبل الحرب الأخيرة وظلت هذه المدارس متصلة بوزارة المعارف الايطالية وتجري فيها امتحاناتها الرسمية.. إلخ.

د - نظرة اجمالية : توجد مدرسة بريطانية ابتدائية تضم ٢٥٢ تلميذاً (منهم ٢١ يهودياً و٣ مسلمين) ومدرسة يونانية خاصة تضم ٣٠ طالباً.

ان جميع رياض الأطفال والتعليم الدولي وصفوف مكافحة الأمية مجانية. أما المدارس الثانوية فالدخول فيها باجور.

وان الخدمات الاجتماعية تقدم بشكل معالجات طبية كما وأن الطلبة المصابين بالتراخوما يعزلون في صفوف خاصة وكذلك تقدم الملابس للطلبة الفقراء وتنظم للطلبة نزهات خاصة على شواطىء البحر.

وتحوي المكتبة العامة على ٣,٠٠٠ مجلد ولقد فتحت للعموم في طرابلس عام ١٩٤٧.

وتزعم الإدارة العسكرية البريطانية بأن ٨٥ بالمئة من سكان المدن الكبرى يتكلمون الايطالية وهي تقدر ان مجموع من يتكلم الايطالية من مجموع سكان القطر يبلغ ٢٥ بالمئة.

الصحة العامة

في عهد الحكومة الايطالية

تذكر المصادر الايطالية بأنه كان في طرابلس قبل الحرب ستة مستشفيات (بما فيها مصح السل ومستشفى السجن) وما يقارب ٦٠ مستوصفاً (اثنان منها كان خاصين بالنساء المسلمات). وبالإضافة إلى ذلك كان في طرابلس مستشفى للأمراض التناسلية ومستوصفان لأمراض التدرن الرئوي ومختبران للتحليل البكترويولوجي ومختبر كيماوي. وجميع هذه المستشفيات مفتوحة أمام الليبيين. وكانت فيها مدارس لتمرين الرجال والنساء على التمريض ومدرسة للقابلات المسلمات.

في عهد الإدارة البريطانية العسكرية

المستخدمون والمعهد الطبي: أقرت الإدارة البريطانية العسكرية بالوقت الحاضرُ التشريع الصحي الايطالي متبعة الأصول العامة للخدمة الصحية الايطالية السابقة.

والمستخدمون بالوقت الحاضر مكونون من موظف صحي كبير وأربعة موظفين صحيين بريطانيين وخمسة وخمسين طبيباً ايطالياً وطبيب ايطالي واحد للأسنان و٣٢ رئيسة ممرضات وثمان وثمانين ممرضة ايطالية ومائة وأربعين ممرضة ليبية وتوجد ١١ قابلة ايطالية و٥ قابلات ليبيات.

وفي عام ١٩٣٩ كان هنالك ٥٧ دكتوراً ايطالياً و١١٤ ممرضة ايطالية و١٢١ ممرضة ليبية.

تأسس مصح السل عام ١٩٣٩ واتخذ بالوقت الحاضر كمستشفى عسكري للجيش البريطاني. كما يوجد الآن في مدينة طرابلس مستوصف لأمراض السل ومستوصفان للأمراض التناسلية ومستوصف لأمراض الأطفال ومستوصف للتوليد ومختبران حكوميان. والمعالجة بالمستشفيات مجانية للفقراء. ويوجد في طرابلس مركز للصليب الأحمر ومؤسستان صحيتان خاصتان.

مكافحة الأمراض

الصحة في المدن: تحوي جميع المدن والقرى الكبيرة على مفتشين صحيين أو ممرضات.

تجهيز الماء: يستخرج الماء في المدن والقرى من الآبار العميقة عن طريق التجهيز الأهلي أو بواسطة الأنابيب العمومية. أما في الأرياف فيجهز الماء من آبار غير عميقة.

أعمال محافحة الملاريا: إن الإقليم مهدد بالملاريا وقد اتخذت الاجراءات لمكافحة هذا المرض.

التطعيم ضد الجدري والتحصين من الأمراض: ومن الملاحظ انه أجري تطعيم عام في سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧ شمل جميع السكان ضد الجدري باستثناء بعض القبائل البدوية الرحالة.

ولا توجد احصائيات يمكن الاعتماد عليها في العهد الايطالي عن الأمراض الخطيرة والمعدية والتطعيم ضد الجدري.

وان استعمال الإدارة البريطانية لمادة د. د. ت. جعل التطعيم ضد التيوفوس كمالياً وعديم الفائدة.

مدارس ودراسات الموظفين الصحيين: لقد أسست دراسات سنوية بالفترة الكائنة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ للممرضات الايطاليات والليبيات في مستشفى طرابلس العام حيث تخرجت فيها ٥٩ ايطالية و٥٢ ليبية.

ويوجد أيضاً صف من خريجي المدارس الثانوية العرب يدربون فيه ليكونوا ممرضين مساعدين في المستوصفات. وكذلك تعطى دروس في التدريب للقابلات المسلمات. ولم تقم اللجنة بزيارة أي معهد صحي.

الحياة المادية والأدبية

١ - أحوال المعيشة المادية: الضمان الاجتماعي والرفاهية

أ - الاوروبيون

١ - الضمان الاجتماعي: كان يوجد في عهد الحكم الايطالي نظام تأمين للعمال الايطاليين وعوائلهم وذلك لمواجهة مخاطر المهن وحالات العجز والبطالة والإصابة بأمراض السل وإعانتهم في حال المرض والزواج والولادة والموت.

وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٤٤ أعلن المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية بعض الاعانات على التفصيل الآتي:

٣٩,٤٦٠	اسعافات للعمال
١٨,٣٦٠	مراجعات طبية
٢٦,٨٥٨,٤٤٠	وهي المبالغ المدفوعة من شركات التأمين.

ولقـد حـافظت الإدارة العـسكرية البـريطانيـة في مـقـاطعـة طرابلس على نظام التأمين باستثناء التأمين على الحياة الذي أنشأه الطليان.

وفي الحـقيـقـة قـد انحصـر نشاط هذه المعـاهـد في الفـتـرة الكائنة بين ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧.

٢ ـ الـتـرفيه: في عهـد الـحكومـة الايطـاليـة كـان الصليب الأحمـر الايطالي يهـتم بالأطفال الضعفاء وسيئي التغذية. وكانت الكنيسة تدير ملجأ لليتامى واللقطاء ومركزاً لتوزيع اللبن مجاناً على الأمهات ومركزاً لإيواء الفقراء.

أمـا فيـمـا يتعلق بمـدارس الأطفـال فكانت توجـد هيئة مـدرسيـة لإداء الخـدمـات الاجتماعية تنفق على الأولاد الفقراء لشراء اللوازم المدرسية والملابس والأدوية.

وفي الحقيقة قد أصبح مركز الايطاليين حرجاً منذ الاحتلال البريطاني، ويتضح من التقرير الذي أصدرته الإدارة العسكرية البريطانية عام ١٩٤٥ أن حالة الايطاليين حرجة جداً، حتى أولئك الذين استخدمتهم الإدارة البريطانية، وذلك بسبب مواردهم الضئيلة. وعلى الرغم من ازدياد الأجور عـام ١٩٤٧ فـإن اللجنة تلقت شكاوى حـول صعوبة المعيشة بالنسبة للايطاليين ولا سيـمـا الفـلاحين منهم والخـدم المدنيين والمهاجرين من برقة.

استمرت جمعية الصليب الأحمر الايطالي وملاجىء الأيتام والفقراء في أعمالها كما كانت تتلقى المساعدة من السلطات البريطانية أحياناً.

وفي عام ١٩٤٣ أنشئت لجنة المسـاعـدة الايطالية بغية مساعـدة المعوزين من الطليان في طرابلس كما وأن الإدارة البريطانية قد قدمت لها المعونات وكذلك أعطت الأوروبيين المؤن وبعض المبالغ النقدية.

كمـا أنشىء معسكر للمالطيين المعوزين. وأدخلت الإدارة البـريطانيـة الأوروبيين ضمن نطاق مساعداتها نتيجة للقحط الذي ألم بالبلاد.

ب ـ الليبيون

١ ـ الضمان الاجتماعي

أ ـ لـقـد شـمـل نظام الـتـأمـين ضـد حـوادث الصنـاعـة في ظل الـحكم الايطـالي الليبيين. وطبقـاً لـلاحصائيات فإن ٨٠,٠٠٠ ليبي قد أمن عليهم وإن هنالك ٤,٠٠٠ شخص ينتفعون من التـأمين سنوياً. ويتضح من الاحصـائيـات أيضـاً أن ثلثي نشـاط المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية يُصرف على العمال العرب. وانه منذ عام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢ قد منحت مساعدات مالية شهرية لعوائل مرضى السل من فقراء المسلمين.

ب ـ ظل تأمين الليبيين ضد حوادث الصناعة مستمراً في ظل الإدارة البـريطانية ومن المحـتمل أن جـزءاً من المبـالغ التي وزعت على هيئات التـأمين في عهـد الإدارة العسكرية البريطانية قد واجهت المساعدات التي أعطيت لليبيين (انظر أعلى).

٢ ـ الترفيه

أ ـ في عهد الحكم الايطالي كانت هنالك بعض المنظمات الاجتماعية للأهالي، كما وأن المؤسسات الأوروبية التي سبق ذكرها آنفاً كانت تقدم مساعدتها لليبيين. ولقد كان للطائفة اليهودية مؤسساتها الاجتماعية الخاصة والتي سمح لها بفرض ضرائب على أعضائها.

ويتبين أخيراً من الاحصاءات أن السلطات الايطالية كانت تعفي الأهالي في وقت القحط من الضرائب وتجيز تنقل قطعان الماشية إلى الأماكن الأكثر خصوبة. كما كانت توزع مجاناً الحبوب والشعير والدقيق. ولا شك أن هذه الخطة من السلطات الايطالية قد خففت آلام السكان في مثل تلك الظرف.

ب ـ استمرت في عهد السلطة البريطانية أغلب الهيئات السابقة الذكر في مزاولة أعمالها بإشراف الايطاليين والعرب. وازداد نشاط الهيئات الاجتماعية التابعة للطائفة اليهودية بسبب المساعدات التي تلقتها من الخارج.

وعلى الرغم مما تقدم فقد واجهت الإدارة العسكرية البريطانية أزمة اقتصادية خطيرة نتجت عن توالي القحط مدة عامين، ولكنها اتخذت عام ١٩٤٧ إجراءات كافية لعلاجها.

حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١ ـ حرية الأديان

أ ـ تبعاً للإدارة العسكرية البريطانية فإن الحكومة الايطالية قد أتاحت للروم الكاثوليك والمسلمين الحرية الدينية وسمحت بإنشاء الجوامع والكنائس.

أما الإرساليات التبشيرية الأجنبية فإنها لم تلق التشجيع الكافي وبصورة خاصة الإرسالية البروتستانية لشمال افريقيا. فقد حد من نشاطها ثم أوقف هذا النشاط نهائياً عام ١٩٣٦. أما بالنسبة لليهود فإنه يبدو أنهم قد عانوا شيئاً من سوء المعاملة منذ عام ١٩٣٦.

ب ـ أباحت السلطات العسكرية البريطانية للارساليات التي كانت موجودة فعلاً بالاستمرار في نشاطها واداء رسالتها، ولكنها حرَّمت عليها توسيع مدى هذا النشاط أو إنشاء ارساليات جديدة بالنظر لعدم تقرير مصير البلاد.

٢ ـ حرية القول

أ ـ حرية الصحافة

ب ـ حرية القول والاجتماع: لقد كانت تعاني هاتان الحريتان القيود نفسها المفروضة عليهما في ايطاليا الفاشستية. فقد كانت توجب الأوامر الايطالية على منظمي الاجتماعات العامة ان يبلغوا إدارة البوليس قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام، كما كان للبوليس الحق في منع أو تأجيل أو رفض مثل هذه الاجتماعات لاعتبارات

الأمن العام أو الأدب أو الصحة العامة. ولقد عدلت الإدارة العسكرية البريطانية هذه التعليمات تعديلاً جزئياً.

ولقد أباح القانون عقاب الذين يشتركون في مظاهرات أو اجتماعات من طبيعتها تعريض الأمن العام للخطر. وأعطيت للهيئات المحلية الحق في منع جميع الاجتماعات عند الضرورة. وفي وقت قدوم اللجنة أعلنت السلطات البريطانية تحريم القيام بأي مظاهرة.

وكذلك لاحظت اللجنة أثناء قيامها بالتحقيق في طرابلس أن مختلف طبقات الشعب لم تعامل على قدم المساواة من حيث تطبيق حرية الاجتماع.

«ويلاحظ أن الأحزاب الوطنية ولجنة تحرير ليبيا هي التي انفردت بتنظيم الاجتماعات العامة. وان اللجنة الأخيرة قد نشطت كثيراً في الأيام الأخيرة حيث كانت تسبق لجنة التحقيق بسبعة أيام بل أحياناً بأربع وعشرين ساعة لتنظيم الدعاية ضد الايطاليين بمساعدة الهيئات البريطانية الرسمية» (اضافة المندوب الروسي).

«شكت اللجنة الايطالية إلى لجنة التحقيق من أن موظفي السلطة من الطليان قد أجبروا على التعهد كتابة بعدم الاشتراك في أي نشاط سياسي». (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة» ـ التعهد المشار إليه عمل أيضاً بالنسبة للموظفين الامريكيين).

«ولقد حد نشاط الأحزاب الوطنية لسوء استغلالها لنفوذ بعض رجال الدين المسلمين» (النص الفرنسي ـ روسيا).

ولقد أدى الشعور الوطني الجارف إلى الحد من حرية القول بالنسبة لمن يحمل آراء مخالفة. وقد تلقت اللجنة كتباً عديدة تذكر أن الليبيين قد امتنعوا عن إظهار عواطفهم تجاه الايطاليين خوفاً من الوطنيين ورجال الإدارة.

٣ ـ حرية تأسيس الجمعيات

أ ـ كان القانون الايطالي يحتم على كل جمعية أن تقدم خلال يومين وبناء على طلب البوليس صورة من نظامها وقائمة بأسماء أعضائها وبيانات عن نشاطها. وعلاوة على ذلك فإنه لم يكن من الجائز إنشاء جمعيات دولية دون موافقة المحافظ الذي كان يملك حق حل أي جمعية يتعارض نشاطها مع سياسة الدولة.

ب ـ لم تلغ الإدارة البريطانية القانون الايطالي ولكنها عدلت تطبيقه. فقد رفضت طلباً واحداً بتسجيل حزب سياسي هو حزب المحاربين الليبيين القدماء (انظر القسم الثاني ـ الباب الثالث) ولقد تقدمت اللجنة الايطالية بعدة شكاوى من عدم توفير الحرية الكافية لتكوين الجمعيات (انظر القسم الثاني ـ الباب الثالث).

٤ ـ حقوق الإنسان

«تبعاً للإدارة البريطانية يعطي القانون الايطالي للبوليس سلطة القبض والتفتيش دون أخذ أي أذن في بعض الأحوال. كما أعطى لبعض رجال الإدارة الرسمية سلطة توقيع العقاب دون محاكمة» (التحفظ الفرنسي).

ولقد زادت السلطات البريطانية من سلطات البوليس في هذه الناحية، إلا أنها لم تخول رجال الإدارة الرسمية السلطات المنوه عنها سابقاً. وحدثت في كلا العهدين حالات قبض غير قانونية مما يعاقب عليه القانون (انظر بعض شكاوى عن حالات قبض تحكمية في القسم الثاني من الباب الثالث).

٥ ـ المساواة العنصرية

أ ـ قبل الفاشستية، وفقاً لمصدر ايطالي، كان النظام الاساسي المشروع عام ١٩١٩ يمنح الأهالي الرعوية الايطالية وكان يقرر مساواة كل مواطن أمام القانون. ثم أنشأ النظام الفاشستي أشكالاً مختلفة من الرعوية، كما أدخل بعد سبتمبر سنة ١٩٣٨ التحيز بسبب العنصرية أمام القانون. ولقد دعمت هذه القوانين عام ١٩٤٢.

«وفي عام ١٩٤٢ صدر مرسوم يشرك اليهود بالخدمة الاجبارية. ولا يعرف عدد المقيدين حالياً. وعلى الرغم من هذه القوانين فإن العلاقات الحالية بين الايطاليين والطرابلسيين طيبة للغاية. ولا توجد معارضة بين الايطاليين والعرب لدرجة أن أكثر العناصر الوطنية تطرفاً قد أبدت شعوراً ودياً نحو إيطاليي طرابلس» (لقد أبدى مندوبو الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة أن العبارة الأخيرة لم يكن لها محل في باب المساواة ولقد استوفت حقها في الفصل الخاص بالأحزاب السياسية).

ب ـ ألغيت في عهد الإدارة البريطانية جميع القوانين المتعلقة بالحبس فيما يختص بالشكاوى المقدمة من اللجنة الايطالية والخاصة بالتفرقة ضد الايطاليين، (انظر القسم الثاني من الباب الثالث).

وعلى الرغم من ذلك فإن مذابح نوفمبر ١٩٤٥ قد خلقت حالة من القلق بين اليهود.

رغبات السكان

(النص الفرنسي ـ الانكليزي ـ الامريكي)

تمهيد

تمهيدا لتحقيق اللجنة قامت الإدارة المحلية، مفترضة أن اللجنة ستتبع الاجراءات نفسها التي سارت عليها في الأقطار التي سبق زيارتها لها، لسماع ممثلين عن السكان، بدعوة الأهلين إلى انتخاب مثل هؤلاء الممثلين من مختلف القبائل، ولكنها لم تحدد تفاصيل الاجراءات التي يتم بها الانتخاب. وقد نشب خلاف في اللجنة حول الاستمرار بهذا الاسلوب. وفي ٢٨ مارس ١٩٤٨ صدر البلاغ التالي والبيان التكميلي:

«تبدأ اللجنة تحقيقها في المقاطعات في ٢٩ مارس ١٩٤٨ وستستمع إلى الأفراد والجماعات معاً وستقرر اللجنة الأماكن التي تزورها وتختار الأفراد والجماعات التي تسمح لها بمقابلتها. ولن يكون هناك تعيين سابق أو انتخاب للأفراد الذين سيستمع

إليهم. وعلى هؤلاء الذين يريدون أن يسمع إلى رأيهم أن يقدموا طلبهم فوراً الى أقرب مركز اداري». وأصدرت الإدارة العسكرية البريطانية بياناً بأنها ستحضر الطالبين بالموعد والمكان الذي ستكون فيه اللجنة لسماع آرائهم، وذكرت للشعب بأن اللجنة حرة في سماع من تشاء ممن يتقدم لها بطلب.

ولكي تتمكن اللجنة من سماع مختلف الآراء في أقصر وقت، قسمت نفسها إلى فروع تعمل في الوقت نفسه بمناطق مختلفة. ووضعت نماذج من الأسئلة تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتسير عليها الفروع.

ولقد قابلت اللجنة بمختلف فروعها حوالى ألف من الأفراد، تقدم أكثر من نصفهم بطلب التحدث إلى اللجنة ولم يعين الآخرون طريقة الاستماع إلى آرائهم. واختلفت أعمال اللجان الفرعية في النقط الآتية:

أ ـ في لجنتين فرعيتين اعتبر وفدان من الوفود الطالبين ليس فقط من تقدم بطلبه وفقاً للبلاغ بل كذلك الأشخاص الذين اجتمعوا حول مكان انعقاد اللجنة مبدين رغبتهم بأن يتحدثوا إلى اللجنة بشهادة الموظف الإداري المحلي.

ب ـ وفي هاتين اللجنتين اعترض الوفدان الآخران على تسجيل وجهة نظر الشيوخ والأعيان الذين لم يتقدموا بطلبهم وفقاً للبلاغ بحجة أن عدداً كبيراً من هذه الطبقة قد قدم طلبات نظامية وأنه سيكون من قبيل إضاعة الوقت أن تستمع اللجنة لعدد كبير من هذه الطبقة التي لا تخرج عن كونها أقلية. ولهذا فإن اللجنة منحتهم مقابلات مجاملة من غير تسجيل.

ولقد امتنع الوفد الروسي عن زيارة بني وليد، ومع أن التحقيق في هذه يطلب أغلب مرسليها الاستقلال وإن لم يكن ممكناً فالوصاية الايطالية. ولكن اللجنة أهملت هذه العرائض في هذا الفصل لعدم استطاعتها التحقيق عن مرسليها.

ولقد امتنع الوفد الروسي عن زيارة بني وليد ومع أن التحقيق في هذه المنطقة قد سجل إلا أنه لم يؤخذ في الاعتبار عند كتابة هذا الفصل.

درجة الوعي السياسي

تختلف درجة الوعي السياسي. فبينما نجد طائفة صغيرة نسبياً تستطيع فهم محتويات عرائضها، فإن القسم الأكبر من الشعب ولو أنه يذكر بعض بنود برامج الأحزاب السياسية، إلا أنه عاجز عن الرد على أسئلة اللجنة التفصيلية. وهناك عدد قليل نسبياً لا يعرف إلا قليلاً وليست لديه أي فكرة عن أشكال الحكم وكل همهم تأمين حاجاتهم الضرورية ولا يعنيهم شكل الحكومة بأي حال من الأحوال.

وتلقت اللجنة نسخة من منشور تضمن أجوبة عن الاسئلة التي ستوجهها اللجنة عن مستقبل القطر. ولم تستطع اللجنة أن تعرف مدى انتشار هذا المنشور وذيوعه بين طبقات الشعب. ولقد ذكر لسان حال الجبهة الوطنية المتحدة بأن المنشور قد وزع

لمساعدة الشعب على التعبير عن وجهات نظره، وانه لمن المتوقع أن تكون الدعاية السياسية فعّالة على وجه الخصوص في القسم الكبير من الشعب الذي لديه فكرة واضحة خاصة، لذلك فإنه يعتمد على رأي من هم أكثر ثقافة للتعبير عن رغباته وتدبيرها.

ومع ان الأهداف الوطنية كانت مقررة منذ عدة سنوات فإن هذه الدعاية قد نشطت في الأسابيع الأخيرة عند وصول المجلس الوطني لتحرير ليبيا من القارة إلى طرابلس قبل وصول اللجنة بيومين. وهاجم هذا المجلس الاستعمار على وجه العموم والادارة الايطالية على وجه أخص وشرح للشعب كيف يجب أن يرد على أسئلة اللجنة. ولقد زار المجلس كل مراكز القطر الرئيسية تقريباً قبل زيارة اللجنة لها. ومع ذلك فإن اللجنة قد حققت في مناطق لم تدخل ضمن برنامج المجلس المذكورة.

«ومن الصعب أن نقدر المدى الذي أثر فيه المجلس الوطني لتحرير ليبيا على وجهات النظر التي استمعت إليها اللجنة، فلم يلاحظ فرق يعتد به في رغبات السكان في المناطق التي زارها المجلس، وفي غيرها، وحتى في بعض الحالات من أناس لم يسمعوا قط بالمجلس أو بزعمائه» (الوفد الانكليزي ـ الوفد الامريكي) «ان جميع الاماكن التي زارتها اللجنة كانت من الاماكن التي زارها المجلس الوطني وعقد فيها اجتماعاته، وحتى هؤلاء الذين لم يحضروا اجتماعات المجلس فإنهم تأثروا بهذا الاسلوب من الدعاية» (الوفد الفرنسي).

رغبات الشعب

تقدمت الأغلبية الساحقة بطلب الاستقلال في جميع المناطق ومن جميع طبقات الشعب. وجميع من سئلوا أعربوا عن رغبتهم في أن يمنحوا الاستقلال فوراً أو وحدة ليبيا.

«وطلب أكثرهم بالإضافة إلى الاستقلال إما الانضمام إلى الجامعة العربية أو وحدة ليبيا، وطلب أكثر من نصفهم هذه النقاط الثلاث معاً» (المملكة المتحدة والولايات المتحدة).

«ولقد طلب ما يقارب نصف السكان الذين سئلوا عن رغباتهم الانضمام إلى الجامعة العربية وأكثر من الثلث طلب تحقيق وحدة ليبيا» (إضافة فرنسية).

ولقد تباين مفهوم الاستقلال حسب اختلاف درجة الوعي السياسي للشعب والتوزيع الاجتماعي. وكانت الطبقة المرفهة أكثر وعياً من الناحية السياسية. فقد طلب الكثير منها أن تستمع إليه اللجنة وكانت رغبات هؤلاء تدور عادة حول النقاط الثلاث للأحزاب السياسية.

أما القسم الفقير من الشعب وهو يكون الأغلبية، فقد أظهر على وجه العموم قلة وعيه واهتمامه بالنتيجة. فقد طالبت أغلبية «كبيرة» (تحفظ فرنسي) منهم بالاستقلال

وعبر كثيرون عن رغبتهم في أن يؤدي ذلك إلى تحسين أحوالهم. وطلب عدد كبير منهم مساعدة من الجامعة العربية بينما طلب عدد أقل «بكثير» (إضافة فرنسية) وحدة ليبيا.

ولقد أعلن أكثر الناس الذين سئلوا عن شكل الحكومة الذي يريدونه في المستقبل فأجابوا بأنهم يتركون هذه المسألة إلى أن يبت في مسألة الاستقلال أولاً أو أن تترك المسألة إلى الأحزاب السياسية للبت فيها. وان الأغلبية الكبرى من الذين سئلوا لم يعلنوا تأييدهم الشخصي للسنوسي. ولم يؤيد العدد القليل من اليهود الذين سئلوا إقامة حكومة عربية، بل رغبوا في حماية حكومة أجنبية.

أما الايطاليون فقد أعلنوا جميعاً عن رغبتهم في عودة الإدارة الايطالية وأعلن أغلبهم رغبتهم في الهجرة من القطر في حالة منحه استقلاله.

إن المعارضة للاستعمار والاجنبي منتشرة جداً بين صفوف الشعب. ولقد طلب الكثير من السكان وضع حد للنظام «الموقت العسكري» (تحفظ فرنسي) فوراً. «وأعلنت الأغلبية الساحقة من الذين سئلوا عن معارضتهم في عودة الإدارة الايطالية. وأعلن بعضهم انهم سيلجأون إلى السلاح، إذ ما تحققت هذه العودة. بينما يرى آخرون أن المعارضة لن تصل إلى هذه الحد» (النص الانكليزي ـ الامريكي).

«أعلن عدد ضئيل انه سيلجأ إلى السلاح إذا ما أعيدت طرابلس للإدارة الايطالية. ولا يرى آخرون أن المقاومة ستصل إلى هذا الحد» (النص الفرنسي).

والبعض ان لم يكن يطلب عودة الحكم الايطالي، إلا أنه مستعد لقبوله. وطلبت أقلية بسيطة عودتهم. وقد ذكر للجنة في كثير من المناطق ان العلاقات القائمة بين العرب والايطاليين الموجودين في طرابلس ودية.

تعليل الرغبات التي أبديت

أهم الأسباب التي قدمت لتأييد طلب الاستقلال هي:

١ ـ معارضة الحكم الأجنبي لأن الاستقلال حق طبيعي لجميع الشعوب.

٢ ـ ان طلب حكومة غير اسلامية يخالف التعاليم الاسلامية.

٣ ـ العقيدة ان البلد ثارت كي تحكم نفسها بنفسها.

٤ ـ الحقد ضد بعض مظاهر الاستعمار الايطالي.

٥ ـ عدم الرضا عن النظام الحاضر على اعتبار أن التدابير التي اتخذت لمواجهة الأزمات الاقتصادية لم تكن كافية.

أما الذين عارضوا في الاستقلال فقد اعتبروا القطر غير أهل لحكم نفسه. وأعلن بعض البربر معارضتهم في حكم العرب.

أما الذين طلبوا الانضمام إلى الجامعة العربية فقد تأثروا إلى حد كبير بفكرة (أخوة العرب)، وأن الاستقلال والانضام إلى الجامعة العربية مطلبان يكمل أحدهما الآخر. ولقد نظر بعضهم إلى الجامعة العربية على أساس ان لها صبغة دينية وترمز

إلى الوحدة الإسلامية، بينما عبر آخرون عن طلبهم في أن توفر لهم الجامعة العربية جميع حاجاتهم المادية.

والقليلون الذين شرحوا رغبتهم في وحدة ليبيا، طلبوا ذلك بناء على اعتبارات اقتصادية لأن الوحدة في نظرهم ضرورية لتمكين القطر من النهوض بنفسه.

أما الذين طلبوا عودة الحكم الايطالي فقد كانوا على الأغلب متأثرين بذكريات اقتصادية طيبة بالنسبة للوضع الراهن وبالمساعدات التي كانت الإدارة الايطالية تقدمها في أوقات الأزمات.

وأن بعض الجنود السابقين كانوا مدفوعين بأمل عودة مواردهم نتيجة للتطوع بالجيش الايطالي.

رغبات السكان ـ النص الروسي

أ ـ الظروف العامة التي عملت فيها اللجنة

استمعت اللجنة خلال إقامتها في طرابلس إلى الأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات وسكان مدينة طرابلس غير المنظمين. وفي الفترة الكائنة بين ٢٩ مارس و٧ ابريل أتمت جولتها في القصر وحصلت على رغبات سكان الأقاليم. وتلقت اللجنة عرائض كثيرة من سكان طرابلس وخطابات شخصية بعضها غير موقع لخوف مرسليها من الانتقام فيما إذا أعربوا عن وجهات نظرهم.

وفي فبراير ١٩٤٨ وقبل أن تصل اللجنة أعلنت حالة الطوارىء من قبل رئيس الإدارة نظراً للمظاهرات التي قامت ضد انكلترا. وبذلك حرم التظاهر طيلة مدة قيام اللجنة بأعمالها. وكان الفندق الذي تقيم فيه اللجنة بل والبناء الذي تعقد فيه اجتماعاتها أيضاً تحت حراسة البوليس. وفضلاً عن ذلك فقد كان بداخل البناء بوليس يفحص وثائق الداخلين إليه ممن رغبوا في مقابلة اللجنة، مما ضيق بطبيعة الحال مجال الاتصال الحر بين اللجنة والأهالي.

والظاهرة الثانية ما فرضته الإدارة البريطانية من قيود على نشاط الهيئات المؤيدة لعودة الايطاليين. أما من الجهة الأخرى فقد كانت الهيئات الوطنية العربية ـ سواء كانت أحزابًا أم هيئات ـ كالمجلس الوطني لتحرير ليبيا ـ تتمتع بحرية العمل كعقد الاجتماعات وحرية التنقل بين الأقاليم وإلصاق النداءات والشعارات على الجُدُر.

ولقد تلقت اللجنة عدداً من الشكاوى من هذه الحالة لا يمكن إغفالها وإنها لتدل على مدى تقييد حرية السكان وقت زيارة اللجنة.

وثمة عامل جديد لم تجده اللجنة في المستعمرتين السابقتين اللتين زارتهما، هو تدخل كبار رجال الدين الاسلامي في مصر ـ فتوى اللجنة وهيئة كبار علماء الأزهر بالقاهرة ـ وهذه الفتاوى التي نشرت كانت تدعو السكان للمطالبة بالاستقلال والوحدة

والانضمام إلى الجامعة العربية وتنذر بإعلان الخروج على الإسلام من لم يتقيد بهذه الفتاوى. وظهرت هذه الفتاوى بالصحف المحلية وقام بنشرها مكتب الاستعلامات البريطاني.

ولقد كان لهذه الفتاوى أثر كبير في توجيه السكان وقت التحقيق باللجنة لأن الأغلبية الساحقة منهم مسلمون وأن أغلب جمهور الشعب أمي.

ولا يمكن التقليل من أهمية نشاط المهاجرين الليبيين الذين كانوا في المنفى أثناء الإدارة الايطالية خصوصاً في البلاد العربية ولا سيما مصر ثم عادوا إلى القطر بعد الاحتلال البريطاني. ولقد عاد هؤلاء بشعور قومي قوي يدعون إلى الوحدة العربية.

ولقد سجلت اللجنة في طرابلس كما في الصومال الايطالي شكاوى بعض السكان لخوفهم من الانتقام في حالة تعبيرهم عن آرائهم بحرية. وتلقت اللجنة عدداً من الخطابات وسمعت بعض التصريحات الشفوية التي تدل على أن الممثلين المحليين للإدارة (المديرون والمترجمون والموظفون العرب في البوليس) والوجهاء والشيوخ قد هددوا الأهالي بعدم الاعراب عن شعور ولائهم للايطاليين.

واللجنة على يقين بأن المديرين والشيوخ قد منحوا المواد الموزعة بالبطاقات للذين وعدوا بالتحدث ضد عودة الايطاليين للبلاد، ولقد رفضوا منحها للذين لم يقبلوا ذلك.

وان طرابلس بحال اقتصادية سيئة لا سيما بعد قحط عام ١٩٤٧ والحالة في القرى سيئة حيث يعتمد غذاء السكان على التموين بالبطاقات. ولقد تلقت اللجنة خطابات تدل على أن الإدارة قد اشترت الشعير بـ (٦ ليرة عسكرية) للكيلو الواحد. وباعته للسكان من جديد ب (١٥,٥ ليرة عسكرية) للكيلو جرام الواحد.

وبسبب انحطاط التجارة والصناعة لا سيما بعد عام ١٩٤٧ ونتيجة للبطالة ولارتفاع أسعار السلع الضرورية، فإن سكان المدن بحالة عوز شديد ولقد أصبحوا يعتمدون على نظام البطاقات. وأثرت هذه الظروف في إبراز آراء السكان في اتجاه معين عند حضور اللجنة.

ولقد كان يسبق جولة اللجنة التفتيشية في أنحاء القطر عادة المجلس الوطني لتحرير ليبيا الذي كان يزور البلاد منظماً اجتماعات في المحلات التي تنوي اللجنة الاتصال فيها بالأهالي؛ وفي مثل هذه الاجتماعات تُلقى الخطب الداعية إلى الاستقلال والوحدة والانضمام للجامعة العربية.

كانت تعطي للشعب إشارات بكيفية الإجابة عن أسئلة اللجنة.

ويجب ملاحظة.. ان خطط اللجنة لم تنشر في أي مكان ولم تعرفها الا للجنة والإدارة العسكرية البريطانية. وطبيعي أن تؤثر مجهودات هذا المجلس على رأي الشعب الذي واجهته اللجنة بالأسئلة.

رغبات السكان

١ - عبرت أغلبية السكان الذين استجوبتهم اللجنة عن تأييدهم لاستقلال البلاد، ووحدة ليبيا، والانتساب لجامعة الدول العربية.

٢ - ومن الملاحظ أن الأفكار متشعبة فيما يخص استقلال البلاد. فظهر من استجواب اللجنة لقسم من السكان انهم يرغبون في الاستقلال الفوري مع العلم بأن معظم هؤلاء لا يفهمون من الاستقلال إلا بأنه الأجور الحسنة. وحينما سألت اللجنة هؤلاء عن جامعة الدول العربية ظهر أنهم لا يعرفون ما كانت عليه وأين توجد.

وهناك قسم آخر من السكان يعتقد بأن القطر ليس أهلاً للحكم الذاتي، لذا يرى من الضروري مروره بفترة انتقال تحت إرشاد قوة أوروبية حتى يصبح كفؤاً للاستقلال. ويرى هؤلاء أن أصلح دولة لتحمل هذه المسؤولية هي ايطاليا.

٣ - طلب السكان بالإجماع من الدول العظمى بأن يبت في مصير ليبيا بالسرعة الممكنة لعدم احتمالهم النظام الحاضر.

٤ - طلب الايطاليون المهاجرون الذين يعيشون في المعسكرات في ايطاليا بواسطة اللجنة من الدول العظمى بأن تعيد إلى ايطاليا ثانية مستعمراتها السابقة وان تُعطى لهم الفرصة للعودة إلى أماكنهم القديمة حيث ولد أغلبهم فيها إلى أن تستطيع هذه المستعمرات أن تكون أهلاً للحكم الذاتي.

ملاحظات الوفد الفرنسي والامريكي والانجليزي على النص السوفيتي

رفض الوفد السوفيتي مناقشة مشروع الفصل المعد من قبل اللجنة كما وان الوفود الثلاثة رفضت بحث التقرير الروسي لعدم تضمنه الحقائق الواقعية.

ملاحظات الوفد السوفيتي على نص الوفد الفرنسي والامريكي والانجليزي

إن الوفد السوفيتي لا يوافق على النص الفرنسي الامريكي والانجليزي الذي تضمن فصل (رغبات السكان) حيث قد أهمل الوفدان الفرنسي والانجليزي حين شروعهم في اعداد الفصل المذكور مستندات حوت ما يزيد على ٤٥٠ رسالة تعبر عن رغبات ١٥٥٠٠ طرابلسي وهم الذين أرسلوا الرسائل المذكورة نيابة عن ٤٥٠٠٠٠ طرابلسي، الأمر الذي لاحظه بكل اهتمام الوفد السوفيتي، لذا لا يستطيع الوفد السوفيتي مناقشة الفصل المحضر من قبل الوفدين الانجليزي والفرنسي وحضر تقريراً خاصاً بنفسه.

نتائج عامة

١ - لقد تحول أثناء الحكم الايطالي عدد كبير من الطرابلسيين إلى مدنيين ونتج عن ذلك أن تركوا تقاليدهم القبيلة. ومن الملاحظ ان ٩٠٪ من السكان المسلمين جهلة أميون، للتأثير الديني قوة عليهم. كما وأن فهم المقاصد السياسية والاقتصادية والقضايا الاجتماعية مقتصر على أولئك الذين لهم مكانتهم المحلية والدينية.

٢ ـ إن تأثير الأحزاب السياسية وتفهم مقاصدها يمتدان مباشرة إلى المسلمين الذين تمرنوا على القيادة أو كانت لهم القابلية لأن يتمرنوا على ذلك.

٣ ـ «لقد رأت اللجنة من أغلبية الذين استجوبتهم من المسلمين ان مناهج الأحزاب مؤيدة من قبلهم وانهم يطالبون بالاستقلال الناجز العاجل» (النص الانجليزي والامريكي).

«لقد ظهر بصورة ملموسة انتشار الجماعة الذين يدعون إلى وحدة ليبيا بأجمعها والانتساب لجامعة الدول العربية ولكنهم على الرغم من ذلك قليلوا العدد» (النص الانجليزي والامريكي والروسي).

٤ ـ يستند التكوين الاقتصادي بالقطر بصورة رئيسية على الزراعة وتربية الحيوانات لمواجهة الحاجات الضرورية. وان القطر ليواجه الآن صعوبات اقتصادية يؤمل التغلب عليها في المستقبل حين يتسع الانتاج. «ولقد ظهر التطور الاقتصادي السريع الذي أصاب البلد في عهد الإدارة الايطالية» (النص الفرنسي).

ان امكانيات البلد الاقتصادية بحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لا يمكن الحصول عليها الا من الخارج حتى يتسنى استثمارها على الوجه المطلوب.

٥ ـ ان القطر الذي تطور بالوقت الحاضر تطوراً اقتصادياً ملحوظاً ليس بذي أهلية سياسية ليضطلع بالحكم الذاتي إلا بعد فترة من التجربة والتمرين. ومع ذلك فإن هنالك في داخل القطر عوامل يمكن استثمارها من قبل الإدارة.

٦ ـ فزان

السكان وتكوينهم

تستعمل الآن السلطات الفرنسية كلمة فزان لتدل على ثلاثة أقسام إدارية هي مرزوق وسبها وبراك (انظر قسم ٢ الباب ٥)

يبلغ عدد السكان حوالى ٤٩,٩٥٠ نسمة موزعين كالتالي:

قسم غدامس	٤,٧٠٨ نسمة
مرزوق وسبها وبراك	٤١,٢٨٠ نسمة
قسم جهات	٣,٩٦٢ نسمة

وان جميع السكان مسلمون. وان أصل السكان واضح في القبائل الرحل وشبه الرحل، وان العرب البربر يسكنون الشمال والطوارق في الغرب والتيبو في الجنوب الشرقي. أما الباقون فهم من أصل خليط وبالإمكان تسميتهم بالفزانيين. ويتكلم معظم السكان العربية ما عدا التيبو والطوارق وسكان غدامس وبعض العناصر النيجيرية في (جهات) ومرزوق الذين يحتفظون بلهجاتهم وان كانوا يستعملون العربية كلغة ثانية.

وسكان فزان ينقسمون إلى ثلاثة أقسام تبعاً لنوع حياتهم.

١ ـ المقيمون الثابتون ٣٦,٦٠٦

٢ ـ نصف رحل ١٠,٦٦١

٣ ـ رحل ١,٧٦٧

ويضاف إلى ذلك ٩١٦ شخصاً يمكن اعتبارهم رحلاً وشبيهين بالرحل، وان السكان الباقين يعيشون في القرى القريبة من الواحات في الوديان، ولا توجد مدن كبيرة في فزان.

وأغلب السكان الرحل من العرب البربر وهم أكثر سكان البلاد وعددهم حوالى ٩٠٠٠ منهم حوالى ٤,٠٠٠ تواريج و٤٥٠ تيبو.

والاوروبيون هناك موظفون أجانب في الإدارة الفرنسية مع حوالى ٢٠٠ مسلم من أبناء الأقاليم المجاورة.

ويرحل الكثيرون بسبب الفقر إلى أراضٍ اسلامية مجاورة لعدة سنوات بحثاً عن

العمل. كما يذهب بعضهم لأغراض أخرى كإتمام الدراسة إلخ... وهذه هجرة محدودة (النص الفرنسي). وتبعاً للإدارة الفرنسية يبلغ هؤلاء حوالى ٢٩٠٠ منهم حول ١٤٠٠ من غدامس ومعظمهم في تونس (في عام ١٩٤٧). وتبعاً للحكم العسكري في فزان لم يسجل أي رحيل من ذلك التاريخ حتى الآن (نسخة فرنسية) (مذكرة روسية تقول إن هذا القول لم تراجعه اللجنة).

ولا يعرف عما إذا كانت الأرقام أعلاه موضوعة على تقدير وإحصاء أم لا. ولكن هنالك مصدر فرنسي آخر يعطي حقائق أخرى فيجعل عدد السكان ٤٥ ألف نسمة ولم تحصل اللجنة على اعداد من سنوات قبل ذلك.

التكوين الاجتماعي ومجموعاته المؤسسة

نظام الملكية

ان السكان الرحل وشبه الرحل في فزان منظمون على الأسس القبائلية حيث ينتخب الرؤساء.

وتبعاً للإدارة الفرنسية يقسمون إلى طبقة حاكمة وطبقات محكومة (وان كانوا الآن متساوين كما يقول تحفظ روسي) وبصرف النظر عن غدامس حيث لا يوجد عنها احصاء، فإن هنالك ٢٧٢٩ عضواً من الطبقة الحاكمة و٧٩٩ عضواً من الطبقات المحكومة. وإذا ما أخذنا احصائية (جهات) وجدنا هنالك ٤٠ عضواً من الطبقة الحاكمة من مجموع قدره ١١١٧. وبين (الطوارق) يتمتع المشاريخ بسلطة عظيمة. وكان أعضاء هذه القبائل حينما سألتهم اللجنة يرفضون الإجابة والتعبير عن آرائهم.

والعرب البربر في مغارة والزنتان وأولاد بوسيف، حوالي ٣١٥٠ نسمة، وتعتبر اقساماً من القبائل التي تعيش في الجزء الذي تحكمه بريطانيا في طرابلس.

وللشيوخ نفوذ وسلطة عظيمان وهم تحت إشراف المدير المحلي والموظف الإداري المعين من قبل السكان المحليين.

وفي فزان ينقسم المزارعون إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ عمال الحقول ـ وليس لديهم مصدر للرزق الا أعمالهم اليدوية ويعيشون في حالة ضنك ومجاعة (نسخة روسية) وليس لديهم الا ضروريات الحياة (نسخة فرنسية بريطانية امريكية) وهم حوالى ٧٥٪ من الشعب.

٢ ـ الطبقة المتوسطة ـ وهم الذين لا يعملون بأنفسهم وإنما يؤجرون عمالاً من الطبقة الأولى وهم ٢٠٪ من الشعب.

٣ ـ الطبقات العليا ـ وهم أصحاب الملكيات الكبيرة ويكونون ٤٪ من السكان.

(ولقد اتخذت الإدارة الفرنسية الاجراءات لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الفقيرة. نسخة فرنسية).

الأحزاب والهيئات السياسية

لا توجد أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية واجتماعية في فزان وان كان هنالك بعض هيئات الأخوة الدينية.

وتبعاً للسلطات الفرنسية ليس هنالك أي مانع يحول دون تكوين الأحزاب السياسية أو النقابات ولكن لم يتقدم أحد منهم بطلب لمثل ذلك.

ولقد فسر الحاكم العسكري الفرنسي ذلك بأنه راجع لفقر السكان وعدم وجود وقت للسياسة بسبب كدحهم في العمل. ويلاحظ أنه تبعاً لشكوى قدمت في طرابلس من قبل الحزب الوطني الطرابلسي في أواخر عام ١٩٤٦ بأن الإدارة الفرنسية لم تجب على طلب الحزب بفتح فروع له في فزان.

ومهما يكن من أمر فقد قابلت اللجنة أشخاصاً في فزان عبروا عن الآراء نفسها التي عبرت عنها الأحزاب السياسية!

وفي غدامس صرح شخص يعاضده ٤ أشخاص بأنه مشترك مع الحزب الوطني.

الصحافة

لا توجد صحافة في فزان. وتبعاً للسلطات الفرنسية لا توجد تقيدات على حرية استيراد الصحف إذ تدخل كافة الصحف الفرنسية البلاد بحرية. والصحف العربية تصل من القاهرة وبنغازي وطرابلس وتونس. والحقيقة أن تداول الصحف قليل جداً.

النظام الإداري والقضائي

أ ـ النظام الإداري

لا يطابق قسم ليبيا الذي تحت الاحتلال الايطالي منطقة فزان الواقعة تحت الإدارة الفرنسية بل قسمت فزان إلى ثلاثة أقسام في عهد الإدارة الفرنسية: (١) غدامس (٢) أقسام مرزوق وسبها وبراك التي تسمى بفزان (٣) منطقة (جهات).

ويجري الحكم هناك تبعاً لمعاهدة لاهاي ١٩٠٧ وان كانت البنود ٤٣، ٤٨، ٥٥ لا تحترمها الإدارة الفرنسية (إضافة روسية) وهنالك تحفظ فرنسي يقرر عكس ذلك.

غدامس

تضم كذلك درج وسينا وكانت تحت الإدارة نفسها كفزان حتى يناير سنة ١٩٤٨ وكانت تسمى فزان ـ غدامس ـ وقد ألحقت منذ ذلك التاريخ بجنوب تونس وتقول السلطات الفرنسية إن ذلك قد جرى لضمان تسهيلات ادارية!

ويسيطر على الحكم الإداري والعسكري حاكم محلي تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري في المناطق الجنوبية في تونس ومركزه في غابس.

فزان

يحكم فزان حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسية بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسية. وهو يرأس القوة العسكرية في المنطقة بالإضافة إلى مسؤوليته الإدارية. ولكن سلطاته في الحقيقة غير واضحة. ويعتمد على الحاكم العام في الجزائر الذي أنيطت إليه إدارة المنطقة. وعن طريقه توضع الميزانية بموافقة وزير الداخلية والحربية عليها.

منطقة جهات

يديرها حاكم جنوب الجزائر (وان كان لها مركز سياسي خاص ـ إضافة فرنسية) وهنالك مذكرة روسية تقول (ان اللجنة لم تعرف ما هو هذا المركز) وهي وجهات أخرى تكوّن إدارة تسمى ملحق الجير وهي جزء من مناطق الواحات ومركزه في روكله. وهذا الملحق يحكمه حاكم لا تعرف اللجنة عن سلطاته شيئاً. ولقد فصلت هذه المنطقة عن فزان في يناير عام ١٩٤٣ عند الاحتلال الفرنسي. ويقال إن هذا قد تم بغية التسهيلات الإدارية ولكي يتسنى اتحاد قبائل الجير الطوارقية.

وهنالك اختلافات بين الخرائط الفرنسية والبريطانية ويقول الحاكم العسكري انها رسمت باتفاقات جرت بين القائدين مونتغمري ولكلرك ولكن الادارة البريطانية في طرابلس ليس لديها معلومات عن ذلك.

يباشر الحكام الفرنسيون أعمالهم عن طريق من يعينونهم من المشايخ والمديرين الذين يجمعون الضرائب ويفضون المشاحنات الصغيرة.

ولقد أعادت السلطات الفرنسية اللقب التركي القديم (متصرف) إلى أحمد بك سيف النصر كما كان لأجداده أيام الحكم التركي. وهو يتمتع بنفوذ محلي كبير وكان قد ترك المنطقة أيام الاحتلال الايطالي ورجع مع قوة الفرنسيين (نسخة فرنسية انكليزية امريكية).

وتبعاً لتصريحاته فقد حارب الايطاليين ٢١ سنة ثم ذهب إلى افريقية الاستوائية الفرنساوية حيث كانت تدفع له السلطات الفرنسية مالاً ثم رجع مع الجنود الفرنسيين واستلم من السلطات الفرنسية العسكرية كل الممتلكات التي كان الايطاليون قد صادروها منه. وصرحت السلطات الادارية الفرنساوية في مذكرتها للجنة بأنه سيكون في المستقبل الحاكم الأول في القطر (نسخة روسية).

والنظام الإداري في غدامس وجهات لا يختلف عن هذا النظام.

٢ ـ النظام القضائي

١ ـ القانون

ويقسم إلى: أ ـ الشريعة الاسلامية ويطبقها القاضي. ب ـ القانون الفرنسي العسكري. ج ـ العرب بين الطوارق وفي منطقة غدامس.

ولم يلغ القانون الايطالي للآن ولكن تبعاً لمصادر السلطات الفرنسية فإنه غير موجود إذ لم يعثر على نسخ منه عند الاحتلال.

٢ - المحاكم

توجد في هذه المنطقة محاكم لمعالجة القضايا المدنية تبعاً لأحكام الشريعة الاسلامية. وفي فزان يمكن استئناف أحكام القاضي إلى محكمة الاستئناف المكونة من ٣ قضاة في المنطقة.

وتستأنف الأحكام في غدامس لمحكمة استئناف باتينا في مديرية قسنطينة بالجزائر. وجرى ذلك منذ أول يناير عام ١٩٤٨.

وفي غدامس يحاكم المتهمون في مجالس الأعيان تبعاً للعرف. وفي (جهات) يقوم بذلك رئيس ملحق في جنوب الجزائر. ويبني الطوارق في (جهات) يقوم بذلك مجلس قبائلي.

وتحقق في الجرائم والتهم الجسيمة في فزان المحكمة العسكرية في قسنطينة في الجزائر. وفي جهات تقوم بذلك المحكمة العسكرية في الجزائر.

وللحاكم العسكري في فزان ولمساعديه سلطات في فرض العقوبات الإدارية.

٣ - العقوبات

توجد في فزان ثلاثة سجون في سبها وبراك ومرزوق.

القانون والنظام

بغية المحافظة على السلام والأمن فلدى الحاكم العسكري ما يأتي:

١ - فرقة صحراوية مكونة من٣٠٠ رجل منهم ٧٥ أوروبياً.

٢ - فرقة ملحق صحراوي مكونة من ١٣٠ رجلاً وهم يحافظون على النقاط المهمة.

٣ - شبكة اللاسلكي للأمن العسكري.

٤ - ١٩ شرطياً خصص، لكل مدير، واحد منهم.

ولضابط منطقة غدامس (٥٥) عسكرياً جمالاً و(٢٥) ملحقاً صحراوياً عسكرياً وعدد غير معروف من الشرطة. ولا يعرف خلاف ذلك أي شيء عن النظام الفرنسي.

ولقد عبر الناس للجنة التحقيق عن تمتع المنطقة بالسلام وصرحوا بأنهم قبلا كانوا يعاملون معاملة سيئة!

الأرض والموارد الطبيعية

يعيش أغلبية السكان حياة شعبية بدوية ويندر نزول الأمطار. وهنالك بعض الآبار الارتوازية. وتنحصر منابع الماء في الآبار والبرك الضحلة التي يتراوح عمقها بين ٢٠ - ٢٥ قدمًا.

وتحوي المناطق الزراعية على بساتين مكونة من ١٠٠ متر مربع تقريباً ويملكها عدد ضئيل من الملاك ويعتمد على ماء الآبار بواسطة جبادين لا يختلفون عن العبيد. وقد زادت الإدارة الفرنسية سنة ١٩٤٦ حصتهم من ربع إلى ثلث المحصول فكان هذا سببًا في فقدانهم بعض الحقوق الأخرى.

١ ـ الزراعة

تعتبر الزراعة أساس الاقتصاد في تلك البلد، والبلح مادة للتصدير. أما الخضراوات فتستهلك كلها ولا يصدر منها شيء.

البلح: تغطي أشجار النخيل ١٢١,٦٨٠ هكتاراً منها ١٢٠,٠٦٠ هكتاراً تعود للملكيات الخاصة و١,٠٠ هكتار للوقف الاسلامي و٥٤٠ هكتارا للحكومة.

وفي منطقة غدامس توجد ٣٢,٨٧٠ شجرة نخيل ينتج منها ١٧٣٢٠، وتنتج الشجرة الواحدة ما يقارب ٥ كيلوغرامات (انظر القسم السادس). غير أن ارتفاع أجور النقل وفقر العمال عرقلا تجارة التصدير. وفي البلاد ما لا يقل عن ١٢ مليون شجرة نخيل لا ينتج منها إلا حوالى مليون.

الحبوب: تعتبر زراعة الحبوب ومنها الصيفية والشتوية الثانية في الأهمية أي بعد البلح وان كانت تحتاج لمجهودات أكثر. والحبوب الشتوية هي الحنطة والشعير.

الخضروات: ينمو كلا الصنفين من الخضروات، الشتائية والصيفية، في كميات قليلة. وتستعمل حوالى سبع أراضي البساتين لزراعة الخضروات. ويبلغ مجموع الأراضي المزروعة بالخضروات ٢٧٠٠ هكتار.

٢ ـ تربية الحيوانات

في عهد الادارة الفرنسية العسكرية قل عدد الحيوانات كثيراً بسبب الاستهلاك العسكري بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧. والآن يقدر بأن هنالك ٧٢١٤ جملاً و١٦١٨١ غنمًا وماعز وحوالى ٦٦٤٢ حماراً. وتستعمل الأغنام لدى الرحالة للاستهلاك بينما تستعمل الحمير لدى الأهالي المقيمين لنقل الماء لإرواء البساتين.

بعض المصادر الطبيعية الأخرى

إن البلد فقير في المنابع الطبيعية الأخرى كالغابات مثلاً وهنالك بعض المعادن في (جهات) ونترونات تستخرجها شركة ايطالية منذ عهد الإدارة الايطالية. وكل ما كان يستخرج منه يتراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ طناً سنوياً. ولقد استخرج منذ عام ١٩٤٦ حوالى ١١٠ أطنان صدر منه إلى الخارج ٥٠ طناً وكانت مجموع أثمانها ٢,٣٩٠,٣٠٠ فرنك. ومن الممكن زيادة الانتاج بدون صعوبة إذا وجدت أسواق جديدة.

وتتضارب التقارير الجيولوجية فيما يختص بوجود البترول.

وكان للايطاليين اعمال عسكرية كثيرة في هذه المنطقة دعتهم لاستخدام عدد وافر من الأهالي فكان هذا سبباً من أسباب ترفيههم حينئذٍ ـ وقد استدعى وجود الجنود إلى تشجيع زراعة الحبوب لتقليل الاستيراد. وكان في فزان اتحاد منتجي البلح كما يقال...

المالية

النقد

أثناء الإدارة الايطالية كانت وحدة النقد هي الليرة الايطالية من بنك ايطاليا. وقبل عام ١٩٣٩ كان سعر الليرة للفرنك ١ ـ ٣. وعند الاحتلال الفرنسي، وتبعاً لمصادر الإدارة الفرنسية، كان سعر الليرة ثابتاً بالنسبة إلى الفرنك الجزائري حيث كان الفرنك ـ ٢,٤٠ ليرة، وأمرت لجنة التحرير الفرنسية في سنة ١٩٤٣ أن يستعمل الفرنك الجزائري استعداداً لوضع ادارة فزان تحت سلطة حاكم الجزائر.

البنوك

كان هنالك فرع للبنك الايطالي. ومنذ عهد الاحتلال للآن لم يزاول أي بنك أو فرع العمل في القطر وتقوم الادارة الفرنسية بعمليات التسليف لمدة سنة للزراعة والمأكولات.

التبادل الخارجي

نفذت هذه المنطقة قوانين مراقبة النقد التي كانت في ايطاليا تبعاً للقرار الملكي بتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٣٤ وتبعته قرارات أخرى في ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩.

وواصلت الإدارة العسكرية الفرنسية طريقة مراقبة التبادل وجعلتها تحت إشراف الحكم العسكري وهو يتصرف تبعاً للظروف وان كان معظمها في ما يختص بالضروريات المتبادلة مع طرابلس.

المالية العامة

كانت المنطقة جزءاً من طرابلس مدة الادارة الايطالية، ثم اندمجت تحت الادارة العسكرية الفرنسية، ما عدا غدامس، في مالية الجزائر بأمر لجنة التحرير الفرنسية بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٣.

ويضع الحاكم العسكري ميزانية فزان ما عدا منطقة جهات ويقدمها إلى حاكم الجزائر ويوافق عليها وزيرا المالية والداخلية الفرنسيان.

وبهذا تنفصل ميزانية غدامس وجهات عن ميزانية فزان. على أن الاحصائيات المذكورة في التقرير تدل على عجز بسبب زيادة المصاريف زيادة ثورية وتتحملها السلطات الجزائرية عن فزان وسلطات وارجلا عن جهات. وليس هناك احصائيات عن غدامس. وتدفع العجز حكومة الجمهورية الفرنسية.

والايرادات الرئيسية هي الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأرباح ناتجة عن بيع ورق بريد مخصوص والنترون.

الضرائب

واصلت الادارة العسكرية الفرنسية الطريقة الايطالية في وضع الضرائب مع بعض التعديلات البسيطة، وتوضع الضرائب المباشرة على البلح والحبوب، عن الأول ٥,٧٥٪ من قيمة المحصول، وعن الثاني ٢٠ بالمئة من المحصول بثلثي السعر العادي في السوق أو حول ٦,٦٧٪ من قيمة المحصول التجاري. وكانت الكميات التي تزرع تباع بواسطة الادارة وتظهر أثمانها مع الايرادات في الميزانية، وارتفعت هذه المبالغ منذ سنة ١٩٤٤ إلى ٢ مليون فرنك من بيع البلح و١,٦ مليون من بيع القمح. وارتفع تصدير القمح إلى أجيرس من ٢٥ طنًا ثمنها ٢٠٠,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٤٥ إلى ٣٠ طنًا ثمنها ٣٦٠,٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٤٦ ولم يكن هناك ضرائب على الدخل والملكية مدة الحكم الايطالي ولكن القرى كانت ملزمة بامداد العمال للمنشئات العامة. واستعمل الاحتلال الفرنسي السياسة نفسها في أول وجوده.

وكانت هناك مدة حكم الايطاليين ضرائب غير مباشرة كالتي تجبى من الأسواق. وتقول الإدارة العسكرية الفرنسية ان في جهات الضرائب الوحيدة التي استمرت من الحكم الايطالي هي ضرائب المسالخ والأسواق وهناك ٣٪ عن الاستيراد من الحكم الايطالي هي ضرائب المسالخ والأسواق وهناك ٣٪ عن الاستيراد والتصدير وضرائب أخرى مختلفة على بيع الحيوانات وتسجيل الوثائق.

التجارة والصناعة

التجارة الداخلية: تعنى بتوزيع المنتجات المحلية والسلع المستوردة. وأساسها المقايضة إلى حد كبير. وقلة عدد محلات البيع وضآلة شأنها تعكسان تأخر الاقتصاد المحلي. والطرابلسيون هم أكبر التجار شأناً. وتواصل الادارة العسكرية الفرنسية نظام البطاقات الذي أدخله الايطاليون.

التجارة الخارجية: كانت البلاد تعتمد على مركزها في طريق عبور الصحراء الكبرى التجاري لأواخر القرن التاسع عشر ولكن تحسين الموانىء والسكك الحديدية في غرب افريقية أنهى الطريق الصحراوي فجعلت البلاد تعتمد على منتجاتها.

ويعتمد القطر على الاستيراد في أهم حاجياته كالسكر والشاي. والسلعة الوحيدة التي يصدرها هي البلح، وإلى حد ما النطرون.

وقبل الاحتلال الفرنسي، كانت علاقة القطر مقصورة على طرابلس أقرب الموانىء، لا سيما بعد إقفال الحدود بين فزان وتونس والجزائر والسودان بعد سنة ١٩٣٥. وقد فتحت الحدود بين فزان وهذه الأقطار بعد الاحتلال الفرنسي، وحتى سنة ١٩٤٥ نشأت حركة تجارية غير اعتيادية وموقتة على طريق القوافل بين فزان وافريقيا الاستوائية الفرنسية، ثم لم تلبث ان أصيبت بالفتور. وفي سنة ١٩٤٧ كانت

١٦٪ من مجموع الواردات تتألف من سلع معدة للتصدير ثانية إلى تونس. ويرجع سبب هذه الحركة إلى عدة عوامل، منها أن السلع في تونس أرخص منها في طرابلس، ووحدة العملة بين تونس وفزان، وقيام ادارة التموين بشراء ما تحتاج إليه عن طريق ادارة التموين العامة في الجزائر، وحصر النقل بين شركات النقل التونسية.

الصناعة: قاصرة على الصناعة اليدوية من النسيج وصناعة السجاجيد والأدوات الجلدية وغيرها للاستهلاك المحلي. ولعدم وجود الوقود والكهرباء فإن الأدوات محدودة بالنقل.

الاحتكارات: الاحتكار الوحيد القائم الآن هو احتكار استخراج النطرون، وتتولاه الادارة نفسها. بينما كان مدة الحكم الايطالي يشمل الشاي والكبريت والدخان ولكنها توزع بالبطاقات ومشتراها من الجزائر وتونس تحت المراقبة.

النقل والمواصلات

ليس في القطر سكك حديدية أو طرق ملاحة نهرية. والنقل البري يستند إلى شبكة من الطرق المعبدة. وقد سعت الادارة الفرنسية إلى اصلاح ما لحق بهذه الطرق من التخريب بسبب الحرب، وركزت جل عنايتها في اصلاح أو شق طرق جديدة لربط القطر بالمناطق الفرنسية المجاورة.

النقل الجوي: لا يوجد مطارات للنقل الجوي المدني، وتقوم الطائرات العسكرية بنقل البريد والأشخاص أحياناً بموافقة الحاكم العسكري.

ثم يتحدث التقرير عن البريد والتلغراف، وإلى أنه لا يوجد تلفون للجمهور في القطر.

النظام الاقتصادي

الموارد الطبيعية: الأرض هي المورد الطبيعي الوحيد والاستفادة منها تتوقف على توافر المياه. الزراعة تشكل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي. ولا تتجاوز المساحة المزروعة فعلاً عن ٢,٧٠٠ هكتار، عدا حقول النخيل. وتدل التجارب التي أجراها الفرنسيون على وجود احتمال محدود لزيادة المساحة المزروعة عن طريق الري الصناعي. وقلة المراعي تقيد في عدد الماشية. يتألف السكان من ٣٦,٦٠٦ من المزارعين المستقرين، و١٠,٦٦١ من شبه الرحل، ١,٧٦٧ من البدو، بينهم حوالى (٤,٠٠٠) من الطوارق. والشعب متأخر، و٧٥٪ من السكان لا يحصلون على أكثر مما يسد رمقهم، وقد هاجر كثير من الأفراد إلى أقطار أخرى للبحث عن عمل.

والتجارة يتولى زمامها عدد قليل من المهاجرين الطرابلسيين، ولكن أهميتها ضئيلة، لضعف حركة الاستيراد والتصدير وضعف القوة الشرائية للسكان، ولا يتجاوز مجموع التجارة الخارجية سنة ١٩٤٧ من تجارة طرابلس ٥٪.

حاجات فزان: المحاصيل الزراعية، فيما عدا البلح، لا تفي لسد حاجات السكان. ولا بد من البحث في أقطار أخرى عن الحبوب لإكمال النقص في إنتاج الحبوب، ويستورد القطر منها حول ٢٥٪ من حاجته. ويجب توجيه عناية خاصة لتحسين موارد المياه ورفع مستوى المعيشة للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً. وقد قامت الادارة الفرنسية بجهود في هذا السبيل.

«ان تقليل تكاليف النقل باستعمال أقرب الموانىء والأسواق «طرابلس» يعتبر في مصلحة المنتج والمستهلك على حد سواء» (نص اميركي، انجليزي، روسي).

«رغم ان الادارة العسكرية الفرنسية لا تفرض قيوداً على التجارة مع طرابلس، فإن الجزء الأكبر من التجارة يجري الآن مع تونس حيث يمكن الحصول على السلع بيسر أكثر، وحيث يمكن أن يباع البلح بشروط أحسن. وتكاليف النقل بين تونس وسبها تكاد تعادل التكاليف من تونس عبر طرابلس أو مصراته» (نص فرنسي).

«لقد أبرز سكان فزان وطرابلس على حد سواء ضرورة ادماج فزان من الوجهة الاقتصادية ببقية ليبيا» (نص روسي).

«أعرب أغلب من سئلوا من سكان فزان عن ارتياحهم إلى الأسواق الجديدة التي فتحت للتجارة الخارجية» (نص فرنسي).

خلاصة: ومن الصعب ايجاد طريقة لحياة اقتصادية مستقلة لهذا القطر أو حتى للاحتفاظ بمستوى الحياة فيه بدون مساعدة خارجية. ورؤوس الأموال التي تقتضيها الصناعة الحديثة، وتكاليف صيانتها، فضلاً عن المواصلات والخدمات الاجتماعية والادارة، لا تتناسب وطاقة القطر الانتاجية.

العمل

كان نظام السخرة موجوداً في عهد الادارة الايطالية، واستمر إلى فترة في عهد الفرنسيين. ويطبق الآن التشريع الجزائري على عمال فزان. ويوجد ثلاث طوائف من العمال: العمال الموظفين لدى الادارة الفرنسية، و٩٥٥ ساقي (جياد ساقي) و١٨٩٠ عاملاً زراعياً، وقد قامت الادارة الفرنسية ببعض الجهود لتحسين حالة السقاة السيئة.

التعليم

١ ـ **في العهد الايطالي:** انشأت الادارة الايطالية مدرسة حكومية في كل من المراكز التسعة المهمة للسكان. وكان التعليم يلقى باللغة الايطالية، وتدرس اللغة العربية تحت رقابة المدرسين الايطاليين وتقدم بعض الخدمات الاجتماعية للطلبة.

٢ ـ **في العهد الفرنسي:** ادخلت اللغة الفرنسية على التعليم، على غرار التعليم ابتدائي في افريقيا الشمالية للمسلمين، وتذهب السلطات الفرنسية إلى ان ١٠٪ من

السكان الذكور البالغين يقرأون العربية، وحوالى ٢٠٠ فردًا يتكلمون الايطالية، و٥٠ الفرنسية، ولا يعلمون الديانة في المدارس.

الصحة العامة

يشير التقرير (٣٧ ـ ٣٨) إلى حالة المستوصفات التي كانت موجودة في العهد الايطالي، وما وجد منها في عهد الفرنسيين، وعدد زوارها. وعن المساعدات الطبية في المنطقة.

الحياة المادية والأدبية

يتحدث التقرير عن عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعي. ويشير إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها (جمعية التعاون الفرنسية)، وإلى انتشار سوء التغذية بين السكان، وإلى الجهود التي بذلتها السلطات الفرنسية لتحسين الحالة عن طريق منح قروض زراعية والقيام بأعمال ذات منفعة عامة للتخفيف من حدة البطالة، ومساعدة السقاة ومنح اعفاءات من الضرائب، وغير ذلك من الوسائل كتوزيع الملابس. ولكن رغم هذه الجهود فإن مستوى المعيشة لا يزال شديد الانحطاط.

أما عن ظروف الحياة الادبية، فيشير التقرير إلى أن السلطات الايطالية قامت في عهدها بإغلاق الزاوية السنوسية في غدامس، ولعلها قامت بهذه الخطوة في أجزاء القطر الأخرى. ولكنها تركت الحرية التامة للمسلمين في القيام بشعائر دينهم، ومنحت تسهيلات للحجاج منهم. ولا تفرض القوانين الحالية أي قيود على حرية الكلام. والسكان يتمتعون كذلك بحرية تأليف الأحزاب السياسية أو غيرها من الجمعيات، ويشير التقرير إلى عدم وجود ما يسمى بالتمييز القائم على الجنس. وللسكان حق الشكوى والتظلم ضد السلطات المحلية، وحق الانتقال في أجزاء القطر.

رغبات السكان

يشير التقرير في بداية هذا الفصل إلى الخطوات التي اتخذتها اللجنة لاعلان موعد زيارتها إلى فزان، ولإحاطة السكان عن اجراءات مقابلتهم للجنة. وقد زارت اللجنة أهم مراكز السكان في القطر، وعقدت ٢٣ اجتماعاً استمعت فيه إلى حوالى ٣٠٠٠ طالب، وقابلت سكان ٢٠ قرية سألت منهم حوالى ٣٦٠ فرداً. وقد دلت تحقيقات اللجنة على أن بعض القرى عقدت اجتماعات لانتخاب ممثلين لها يتحدثون باسمها امام اللجنة، وان سكان هذه القرى كانوا مسلمين اعطوا الحق لهؤلاء الممثلين في التحدث باسمهم.

مـدى انتـشـار الـوعي الـسـيـاسي بين السكان : ان الأفق السيـاسي للمـزارعـين المستقرين والرعاة الرحل شديد الضيق. فالأولون يطمحون إلى قيام حكومة تحميهم من غـزوات البدو، وتسهل استيـراد السلع الضرورية، والتصدير، وتشجع التقدم الزراعي. اما الرحل فأكثر ما يطمحون إليه حرية التنقل في مناطق المراعي والمناطق الصالحة للزراعة المعتمدة على الأمطار. أما التجار، وعددهم قليل، ولكن نفوذهم واسع بين السكان، فيريدون حلا أقرب من سواه إلى تنمية مصالحهم التجارية.

«أعلن الطوارق الذي سئلوا بصفة عامة عن رغبتهم في التقيد بقرارات زعمائهم، ان ليس لهم رأي مستقل عنهم» (نص بريطاني، اميركي، فرنسي).

«ان الطوارق الذي سئلوا عن آرائهم، قدموا بصفة عامة بناء على تعليمات من المديرين، وقد اعربوا عن رغبتهم في التقيد بقرارات شيوخهم، الذين لا يعدون ان يكونوا موظفين مأجورين لدى الادارة العسكرية الفرنسية» (نص روسي).

وفي بعض القرى أعلن السكان انهم سيقبلون مصير المراكز الإدارية التي يتبعونها، كسبها ومرزوق.

وقد ذكرت الادارة، وأيد السكان قولها، انه لا توجد في فزان أحزاب سياسية وان كانت اللجنة قد تحدثت إلى أحد المؤيدين للحزب الوطني الطرابلسي. والصحف الواردة من افريقيا الشمالية الفرنسية منتشرة على نطاق ضيق، ولا يبدو ان لها أي تأثير في التوجيه السياسي. وتنتشر أخبار طرابلس في القطر عن طريق التجار الوافدين إليها. (النص الفرنسي، البريطاني والامريكي).

الرغبات التي أعرب عنها السكان في مختلف انحاء القطر:

١ ـ في غدامس أعلن ما يقارب من نصف السكان عن رغبتهم في استمرار الادارة الفرنسية. وطلب حوالى الثلث فقط حكومة اسلامية، والا فالادارة الفرنسية. وطلب سبعة أفراد الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية. ولم ينته التحقيق إلى شيء في تحديد عدد المؤيدين لحزب الحركة الوطنية الطرابلسية، وقد تراوح التقدير بين ٣ أو ٤ وأربعمائة وخمسين.

٢ ـ في جهات أعلنت أغلبية كبيرة من (٦٣) فرداً تحدثت إليهم اللجنة (وجلهم من الشيوخ الطوارق) عن رغبتها في استمرار الادارة الفرنسية. أما الباقون فمستعدون للترحيب بأي حكومة تعمل على صون السلم والأمن، واعلنوا رضاءهم عن الادارة الفرنسية!

٣ ـ أما في أنحاء فزان الأخرى، فقد أيد القسم الأكبر من الرأي إقامة حكومة اسلامية، واعلن نصف هؤلاء السكان قبولهم استمرار الادارة الفرنسية إذا لم يتحقق الطلب الأول، بينما اعلن الباقون استعدادهم لقبول أي حكومة تقررها الدول العظمى الأربع.

وقد أعرب عن الرغبة في الاتحاد مع طرابلس أفراد مختلفون في مراكز مرزوق وبراك وسبها، أو بالقرب منها.

وجهات النظر في القطر عموما

أ ـ ٢٠٩ يطالبون باستمرار الادارة الفرنسية.

ب ـ ٢٧٩ يريدون حكومة اسلامية، منهم ١٤٤ أعلنوا اكتفاءهم باستمرار الادارة الفرنسية إذا تبين عدم إمكان اقامة حكومة اسلامية. و٩٥ مستعدون لقبول أي حكومة (منهم ١٣ يفضلون ابقاء فزان وطرابلس تحت ادارة موحدة). واعلن ٣٧ رغبتهم في الاتحاد مع طرابلس.

ج ـ ١٢٩ فرداً ليس لهم رأي واضح عن مستقبل القطر، ولكنهم لا يعارضون في استمرار الادارة الفرنسية.

د ـ ١٢ يريدون الاتحاد مع طرابلس في ظل أي حكومة تقام في طرابلس.

هـ ٧ يريدون الاستقلال، والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية.

و ـ ٦ يتقيدون برأي أحمد بك متصرف فزان.

ز ـ اعلن أحد السكان رغبته في إقامة حكومة اسلامية، وهو يرغب في الوقت نفسه في الاتحاد مع طرابلس واستمرار الادارة الفرنسية.

ح ـ ٢١ فرداً لم يعربوا عن أي رأي.

الخلاصة

ان الاحصاءات السابقة الذكر لا تدل على أكثر من اتجاه، لانه افترض ان الذين سئلوا في كل قرية يمثلون مجموع سكانها، وفي بعض الاحيان لم يكن عدد المسؤولين الا قليلاً جداً.

وبالنظر إلى انعدام الوعي السياسي وقلة المعلومات عن الاغراض التي تهدف إليها اللجنة من زيارتها، وعلى ضوء ما ورد في هاتين الفقرتين يمكن أن نقول:

١ ـ هناك رغبة واسعة الانتشار في إقامة حكومة اسلامية. ويوضح بعض الناس بأنهم يريدونها متحررة من أي تدخل أجنبي. ولكن يبدو أن الذين تحدثت إليهم اللجنة يشكون في إمكان اقامة مثل هذه الحكومة. وقد أعرب عدد من الأفراد عن رغبتهم ـ إذا لم تتحقق الرغبة الأولى ـ في استمرار الادارة الفرنسية.

٢ ـ يقدر المزارعون المستقرون، التدابير التي اتخذها الفرنسيون لمساعدتهم. وهم يطمحون إلى إقامة حكومة قوية كفيلة بحمايتهم من غزوات البدو، وأغلبية كبرى منهم لا تعارض في استمرار الادارة الفرنسية.

٣ ـ الطوارق الذين يسكنون فزان يرغبون في أن ينضموا إلى أغلبية شعبهم في الخضوع لادارة موحدة، وهذه الاغلبية تحت الحكم الفرنسي.

٤ ـ أعلن أفراد قبيلتين من قبائل فزان الرحل من الذين ينتقلون إلى مراعي طرابلس،

ولهم في أرجائها مـزارع تعتمد على مياه الامطار، رغبتهم في أن يكون القطران تحت ادارة موحـدة. وقد ردد صدى هذه الرغبـة سكان مرزوق، والقرى المحيطة بسببها، وأفراد في جهة أخرى.

٥ ـ لا يوجد شعور معاد للايطاليين أو الانتقادات التي كانت توجه إلى الأساليب التي جرت عليها الادارة الايطالية قبل الحرب الأخيرة.

٦ ـ لا يزال الشعب يذكر ما قام به الزعماء السنوسيون في الفترة ما بين ١٩١٥ ـ ١٩٣٠ من أعمال، ولا يعتبرهم أهلا لتأليف حكومة.

النص الروسي

رغبات السكان ـ تحدثت اللجنة أثناء زيارتها فزان إلى حوالى ٧٠٠ فرد وتميزت هذه المحادثات، في أن نصف المناطق التي سئل أهلها عن آرائهم، لم يكن للمسؤولين أي فكرة محددة واضحة عن مستقبل الحكم، وكثيراً ما كانت آراؤهم تردد: فليكن... فليكن.

وقد شذ عن هؤلاء الطوارق فقط، وهم يكونون ٢٠٪ من مجموع من تحدثت إليهم اللجنة، فأعربوا عن رغبتهم في استمرار الادارة الفرنسية.

وقد قدم الطوارق لمقابلة اللجنة بصفة عامة بناء على تعليمات من المديرين. واعلنوا عن استعدادهم للتقيد بآراء شيوخهم، وهؤلاء ـ كما ذكرت الإدارة الفرنسية نفسها ـ يتقاضون مساعدات من الادارة. وقد أعلن الطوارق ان الادارة الفرنسية تحسن معاملتهم، وأعفتهم من الضرائب وان الايطاليين كانوا يحسنون معاملتهم فيما مضى أيضاً.

تتشعب الآراء حول مستقبل الحكم

١ ـ استمرار الادارة الفرنسية ٤٤٪ (منهم حوالى النصف من الطوارق).

٢ ـ يقبلون أي حكومة كانت ٢٦٪

٣ ـ يريدون حكومة اسلامية ١٨٪

٤ ـ يقبلون قرار الدول الاربع ١٢٪

استنتاجات عامة

جميع سكان فزان من المسلمين. منهم ٧٥٪ من المستقرين (المتحضرين) و٢٥٪ من الرحل أو شبه الرحل. والنظام القبلي لا زال سائداً، و٩٠٪ من السكان أميون.

ظروف العيش شاقة والقطر فقير في موارده، والسكان كذلك. والعمال الزراعيون والسقاة لا يحصلون الا على القليل.

«يوجد ميل دائم عند بعض الأفراد إلى الهجرة» (نص فرنسي بريطاني اميركي). «وقد انتقل بعض السكان منذ سنوات كثيرة إلى الأقطار المجاورة للبحث عن عمل»

(نص روسي). واكثرية السكان تعتمد بدرجات متفاوتة «للأخذ بيدهم ومساعدتهم على الادارة» (تحفظ روسي).

قسم كبير من السقاة ويبلغ عددهم وفقاً لما ذكرته الادارة الفرنسية ٩٥٠ عائلة، في منزلة عبيد الأرض (الارقاء). «وقد أخذت الادارة الفرنسية في تحريرهم من ديونهم»(اضافة فرنسية اميركية).

يدل التحقيق الذي قامت به اللجنة على أن أكثر الأفراد الذين تحدثت اليهم اللجنة راضون عن الادارة القائمة في الوقت الراهن، ولم يفكروا كثيراً في تبديل هذا النظام، ولو أن كثيرين يرحبون بإقامة حكومة اسلامية. ولا يوجد شعور معاد للايطاليين.

ويدل التحقيق الذي أجرته اللجنة على ان اكثرية الافراد الذين تحدثت اليهم اللجنة أعربوا عن رضاهم عن الإدارة القائمة في الوقت الراهن. وفي أماكن متعددة، أعرب الكثيرون عن شكرهم للدول الأربع للقرار الذي أصدرته بإرسال لجنة رباعية لتحقيق رغباتهم بشأن مستقبل الحكم في قطرهم. وقد طلبوا إلى اللجنة أن تأخذ في نظر الاعتبار شعورهم الاسلامي، عند البت في مستقبل فزان. وهم يذكرون انهم لم يروا ما يسيئهم من الادارة الايطالية.

ان موارد القطر الاقتصادية المعروفة محدودة جداً، ولا تستطيع ان تعيش بمواردها الخاصة. لا أثر للصناعة فيها والنهوض بالزراعة والموارد الاقتصادية الأخرى ممكن إلى حد محدود، وبشرط توفير المياه عن طريق التوسع في الري.

حركة التجارة محدودة، وهي محصورة تقريباً في يد «فئة من المشترين تمولهم الادارة الفرنسية جزئياً، ويتعاملون مع الأقطار الفرنسية» (اضافة روسية). والتمور هي السلعة الوحيدة الصالحة للتصدير. وحركة الاستيراد قاصرة على المواد الخاضعة لنظام البطاقات. وبعض المواد الضرورية للمعيشة.

لا غنى عن حكومة مستقرة ـ وطيدة الأركان ؛ «ووحدة مع ليبيا» (اضافة روسية) لتحسين، بل وحتى لحفظ المستوى الاقصادي المنحط الراهن للقطر، ولصون السلم والأمن.

٧ ـ برقة

السكان وتكوينهم

يتكون سكان برقة من العرب واليهود والمهاجرين الاوروبيين ويبلغ عدد العرب الآن ٩٨٪ من السكان تقريباً.

العرب ـ وعددهم، وكلهم من المسلمين، في سنة ١٩٤٧ كان ٢٤٥,٩٥٢ نسمة، وبلغ عددهم ٣٠٤,٤٣٧ في يونيو سنة ١٩٤٨، وهذا العدد مأخوذ من بطاقات التموين وقد يكون فيه بعض المبالغة. وترجع الزيادة إلى عودة أهل برقة من الخارج وإلى الهجرة من طرابلس وخصوصاً في خلال سنة ١٩٤٧، هذا فضلاً عن الزيادة الطبيعية الأخرى.

ونظام القبيلة هو السائد في المناطق الريفية وهم على العموم بدو في عاداتهم، وغالبية أهل الحضر من الصناع غير الماهرين والبقية الأخرى من الصناع والتجار.

اليهود ـ ويبلغ عددهم ٤,٥٨٠ شخصاً يسكن أغلبهم في المدن. ففي بني غازي ٣,٥٤١ وفي المرج ٤٤٦ وفي درنة ٥٣٠، ويعملون في التجارة، وقد استوطنوا البلاد ويتكلمون جميعاً العربية.

الجاليات الأخرى ـ يبلغ عدد اليونانيين ١٨٥ نسمة والمالطيين ١٢٧ وأغلبهم في بني غازي ويعملون في التجارة. وعدد الايطاليين في برقة الآن ١٨٢ بينهم عدد من رجال الدين والراهبات. وقد كان عدد الاجانب في البلاد في ١٩٤١ ٤٣,٠٧٧ أغلبهم من الايطاليين، وقد برحوها في الحرب الماضية. وذكر رئيس الادارة في البلاد ان الايطاليين غير مسموح لهم بالعودة إلى برقة وذلك للمحافظة على حالة الأمر الواقع اثناء الاحتلال البريطاني، كما يرى رئيس الادارة ان رجوعهم قد يسبب اضطراباً للأمن العام.

ويبلغ عدد الجالية الارمنية ٣١ شخصاً كلهم في بني غازي. فعدد السكان الكلي في برقة هو ٣٠٩,٦٣٦.

التكوين الاجتماعي ومجموعاته المؤسسة

أهل الريف ـ كل سكان برقة من العرب، وقد اندمج فيهم جميع العناصر الأخرى فلا يكادون يتميزون عنهم. ومعظمهم بدو يعتمدون في حياتهم على الماشية ويزرعون الشعير في فصول الأمطار. والنظام الاجتماعي نظام قبائلي.

والقبائل العربية مكونة من قسمين رئيسيين هما السويلميون من بني سويلم الذين اتوا من البلاد العربية واستولوا على برقة وبقوا فيها في القرن الحادي عشر، والمرابطون الذين وان كانوا قد اندمجوا فإن أصلهم غير واضح.

وتنقسم القبيلة إلى عدة أقسام وينقسم كل قسم إلى أجزاء أخرى أقلها ما يطلقون عليه اسم «بيت». والسلطة العامة في أيدي الشيوخ وهي تشمل البت في جميع الشؤون المتصلة بحياتهم المشتركة. فإذا نشبت الحرب توحدت الزعامة السياسية في قبيلة واحدة. وهؤلاء الشيوخ - كما تقرر الادارة البريطانية - ليست لهم سلطات معترف بها رسمياً ولا يتناولون مرتبات.

ولكل قبيلة أو قسم منها منطقتها الخاصة بها، وكانت الحكومة الايطالية تعتبر هذه المناطق ملكاً للدولة توزعها كما تشاء على السكان وتسحب ملكيتها في أي وقت تشاء، بعد دفع التعويضات.

وكانت المراكز الخاضعة لنفوذ السنوسيين الدينية قبل عام ١٩٢٣ تعد مراكز للقانون والتعليم للادارة وقد الغى الايطاليون هذه المراكز.

أهل الحضر - تعد بني غازي وبرقة ودرنة أهم المدن الأولى وأكبرها وأعظم مركز للتجارة والسياسة والادارة. وسكان هذه المدن من العرب واليهود. والجاليات الأجنبية الأخرى، والعرب أكبرهم عدداً أي حوالى ٦٩,٩١٥ من المجموع الكلي البالغ قدره ٧٥,٠٢٠.

وليست للعرب نظم اجتماعية خاصة ولو أنهم أخذوا في تنظيم أنفسهم اجتماعياً وسياسياً عقب الاحتلال البريطاني.

أما اليهود فينقسمون إلى طوائف لكل منها هيئة منتخبة ورئيس. ولم تحدث أي حوادث بين العرب واليهود في السنوات الأخيرة. ويعيش اليهود في وئام مع العرب ولو انهم منعزلون عنهم في دائرتهم الخاصة بهم.

وهناك جاليات أخرى من اليونانيين والمالطيين والأرمن يسكنون في المدن وعددهم قليل. ولكل جالية رئيس يختاره الآخرون كما يختارون هيئة على الشؤون الدينية والتعليمية والاجتماعية وتمثل مصالحها أمام رجال الادارة.

أما اليهود والجاليات الأخرى فتعمل في التجارة.

الأحزاب والهيئات السياسية

١ - **المؤتمر الوطني العام** - هو الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد، وهو ليس حزباً سياسياً بالمعنى المفهوم. وقد خلف الجبهة الوطنية التي كانت أعظم هيئة سياسية في البلاد، وهو مشابه لها في آرائها السياسية، ولو انها اشد تمسكاً بالاتحاد مع طرابلس منه - كما يرى رئيس الادارة في البلاد. وموقف المؤتمر من طرابلس غير

واضح الوضوح الكافي. وقد اسسه في ١٠ يناير سنة ١٩٤٨ الأمير سيدي محمد ادريس السنوسي الذي اعلن في ديسمبر سنة ١٩٤٧ من جانبه فض جميع الأحزاب السياسية والهيئات لتحل محلها الجبهة الموحدة.

وكان المؤتمر في أول أمره مكوناً من ٦٧ عضواً يعينهم الأمير يمثلون القبائل وسكان المدن في برقة كلها. وقد زاد العدد الآن إلى ٧١ عضواً. ويدعي المؤتمر انه يمثل وجهات النظر في البلاد، كما يدعي أن له ١٥ فرعاً في برقة.

وكانت أهم أعماله هي اعداد العدة ورفع الأمر إلى اللجنة الرباعية. وقد رفض المؤتمر تقديم جدول أعمال جلساته بحجة انها سرية، ومع هذا فلم يقدم حتى الأوراق غير السرية. وينحصر برنامجه في وجوب تحقيق استقلال برقة التام الناجز وقيام حكومة دستورية تحت الأمير وورثته من بعده، ورفض أي تعاون مع ايطاليا أو الايطاليين. وبين المؤتمر انه يؤثر وحدة ليبيا على شرطين الأول أن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت تاج الأمير والثاني ألا يسمح بعودة الايطاليين بأي حال من الأحوال.

ورئيس المؤتمر وأحد وكيليه من أقارب الأمير، والوكيل الثاني من عائلة السنوسي. ويتكون المؤتمر وفروعه من مشايخ القبائل والأعيان. وهو معاد للايطاليين عداوة مرة، وقد حارب اعضاؤه الايطاليين قبل الاحتلال البريطاني. ويشغل بعض أعضاء المؤتمر وظائف مهمة في الادارة العسكرية البريطانية. ومنهم من شغل وظائف مهمة أيضاً في العهد الايطالي والتركي. وقد أعلن المؤتمر أنه انشىء لتحقيق برنامجه في برقة، ولكن اللجنة الرباعية لاحظت أثناء تحقيقاتها انه يعمل كهيئة ادارية تصدر التعليمات إلى المديرين والمشايخ بواسطة فروعه في البلاد.

٢ ـ **الجالية اليهودية ـ** سكنت البلاد منذ عهد سحيق وقد اعترفت الحكومة الايطالية بها في سنة ١٩٣١، ومهمتها هي تمثيل وحماية المصالح الطائفية ورعاية منشئاتها الدينية والتعليمية.

ومركز الجالية الرئيسي في بني غازي ولها فروع في برقة ودرنة، ولها في كل مدينة لجنة منتخبة لها رئيس ونائب رئيس وعدد أعضائها ٤٠٠٠.

ويحبذ رئيس الجالية اليهودية استقلال برقة مع قيام حكومة دستورية تحت تاج الأمير وورثته، كما يؤيد المؤتمر ويبدو أن هذه الآراء التي أبداها رئيس الجالية اليهودية متأثرة إلى حد كبير برغبته في الاحتفاظ بالعلاقات الودية بين العرب واليهود.

٣ ـ **الجالية اليونانية ـ** تألفت في سنة ١٨٨١ وعدد أفرادها ٧٨ شخصاً وليست لها فروع خارج بني غازي. ومهمة الجالية المحافظة على المنشئات الدينية والتعليمية وتقديم المساعدات الاجتماعية.

وينحصر برنامجها السياسي في استقلال برقة تحت تاج الأمير ويرغبون في السماح لليونانيين بالنزوح والاستقرار في البلاد وبحرية صيد الاسفنج وتصديره.

٤ ـ **الجالية الارمنية** ـ تكونت في ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ وعدد أفرادها ٣١ عضواً، وليست لها فروع خارج بني غازي. وقد انتخب الرئيس والسكرتير مدى الحياة. وترى هذه الجالية انه يجب أن يسبق استقلال برقة فترة طويلة من تدريب أهلها على الحكم بإرشاد دولة أجنبية.

وقد ذكر رئيس الجالية للجنة ان رئيس المؤتمر دعاه قبل المثول بين اللجنة، كما دعا رؤساء الجاليتين اليهودية واليونانية. وأخبره أنه إذا أراد هو وجاليته أن يعيشوا في صلات حسنة مع العرب فعليه أن يطلب استقلال البلاد تحت تاج الأمير. وقد أنكر رئيس الجالية اليونانية حدوث أي شيء مما ذكره الرئيس الأرمني، وذكر رئيس الجالية اليهودية ان العرب لم يضغطوا عليهم مطلقاً.

٥ ـ **نادي عمر المختار** ـ أنشىء في ابريل سنة ١٩٤٣ للرياضة وله فروع في بني غازي وغيرها من المدن، وعدد أعضائه ٤٥٠٠ عضو، وتطور في الفترة ما بين سنة ٤٦ و١٩٤٧ تطوراً سياسياً متخذاً له دستوراً ديموقراطياً كضمان لحياة سياسية عادية. وقد أوقف نشاطه السياسي في سنة ١٩٤٧. ورفض فرع بني غازي المثول أمام اللجنة لاعطاء بيانات بوجهة نظره السياسية، بينما قدم فرع درنة مذكرة للجنة محبذاً وحدة ليبيا واستقلالها التام، على أن يكون السيد محمد ادريس السنوسي ملكاً على البلاد وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وان لم يكن، فإنه يتخلى عن وحدة ليبيا للاحتفاظ بولائه للسيد السنوسي.

الأمير ـ ولد السيد محمد ادريس السنوسي في ١٨٩٠ وهو ابن السيد محمد بن علي السنوسي وهو جزائري كوَّن في منتصف القرن الماضي مذهباً دينياً يعرف بالسنوسية. وجد هذا المذهب انصاراً عديدين بين أهل برقة ولا يزال ينضوي تحته حوالى ٨٠٪ من السكان وما يقرب من ٣٠٪ من أهالي طرابلس. وقد تطورت زعامة منشىء هذا المذهب وأولاده من بعده إلى زعامة سياسية دينية اعترفت بها الادارة التركية إلى حد ما، وقد عمل السنوسيون بجانب الاتراك أثناء الاحتلال الايطالي والحرب العالمية الأولى. واعترفت الحكومة الايطالية في سنة ١٩٢٠ بالسيد ادريس أميراً على الجزء الجنوبي من البلاد، واعطائه لقب صاحب السمو. وفي ١٩٢٣ بارح البلاد إلى مصر بعد مفاوضات طويلة غير موفقة.

وفي سنة ١٩٤٠ تم اتفاق بين السيد ادريس والسلطات البريطانية في مصر على انشاء قوة اضافية تسمى قوة العرب الليبية من بين الليبيين المقيمين في مصر بمساعدة الأمير. وكان الأمير وبعض أعضاء اسرة السنوسي يتناولون مرتبات من

الادارة العسكرية البريطانية سنوياً بلغ مجموعها ٦٦,٦٣٧ جنيهاً استرلينياً كما هو ظاهر في الميزانية في الفترة الواقعة بين ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧. وقد زار الأمير برقة في ثلاث مناسبات ثم رجع أخيراً ومعه معاونوه البريطانيون في أواخر سنة ١٩٤٧. ووضعت الإدارة العسكرية البريطانية تحت تصرفه القصر الذي كان يقيم فيه الحكام الايطاليون في بني غازي.

وذكر رئيس الإدارة في تقريره لسنة ١٩٤٧ ان قرار الأمير بالبقاء نهائياً في البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والإدارة قوت الروح المعنوية ووثقت الصلات ببريطانيا العظمى. ويقرر رئيس الادارة الحالي أن الأمير شجع على العودة إلى بلاده وأسكن في مكان ملائم وذلك للاستفادة من معرفته بشؤون البلاد وتأثيره على الشعب. ويستشيره رجال الإدارة أحياناً في الشؤون المتصلة بالشعب وبالبلاد.

وطلب الأمير ـ كما جاء في تقرير رئيس الإدارة السنوي لسنة ١٩٤٥ ـ الاستقلال والتحالف براً وجواً وبحراً مع أمة قوية ويفضل بريطانيا العظمى. وأخبر الأمير اللجنة انه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى.

الصحافة

١ ـ صحف أثناء الحكم الايطالي

١ ـ كوريري ديلا سيرينيكا ـ ثم عرفت فيما بعد، كوريري بنغازي. (ايطالية يومية).
٢ ـ لاسيرينييكا. (ايطالية ـ شهرية).
٣ ـ «الحقيقة» ـ ثم عرفت فيما بعد «ببريد برقة». (عربية ـ يومية).
٤ ـ «ليبيا المصورة». (عربية ـ شهرية).

٢ ـ صحف أثناء قيام الإدارة العسكرية البريطانية

هناك جريدة واحدة اسمها «برقة الجديدة» يصدرها باللغة العربية «قلم الاستعلامات البريطاني» ثلاث مرات في الاسبوع ويبلغ توزيعها ١٢٠٠ نسخة. وهي تنشر الأخبار الداخلية والخارجية. وهناك ثلاث جرائد أخرى خاصة تصدر بالعربية، احداها «الفجر» وهي أسبوعية توزع حوالى ألف نسخة وتنشر مقالات سياسية وأدبية. والصحيفتان الأخريان أسبوعيتان هما «الاستقلال» وتوزع ٧٥٠ نسخة والثالثة «الوطن» وتوزع ٩٠٠ نسخة، وتنشران أخبارًا محلية وأخرى سياسية. وتدير الفجر والاستقلال ادارة خاصة، وأراؤهما واحدة تنحصر في استمرار المطالبة بالاستقلال وامارة السيد السنوسي. أما الوطن فتطالب بالاستقلال وامارة السنوسي ولكنها تلح في وجوب وحدة ليبيا. وكانت حتى فترة قريبة لسان حال نادي عمر المختار.

والدور الذي تقوم به الصحافة سياسياً واجتماعياً محدود نظراً لتفشي الجهل بين السكان. أما وجهة النظر الايطالية فلا محل لها في الصحافة المحلية.

النظام الاداري والقضائي

تدير الادارة العسكرية البريطانية برقة منذ نوفمبر سنة ١٩٤٢ بناء على ميثاق لاهاي سنة ١٩٠٧، غير أن تطبيق ذلك الميثاق قد عدل في بعض الوجوه نظراً للسياسة التي أعلنتها الحكومة البريطانية من أن برقة لن تخضع مرة أخرى للحكم الايطالي.

يتولى القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط شؤون القضاء الأعلى في البلاد. ويتولى مندوبون عنه السلطة وشؤون الإدارة بواسطة ضابط، الشؤون المدنية، ويتولى هذه السلطة عن رئيس الإدارة المسؤول رأساً عن ادارة البلاد.

وليس لرئيس الإدارة أي سلطة على القوات العسكرية الموجودة في البلاد، وهي التي يتولى الاشراف عليها القائد الأعلى للقوات عن طريق سلسلة قيادات أخرى.

١ ـ الادارة المحلية

كانت البلاد خلال الحكم الايطالي منقسمة إلى قسمين هما بني غازي ودرنة. وكانت الكفرة والمنطقة الصحراوية تكون جزءاً من المنطقة الجنوبية العسكرية حيث يوجد مقر قيادتها في «الهون». وأعيد تنظيم الإدارة من جديد بعد الاحتلال البريطاني الثالث نظراً لانسحاب الايطاليين.

أما في الوقت الحاضر فقد قسمت البلاد إلى ثلاثة أقسام هي بني غازي والجبل ودرنة، وفي كل بلد من هذه موظف بريطاني يقوم بشؤون الإدارة يعاونه تسعة ضباط بريطانيون فضلاً عن وجود ثلاثة معاونين آخرين يطلق عليهم اسم «نائب المتصرف» وهم من الليبيين، ومن دونهم آخرون منهم تسعة قائمقامات و١٧ مديراً و٤ نواب ومدير وكلهم من الليبيين. وقد استجوبت اللجنة المديرين فقرر خمسة منهم أنهم قاموا بمثل هذه الوظائف أثناء الحكم الايطالي. أما واحات الكفرة فيقوم على ادارتها ضابط للشؤون المدنية.

وتكون مجلس تنفيذي في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨ في بني غازي، عدد أعضائه سبعة بريطانيين وخمسة ليبيين يقومون كمستشارين لهيئة الادارة. وأنشىء في بني غازي والمرج ودرنة مجالس بلدية من الليبيين ذات سلطات مالية وتشريعية محدودة.

والموظفون الذين يتقاضون مرتبات عددهم كالآتي:

	بريطانيون	أجانب	ليبيون
ضباط عسكريون أو مدنيون	٩٠	٨	–
غير ذلك	٢٥	٨٣	٧٥٨
المجموع	١١٥	٩١	٧٥٨

ولا توجد معلومات عن نظام الإدارة في العهد الايطالي السابق ولكنها كانت مشابهة للحالة في طرابلس.

ولاحظت اللجنة أن بعضاً من أهالي البلد يعتقدون ان السيد السنوسي هو صاحب السلطة العليا في البلاد. ويبدو أن هذا الالتباس راجع إلى الاجلال الذي يعامل به الأمير وإلى أن علمه يرفرف على كثير من الأبنية العامة، وان جميع رجال البوليس يضعون علامته أو اسمه على ملابسهم.

٢ ـ الادارة القضائية

القوانين السائدة في البلاد.

القانون البريطاني ـ ينفذ بواسطة اعلانه أو نظيمه بواسطة رئيس الادارة الخاضع لسلطة القائد الأعلى للقوات البرية في الشرق الأوسط.

القانون المدني الايطالي ـ أعلن رئيس الادارة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ان جميع القوانين التي كانت سارية في البلاد قبل هذا التاريخ تبقى كما كانت، ما عدا القوانين التي كانت معلقة والقوانين التي تتعارض مع ما تصدره القيادة العسكرية البريطانية، وما عدا القوانين التي توجب الضرورة تعديلها أو ما تقتضيه ظروف الاحتلال. وقد بقي القانون المدني الايطالي والتجاري الايطالي ساري المفعول، غير أن القوانين التي أعلنها الحاكم العسكري حلت محلها ولو أنها قائمة على أساسها.

الشريعة الاسلامية ـ وتطبقها المحاكم الشرعية.

القوانين اليهودية ـ تطبقها المحاكم الملية اليهودية.

٣ ـ تطبيق القوانين

(١) **المحاكم العسكرية البريطانية** ـ أنشئت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢، ومنحت حقوقاً قانونية في جميع القضايا الجنائية. وأعطي رئيس الإدارة حق تعيين مساعد، ولكل محكمة عسكرية حق تعيين مساعدين أو أكثر لنصح المحكمة.

وقد قسمت المحاكم العسكرية إلى قسمين:

أ ـ محاكم عسكرية عامة ذات سلطات رئيسية.

ب ـ محاكم ابتدائية عامة ذات سلطات محدودة.

ولكل شخص حكمت عليه محكمة عسكرية الحق في أن يستأنف لدى رئيس الادارة بعد مضي ١٥ يوماً من صدور الحكم عليه. ولرئيس الادارة الحق في اعادة النظر في أحكام الاعدام وغيرها من الأحكام.

(٢) **المحاكم الشرعية** ـ تنظر في شؤون الشريعة الاسلامية ويرأسها رئيس وقاضيان من قضاة المنطقة وتسعة محكمين. وللمحكمة الحق في تعيين ناصح أو محام تستشير به المحكمة. وكل حكم جاوزت قيمته عشرة جنيهات مصرية يمكن استئنافه إلى رئيس المحكمة. كما لكل شخص الحق في استئناف أي حكم لدى

رئيس المحكمة بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم. ولرئيس الإدارة الحق في تحديد هذه الفترة.

(٣) **المحاكم الشرعية** ـ تنظر في شؤون الشريعة الاسلامية ويرأسها قاض تعينه الإدارة العسكرية البريطانية. وأنشئت محكمة استئناف شرعية عليا برئاسة قاضي القضاة.

(٤) **المحاكم اليهودية** ـ تنظر في شؤون الطائفة اليهودية، وتجتمع المحكمة في بني غازي وتشتمل على رئيس وعضو وإذا دعا الأمر وجود قاض ثالث عين ذلك القاضي.

(٥) **المحاكم الأهلية** ـ أنشئت في أول يناير سنة ١٩٤٨ لتحل محل محاكم البلدية التي أنشئت في فبراير سنة ١٩٤٦.

وتتكون كل محكمة من رئيس وعضوين يعينهم رئيس الادارة، ولهم الحق في نظر القضايا الصغيرة، كما لهم حق توقيع عقوبات لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بهما معا. وللمحكوم عليه الحق في استئناف الحكم لدى رئيس الادارة في مدى ١٥ يوماً بعد صدور الحكم.

(٦) وكانت المحاكم الشرعية واليهودية هي الوحيدة الموجودة قبل عهد الاحتلال. وقد اختفت جميع المحاكم الايطالية على اختلاف أنواعها عقب انسحاب الايطاليين. وكانت شبيهة للمحاكم الموجودة في طرابلس.

٤ ـ نظام السجون

تخضع سجون برقة إلى قائد قوات الدفاع في برقة. وذلك بواسطة مراقب السجون. ويقوم على ادارة هذه السجون موظفون من أهل البلاد تابعون لقوة دفاع برقة ما عدا المراقب العام ومفتشاً بريطانيًا يشرف على سجن بني غازي. وهناك سجنان كبيران في بني غازي ودرنة، فضلاً عن ٢٥ سجناً صغيراً في مراكز البوليس في البلاد. وتستخدم هذه للحجز الموقت الذي يجب الا يتجاوز ٢٤ ساعة ويتعلم المسجونون مختلف المهن.

أما في العهد الايطالي فقد كان هناك سجنان في بني غازي ودرنة وثلاثة سجون أخرى.

القانون والنظام

الأمن الداخلي

١ ـ في عهد الحكم الايطالي ـ كانت قوات البوليس الايطالي مقسمة إلى قسمين، أولهما القسم المسمى «كرابينييري» الشرطة الملكية والثاني البوليس الافريقي. وهناك فضلاً عن هذين القسمين حرس البلدية ويقوم بتنفيذ أوامر البلديات في المدن.

وبلغ عـدد رجـال البـوليس من الايطاليـين ٢٥٨ شـخصاً ومن الوطنيـين ١,١٠٠ شخص.

٢ ـ في عهد الادارة العسكرية البريطانية ـ استخدمت قوة البوليس الليبية في أول الأمر ثم حلت لعدم صلاحيتها للقيام بالغرض المطلوب. ثم أنشئت قوة دفاع برقة وهي المسؤولة عن القيام بجميع أعمال البوليس في كافة أنحاء البلاد. وهي فضلاً عن قيامها بأعمال البوليس العادية تقوم أيضاً بالمحافظة على الموانىء وحماية الغابات وأعمال السجون. وعدد قوة الدفاع الليبية كالآتي: ١٤ ضابطاً بريطانياً، و١٥ مفتشاً بريطانياً وهناك ٧١٦ شخصاً من الوطنيين من ضباط وجنود.

ولم تمنع الإدارة أهل الريف من حمل السلاح ما داموا يستخرجون تصريحاً بذلك، ولاحظت اللجنة أن أهالي المنطقة الشرقية من البلاد مسلحون جميعاً. والمعتقد أن جميع العرب مسلحون تسليحاً قوياً وان لدى كل عائلة بندقيتين.

٣ ـ صعوبات خاصة وحوادث اعتداء ـ لم تحدث اضطرابات في الأمن العام خلال الاحتلال البريطاني على الرغم من تسلح الأهالي، غير أن الحوادث الفردية للخروج على القانون آخذة في الازدياد، ووصلت شكايات قليلة.

وذكر أحد الموظفين الأجانب للجنة أن حوالى ١٦ ألف شخص قتلوا منذ سنة ١٩٤٣ لأسباب خاصة نظراً لأن الادارة البريطانية سمحت للأهالي بالتسلح، وان البوليس المحلي غير قادر على وضع الأمور في نصابها.

وقد حدثت أخيراً بعض الحوادث الطفيفة بين العرب واليهود نظراً للحالة في فلسطين، ولم تحدث أي مظاهرات ضد اليهود في برقة.

الأمن على الحدود

١ ـ في عهد الحكم الايطالي ـ أنشئت قوة خاصة للمحافظة على الأمن في الحدود الشرقية.

٢ ـ في عهد الادارة العسكرية البريطانية ـ أنشئت نقط لمراقبة الهجرة، كل نقطة بها صف ضابط وجنديان في الطرق المؤدية إلى الحدود الغربية والشرقية. وهناك دورية أخرى يرأسها ضابط بريطاني بالسيارة وأخرى بالجمال تقوم بمراقبة التهريب في الحدود الشرقية، وتقوم دوريات الجمال بالعمل عينه في الحدود الغربية. ولأهل ليبيا الحق في التنقل بحرية بين برقة وطرابلس.

الأرض وموارد الثروة الطبيعية

تبلغ مساحة برقة ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ك. م. م منها حوالى ٤٠,٠٠٠ ك.م.م. أو ٤ ملايين هكتار أرض زراعية ومن هذه المساحة ما يقرب من مليون و٤٠٠,٠٠٠ هكتار

متوسط ما ينالها من ماء المطر سنوياً ١٢ بوصة أما باقي المساحة، ما عدا الواحات ومنها جغبوب وجالو وكوفرا، فأراض قاحلة لا توجد بها أي زراعة.

وعام ١٩٣٩ بلغت أراضي الحكومة بمًا فيها الأرض المباعة والأرض التي صودرت من الثوار وعائلة السنوسي ٦٢٩,١٥٣ هكتاراً وتوزع كالآتي:

	هكتار
أراض زراعية	٤٨٣,٣٦٣
أرض مراعي	٢٠,٠٠٠
غابات وأراض لا ينتفع بها	١١٠,٠٠٠
أرض بور ومستنقعات	١٥,٧٩٠
المجموع	٦٢٩,١٥٣

وهذه الأراضي ومعها حوالى ٨٦٤ هكتار أراضي وقف توجد كلها على سهل الجبل الأخضر، وتعتبر المنطقة الوحيدة الصالحة للاستغلال.

ولتحسين الأراضي الحكومية أنفقت الحكومة الايطالية مبالغ كبيرة إذ كان ما صرف لتحسين الزراعة في الفترة بين ١٩١٧ ـ ١٩٤١ ما يبلغ ٣٣٤,٦٦٥,٩٩٢ ليرة.

وما عدا الأراضي التي ذكرنا فباقي الأراضي يستغلها سكان البلاد الأصليون إلا في حالات استثنائية طفيفة.

وتستغل هذه الأراضي كمراع وملكيتها تابعة لطوائف مختلفة وموزعة بين القبائل طبقاً للقانون العرفي. وعندما يصبح جزء من الأرض صالحاً أو تقوم عائلة لتحسينه فهي تعتبر هذا الجزء ملكاً لها. وقد سجلت نسبة بسيطة من الأراضي من هذا النوع.

وطبقاً لمصادر ايطالية فإن القانون التركي نص على أن الأراضي التي لا تستغل استغلالاً كافياً تعاد ملكيتها للحكومة، وهي تمنحها بدورها لمن تريد من المستغلين.

وتبعاً للإدارة العسكرية البريطانية فإن الأراضي في سنة ١٩٤٠ وصلت إلى ١٥٥,٣٠٠ هكتار ومنها ١٢٢,٧٩٠ كانت تابعة لمنظمة الاستعمار الايطالي و٤٦,٦٤٤ لمعهد الاستعمار. وقد أنشئت منظمة الاستعمار الايطالي في سنة ١٩٣٢ برأس مال قدره ٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لتنظيم وبقاء المستعمرين الايطاليين الذين كانوا يحصلون على سلف من الشركة مدة السنوات الخمس الأولى.

وفي سنة ١٩٢٧ عملت الشركة على وضع شروط للمسلمين مشابهة للشروط الايطالية. وقد عطلت الحرب كل الاعمال الاستعمارية.

الزراعة

الفلاحة ـ كانت الفلاحة في برقة قبل الحرب في يد العرب والايطاليين. وكانت الزراعة الايطالية مزودة بالآلات واستعملت المخصبات الصناعية بشكل كبير. وطبق

الاحصاءات الايطالية كان في برقة عام ١٩٣٧ في المزارع الايطالية ١١٠ آلة حرث، و٦٢ تراكتور، و٢٣ آلة لضغط العلف. وازداد استغلال الايطاليين للأراضي بازدياد الآلات الزراعية في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة. وباستعمال طرق الزراعة الحديثة زاد انتاج الأرض في هذه المناطق عنه في المناطق التي كان يزرعها أهالي البلاد، فكانت محاصيلهم تبلغ ٢٠٪ من المحاصيل التي يحصل عليها المزارعون الايطاليون.

وما زالت الزراعة عند العرب كما كانت قبل الحرب في حالة تأخر، إذ ما زالوا يحرثون الأرض على الطريقة البدائية بمحراث لا يزيد عمقه في الأرض على ٣ بوصات، ولا يتبعون دورة زراعية منظمة، فبذلك تستغل الأرض وتجهد حتى تصبح غير صالحة، فيتركونها إلى جهة أخرى لعدة سنين ثم يعودون بذلك ليزرعوها من جديد.

وبعد الاحتلال البريطاني تولت الادارة العسكرية البريطانية زراعة بعض الأراضي الايطالية عن طريق قسم الزراعة التابع لها، وذلك لكي تزيد مواد الطعام المحلية واستخدمت آلات الزراعة الايطالية المهجورة، كما أمكن استيراد آلات زراعية حديثة حسب قانون الإعارة والتأجير، ونظمت المصانع واستخدم أسرى الحرب من ايطاليين وألمان. وذكر نادي التجار في بني غازي أن الادارة العسكرية البريطانية استولت على الآلات الايطالية المهجورة، وباعتها إلى بلاد أخرى بالرغم من حاجة سكان البلاد إليها.

وجاء في التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام ١٩٤٧ انه أمكن في هذا العام ولأول مرة استيراد مخصبات صناعية كيماوية.

أما أغلبية الأراضي الايطالية التي لا تزرعها الادارة العسكرية البريطانية فقد أعطيت للمزارعين العرب بإيجارات بسيطة (٣٠ قرشاً للفدان في الأراضي الزراعية، و٥ قروش للفدان في أراضي المراعي).

ويقوم قسم الزراعة التابع للإدارة العسكرية البريطانية بزراعة ١٢,١٤٦ هكتاراً حسب طرق الزراعة الحديثة، من مجموع الأراضي الايطالية السابقة التي تبلغ ٧٩,٨٣٢، وأعطت الادارة البريطانية ٦٢,٠٠ هكتار للعرب بمقتضى نظام سنوي يبلغ ٧٤,١٤٦ هكتاراً، وتوجد المنطقة التي يزرعها قسم الزراعة على سهل بارك. ووجد مشروع في هذا السهل نفسه، وفي عام ١٩٤٧ أعطى للعرب ٢٠ مزرعة كما أنشئت جمعية تعاونية. ويقوم قسم الزراعة بحرث جزء بسيط من الأراضي التي أعطيت للعرب بمقتضى اتفاق خاص (ففي عام ١٩٤٧ أمكن حرث ١٩٠٠ هكتار بمثل هذه الطريقة). ووضع تحت تصرف العرب أربعة عشر ألف مزرعة ايطالية هجرها الطليان. ولما كانت هذه المزارع ليست تحت إشراف قسم الزراعة فانها كانت غير منتجة.

المحاصيل الزراعية الهامة

الحبوب

أهم الحبوب التي تزرع في برقة هي القمح والشعير، وكانت أكبر مساحة زرعت شعيراً في عام ١٩٣٨. أما أكبر محصول فكان عام ١٩٤٣. أما أكبر مساحة زرعت قمحاً وأكبر محصول كذلك فكان عام ١٩٣٨.

زراعة الخضروات والفاكهة

كانت زراعة الخضروات تحت النظام الايطالي السابق في تطور وتحسن وازدياد مضطرد كما يتبين من الأرقام التالية:

السنة	هكتار	طناً
١٩٢٧	٢٠	١٦
١٩٢٩	٧٥	٨٠
١٩٣٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٥	٥٠٠	١٤٠
١٩٣٧	١٢٥٠	١٨٠
١٩٣٨	١٩٠٠	٢٢٠

والمعلومات المستقاة من الادارة العسكرية البريطانية لا تتضمن احصاء منفصلاً لانتاج الخضروات. والأرقام التالية تدل على انتاج الفواكه والخضروات معاً لسكان البلاد الاصليين.

السنة	هكتار	طناً
١٩٤٣	٢,١٣٦	٢,١٧٨
١٩٤٤	٢,٤٦١	٢,٣٦٨
١٩٤٥	٢,٧٠٥	٢,٤٣٠
١٩٤٦	٢,٥٨٣	٣,١٦٢
١٩٤٧	٣,٣٦٧	٣,٥٥٧

أما الخضروات التي تزرع على نطاق واسع فهي الطماطم والبصل والفاصوليا.

ولا توجد هناك احصاءات تفصيلية عن زراعة الفواكه في برقة. وفي عام ١٩٤٠ كان هناك ٩,٩٢٩ هكتاراً يمتلكها الطليان فحسب وكانت تزرع فواكه مختلفة كالزيتون واللوز والعنب والموالح وغير ذلك.

وتقدر المساحة المزروعة فواكه في الوقت الحاضر بنحو ٤٨٥ هكتاراً.

زراعة العنب

أما التقدم في زراعة العنب قبل الحرب فكالآتي حسب الاحصاءات الايطالية:

السنة	هكتار	شجر عنب	انتاج الخمور بالطن
١٩٣٠	١٣٠	٣٢٠,٠٠٠	-
١٩٣٧	١٣٥٠	١,٨٩٠,٠٠٠	٩٠٠
١٩٤٠	١٧٨٢	٣,٣٨٠,٠٠٠	٢٨٠٠

واستمرت زراعة العنب في وجود الادارة العسكرية البريطانية. وفي عام ١٩٤٧ بلغ المحصول الناتج من العنب المزروع في مشروع المزارع الجبلية والذي بيع إلى شركة واحدة من شركات الخمور نحو ٤٥٠ طناً، أما الانتاج الحالي للخمور فيبلغ ١٢,٠٠٠ لتر.

زراعة الزيتون

يتضح من الأرقام التالية التطور في زراعة الزيتون في برقة في المزارع الايطالية قبل الحرب، حسب المصادر الايطالية.

السنة	هكتار	عدد الاشجار	انتاج الزيت
١٩٣٠	٢٥٧	١٠,٢٨٠	-
١٩٣٧	٣,٨٩٠	١٤٧,٦٣٨	٦٠
١٩٤٠	٦,٢٧٢	١٩٦,٨١٣	٩٠٠

وثمة امكانيات للحصول على زيت لصناعة الصابون من مواد أخرى، ولكن التطور في هذه الزراعة ما زال في المرحلة التجريبية.

ذكور الحيوان

تكّون الماشية ومنتجاتها موارد التصدير الرئيسية لهذه البلاد، ويعنى بالاهتمام بها طائفة من الشعب تعيش على الزراعة والتنقل. وأهم أنواع الماشية: الغنم والماعز، والخيول والحمير والجمال والبغال ويقدر عدد الجمال والبغال والحمير ورؤوس الغنم في الوقت الحاضر بأنه أقل مما كان عليه عام ١٩٣٩، بينما ازداد عدد الخيول والماعز.

ويصدر الصوف والجلد الخام. فرأس الغنم يستفاد منه سنوياً بنحو كيلو غرام صوف واحد غير مغسول.

صيد الأسماك

مصايد الاسماك: ان الاحصاءات عن نشاط صيد الأسماك إبان العهد الايطالي غير معروفة، ولكن المعلوم ان شركة واحدة كانت تعمل في بني غازي. وبلغت قيمة الأسماك المحفوظة في زيت الزيتون والمصدر في عام ١٩٣٥ نحو ٢٥٨,٠٠٠ ليرة.

ولكن صناعة سمك التونة، خربت نهائية ولم يبق شخص من العمال الفنيين الذين كانوا يشتغلون بهذه الصناعة. ولكن حركة بدأت تقوم بهذا النشاط تحت إشراف يوغسلافي، الا انها ما زالت في المرحلة التجريبية، ولا توجد احصاءات عن الصيد وليس هناك ما يصدر من الأسماك.

صناعة صيد الاسفنج وقطعه: كان صيد الاسفنج تحت الادارة الايطالية عملاً هاماً من عوامل الدخل. كما كان عاملاً هاماً من عوامل التصدير وتقدر قيمة التصدير بالآتي:

السنة	ليرا ايطالي
١٩٣٤	٥,٨١٤,٠٠٠
١٩٣٥	٢,٤٨٠,٠٠٠
١٩٣٦	٤,٧٨٧,٠٠٠

وبدأ صيد الاسفنج من جديد عام ١٩٤٥ خلال الاحتلال البريطاني. فكان الناتج ١,٧ طن عام ١٩٤٥ و٥٧ طناً عام ١٩٤٦ و١١٨ طناً عام ١٩٤٧. وبلغت قيمة المصدر منه ٦٠٩,٧٣٠ جنيهاً عام ١٩٤٧ ولا يشترك الاهالي مطلقاً في هذا العمل ولكنه يقوم به يونانيون فحسب.

مناطق الغابات

لا توجد غابات بالمعنى الصحيح في برقة ولكن هناك مساحة تبلغ ١١٠ هكتارات تغطيها الاشجار والاعشاب يستخدم بعضها للوقود والبعض الآخر في صنع فحم الخشب والفحم البلدي.

ولا توجد هناك أخشاب للبناء. ويستفيد الأهالي من الخشب الذي يزرع محلياً في عمل بعض الأدوات الزراعية.

وأخذت الخطوات للمحافظة على الأشجار الموجودة والاحتياطي وزراعة أشجار جديدة تحت الإدارة العسكرية البريطانية. وفي عام ١٩٤٧ أمكن زرع حوالى ٣٠,٠٠٠ شجرة جديدة. أما قطع الأشجار للاستفادة منها للوقود أو صنع الفحم الحجري فمقيد برخصة ويبلغ متوسط ما ينفذ من الخشب في الوقود سنوياً ٨,٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ طن.

المواد المعدنية

لم يعمل احصاء جغرافي للمناطق التي يمكن ان تكون فيها مواد معدنية. وكان يستخرج مواد معدنية قليلة من منطقة مردة قبل الحرب. وكانت ترصد أموال كثيرة لهذا الغرض. وذكرت الادارة العسكرية البريطانية أن أدوات الاستخراج حطمتها جيوش الاعداء قبل انسحابها.

وتوجد رواسب كبريتية من نوع غير جيد في نوفلية والانجيلية ومرسى براجا ولكن طرق الاستغلال كانت تتم على نطاق ضيق.

الشؤون المالية

ان الحالة المالية والاقتصادية لبرقة وابان النضال السابق كانت تتبع الشروط العامة التي جاء وصفها في التقرير الخاص في القطر الطرابلسي.

النقد

كان الليـر الايطالي العملة المستعملة قبل عهد الاحتلال الحالي. وببدء الاحتلال استعملت العملة المصرية كعملة البلاد الرسمية ولكن الليـر الايطالي ظل مستعملاً حتى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ حتى صدر القرار رقم ٩٣ الذي اقر الجنيه المصري بأنه الجنيه الرسمي. أما المذكرة العامة رقم ٤٨ الصادرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فقد سمحت باستعمال العملة الايطالية من ورق نقد وغيره ما دامت لا تزيد على عشر ليرات لتدفع في داخل البلاد حتى ١٠٪ من قيمة الدين.

وحتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ سمح باستعمال الليـر الايطالي من قيمة عشر ليرات فما فوق لشراء الاطعمة من الادارة العسكرية البريطانية بحيث يعادل الجنيه الاسترليني ٤٨٠ ليرة والجنيه المصري ٤٩٠ ليرة، وليس هناك احصاء للعملة الايطالية المتداولة بالليـر في بداية الاحتلال البريطاني، ولكن يقدر ما سحبته الادارة العسكرية البريطانية من عملة متداولة منذ بداية الاحتلال حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٥ بنحو ٢٠٢، ٨٤٧، ٤٣٧ وهذا معناه أن ما يخص الشخص من المواطنين ٢٣٥٣ ليـر عام ١٩٣٩.

وفي نهاية عام ١٩٤٥ انتهى التعامل بالليـر الايطالي وليس في البلاد رصيد لعملتها الرسمية. أما ما تدعو الحاجة إليه من العملة المصرية فيمكن الحصول عليه من البنك الأهلي المصري بترخيص من الحكومة المصرية. وتصدر العملة عن طريق بنك باركليز في بني غازي. حسب تقديرات الادارة العسكرية البريطانية فهذا البنك فيه ميزانية تقابل الاحتياجات العادية.

وتقدر العملة المتداولة في الوقت الحاضر بنحو ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، أي ان ما يخص الفرد من السكان يبلغ ٤,٢٠٠ جنيه.

وتقدر العملة التي دخلت البلاد رسمياً منذ الاحتلال بالآتي:

يوليه سنة ١٩٤٣	٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
متبقي سنة ١٩٤٣	٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
متبقي سنة ١٩٤٤	١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
متبقي سنة ١٩٤٥	١١٠,٠٠٠ جنيه مصري
متبقي سنة ١٩٤٦	٢٦,٠٠٠ جنيه مصري
متبقي سنة ١٩٤٧	٣٦,٠٠٠ جنيه مصري
إلى سنة ١٩٤٨	٣٦,٠٠٠ جنيه مصري
المجموع	٢,٤١٢,٠٠٠

نظام البنوك - كانت هناك ثلاثة مصارف في برقة أيام الحكم الايطالي وبلغت مجموع عمليات بنك ايطاليا في برقة ١,٤٥٨,٩٥٣,٠٠٠ ليرة دائنة و١,٣٨١,٥٦٢,٠٠٠ ليرة مدينة عام ١٩٣٩.

وطبق ما ذكرت الادارة العسكرية لم يطلب أي مصرف ايطالي مباشرة العمل في هذه البلاد خلال فترة الاحتلال كما لم يتصل أي مصرف من المصارف الايطالية السابقة بالادارة العسكرية بخصوص دفع أموال المودعين.

قامت السلطات العسكرية بادخال فرع من بنك باركليز وافتتح في بني غازي سنة ١٩٤٣ وهو المصرف الوحيد في هذه المنطقة الذي يقدم تسهيلات لمدد قصيرة الأجل. ولا يقوم بنك باركليز بتقديم سلف للتجار أو الزراع كما انه لا يدفع فوائد على الأموال المودعة.

التبادل المالي - إن جميع أنواع التعامل بالعملة الاجنبية بما فيها العملة المصرية خاضعة لرقابة الادارة العسكرية البريطانية كما أن بنك باركليز لا يستطيع ان يتصرف في أمواله للخارج دون إذن من الإدارة العسكرية. وتعتبر برقة داخل نطاق الاسترليني والتحويلات إليها مسموح بها.

وتتمتع هذه البلاد بمركز ممتاز فيما يتعلق بالتبادل بينها وبين مصر إذ إن بائعي الماشية (وهي تعتبر من صادرات البلاد الرئيسية) إلى مصر مسموح لهم باستثمار ٥٠٪ من معاملتهم في بضائع مصرية دون الرجوع إلى موافقة مراقبة النقد بصرف المال. ويسهل الحصول على العملة الخارجية لدفع ثمن الواردات التي تعتبرها الادارة العسكرية البريطانية أساسية.

وطبق تقدير الادارة العسكرية البريطانية كانت المبالغ المدفوعة في الخارج عن طريق بنك باركليز ٩٧,٩٪ خلال عام ١٩٤٧ إلى البلاد الداخلة نطاق الاسترليني و٢,١٪ إلى بلاد خارج الاسترليني و٧٠٪ دفعت إلى مصر وكانت حينئذٍ داخل نطاق الاسترليني.

استثمار رؤوس الأموال - كانت ايطاليا قبل الاحتلال مشتغلة ببرنامج كبير للتوسع وقوي هذا البرنامج ابتداء من عام ١٩٣٨ فوسعت الخدمات العامة وادخلت تحسينات على طرق الاتصال مع اوروبا كما وجدت عوامل التشجيع على الاستغلال الحاضر، وكانت مصاريف الدولة باهظة. وكما جاء في مصدر ايطالي بلغت نحو ٤٢٦,٢٨٤,٥٧٧ ليرة في المدة بين ١٩١٣ - ١٩٣٦. ويوجد في تقرير ليبيا المعلومات الخاصة بالمصاريف فيما يختص بعموم ليبيا وبلغت الاموال الايطالية للأفراد المستثمرة في التجارة والصناعة في برقة طبق الاحصاءات الايطالية حوالى ٤٢٢,٦٧٠,٠٠٠ ليرة قبل الحرب.

ومنذ بداية الاحتلال فتحت ٥ شركات بريطانية فروعاً لها في البلاد. ولكن ما

تساهم به في الاقتصاد القومي ليس كبيراً وليست هناك معلومات في الوقت الحاضر فيما يختص برؤوس الأموال الخصوصية المستثمرة في التجارة.

الميزانية

لا توجد أرقام رسمية عن حالة الميزانية في برقة تحت الحكم الايطالي ولكن الحسابات الخاصة بليبيا عموماً تدلنا على أنه في الفترة بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٢ كان ٥٩٪ من المنصرف يأتي عن طريق إعانات من الحكومة الايطالية. وخلال فترات الادارة العسكرية البريطانية حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ بلغت المساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية ١,٧٥٠,٦٩٨ جنيهًا وهذا ما يوازي ٢٦٪ من مجموع المنصرف وهو كالآتي:

	جنيه
المدة التي نهايتها ٣١ يونيو ١٩٤١	٩,٨٥٧
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٢	٤٥,٥٤٧
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٣	٣٧٣,٠١٠
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٤	٣٥٨,٢٦٥
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٥	٣٩٨,٩٧٧
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٦	١١٩,٨٠٢
المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو ١٩٤٧	٤٤٥,٢٤٠

وفي المدة التي نهايتها ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ بلغت المنح التي قدمتها الادارة العسكرية البريطانية لاغراض محلية ٦٣,٨٣٥ جنيهًا.

وبالاضافة إلى ما تقدم كانت تدفع إلى المزارعين الذين يستعملون آلات زراعية إعانة قدرها ٥٠ قرشاً للهكتار الواحد من الأرض لحرثه وزرعه.

ولم تعمل تسهيلات مالية لتحسين الزراعة والتجارة خلال فترة الاحتلال البريطاني، إلا أن مبلغاً من المال يبلغ ١٢٠٠٠ جنيه يؤخذ من فوائده سلف حرة للعرب المقيمين في سهل بارس الذين يحتاجون إلى رأس مال لمساعدتهم.

وتقدر الميزانية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ المنصرف بنحوه ٢,٢٦٥,٠٢٥ جنيهًا. أما الدخل فبلغ ١,٩٢٠,٠٢٥ جنيهًا مما يستلزم مساعدة تبلغ ٣٤٥,٠٠٠ جنيه.

الضرائب

ان النقط الظاهرة في النظام الايطالي المالي كالآتي:

أ ـ المنصرف الذي يزيد كثيراً على الوارد.

ب ـ الامتيازات الواسعة التي يتمتع بها كثير من الموردين الايطاليين تحت التعرفة الجمركية.

ج - اعفاء الزراع الايطاليين والصناعات الجديدة من الضرائب لخمسة وعشرين عاماً وعشرة أعوام على التوالي.

وكان الدخل الرئيسي تحت الحكم الايطالي لهذه البلاد يأتي من الجمارك وتعريفة الموانىء والضرائب التجارية والمباشرة. وكان معظم الضرائب المباشرة يقع على الايطاليين وفئة صغيرة من العرب واليهود وغيرهم من المقيمين في المدن. ولم يحاول الايطاليون فرض نظام جمع الضرائب من الطوائف الريفية على المحاصيل والحيوانات.

وتقرر بعد الاحتلال انه من الأصلح التخلي عن الضرائب المباشرة بوجه عام لمساعدة انعاش البلاد من اضرار الحرب. وطبقاً لذلك، تحت الادارة العسكرية، فإن مساهمة الشعب ازاء نفقات الادارة أمكن الحصول عليها كلها عن طريق الضرائب غير المباشرة ما عدا أرباح التجارة التي ادخلت في مايو سنة ١٩٤٦.

ولم تقم الادارة العسكرية البريطانية بجمع ما كان مفروضاً من ضرائب مباشرة قبل الاحتلال التي تعتبر في نظر رئيس الادارة حسب تقريره عام ١٩٤٥ مما يمكن شرحه بأسباب ادارية وسياسية، ولم تجمع ضرائب على الأراضي منذ الاحتلال البريطاني.

وفي مايو سنة ١٩٤٦ ادخلت ضريبة الأرباح التجارية. وهذه الضرائب مفروضة على كل شخص مصرح له بالتجارة أو أعمال مالية أو وظيفة في منطقة من مناطق المجالس البلدية بنسبة ٣٪ من الدخل السنوي من هذا النشاط. ومع ان هذه الضرائب تجمع تحت نفوذ الادارة البلدية وقانون المجالس في المدن فإن المتحصل من الضرائب يؤخذ إلى دخل الإدارة العامة.

أما التعريفة الجمركية الايطالية التي كانت مفروضة قبل الاحتلال فكانت ذات طابع متعارض إذ كانت تضمن وجه التفضيل للبضائع الايطالية التي كانت معظم أنواعها خاضعة للضريبة كما ان البضائع الصالحة للاستهلاك العام كان مفروضاً عليها ضريبة بلدية اضافية. وكانت هناك عدة ضرائب ضافية.

وعام ١٩٤٤ أدخلت السلطات العسكرية البريطانية تعريفة مبسطة للضرائب ومحت بذلك كافة أنواع التفضيل. وقد أعيد سن هذه الضريبة عام ١٩٤٥ واستمرت الضريبة المفروضة على المشروبات الروحية. وللحكومة حق الامتياز على الدخان والملح. وقد عمدت الادارة العسكرية البريطانية في القطر الطرابلسي إلى استيراد وتوزيع بضائع رئيسية هامة أحيل الربح الناتج منها إلى دخل الحكومة.

ضرائب المجالس البلدية: ان ضرائب المجالس البلدية والمصاريف المطبقة في الوقت الحاضر ادخلت بمقتضى الأمر رقم ١٤ الذي أصبح نافذاً منذ أول مايو سنة ١٩٤٦.

التجارة والصناعة

التجارة الخارجية

كـانت أهم الأمـور الظاهرة في التـجـارة الخـارجـيـة خـلال الحكم الايطالي عـدم التوازن في المسائل التجارية مما كان يعـرض برصد رؤوس أموال كبيـرة في الأعمـال العامة بوجه عـام، وكذلك مـركـز ايطاليـا المـفضل الذي استـفـادت منه فـيـمـا يختص بالصادرات والواردات.

أمـا في مدة الاحتلال فـأمكن بالتـدريج تقليل هذا التوازن العكسي المختل. وكان لحـسن الأحـوال بوجـه عـام في السنوات الخـمس المـاضيـة سـبب في ازدياد الانتـاج الحيواني من أصواف، وجلود، وحبوب. وكان تصديرها محرماً أيام الايطاليين.

وخفضت الواردات بنسبة كبيرة. وعلى وجـه الخصوص ما كان يستورد من معدات بلغت نفقـاتها عـام ١٩٣٦، ٥٠٪ من مجمـوع الوارد أما في عام ١٩٤٦ فكان الوراد يعادل ١٠٪.

أمـا التـجـارة مع ايطاليـا فـبلغت الواردات منهـا ٦٨٪ عـام ١٩٣٣ والصـادرات إليـهـا ٨٦٪ وهذا يعـادل ٩٠٪ من تجـارة البـلاد الخـارجـيـة. وأصـبح هذا النشـاط الآن ضـمن دائرة ضيقة جداً.

أمـا من نـاحـيـة أخـرى فـإن نـصـيب المـملكة المـتـحـدة في تجـارة الاستـيـراد فـقـد ارتفعت من أقل من ١٪ في الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ إلى ١٧٪ عام ١٩٤٧. أما نصيب مصر من الواردات فـقـد ارتفع من ٢٪ فـيـمـا بين ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ إلى ٢٥٪ عـام ١٩٤٧، وكـانت مصر ضمن دائرة الاسترليني حتى شهر يوليو عام ١٩٤٧.

أمـا الـزراعـة والحـيـوان فـهـمـا أسـاس الاقـتـصـاد في برقـة ويـتـوقف رخـاء الـبـلاد الاقتصادي على نجاح هذين العاملين ولا توجد بالبلاد صناعات محلية.

أما منتجـات الطعام فيحصل عليها بكميات كافية. ومعظم السكان يعتمد على ما يستورد من الشاي والسكر والادوات المصنوعة في الخارج.

تحت الادارة الايطاليـة: تـدل الاحـصـاءات لـلمـدة بين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ وهي آخـر احصـاءات أمكن الحـصـول عليـها أن أهم الواردات كـانت منتجـات البـتـرول ودقيق القـمح وعربات النقل والمفرقعات والأدوات المعدنية والماكينات والحيوانات الحية والإسمنت والسكر والشـاي والمنسـوجـات القطنيـة والـصـوفـيـة والـخـمـور وزيت الزيـتـون والفـحم والأحذية.

أما التعليمات والقيود التي كانت مفروضة على التجارة الخارجية فهي كتلك التي جاء وصفها في التقرير الخاص بالقطر الطرابلسي. وكانت أهم صادرات الاقليم هي القمح والاسفنج الخام والصوف والجلود والملح.

ويجب أن يلاحظ انه بينما كانت البلاد تقوم بتصدير القمح كانت تستورد في الوقت ذاته دقيق القمح من الخارج.

ويتبين من الاحصاءات الايطالية انه كان في برقة قبل الحرب ٦٣٧ شركة تجارية خاصة ببعض الأفراد الايطاليين بلغت رؤوس أموالها ١١٦ مليون لير.

تحت الادارة العسكرية البريطانية: منذ الاحتلال ألغيت امتيازات التعريفة الجمركية ولا بد من وجود رخصة للأشياء التي تصدر أو تستورد ومنحت تسهيلات خاصة للبضائع المستوردة من القطر الطرابلسي ومصر.

وأهم ما كان يستورد هو السكر والشاي والمنسوجات القطنية والدخان الجاهز الصنع ومنتجات النفط والمنسوجات الصوفية وزيت الطعام والأرز وقطع غيار سيارات النقل والأحذية والجلود المصنوعة.

أما البضائع المستوردة فكان يفضل الحصول عليها من البلاد الداخلة في نطاق الاسترليني. وتعمل الحكومة البريطانية على توفير العملة التي يصعب الحصول عليها في منطقة الاسترليني لشراء الواردات الرئيسية للبلاد. أما البضائع التي تستورد من خارج دائرة الاسترليني فأهمها الحبوب والإسمنت والآلات الميكانيكية وقطع غيار سيارات النقل والمنسوجات القطنية.

ومنذ عام ١٩٤٧ وضعت الحكومة البريطانية قيوداً على البضائع المستوردة بمقتضى برنامج خاص يتضمن «الكوتا» التي تعتبرها الإدارة العسكرية البريطانية كافية لمقابلة الاحتياجات الضرورية للسكان.

أما فيما يختص بالصادرات فإن الإدارة العسكرية البريطانية تشجع تصدير ما يصنعه أهالي البلاد الأصليين من منتجات وذلك بمنحهم رخص تصدير لجميع الزائد من منتجات البلاد ما عدا المواد الدهنية حيث ان المنتج لا يكفي للاحتياجات المحلية.

أما في العام الذي يكون فيه المحصول جيداً فإن الإدارة العسكرية تستولي على الفائض من محصول الشعير بسعر محدد تعلن عنه وتصدره تحت إشراف مجلس الطعام الدولي للطوارىء ووزارة الطعام البريطانية.

التجارة الداخلية

ان التجارة الداخلية للبلاد تعنى بالحبوب والماشية والصوف والجلود وتلك البضائع الرئيسية بالنسبة لسكان البلاد الأصليين التي لا تنتج محلياً وأهمها الشاي والسكر والمنسوجات القطنية. وتقوم الأسواق في الأماكن الرئيسية الآهلة بالسكان.

أما القيود الوحيدة التي وضعتها الإدارة العسكرية ففيما يختص بما يستورد من مواد الأطعمة وتوزيعها عن طريق بائعي الجملة المختارين ومنهم إلى بائعي القطاعي بمقتضى تعينات معينة والتعيين واحد لجميع الأشخاص بغض النظر عن السن والجنس. أما المستورد من القطن بالقطاعي فخاضع لأسعار محددة.

الصناعة

تدلنا المعلومات المستقاة من المصادر الايطالية أن حوالى ٣٩٤ شركة خاصة يمتلكها ايطاليون تبلغ رؤوس أموالها ٣٠٦,٧٦٠,٠٠٠ ليرة تشتغل بنشاط صناعي.

وطبق ما ذكرت الإدارة العسكرية البريطانية ان أهم الصناعات الرئيسية هي الجلود وصنع الخمور ومصانع المنسوجات ومصانع صغيرة لصنع الصابون ومصانع للملح وشركة للمناجم تختص باستخراج البوتاسيوم، وهناك مطاحن للدقيق ومنتجات الألبان ومعاصر الزيوت. وما عدا ما يختص بصناعة الملح والبوتاسيوم فتهتم جميع الصناعات قبل كل شيء بالحاجيات الداخلية للبلاد، وما زالت صناعة البوتاسيوم في المرحلة التجريبية.

وذكر الايطاليون ان انتاج مصانع الملح بلغ ٣٠,٠٠٠ طن في العام ولم يصدر الملح في وقت الاحتلال.

ولا توجد بالبلاد مصانع في الوقت الحاضر باستثناء مطحنتين للدقيق. وطبق ما ذكر مراقب التجارة والصناعة في برقة فإن صعوبة إعادة إنشاء الصناعة في برقة ليس فيما يختص بالأدوات والمهمات بل لعدم بقاء الفنيين من الأيدي العاملة في برقة.

أما صناعات الحرف اليدوية تحت الحكم الايطالي فمنها النسج وصناع الجلود والأدوات الخشبية. واستمرت هذه الحرف في ظلال الحكم الحاضر، ولا يعمل أكثر من ستة عمال في المصنع الواحد من هذه المصانع.

وكانت الادارة الايطالية تعمل على تشجيع السياحة، ولذلك شيدت عدة فنادق حديثة. ومما هو جدير بالذكر حسب المصادر الايطالية أصبح للسواح حتى عام ١٩٣٩ أهمية ملحوظة في حياة البلاد الاقتصادية وكان معظمهم من الايطاليين.

وخلال الظروف غير العامة في فترة الادارة العسكرية البريطانية لم يمكن استئناف هذا النشاط.

النقل والمواصلات والمنافع العامة

الطريق

ان المعلومات الخاصة بنظام الطرقات الليبي موجودة كلها في التقرير الخاص بالقطر الطرابلسي نفسه. وفي هذا الجزء من نظام الطرقات الموجود داخل برقة يعتبر الطريق الذي يربط بين الحدود الطرابلسية والمصرية أهم الطرقات. وتعمل الادارة العسكرية البريطانية على المحافظة على الطرق الموجودة كما انها تعنى بإصلاحها. وقد خربت الطرقات وأتلفت بدرجة كبيرة، ولكن منذ عام ١٩٤٤ يعمل على تحسينها. وبلغ ما أنفق من أموال على الطرق خلال فترة الاحتلال حسب تقارير الادارة العسكرية البريطانية ٢١٦,٣٨٣ جنيهاً مصرياً.

النقل بواسطة الطرق: خلال النظام الايطالي السابق كانت عربات الامنيبوس تسير بين الجهات الآهلة بالسكان على الطريق الرئيسي.

وتوجد في الوقت الحاضر مواصلات بامنيبوس بين بني غازي ودرنة.

السكك الحديدية

مدت خطوط السكك الحديدية في برقة خلال فترة الحكم الايطالي وبلغت نفقات مد الخطوط الحديدية في الفترة بين ١٩١٣ - ١٩٣٦ حسب المصادر الايطالية نحو ٦٢,١٢١,٠٠٠ ليرة.

ومن بداية الاحتلال حتى نهاية اغسطس عام ١٩٤٦ كان الجيش البريطاني هو الذي يدير السكك الحديدية، إذ بدأ عملها جزئياً في مارس عام ١٩٤٨ وهي الآن تعمل في نطاق صغير بواسطة الإدارة العسكرية البريطانية.

الموانىء والملاحة البحرية

بني غازي هي الميناء الرئيسي للبلاد. وتوجد موانىء أخرى منها درنة وتبروك، كما توجد أحواض لرسو السفن.

وأصبحت ميناء بني غازي خلال الحرب غير صالحة للاستعمال، ولكن الادارة العسكرية البريطانية في نوفمبر سنة ١٩٤٢ أعادت فتحها.

وخلال الحكم الايطالي كانت هناك صلات بحرية منتظمة بين بني غازي ودرنة وهذه المواصلات البحرية غير منتظمة الآن.

المواصلات الجوية

انشىء أول خط جوي في برقة عام ١٩٣٠ بين بني غازي وطرابلس، واتسعت المواصلات بعد ذلك. وقبل نشوب الحرب كانت هناك مواصلات متعددة بين طرابلس وتونس وايطاليا ومصر واريتريا والصومال.

أما في الوقت الحاضر فهناك مواصلات يومية مع لندن عن طريق مالطة والقاهرة، وهنالك مواصلات نصف شهرية مع مالطة عن طريق طرابلس. وهناك مطاران يقوم بالعناية بهما والعمل فيهما رجال الطيران الملكي البريطاني.

البريد

كانت ادارة البريد تحت الادارة الايطالية قادرة على تصريف أعمال البريد بما في ذلك اذونات البريد المالية، وكانت تعريفة البريد هي تلك التي كانت مفروضة في ايطاليا.

التلغرافات والتليفونات

مدت الادارة الايطالية البلاد بشبكة من التليفونات تربط بين بنغازي ومراكز البلاد الرئيسية الآهلة بالسكان. وزودت بني غازي بتليفونات اوتوماتيكية.

وسمح للجمهور بالاستفادة بمصالح التلغراف إلى عام ١٩٤٦ بين بني غازي ودرنة وتبروك.

الكهرباء

ابان الحكم الايطالي كانت هناك قوى لتوليد الكهرباء في بني غازي ودرنة وتبروك كانت تستعمل في الإضاءة وتشغيل المصانع. ولكن معظم هذه الأماكن دمرت خلال الحرب ما عدا محطة واحدة.

وفي بداية الاحتلال أقامت القوات العسكرية محطات توليد كهرباء صغيرة في المدن الهامة لأسباب حربية لمقابلة الحاجات الضرورية العاجلة.

المياه

أقامت الإدارة الايطالية مستودعات مياه في المدن الرئيسية وكان أكبرها في بني غازي وكانت المياه تؤخذ من آبار تسحب مياهها بمضخات كهربائية.

صعوبات العمل ـ ذكرت الإدارة العسكرية البريطانية انها تواجه صعوبات في الحصول على العدد الكافي من الرجال المدربين الصالحين للعمل على آلات أو ماكينات من أي نوع، ولكن بعض التقدم يظهر في هذا الميدان.

الوضع الاقتصادي

تعتمد الحياة الاقتصادية في برقة على الزراعة، وما ينتج من المراعي من ناحية وما تحتاجه البلاد من ناحية أخرى، أما امكانية مقابلة هذه الموارد لما تحتاجه فأساس المشكلة الاقتصادية في برقة.

الموارد الطبيعية

ان الموارد الطبيعية للثروة في البلاد هي الأراضي والسكان والماشية، وتأتي الغابات ومصايد الأسماك والمواد المعدنية في المرتبة الثانية. فمن مساحة تبلغ ٧٠٠,٠٠٠ كم مربع تبلغ مساحة الأرض التي تعتبر منتجة ٤٠,٠٠٠ كيلو متر مربع.

أما المساحة التي تقدر بنحو ٦٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع غير الصالحة للانتاج فتشتمل على مساحة كبيرة من الصحاري يبلغ عدد سكانها ١٠,٠٠٠ موزعين على أربع مجموعات متناثرة من الواحات.

وتقاسي الأرض من الجدب، ولا توجد هناك أنهار، ويمكن الحصول على المياه ـ عدا مياه الأمطار ـ من آبار تحت الأرض وهي محدودة العدد، وتستخدم على الخط الساحلي فقط.

تربية المواشي: تعتبر الماشية مصدر الثروة الوحيد عند القبائل الرحل التي تتنقل تبعاً لوجود المراعي، وتكون منتجاتها من موارد التصدير الهامة في التجارة

الخارجية. وبما ان تربية الماشية في أيدي هذه القبائل الرحل فإن هناك مجالاً كبيراً لتحسين انتاجها في الكمية والنوع.

الزراعة: وهي على نوعين زراعة مستقرة دائمة وزراعة متنقلة من جهات إلى أخرى وأهمها زراعة الحبوب التي يقوم بها الرحل من المواطنين. أما الزراعة في الأماكن الدائمة فتشمل مزارع عربية وجدت من زمن قديم في الأماكن الساحلية. وتوجد هذه المزراع في غالبية الأراضي الصالحة للزراعة المنتظمة وتزود بالمياه التي تستخرج من تحت الأرض. أما الزراعة التي يقوم بها الأقوام الرحل فتعتمد على مياه الأمطار. وأهم ما يزرع من الحبوب القمح والشعير أما الخضروات والفواكه فتزرع للاستهلاك الداخلي.

الغابات ومصايد الأسماك والمواد المعدنية: لا توجد بالبلاد غابات بالمعنى الصحيح ولا يستفاد منها إلا في الوقود. وتوجد بالبلاد صناعة صيد الاسفنج إلا أن طريقة الاستغلال إذا قيست بالفائدة التي يحصل عليها نرى أنها لا تعود على الدولة إلا بربح بسيط. وليست للمواد المعدنية قيمة تذكر ولو ان الملح يمكن صناعته بصعوبة.

السكان: يبلغ عدد السكان ٣٠٠,٠٠٠ نسمة يعتبر ربعهم من سكان المدن، اما الباقي فمن القبائل الرحل ولا يوجد بالبلاد ايطاليون يساهمون في حياة البلاد الاقتصادية.

حاجيات البلاد: يعتمد سكان البلاد على ما يستورد من الخارج من مواد مصنوعة والأطعمة ما عدا الحبوب واللحوم، وحتى الحبوب قد تستورد من الخارج إذا قل هبوط الأمطار.

التوازن بين موارد البلاد وحاجاتها: قام الايطاليون ببرنامج واسع لتحسين مرافق البلاد ووضعوا عدداً كبيراً من المستعمرين الايطاليين في أحسن بقاع الأراضي الزراعية التي تزرع بالطرق العلمية. وكان لخروج جميع الايطاليين من البلاد وبلغ عددهم ٤٠,٠٠٠ سنة ١٩٤١ أثر كبير في حياة البلاد الاقتصادية إذ أتلفت المزارع ومصانع النسيج التي أنشأها الايطاليون. ولكن الإدارة العسكرية البريطانية استطاعت الاستفادة بجميع الأراضي التي كان يزرعها الايطاليون بإعطائها للعرب. وبالرغم من تحديد الموارد على ضروريات البلاد فإن ميزان التجارة غير متوازن لأن البلاد تستورد كل شيء ما عدا الأطعمة. وكان العجز في التجارة الناجم عن عدم توازن الاقتصاد يعوض من جانب الايطاليين والإدارة البريطانية. ويوجد في البلاد نقص كبير في الفنيين من العمال في جميع فروع الزراعة.

وتدلنا تقارير الميزانية عن عدم قدرة البلاد على مقابلة نفقات الحكومة والخدمات الاجتماعية من موارد البلاد الداخلية. وخلال فترة الإدارة البريطانية قدمت الحكومة البريطانية إعانات تقدر بـ ٢٥ بالمئة لمقابلة المصاريف خلال هذه المدة.

وهناك كثير من الأمور التي تحتاج إلى عمل انجاز من إعادة البناء خصوصاً

المنافع العامة وهي تحتاج إلى مصاريف تزيد قليلاً عن مقدرة البلاد الحالية من مواردها الخاصة.

خاتمة:

وتعتمد هذه البلاد في ثروتها على الزراعة ومنتجات المراعي. وهي في الوقت الحاضر غير قادرة على كفاية البلاد بحاجياتها الأولية. ومع انها تستطيع ان توفر لنفسها منتجات الطعام إلا أن ذلك أيضاً في خطر إذا كانت الأمطار غير كافية. وهناك احتمالات لتوسيع انتاج الزراعة وانتاج الماشية ولو أن ذلك يحتاج إلى مساعدة خارجية. وحتى بتوفير ذلك الأمر فهناك فرصة بسيطة أمام البلاد لتتمكن من الحصول على توازن لاقتصادياتها لعدة سنين مقبلة.

العمل

في أثناء الحكم الايطالي كان نظام العمل في برقة مأخوذاً من نظام العمل الايطالي وهذا النظام يحمي العمال الايطاليين وإلى حد ما العمال الليبيين، فيما يتعلق بساعات العمل وأيام الأعياد والأجرة والعطل والمرض والتأمين الاجتماعي إلخ... وكان يسري مثل هذا النظام في طرابلس أيضاً.

وفي الوقت الحاضر ـ أي تحت حكم الادارة العسكرية البريطانية ـ فمع عدم تغيير نظام العمل الايطالي وعدم سن تشريع جديد للعمل من قبل الإدارة العسكرية البريطانية، فإن نظام العمل الايطالي لم يعد مرغوباً فيه. وقد اختلط نظام العمل بحيث أصبح فاسداً. وذكر الأهالي للجنة التحقيق ان المعيشة ارتفعت أسعارها. وغلاء الأسعار ازداد منذ سنة ١٩٤٦ ولهذا اضطر الناس لإرسال أولادهم الصغار للعمل ليحصلوا على أجر يساعد أهلهم على العيش. ولا يوجد نظام لتحديد سن استخدام الاطفال.

التعليم

في أثناء الحكم الايطالي: في سنة ١٩٣٩ كانت المدارس الخاصة الآتية موجودة في برقة:

مدرسة للذكور والإناث لكنيسة الروم الأرثوذكس وفيها بين ٥٠٠ و ٥٥٠ تلميذاً كلهم ايطاليون، وللكنيسة أربع مدارس ارسالية عدد طلابها ٣٤٧ طالباً. والجمعية اليهودية لها مدرسة للذكور والإناث عدد طلابها ٧٥، وكان هناك ٩٠ مدرسة قرآنية عدد طلابها ٩٥٠ طالباً.

المدارس الحكومية: بناء على قول الإدارة العسكرية البريطانية، كان هناك للطلبة الايطاليين ٣٤ مدرسة ابتدائية فيها ٣٥٢٠، ومدرستان ثانويتان فيهما ٤٥٠ طالباً، ومدرسة صناعية واحدة فيها ١٦٠ طالباً، وهناك مدرسة ابتدائية لليهود فيها ٤٥٠ طالباً، وكان للعرب ٣١ مدرسة ابتدائية فيها ٢٢٤٥ طالباً.

وبناء على قول اللجنة التمثيلية الايطالية كان في طرابلس ٧٥ مدرسة ابتدائية للايطاليين فيها ٦١٧٩ طالباً، وست مدارس ثانوية فيها ٧٣٣ طالباً، وخمس مدارس ابتدائية لليهود فيها ٦٢١ طالباً، و٧١ مدرسة ابتدائية للعرب فيها ٢٦٠٠ طالب. فبناء على قول اللجنة التمثيلية الايطالية كان مسموحًا لليبيين الدخول في مدارس الايطاليين الثانوية، ولا يوجد سجل يبين بأن أحداً من البرقاويين قد أرسل إلى مدارس عليا بين سنة ١٩٣٥ - ١٩٤١. وان السجل بناء على قول اللجنة التمثيلية الايطالية يبين أن خمسة من أهالي برقة فقط نالوا علومهم الجامعية، واحد في الأزهر بمصر وأربعة في معاهد ايطاليا العلمية.

التعليم تحت الحكم الاداري العسكري البريطاني: عند احتلال الجيوش البريطانية للبلاد وجدت جميع المدارس مقفلة، والأبنية مهدمة، ولذلك ساروا بخطوات بطيئة ولكنها منظمة. ففي ديسمبر سنة ١٩٤٦ فتحت ست مدارس، وفي عام ١٩٤٨ أصبح هناك ٥١ مدرسة مفتوحة في البلاد، هذا بالإضافة إلى ٢٦ مدرسة قرآنية، وكذلك ظل التقسيم كما هو، مدارس خاصة ومدارس حكومية:

المدارس الخاصة: مدرسة كاتدرائية واحدة فيها ١٥٠ طالباً (عرب - يهود- مسيحيون -).

المدارس الحكومية: ٣٣ مدرسة عربية ابتدائية فيها ١٩٤٧ طالباً.

١١ مدرسة عربية ابتدائية فيها ٣٨٦٢ طالباً.

٢ مدرستان عربيتان ثانويتان فيهما ٤٢ طالباً.

و٤ مدارس للجمعيات الأجنبية - ٢ لليهود، وواحدة لليونان، وواحدة للمسيحيين. وكان التعليم مجاناً، ثم أسست في سنة ١٩٤٨ مدرسة تجارية للاساتذة المتدربين. وتقول الإدارة العسكرية البريطانية بأن ٧٠ بالمئة من أهالي المدن و٧٢ بالمئة من مجموع السكان يتكلمون اللغة الايطالية.

الصحة العامة

أثناء الإدارة الايطالية: بناء على المعلومات التي توجد لدى الإدارة العسكرية البريطانية فإنه كان في عهد الايطاليين ١٦ مستشفى و٤٦ مركزًا للإسعاف، و٣ عيادات، ومستشفى واحد للتمريض المنزلي، ومختبران و٧ مراكز صحية سنة ١٩٤٠. وكان ١٢٠٠ سرير معد للمرضى، وعدد الأطباء كان ٥٠ طبيباً على الأقل و٢٠٠ بين قابلات وممرضين وممرضات من الايطاليين والليبيين، والمستشفيات مجاناً للفقراء، والدواء في مراكز الإسعاف.

أثناء الإدارة العسكرية البريطانية: في الوقت الحاضر لا يوجد في برقة سوى خمسة مستشفيات، واحد منها مختص، ويوجد ٣٤ مركز اسعاف، وعيادة واحدة للعيون،

ومستوصفان للاسنان، ومعمل كيماوي. ومجموع الأسرة المعدة للمرضى هو ٥١٢ سريراً، وبالإضافة إلى هذا يوجد عيادتان للاطفال تابعتان لجمعية الصليب الأحمر.

التأمين الاجتماعي

في أثناء الإدارة الايطالية كان متبعاً هناك نفس الطريقة الايطالية الحكومية للتأمين، وقد كانت منتشرة، أما ثناء الادارة العسكرية البريطانية فلم يكن هناك طريقة حكومية للتأمين.

الحريات العامة: لم تكن حرية الدين كاملة في عهد الايطاليين خصوصاً للمسلمين السنة وذلك نظراً لأسباب سياسية. والنشاط الإرسالي كان ممنوعاً على الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ولم تكن الحريات الأربع كاملة. أما في العهد البريطاني فقد كانت حرية الدين كاملة ولكن حرية الاجتماع لم تكن تسمح الا بترخيص. وكانت الحرية الفردية في العهد الايطالي مضمونة غير أن العرب كان ممنوعاً عليهم الذهاب إلى المنطقة الجبلية حيث يسكن الايطاليون، وكانت بعض المناطق محظورًا على البدو دخولها في الوقت الحاضر، أي العهد البريطاني، ممنوع على البدو المرور في تلال العرب والحقول الزراعية وطبرق، الا بأذن، وفيما عدا ذلك فالحريات الفردية مصونة.

وفي سنة ١٩١٩ ـ ١٩٢٧ كان الليبيون معتبرين كالمواطنين الايطاليين. وفي عام ١٩٢٧ فقدوا هذا الحق وأصبح هناك ايطاليون وليبيون. وفي سنة ١٩٣٩ سمح لليبيين بطلب التجنس بالجنسية الايطالية بعد اذن خاص. وان القوانين الخاصة لسنة ١٩٣٨ جعلت الليبيين في مركز لا يحسدون عليه.

وفي العهد البريطاني لم يكن هناك فرق بين جميع المواطنين.

«النص الفرنسي ـ البريطاني ـ الامريكي»

أماني السكان

٩٥ بالمئة يطلبون الاستقلال، ومنهم ٩٠ بالمئة يطلبون الاستقلال تحت حكم السيد ادريس السنوسي، والباقي يطلبون ما يريده السيد ادريس السنوسي.

وجهات النظر ـ ٤٥ بالمئة طلبوا الاستقلال.

٩٥ بالمئة طلبوا الاستقلال تحت حكم السنوسي

٢٠ بالمئة يقبلون ما يريده السيد السنوسي

٢٠ بالمئة يقبلون أي حكومة وليس لهم أي رأي

ومجموعة تعد على الأصابع طلبت الحكم البريطاني أو الحكم من إحدى دول جامعة الدولة العربية.

و٣ أشخاص طلبوا الوصاية الايطالية.

وبعد انتهاء لجنة التحقيق من مهمتها، اجتمعت اللجنة بالسيد السنوسي ودار بينهم الحديث المثبت في الفهرس.

وحدة ليبيا

طلب القليلون وحدة ليبيا، وطلبت الأكثرية استقلال برقة فقط.

التعاون الخارجي

منهم من قال بأن هذا يترك لرأي الأمير أو المجلس الوطني، ومنهم من طلب التعاون البريطاني، وعدد ضئيل منهم رأى وجوب عدم التعاون مع بريطانيا أو أي دولة أجنبية.

الشعور نحو ايطاليا

بغيض جداً ولا يريد الأهالي عودة الحكم الايطالي.

الخلاصة

ان الأكثرية من أهالي برقة تريد الاستقلال تحت امارة السيد ادريس السنوسي ويريد الباقون حكومة يرأسها السيد السنوسي ويريدون ما يريده هو. وقسم ضئيل منهم يرغب في الوحدة مع طرابلس ولكن تحت حكم السيد السنوسي، وهناك شعور بين الأهالي بوجوب المساعدات الخارجية القوية، وهم يتركون الرأي للسيد السنوسي والمجلس الوطني وان كانوا يفضلون التعاون مع بريطانيا.

«النص الروسي»

أماني الشعب

أكثر الأهالي لم يعرفوا غرض لجنة التحقيق، وكثيرون منهم ظنوا ان اللجنة وصلت لتعطيهم حقوقهم وحريتهم، وقد علم الأهالي من السلطة البريطانية القائمة بقدوم لجنة التحقيق قبل يوم أو يومين، وان اللجنة قابلت شيوخ العشائر ورؤساء القبائل واستمعت لهم وأخذت رأيهم. ولكن هؤلاء الرؤساء والشيوخ هم الصلة بين الإدارة البريطانية وبين قبائلهم وعشائرهم، ومعظمهم رفعوا السلاح ضد الايطاليين. وهم يحصلون على معاشات ورواتب شهرية من الادارة العسكرية البريطانية بصفتهم مستشارين لها، ولهذا يجب أن لا يعول على رأيهم في مصير البلاد ومستقبلها، وهذا البيان الآتي يوضح نسبة وضع السكان والأهالي في البلاد:

شيوخ ورؤساء	٤٢٪
مزارعون	٢٢٪
موظفون	١٢٪
تجار	١١٪
بدو	٢٪
آخرون	٦٪

وقد أخذت لجنة التحقيق رأي الأهالي في مدة غياب رؤساء الأحزاب والجماعات السياسية وكان الرأي العام يختلف بين امارة السيد السنوسي على برقة وبين وصاية ايطالية وبين استقلال تحت امارة السيد السنوسي.

استنتاجات عامة

١ ـ معظم سكان برقة قوم رحل وان كانت هناك حركة نحو المدن منذ الاحتلال الايطالي. والنظام القبلي موجود ونفوذ الشيوخ قوي ـ والقوم أميون الا نسبة بسيطة ـ ونفوذ الاسلام قوي جداً ويتبع عدد كبير تعاليم السنوسي (السكان يتبعون الأمير السنوسي سياسياً ودينياً). «تحفظ روسي».

٢ ـ لا يفقه السكان من المسائل الاقتصادية والاجتماعية الا ما لها آثار محلية (وما عدا سكان المدن فالكل يتبع تعاليم الأمير السنوسي) «تحفظ روسي».

(اضافة روسية تقول ان لبرقة مكانة خاصة بين المستعمرات الايطالية القديمة إذ منذ الاحتلال البريطاني لم توضع ضرائب لاسباب ادارية وسياسية وقد أعطت الإدارة أراضي الايطاليين بإيجارات زهيدة واحسن تلك الأراضي في أيدي رجال الأمير السنوسي ومعظم رجال الادارة البريطانية من العرب. وكان السكان مسلحين والأمير الذي كان قد ترك البلاد في سنة ١٩٤٢ قد يرجع بتشجيع الانكليز وصرحوا له بمكانة تتعدى أصول الحكم تحت ظلال الاحتلال العسكري. ويكفي الرجوع إلى تصريحات الحكومة البريطانية بشأن برقة ورأي المدير العام في تقريره لسنة ١٩٤٧ حيث يقول «لأسباب محلية عسكرية يهم جامعة الدول العربية مستقبل ليبيا والدول الكبرى الأربع قد عملت على تدعيم ثقة البرقيين بسمتقبلهم وشجعتهم على المغالاة فيما يتعلق بسمتقبلهم»).

٣ ـ (الأكثرية تود الاستقلال تحت سلطة الأمير واكثرية الاقاليم مستعدة على قبول ما يوافق عليه الأمير تبعاً للنسخة الاميركية الانكليزية).

(الأكثرية تود ما يوده الأمير وكثيرون بينهم يودون الاستقلال كما تقول النسخة الفرنسية).

٤ ـ من الوجهة الاقتصادية تعتمد البلاد على الزراعة وتربية الماشية الممكن تحسينها (الزراعة المستقرة لا توجد الا حيث ما استعمر الايطاليون ومعظمها الآن في أيدي العرب مما يؤدي إلى التخريب الذي كان موجوداً قبل الاحتلال الايطالي كما تقول الاضافة الفرنسية). والصناعة يدوية ومحلية وهناك مجال كبير للعمل ولا يمكن الا بمساعدة خارجية (تكوّن برقة نظامًا سياسيًا واجتماعيًا يمكن ان يكون اساساً لحكم ذاتي وبالرغم من ان رؤساء الإدارات بريطانيون فإن معظم الادارة في أيدي الليبيين وان كانوا في حاجة لبعض التمرين حسب ما تقول النسخة الامريكية الانكليزية).

(المنطقة منظمة لتسهل ادارتها ولكنها ليست مستعدة للحكم الذاتي لا اقتصادياً ولا سياسياً ولا ثقافياً وان كان هناك كثيرون يتحملون مسؤوليات ادارية، فإن تكوينهم وتجاربهم لا تكفي بأن يحكموا البلاد بأنفسهم كما تقول النسخة الفرنسية).

(لا يوجد في برقة من الموظفين الاكفاء ولا العمال الاخصائيين لتنظيم وتقدم المنطقة كما تقول النسخة الروسية).

استنتاجات عن ليبيا

(النص الفرنسي ـ الانكليزي ـ الامريكي)

تدير الآن ثلاث ادارات عسكرية مختلفة مستعمرة ليبيا السابقة وتفترق المناطق الثلاث الواحدة عن الاخرى، بصحراء واسعة الاطراف. وهناك مكانان رئيسيان للمنتجات الزراعية هما الجبل الأخضر في برقة، وجبل نيقوزا والواحات الساحلية في طرابلس.

ولكل منها أراض للمرعى متاخمة ولكنها تخرج تدريجياً نحو الجنوب إلى أن تختفي ويتخللها بعض الواحات. ومعظم السكان في برقة قوم رحل، وفي بقية ليبيا فإن أكثرية السكان متمدنة ونصف رحل. ومعظم السكان مسلمون في كل البقاع. وخارج المدن ينقسم السكان إلى قبائل وشبه قبائل، ونفوذ الشيوخ على قبائلهم عظيم في برقة ولكن في طرابلس ضعف هذا النفوذ وتهدم النظام القبلي التقليدي. وكل القطر فقير في الموارد الطبيعية ويعتمد على مساعدات مالية من الخارج، وليس هناك أي جزء من ليبيا يمكن القول عنه انه يكفي نفسه اقتصادياً. ويعتمد كل قسم من هذه الاقسام إلى حد ما على مساعدات أجنبية في الإدارات الفنية والاقتصادية والادارية.

وتتمتع برقة بتكوين سياسي واجتماعي يصلح أساساً لتكوين الحكم الذاتي. أما سكان فزان فقليلو العدد ومواردها الطبيعية فقيرة لا تمكن هذه المنطقة من أن تستقل. وأكثرية الليبيين غير متعلمين، ودرجتهم العقلية السياسية ليست عالية، ولا يوجد قسم فيهم مستعد للحكم الذاتي.

يود معظم السكان في طرابلس، الاستقلال حالاً، والرغبة في الوحدة والعضوية بجامعة الدول العربية مرغوب فيها وان لم يؤكدوا ذلك بشدة، وهم يعارضون في رجوع الإدارة الايطالية. ويعارضون في أي سيطرة أجنبية، وكثيرون منهم عبروا عن هذا؛ أما العلاقات الفردية بين العرب فهي جيدة.

يكتفي السكان في فزان بالإدارة الحاضرة ولم يفكروا في تغيير النظام وان كان الكثيرون يودون قيام حكومة اسلامية، ولا يوجد أي شعور ضد الايطاليين.

اكثرية السكان في برقة تريد الاستقلال تحت أمرة السيد محمد ادريس السنوسي بينما الباقون يتبعون المصير الذي يريده هو لهم. ولا يوجد شعور كبير من

السكان نحو الوحدة، وهم يوافقون في بعض الأحيان على الوحدة ولكن تحت شروطهم هم فقط، وهم يعارضون بشدة في رجوع الايطاليين.

النص الروسي

تبلغ مساحة ليبيا حوالي مليون كيلو متر مربع، وعدد سكانها حوالى ١,١٥٠,٠٠٠ نسمة الآن، وقبل الحرب العالمية الثانية كانت تعتبر ليبيا وحدة جغرافياً وعنصرياً واقتصادياً ولغوياً ودينياً وثقافياً وكذلك بالنسبة لطريقة حياة السكان.

والأراضي المنتجة في ليبيا واقعة على الساحل ووراءها صحراء. واكثرية السكان من العرب، وعلاقاتهم الاقتصادية مع العالم الخارجي مستمرة عن طريق البحر. واللغة الأولى هي اللغة العربية، والدين المنتشر هو الاسلام. معظم السكان غير متعلمين وهم يحافظون على حياة الرحل ونصف الرحل. وبسبب التقسيم السياسي المصطنع لهذه المنطقة الموحدة فإن الاختلافات المحلية قد كثرت في مدة، بعد الحرب، ومن الممكن اهمالها امام وحدتها الاجتماعية والطبيعية، لأن عوامل بعد الحرب الاختلافية والمتصلة بالمصالح الأجنبية تعتبر عوارض للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي لليبيا، ويتوازن هذا كثيراً بالعوامل المتصلة بالمصالح الوطنية للشعب الليبي نفسه، ويؤكد هذه الحقيقة ان اكثرية الليبيين الذين سئلوا امام اللجنة، عبروا بوضوح عن رغبتهم في وحدة بلادهم.

ليبيا

من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال

المحتويات

مدخل ٢٣٣
١ ـ البلد وأهله ٢٣٥
٢ ـ شيء من التاريخ ٢٤٦
٣ ـ ليبيا في القرن التاسع عشر ٢٦٣
٤ ـ السنوسية ٢٧٥
٥ ـ ليبيا وإيطالية ٢٨٤
٦ ـ ليبيا وإيطاليا [تتمة] ٣٠٠
٧ ـ ليبيا ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩ ..... ٣١٤
٨ ـ مصر وجامعة الدول العربية ٣٣١
٩ ـ قضية ليبيا في المحافل الدولية ٣٤١
١٠ ـ نحو الاستقلال ٣٤٧
الملاحق ٣٦١

مدخل

هذه الفصول هي المحاضرات التي كان لي شرف القائها على طلاب قسم الدراسات التاريخية والجغرافية في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة، أضعها الآن بين يدي القارىء العربي آملاً أن يفيد منها بالقدر الذي أفدته أنا في إعدادها. وله شكري على أي ملاحظات قد يتفضل بها علي.

١ ـ البلد وأهله

ليبيا، هذا القطر الواسع الرقعة، المترامي الأطراف، تمتد شواطئه نحو ألفين من الكيلومترات بين حدود مصر شرقا وحدود تونس غربا. ويبلغ عرضه، من الشمال إلى الجنوب، مئات من الكيلومترات، على خلاف في الامتداد ضئيل. ومساحة ليبيا جميعها نحو ١,٧٦٠,٠٠٠ من الكيلومترات المربعة. ولكن القسم الأكبر من هذه كلها صحار قاحلة جرداء. وتنقسم البلاد جغرافيا إلى ثلاثة أقسام هي: برقة ومساحتها ٩٠٥,٠٠٠ ك. م٢ وطرابلس ومساحتها ٢٨٥,٠٠٠ك. م٢. والفزان ومساحتها ٥٧٠,٠٠٠ ك. م٢.

وبرقة يمتد شاطئها من البردية إلى خليج سرت على شكل قوس منحن. وهو خال من التعاريج الكبيرة النافعة باستثناء تعريجة واحدة حرية بالذكر عند طبرق. وهذا الشاطىء يحاذيه سهل ساحلي هو، في الجزء الأوسط، ضيق جداً، بحيث يتكوّن في الواقع من جيوب ساحلية تنحشر بين رؤوس صخرية تصل إلى الشاطىء، وتعانق البحر. لكن في جناحي برقة، في البطنان (أو مر مريقة) شرقاً، ـ وفي برقة البيضاء والحمراء غرباً ـ يتسع هذا السهل الساحلي بحيث يمتد عشرات الأميال إلى أن يلتقي بالصحراء.

والبطنان، أو جبل عقبة، منبسط لا يتجاوز ارتفاعه المئتين من الأمتار إلا في ما ندر. وهو جزء محدود الموارد، تغلب، عليه الصحراوية أو ما يشبه ذلك.

يستأثر الجبل الأخضر، وهو هضبة مرتفعة تبلغ نحو ٨٧٠ متراً في أعلى ارتفاع لها، بالأمطار الغزيرة نسبياً والأرض الخصبة. فأجزاؤه الجنوبية تغطيها الغابات، وسفوحه الشمالية تكسوها الكروم. وما بين هذه وتلك تمتد الأرض الخصبة الصالحة للزراعة.

على أننا إذ نجتاز الجبل الأخضر ونشرف على بني غازي يعود إلى الأرض عريها وتبدو الأرض الشبيهة بالصحراوية، وهذه تنتهي بالصحاري التي تمتد غرباً وجنوباً.

والجبل الأخضر يرتفع من الشاطىء ارتفاعاً مباشراً، ويرتقي ارتقاء مصعّداً صعباً، لكنه ينحدر نحو الجنوب، إلى الصحراء، انحداراً تدريجياً فيه هون ولين. وكأني بالطبيعة كانت رئيفة بالمصعّد من الصحراء، فلم توصله إلى ما يشبه الجنان بسرعة، وكانت رفيقة بالمحدر إلى الصحراء، فلم تلقه في أحضانها دفعة واحدة.

والتصعيد من السهل أو الساحل إلى الجبل الأخضر صعب، سواء أكان ارتقاؤك من بني غازي إلى الأبيار، أو من طوكرة أو طلميثة إلى المرج أو من سوسه إلى الشحات والقيقب أو من درنة إلى عين مارة والقبة. ولكن هذا الجهد الذي يبذل في التصعيد له مكافأته. «فقد كان أول ما لفتني، لما تركنا طوكرة، واتجهنا جنوباً نحو الجبل الأخضر، هو أن السيارة خففت سيرها، ثم فاجأتنا في أول الطريق لوحة كبيرة كتب عليها ـ ممر طوكرة ـ طريق شديدة الارتفاع. والتوت الطريق وتبعتها السيارة متعبة. وأخذت أطراف الأودية تبدو على اليمين والشمال، وبدت على الجانبين بعض الأنجم والأشجار مثل البطم والخروب القزم، ولم تلبث أن ظهرت بعض صنوبرات من الصنوبر الأفريقي. وانتهينا من ممر طوكرة فإذا بنا في الجبل الأخضر، في أجزائه الغربية المسماة المرج، وهي هضبة متسعة. إنها سهل مرتفع تتوسطه مدينة المرج نفسها. وقد كان الإيطاليون يسمونه سهل بارتشي.

«وحول بلدة الشحات الحديثة (قيريني القديمة) تقع منطقة من أجمل المناطق التي يمكن أن ترى في برقة. فالأرض تكسوها، إلى مسافة بعيدة، الأشجار الجميلة، بعضها طبيعي كالزيتون البري والصنوبر والسرو، وبعضها غرسته الأيدي العاملة، على عدوات الأودية وجوانب الطرق، وأكثره من شجر اليوكالبتوس».

وفي درنة، التي تقبع في سفح الجبل الأخضر ترجو حماه، وجدت. «مدينة صغيرة بيضاء تكتفها أشجار النخيل، وتجملها زهور الياسمين وغيرها. وهي في جيب من هذه الجيوب الساحلية التي يمتاز بها شاطىء برقة المصاقب للجبل الأخضر».

والجبل الأخضر نفسه فيه الوسيطة، أرض المرج الخصبة، منطقة القمح والفواكه والخضار والكروم والتين، وتصلح للزيتون وإن كانت قلما تنتجه اليوم. وإلى الشرق منها أرض العرقوب، وهي الأرض المحددة الكثيرة الأودية المكسوة بالأحراج الكثيفة، ولو أن الكثير من أشجارها صغير. وإلى جنوبي هاتين تمتد الأجزاء المرتفعة من الجبل الأخضر وتسمى الظاهر، وهذه يصح أن يطلق عليها اسم الغابة فعلاً، لأن الغابات تكسوها بأكملها.

وينحدر الجبل الأخضر تدريجاً نحو الصحراء. فالغابة وأشجارها تختفي بشكل يكاد يكون مفاجئاً، وترى الأنجم الصغيرة القزمة والأعشاب التي تظهر بعد سقوط المطر. وحيث تتكون وهدات متسعة يكثف الكلأ إذ تتجمع هناك المياه، وتظل مدة أطول تغذي هذه الأعشاب بعد انقطاع الأمطار. لكن كلما اتجهنا جنوباً قل العشب، وبدت طلائع الصحراء القاحلة، ثم تمعن الأرض في القحولة بحيث لا تعود تصلح لشيء حي، ولا تعرف للنبات معنى.

وبين درنة والبردية، على الشاطىء البرقاوي نحو ثلاثمائة كيلومتر، وبينهما تقع طبرق وثلاث قرى صغيرة فقط. أما في الشتاء فتكون بعض الأجزاء هنا مراعي جيدة،

في منطقة لا تتجاوز الثمانين من الكيلومترات جنوباً إلى الداخل.

وإذا اتجه المرء من بني غازي جنوباً، وجد حول السلوق وأجدابية مناطق تصلح لزراعة الشعير والقمح والرعي. «فإذا انتهى المرء إلى أجدابية، على الشاطىء»، أو السلوق، في الداخل، واجتازهما، ودّع الأرض الصالحة للاستغلال، ودخل قلب الصحراء، وإن كانت طريقه محاذية للشاطىء. فالطريق بين أجدابية ومدينة سرت، لا تقع العين فيها، في القسم الأكبر من السنة، إلا ما يذكرك بالجفاف، من مثل أشواك قويت حتى على الجفاف نفسه.

وإقليم طرابلس، وهو الجزء الغربي من ليبيا، لا يختلف عن برقة إلا في أن جباله أكثر ارتفاعاً، ومن ثم أقدر على اقتناص الرطوبة من الجو، بحيث أن بعض الأودية الكبيرة تتحول في فصل الشتاء إلى أنهار صغيرة. والساحل نفسه هنا أكثر اتساعاً منه في برقة، وأرضه أخصب قليلاً. ومراكز الحياة والنشاط تقوم في الواحات الساحلية، التي تتخللها ملاحات متعددة. أما الواحات الكبيرة فهي، من الشرق إلى الغرب، سرت، ومصراته وزليطن والخمس وتاجوراء وسوق الجمعة وطرابلس نفسها، والزاوية وزواره. ويلاحظ أن هذه الأماكن أكثر اقتراباً بعضها من البعض الآخر في الأجزاء الغربية منها في الأجزاء الشرقية.

وعندما يترك المرء هذه المنطقة الساحلية ويجتاز سهول جفارة الرملية تتلقاه سفوح جبل نفوسه. وهو هضبة تمتد من نالوت إلى القصابات، ويتراوح ارتفاعها بين ستمئة وتسعمئة من الأمتار. وهذه المرتفعات يفيد السكان من أوديتها الخصبة فيستغلونها في زراعة الحبوب، وتغرس الأشجار على السفوح. وتكسو الغابات الطبيعية الكثير من أجزائها الأخرى. والتصعيد إلى هذه السلسلة من الساحل، والهبوط منها إليها، تترك في نفسك الأثر الذي يتركه التصعيد في الجبل الأخضر والهبوط منه، وإن كان اعتراض سهول جفارة بين الشاطىء نفسه والجبل يقلل عنصر المفاجأة، وإن لم تبدل الجهد المبذول في الحالين.

وكما ينحدر الجبل الأخضر نحو الصحراء تدريجاً، ينحدر جبل نفوسه جنوباً إلى حمادة الحمراء التي تمتد جنوباً إلى خط عرض ٢٨ (ش).

وفي الصحاري الجنوبية توجد مجموعة من الواحات كانت ولا تزال مراكز هامة للحياة والتجارة. ففي برقة تقوم واحة الكفرة التي تقع في أقصى الجنوب، وتبلغ مساحة الجزء المأهول منها بالسكان نحو ١١٠٠ كيلومتر مربع، يقطنه نحو ٥٠٠٠ نسمة. وهي أكبر الواحات البرقاوية وأهمها. وفي المنطقة الطرابلسية من الواحات غدامس وغات.

والفزان تتكون من ثلاثة منخفضات كبيرة تحيط بها الهضاب، وتفصلها عن أثر البحر فصلاً تاماً. وتتركز الحياة في الفزان حول سبحه وبراك ومرزوق وزلاف.

مناخ ليبيا يتوقف إلى درجة كبيرة على ارتفاع الجزء المعين وبعده عن البحر. فالأمطار التي تصل إلى برقه ـ في الجبل الأخضر ـ أغزر من التي تسقط في بقية ليبيا. ويرجع ذلك إلى أن الأجزاء الشمالية من برقة تدخل في البحر أكثر من غيرها، فتفيد من الرياح التي تهب عليها من البحر الأيجي ومن البحر المتوسط الشرقي، كما يفيد الجبل الأخضر من النسيم الذي يأتيه من الغرب والشمال الغربي. وبذلك تتراوح كمية الأمطار الساقطة على السفوح الشمالية المرتفعة للجبل الأخضر بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليمتر، أما السهل الساحلي فينال ما لا يزيد على ٢٠٠ مليمتر، ويصيب الأجزاء الباقية من الجبل ما بين ذلك.

أما المنطقة الطرابلسية فتنال مرتفعاتها أقل من ذلك على العموم. وذلك لأن الأجزاء الساحلية والجبلية بكاملها تصلها الرياح وقد فقدت القسم الأكبر من رطوبتها بسبب اعتراض تونس طريق الرياح الشمالية الغربية. وقلما تتجاوز كمية المطر المتساقطة هناك ٣٠٠ مليمتر.

أما الفزان فقلما تعرف الأمطار، شأنها في ذلك شأن الصحاري التي تحيط بها من جميع الجهات.

وما دمنا بسبيل التحدث عن كمية الأمطار الساقطة فإنه جدير بنا أن نذكر أن المنطقة الواحدة قد تنال حصتها من المطر في فترة قصيرة لا تتجاوز الأيام القليلة، وقد تسقط الأمطار في فترات متباعدة. ومعنى هذا أن الأرض لا تفيد من المطر. لأن المهم في البلاد التي تعتمد على مياه الأمطار التوزيع لا الكمية وحدها. ومن هنا نجد أن الجزء الذي تسقط فيه الأمطار على غير انتظام يكون في الواقع مثل الجزء الذي تتجنبه الأمطار تماماً.

وعندما نلاحظ درجات الحرارة في ليبيا نجد أنها تكون تقريباً على الشكل التالي:

	الحد الأعلى (س)	الحد الأدنى (س)
الساحل	٢٦,٥٠	١٢,٢٠
الجبل	٢٧,١٥	٨,٢٠
الصحراء	٢٩,١٠	١٠

على أن هذا لا يعدو أن يكون تقديراً عاماً. أما الواقع فإن المناطق المختلفة تتغير فيها الحرارة بتغير هبوب الرياح، التي قد تأتي من الصحراء في الصيف فتضايق الناس وكل شيء ذي حياة. وقد تهبط الثلوج على مرتفعات ليبيا وتظل هناك فترات متفاوتة في الطول والقصر.

فإذا انتقلنا من المناخ إلى التربة وجدنا أن الأمور التالية حرية بالتذكر:

١ ـ إن جبل نفوسة في المنطقة الطرابلسية مكون في الغالب من طبقة كلسية، تغطيه في كثير من الأماكن رمال أو صلصال يغلب عليها اللون الأحمر. ومنطقة جفارة تشبه الجبل إلى حد كبير، إلا أنها تكثر فيها، كما تكثر في السهول الساحلية، الملاحات والمنخفضات الجافة الصلبة، ومن هنا كانت الأجزاء الصالحة للزراعة محدودة.

٢ ـ في برقة نجد أن أرض الجبل الأخضر والسهل الساحلي بين بني غازي وطوكره تتكون من طبقات صخرية نارية أو من صخور كلسية كثيرة التشقق. ولكن حول الشحات (قيريني) توجد تربة دكناء غنية.

٣ ـ يغلب على التربة الزراعية في ليبيا فقرها في المواد العضوية والنتروجنية وهي التي تكون الغذاء الأساسي للمزروعات.

٤ ـ إن هذا الذي ذكر ينطبق على جزء صغير من ليبيا ـ ذلك بأن البلاد صحراوية في غالب أجزائها.

٥ ـ بعض أجزاء ليبيا غنية بالمياه الجوفية، مثل الواحات الساحلية، والمثلث المحدود بصبراتة والعزيزية وتاجورا وبني غازي. وجبل نفوسه فيه مياه جوفية كثيرة وينابيع صغيرة لكنها غنية. ولكن الجبل الأخضر أفقر في هذه الأمور. ولعل السبب الرئيسي هو أن القسم الأكبر من مياه الأمطار لا يتسرب إلى داخل الأرض، وإنما يسبح على السطح. ويرجع ذلك إلى أن أرض الجبل الأخضر الصلصالية لا تنفذ المياه منها إلى جوف الأرض.

يجدر بنا أن نذكر دائماً أن العامل الأساسي في أي تجمع بشري في ليبيا هو الماء. ومن هنا نرى مثلاً أن أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان برقة يقطنون الجبل الأخضر، بينما ينتشر الباقون في بقية الأجزاء.

فإذا أردنا أن نلخص ما ورد في هذا الحديث كما يبدو في إنتاج البلاد، استطعنا أن نقول:

١ ـ إن ليبيا تنتج الحبوب وخاصة القمح والشعير والتمر والزيتون والفواكه والخضار. لكن من الممكن أن يمتنع المطر سنة أو أكثر على التوالي، وعندئذ تقع البلاد في قبضة المجاعة، وينفق عندها العدد الكبير من المواشي.

٢ ـ في ليبيا أعداد كبيرة جداً من المواشي، كالخراف والماعز والأبقار والإبل. أما الخيول والحمير فأقل كثيراً.

٣ ـ تعيش الخراف والإبل في السهوب الجنوبية، أما الأبقار والماعز فتغلب على الأجزاء الشمالية. إلا أن عشرات الآلاف من الخراف والإبل تتجه، نحو المرتفعات في الصيف لتحصل على قوتها، إذ تكون السهوب عندها جافة.

٤ ـ أكثر التمور تنتجها الواحات.ولعله لا يضيرنا أن نضع أمام أنفسنا الإحصاءات التالية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني في ليبيا.

في طرابلس نحو عشرة ملايين هكتار من الأرض تصلح للاستغلال، منها ثمانية ملايين تنفع لرعاية الماشية، ومليونان صالحة للزراعة، لكن من هذه أقل من ربعها قابل للزراعة الدائمة. والعرب يستغلون منه ٥٠٠,٠٠٠ هكتار في الواحات الساحلية، و١٢٧,٠٠٠ هكتار في المناطق الجبلية، وثمة نحو ٣,٠٠٠ هكتار غابات. أما ما تبقى (أكثر من مئتي ألف هكتار) فهو بأيدي الإيطاليين. وبرقة فيها أربعة ملايين هكتار من الأراضي المنتجة، منها ١٤٥,٠٠٠ صالحة للزراعة الجافة، أما الباقي فهو مراع أو مناطق زراعية غير دائمة. وفزان أفقر الأقاليم الثلاثة في الأرض الخصبة، إذ فيها ١٢٢,٧٠٠ هكتار (منها ٢,٢٠٠ هكتار تروى).

أما المنتجات الزراعية في البلاد فتشمل الحبوب والزيتون والفواكه والتمر والخضار المألوفة في حوض البحر المتوسط والتبغ والحلفا.

وتنتج البلاد من الشعير ١٧٧,٣ ألف طن، ومن القمح ١٦,٧ ألف طن.

وفي البلاد نحو ٣,٤٠٠,٠٠٠ شجرة زيتون، يملك الإيطاليون ثلثيها، وقد قدر منتوجها من الزيت بنحو ٨,٥٠٠ طن، على أن هذا المنتوج سيصل إلى نحو ١٢,٠٠٠ طن في بضع سنين.

واللوز ينتج منه ١,٦٠٠ طن، على أن الأشجار سيبلغ نتاجها نحو ٥,٠٠٠ طن قريباً، وفي ليبيا نحو عشرة ملايين شجرة نخيل، منها نحو الخمس يعطي ثمراً، تراوح مقداره بين ٢٠ و٣٧ ألف طن في السنة، على أن الخبراء يقدرون للبلاد إنتاجاً بمعدل ٤٠ ألف طن في العام.

تصلح أجزاء كثيرة من ليبيا للأثمار الحمضية. وقد غرس الإيطاليون، إلى عام ١٩٤٠، نحو ٣٠٠,٠٠٠ شجرة. على أن هذا قد ازداد مؤخراً. ويقدر المحصول بنحو ٥,٠٠٠ طن.

وثمة نحو ٥٨٠,٠٠٠ شجرة فاكهة من المشمش والدراق والتين، ونحو ٤٥ مليوناً من أشجار الكرمة، أكثرها في طرابلس ملك للإيطاليين. وقد قدرت كمية الخمور المصنوعة من العنب بنحو ٤٠ ـ ٤٥ ألف هكتولتر.

وقد جربت زراعة التبغ فكانت النتائج مشجعة، إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً بين سنة وأخرى.

وفي الأرض متسع لنبات الخروع والحنا.

وقدرت مساحة الغابات الموجودة في برقة وطرابلس بنحو ١١٠,٠٠٠ هكتار، وقدر ما يستغل منها للوقود في العام بنحو عشرة آلاف طن. على أن المهم هو أن البلاد تصلح أجزاء كثيرة منها للتحريج.

وقد أصبح نبات الحلفا من الموارد الكبرى في البلاد، بسبب حاجة الأسواق العالمية إليه، وقد يصدر منه نحو ١٨,٠٠٠ طن.

إلى هذه الثروة الزراعية المحدودة الاستغلال إلى الآن، نجد أن البلاد فيها ثروة حيوانية هامة جداً. والأرقام التالية توضح هذه الثروة (الأرقام بالآلاف).

	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار	الحمير	الخيول	البغال
طرابلس	٣٠٠	٣٠٩	٥٨	٣١	٢٧	٥,٤	١,٥
برقة	٤٦٢	٣٧٩	٢٠٠	٣٢	٠١		
فزان	١١			٥	٦		
المجموع	٧٧٣	٦٨٨	٨٣	٨٣	٣٤	٥,٤	١,٥

وعلى أساس هذه الأرقام يمكن تقرير المنتوجات الرئيسية منها (أي اللحوم والألبان والصوف) على النحو التالي بالأطنان.

	الصوف	اللحوم	الألبان	الشعر
الأغنام	١,٥٤٢	٧,٧١٠	١٥,٠٠٠	
الماعز		٣,٥٧٠	٢٠,٠٠٠	٢١٤
الأبقار		٢,٠١٠	٣٦٥	
الإبل		٣,٢٤٠	٣٤٠	

وهذه الحيوانات، بالإضافة إلى ما ذكر، تنتج كمية كبيرة من الجلود.

وليبيا فقيرة في الصناعات. إن هذه تشمل تعليب الطنة والسردين وصيد الأسفنج وصنع السجاير وعصر الزيت والدباغة ونسج الأقمشة. وأكثر هذه الصناعات، وخاصة الثلاث الأولى منها، بيد الإيطاليين، وبرقة أفقر من طرابلس صناعياً، لكن القوم جادون في سبيل الإفادة من مواردهم إلى أكبر حد ممكن.

٢

يبلغ عدد سكان ليبيا نحو ١,١٥٠,٠٠٠ نسمة موزعين على النحو التالي:

طرابلس	٨٠٠,٠٠٠
برقة	٣٠٠,٠٠٠
الفزان	٥٠,٠٠٠

وهؤلاء السكان مسلمون باستثناء نحو ستين ألفاً، منهم حول ٤٧,٠٠٠ إيطالي و٨,٠٠٠ يهودي وبضعة آلاف من المالطيين واليونان وغيرهم، ومن السكان العرب يقيم حول ١٩٠,٠٠٠ نسمة في المدن ونحو ٤٠٠,٠٠٠ يعيشون في الريف معيشة استقرار. وما تبقى منهم فهم بدو أو ما يشبه ذلك، وغير العرب من السكان يقيمون في المدن إلا أن نحو ١٥,٠٠٠ إلى ١٧,٠٠٠ من الإيطاليين يعيشون في الريف الطرابلسي في المزارع والقرى.

كان سكان ليبيا، قبل أن ينتقل العرب إليها فاتحين ومقيمين، من البربر، وأكثر هؤلاء تعربوا بطبيعة الحال، ولكن ثمة جماعات من البربر تقيم في بعض الأنحاء النائية. ففي برقة عدد قليل إذا قورن بالعرب. ومنهم البربر الخلص وأشهرهم سكان أوجيلة وهم ما زالوا يتكلمون البربرية، ومنهم البربر المتعربون أمثال سكان جالو والزاوية والفواقر وغيرهم. وفي الجهات الغربية الصحراوية بربر غالبهم من السمر والسودان وأشهرهم أهل فزان وهم قدماء معرفون، ومنهم الطوارق وبربر الجهات الشمالية وأغلبهم سكان جبل نفوسة بنالوت وجادو وسيناون، يبدأ الخط من غدامس شمالاً وغات جنوباً ويستمر مشرقاً بين الجبال إلى أن ينتهي إلى زوارة على البحر. وكل هذه الجهات بربرية اللغة، وفيها آداب بربرية كثيرة وكتب في الاباضية، وطبقات العلماء يحتفظون بها.

والقبائل العربية في برقة تقسم، بشكل عام، إلى قسمين رئيسيين يعرف الواحد منهما باسم القبائل السعدية، ويعرف الثاني بالمرابطين. والقبائل السعدية، على العموم، هم أعلى في السلم الاجتماعي مقاماً، إلا حيث يكون المرابطون أقوياء بحيث لا يمكن التجني عليهم. فالسعديون هم الذين يملكون الأرض والماء، والمرابطون إنما يستغلون الأرض ويفيدون منها، ويردون الماء لأن السعديين يسمحون لهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على منطقة الهضبة، حيث نجد المرابطين قبائل أو عشائر صغيرة لا منعة لها ولا قوة. أما في المناطق التي يكون فيها للمرابطين اجتماع يترتب عليه قوة ومنعة، فإن موقفهم يكون موقف المستقل تماماً، وإن كانوا نظرياً إنما يتمتعون بالأرض والماء لأن السعديين يسمحون لهم بذلك.

وحيث يكون للسعديين من القوة ما يمكنهم من الوصول إلى فرض نفوذهم على المرابطين، يتحتم على هؤلاء أن يقدموا هدايا للسعديين، وأن يشتركوا في دفع الديات حين الحاجة، وأن يقوموا بخدمات في الأرض لسادتهم.

وليس من السهل معرفة أصل هذا الوضع الاجتماعي الخاص. فثمة من يعزوه إلى أن السعديين هم قبائل بني سليم التي جاءت برقة في القرن الخامس للهجرة (القرن الحادي عشر للميلاد) بينما يعتبر المرابطون بقية القبائل العربية اليمنية التي جاءت مع الفتح العربي الإسلامي، والتي اختلطت بالبربر وعرّبتهم. وثمة من يعتبر

المرابطين أصلاً بقية القبائل البربرية التي تعربت وأسلمت. وإذا جاز لنا أن نرجح أحد الرأيين. فالأول أولى بأن يكون تفسيراً لهذا الواقع الاجتماعي، خاصة وأنه ثمة قبائل من المرابطين لها شرف في النسب.

والقبائل السعدية تسع، هي على أساس منازلها من الشرق إلى الغرب. العبيدات وعايلة فايد والحسا والبراعصة (أولاد حمد) والدرسة والعبيد وعرفه والعواقير والمغاربة، والقبائل الأربع الأولى تجمعها تسمية واحدة هي جبارنة بينما تتسمى القبائل الخمس الأخيرة حربى.

أما المرابطون فيقسمون إلى نوعين: الأول يشمل مرابطي العصا (لأنهم يمكن أن توقع بهم عقوبة الضرب نظراً) ومرابطي الزبال، لأنهم معتبرون في وضع اجتماعي منحط، ومرابطي الصدقة، لأنهم يدفعون الخوة للسعديين ليمكنوهم من استعمال الأرض وورود الماء. أما النوع الثاني من المرابطين فهم «المرابطون بالبركة» أو «المرابطون بالفاتحة»، وهؤلاء يدعون نسباً شريفاً. وأكثر المرابطين لا ينزلون عند إرادة السعديين متى تجمعت قبائلهم واشتدت بذلك نصرتهم، مثل قبائل المنفة والقطعان والجوطة في الشرق وقبائل الفواخر والزوية في الغرب.

والمرابطون بالبركة لا يستشعرون أنهم دون السعديين أصالة في العروبة أو النسب. ولعل أصل هذه التسمية هو أنه لما كثر مجيء الحاج من المغرب، واستقر بعض هؤلاء الأتقياء في جهات برقة، انضم إليهم من المرابطين جماعات لم تلبث أن كونت قبائل تعتز برابطتها الجديدة التي مر عليها نحو خمسة قرون أو ستة بحيث أصبحت لا تقل قيمة، من حيث أثرها الاجتماعي، عن أي رابطة قبلية تعرفها برقة أو غيرها من الأقطار التي تسيطر الحياة القبلية على سكانها.

والقبيلة، ونحن نقصد القبائل العربية في برقة عامة، لا تختلف في بنائها الاجتماعي عن القبيلة العربية حيث كانت. فهي مكونة من عشائر وبطون وأفخاذ، وكل فرع منها يمثل، في بنائه، القبيلة نفسها. وللقبيلة «وطن» أي أرض تتنقل فيها، وتملكها، وفي نطاق هذا الوطن تكون «أوطان» أصغر خاصة بالعشائر والبطون والأفخاذ. وأفراد القبيلة، أو أي فرع من فروعها، متضامنون متكافلون فيما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق. والواجب الأول الذي يشترك فيه الجميع هو الأخذ بالثأر أو دفع الدية للمغدور. ومثل ذلك يمكن أن يعتبر كل فرد من أفراد القبيلة أو فروعها هدفاً للقتل ثأراً لمغدور من قبيلة أخرى.

ورياسة القبيلة، أو فروعها، هي في الشيخ الذي يسمع رأيه ويحترم، لكن ليس له سلطة مطلقة على أفراد القبيلة. ومع ذلك فكل إدارة قامت في برقة من أيام الفتح العربي إلى الآن كانت تأخذ القبيلة بعين الاعتبار في تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية، بحيث تكون القبيلة أساساً لتطبيق النظام ومساعدة الحكام.

ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى مواطن هذه القبائل السعدية الرئيسية في برقة.

١ ـ العبيدات (٣٠,٤٥٠، منهم ٨,٦٠٠ من المرابطين) وهي أكبر قبيلة في برقة، ويمتد وطنها من حدود مصر إلى أواسط النتوء الكبير الذي يدخل البحر الأبيض المتوسط، ويشمل ما كان يعرف في أيام الرومان بمر مريقة (في شرقي برقة) وجزءاً كبيراً من الجبل الأخضر. والقسم الذي يقطن مر مريقة منهم يضطر إلى البقاء على مقربة من الساحل، وقلما يعدو ظعينهم مئة وخمسين من الكيلومترات جنوباً، لأن الجفاف خارج هذه المنطقة شديد. وقد حفر الرومان في هذه الجهات عشرات من الآبار لجمع مياه الأمطار فيها، وبعض هذه لا يزال صالحاً للاستعمال. والحكومة جادة في تنظيف ما كان قد أهمل منها للاستفادة منه. أما الذين يقطنون الجبل الأخضر من العبيدات فأكثر حركة وانتقالاً، لأن المنطقة التي يستطيعون الإفادة منها أوسع وأغنى. والمرابطون الذين يقعون تحت سلطان العبيدات يشملون المنفة والقطعان والحوطة وغيرهم، وإن كان هؤلاء لا يدخلون في العدد المذكور.

٢ ـ الحسا (٦,٥١٠ منهم ٥٧٠ من المرابطين) ويقطنون الجزء المتوسط من النتوء المذكور، على الساحل، حول سوسة (أبولونية) وشحات (قيريني).

٣ ـ عايلة فايد (١٠٠) وهي قبيلة صغيرة، لكنها كثيرة التنقل. تقع بين العبيدات شرقاً، والبراعصة غرباً، والحسا شمالاً. أما في الجنوب فليس من يمنع القبيلة من التنقل. وكثيراً ما يزورون أقاربهم في الفيوم (بمصر).

٤ ـ البراعصة (٢١,٠٠٠، منهم ٤,٨٤٠ من المرابطين)، والمتعارف بينهم أنهم مراكشيو الأصل، وهم قبيلة شديدة المراس، سريعة إلى امتشاق الحسام. يقطنون منطقة متوسطة في الجبل الأخضر تمتد شمالاً في جنوب، ويقعون بين الدرسة شمالاً والحسا وعايلة فايد شرقاً والعبيد غرباً، والصحراء الواسعة جنوباً.

٥ ـ الدرسة (١٨,٨٥٠ منهم ٣,٣٤٠ من المرابطين) يحتلون منطقة من الساحل طولها نحو ١٢٥ كيلومترًا. من طُلميثة إلى الشرق. وهم محوطون بالحسا والبراعصة والعبيد وعرفة، ومن ثم كانوا من أكثر القبائل معيشة قرارية، لصعوبة التنقل عليهم.

٦ ـ العبيد (٦,٨٥٠ منهم ٦٠٠ من المرابطين) ويقطنون جبل العبيد وهو قسم من الامتداد الغربي للجبل الأخضر. وتقوم عرفة شمالهم، ويقطن البراعصة شرقهم، ويسد عليهم العواقير الغرب. فلم يظل لهم مفتوحاً إلا الجنوب، شأنهم في ذلك شأن عايلة فايد والبراعصة.

٧ ـ عرفة (٩,٣٠٠ منهم ٧٠٠ من المرابطين)، وهم مثل الدرسة، يقطنون الساحل الممتد من طلميثة إلى طوكرة تقريباً، ويميلون، مرغمين، إلى عيشة قرارية، لأن العبيد والدرسة والعواقير يحيطون بهم.

٨ ـ العواقير (٢٧,٥٠٠ منهم ٦,٣٤٠ من المرابطين) وهم ثاني قبائل برقة عدداً، ويقطنون المنطقة الممتدة من طوكرة إلى دريانة في الجبل الأخضر إلى الأبيار، ويشمل وطنهم جزءاً من برقة البيضاء، ومركز حياتهم الاقتصادية والاجتماعية السلوق.

٩ ـ المغاربة (١٣,٠٠٠ منهم ١,٠٠٠ من المرابطين) وهؤلاء متوزعون بين برقة وطرابلس، وأكبر مراكزهم أجدابية.

ومجموع أفراد هذه القبائل هو ١٢٣,٥٦٠ (ويشمل هذا العدد المرابطين التابعين لهم).

ولا يتسع المجال للتحدث عن المرابطين بمثل هذا التفصيل، لذلك نكتفي بالإشارة إلى أكبر هذه القبائل عدداً وهي القطعان (٥,٨٠٠) والمنفة (٥,٤٠٠) والشواعر (٣,٤٠٠) وعوامة (٣,٨٢٠) وزوية (٣,٧٠٠) والفواخر (٣,٢٨٠). ويبلغ مجموع المرابطين، الذين لا يدخلون في تعداد السعديين، على حسب تقدير أغوستيني، نحو خمسين ألفاً. وبذلك يكون مجموع البدو، كما قدرهم أغوستيني، ١٨٣,٥٦٠، وهو رقم، فيما نعتقد، دون الرقم الذي تقبله الإحصاءات الرسمية الأخيرة، والذي يزيد على المئتي ألف.

وتوزع القبائل في المنطقة الطرابلسية يمكن إجماله فيما يلي:

١ ـ أولاد شكر، وهم من الهلاليين، ويقيمون في مسلاته وسهل الأحاميد وزليطن. والرياحة، وهم متحدرون من بني هلال أيضاً، في سكنه وزليطن ومصراته. وأولاد شبل، ويتصلون بنفس النسب، ينزلون الزاوية وطرهونة، وغماتا والغريان. وبو سليمة والمهادي والمحارزة وبنو عامر وبنو كروه، وهم هلاليون أيضاً، تقوم منازلهم في طرهونة وتاورغة وحفارة وزليطن.

٢ ـ والقبائل المنتسبة إلى بني سليم تشمل بني عوف في الغريان وطرهونة ومصراته. ومنها الجماعات الكثيرة التنقل بين سكنه وساحل سرت وأرفلّه والفزان. وبنو جابر وفروعهم، مثل أولاد سنان والمحاميد، وهم أيضاً من القبائل السليمية، ومنهم أيضاً بنو زغيب بنو هيب وبنو لبد.

٣ ـ وثمة المعاقل وبنو غشم وهم من القبائل التي يرتفع نسبها إلى بني هلال وبني سليم.

٢ ـ شيء من التاريخ

١

يعتبر شمال أفريقيا من المناطق التي اكتملت فيها الصفات الجثمانية للجنس البشري. فسكان البحر الأبيض المتوسط تم لهم في تلك الأصقاع وفي الصحراء الكبرى التي تمتد جنوبها، ما عرف لهم من خصائص طبيعية مثل الجمجمة الطويلة، وما اهتدوا إليه في نواحي التقدم المادي مثل صنع السلال والآنية الفخارية، وما خلّفوه من آثار فنية تركوها على جدران الكهوف.

والباحثون على أن هذه المنطقة التي تمتد من تونس إلى مصر، ومن الشاطىء إلى مئات الكيلومترات جنوباً، يجب أن ينظر إليها على أنها وحدة، عندما تتعرض لتطور السكان من العصر الحجري القديم إلى العصر الحجري الحديث، ولسنا نريد أن نتابع هذه الأمور بالتفصيل، فليس في هذه الرسالة موضع لتقصي مثل هذه المسائل، ولذلك نكتفي بالإشارة إلى أن الإنسان الذي سكن هذه المنطقة قبل نصف مليون من السنين، كان صياداً يجري وراء فريسته، فيقنصها ويفترسها حيث تسنى له ذلك. ولم يكن قد اهتدى بعد إلى طريقة يحفظ بها الماء أو يحمله، ومن ثم كان شديد الحرص على مكان يجمع فيه بين الماء والفريسة، ومن هنا كانت الواحات مراكز نشاطه.

كانت المنطقة بكاملها تعتورها فترات جفاف، ثم تمر بها فترة رطوبة، تبعاً لتراجع موجات الجليد شمالاً أو اندفاعها جنوباً في أوروبة. والذي عليه الباحثون هو أنه قبل نحو ٥٠,٠٠٠ سنة من السنين، مرت بالبلاد فترة رطوبة سقط فيها المطر على أجزاء من الصحراء القاحلة اليوم، ومن ثم كان انتشار السكان أوسع، فخلفوا آثاراً صوانية في بقاع لا تطأها الأقدام اليوم إلا لماماً. ولعل هذه الفترة امتدت نحو عشرين ألفاً من السنين. ثم نجد بعد ذلك أن الإنسان تقتصر حركاته وإقامته على الواحات أو على الأماكن القريبة من الماء. والأدوات الصوانية الكثيرة التي خلّفها في بضعة الآلاف من السنين، مكنت الباحثين من قبول مثل هذه الفروض.

ومتى وصلنا إلى العصر الحجري الحديث، حول ١٠,٠٠٠ أو ٨٠٠٠ ق.م. وجدنا أن الإنسان قد اهتدى إلى ثلاثة أشياء سهلت عليه الحياة وهي: المطحنة اليدوية

البدائية، والحبوب (وقد تكون برية) وبيض النعام. وبيض النعام كان استعماله عاماً. وأهميته كبيرة، لأنه لم تكن الغاية منه غذائية فحسب، بل إن القشرة نفسها كانت تستعمل لنقل الماء، وتستخدم للطهو!

على أنه في نهاية هذه الفترة بدأت الصحراء كما نعرفها اليوم بالظهور، وأخذ الجفاف التام يشمل أجزاءها. وأخذ الإنسان يختفي تماماً من بقاع كبيرة منها، واضطر السكان إلى الالتجاء إلى وادي النيل، أو الإقامة في الواحات، ثم ازداد الجفاف حتى إن هذه الواحات نفسها نقص عددها. وقد تم جلاء الإنسان عن الصحراء، لأنه لم يعد يتحمل الإقامة فيها، حول سنة ٣٠٠٠ ق.م. وكان هذا الجلاء نحو الجبل الأخضر في برقة ومنطقة الفريان شمالاً، ونحو السودان جنوباً في شرق، ونحو مصر شرقاً.

ولا شك أن قيام هذه الأحوال الطبيعية القاسية كان سبيلاً لأن يتمرس الناس على المقاومة. لقد تحدتهم الطبيعة، فكانت استجابتهم لتحديها متباينة: ففئات منهم هلكت، لأنها لم تكن قد أخذت بأسباب المقاومة الجثمانية والمادية. ولكن فئات أخرى جوّدت ما كانت قد اهتدت إليه، واستطاعت السير تدريجاً، بحيث انتهى بها الأمر إلى خلق حضارة متفاوتة في درجتها، وأرقاها الحضارة المصرية.

أما ما كان قد عرفه القوم في هذه الفترة فإنه يشمل الفخار، وصنع السلال من عساليج الأشجار المرنة والنباتات المفتولة والقصب.

على أن هذه الجماعات لم يقتصر ما أنتجته على نواحي الحياة المادية، بل تعداه إلى الحياة الفنية. فالنقوش والصور الملونة التي خلّفها لنا القوم في مغاور جنوب برقة، وخاصة في العوينات وفي الجلف الكبير (في مصر) غاية في الجمال. ومن هذه نستطيع أن نتعرف إلى حياة الناس وعاداتهم وثيابهم وسلاحهم. فثمة مجموعة تصور لنا الولادة والزواج والصيد والقتال والرعاية والوفاة والدفن. ونستخلص من هذه الصور وغيرها أن القوم كانوا شديدي الاهتمام بالماشية، وأنهم كانوا يسعون وراء الزرافة والفيل والخروف الإفريقي بغية اقتناصها. وفي الصور التي ترجع إلى فترة متأخرة نرى القوم يتسابقون في المركبات.

هذه الوحدة في الأصل بين المصريين والليبيين، وخاصة أهل برقة، تتضح خاصة في الرسوم المصرية التي ترجع إلى زمن الإمبراطورية وما قبل ذلك. فبينما نجد أن المصور المصري كان يظهر الفروق واضحة بين المصري والسوري أو السوداني مثلاً، نجده يستعمل نفس الرسم والصورة لليبي. والفرق بين سكان مصر وسكان برقة هو أن الجماعة الأولى كونت حياة حضرية استقرارية يرجع الفضل فيها أصلاً إلى النيل؛ أما الجماعة الثانية، فقد حافظت على حياة الرعي والتنظيم القبلي، وهو حال فرضته طبيعة البلاد على ما استقرت عليه في الخمسة الآلاف السنة الأخيرة.

والآثار المصرية ترينا هذه الجماعات وقد ظهر الوشم على أجسامها، واكتسى رجالها بقماش يغطي أواسط الجسم، على نحو ما كان عليه المصريون قبل عهد الأسر المصرية.

كانت القبائل القاطنة برقة شوكة في جانب مصر. فما أكثر ما كانت هذه القبائل تغير على مصر «فتقض المضاجع، وتسلب وتنهب وتعود. فاضطرت السلطات المصرية إلى وضع حاميات قوية في وادي النطرون وغيره من منافذ برقة إلى مصر».

ومن أقدم ما وصل إلينا من العهد المصري القديم لوحة عاجية تمثل نرمر (حول سنة ٣٣٠٠ ق.م.) يجلد أسرى ليبيين. وأخرى تمثل احتلال أحد الفراعنة لقلعة برقاوية، واقتياده منها غنيمة كبيرة من الحمير والثيران والأغنام. وفي عام ٢٢٥٠ ق.م. دوّن الملك ساحور، في مقبرته، شيئاً شبيهاً بذلك، وقد ذكر غنيمته بالأرقام فكانت ١٢٣,٤٤٠ ثوراً و٢٢٣,٤٠٠ حماراً و٢٣٢,٤١٣ عنزاً و٢٤٣,٦٨٨ خروفاً، وهذه الأرقام تبدو فيها المبالغة واضحة.

وفي سنة ١٩٧٠ ق.م. قام سيزوستريس الأول بحملة كبيرة على برقة، لكن وفاة والده اضطرته إلى العودة.

عرفت برقة وحدة سياسية موقتة على يد ديدي في القرن الثالث عشر ق.م. وتمكن هذا من استئجار القرصان من الجزر اليونانية. وفي عام ١٢٢٧ ق.م أرسل بعثة حربية ضد مصر بقيادة ابنه، وصلت إلى الدلتا الغربية، لكن منفتاح رده، بعد أن أوقع به خسارة فادحة تركت تسعة آلاف من جنده أشلاء مبعثرة على أرض المعركة. إلا أن برقة جددت البعث العسكري في عام ١١٩٣ ق.م. ولكن رعمسيس الثالث رد المهاجمين على أعقابهم بعد أن قتل جيشه منهم نحو اثني عشر ألفاً!.

ولم يكن حظ كابول، البحري الشمالي الذي احتل برقة، وقاد رجالها لقتال مصر، خيراً من حظ من سبقه في مثل هذه المحاولة. فإن رعمسيس الثالث نفسه صمد له (١١٨٧ق.م) ورده بعد أن أسره وابنه وأعدمهما.

وكان ذلك إيذاناً بزوال الوحدة السياسية في برقة، وعودة السكان إلى حياتهم القبلية المنفردة.

لسنا ندري ما الذي آل إليه أمر برقة في الفترة التي تلت انهيار الإمبراطورية المصرية، والنظام الذي قام معها في تلك الديار. ولسنا ندري إلى أي حد اهتم الفينيقيون بموانىء برقة إبان اتساع آفاقهم التجارية في أنحاء البحر المتوسط. فليس ثمة ما يدل على أنهم عنوا بالبلاد عناية إقامة أو استقرار. والمعروف هو أن طرابلس كانت الحد الشرقي لمنطقة النفوذ الفينيقي.

على أن أواسط القرن السابع ق.م. شهدت جماعات يونانية تمخر عباب البحر

المتوسط جنوباً إلى برقة، وتقيم في جزيرة على مقربة من «بمبة» ثم انتقلوا إلى الساحل، إلى حيث تقوم تميمي حالياً.

لكن هذه الجهة لم يكن فيها ما يطمع اليونانيين بالاستعمار، إستثناء أغنامها. فلم تلبث الجماعة أن اتجهت غرباً، حتى وصلت قيريني (سيريني ـ الشحات).

وقيريني كانت، بالنسبة إلى اليوناني، مكاناً مثالياً لإقامة مستعمرة. فهي تبعد عن الشاطىء ثلاثة عشر كيلومتراً، حيث تقوم ميناء صالحة لرسو السفن هي ميناء أبولونية (سوسه). لكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن قيريني كان يتيسر لها الماء اللازم «الذي يتفجر من غار أبولو عذباً زلالاً». وارتفاع قيريني يجعلها بمنأى عن الحر الشديد، ويمكن ساكنها من الاستمتاع بنسمات الجبل الأخضر الهابة عليه من الجنوب. ومطرها يمكن لأشجار السرو أن تنتشر هناك، فتكسو السفوح، وتزيد المنطقة جمالاً. أضف إلى ذلك أن الهضبة المتسعة التي تمتد جنوبي المدينة تنتج القمح، وتصلح للشعير وتكتسي تلالها بالمراعي بحيث تعيش هناك الأغنام والخيول والأبقار. والتربة كريمة نحو شجرة الزيتون التي كانت واسعة الانتشار آنئذ (أما الآن فهي شجرة برية). وكان ثمة شيء آخر كثير الوجود في تلك المنطقة هو نبات السلفيوم، الذي اهتم به الناس لأنه كان يستعمل عقاراً، ولأنه كان يستخرج منه طيب ذكي.

وكان المستعمرون الأوائل من مكان واحد في بلاد اليونان «هو جزيرة تيرا». وكان باتوس زعيم الفوج الأول، فاستمر هو وأبناؤه يحكمون في قيرينى حكم ملوك اليونان، وقد قبل بهم الشعب من دون تذمر. وكانت العلاقات بين اليونان وبين الليبيين حسنة. فتزوج كثير من اليونانيين نساء ليبيات، وصار الأولاد يستمتعون بالحقوق اليونانية كاملة.

لكن التذمر وجد إلى نفس السكان سبيلاً. فقد ازداد عدد اليونان، في القرن الأول بعد مجيئهم، لأنهم سمعوا أخبار التربة الخصبة وقصص اليسار الذي بلغه أولئك الذين سبقوهم. وشعر الليبيون بأنهم مغبونون في بلادهم. لكن التذمر لم يؤد إلا إلى نتائج طيبة. فقد رحلت جماعة من قيرينى إلى الجنوب الغربي وأنشأت بركة (مدينة المرج حالياً)، التي لم تلبث أن زاحمت قيرينى ثراء ونفوذاً وانتظاماً في أواسط القرن السادس ق.م. أما في قيرينى نفسها فقد وضع للملكية حد، وقامت مكانها حكومة جمهورية، ولو أن الأمر لم يستتب لها إلا في أواسط القرن الخامس ق.م. وهنا نشطت الحركات الحزبية السياسية فيها، كما نشطت في جميع أنحاء العالم اليوناني. لكن قيرينى أخذت تفقد مركزها الممتاز بعد أن قطعت بركة شوطاً بعيداً، بحيث تغلبت على الأم.

وكانت تويكرة (طوكرة) ميناء بركة. كما أن جماعات يونانية أخرى أنشأت يوسفريدس (بني غازي). ومن هنا كانت البلاد، أو الجزء الصالح منها للإنتاج

والاستغلال، تتمركز في هذه المدن الخمس (بنتابوليس) ـ قيرينى وأبولونية وبركة وتويركة ويوسفريدس. وقد كونت هذه أكثر من حلف فيما بينها، لتنظيم علاقاتها السياسية. لكن المبدأ الذي كان قائماً، على حسب الفلسفة اليونانية، هو أن كل مدينة دولة مستقلة بنفسها. تلك كانت حال البنتابوليس في الفترة التي مرت بين ٤٥٠ ق.م. وسنة ٣٣١، أي وقت احتلال الاسكندر لها.

ومع ذلك، فهذه الفترة هي العصر الذهبي من حيث الحياة الفكرية والفنية في قيرينى. فقد أقيمت فيها الأبنية العامة الجميلة، التي لا تزال آثارها، مثل هيكل أبولو، قائمة، وصارت مركزاً للحياة الفكرية على يد أريستوبوس، تلميذ سقراط الفيلسوف اليوناني، ومعلم أبيقور. وأريستوبوس كان يدعو الناس إلى السيطرة على عواطفهم، ليصلوا إلى الحق، ومعرفة الحق هي التي تفتح أمام المرء باب السعادة الصحيحة.

في عام ٣٣١ ق.م. أخرج الإسكندر الفرس من مصر، وضمها إلى إمبراطوريته، فخضعت له قيرينى أيضاً. وجاء وفد منها يقابل الاسكندر في برايتونيوم (مرسى مطروح)، لما كان مقيماً هناك في طريقه إلى واحة سيوه، لزيارة معبد الإله آمون. وقد قبل الإسكندر خضوع البلاد له. وبعد وفاته أصبحت برقة جزءاً من إمبراطورية البطالسة، وأصابها ما أصاب مصر من اضطراب الأمور، وخلاف على العرش، وحروب أهلية، خاصة في النصف الثاني من العصر الهليني. ولم يكن من أثر لهذا كله سوى إضعاف برقة، بحيث أصبحت في كل شيء تابعة للإسكندرية، وفقدت إنتاجها الخاص.

٢

كان الفينيقيون أول من استوطن المنطقة الطرابلسية من ليبيا. وقد كانت زياراتهم بادىء ذي بدء متقطعة، أملتها حاجتهم إلى محطات بحرية في أسفارهم في غربي البحر المتوسط. ثم تحولت تلك الزيارات إلى إقامة طويلة ثابتة، لما اكتشف هؤلاء المغامرون ان موانىء ليبيا يمكن ان يفيدوا منها أكثر من زيارات عابرة. والراجح أن هذا الاستقرار اتخذ شكله النهائي حول سنة ١٠٠٠ ق.م. في نحو عشرة من المراكز منها كراكس (مدينة السلطان) وسرت وماكوماكا قرب ملاحة تاورجا. لكن المراكز الرئيسة للاستقرار الفينيقي كانت ثلاثة: في لبتس أو لبسس (والمعروفة اليوم باسم الخمس) وأوبات وهي مكان مدينة طرابلس الحديثة، وصبراته. وهذه الأماكن الثلاثة زودت السكان الجدد، وهم أهل أسفار بحرية واسعة المدى، بموانىء صالحة لرسو السفن تدرأ عنها الرياح تلال تحيط بها، وتوصل إليها الماء إما أودية تحمل مياه المطر أو ينابيع على مقربة منها. وفي هذه المراكز الثلاثة كان عدد المهاجرين من الفينيقيين كافياً لتغيير معالم السكان الأصليين. وصبراته كانت ميناء تحمل إليها القوافل التجارة من الداخل بطريق غدامس.

وكانت قرطاجة، وهي الأخرى من منشئات الفينيقيين الناجحة جداً، قد أخذت

بالتوسع شرقاً وغرباً. ففي القرن السادس ق.م. احتلت المراكز الفينيقية في ليبيا وضمتها تحت جناحها. وقد أدى هذا، بالضرورة، إلى قيام خصومة عنيفة بين برقة وحكامها اليونان من الجهة الواحدة وبقية ليبيا وحكامها القرطاجيين من الجهة الأخرى. وبعد الكثير من المناوشات تم الاتفاق على اعتبار تلال فيلابنوس، حيث يقوم القوس الرخامي اليوم، حداً فاصلاً بين الجماعتين. وكان ذلك في أواخر القرن الخامس ق.م.

كانت قرطاجة تعنى بشكل خاص بالسيطرة على موارد التجارة في الجزء الذي تولته من ليبيا. لذلك نجد أنها تركت لهذه المدن والبلدان نوعاً من الحكم الذاتي. لكنها في سبيل ضمانة حاجاتها الخاصة احتكرت هي تجارة الصادر والوارد هناك، وجعلت كل اتصال خارجي رهناً برغبتها هي. فكانت النتيجة أن الموانىء الليبية أصبحت في درجة من الفقر لا تحسد عليها. وقد جنت قرطاجة سوء ما صنعت، ذلك أنها لما اصطدمت برومة، وهاجمتها هذه بجيوشها، لم يكن بإمكان المدن الليبية أن تعين قرطاجة بسبب الفقر الذي كان قد أحاق بها.

وعندما ينظر أحدنا إلى هذا العهد الفينيقي، يجد أن العمل الرئيسي الذي قدمه السكان الجدد إلى وطنهم الثاني هو في الزراعة ـ خاصة بعد أن جعلت قرطاجة كل الشؤون التجارية حكراً عليها. فقد كان الفينيقيون زراعاً ماهرين فنيين فأدخلوا الطرق الفنية لزراعة الحبوب وفي الري. وإليهم يرجع الفضل في إدخال الأشجار المثمرة، إلى تلك الأصقاع، مثل اللوز والتين والدراق والرمان، ولكن بشكل خاص الكرمة والزيتون. وأعطى الفينيقيون البلاد آلهتهم مثل تانيت (ملكة السماء) وبعل عمون (إله الجلد) وأشمون (إله الشفاء) وملقارت (الهرقل الفينيقي). ومع أن الفينيقيين كانوا صناعاً مهرة في الزجاج والفخار، فليس فيما عثر عليه من آثار ما يدل على أنهم نجحوا في الوصول بهذين الفنين إلى درجة تستحق الذكر، هذا فيما يتعلق بليبيا.

وأخيراً جا دور رومة. لقد تدخلت في شؤون البحر المتوسط، وكانت برقة تحت ولاية البطالمة، خلفاء الإسكندر في مصر، فلما توفي آخر واحد منهم وهو بطليموس أبيون الذي كان ملكاً مستقلاً على برقة، أوصى بالقطر لرومة (٩٦ ق.م.). أما الجزء الطرابلسي من ليبيا فقد ألحقته رومة بها (حول سنة ١١١ ق.م.) بعد أن طلبت المدن الثلاث الكبيرة لبتس وأيو وصبراته (الخمس وطرابلس وصبراته) ذلك من رومة، لتحميها من غزوات الجنوبيين. وهكذا فإننا نرى أنه منذ القرن الأول قبل الميلاد ارتبطت مصلحة ليبيا برومة. ولما كثرت الغزوات من الجنوب، هاجمت رومة منطقة الفزان وضمتها إلى سلطانها (حول ٢٠ ق.م.). وهكذا أصبحت ليبيا بكاملها جزءاً من الأمبراطورية الرومانية.

مر على الإمبراطورية الرومانية فترة من الزمن، هي القرنان الأول والثاني ق.م.،

عرفت فيها الأمن والرخاء، واستمتعت ليبيا فيهما بكل ما نال بقية أجزاء الإمبراطورية من خير ورخاء. وكانت لبتس (الخمس) ميناء لكثير من السلع الضرورية والكمالية. وأهم من هذا كله أن ليبيا طورت زراعة الزيتون إلى درجة كبيرة لأن إيطالية قل إنتاجها من هذه الشجرة. وقد كان لكل من لبتس وطرابلس وصبراته ممثلون تجاريون دائمون في أوستيا، ميناء رومة، بسبب العلاقات التجارية القوية بين العاصمة والمدن الليبية.

في سنة ١٩٧ للميلاد تولى عرش الإمبراطورية سبتيموس سفيروس وهو من أهل لبتس (الخمس). فلما تم له الأمر إثر حرب أهلية، اهتم بتحصين الجزء الطرابلسي من ليبيا، دفعاً لغارات أهل الجنوب. فبنى طريقاً حربية تمتد من الخمس إلى غابس (في تونس) لكنها تنحني جنوباً مكونة قوساً على جبال نفوسة. وأتم المنشآت التحصينية الأخرى خلفاؤه من بعده. على أن سبتيموس نفسه اهتم بمسقط رأسه لبتس، اهتماماً خاصاً. فبنى فيها الندوة والهيكل والحمامات العامة والميناء والشوارع ذات الأروقة المعمدة وما إلى ذلك. وزائر الخمس اليوم يستطيع أن يرى بقية صالحة من هذا كله، بعد أن أزيلت عنها الرمال الكثيرة التي كانت قد غطتها قروناً طويلة.

شاركت برقة الأجزاء الأخرى من ليبيا هذا الرخاء في الدور الأول من العصر الروماني، بحيث استطاعت قيرينى (الشحات) مثلاً أن تحيي مبانيها الجميلة مثل هيكل زفس وأپولون، وتبني هياكل لرومة وأغسطس، وتقيم الحمامات الواسعة، وتظهر سوقها (الأغورا) تحيط بها الأعمدة الأنيقة. ومن المدن البرقاوية الأخرى التي نالها حظ من الاهتمام المعماري أبولونية (سوسة) وطوكرة وبطليماوس (طلميثه) فبدت فيها الأسواق الجميلة. لكن هذه الفترة شهدت ثورتين لليهود قامتا في قيرينى (الأولى سنة ٧٠ م. والثانية ١١٥ م)، كانت من نتائجهما أن تصدع كيان المدينة، ودب الانحلال فيها بحيث أنها لم تستطع أن تنهض من كبوتها، رغم محاولات هدريان في أوائل القرن الثاني للميلاد. أما سبتميوس سفيروس فلم يهتم ببرقة اهتماماً خاصاً.

ولما انقسمت الإمبراطورية الرومانية نهائياً في القرن الرابع للميلاد، كانت برقة في نطاق الامبراطورية الرومانية الشرقية (بزنطية)، بينما كانت طرابلس في الحيز الخاص بالإمبراطورية الغربية. وفي أوائل القرن الخامس داهم القثدال الشمال الأفريقي ووصلوا طرابلس واحتلوها ودمروا من عمران المنطقة ما دمروا. وقد دام ملكهم إلى سنة ٥٣٣ م، لما قام البزنطيون باحتلال ليبيا كلها، في أيام جستنيان. واعتنى الحكام البزنطيون بتحصين البلاد وإصلاح أنظمة الحكم والإدارة. لكن هذه المحاولات لم تنقذ البلاد، فظلت تتأرجح إلى الفتح العربي. وجدير بالذكر أن الغزوة الساسانية التي اجتاحت الشرق العربي في أوائل القرن السابع للميلاد بقيادة خسرو

(٦١٦ ـ ٦١٨) وصلت آثارها إلى برقة، بحيث دمرت ما كان قد تبقى فيها من حصن قائم أو سور عامر.

جدير بالذكر قبل أن ننتهي من هذه الإشارة العابرة إلى العصور القديمة في تاريخ ليبيا، أن النصرانية انتشرت في تلك الربوع زمن الرومان واستمرت حتى بعد زوال الحكم البزنطي. وصلت النصرانية برقة في القرن الأول للميلاد. ومرقس، مؤسس الكرازة المرقسية المصرية، أصله من قيريني. وظلت برقه تابعة لبطريرك الإسكندرية. ولما منح الامبراطور قسطنطين النصارى الحرية الدينية نشط البرقاويون منهم في بناء الكنائس، وصار الأساقفة رجال الحل والعقد في البلاد. وقد اشتهر في أواخر القرن الرابع هناك سينيسيوس الفيلسوف القيريني الذي أصبح مطراناً في بطوليماوس (طلميثه) سنة ٤١٠. وبحكم هذه المرتبة كان هو المشرف على شؤون الدين والإدارة وقائد الجيش.

على أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا أن النصرانية في شمال أفريقية، بما في ذلك منطقة طرابلس، عرفت الانشقاق والاختلاف في الرأي، فظهرت فيها الدوناتية، التي لعبت دوراً هامًا لا في الحياة الدينية فحسب، ولكن في الحياة السياسية أيضاً. ذلك أن هذه الخلافات في شؤون الدين كان يكمن وراءها، في كثير من الأحيان، نوع من المقاومة للسلطة التي كانت تدعم وجهة النظر الدينية الرسمية. وهذا ينطبق على النصارى المقيمين في الداخل، في الفزان، أيضاً. ولما احتل البزنطيون الجزء الغربي من ليبيا، بحيث أصبح القطر الليبي بكامله خاضعاً لهم، حاولوا أن يعيدوا النصارى هناك إلى حظيرة الكنيسة الجامعة، أملاً في أن يؤدي هذا إلى توحيد وجهات النظر في المجتمع والحكم؛ لكن لا الإصلاحات الإدارية ولا المحاولات الدينية أدت إلى تحسين الوضع. فقد كان كل شيء يشير إلى الحاجة إلى تغيير جذري في السياسة والاقتصاد والإدارة والتنظيم. ولم تكن الإدارة البزنطية قادرة على ذلك في ذلك الوقت، إذ توالت عليها ضربات كثيرة من غير جهة واحدة. ولما عادت إليها الحياة القوية، كانت قد خسرت ليبيا نهائياً.

وقبل أن ننهي هذا الحديث نريد أن نشير إلى أن برقة ساهمت في الحركة الفكرية اليونانية، فقد عرفت أريستبوس وكرنيداس وسينبسيوس من الفلاسفة وأراتوستينس القيريني في الجغرافية والرياضة، وهو أول من قاس محيط الأرض قياساً رياضياً دقيقاً (في القرن الثالث ق.م.) وكليماخس الشاعر الذي أصبح أحد أمناء مكتبة الاسكندرية. أما المنطقة الطرابلسية فقد أنتجت، في العهد الفينيقي، كتباً في الزراعة الفنية تعتبر من خير ما عرف العالم القديم. وساهمت كذلك في العصر الروماني في الإنتاج الشعري وفي الدراسات اللاهوتية المسيحية.

٣

كانت برقة وطرابلس «على أساس التنظيم الذي وضعه موريق، أمبراطور بزنطية (٥٨٢ ـ ٦٠٢)، تابعتين لمصر. لكن آل غريغوريوس (جرجير) الذين استقلوا بافريقية في أوائل القرن السابع للميلاد، اعتبروا هاتين المنطقتين داخلتين في دائرة نفوذهما، وكانت قبيلة لواتة تسكن الصحراء الممتدة من مصر إلى برقة، وهي، على حد تعبير ابن خلدون، قبيلة بربرية كبيرة، وكان لها، على ما يجاورها من القبائل، نفوذ كبير، بحيث يمكن أن يكون شبه رياسة.

ولما كان عمرو بن العاص على حصار الاسكندرية أخذ يفكر ببرقة وطرابلس. وما كانت أهمية هذه المنطقة الحربية والبحرية لتفوت رجلاً مثل عمرو. فهو يعرف أن بقاء هذه السواحل الأفريقية في متناول البزنطيين يعرض مصر نفسها للخطر؛ ومن هنا كان إرساله بعثة استكشافية إلى برقة، وكان عقبة ابن نافع قائد هذه البعثة. والظاهر أن الأنباء التي حملها عقبة إلى عمرو كانت مما يشجع على العمل، ومما يدعو إلى العمل السريع. لذلك لم يكد عمرو يفرغ من فتح الاسكندرية في ذي القعدة من سنة ٢١ (أيلول ـ سبتمبر ـ ٦٤٢)، حتى أجمع على السير إلى برقة.

لم يلق في احتلال برقة صعوبة ما. فإن جيشة سار إلى مدينة (بركة اليونانية) فسلم له البربر أمورهم حالاً. وقد روى أن بعض البربر اتصلوا بعمرو وهو بعد على الاسكندرية، يعرضون عليه طاعتهم. وهذا الفتح السهل للمدينة وأرباضها، ومن ثم البلاد كلها، يمكن تفسيره بأحد أمرين أو بكليهما معاً: أما الأول، فهو إدراك البربر أن هذه القوة الآتية من الشرق لا قبل لهم بها، وخير لهم أن يتقربوا من رجالها. فقد عنت لها فارس، وقهرت الروم، فما كان للبربر أن يقفوا في وجهها؛ والأمر الثاني، هو أن البربر كانوا قد أضنتهم الإدارة الرومية، وشردتهم الاضطهادات الدينية التي كانت ترافق العمل البزنطي في ذلك العهد، فأملوا أن يكون خلاصهم على يد العرب المسلمين، وقد كان لهم ما أملوا.

صالح عمرو بن العاص أهل برقة على ثلاثة عشر ألف درهم، كانت تؤدى طوعاً واختياراً وتحمل وإلى مصر، بحيث أن مؤرخي الفتح العربي الأوائل، مثل ابن الحكم والبلاذري، متفقون على أن برقة لم يدخلها جاب، ولم يأتهم حاث أو مستحث. وقد تعهد البربر أن يبيعوا أولادهم وفاء لدفع الجزية. وكان فتح برقة سنة ٢٢ للهجرة (أي أوائل ٦٤٣).

ومن برقة اتخذ عمرو الاهبة لفتح طرابلس والداخل. فسار هو على رأس بعثه الأصلي إلى طرابلس نفسها، فاحتلها في أواخر سنة ٢٢ هـ (٦٤٣ م) وبعث فرقة تفتح فزان، بقيادة عقبة بن نافع. وبعد أن تم له فتح طرابلس عاد فأرسل فرقة إلى ودان.

وهكذا قبل أن تنتهي سنة ٢٣ هـ كانت كل المنطقة الممتدة من حدود مصر إلى زويلة السودان وودان وطرابلس قد خضعت للعرب.

عاد عمرو إلى مصر، وقُتل الخليفة عمر بن الخطاب في (٢٣ ذي الحجة سنة ٢٣)، وولي الأمر بعده عثمان بن عفان، وأقصى عمرو عن ولاية مصر وولى مكانه عبد الله بن أبي سرح.

وولاية عبد الله كانت إيذاناً بتجديد القتال، لفتح ما تبقى من ولاية إفريقية، أي تونس وما إليها، حيث كان جرجير بعد قويا، وبقاؤه يكوّن خطراً على الحكم العربي في مصر وبرقة وطرابلس.

ولعله كان من بعد نظر عمرو بن العاص أن أبقى عقبة بن نافع في برقة، فظل هناك من سنة ٢٣ إلى سنة ٢٧ هـ. لأن عبد الله بن أبي سرح وجده هنالك لما قاد حملته على شمال إفريقية في تلك السنة. وكان عقبة دائم التردد على القبائل البربرية في برقة، يتعهدها، ويراقبها. وهكذا، بينما نجد أن طرابلس نفضت عنها سيادة العرب بعد عودتهم، ظلت برقة على طاعتهم. فلما قاد عبد الله بن أبي سرح بعثه في سنة ٢٧ هـ كانت برقة محطة هامة يتزود منها الجيش في رحلته الطويلة الشاقة إلى طرابلس وما إليها. وكان جيش عقبة قد خبر الحرب في تلك المناطق، وعرف طرقها ومسالكها، فكان عوناً، أي عون للجموع التي جاءت بقيادة عبد الله.

وفي الفترة التي مرت بين الفتح العربي وقيام الدولة الفاطمية واحتلالها مصر،كانت ليبيا، يصيبها ما يصيب مصر في أغلب الأحيان.

وفي سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢) مر المعز لدين الله الفاطمي بليبيا في طريقه إلى مصر. وفي أثناء حكم الفاطميين كانت برقة، بطبيعة الحال، تابعة لمصر. ولو أن الأقسام الغربية من ليبيا خرجت على الفاطميين منذ أوائل القرن الحادي عشر.

إلا أن عدد العرب الذين استوطنوا ليبيا منذ أيام الفتح إلى أوائل القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر الميلادي)، لم يكن كافياً لصبغها كلها بالصبغة العربية نهائياً، فظل الغالب على سكانها، خاصة في الداخل، العنصر البربري، وإن كانت آثار الروم قد زالت منها تماماً تقريباً. لكن الذي أتم لليبيا عروبتها هو مجيء قبائل بني سليم وبني هلال في أواسط القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي).

وبنو سليم وبنو هلال مضريون من نجد، وقد استقروا في مصر بعيد الفتح الإسلامي، لكنهم كانوا كثيري الثورة والعصيان. وفي أيام المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧ ـ ٤٨٧ هـ/١٠٣٥ ـ ١٠٩٤ م) ألمت بمصر مجاعة كبيرة، وازداد السليميون والهلاليون ثورة وإقلاقا للدولة، فشجعهم المستنصر على أن يتجهوا غرباً وينتزعوا تونس من يد المعز بن باديس. فسارت جموعهم. وانتهى المطاف ببني هلال أن استقروا في طرابلس وتونس. أما بنو سليم فعادوا إلى برقة، واستوطنوها، وحافظوا

على ما عندهم من عادات وتقاليد عربية، وامتزج ما تبقى من البربر بهم، حتى صارت برقة عربية، بحيث لا يبزها في عروبتها قطر عربي آخر باستثناء الجزيرة العربية نفسها. وقبائل برقة المتحدرة من بني سليم، والتي تعرف بقبائل السعدية، هي التي تعمر تلك البقاع إلى يوم الناس هذا. وبنو هلال هم الذين عرّبوا طرابلس وتونس والجزائر.

ومما هو جدير بالذكر أن دخول الإسلام وانتشاره في ليبيا وبقية شمال إفريقية كان عاملاً هاماً في «تعريب» الجماعات التي تقطنه. وانتشار الإسلام بدأ مبكراً، ولم تلبث القيروان أن أصبحت، منذ أواخر القرن الأول للهجرة، مركزاً هاماً للثقافة الإسلامية العربية، يتلقى فيها الناس مبادىء الدين الحنيف وأسسه، ويدرسون الأدب العربي واللغة العربية، ثم يخرجون إلى جماعات البربر المختلفة فيعلمونهم الإسلام ويقرءونهم القرآن الكريم وينشرون بينهم اللغة العربية.

ومما لا يجوز أن يغفل في هذه المناسبة هو أن الإسلام لم يفرض على الناس قسراً، على حد ما يذهب إليه البعض، ولكنه انتشر بين أهل البلاد لأنهم رأوا فيه خلاصاً من حالة اجتماعية وثنية، وانتقالاً من الضلالة إلى الهدى. أما النصرانية، التي كانت قوية في إفريقية الشمالية ـ في سواحلها ـ فكانت قد ضعف شأنها، حتى قبل الفتح العربي لتلك الأقطار. ذلك أن الخصومات الدينية بين الكنائس، والاضطهاد الذي تعرض له النصارى على أيدي مخالفي رأيهم وعقيدتهم من أصحاب الأمر والولاة البزنطيين، وهجمات القبائل الليبية والنوميدية والمورية على سكان الحضر، وإقفار المدن من سكانها ـ كل ذلك عصف بالكنيسة الإفريقية بحيث كانت، لما وصل العرب إلى تلك البلاد، قد بلغت من الانحطاط والتدني درجة لم تكن لتحسد عليها.

وكان العرب المسلمون في غاية التسامح مع النصارى، بحيث تركوا من شاء منهم على دينه، وهذا ابن خرداذبه يشير إلى تاكتست ويقول عنها إنها قرية «للنصارى».

وإذا كان ثمة اسم يستحق أن يذكر بالخير لاهتمام صاحبه بنشر الإسلام في شمال إفريقية، فهو الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي اهتم بالأمر، على أنه أوصى أولئك الذين أرسلهم للقيام بذلك، أن يعلّموا الناس ويدعوهم إلى الإسلام، من دون أن يفرضوا ذلك عليهم.

وكان للمعاملة الحسنة التي عامل بها المسلمون البربر في إفريقية، إذ أشركوهم في الخير والشر، وساووهم بأنفسهم، أثر كبير في حمل العدد الكبير منهم على اعتناق الإسلام.

وكان البربر لا يملكون لغة مكتوبة يستطيعون التخاطب بها واستعمالها، فوجدوا في اللغة العربية ضالتهم المنشودة، فقبلوها وقبلوا معها كتابها الكريم. وهكذا تم للعرب أن يجعلوا من برقة ـ وإفريقية ـ قطراً عربياً مسلماً، وأقبل أهله على الحضارة

العربية الإسلامية يعبّون منها، فتكونت لتلك البلاد شخصيتها التي لا تزال تتمتع بها إلى الآن.

٤

خلّف لنا جغرافيو العرب وصفاً لليبيا يوضح التطور الذي أصابها في الفترة الواقعة بين الفتح والقرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد).

فابن الفقيه، صاحب «كتاب البلدان»، يقول عن مدينة برقة نفسها «برقة مدينة حسنة في صحراء، وهي صلحية صالح عليها عمرو بن العاص وجبر أهلها على الجزية، وهي خصبة ممتعة».

والمقدسي، صاحب «أحسن التقاسيم» يقول «تحمل من برقة ثياب الصوف والأكسية» وهو يقصد هنا البلاد جملة. ويقول عن المدن الليبية مفردة «برقة قصبة جليلة عامرة نفيسة، كثيرة الفواكه والخيرات والأعسال مع يسار. وقد أحاطت بها جبال عامرة ذات مزارع، على نصف مرحلة من البحر في هوية قد أحاط بها تربة حمراء... وهي على جادة مصر، يحسنون إلى الغرباء، أهل خير وصلاح، وأقل انقلاباً من غيرهم» ... «وطرابلس مدينة كبيرة على البحر مسورة بحجارة وجبل، لها باب البحر وباب الشرق وباب الجوف وباب الغرب. شربهم من آبار وماء مطر. كثيرة الفواكه والانجاص والتفاح والعسل. وأجدابية عامرة بنيانهم حجارة على البحر وشربهم من الأمطار. وسرت كذلك ولهما بواد وشعارى. وصبرة في بادية وهي حصينة بها نخيل وتين، شربهم من ماء المطر».

على أن الجغرافي الذي خلف لنا وصفاً دقيقاً لأكثر من مدينة من البلاد، ودلل على النمو الاقتصادي الذي استمتع به القطر في هذا الدور، هو ابن حوقل، صاحب كتاب «صورة الأرض»، إذ قال:

«فأما برقة فمدينة وسطة ليست بالكبيرة الفخمة ولا بالصغيرة الزرية، ولها كور عامرة وغامرة، وهي في بقعة فسيحة تكون مسيرتها يوماً وكسراً في مثله. ويحيط بالبقعة جبل من سائر جهاتها. وأرضها حمراء خلوقية التربة، وثياب أهلها أبداً محمرة، ويعرف أهلها بالفسطاط (بمصر) من بين أهل المغرب بحمرة ثيابهم. ويطوف بها (برقة) من كل جانب منها بادية يسكنها الطوائف من البربر. وهي برية بحرية جبلية، ووجوه أموالها جمة. وهي أول منبر ينزله القادم من مصر إلى القيروان. وبها من التجار وكثرة الغرباء، في كل وقت، ما لا ينقطع: طلاباً لما فيها من التجارة، وعابرين عليها مغربين ومشرقين. وذلك إنها تتفرد في التجارة بالقطران الذي ليس في كثير من النواحي كهو، والجلود المجلوبة للدباغ بمصر، والثمور الواصلة إليها من جزيرة أوجلة. ولها أسواق حادة حارة من بيوع الصوف والفلفل والعسل والشمع والزيت، وضروب المتاجر الصادرة من المشرق، والواردة من المغرب. وشرب أهلها من ماء المطر

بمواجن يدخر بها. وأسعارها بأكثر الأوقات فائضة بالرخص في جميع الأغذية.

«وإليها مدينة أجدابية على صحصاح من حجر في مستواه، بناؤها بالطين والآجر وبعضها بالحجارة، ولها جامع نظيف، ويطيف بها من أحياء البربر خلق كثير ولها زرع بالبخس. وليس بها، ولا برقة، ماء جار. وبها نخيل حسب كفايتهم وبمقدار حاجتهم. ووإليها القائم بما عليها من وجوه الأموال، وصدقات بربرها، وخراج زروعهم، وتعشير خضرهم، وبساتينهم، هو أميرها وصاحب صلاتها. وله من وراء ما يقبضه للسلطان لوازم على القوافل الصادرة من بلاد السودان. وهي أيضاً قريبة من البحر المغربي، فترد عليها المراكب بالمتاع والجهاز وتصدر عنها بضروب من التجارة، وأكثر ما يخرج منها الأكسية المقاربة وشقة الصوف القريبة الأمر، وشرب أهلها من ماء السماء.

«وجزيرة أوجلة منها على أيام بين غربها وجنوبها، وهي ناحية ذات نخل عظيمة وغلات من الثمر جسيمة ويليها وقتنا هذا رجل من ناحية صاحب برقة، ولم يكن إرتفاعها ومالها الداخل على خزانة السلطان في جملة مال برقة، فلما ضمت إلى برقة غزر مالها وكثر وزادت الحال في ذلك. ومنهما إلى جزيرة ودّان طريق قصد في الرمال.

«وودّان ناحية ومدينة في جنوب مدينة سرت وكانت ضممومة إليها وهي جزيرة لا تقصر في رخص التمور وكثرتها وجودتها عن أوجلة، وإن كانت أوجلة أوسع قسوباً وأفسح ناحية.

«وسرت مدينة ذات سور صالح كالمنيع من طين وطابية، وبها قبائل من البربر لهم مزارع في نفس البر تقصد نواحيها إذا مطرت وتنتجع مراعيها. ولها من وجوه الأموال والغلات والصدقات في سائمة الإبل والغنم ما يزيد على حال أجدابية وما لها في وقتنا هذا. وبها نخيل تجتني أرطابها، ليس بها من القسب والتمر ما تذكر حاله، لأن نخيلهم بقدر كفايتهم. ولهم أعناب وفواكه. وأسعارهم صالحة على مر الأوقات. والمتولي صدقاتهم وجباياتهم وخراجاتهم وما يجب على القوافل المجتازة بهم صاحب صلاتهم. وإليه جميع مجاري أمر البلد والنظر فيه وفيما ورد إليه وصدر في استيفاء ضرائبه ولوازمه واعتبار السجلات والمناشير بموجب ما على الأمتعة وتصفحها خوف الحيلة الواقعة دون الأداء عنه بإفريقية. ودخلها أوفر من دخل أجدابية لما ذكرت. وهي عن غلوة سهم عن البحر، في مستواه من رمل. وترد المراكب أيضاً عليها بالمتاع وتصد عنها بشيء منه كالشب السرتي، فإنه بها غزير كثير، وبالصوف أيضاً. ولحوم المعز أغذى فيها من الضأن وأنفع. وتقوم لحوم الضأن فيها مقام لحم المعز بغيرها لأنها غير ملائمة لأهلها وللمسافرة المجتازين من أجل مراعيها. وشرب أهلها من ماء المطر المختزن في المواجن. وعدد البربر بها أوفر وأغزر وأكثر منه بما جاورها. وللبربر حاضرة بنفس قصبه سرت وبينهم خلاف على مر اوقات وحروب ربما ثارت

في بعض الأحايين قريبة ولا تدوم. وعاملهم قائم بنفسه من تحت يد سلطانهم الأعظم.

«فإما أطرابلس فكانت قديماً من عمل أفريقية وسمعت من يذكر أن عمل أفريقية، لما كانت اطرابلس مضافة إليها معروف معلوم، وكان من صبرة وهي منزل من اطرابلس على يوم، وبه ضريبة على القوافل وقتنا هذا. ولم أعرفها قديماً ولا سمعت بها على الخارج من اطرابلس إلى القيروان وعلى القادم من القيروان إلى أطرابلس غير ما يقبضه المتولي عمل اطرابلس من كل جمل ومحمل وحمل. وذلك كالذي بلَبْده، وهي أيضاً قرية بينها وبين أطرابلس إلى جهة المشرق مرحلتان، من الضريبة على الجمال والأحمال والمحامل والبغال والرقيق والغنم والحمير إلى ما عدا ذلك من الأسباب الواردة وأخذ الصدقات والخراج واللوازم والبربر المقيمين هنالك من هوارة وغيرهم إليه. وهي مدينة بيضاء من الصخر الأبيض على ساحل البحر، خصبة حصينة كبيرة ذات ربض، صالحة الأسواق كبيرة فنقل السلطان بعضها إلى داخل السور. وهي ناحية واسعة الكور كثيرة الضياع والبادية وارتفاعها دون ارتفاع برقة في وقتنا هذا، وبها من الفواكه الطيبة اللذيذة الجيدة القليلة الشبه بالمغرب وغيره كالخوخ الفرسك والكمثرى اللذين لا شبه لهما بمكان وبها الجهاز الكثير من الصوف المرتفع وطيقان الأكسية الفاخرة الزرق والكحل النفوسية والسود وللبيض الثمينة. إلى مراكب تحط ليلاً ونهاراً، وترد بالتجارة على مر الأوقات والساعات صباحاً ومساء من بلد الروم وأرض المغرب بضروب الأمتعة والمطاعم، وأهلها قوم مرموقون بنظافة الأعراض والثياب والأحوال، متميزون بالتجمل في اللباس، وحسن الصور والقصد في المعاش، إلى مروآت ظاهرة وعشرة حسنة ورحمة مستفاضة ونيات جميلة، إلى مراء لا يفتر وعقول مستوية وصحة نية ومعاملة محمودة ومذهب في طاعة السلطان سديد، ورباطات كثيرة ومحبة للغريب أثيرة ذائعة. ولهم في الخير مذهب من طريق العصبية لا يدانيهم أهل بلد: إذا وردت المراكب ميناهم عرضت لهم دائماً الريح البحرية فيشتد الموج لانكشافه ويصعب الأرساء فيبادر أهل البلد بقواربهم وحبالهم متطوعين فيقيد المركب ويرسي به في أسرع وقت بغير كلفة لأحد ولا غرامة حية ولا جزاء بمثقال».

ويقول البكري صاحب «معجم ما استعجم» وهو من أهل القرن الحادي عشر «وعلى مدينة طرابلس سور صخر جليل البنيان وهو على شاطىء البحر. ومبنى جامعها أحسن مبنى ولها أسواق حافلة وحمامات كثيرة فاضلة ومرساها مأمون من أكثر الرياح .... (وهي) كثيرة الثمار والخيرات ولها بساتين جليلة في شرقيها، ويتصل بالمدينة سنجة كبيرة يرفع منها الملح الكثير.

٥

رأينا أن بني هلال وبني سليم احتلوا ليبيا في أواسط القرن الحادي عشر، وقد أوقعت غزوتهم الضرر الكثير بالبلاد. فقد دمروا مدناً برمتها، وخرّبوا أحياء من مدن أخرى، وكان ذلك يتوقف على مدى المقاومة التي لقوها من أهل هذه المدن. ثم جاءت طرابلس غزوة شديدة من النورمان من صقلية (١١٤٦) هدمت من المدينة الكثير من أحيائها، كما اضطرتها إلى دفع جزية كبيرة لمدة طويلة. وخضعت ليبيا في القرن الثالث عشر والرابع عشر للحفصيين الذين لم يكن يعنيهم من أمر ليبيا، في غالب الأحيان، سوى الحصول على خراج البلد وعشوره. لذلك كثيراً ما أصاب المدن الليبية الخراب بسبب تخاصم أصحاب النفوذ وتعرضها لهجمات البدو خاصة أيام القحط والجدب. ومن هنا نجد أن الجغرافيين والرحالين يعطوننا صورة تدل على هذه الحالة السيئة. فالإدريسي الذي وضع كتاب «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» في أواسط القرن الثاني عشر يقول واصفاً بعض الأماكن الليبية «وفيها من البلاد المشهورة صرت (سرت) واجدابية، وأما كانت في زماننا هذا في نهاية ضعف وقلة عامر قد بقى لهما ومنهما توهم رسم وحلية اسم. والمراكب ترد عليهما بالأمتعة النافقة فيهما ومنافعهما على قدرهما.

«فأما مدينة برقة فمدينة متوسطة المقدار ليست بكبيرة القطر ولا بصغيرته، غير إنها في هذا الوقت عامرها قليل وأسواقها كاسدة، وكانت فيما سلف على غير هذه الصفة». ثم ينقل عن ابن حوقل ويضيف: «وكان لها من الغلات في سائر الزمان القطن المنسوب إليها، وكان بها وإلى الآن ديار لدبغ الجلود البقرية، والنمور الواصلة إليها من اوجلة. وهي الآن يتجهز منها الراكب والمسافرون الواصلون إليها من الإسكندرية وأرض مصر بالصوف والعسل والزيت، وتخرج منها التربة المنسوبة إليها فينتفع بها الناس ويتعالجون بها مع الزيت للجرب والحكة وداء الحية. وهي تربة غبراء وإذا ألقيت في النار فاحت لها رائحة كرائحة الكبريت وهي فظيعة الدخان رديئة الطعم. واجدابية ... كان لها سور فيما سلف، أما الآن فلم يبق منها إلا قصران في الصحراء، وليس بها ولا حولها شيء من النبات، وأهلها الغالب عليهم يهود ومسلمون تجار، ويطوف بها من أحياء البربر خلق كثير. «ومدينة اوجلة مدينة صغيرة متحضرة فيها قوم ساكنون كثيرو التجارة، وذلك على قدر احتياجهم واحتياج العرب. وهي في ناحية البرية يطيف بها نخل وغلات لأهلها، ومنها يدخل كثير لأرض السودان».

ومثل هذه الصورة تقريباً نحصل عليها من رحلة التيجاني الرحالة التونسي الذي زار طرابلس في أوائل القرن الرابع عشر، إذ يخبرنا بأن البيوت الخربة التي رآها في طرابلس عليها مسحة من العظمة السابقة. ويتحدث في موضع آخر عن المدينة معجباً بتخطيطها وشوارعها وجامعها.

إلا أن الخراب الذي منيت به المدينة في ما تبقى من القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر من أيام الحفصيين أدى إلى اتلاف ما كان بعد صالحاً في الوقت الذي زارها فيه التيجاني. واستمرت يد التخريب تعمل في المدينة بعد زوال الملك الحفصي عنها (١٤٦٠) حتى ولى أمورها الشيخ عبد الله بن شرف (١٤٩٢ ـ ١٥١٠) الذي اختاره الشعب حاكماً. وكان الرجل صالحاً عادلاً حسن العلاقة مع جيرانه في الغرب ومع الأوروبيين ولذلك حسنت تجارة المدينة وازدهرت أمورها. لكن سلطة هذه الحكومة لم تتعد حدود المدينة كثيراً. ولم يعن الشيخ عبد الله بتحصين المدينة بحيث يمنع عنها عادية من الخارج.

زار مرمول الرحالة الهولاندي المدينة في أوائل القرن السادس عشر، في أواخر عهد الشيخ عبد الله، فوصفها وصفاً يدل على الكثير من الازدهار التجاري والصناعي ووجود المدارس.

في سنة ١٥١٠ هاجم الأسبان طرابلس واستولوا عليها وظلوا فيها إلى سنة ١٥٣٥ إذ أهداها ملك أسبانية إلى فرسان القديس يوحنا، وهم حافظوا عليها بدورهم إلى سنة ١٥٥١ لما وقعت في أيدي العثمانيين.

وعندنا وصف لبعض أجزاء ليبيا من قلم ليون الأفريقي (الحسن بن محمد الوزان أصلاً) يقول فيه «تمتد صحراء برقة من حدود مصراته غرباً إلى جهات الاسكندرية شرقاً ... وهي بلاد عسيرة، تكاد تكون خالية من الماء والحب، وقد عمرها العرب بالسكان لما فتحوها، لكنها الآن بحالة يرثى لها. فسكانها يبدون دوماً محتاجين، لأن بلادهم لا تغل حاجتهم، ويأتيهم القمح من صقلية، والأمن في البلاد مفقود، والمسافرون معرضون للخطر دائماً». أما طرابلس فيظهر أنها لم تتأثر كثيراً بالفتح الأسباني. ذلك أننا نقرأ في صفحات ليون أنها كانت وقت زيارته لها (سنة ١٥١٨) تسترجع عمرانها وحركتها تدريجاً. وكان الأسبان قد بنوا الأسوار ونصبوا المدافع فوقها. ويقول «إن بيوت طرابلس جميلة والميادين منظمة والأسواق تكبر فيها المصنوعات خاصة النسيج ... كما أن المدارس فيها متعددة والمساجد كثيرة .... وتوجد فيها كذلك الملاجىء والمستشفيات». ويقول عن تاجوراء «إن أشجار النخيل بها كثيرة والبساتين تحيط بها. وينبئنا بأن المدينة اتسعت رقعتها وازداد سكانها بسبب نزوح الطرابلسيين إليها بعد استيلاء الأسبان على مدينتهم».

على أنه يجب أن نذكر أن الأسبان احتكروا تجارة طرابلس لأنفسهم وحرّموها على غيرهم، سواء في ذلك أهل المدينة والأجانب. فتحولت بذلك تجارة البنادقة وتجارة السودان إلى مصراته.

ووهب ملك أسبانية أخيراً فرسان القديس يوحنا مدينة طرابلس، فانتقلت إلى

عهدتهم سنة ١٥٣٥. ولكن أهل ليبيا لم ينسوا طرابلس، فكانوا كثيراً ما يهاجمونها بغية استرجاعها من الأسبان ومن الفرسان.

وكانت دولة العثمانيين قد بلغت قوة كبيرة، وكانت جيوشهم وأساطيلهم تحتل البلد تلو البلد، فلم تفتهم طرابلس وأهميتها. فلما استنجد أهل تاجوراء بالدولة بوساطة وفد ذهب إلى عاصمة السلطنة، أرسل السلطان سليمان القانوني مراد آغا مع قوة صغيرة فلم تتمكن من احتلال طرابلس لكنها استقرت في تاجوراء وعنيت بتحصين المكان وتهيئة الطريق بينه وبين طرابلس. واستغاث مراد آغا بالسلطان، فأمر هذا سنان باشا بالتوجه إليها بالأسطول العثماني. ففعل ذلك ونجح، بعد خسارة وجهد كبيرين، أن يدخل المدينة بإرشاد فرنسي من أهلها دله على نقطة ضعف في التحصينات. ومما يجب أن يذكر هو أن درغوث (دراغوت) بك كان ممن أعان سنان باشا كثيراً. وكان الفتح العثماني لطرابلس سنة ١٥٥١، وعندئذ دخلها مراد آغا على أنه أول وال عثماني. ثم خلفه بعد ذلك درغوت باشا، وهو الذي وسّع السلطة العثمانية هناك بحيث شملت الشواطىء الليبية بكاملها تقريباً، وأنشأ فرق الانكشارية، التي تزاوج أفرادها بالليبيات فتكون من ذلك طوائف القولوغلية.

على أن اهتمام الدولة العثمانية بليبيا كان عسكرياً أكثر منه مدنياً، واقتصرت عنايتهم ببعض المدن الساحلية، ولذلك لم تنتعش البلاد في أيامهم، بل بالعكس رجعت إلى الوراء. ولما ضعفت الدولة العثمانية إلى حد استئثار الكثيرين بالسلطة محلياً، قامت أسرة القرمنلي في البلاد (١٧١١).

٣ ـ ليبيا في القرن التاسع عشر

١

في أوائل القرن الثامن عشر للميلاد استولت أسرة القرمنلي على إيالة ليبيا بكاملها، فأصبح لها شبه استقلال.

وذلك أن أحد رجال الانكشارية أحمد القرمنلي (أو القره منلى) اغتنم فرصة غياب باشا طرابلس، فأقنع سكان الإيالة بانتخابه حاكماً عليهم (١٧١١ م.). واستطاع أن يقهر البعثة التي أرسلت لقتاله بقيادة خليل باشا، وقتل قائدها. ولما أنفذت إليه الحكومة العثمانية حملة عسكرية ثانية لتأديبه، تمكن من غش قائدها (محمد باشا). وأخيراً استصدر فرماناً من السلطان أحمد الثالث ثبته فيه في حكم طرابلس على أن يكون وراثياً في أسرته، ومنحه لقب «بيلر باي». واهتم أحمد نفسه بتحصين مدينة طرابلس. وفي أيامه هاجم الفرنسيون المدينة وضربوها من البحر (١٧٢٨). ولما توفي أحمد خلفه ابنه محمد باشا (١٧٤٥) الذي اهتم بتشجيع القرصان، وعقد محمد باشا معاهدة مع بريطانيا.

جاء بعد محمد باشا ابنه علي باشا (١٧٥٤) وكانت أيامه مضطربة. فالجند كانوا لا يحصلون على أرزاقهم بانتظام، وتعرضت حياة الناس للأخطار ومتاعهم للصوصية حتى في المدينة نفسها، فضجّ الناس واستصرخوا الباب العالي. وزاد الطين بلة أن انقسم القرمنليون على أنفسهم، واحتربوا واقتتلوا واستعانوا بباشوات الجزائر وتونس، لكن انتهى الأمر باغتصاب يوسف بك الأمر وحصوله على فرمان، فاقتنع أخوه أحمد (الثاني) بك، وهو الذي كان يجب أن يولى الأمر، بالإقامة في درنه.

في سنة ١٧٩٥ تولى يوسف باشا شؤون طرابلس، وسار على خطة أسلافه في الاهتمام بالقرصان إذ كان هذا المصدر الأول للخزينة، مع أن الفرص كانت الآن أقل مما كانت في أوائل القرن وأواسطه. وقد اعتنى يوسف باشا بتحصين مدينة طرابلس وتوسيع مينائها ووضع ثلاث عشرة سفينة لحمايتها مع بقية الموانىء الطرابلسية.

وقد عرفت البلاد في أيامه ثورات عديدة، وقد أرخ صاحب «المنهل» لهذه الثورات واعتبرها من الأمور التي زلزلت أركان الحكم. وكان الناقمون من الأسرة القرمنلية كثيراً ما يؤيدون الثوار هنا وهناك. ولما كانت الخزينة خاوية، لم يكن

باستطاعة يوسف باشا أن يرسل جيوشه إلى مختلف الجهات، لذلك كان كثيراً ما يلجأ إلى المهادنة ويعترف بالزعيم الثائر حاكماً لمنطقة الثورة.

كان على يوسف باشا أن يدبر أمر الإنفاق على الجيش وحملاته وأن يدبر المال اللازم لبلاط ألف الترف والبذخ. وقد بلغ ما قبضه الباشا من الدول الغربية في السنوات الثلاث الأولى لحكمه ٣٢٢,٠٠٠ قرش وهو مبلغ لا يستهان به في ذلك الوقت، لولا أن الدول الأوروبية نفسها أخذت تغير رأيها في موقفها من باشا طرابلس وجيرانه من حكام المغرب. فلما أخذ هذا المبلغ يتناقص اضطر الباشا، في سبيل الحصول على ما يحتاج من مال، أن يشدد الخناق على السكان. فضمّن الجمارك بقيمة ١٥,٠٠٠ قرش لجماعة من اليهود الطرابلسيين وزاد في الجعل المقرر على الفلاحين والتجار. وترتب على ذلك أن جلا عدد كبير من الفلاحين عن البلاد إلى تونس وغيرها من أقطار الشمال الأفريقي لعجزهم عن الوفاء بما يطالبهم به جباة الضرائب. على أن البعض الآخر، مثل سكان المنشية وهي إحدى ضواحي طرابلس، قاموا بثورة عنيفة أدت في خاتمة المطاف إلى القضاء على حكم يوسف باشا سنة ١٨٣٢ .

وفي الوقت الذي كان فيه حكم يوسف باشا يتهاوى، كانت مشاكله المالية تزداد تعقيداً، ذلك بأنه انغمس في حياة مليئة بالملذات وألف صحبة المهرجين وانصرف إلى سماع القيان، فلجا إلى الاقتراض للإنفاق ثم اقترض لوفاء الديون، وكان الدائنون من التجار الأجانب، وكثيراً ما وجد نفسه في مأزق حرج يوم يأتي الدائنون يطالبونه. وباع سفنه، ثم استعمل نحاس مدافعه لسك النقود النحاسية، وبذلك أصبحت العملة مغشوشة . ومما لا شك فيه أن أقاربه وأصهاره كانوا إلى درجة كبيرة مسؤولين عن هذا التدهور .

٢

تتصف السنوات الأخيرة من حكم الأسرة القرمنلية بضعف في حكومة الباشا، واتجاه الدول الغربية نحو تحرير أنفسها من مطاليبه والمحافظة على مصالحها. ويرتبط تاريخ ليبيا في هذه الفترة بثلاث أحداث هامة: أولها حملة نابليون على مصر؛ والثانية المنافسة البريطانية الفرنسية؛ وثالثها تدخل الولايات المتحدة في شؤون ليبيا. إذ أنه لما احتل نابليون مصر سنة ١٧٩٨، أرسل السلطان العثماني، الذي كان معنياً باسترداد مصر من الفرنسيين، ضابطاً مزوداً بالعتاد الحربي وبفرمان من السلطان يطلب فيه من يوسف باشا إعداد جيش لمهاجمة مصر من الغرب، كما طلب من حاكم دمشق والجزار أن يهاجما مصر بطريق فلسطين وسيناء. ولكن يوسف باشا كان قد وعد القنصل الفرنسي في طرابلس على ألا يفعل ذلك، ولذلك لم يبد عليه أي حماس لمثل هذا العمل. وبدا ذلك جلياً لما أخذ يعد الجيش ولكن في شيء كثير من

التمهل. إلا أنه أراد أن يظهر ولاءه للسلطان، فوضع جميع الرعايا الفرنسيين تحت الحراسة المنزلية.

وهذا الموقف الذي وقفه يوسف باشا من الفرنسيين كان سببه الرئيسي نابليون نفسه. ذلك أنه بعد القضاء على أسطوله في أبو قير أراد أن يقيم اتصالاً برياً بينه وبين فرنسة عن طريق ليبيا، فكتب رسالة إلى القنصل الفرنسي في طرابلس بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٨ يطلب منه فيها أن يتصل بيوسف باشا ويترتب معه أمر مرور الرجال والذخائر من فرنسة بطريق ليبيا. وانتهى هذا الاتصال بعقد معاهدة بين يوسف باشا والقنصل الفرنسي سنة ١٨٠١ تؤمن لنابليون ما أراد. وهكذا فإن المفاوضات كانت دائرة، وكان الباشا قد قبل بالمبدأ، لما وصل مندوب السلطنة إلى طرابلس.

أثارت هذه الأمور قلق بريطانية ففرضت على طرابلس حصاراً تجارياً شديداً لم تخففه قليلاً إلا سنة ١٨٠٢ لما عقدت مع فرنسة صلح أميان، ثم عاد الحصار إلى قوته لما عادت الخصومة بين البلدين. وسنعود إلى قصة هذه المناسبة فيما بعد.

أما علاقة الولايات المتحدة بليبيا فترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر إذ تعرضت سفنها للقرصان الطرابلسي. ففي سنة ١٨٠٠ أنذر يوسف باشا الولايات المتحدة بأن تدفع سفنها جعالة لليبيا مثل التي تدفعها للجزائر ومراكش، وبأن تبعث (أي الولايات المتحدة) إليه بالهدايا السنوية وإلا هوجمت هذه السفن. فلما لم يتلق جواباً على رسالته التي بعث بها إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة، وضع إنذاره موضع العمل. فأمرت الحكومة الأميركية قطعاً من أسطولها بإنزال العقاب بالباشا، فحاصرت طرابلس. وحدث أن البارجة فيلادلفيا، التي كان يقودها بنبردج، جنحت على الشاطىء، فألقي القبض عليها وأسر بحارتها وضباطها، وعددهم نحو ثلاثمئة (٣١ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٨٠٣). فكان من الطبيعي أن يعمل شيء في سبيل إنقاذ الأسرى. وقصة هذه المحاولة، التي تمت على يد ايتون، طريفة جداً.

كان ايتون قنصلاً لأميركة في تونس، فوضع ضرورة احتلال طرابلس نصب عينيه. ولكنه أدرك أن الهجوم من البحر ليس ممكناً؛ ولا يمكنه الهجوم براً من الغرب لأن باي تونس لا يسمح له بذلك، ففكر بمهاجمة طرابلس من الشرق. وفكر في أن يقنع أحمد، أحد القرمنليين الطامعين في حكم ليبيا، بأن يقود الحملة. وكان أحمد يومها في مصر، وقد وضع نفسه تحت تصرف أحد أمراء المماليك. فذهب ايتون إلى مصر، واتصل بأحمد وأقنعه بمرافقة الحملة، وحصل له على إذن بمغادرة البلاد، وقاد الحملة التي كان رجالها من البدو والمالطيين واليونان إلى درنة (في برقة) التي احتلها في ٢٦ نيسان ـ ابريل ـ ١٨٠٤. والظاهر ان يوسف باشا خشي العاقبة بعد سقوط درنة، فقبل بالمفاوضة ورضي بأن يطلق سراح الأسرى الأميركيين لقاء ٦٠,٠٠٠ قرش

بدل الـ ٤٠٠,٠٠٠ التي كان قد طلبها قبلاً. أما أحمد فقد أعيد إلى الإسكندرية حيث ظل إلى حين وفاته سنة ١٨١١.

كانت الدول الأوروبية التي لها مصالح في ليبيا تعقد اتفاقات ثنائية مع القرمنليين، وكان المألوف ان تنص الاتفاقية على جعل سنوي وهدايا. ففي أيام يوسف باشا دفعت الدانمرك ٥,٠٠٠ فلورين والسويد ٣,٠٠٠. فلورين والبرتغال ١,٠٠٠ فلورين وهولاندا ٢,٥٠٠ فلورين . ولكن لما بدا للدول الأوروبية ان القرمنليين آخذون بالانهيار، أخذت هذه الدول بالتهرب من الارتباط. فسردينيا مثلاً اتفقت مع الباشا سنة ١٨٢١ على أن يدفع كل قنصل لها ٤,٠٠٠ فرنك ذهب عند تعيينه فقط . لكن حتى مثل هذا الاتفاق لم تنفذه سردينيا، ذلك بأنها كانت تغير قناصلها كثيراً، فلم تر فيه فائدة لها، فمنع الباشا سفنها من الرسو في طرابلس، فهاجمت سردينيا طرابلس سنة ١٨٢٥ ودامت الحرب أسبوعاً، ثم انتهت بصلح قبلت سردينيا بموجبه دفع ٧,٠٠٠ فرنك ذهب. لكن حتى هذا الاتفاق لم يلبث ان اعتبر لاغياً، ولم تدفع المبلغ. وتلتها نابولي فرفضت دفع المقرر السنوي، وتلا ذلك حصار وحرب، ثم دفعت نابولي ٣٣,٠٠٠ فرنك، أما المقرر السنوي فسمي «هدية».

شعرت الدول الأوروبية ان الوقت قد حان لوضع حد لتعدي القرصان الأفريقي على سفنها، لذلك انعقد مؤتمر اكس لا شابل سنة ١٨١٩ لبحث هذه القضية وقرر أن يعهد إلى بريطانية وفرنسة مشتركتين للقيام بتنفيذ هذا الأمر ـ أي وقف العدوان على السفن الأوروبية. وعلى هذا أبحر الأسطولان البريطاني والفرنسي إلى طرابلس وأبلغا يوسف باشا (٨ تشرين الأول اكتوبر ـ ١٨١٩) قرار المؤتمر. فكان جواب الباشا بأنه لم يكن يرمي إلى غير هذا وأنه يحب أن تكون علاقاته ودية مع جميع الدول الأوروبية، ودلّل على ذلك بأن اشار إلى أن السفن الأوربية لم تتعرض إلى أي عمل عدائي من السفن الليبية لمدة طويلة.

ومع أن بريطانية وفرنسة قامتا بهذا العمل المشترك، فإن ذلك لم يقلل من حدة التنافس بينهما في ليبيا، وهو الأمر الذي ألمحنا إليه قبلاً، إذا استمرت كل منهما في تقوية مكانتها. في سنة ١٨٢٤ رغب يوسف باشا في تقوية أسطوله، فتقدم ورنغتون القنصل البريطاني بكل عون. ونجد مثلاً أن يوسف باشا يعطي المكتشفين والرحالين البريطانيين رسائل تقدمه إلى زعيم البورنو (سنة ١٨٢٣) طالباً منه أن يستمر في إسداء العون إلى هؤلاء الرحالين على نحو ما كان يفعل من قبل. ولم يقتصر التنقل في تلك الأصقاع النائية على الرحالين بل شمل التجار أيضاً. وهذا الشيخ محمد الكانمي يكتب في آب (أغسطس) ١٨٢٤ إلى الملك جورج الرابع، مرحبا بالتجار الانكليز الذين يبحثون عن العاج، راجياً من الملك أن يكلف قناصل إنكلترا في القاهرة وطرابلس بمساعدة أتباعه من البورنو في تلك الأماكن.

ومع أن فرنسة تعنى بليبيا، إلا أنها لم تتبع خطة ثابتة معينة، بحيث بدت كأنها تجعل الأمر على هامش اهتماماتها الأخرى. لكن بعد هجومها على الجزائر سنة ١٨٣٠ أخذت الأمر بكثير من الجد، فتقدمت في السنة نفسها بمطالب معينة حملها إلى يوسف باشا الأميرال روزامل. وتتلخص هذه المطاليب في:

(١) يجب أن يقدم الباشا اعتذاراً إلى القنصل الفرنسي روسو عن إهانة ألحقها به من قبل.

(٢) يجب أن يلغي الباشا كل الاحتكارات التجارية.

(٣) يجب أن يمتنع حالاً عن استرقاق الأوربيين.

(٤) لا يجوز للباشا أن يطلب من الدول الأوربية أن تدفع مقررات أو هدايا.

(٥) لا يجوز للباشا أن يقوي أسطوله.

(٦) يتوجب على الباشا أن يدفع لفرنسة تعويضات حربية تمكن الحكومة الفرنسية من التعويض على رعاياها بسبب ما خسرته في ليبيا أو أقرضته للباشا. وطلبت فرنسة بالاضافة أن يكون لها حقوق الدولة الأفضل رعاية. وقبل الباشا بمطالب فرنسة ودفع لها ٨٠٠,٠٠٠ فرنك وعقد وإياها معاهدة في ١١ آب (أغسطس) ١٨٣٠. وقد بلغ الحنق بورنغتون القنصل البريطاني حداً كبيراً. لكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً سوى أنه طلب أن يدفع الباشا حالاً جميع الديون التي اقترضها من البريطانيين.

كان يوسف باشا بحاجة ماسة إلى المال. ولم يكن يتورع في فرض الضرائب الكثيرة، مما أدى في النهاية إلى زوال حكمه. فبعد توقيعه المعاهدة مع فرنسة اضطر إلى دفع الديون البريطانية، فهمَّ بجمع المبلغ من رعاياه، وفرض ١٠,٠٠٠ فرنك على المسلمين في طرابلس، و١٠,٠٠٠ على اليهود في المدينة نفسها والباقي على سكان المنشية والساحل وما جاورهما. ولما كان السكان قد لاقوا الكثير من العنت على أيدي الموظفين، وكانت الضرائب التي قد دفعوها فوق ما يستطيعون على كل حال، وبسبب ارتفاع الأسعار الناشىء عن التلاعب بالنقد وغشه، لم يتمكن السكان من القيام بما طلب منهم، وثاروا بقيادة محمد بك الذي اتخذ المنشية مركزه بينما ظلت طرابلس بيد يوسف باشا الذي كان شبه محاصر فيها . ومع أن الأخير ألغى أوامره بشأن الضرائب، فإن ذلك لم يرض الثوار. فلما أدرك يوسف باشا ضعف موقفه وإحجام الآخرين عن مساعدته، قرر أن يتنازل عن الحكم لابنه علي، ملبياً بذلك طلب الأعيان وأعضاء الديوان والعلماء . وفي ١٢ آب (أغسطس) ١٨٣٢ تولى علي الحكم، ولكنه ورث معه ثورة عنيفة أدت في النهاية إلى القضاء على الأسرة القرمنلية في ليبيا. وقد لقي عَليٌّ الأمرّين في حكمه الذي امتد إلى سنة ١٨٣٥ من الثورات والمشاغبات والفقر والحروب الأهلية. وكان سقوطه نتيجة حتمية لكل هذه القضايا.

ولعله مما زاد القضية تعقيداً أن بريطانية وفرنسة اشتدت المنافسة بينهما في

هذه الفترة على شكل عنيف لم يسبق له مثيل قط. فقد انتقل القنصل البريطاني ورنغتون من طرابلس إلى المنشية مؤيداً الثوار ومقيماً بينهم، بينما كان القنصل الفرنسي يؤيد الوريث الشرعي علي باشا. وظل القنصل البريطاني هناك إلى أواخر عهد علي باشا إذ انتقل إلى طرابلس وقدم أوراق اعتماده إلى الباشا الحاكم.

رأت الحكومة العثمانية أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الحالة الشاذة، واحتلال البلاد من جديد. فهيأت لذلك حملة كبيرة، مدعية أنها تريد إعادة النظام والأمن إلى البلاد؛ وفي شهر أيار (مايو) ١٨٣٥ وصلت البعثة المكونة من ٣٢ سفينة بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس، فقوبلت بكل مظاهر الحماسة من الأهالي، وعامل علي باشا القائد العام بالاحترام اللائق بممثل السلطان. وبعد بضعة أيام دعا نجيب باشا حاكم طرابلس علي باشا إلى سفينته (٢٨ أيار ـ مايو)، فلما وصل ألقى عليه القبض. وتولى نجيب باشا ولاية طرابلس. وفي أول الشهر التالي أعلن ذلك رسمياً إلى قناصل الدول في طرابلس وأنبأهم بأنه يتولى الحكم لفرض الأمن والنظام في البلاد، وإعادة ليبيا إلى حظيرة الدولة، وطمأنهم إلى أن العلاقات الودية القائمة بين تركية والدول ستستمر على ما كانت عليه. ولما استدعي نجيب باشا إلى عاصمة السلطنة عين رائف باشا والياً على ليبيا. وبذلك عادت إلى الحكم العثماني المباشر .

٣

تولى شؤون ليبيا بين ١٨٣٥ و١٩١١ وهي السنة التي هاجمت فيها إيطاليا ليبيا، ثلاثة وثلاثون والياً، بينهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة، وأما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سنة، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدي. يضاف إلى ذلك أن الكثيرين من هؤلاء الولاة لم يكونوا مقتدرين، ولم يكن لديهم القوة الكافية للقضاء على ثورات الأهالي، الذين ألفوا الثورة على السلطات، ولم تكن الإدارة المركزية في عاصمة السلطنة جادة في عنايتها بليبيا «كما أن الدول الأوروبية لم تتوقف عن التدخل بشؤونها في طرابلس فحسب ولكن في عاصمة السلطنة أيضاً».

على أن زعماء الثوار الذين كانوا قد قاموا بثوراتهم في عهد القرمنليين الأخير استمروا ثائرين بعد عودة الحكم العثماني. فظل عثمان آغا يسيطر على مصراته، وغوما يسيطر على يفرن، وعبد الجليل يؤكد سيادته على الفزان. وقد تمكن طاهر باشا، والي ليبيا، من كسر شوكة عثمان آغا فأسره وأرسله إلى استانبول، لكن طاهر باشا انكسر أمام غوما. ولما تولى حسن باشا الإدارة سنة ١٨٣٧ قرر اتباع سياسة الترضية، فسمح لعبد الجليل بتولي شؤون الفزان، كما سمح لغوما بتولي أمور الجبل «لقاء مقرر يدفعانه». إلا أن الثائرين لم ينويا المحافظة على الاتفاقية. ومع أنهما عقدا اتفاقاً جديداً مع علي عسكر باشا، خليفة حسن باشا، فإنهما خرقا الاتفاق الثاني، فقاد عسكر باشا حملة انتصرت على عبد الجليل الذي أعدم (١٨٤٢). لكن

غوما لم ينله أذى، وقد ظلت الثورات قائمة في هذه الفترة. لكن شر ما حدث كان سنة ١٨٨٥ لما ثارت الفرقة العسكرية التركية في طرابلس بسبب عجز الإدارة عن دفع مرتبات الجند.

كانت ليبيا، في تاريخها الطويل، تتعرض للمجاعات بسبب قلة الأمطار. وفي القرن التاسع عشر أصاب البلاد الكثير من الجفاف، إلا أن شر ما أصابها جاء في سنة ١٨٧١ ـ ١٨٧٢ إذ لم تنتج البلاد شيئاً قط. وفي سنة ١٨٥٠ أصابت الكوليرا طرابلس، فمات منها ٨٠٠ في ثلاثة أشهر، وهاجر الكثيرون من البلاد إلى تونس ومالطة بسببها، وقد نقص عدد سكان مدينة طرابلس إلى أقل من ٥,٠٠٠ بعد هذه الوافدة.

ومع كل هذه الصعوبات فقد قامت الإدارة الجديدة بكثير من الأعمال العمرانية والإنشاءات العسكرية والتنظيمات الإدارية. ولا شك في أن احتلال فرنسة للجزائر (١٨٣٠) واحتلالها لتونس (١٨٨١) دفعا بالإدارة والولاة إلى القيام ببعض الأعمال الهامة. فلما ولي نجيب باشا أمور ليبيا أقام نظاماً إدارياً موقتاً برئاسة ليبي هو محمد بيت المال. ولما خلفه رائف باشا أخذ في «تتريك» القضاء، إذ عين أحمد نظيف التركي قاضياً لطرابلس. وفي أيام علي عسكر باشا، أصلحت الحصون والمساجد في طرابلس (١٨٣٨ ـ ١٨٤٢)، وبنيت دار للحكومة في أورفلة وأقيمت الأبنية اللازمة للضباط، وعين حليم باشا حاكماً لبني غازي. ومحمد أمين باشا الوالي (١٨٤٢ ـ ١٨٤٧) اهتم بالتنظيم الإداري اهتماماً جدياً. فقد جاء معه بدفتر دار (محاسب عام) هو أول من ولي مثل هذا المنصب في ليبيا. وفي أثناء ولايته نظم الأقسام الإدارية في الولاية، ونظّم الإدارة العامة في الدوائر، وأنشأ المجالس المحلية، ووضع السجلات المتنوعة، وأعاد تنظيم الضرائب من حيث فرضها وجمعها، وأنشأ مستشفى عسكرياً في ظاهر المدينة، وعين ليبيين في مناصب إدارية مختلفة مثل قائمقام ومدير ناحية.

وفي سنة ١٨٤٨ جاء عزت باشا إلى الولاية، وكان عليه أن يجمع ضريبة جديدة فرضها الباب العالي هي «المعونة». في سبيل ذلك قام بإحصاء السكان. ومع أن البعض دفع هذه الضريبة، فإن أولئك الذين كان عليهم أن يخدموا في الجندية لم يقبلوا بها. فلما استدعي عزت باشا، وجاء بعده مصطفى نوري، حل القضية في مصلحة السكان؛ وفي أيام عزت باشا زيدت الحامية في ليبيا بنحو ألف جندي كما أرسلت كمية من الذخائر.

إلا أنه من الناحية الإدارية البحتة كانت ولاية نديم باشا وعلي رضا باشا (١٨٦٠ ـ ١٨٧٠) ذات أهمية خاصة. ففي سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ م) صدر الفرمان الذي نظم الولاية نهائياً. فشدد على المساواة والعدل، وأنشئت المحاكم الجزائية والمدنية والتجارية. وفي السنة نفسها أنشئت أول مطبعة في طرابلس وصدرت أول جريدة

رسمية هناك باسم «طرابلس الغرب»، ونظمت دائرة البريد، كما وصلت طرابلس بالخمس بخط تلغرافي. وفي أيام علي رضا باشا أنشئت مديريتان في بمبه وطبرق وأقيمت الأبنية اللازمة للإدارة. أما في طرابلس نفسها فقد أمن الماء لسكانها، وأصلح مداخل الميناء، وبنى سوقاً في العزيزية في ظاهر المدينة؛ وقد امتد سلطان الوالي إلى داخل البلاد أكثر من ذي قبل. ففي سنة ١٨٦٢ وضع حاكماً عثمانياً في غدامس، وبعد سنتين أنشئت الأبنية اللازمة لإقامة الحامية العثمانية فيها. وقد أدرك الوالي أهمية طبرق وأخذ يعنى بها عناية خاصة، ووضع برامج لتعميرها. فمن ذلك إنشاء محجر صحي ودور للتخزين وميناء وقلعة، وقد بدأ العمل هناك فعلاً، لكن استدعاءه في سنة ١٨٧٠ أوقف كل شيء وكانت خسارة ليبيا كبيرة إذ إنه كان من أحكم الولاة وأبعدهم نظراً وأعرفهم بمشاكل الحكم والإدارة، وقد كان باستطاعته أن يعمل الخير الكثير من أجل ليبيا.

ولما أعلنت فرنسة حمايتها على تونس، شعرت الدولة العثمانية بالخطر يقترب من ليبيا، فعادت وحصنت طرابلس، وجاءتها بمدافع من صنع كروب. كما اهتمت بالإدارة ففصلت برقة عن طرابلس، وجعلت الأول سنجقا مستقلاً. وأصبح من المعتاد أن يعين أحد رجال الجيش وعادة من رتبة مشير والياً على طرابلس. وعلى أثر اتفاق فرنسة وإيطاليا سنة ١٩٠٢ على إطلاق يد الثانية في ليبيا، أخذت الدولة العثمانية بزيادة الحامية في البلاد. ولو أن قسماً كبيراً من الجنود سحب من ليبيا قبيل الهجوم الإيطالي (١٩١١)، وأرسل إلى اليمن لإخضاع الثورة فيها.

٤

حول سنة ١٩٠٠ كان التنظيم الإداري لليبيا على الشكل التالي.

ولاية طرابلس

أ ـ النواحي المرتبطة بالوالي رأساً: زواره وزنزور والعزيزية ودمى الجواري وتاجورا وجفارة. وكان بالإضافة إلى هذه، ثمة خمس نواح مرتبطة بمركز الولاية، ولكن إدارتها المباشرة كانت بيد كولوغلي باش آغالجي، وهي المنشية والساحل ورقيصات وعلوّنة والجواري.

ب ـ الأقضية الملحقة بمدينة طرابلس هي: الغريان وأرفلة وطرهونة والزاوية وعجيلات.

ج ـ أقضية مسراته وسرت وزليطن ومسلاته وناحيتان هما طبية وتاورغة.

د ـ متصرفية (سنجق) الجبل الغربي وأقضية غدامس ونالوت وفساطو وحوض، وناحيتان هما ككلا ومزدة.

هـ ـ متصرفية (سنجق) الفزان وفيه أقضية سكنة وشطى وغات. أما النواحي فيه

فثمان هي: سبخة (سبحة) وسمنو وهون وزاله وقطرون ووادي غربي ووادي شرقي وحفرة شرقية.

وخلاصة هذا كله أن ولاية طرابلس كان فيها ثلاث متصرفيات و١٦ قضاء و٢٣ ناحية.

سنجق بني غازي

أ ـ كان في هذه المتصرفية خمس نواح مرتبطة بالمركز مباشرة وهي براعصة وأجدابية والسلوق وقمينس وبرسس.

ب ـ كان ثمة قضاء درنة وتتبعه نواحي قبة وبمبة وطبرق.

ج ـ قضاء المرج وكانت تتبعه ناحية واحدة هي الحسا.

د ـ قضاء أوجيلة.

فكان في سنجق بني غازي ثلاثة أقضية وتسع نواح.

ومن التنظيمات التي أدخلت في القرن التاسع عشر المجالس المحلية، ومثال ذلك مجلس زليطن المحلي الذي كان أعضاؤه في سنة ١٨٨٧ القاضي والمفتي ورؤساء العائلات وكان رئيسه القائمقام.

على أنه من المهم أن نذكر أن المحاولات التي قامت بها الدولة لتنظيم شؤون ليبيا لم تؤت أكلها المرجو، ولذلك أسباب كثيرة يمكن للملاحظات التالية أن تساعد على توضيحها.

١ ـ كانت إقامة الأغلب من الولاة في ليبيا قصيرة، ولعل الولاية الطويلة لنديم باشا وعلي رضا باشا كانت أمراً شاذاً.

٢ ـ كان بعض الولاة، ممن أقام هناك طويلاً، من النوع غير المرجو في الأزمة، مثل عزت باشا، الذي تولى الإدارة هناك ثلاث مرات مدتها نحو خمس عشرة سنة، ومع ذلك فلم يقم للولاية بعمل يستحق الذكر.

٣ ـ لم يتمكن العثمانيون من خلق روح ولاء للدولة في ليبيا. ولعل هذا الأمر لم تنفرد به ليبيا.

٤ ـ ولعله من الشيء الطريف أن نجد أن أهل ليبيا نشأت عندهم في هذه الفترة روح عربية بدل أن يكون ثمة ولاء عثماني، على ما روى الرحالون الأوروبيون. فغوما يعتبر أحد الناطقين باسم القومية العربية المقاومين للاحتلال التركي. ولما أعلنت الحكومة العثمانية الحرب على الروسيا سنة ١٨٥٣ فكر بعض الليبيين أن الفرصة سانحة لإعلان استقلال بلادهم عن السلطنة، فاشترت بعض القبائل السلاح، وطلب بعض من الزعماء مساعدة فرنسة عن طريق القنصل الفرنسي روش. ولما قامت الثورة التركية سنة ١٩٠٨ تحمس الطرابلسيون كثيراً، وانتخب أهل الغريان ونفوسة الباروني مندوباً عنهم، كما أن بني غازي انتخبت مندوبين كان من المعروف عنهما

أنهما من خصوم جمعية الاتحاد والترقي التي قامت بالثورة. وإذا تذكرنا أنه في مدة السبعين سنة التي خضعت فيها ليبيا للحكم العثماني المباشر في القرن التاسع عشر كانت تتعرض للكثير من نهب أولي الشأن من الوالي إلى الشرطي، لا نجد أي غرابة في بقاء الأمور على حالها، إلا الشيء القليل الذي عرضنا له قبلاً.

٥ ـ كانت الحالة في برقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خيراً منها في طرابلس. فقد كان السنوسيون أصحاب الأمر في القسم الأكبر من البلاد، وكان ثمة نوع من الاتفاق بينهم وبين الدولة العثمانية. وقد أفادت برقة من وجودهم كثيراً.

٥

لما عقدت معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠، التي بموجبها طلبت الحكومة العثمانية العون من بريطانيا ضد محمد علي باشا، ظهر في طرابلس شعور خاص نحو بريطانية. وعندئذ تقدم القنصل البريطاني ورنغتون عارضاً خدماته للتوسط بين الوالي العثماني في ليبيا وبين الثوار، إلا أن إحالته على المعاش في تلك السنة لم تمكنه من القيام بهذا العمل.

أما الشعور نحو فرنسة فقد كانت تشوبه في هذه الفترة روح عدائية. وقد أدى قيام ثورة ١٨٤٨ في أوروبة، وهي الثورة التي أظهرت الحكم الفرنسي بمظهر الضعف، إلى ازدياد هذا الشعور، خاصة في ولاية عزت باشا. إلا أن حرب القرم ومعاهدة ١٨٥٦ غيرت كل هذا تقريباً. ذلك أن تقدم بريطانية وفرنسة لمساعدة الدولة العثمانية ضد الروسيا سرَّ الطرابلسيين، حتى إن الوالي عثمان باشا، دعا قنصلي الدولتين إلى سرايه للاحتفال بتوقيع المعاهدة. ولا شك أن السماح «للبعثة الصحراوية الفرنسية» بالتجول في ليبيا رغبة منها في إنشاء علاقات تجارية بين القطر الجزائري والطوارق، كان نتيجة لهذا التحول في وجهة النظر نحو فرنسة. لكن الأمور عادت إلى شيء كثير من التوتر لما أعلنت فرنسة حمايتها على تونس. إذ إن الليبيين، فضلاً عن مشاطرتهم التونسيين شعورهم، خشوا أن تتقدم فرنسة نحو بلدهم فتحتله. وفي ١٧ تموز (يوليو) سنة ١٨٨١ أعلن وزير خارجية فرنسة أن بلاده لا تود احتلال القطر الطرابلسي، وكل ما تريده ألا تتسرب روح العداء نحو فرنسة من طرابلس إلى تونس.

في أواخر القرن التاسع عشر دخلت إيطاليا وألمانية حلبة السباق الدولي في شمال أفريقية، وخاصة بالنسبة إلى ليبيا. وشجع انتصار المانية على فرنسة في ١٨٧٠ الكثيرين على التفكير بأن المانية لا بد متقدمة نحو ليبيا، خاصة وأن عدداً من الرحالين الألمان أخذوا يترددون على تلك البلاد مثل بارت وفوغل وملتزان ونختيغال ورولفس. ولكن التقارب بين فرنسة وإيطالية أدى في النهاية إلى اتفاق بينهما على اقتسام النفوذ، وأصبحت ليبيا بموجب ذلك لإيطالية.

ذكر القنصل الأميركي في طرابلس فيدال حول سنة ١٨٧٥ بإمكانية الحصول

على ميناء في ليبيا يكون قاعدة للأسطول الأميركي. وقد اختار طبرق لذلك. إلا أن الأمر لم يعد التفكير خصوصاً وأن فيدال نقل في السنة التالية.

٦

كان المورد الرئيسي للثروة في ليبيا في القرن التاسع عشر الحبوب والحيوانات والتجارة. وقبيل نهاية القرن التاسع عشر بدأت الطرق التجارية تتحول تدريجاً عن ليبيا، إذ قامت في غرب القارة الافريقية موانىء أصبحت البضائع ترسل إليها. وقد وصف أحد الرحالين حالة ليبيا في أواخر القرن المذكور بقوله «إن المياه فيها معدومة، والشجر فيها مفقود، إلا النخيل والزيتون في الساحل. وتكاد التجارة فيها تكون لا أثر لها، بل ويمكن القول حتى بأنها لا موانىء لها».

والطرق التي عرفتها ليبيا في ذلك الوقت هي: من طرابلس إلى غدامس فغات، ومن طرابلس إلى الفزان فتمبكتو، ومن بني غازي إلى بحيرة تشاد وودّاي ودارفور. وقد كانت التجارة عمل سكان غدامس وغات. ولم يحمل أهل طرابلس البضائع إلا سنة ١٨٧٦. وقد روى لامي القنصل الفرنسي في طرابلس أن عدد القوافل التي كانت تخرج من تلك المدينة كان يتراوح بين ست وثمان، فيها بين ألف وثلاثة آلاف من الإبل. أما فرلونغ الذي زار طرابلس في ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ فقد قال عن بعض القوافل إنها يكون فيها آلاف الإبل. ومع أن احتلال فرنسة لتونس وتوسعها في افريقية الغربية والاستوائية أديا إلى ضعف الحركة التجارية بالنسبة إلى المنطقة الغربية من ليبيا، فإن برقة حافظة على الكثير من صلاتها مع أواسط إفريقية. وروى الحشائشي الذي زار بني غازي سنة ١٨٩٥ أنه في كل سنة تخرج من تلك المدينة على الأقل قافلة واحدة فيها نحو خمسمائة من الإبل ميممة شطر ودّاي.

وكان ما يحمل من أواسط أفريقية إلى موانىء ليبيا، ومن ثم إلى أوروبة، يشمل الذهب وريش النعام والعاج والصمغ والنطرون. ولما فتحت أسواق جنوبي افريقية لريش النعام قل المنقول منه إلى الموانىء الليبية. وتجارة الرقيق التي كانت أحد موارد الثراء قلت أهميتها منذ أواسط القرن التاسع عشر. أما ما كان يحمل من أوروبة إلى الموانىء الليبية للاتجار به مع الداخل فيدخل فيه المنسوجات والآنية الزجاجية والفخارية وأدوات القطع والأسلحة. وكانت التجارة الخارجية على العموم مع بريطانية ومالطة وتركية وفرنسة وإيطالية. وكثر الاهتمام بجمع الحلفا (الأسبارتو) في موانىء طرابلس والخمس وزليطن في أواخر القرن التاسع عشر. ثم أنشئت أماكن للجمع والتحضير في الداخل.

أما في ناحية الإنتاج الزراعي، عدا الحبوب، فقد عرفت ليبيا، حتى في سنة ١٨٢٤، الأثمار الحمضية. أما الزيتون فقد حافظت الأجزاء الغربية من ليبيا على إنتاجه منذ أيام اليونان والرومان، وإن كان أهمل في برقة.

ومن الصناعات التي تعرفها ليبيا منذ زمن طويل صيد الأسفنج وحياكة القطن والصوف والحرير. وقد كان فيها نحو ٣,١٠٠ نول، تستورد خيوط القطن الدقيقة اللازمة لها من بريطانية والنمسا وإيطالية. كما كانت ليبيا تنتج البسط والسجاجيد بكثرة. وكان الفخار يصنع في كثير من مدنها، والملح يجمع في كثير من أنحائها. وكانت مجموع الضرائب التي تجمع في البلاد تقدر بمليون جنيه استرليني.

ولم يكن من الغريب، والحالة هذه، أن يكون عدد السكان في ليبيا قليلاً. ونحن إذا عرضنا إلى الأرقام التي وصلتنا من المصادر المختلفة لوجدنا أن سكان ليبيا كانوا حول ٧٥٠,٠٠٠ في النصف الثاني من القرن الماضي. وكان في طرابلس وأرباضها نحو ٦٠,٠٠٠ بينما بني غازي وما إليها لم يكن فيها أكثر من ١٥,٠٠٠.

٤ ـ السنوسية

١

كانت الامبراطورية العثمانية إلى نهاية القرن السابع عشر للميلاد قوية إلى درجة لا يستهان بها، وكانت قد وصلت جيوشها إلى قلب أوروبة وقهرت الكثير من أمرائها وملوكها. ومن هنا كانت تعتبر حامية الإسلام، ومطمح انظار المسلمين. وكان السلطان العثماني، وهو خليفة المسلمين، وخادم الحرمين الشريفين، وسلطان البرين وخاقان البحرين، يتوجه إليه المسلمون للدفاع عن بلادهم، ودفع الأذى عنهم.

لكن الدولة العثمانية دب الضعف فيها في أواخر القرن السابع عشر، ثم تردت في مهاوي الانحطاط في القرن الثامن عشر، فطمع الأوروبيون في الأقطار التي كانت تحت سلطانها. وانتهز المتغلبة على الأطراف في ولاياتها تلك الفرصة، فأنشأوا لهم أمارات وحكومات لم تكن تعترف للعثمانيين بغير السيادة الاسمية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن ينشىء حسن باشا وابنه أحمد باشا ومماليكهما شبه دولة مستقلة في العراق، ويقول آل العظم والشهابيون والشيخ ظاهر العمر بمثل ذلك في سورية ولبنان، ويعلن علي بك الكبير استقلاله بمصر، ويقيم آل القرمنلي دولة تكاد تكون مستقلة في طرابلس الغرب وبرقة، كل ذلك في القرن الثامن عشر.

وأمام هذا الضعف الذي استحوذ على الدولة العثمانية، وعجزها عن دفع الضر عن رعاياها وبلادهم، فقد المفكرون من المسلمين أملهم في الدولة، وراحوا يهتمون بإصلاح العالم الإسلامي اصلاحاً داخلياً. فنشطت الجماعات والطرق إلى ذلك، ولو أن أكثر هؤلاء لم يفكروا بالانسلاخ عن دولة الخلافة، أملاً في أن يكون الإصلاح الإسلامي باعثاً على إحياء الدولة نفسها، ومن ثم عودتها إلى الاضطلاع بأعباء العمل الذي وضعه التاريخ على عاتقها. وقد يكون قيام محمد بن عبد الوهاب إلى الدعوة الإسلامية الوهابية في القرن الثامن عشر هو البادرة الأولى لهذا الشعور الذي بدأ المفكرون والمصلحون يحسون به ويتلمسون طريقه للإحياء.

ومع أن المغرب كانت فيه نزعات مثل هذه تبدو جلية في قوة الطرق الصوفية وجماعات الاخوان ورغبتهم في الإصلاح والإحياء، فإن قيام المفكر والمصلح القوي

تأخر هناك إلى أوائل القرن التاسع عشر، حتى تم ذلك على يد السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس السنوسية وقطبها الأكبر.

عرفت السنوسية منذ بدء الحركة إلى الآن أربعة زعماء وقادة مصلحين تولوا أمورها ونشروا تعاليمها: وهم السيد محمد بن علي المؤسس (١٢٥٣- ١٨٢٧/١٢٧٦ - ١٨٥٩) وابنه السيد المهدي (١٢٧٦ ـ ١٨٥٩/١٣٢٠ ١٩٠٢) والسيد أحمد الشريف (١٢٢٠ ـ ١٩٠٢/١٣٣٦ ـ ١٩١٨) والملك السيد محمد إدريس المهدي الذي تولى الزعامة بعد السيد أحمد الشريف (١٩١٨/١٣٣٦).

ولعله من الخير أن نتناول هنا تراجم الزعماء الثلاثة الأوائل باختصار، ثم نعرض للسنوسية نفسها، لنبين الخدمات الجلي التي قدمتها هذه الطريقة الفذة للإسلام والمسلمين، وفي إعادة الحياة إلى جزء هام من شمال افريقية خاصة، ونشر الإسلام في أجزاء كثيرة من أفريقية نفسها.

١ ـ السيد محمد بن علي، السنوسي الكبير. ولد السيد محمد بن علي في ضاحية من ضواحي مستغانم بالجزائر في ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٠٢ للهجرة (٢٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٧٨٧) على أصح الروايات. ويتصل نسبه الشريف بالحسن بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت الرسول. أما تسمية الأسرة بالسنوسية فترجع إلى جده الرابع السيد السنوسي الذي كان من كبار علماء المسلمين، وقبره بتلمسان.

والأسرة التي ترعرع فيها السيد محمد بن علي كانت أسرة علم وتقدم واحترام في محلة الواسطة، ولذلك لم يكن من الصعب على السيد محمد أن يرتشف من مناهل العلم الصحيح منذ حداثته.

وقد تولت والدته العناية في هذا الدور الأول من حياته. فلما استكمل هذا الدور، وكان بعد صبياً، أقبل على العلم يرتشف منه ما يسرته له مستغانم ثم مازونة. وحتى في هذا الدور المبكر من حياته المليئة بالتفكير والعلم، كان قد أدرك أن العالم الإسلامي أصبح بحاجة إلى الإصلاح، فاتجهت همته القعساء نحو هذا الأمر. وحفزه هذا على الاستزادة من العلم، فانتقل إلى جامع القرويين في فاس، الذي كان من مراكز العلم والعلماء في ذلك الوقت، فأقام به سبع سنوات (١٨٢٢ ـ ١٨٢٩) طالباً للعلم، ثم مدرساً، حيث اكتسب ثقة طلابه، ونال شهرة عظيمة لقوة عارضته، وسعة علمه ونضج تفكيره وإدراكه كنه روح الإسلام الصحيح، فأقبل الناس عليه ينهلون مما عنده. وفي هذه الفترة اهتم السيد محمد بالصوفية اهتماماً أساسه اعتقاده بأن سبيل الاصلاح الأول هو إيجاد التفاهم بين جميع المهتمين بالإسلام أفراداً وجماعات على تباعد الأقطار والديار. فدرس القادرية والشاذلية الناصرية والحببية. وآلمه كثيراً أن وجد أن كثيرين من علماء المسلمين كانت تعوزهم الحماسة العلمية والإيمان القوي اللازم لنشر الدعوة الصحيحة بين المسلمين. كما حز في نفسه أن ينصرف الكثيرون من أولى

الأمر من المسلمين إلى الاهتمام بشؤونهم الخاصة ومصالحهم الذاتية. فأرادهم على أن يوجهوا عنايتهم إلى المصلحة العامة ليعود الخير على جميع المسلمين.

ورغب السيد في أن يوسع نطاق عمله وتعليمه، ورغب في الاغتراف من مناهل العلم في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، فترك فاس إلى لاغوت، في جنوبي الجزائر، وهي ملتقى هام للقوافل الآتية من السودان الغربي. وهناك ألقى دروسه الدينية على أكبر عدد ممكن من الراغبين. ثم سار إلى قابس وطرابلس (الغرب) وبني غازي، ومنها يمم شطر الأزهر. فجاء القاهرة أيام محمد علي فأقام في الأزهر مدة يتعلم ويعلم، ويناقش ويجادل، وينشر في الناس عقيدته في إصلاح العالم الإسلامي عن طريق بث المبادىء الأصلية للإسلام. ولعل هذه الزيارة الأولى لمصر أقنعت السيد، إن كان بعد بحاجة إلى إقناع، بأن الدولة العثمانية، رغم ما أخذت به نفسها من محاولة الإصلاح في شؤونها، كانت قد تدلت وتأخرت بحيث لم يعد فيها رجاء. لكنه كان يأمل بعد في أن تصلح هي متى صلح العالم الإسلامي، ومن ثم فيجب أن تظل دولة الخلافة قائمة.

ورغب السيد في الذهاب إلى الحجاز. فهناك المكان الذي يلتقي فيه المسلمون من جميع أقطار العالم. فزيارة الأقطار المقدسة، ستتيح له فرصة الاتصال بالمسلمين على اختلاف أقطارهم، وتنائي ديارهم. وهناك يلتقي بأساطين العلم، فيتزود من صحبتهم ما كان يحسب أنه فاته في اتصاله بشيوخه الأوائل. وقد أقام السيد محمد ابن علي في الحجاز إلى عام ١٨٤٠، حيث التقى بعدد من المشايخ الكبار وأقطاب رجال الدين، من بينهم الإمام أبو العباس أحمد بن عبد الله بن إدريس الفاسي وغيره، وحصل منهم جميعاً على إجازات. ورافق السيد الإدريسي إلى صبيا، ثم عاد إلى مكة بعد وفاة الإدريسي، حيث أنشأ السيد محمد بن علي زاويته الأولى في أبي قبيس (سنة ١٨٣٧). وهذا التاريخ هو المعتبر بدء قيام الطريقة السنوسية. وأتبعها بزوايا في الطائف والمدينة المنورة وبدر وجدة وينبع. لكنه لم يلبث أن غادر الحجاز (سنة ١٨٤٠) إلى مصر ومنها إلى طرابلس (الغرب) بطريق واحة سيوه والجبل الأخضر. وكان ينوي السفر إلى الجزائر، لكنه خشي الفرنسيين الذين كانوا قد احتلوا الجزائر قبل ذلك بمدة قصيرة، لذلك عاد من تونس. وفي رمضان ١٢٥٧ (١٨٤١) وصل إلى بني غازي تاركاً أمر الجزائر موقتاً. وفي عام ١٨٤٣ أنشأ «الزاوية البيضاء» في الجبل الأخضر، فكانت أم الزوايا السنوسية. ويمكن القول بأن السيد محمد بن علي أصبح من الآن يضع خططه لإصلاح حال المسلمين في برقة، ليكوّن منهم أمة يرشدون الناس إلى الخير.

وزار السيد الحجاز مرة ثانية. ولما عاد من الأقطار المقدسة عام ١٨٥٦، نقل مركزه من «الزاوية البيضاء» إلى الجغبوب، ذلك أن الجغبوب كانت أكثر توسطاً وأسهل

اتصالاً بأنحاء مختلفة من برقة وطرابلس والسودان الغربي (الذي يسمى الآن السودان الفرنسي)، كما كانت مركزاً كبيراً للقوافل، ومن ثم يسهل عليه الاتصال بجميع هؤلاء الذين أراد أن يعلّمهم الإسلام من جديد، أو ينشر بينهم الإسلام لأول مرة في أواسط أفريقية. ذلك أن السيد أدرك أن الغرب (الجزائر) كان فيه الفرنسيون، وهم أشد ما يكونون حرصاً على الحيلولة دون انتشار السنوسية ونفوذ أصحابها هناك، والشرق (مصر) كان لا يشجع على العمل، فظلت الأجزاء الوسطى من شمال أفريقية (ليبيا) وأواسط القارة صالحة للعمل، ويلزمها العمل فعلاً.

وأقام في الجغبوب مركزاً كبيراً له ولأتباعه ومريديه، وجعل منها جنة بعد أن كانت واحة صغيرة، وأنشأ فيها مدرسة دينية كبيرة قوامها مكتبة من ثمانية آلاف مجلد فيها كتب الفقه والشرع والحديث والتاريخ والتفسير والفلك والتنجيم والفلسفة والتصوف، وعمادها أولئك التلاميذ المخلصون الذين رافقوا السيد في دراسته وأسفاره، فصاروا ممن يعتمد عليهم في التدريس. وكان فيها ثلاثمائة طالب يعدون الإعداد الصحيح ليكونوا دعاة هداية وحملة نور الإسلام إلى المناطق التي أراد السنوسي الكبير أن ينشر فيها هدى الإسلام. وكان السيد يشرف على كل هذه الأمور إشرافاً شخصياً مباشراً ليتأكد أن كل رجل أعد على خير سبيل، قبل أن يوكل إليه القيام بمهمته. وقد كانت الجغبوب أكبر مركز علمي في شمال أفريقية، بعد القاهرة.

ومن الجغبوب انتشر هؤلاء الدعاة يعون في صدورهم العلم الذي تلقوه، ويحملون في قلوبهم إيماناً أقرب ما يكون إلى إيمان علماء صدر الإسلام، وتمتلىء نفوسهم رغبة في التضحية.

وكان من جراء ذلك أن القبائل العربية في برقة التي كانت شديدة الاختصام فيما بينها، تقضي وقتها في احتراب وسرقات وأعمال الشقاوة، سادت بينها الألفة، وعادت إليها تعاليم الإسلام تهذب من أخلاق أبنائها. وقام رجال السيد يحلون الخصومات بالحسنى. ثم أخذ الإسلام ينتشر في «ودّاي». ولعل خير ما يمثل نفوذ السيد وأثره في الناس أن يتقدم جماعة من إحدى واحات «الكفرة»، طالبين منه أن ينشىء زاوية في جهاتهم، ليكون لهم حظ في هذه الهداية التي أخذت تنتشر في تلك الربوع. فأنشئت هناك الزاوية الأولى في واحة «الجوف». أما الوسائل التي اتبعها السيد في نشر الإسلام في ودّاي مثلاً، فتدل عليها قصة قافلة العبيد التي كانت تحملهم إلى الشمال. فإن السيد اشترى القافلة، وأخذ هؤلاء العبيد فحررهم وعلّمهم الإسلام وهذبهم بهديه، ثم أرسلهم دعاة ومبشرين به بين ذويهم. فكان أثر ذلك عجيباً في الناس.

وفي ٩ صفر ١٢٧٦ (٧ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٨٥٩) توفي السنوسي في الجغبوب، حيث لا يزال قبره إلى الآن.

وهكذا لما وافت السيد محمد بن علي السنوسي الكبير منيته، كانت السنوسية

قد استقرت أركانها في برقة وودّاي وطرابلس وغيرها. وكانت شخصيته قد فرضت نفسها على الذين خلّفهم، بحيث أن السنوسية كانت قد اكتسبت فاعلية وحيوية كتب لها أن تزداد نشاطاً وقوة فيما بعد.

٢ ـ السيد المهدي، الخليفة الأول. ولد السيد المهدي عام ١٨٤٤ (في الزاوية البيضاء)، وولد أخوه السيد محمد الشريف بعده بعامين. فلما توفي السنوسي الكبير كان الابن الأكبر بعد حدثا، فأقيم مجلس وصاية من عشرة من الشيوخ، ليعنى بأمر السنوسية إلى أن يبلغ السيد المهدي رشده. فلما تم ذلك اعتنى هو بإدارة السنوسية وتوجيهها، وانصرف السيد محمد الشريف إلى الشؤون التعليمية.

وفي زعامة السيد المهدي (١٨٥٩ ـ ١٩٠٢) وصلت السنوسية إلى ذروة قوتها وانتشارها. ومما عمله السيد المهدي، في سبيل التمكن من الإشراف المباشر على هذه الإمبراطورية الواسعة، نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى الكفرة (١٨٩٥)، التي أصبحت «المركز التجاري الرئيسي، الذي تلتقي فيه القوافل من جميع أنحاء أفريقية الوسطى والشمالية». وكان هؤلاء التجار وقوافلهم سبيلاً لنشر الإسلام في الجهات النائية. ومركز الإدارة السنوسية كان في «التاج»، ومنها وصلت الدعوة السنوسية، حاملة الإسلام إلى بلاد كور وتبستى وبركو واندى ودارفور وودّاي وكانم وتشاد وأزقر وبغرمى.

وخطب ود السيد المهدي غير مرة. فقد رغب المهدي السوداني في محالفته، وطلب العرابيون مساعدته (١٨٨٢) وتقدمت إليه ايطالية راغبة في الاتفاق معه على مقاومة التقدم الفرنسي في تونس (١٨٨١). وحتى السلطان العثماني طلب منه العون في حربه ضد الروسيا (١٨٧٦ ـ ٨)، وجرب الألمان أن يحصلوا منه على عون ضد فرنسة في أفريقية (١٨٧٢)، لكن السيد المهدي رفض جميع هذه العروض والطلبات، وفضل أن يظل بمنأى عن النزاع الدولي، ليتم له نشر الإسلام وإصلاح أحوال المجتمع المسلم الذي نذر نفسه له، شأن أبيه من قبل. لكنه اضطر هو وخلفه إلى محاربة الفرنسيين، لما تقدم هؤلاء إلى أواسط أفريقية، رغبة منهم في سبق السنوسية إلى السيطرة على تلك الأصقاع، كما اضطر خلفه، السيد أحمد الشريف، إلى محاربة إيطالية لما همت بليبيا (١٩١١).

وفي الوقت الذي توفي فيه السيد المهدي (١٩٠٢)، كانت السنوسية قد بلغت الذروة في الانتشار. والباحثون متفقون على أنه كان لها آنئذ ١٤٦ زاوية موزعة على النحو التالي:

برقة	٤٥	مصر	٢١	بلاد العرب	١٧
ايالة طرابلس	١٨	فزان	١٥	الكفرة	٦
السودان	١٤				

٣ ـ السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ ـ ١٩١٨). لما توفي السيد المهدي كان ابنه، (الأمير) السيد محمد ادريس، حدثا بعد (ولد ١٨٨٩)، فانتقلت رياسة السنوسية إلى السيد أحمد الشريف ابن السيد محمد الشريف (المولود عام ١٨٧٣). والسنوات الأولى من زعامته (١٩٠٢ ـ ١٩١٢) تقضت في خصومة الفرنسيين الذين أغاروا على أواسط أفريقية في كور وودّاي وتبستى وبركو، حيث انتهى الأمر بانتصار الفرنسيين وانشائهم السودان الفرنسي. أما في السنوات التالية (١٩١١ ـ ١٩١٨) فقد كان السيد أحمد الشريف يقود الليبيين في جهادهم العنيف ضد الايطاليين. وفي عام ١٩١٨ اعتزل السيد أحمد الشريف الزعامة الفعالة، واتجه إلى تركية ثم الحجاز، حيث ظل إلى أن توفاه الله في عام ١٩٣٣.

٢

وبعد، فما هي قواعد الدعوة السنوسية؟ وما هي الرسالة التي حملها السيد محمد بن علي، وخلفاؤه، وشيوخ الزوايا إلى الناس، فأقبلوا عليها؟.

كانت دعوة السيد السنوسي الكبير أساسها الإسلام الصحيح، لا الإسلام الذي داخلته البدع. ومن ثم كانت الدعوة السنوسية أساسها العودة بالإسلام إلى ما كان عليه في عهد الرسول الكريم وخلفائه الأقربين، ولذلك كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الأصلين اللذين يصح الاعتماد عليهما في فهم الإسلام، دون الإجماع والقياس المتأخرين. وكان السنوسي الكبير يعتبر أن باب الاجتهاد لم يقفل، وبذلك يجوز الاجتهاد، على أن يقتصر الاجتهاد في الإسلام على الأسين الأوليين والوحيدين وهما الكتاب الكريم والسنة المحمدية.

ومن حيث أن الدعوة السنوسية كانت عودًا إلى الإسلام في أصله وجوهره، فقد كانت دعوة لم تقتصر على العبادة والتصوف، ولكنها أرادت المسلمين على أن يكونوا عباداً عاملين منتجين نشيطين يعيشون من كد إيمانهم. ويبدو هذا واضحاً في الزوايا التي كانت تحوي المساجد والمدارس والمزارع والمتاجر، ويقوم الإخوان فيها بالعمل دون توان أو تواكل أو كسل، ولعل خير ما يمثل هذه الروح التي أرادها السيد السنوسي الكبير أن تكون روح الجميع هو أن بناء الزاوية نفسه كان يجب أن يقوم به أهلها. فالزاوية، إذن، منذ وضع حجرها الأساسي كانت رمزاً للنشاط والانتاج.

اهتم الكثيرون من الباحثين في درس الصلات المختلفة بين السنوسية والطرق الصوفية الأخرى، وخاصة التي نشأت في شمال أفريقية. والذي لفت النظر في ذلك أن السنوسي الكبير نفسه درس عدداً كبيراً من هذه الطرق الصوفية وتتلمذ على شيوخها، مثل التيجانية والشاذلية والإدريسية والقادرية. وبعض هؤلاء الباحثين، من الأجانب، كان يهتم بالأمر من حيث قيمته العلمية فحسب. لكن كثيرين منهم، وفي مقدمتهم الباحثون الايطاليون، كانوا يرمون من وراء ذلك إلى التقليل من شأن

السنوسية على أساس اعتبارها طريقة دينية صوفية لا تهتم بغير العبادة والزهد والتقشف. وهذا في نظرهم، يبرر تصرفهم في الاستيلاء على ليبيا مثلاً، إذ ليس هناك رياسة مدنية، وخاصة بعد أن تخلى عنها الأتراك العثمانيون (سنة ١٩١٢).

لكن الذي وصل إليه الباحثون المنصفون، والذي يتفق مع الواقع والحقيقة والتاريخ، هو أن السنوسية كانت من أول الأمر دعوة دينية مدنية، فالحقيقة هي أنه إذا كانت السنوسية دعوة إلى الناس أن يعودوا إلى الإسلام الصحيح كما عرفه المسلمون في أول عهده، فالإسلام، مبدئياً، لم يفرق بين الدين والدولة، ولم يعتبر نفسه أنه جاء ليضمن للناس الحياة الأخرى دون العناية بالحياة الدنيا الصالحة. إذًا، فمن الطبيعي أن تكون دعوة الداعي إلى مبادىء الإسلام قوامها الإيمان الصحيح والعمل الصالح والإنتاج والتنظيم السياسي، داخل هذا الإطار العام الذي عرفه الإسلام وقبل به المسلمون الصالحون في جميع أطوار تاريخه.

وإذا كان السنوسي الكبير وخلفاؤه، دعوا الناس لأن يتخذوا من حياة الرسول الكريم مثلاً أعلى يحتذونه ونموذجاً أسمى يحاولون الوصول إليه، فجدير بهم أن يدعوا الناس إلى كل ما اهتم به الرسول الكريم، وحياته كانت خير ما يصح أن يقتدى به في النظر إلى الحياتين نظرة مثلى، ولذلك فقد كانت الدعوة السنوسية هي العمل للآخرة كأن المرء مائت غداً، والعمل للدنيا كأنه عائش أبداً.

وإذا كان السنوسي يدعو الناس إلى تنقية الإسلام مما علق به من البدع والضلالات، فلا شك أنه ما كان ليرضى، لمن يقبل دعوته أن يسمح لشيء من هذه البدع في أن تساور حياته، أو تمازجها. وهذه السنوسية تخلو أذكارها من كثير مما تسمح به بعض الطرق الصوفية، كالغناء والرقص.

فإذا كان أولئك المغرضون يريدون أن يضعوا السنوسية في مصاف بعض هذه الطرق الصوفية التي يعيش أتباعها عيشة الزهد المغرق والكسل والخمول، وصرف الوقت في العبادة فقط والعيش على ما يتصدق به الناس، فليتقوا الله في هذا الأمر. فالسنوسية دعوة بريئة صادقة قوية عنيفة للسير على سبل الإسلام القويمة، والاغتراف من منابعه الأصلية، وفهم روحه وحقيقته والعيش بموجب هذه القواعد الإلهية والسنن النبوية التي تكفي لهدى الناس إن هم وعوها؛ وقد وجد السنوسي الكبير أن الناس تركوها وأغمضوا عيونهم عنها، فجاء إليهم ينفخ فيهم من روحه، ويشرح لهم الإسلام ويقوي ما خار من عزائمهم، ويزيل الغشاوة عن بصائرهم، فكان النار التي تأكل الهشيم وتنقي الذهب. فخرج الناس الذين اتصلوا به وقد صفت منهم النفوس وصقلت منهم الضمائر، وصدقت منهم العزائم، وشحذت منهم الهمم، وصاروا أمة يدعون إلى الخير، وكانوا من قبل أعوان شر.

مركز الحياة في السنوسية هو الزاوية. والزاوية، كما تفهم في هذه المناسبة

مركز للحياة الروحية والزراعية والتجارية والسياسية، وهنا نجد القيمة الخاصة للسنوسية. فهي ليست طريقة دينية صوفية روحية فحسب، ولكنها طريقة للحياة بمختلف نواحيها. فعندما كان السنوسي الكبير أو خليفته يبعث بأحد الشيوخ لإنشاء زاوية جديدة، كان ينتظر من ذلك الشيخ أن يجعل من الزاوية وأراضيها وسكانها جالية حية منتجة. وكانت الخطوة الأولى هي أن تفرز قطعة من أرض القبيلة التي تنشأ الزاوية في وطنها، تخصص لمصلحة الزاوية، ثم تقام الأبنية اللازمة للزاوية، على أن يقوم الرجال بأنفسهم بالعمل. وكان المألوف أن تكون ثمة مجموعتان من الأبنية ـ الأولى يقيم فيها الشيخ وأسرته، والثانية تشمل المسجد والمدرسة والمضافة. وكل هذه يتوقف اتساعها على مدى ما يمكن أن يؤديه المركز من خدمات. فجامع زاوية الجغبوب مثلاً كان يتسع لنحو ستمائة من المصلين، والمدرسة كانت فيها قاعات للتعليم وغرف يقطنها الطلاب الذين يأتون الزاوية من مسافات بعيدة لتلقي العلم. وقد مر بنا أن الجغبوب مثلاً، باعتبارها المركز الأول للحياة العلمية السنوسية، كان يتردد عليها نحو ٣٠٠ طالب. أما المضافة فتحوي أماكن فسيحة يستطيع أن يأوي إليها التجار والزوار والمسافرون، فيقيمون فيها ثلاثة أيام، حسب عرف الضيافة عند العرب. على أن التجار كان لهم أن يقيموا مدة أطول، وكانت الزوايا التي ينتظر منها أن تكون مراكز تجارية، تحوي قاعات كبيرة واسعة يضع فيها أولئك التجار بضائعهم ومتاجرهم. وكانت ثمة عرضات تحفظ فيها الإبل التي تنقل هذه المتاجر. وقد اهتم المشرفون على إنشاء الزوايا بتأمين الماء اللازم للسكان، بحفر بئر كبيرة في الزاوية نفسها أو على مقربة منها. وكانت الأبنية جميعها يدور بها سور يحرسها، تعلوه حصون وأبراج يستخدمها السكان لدفع الهجوم عنهم إذا تعرضوا له، وما أكثر ما تعرض أهل الزوايا لهذه الاعتداءات على أيدي الفرنسيين والايطاليين خاصة.

والأرض المحيطة بالزاوية كان يقوم بالعناية بها واستثمارها الإخوان، سواء أكانوا من أهل القبيلة نفسها أم من غيرهم، ولو أنها كانت تعتبر ملكاً للقبيلة التي تقوم الزاوية في وطنها. ومن هنا كانت الزاوية مركزاً للوحدة القبلية، وهذه قيمتها السياسية الإدارية. والإخوان الذين لم يكونوا يقيمون في الأراضي التابعة للزاوية مباشرة كان عليهم أن يعملوا في الأرض أياماً معينة في السنة، في أيام النشاط الزراعي أو في مواسم الحصاد. ومع أن الإخوان كانت تخصص لهم قطع من أراضي الزاوية يستغلونها، فإنهم لم يكن باستطاعتهم التصرف بملكيتها. فبعد أن يفرز قسم من الواردات المختلفة التي تنتج في الزاوية لحاجات المركز نفسه، كان يرسل ما يفضل عن ذلك إلى مركز السنوسية العام لينفق في سبيل الدعوة نفسها. يضاف إلى ذلك الزكاة التي كانت تدفع إلى رئيس السنوسية. وقد يرى الرئيس أن يفرض بعض ضرائب لحاجات خاصة أو مناسبات، فتجمع وترسل إليه.

وشيخ الزاوية كان يعينه رئيس السنوسية، وكان يراعي في اختياره، في غالب الأحيان، رغبات أهل القبيلة نفسها، على أن لا يتعارض ذلك مع الحصول على أفضل رجل يمكن الحصول عليه للقيام بهذه المهمة، لأن شيخ الزاوية هو صاحب الحل والعقد فيها. فهو الذي يعلّم أو يشرف على التعليم، وهو الذي يحل الخصومات، وهو الذي يحفظ النظام، وهو الذي يعنى بالقوافل، وقد يطلب منه تنظيم الدفاع عن الزاوية في حالة الاعتداء. لذلك كان مركزه هاماً، وكان يجب أن يتمتع باحترام الجميع، ليتمكن من القيام بهذه المهمات، ويضطلع بأعباء المسؤوليات الجسام.

ومما يسترعي الانتباه هو مواقع هذه الزوايا العديدة، وخاصة في برقة. ذلك أن السيد محمد بن علي والسيد المهدي اهتما بأن تكون الزوايا تقوم عند ملتقى الطرق، وفي أماكن يسهل الدفاع عنها طبيعياً، ويمكن منها الإشراف على رقعة من الأرض تجاورها. وقد أقيمت الزوايا بحيث تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة نحو ست ساعات سيراً على الأقدام، وخاصة في الأجزاء الشمالية من برقة.

وبحكم هذا الوضع، وبسبب النظام الدقيق الذي وضع للإشراف على هذه الزوايا إشرافاً فردياً، أصبحت الزوايا محكمة في ارتباطها ببعضها، وفي اتصالها بالمركز العام للسنوسية. ومن الطبيعي أن تحسب السنوسية، في هذه الحالة دولة، لا طريقة دينية فحسب. والذين وصفوها بقولهم إنها كانت امبراطورية ضمن الإمبراطورية العثمانية لم يخطئوا.

ولعله من الحق أن نشير هنا إلى أن السنوسي الكبير ومن خلفه مباشرة، لم يكونوا يرمون إلى غايات عسكرية حربية. ولكن التنظيم الدقيق للأتباع مكّنهم من الصمود أمام الاعتداء الإيطالي أعواماً طويلة، لما أرغموا على امتشاق الحسام لمقاومة الاستعمار الذي غزاهم في عقر دورهم دون مبرر، مهما يكن واهياً!.

والأتباع السنوسيون يمكن أن يقسموا، على وجه العموم، إلى «المنتسبين» وهم الأكثرية الساحقة من السنوسيين، و«الإخوان» أو «المريدين» وهم يعيشون، أو على الأقل كانوا يعيشون في الزوايا نفسها، قبل أن تهدم إيطالية القسم الأكبر من الزوايا في ليبيا. ويأتي بعد ذلك «شيوخ الزوايا» وهم الذين تلقوا العلم، وتبحروا فيه، فعهد إليهم، بعد تخرجهم في مدرسة الجغبوب، الإشراف على الزوايا، على نحو ما ذكرنا.

وكان ثمة جماعة صغيرة يسمون «الخواص»، ويكوّنون «المجلس السنوسي» إذا جاز لنا استعمال التعبير. وفي أيام السنوسي الكبير وخليفته كان عددهم أربعة، وكلهم ليسوا من الأسرة السنوسية، ولكنهم ممن بلغ من العلم درجة رفيعة. لكن هذا المجلس غير موجود اليوم، وما كانت الأحداث التي عصفت بالسنوسية في السنوات الأخيرة لتسمح بالاحتفاظ بمثل هذا التنظيم.

٥ ـ ليبيا وإيطالية

١

اتفقت عودة ليبيا إلى الحكم العثماني، في أوائل القرن التاسع عشر، مع قيام الدعوة السنوسية بين البدو في البلاد، أصبح رجالها صلة الوصل بين السكان وبين الحكومة العثمانية. فالسكان قبلوا زعيم السنوسية ممثلاً لهم وناطقاً بلسانهم، والحكومة العثمانية اعترفت بالأمر الواقع، وتقربت منه.

وأول اعتراف رسمي بالسنوسية جاء في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول (١٨٥٦)، أعفيت بموجبه أملاك الزوايا من الضرائب، وسمح للسنوسية بجمع ضريبة دينية من أتباعها. وفي أيام السلطان عبد العزيز، أخي السلطان عبد المجيد، أرسل فرمان ثان إلى حاكم طرابلس ـ الذي كانت برقة في أيالته ـ ثبتت فيه امتيازات السنوسية، وأضيف إليها، أن اعتبرت الزوايا السنوسية «حمى» يمكن أن يلجأ الناس إليه.

والواقع أن المسألة كلها يمكن تلخيصها في أن الحكومة العثمانية لم تهتم بوضع السنوسية الدستوري والقانوني في البلاد. ذلك أن الإمبراطورية العثمانية كانت تحوي عشرات من الطرق الدينية المختلفة، وبرقة بالذات لم تكن تهم تركية لأنها ولاية فقيرة. وما دامت الدعوة للخليفة العثماني تقام على منابر المساجد يوم الجمعة، والسنوسيون يعترفون بالخلافة والخليفة، فالعثمانيون يقبلون بها.

كان عمل الموظفين العثمانيين الحصول على الضرائب، وهذا أمر كانت توفره السنوسية للدولة. ولذلك اقتصرت مراقبة الموظفين على المدن وما إليها، وتركت شؤون الأجزاء الداخلية للسنوسية تديرها، وتهتم بالأمن والقضاء والتعليم وجمع الضرائب.

والاتصال بين الخليفة وشيخ السنوسية كان يتم بين آن وآخر بوساطة رسل يأتون الجغبوب أو الكفرة من استانبول، أو يزورون استانبول نيابة عن الشيخ.

ويجب أن يظل قائماً في ذهن القارىء أن جمع الضرائب في الأجزاء النائية الداخلية إنما كان يتم لأن السنوسية كانت تؤيد الإدارة العثمانية، وكان ذلك في مصلحة البلاد. فتأمين الضرائب كان يحول دون الحكومة ومحاولة فرض سلطانها، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى ثورات كثيرة مسلحة، واصطدام بين الحاكم والمحكوم،

كانت البلاد في غنى عنه؛ وفي تأمين سير القوافل في البلاد، ليظل شريان التجارة حياً، فيفيد منه الجميع. وهكذا استمتعت برقة بخير ما يمكن أن يوفر لشعبها ما يتطلع إليه.

ومع ذلك، فقد كان ثمة شيء من النفور بين الدولة العثمانية والسيادة السنوسية. كان رجال الحكومة العثمانية المركزية يحبون أن يكون خضوع السنوسية لهم أوفى وأتم. ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة جربت مرتين (١٩٠٤ و١٩٠٨) أن تفرض ضريبة على ما تنتجه أراضي الزوايا، لكن السنوسيين قاوموا ذلك بالقوة، حتى اضطرت السلطات الرسمية إلى ترك مثل هذه المحاولة.

لم تتأثر الحالة السياسية في ليبيا كثيراً بالثورة التركية (١٩٠٨) التي انتهت بخلع السلطان عبد الحميد (١٩٠٩). ذلك أن السنوسية لم تكن ترضى بما كانت ترمي إليه جمعية «تركية الفتاة» من محاولة «تتريك» العرب، أو إمكان إلغاء الخلافة. ومما هو جدير بالذكر أن «جمعية الاتحاد والترقي»، التي كانت المنظمة السياسية للروح العثمانية الجديدة، لم تلق تأييداً في بني غازي لما أنشئت. بل إن الأمر تعدى ذلك إلى قيام ما يصح أن يسمى الحزب العربي، ولو أنه لم يتخذ تنظيماً سياسياً تاماً. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه هو أن النائبين اللذين انتخبا لمجلس المبعوثان العثماني في ذلك الوقت كانا من الجماعة المناوئة لجمعية الاتحاد والترقي.

ومع ذلك فإن السنوسية لم تكن تتمتع بوضع دولي يمكنها من الاحتجاج إلى الدول العربية ضد تقدم الفرنسيين في أواسط أفريقية، واحتمال اعتداء إيطالية على الشواطىء البرقاوية نفسها. ولذلك رأت، بسبب بعد نظر زعيمها السيد أحمد الشريف، أن تمكن للدولة العثمانية من أن تقيم «قائمقاماً» لها في الكفرة و«مديراً» في الجغبوب. فإن رفع العلم التركي في ذينك المكانين يجعل تركية صاحبة الحق الشرعي في الاحتجاج والدفاع.

ولا شك أن هذا الوضع، أي نفوذ السنوسية وموقف العثمانيين منها، أساء الإيطاليون فهمه، فحسبوا أنهم إن جاءوا برقة فسيهب السكان لنصرتهم ليتخلصوا من نير الحكم التركي. وفات الإيطاليين أن يدركوا «الولاء» الذي كان البدوي يكنه لهذه الدولة. فالبدوي العربي يشعر بالولاء «للبيت» ضد «البيت» الآخر، لكنه متى تعرضت قبيلته لخطر انتقل ولاؤه لها ضد القبيلة المعادية. ولما كانت القبائل كلها تنظر إلى الدولة العثمانية بشيء من العداء، أصبح ولاؤه لهذه القبائل مجتمعة ضد العثمانيين. على أن البدوي السنوسي والدولة العثمانية بينهما رابطة ولاء أخرى مصدرها الإسلام. فإذا ما تعرضت الدولة للخطر وهبها ولاءه ونصرته ضد من يعتدي عليها من الدول الأوروبية. وهكذا لما اعتدت إيطالية على برقة توحد الشعور وقوي الولاء بين عرب برقة والدولة العثمانية.

٢

أخذت ايطالية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تتطلع إلى امتلاك ليبيا. وقويت رغبتها في ذلك حتى أصبحت تعتبر القطر ملكاً لها، ولو أن الدولة العثمانية كانت لا تزال صاحبة الحق المكتسب هناك بحكم أنها احتلت تلك البلاد في أواسط القرن السادس عشر. ولم يخف ساسة ايطالية ذلك، بل صرحوا به على رؤوس الأشهاد. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين اتخذت إيطالية خطوات عملية لتحقيق أهدافها. فمن ذلك فتح المدارس في طرابلس وبني غازي. وإرسال الجماعات التبشيرية. ولكن أهم من ذلك فتح فروع لبنكو دي رومه الذي أخذ يقرض الأهلين أموالاً كثيرة، بشروط يبدو أنها سهلة يسيرة، لكنها تبطن لمن يقع تحت طائلة الدَين العذاب الأليم. ذلك لأن التأخر عن السداد كان يؤدي بالأرض، المرهونة لقاء الدفع، إلى أن تسجل ملكاً للبنك. وكانت القنصلية الإيطالية، في كل من طرابلس وبني غازي، مركزاً للنشاط السياسي، والدعاية الإيطالية، والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله. ولا شك في أن تركيا أهملت القطر الليبي إهمالاً كبيراً، الأمر الذي شجع ايطالية على الاستمرار في مطامعها. أما الدول الأروبية فقد عقدت اتفاقات رسمية أو شبه رسمية، أطلقت فيها يد إيطالية في تلك الجهات، لقاء ما حصلت هي عليه من إطلاق يدها في جهات أخرى من أفريقية.

وفي أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩١١ أعلنت إيطالية الحرب على تركية، وأرسلت قوة لاحتلال طرابلس والخمس وبني غازي ودرنة. أما العمل الذي اتخذته إيطالية ذريعة لإعلان الحرب والهجوم والاعتداء، فهو أن تركية أرسلت جنوداً إلى ليبيا، لتقوية حاميتها الضئيلة العدد، وأسلحة للحامية. وهكذا اعتبر الدفاع عن جزء من الامبراطورية العثمانية سبباً لعدوان يرمي إلى انتزاع هذا الجزء نفسه.

وقد لقيت ليبيا على أيدي الايطاليين الويلات في القتال. ودافع الليبيون عن بلادهم دفاع الأبطال، وذاق الإيطاليون منهم الأمرّين. وإذا كانت قصة هذه الحرب قصة عدوان مكشوف مفضوح، فهي من جهة أخرى قصة بطولة جديرة بأن تكتب بحروف من ذهب، وتنقش في قلوب الشعب العربي باعتبارها مثلاً أعلى في التضحية والإخلاص. لقد كانت الحرب صراعاً بين عملاق مزود بالأسلحة الحديثة وقزم يقاتل بما تصل إليه يده من بسيط السلاح وعتاد القتال. لكن من الوجهة الروحية القومية كان القزم جباراً كبير القلب والنفس، وكان العملاق صغيراً كالحشرة، دنيئاً كالدودة.

ويمكن، إجمالاً «قسمة الحرب إلى دورين رئيسيين يمتد الأول منهما من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧، ويقع الثاني منهما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢. أما الفترة الفاصلة بينهما، أي من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٣، فقد كانت فترة هدنة واتفاقات ومعاهدات.

هاجمت ايطاليا ليبيا بجيش قوامه ٣٤,٠٠٠ من الجنود المشاة، و٦,٣٠٠ من

الفرسان، ومعهم المدافع الثقيلة، وغير ذلك من الأسلحة الكاملة. وكانت القوة العثمانية في القطر كله ٤,٢١٠ جنود. ومن هنا يتضح أن عبء الدفاع عن البلاد وقع، من أول الأمر، على كاهل سكانها. وهذه حقيقة حرية بأن يتدبرها الباحث في تاريخ ذلك الصراع.

أطلقت القذائف الأولى في هذه الحرب على درنة في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١١، ثم تلا ذلك ضرب طرابلس. وفي الشهر التالي كان قد تم للايطاليين احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبني غازي والخمس. ولكن هذا الاحتلال لم يكن سهلاً، ولا كان خالياً من الهمجية التي تفرضها القوة الغاشمة رغبة في إلقاء الرعب في نفوس الناس. أما الصعوبة فقد بدت في المعركة التي تلت نزول القوات الإيطالية في بني غازي. فقد دفع الايطاليون ثمن استيلائهم على ضواحي بني غازي (جولياتة والصابري وبنينة) غالياً، لأن السنوسيين ما لبثوا أن استنفروا حتى نفروا للقتال، واندفعوا غير مبالين بالأجساد في سبيل البلاد، فأوقعوا كثيرين من القتلى. وأما عمل الإيطاليين فيتمثل في حادث المنشية، قرب طرابلس (٢٣ تشرين أول ـ اكتوبر). ذلك أن الإيطاليين أعملوا السيف في الأهلين، فلم يدعوا رجلاً ولا امرأة ولا شيخاً ولا طفلاً إلا قتلوه. وأباح القائد الإيطالي البلدة لجنوده فأعملوا في السكان قتلاً وفي البيوت نهباً ثلاثة أيام. وصار إطلاق الرصاص على العرب لهواً بريئاً في نظر هؤلاء الجند.

أرسلت تركية ضباطاً إلى ليبيا لتنظيم القتال، وكان السيد أحمد الشريف، وهو مقيم في الكفرة، قد بدأ يأخذ القضية بعين الجد. وفي هذا الوقت ظهر السيد عمر المختار، شيخ زاوية القصور، في الميدان بناء على تعليمات تلقاها من السيد أحمد الشريف في زيارة الأول له.

ويمكن القول إجمالاً إن أمر الدفاع عن برقة انتظم في ثلاثة معسكرات: الأول في مرمريقة (شرقي برقة) على مقربة من طبرق حيث كان أدهم باشا الحلبي يتولى القيادة، والثاني جنوبي درنة حيث كان يتولى التنظيم أنور بك (أنور باشا فيما بعد) يساعده في ذلك مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). أما الثالث فكان يشرف على الأمور فيه عزيز علي المصري، وكان يعمل في قطاع بني غازي.

أما سدى هذه الفرق ولحمتها فهم العرب أبناء البلاد. فقد لبوا نداء السيد أحمد الشريف لما حثهم على الجهاد، وأقبلوا يدفعهم الإيمان بالحق، ويشد عزائمهم أنهم يقاتلون عن عرض وأرض. وقام شيوخ الزوايا السنوسية يؤلبون القوم، فاستجاب هؤلاء للنداء. وأدرك أنور أن الجماعة المتطوعة المتحمسة بحاجة إلى التدريب، فلم يأل في ذلك جهداً. وفضلاً عن إجراء تدريب سريع لهم في برقة، فقد أرسل قرابة أربعمائة شاب برقاوي إلى تركية ليدربوا فيها، لكن كثيرين منهم لم يكتب لهم الوصول إلى تلك الديار. وقد قدر عدد العرب الذين اشتركوا في هذه المعارك الأولى بنحو خمسة عشر ألفاً.

ومن المعارك التي أبلى فيها العرب بلاء حسناً ضد الطليان: (١) معركة الضبط (قرب درنة) إذ خسر الايطاليون مئات من القتلى، ونقلوا مئات من الجرحى، وأسر العرب أسلحة وزاداً، ومع ذلك فقد استشهد منهم نحو أربعين رجلاً (٣١ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩١١). (٢) معركة الكويفية (قرب بني غازي) والهجوم على بني غازي نفسها. (٣) معركة الفويهات (قرب بني غزي أيضاً). وهذه كانت فيها خسارة العرب كبيرة إذ فقدوا نحو ١٢٠ من رجالهم. لكن قيمتها الأدبية كانت كبيرة لأنها أثبتت أن هؤلاء القوم يعرفون كيف يموتون ولا يفرون من الميدان، ثم إنهم يعرفون كيف يقتلون ما يزيد على ألف من الإيطاليين، حتى إن ايطالية اعتبرت هذه المعركة خسارة معنوية كبيرة لها (آذار ـ مارس ـ ١٩١٢). وفي طرابلس وقعت معارك عنيفة بين الطليان والجيش العثماني والمتطوعة من أهل البلاد. وقد كان الجيش العثماني لا يعدو ٧٠٠ مقاتل يعينهم نحو ألف من المتطوعين، بينما بلغ الجيش الايطالي نحو ٢٥,٠٠٠ رجل. وأهم المعارك هي: (١) بير طبراس التي هزم فيها الجيش الإيطالي وارتد إلى عين زاره، (٢) معركة قرقارش، (٣) معركة مكتب الزراعة، هذا بالإضافة إلى معارك أخرى صغيرة.

لكن مما يؤسف له أن تركية كانت في حال تمنعها من الاستمرار في القتال ضد إيطالية، فانسحبت من الميدان مكرهة. ذلك أن الحرب البلقانية كانت على الأبواب، والدول الأوروبية لم تكن مستعدة لمخاصمة إيطالية. فرأت تركية نفسها مضطرة إلى عقد صلح مع إيطالية. فتمت بينهما معاهدة أوشى (لوزان) في تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٢، التي نصت على أن توقف الدولتان (التركية والإيطالية) القتال، وتسحب تركية جنودها من ليبيا. وقد أذاع السلطان العثماني منشوراً منح فيه أهل ليبيا الاستقلال الداخلي المطلق التام، على أن يعين ممثلاً له في بلادهم، يمنحه لقب نائب السلطان، يقوم بحماية المصالح العثمانية، ويحفظ السلطان لنفسه حق تعيين القاضي. أما ملك إيطالية فقد أصدر في الوقت نفسه منشوراً إلى أهل ليبيا يذكرهم فيه بأن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الإيطالية [بناء على قانون صدر قبل المعاهدة بثمانية شهور أي في شباط (فبراير) ١٩١٢] ويعفو فيه عن الليبيين، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية، ويسمح لهم فيه بذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة.

هذا هو موقف القوتين المتقاتلتين في ذلك الحين. أما السيد أحمد الشريف باعتباره القائد الوطني للجهاد، فقد كان رأيه «نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو».

وجدير بالذكر أن القوات العثمانية انسحبت من طرابلس. لكن جزءاً كبيراً منها ظل في برقة بقيادة عزيز علي المصري. وقد زار أنور قبل مغادرته برقة السيد أحمد

الشريف في الجغبوب وأبلغه «إسناد أمر الأمة الليبية إلى سيادته وإخباره بأن الخليفة منح الأمة الطرابلسية (أي الليبية) استقلالها تاركاً لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها». ويمكن اعتبار هذه الحادثة بدءاً لاستقلال الإمارة السنوسية. والذي يؤيد هذه النظرة هو أن الوثائق التي صدرت عن الجغبوب بعد هذه الحادثة أصبحت تختم بخاتم «الحكومة السنوسية».

وأما العالم الإسلامي فقد وقف من أول الأمر إلى جانب ليبيا. فتبرع الكثيرون بالمال وتطوع آخرون للقتال، وحملت الصحافة العربية على إيطالية. وكان من أثر معاهدة أوشى أن ازداد العطف على ليبيا وأهلها، واتسع نطاق التبرع والتطوع. ويدخل في عداد ذلك البعثات الطبية.

٣

كان طبيعياً في هذه الحالة أن تستأنف الحرب في برقة، وتدور المعارك المختلفة. وقد نجح الايطاليون في احتلال بنينة وبو مريم والأبيار وطوكره وجردس العبيد وطلميثة والمرج وسلنطة والشحات ومرسى سوسة (ابولونية). وقد تم ذلك في نيسان (ابريل) ١٩١٣. والعرب، مع انهم كانوا يغلبون، فقد كانوا يوقعون بالعدو خسائر لا يستهان بها. ولعل خير مثال على ذلك وقعة يوم الجمعة، قرب درنة (١٦ أيار ـ مايو ـ ١٩١٣) التي حضرها السيد أحمد الشريف نفسه، والتي انتصر فيها العرب انتصاراً كبيراً، بحيث اعتقد الكثيرون أن النصر جاء كرامة لوجود السيد. ولكن الإيطاليين عادوا إلى احتلال مراكز أخرى في برقة، وتحقيق انتصارات خاطفة، في النصف الثاني من عام ١٩١٣.

والذي يتضح تماماً الآن هو أن تركية خرجت نهائياً من حلبة الخصومة، وصارت الزعامة السنوسية هي كل شيء في القضية السياسية والإدارية والعسكرية. لا سيما وأن عزيز علي المصري تركهم في أواخر عام ١٩١٣.

أدرك العرب أن لا قبل لهم، ولا في مصلحتهم، أن يقابلوا الايطاليين في وقائع منظمة، فاتجهوا إلى حرب العصابات. وهذه كانت شديدة الفتك بالايطاليين، وإن كان فتكها يتضح أكثر في الدور الثاني من القتال.

وفي أوائل عام ١٩١٤ اعتزمت القيادة الإيطالية أن تقوم بفتح منتظم لما بقي في أيدي السنوسيين في الجبل الأخضر. وقد تم للإيطاليين احتلال العرقوب وام شخنب وشليظيمية والزويتينة وأجدابية (وقد استعادها العرب موقتاً). وإذا نحن ألقينا نظرة عامة إلى ما وصلت إليه الحال في أواسط عام ١٩١٤، أي قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى بقليل، لوجدنا: (١) أن الايطاليين تم لهم، نظرياً، احتلال قسم كبير من البلاد في الشمال، وإن كانت سلطتهم لا تعدو المدن نفسها في الواقع. (٢) أن أكثر العرب (البدو) في غرب برقة اتخذوا مراكزهم جنوبي وادي الفارغ. (٣) أن تركية زال

نفوذها من برقة. (٤) أن الايطاليين كانوا مصممين على السير في فتوحهم، رغم أن الحملات كانت تكلفهم كثيراً.

لكن الذي أخذ الآن يظهر أثره في البرقاويين هو الجوع، لانقطاع المدد عنهم من الشرق، وبسبب من الأوبئة التي أخذت تفتك بهم، إذ انتشر فيما بينهم الطاعون والجدري والتيفوس. ومما زاد الطين بلة ان تعرضت البلاد لجفاف وقحط زاراها موسمين متواليين، ووفد عليها الجراد بكثرة.

أما في طرابلس فقد أعلن الزعماء استقلالها وقيام حكومة وطنية بزعامة سليمان الباروني، الذي تسلم زمام المقاومة للهجوم الايطالي. وقد تمكن الطليان من احتلال منطقة الجفرة إلى الجبل. وفي سنة ١٩١٣ تقدم الطليان جنوباً. وفي أواخر العام نفسه غادر الباروني ليبيا إلى الآستانة. وقد ظلت المقاومة قائمة في الفزان. ومع أن الطليان احتلوا مرزق العاصمة، فقد اضطروا إلى الانسحاب في ١٩١٤.

واشتعلت نيران الحرب، وانضمت إيطالية إلى الحلفاء، ورأت بريطانية مراعاة لحليفتها إيطالية، أن تقفل الطريق المصري.

لكن من جهة أخرى كان على إيطالية، بسبب دخولها الحرب، أن تتحمل نفقات كبيرة، ومتاعب داخلية ناءت بحملها، بحيث أنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا موقتاً، فسحبت كثيراً من قواتها. وأصبحت سلطتها لا تعدو المراكز الرئيسية لها في برقة وطرابلس.

إلا أن مجرى الحوادث في برقة تغير في أواخر عام ١٩١٥ لأن السيد أحمد الشريف، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا البلاد في عام ١٩١٥ لإثارة برقة، قام بحملة عسكرية على مصر، كان يقصد منها إرغام بريطانية على القتال في حدود مصر الغربية، ومن ثم شغلها عن الحملة التركية ـ الألمانية على قناة السويس.

دامت الحرب فترة قصيرة. بدأ الهجوم السنوسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥، باحتلال السلوم بقيادة نوري (أخي أنور) ثم مرسى مطروح. وفي آذار (مارس) ١٩١٦ كانت القوى البريطانية ـ المصرية قد استردت هذه الأماكن. ومع أن البريطانيين هاجموا واحة سيوة، في أواخر السنة نفسها، فإن فشل الهجوم السنوسي على مصر كان واضحاً من قبل. وقد اعترف به السيد أحمد الشريف نفسه لما تنازل عن القيادة السياسية والعسكرية في برقة إلى السيد محمد ادريس المهدي، واحتفظ لنفسه بالزعامة الدينية. (ولما غادر السيد أحمد الشريف برقة نهائياً في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أصبح من الواضح أن السيد إدريس صار الزعيم في كل شيء).

وإذا نحن نظرنا إلى هذه التطورات الأخيرة نظرة فاحصة لوجدنا أن «الإمارة السنوسية العربية» أصبحت حقيقة واقعية، وصارت لها صفتها السياسية.

هذا فيما يخص برقة. أما في ما يتعلق بطرابلس، فقد أرسلت الحكومة العثمانية الباروني ليتابع الجهاد، وكان يحمل فرماناً من السلطان بتعيينه حاكماً على طرابلس. وحل أولاً الباروني النزاع بين زعماء طرابلس وبين السنوسية، ثم اهتم بتنظيم الإدارة من العزيزية التي اتخذها مقراً له.

وفي سنة ١٩١٨ أرسلت الحكومة العثمانية الأمير عثمان فؤاد حاكماً عاماً لطرابلس وكان معه مساعدون بينهم عبد الرحمن عزام (باشا). لكن لما عقدت تركية الهدنة انسحب الجميع تاركين لأهل البلاد العبء يحملونه بأنفسهم.

٤

لما جاءت السلوم البعثة التركية الألمانية لإثارة السنوسيين من جديد ضد خصوم تركية، ولمحاولة حمل السيد أحمد الشريف على مهاجمة مصر، ظهرت حصافة السيد محمد إدريس وبعد نظره لأنه رأى ضرورة تجنب البلاد عملاً مثل هذا، لما قد يجره ذلك عليها من ضيق وتشديد إذا أقفل الطريق المصري، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتسرب منه حاجات الناس إلى برقة.

وفي أثناء هذه المفاوضات والمناورات رأى السيد أحمد الشريف أن يعيد تنظيم الأمور في برقة، حتى تكون البلاد على استعداد لما يمكن أن تتمخض عنه الأيام؛ فانتدب السيد محمد إدريس لإدارة الأجزاء الغربية من برقة، المعروفة ببرقة البيضاء، على أن تكون أجدابية مركزه، ووكل أمر الجبل الأخضر إلى السيد محمد رضا، أخي السيد محمد إدريس. أما السيد محمد صفي الدين فقد عهد إليه أمر طرابلس. وانتقل السيد أحمد الشريف إلى الجغبوب للإشراف على الشؤون جميعها إشرافاً عاماً. ومن هناك دبر أمر الحملة السنوسية على مصر، وهي الحملة التي انتهى أمرها بالفشل، وعادت على برقة بضيق شديد.

فلما ذهب السيد محمد إدريس إلى برقة البيضاء وجدها وقد انعدم فيها الأمن وانتشر الإجرام والشر والفساد في ربوعها. وقد حدثني أولئك الذين كانوا مع السيد إدريس هناك كيف قبض على الأمور بيد قوية، وضرب على أيدي المفسدين، فقطع دابرهم. وقد كان هناك بعض السودانيين آنئذ ممن غلبت عليهم روح الشر والنهب والسلب، فاستفتى السيد إدريس العلماء في شأنهم، فأفتوا بقتلهم، فأعدمهم، وعلّم كل من تحدثه نفسه بالشر درساً قاسياً، لكنه كان نافعاً.

كانت برقة جائعة، مريضة، تعبة، منهوكة القوى، وقد سدت في وجهها آخر طريق ـ طريق مصر، ولذلك فالأمر كان يقتضي عملاً حاسماً سريعاً، يحفظ ما يصح حفظه، وينقذ الناس من البلاء المحقق، والفناء الماحق. وكان السيد إدريس، في نظرته هذه، يصدر عن رأي صائب، وحكم صادق، وينزل عند رغبة الكثير من مشايخ القبائل الذين كانوا يرون أن يعمل شيء في سبيل الإنقاذ.

من الذي يعمل؟ يجب أن يعقد الصلح مع الإنكليز حتى يتسنى للبرقاويين مقارعة الإيطاليين فيما بعد. وقد استطاع السيد محمد إدريس أن يقنع السيد أحمد الشريف بأن هذا هو السبيل السوي، على أن يقوم هو بذلك.

ولكن انكلترة وإيطالية كانتا حليفتين، وكانتا قد اتفقتا (وظاهرتهما فرنسة في ذلك فيما بعد)، على أن لا تعقد أي منهما صلحاً منفرداً مع السنوسية، ولذلك أصر الإنكليز على وجوب المفاوضة مع الإيطاليين في الوقت نفسه. وقبل السيد محمد إدريس ذلك. فجاء الوفد الإنكليزي المؤلف من الكولونيل تالبوت وبرفقته أحمد حسنين بك (رفعت أحمد حسنين باشا فيما بعد)، وجاء الوفد الإيطالي مكوناً من الكولونيل فلاّ والسيد بياشنتيني، ودارت المفاوضات مع السيد إدريس مدة شهرين في الزويتينية، على خليج سرت، غربي أجدابية في جنوب (أيار وحزيران ـ مايو ويونيو ـ ١٩١٦).

وكل ما تم في مفاوضات الزويتينية هو أن عرف السيد محمد إدريس المطالب الإيطالية والإنكليزية، وعرف الوفدان الإنكليز والإيطالي، وجهة نظره. لكن شيئاً نهائياً لم يتم لأن شروط إيطالية كانت قاسية، ومطالب السيد محمد إدريس لم يكن باستطاعة الوفد الإيطالي قبولها، قبل عرض الأمر على حكومته. لذلك أجلت المفاوضات إلى وقت ومكان آخرين.

وكان المكان الآخر هو عكرمة، على مقربة من طبرق، والزمان أوائل عام ١٩١٧. وبعد مناقشات أخرى توصل الأفرقاء المعنيون إلى ما يصح أن يسمى هدنة عكرمة (نيسان ـ إبريل).

والاتفاق بين السنوسية والايطاليين يعلن أن الفريقين راغبان في وقف القتال والامتناع عن الحرب، ويمكن تلخيص شروط الهدنة في:

(١) يقف الإيطاليون عند النقط التي كانوا يحتلونها في نيسان (إبريل) ١٩١٧، ويتعهدون بأن لا يجددوا مراكز عسكرية أبداً، على أن يكون مثل هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً.

(٢) أخذت إيطاليا على نفسها عهداً بأن تبقي على المحاكم الشرعية، وتولي أمر النظر في القضايا علماء يوثق بهم، ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية.

(٣) قبلت إيطالية أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي قوم هم أهل لذلك.

(٤) قبلت إيطالية أن تعيد الزوايا وأراضيها الخاصة بها، وأن تعفى هذه من الضرائب.

(٥) تدفع الحكومة الإيطالية مرتبات لمشايخ الزوايا التابعة لها، على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الايطالية وأهل البلاد حين الحاجة.

(٦) تسمح إيطالية بتبادل التجارة بين الداخل وثلاث من الموانىء وهي طبرق ودرنة وبني غازي. على أن يشمل هذا بقية المواني عندما تتحسن الأحوال، وتسمح بمثل هذا العمل.

وبجانب هذه الشروط التي كان يجب أن تنفذ حالاً، كانت ثمة أمور أخرى قبلها الفريقان مبدئياً، لكن رؤي وجوب التروي في تنفيذها وهي:

(١) وجوب حل الأدوار (المعسكرات) السنوسية وتسريح الجنود الموجودين فيها.

(٢) تجريد العرب (القبائل) من السلاح تدريجاً في مدة عام.

(٣) تختار السلطات الإيطالية شيوخاً للزوايا الواقعة في منطقتها، من لائحة يقدمها السيد إدريس تحوي ثلاثة أسماء لكل زاوية.

أما الاتفاق السنوسي ـ الإنكليزي (اتفاق السيد محمد إدريس ـ تالبوت) فقد نص فيه على أن يسلم جميع الرعايا البريطانيين والمصريين والتابعين لدول الحلفاء لبريطانية، وأن يقصى جميع الأشخاص الذين من شأنهم أن يعكروا صفو الاتفاق عن أفريقية، وأن يخرج جميع السنوسيين المسلحين من مصر، وأن تفتح طريق السلوم ـ الاسكندرية. ومع أن الاتفاق نص على أن لا تفتح زوايا سنوسية جديدة في مصر، فإنه لم يمنع السنوسيين المصريين من أن يدفعوا ما عليهم من زكاة للسنوسية.

والذي يمكن أن نخصل إليه من هذه المفاوضات هو أن إيطالية كانت تحاول الحصول على امتيازات سياسية، بينما كانت بريطانية يهمها أن تؤمن الحدود المصرية الغربية.

انصرف السيد محمد إدريس إلى المنطقة التي ظلّت تحت نفوذه، وهي التي تشمل الكفرة والجغبوب وجالو وأوجيلة، يديرها إدارة الحزم والنظام من أجدابية، ويحاول جهده أن يحول دون الإيطاليين وتدخلهم في شؤون العرب القاطنين فيها. ولكن السيد محمد كان يشعر أن هذه الهدنة الموقتة يجب أن يحل محلها معاهدة ذات صفة دائمة.

أما الإيطاليون، من جانبهم، فلم ينسوا، أو يتناسوا، أنهم إنما يطالبون بالسيادة على ليبيا، وأنهم إنما قبلوا بالأمر الواقع موقتاً. لذلك حاولوا أن يتقربوا من السكان، أملاً في أن ينتهي الأمر بهم إلى القبول بالسيادة الإيطالية، ولعل هذا ما حدا إيطالية ان تمنح برقة «دستوراً أساسياً». وقد تم ذلك في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩. وينص هذا الدستور على أن يعين ملك إيطالية والياً يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية لبرقة، ويكون لبرقة مجلس نواب محلي يتألف من نواب عن القبائل والحضر، بحيث يضاف إليهم عدد من الأعضاء المعينين يجلسون فيه بحق وظائفهم. أما إدارة البلاد فتتم على أساس تنظيم إدارات مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي.

وكفل القانون الأساسي حرية العبادة والدين وحق الملكية الفردية وحرية النشر

وإنشاء المدارس واحترام لغة البلاد. هذا إلى تفصيل أمور كثيرة لا نرى حاجة إلى ذكرها.

وقد أدرك مشايخ القبائل ما تنطوي عليه هذه البادرة من خطر. فعقد نحو مائة من كبارهم اجتماعاً في أجدابية قرروا فيه «أنهم لا يقبلون بالإيطاليين، إلا في المدن الساحلية، على أن يقتصر عملهم هناك على التجارة.

واتضح من إعلان الدستور من جهة، وقرار المشايخ من جهة أخرى، أنه من الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة، لعلها تؤدي إلى وضع الأمور في نصابها. وبدأت المفاوضات فعلاً، وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ وقع الاتفاق المعروف باتفاق الرجمة.

وبموجب هذا الاتفاق قسّمت برقة إلى قسمين: الشمالي، وفيه السواحل وبعض الجبل الأخضر، يخضع للسيادة الإيطالية. والجنوبي، وهو داخل ويشمل الجغبوب واوجيلة وجالو والكفرة، يكوِّن إدارة مستقلة هي الإمارة السنوسية، ويتمتع السيد محمد إدريس بلقب (أمير)، على أن يكون اللقب وراثياً. ومع أن عاصمة الإمارة هي أجدابية، فقد اشترط في الاتفاق على أن للأمير أن يتجول ويقيم في جميع أنحاء برقة، ويتدخل في إدارة المنطقة الإيطالية متى شعر أن مصلحة العرب تتطلب ذلك. والحد الفاصل بين المنطقتين هو خط يمتد جنوبي خميس والسلوق والرجمة الى شمالي الأبيار ثم يمر بغوط ساس وشمالي القصور وجنوبي سيدي رافع (الزاوية البيضاء) والصفصاف ومرتوبة وتميمي إلى طبرق.

وأدخل القانون الأساسي في صلب اتفاق الرجمة.

أعلنت إيطالية أنها لا تنوي بحال من الأحوال انتزاع الأرض من أصحابها، سواء في ذلك الأراضي التي يملكها الأفراد، وأراضي الزوايا.

وتعهد الأمير من جانبه في أن تحل الأدوار العسكرية وتسرح الوحدات العسكرية (في مدة ثمانية شهور) على أن يحتفظ بألف جندي فقط يستخدمهم في شؤون الإدارة وحفظ النظام. ورضيت إيطالية بأن تقدم مساعدات مالية للإمارة السنوسية تمكنها من تنظيم أعمالها، على أن يشجع الأمير التجارة ويضمن الواصلات والأمن.

وقد تم في الواقع انتخاب مجلس نيابي في عام ١٩٢١ (نيسان ـ أبريل)، واختير رئيساً له السيد صفي الدين. وعقد المجلس خمس جلسات (إلى آذار مارس ١٩٢٣) لما ألغت إيطالية جميع الاتفاقيات التي عقدتها مع السنوسية.

مرت المدة المتفق عليها مع الأمير السيد محمد إدريس لحل الأدوار، وهي ثمانية شهور، ولم تحل هذه الأدوار، التي كانت تعمرها فلول من أفراد المقاومة السنوسية منذ سنة ١٩١٧. وهذه الأدوار (في أجدابية والشليظمية ومروه وخولان والأبيار وتكنيس وعكرمة) كان يشرف على كل منها قائمقام وقائد جند وقاض وجامع

ضرائب يجمع حاجاتها من العرب؛ ومن هنا كان كل دور وحدة عسكرية إدارية قضائية، لا لنفسه فحسب، ولكن للمنطقة المحيطة به، وكانت الأدوار واسطة لنشر النفوذ الأميري السنوسي أو الاحتفاظ به قائماً. ومن هنا كان اهتمام إيطالية بحلها.

تعلل الأمير بأن حل هذه الأدوار قد يثير العرب على غير فائدة، ولذلك بدأ أمر بحثها من جديد وانتهى البحث بالأمير والإيطاليين إلى اتفاق جديد بشأنها يعرف باسم «اتفاق بومريم» الذي تم في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١. ومع أن الفريقين جددا الاتفاق الماضي بشأن حلها، فقد رئي أن يؤجل ذلك حتى يتسنى للإدارة الإيطالية توطيد أركانها في منطقتها. وإلى أن يتم ذلك رئي من المناسب إنشاء «الأدوار المختلطة» على أن يكون ثمة أربعة منها في عركمة وسلنطه والأبيار وتكنس، فيكون الجنود فيها إيطاليين وسنوسيين، بنسبة خمسة إلى أربعة، ويقوم ضباط إيطاليون بالإشراف على الإيطاليين، وضباط سنوسيون بقيادة الجند السنوسي. وأقيم «دور» إيطالي خاص في المخيلي (المخيلة).

والذي يبدو من هذا كله، بحسب رأي الإيطاليين أنفسهم، هو أن النفوذ الإيطالي كان في سبيل التقدم في الناحية السياسية.

لكن هذا كان في الظاهر فقط. فهؤلاء الإيطاليون يعترفون بأن إدارة برقة، باستثناء المدن، كانت في الواقع في أيدي السنوسيين، إما مباشرة أو بالوساطة. وهذه حالة ما كان ليرضى عنها الإيطاليون أبداً، وإن كانوا قد قبلوا بها موقتاً. وكان من الطبيعي أن يعود القتال إلى البلاد يوماً ما.

٥

على أثر خروج العثمانيين نهائياً من طرابلس، قامت المشاورات بين زعماء البلاد. فعقد اجتماع في مسلاته انتهى بإعلان الجمهورية في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ على أن يكون أعضاء حكومتها الشيخ سليمان الباروني ورمضان السويحلي وأحمد المريض وعبد النبي بلخير. وأنشىء مجلس شورى من خمسة وعشرين عضواً. وتوجهت حكومة الجمهورية إلى حكومات أميركا وبريطانية وفرنسة وإيطالية تنبئها بما تم وترجو منها الاعتراف بها. وبعد أن اتفق الأعضاء الأربعة على مناطق حكم كل منهم، رغبوا في المفاوضة مع الحكومة الإيطالية على نحو ما كان قد جرى بين هذه الحكومة والسيد محمد إدريس السنوسي. إلا أن الحكومة الإيطالية لم تجب حكومة الجمهورية إلى ما أرادت، بل على العكس حشدت في طرابلس جيشاً جراراً بقصد احتلال البلاد. ولما تعرضت هذه القوى الإيطالية لغير هجوم شنته عليها جماعات من المجاهدين، رأت الحكومة الإيطالية أن تتفاوض مع الحكومة الجمهورية. وتم الاجتماع بحلة الزيتونة في آذار (مارس) ١٩١٩. وبعد أخذ ورد استمرا مدة طويلة انتهى الأمر بالفريقين إلى صلح بنيادم الذي كانت نتيجته القانون الأساسي

الطرابلسي، الذي صدر في أول حزيران (يونيو) من السنة نفسها. وينص هذا القانون الأساسي على احترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات الدينية الفردية والعامة والمساواة في فرض الضرائب. ويسمح بالتدريس الخاص تحت إشراف الحكومة، وبتدريس المواد باللغة العربية في المدارس الابتدائية والمتوسطة، على أن تدرس اللغة الإيطالية بعد السنوات الثلاث الأولى. أما فيما يتعلق بالحكومة فقد أقر تعيين وال من قبل ملك إيطالية ومجلس نواب محلي منتخب، فيه بعض أعضاء معينين بحكم طبيعة الوظائف التي يشغلونها. وقد رأينا أن الانتخاب للمجلس في برقة كان يقوم على أساس التنظيم القبلي، أما في طرابلس فقد كان على أساس مندوب واحد لكل عشرين ألفاً من السكان. واعتبر أن عمل النواب الرئيسي إقرار الضرائب الحكومية وتوزيعها والاهتمام بالقواعد الأساسية للقيام بالخدمات العامة.

على أن كل هذا لم يكن يرافقه نية حسنة من جانب الطليان. فقد أخذوا يزرعون بذور الشقاق في البلاد، ويراوغون في وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ. لذلك اجتمع زعماء الحركة الوطنية وممثلون عن القسم الأكبر من المناطق الطرابلسية في غريان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ لبحث القضية من أساسها. وكان أحمد المريض رئيساً للمؤتمر، كما كان عبد الرحمن عزام (باشا) مستشاراً له. وقد اتخذ المؤتمر القرار التالي: «أن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي من الأصول بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة لا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة».

وقرر مؤتمر غريان أن يكون الجهاد في سبيل البلاد موحداً في برقة وطرابلس. وأرسل وَفْدٌ إلى سرت حيث اجتمع بمندوبي السنوسية حيث تم اتفاق يعرف باتفاق سرت على الأمور التالية:

أولا: يجب أن نوحد كلمتنا ضد عدونا الغاصب لبلادنا وضد المفسدين.

ثانياً: يجب أن يكون عدونا واحداً وصديقنا واحداً.

ثالثاً: أن كافة ما وقع من الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر إلى أن تستقر الحالة في الوطن وتتعين وضعية البلاد العمومية، ومع ذلك يجب أن يسعى الطرفان في المسامحة بين العربان، ومن يتعدى بعد الآن فعلى الحكومة التابع لها أن تعاقبه بما يستحق.

رابعاً: كل من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية على الحكومة المنسوب إليها، يعدم وتصادر أمواله حسب الشريعة الإسلامية.

خامساً: يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك

تقضي بتوحيد الزعامة في البلاد ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة.

سادساً: يتخذ الطرفان الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة وأن تكون تولية الأمير بإرادة الأمة.

سابعاً: متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لإدارة البلاد. وقبل ذلك، وتمهيداً لهذه الأعمال يجب على الفريقين أن يرسل كل منهما مندوباً للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضية للدفاع عن الوطن.

ثامناً: يتعهد الطرفان بأن لا يعترفوا للعدو بسلطة وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن فيها الآن. وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو وأن لا يعقدوا صلحاً أو هدنة إلا بموافقة الفريقين.

تاسعاً: إذا خرج العدو من حصونه مهاجماً جهة من الجهات وجب على الأخرى أن تمد المهاجم بالمهمات الحربية والمال والرجال وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز وإذا لم يفعل تهاجمه هي بدورها.

عاشراً: تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهري المحرم ورجب للنظر في مصالح البلاد.

حادي عشر: يشترط أن يوافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية في طرابلس.

ثاني عشر: مهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الودية بين الطرفين وتأييد هذه الاتفاقية.

وتبع ذلك، بعد مدة قصيرة، أن بايعت هيئة الإصلاح المركزية (وهي الهيئة التي انبثقت من مؤتمر غريان) السيد محمد إدريس السنوسي أميراً للقطرين، طرابلس وبرقة. وذلك في سبيل توحيد العمل في الدفاع عن البلاد والكفاح ضد المعتدين. وقد قبل الأمير ذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، بعد أن استشار أنصاره في برقة في مؤتمر عقد في جردس العبيد خصيصاً لبحث هذه القضية.

وكان قبول الأمير للبيعة وتوحيد الجهود هو ما تخشاه إيطالية، وأدرك الأمير أن إيطالية لا بد مضمرة شراً للبلاد ولشخصه، لذلك رأى أن ينسحب من الميدان فذهب إلى مصر بطريق الجغبوب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ تاركاً أخاه السيد محمد الرضى وابن عمه السيد صفي الدين لإدارة شؤون برقة، كما ظل أحمد المريض يدير أمور طرابلس، وكان قد تولى ذلك إثر البيعة. وتربصت إيطالية قليلاً، وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٢٣ وبدون سابق إنذار أو إعلان حرب، استولت السلطات الإيطالية على الأدوار المختلطة والدور السنوسي في خولان ومركز الإدارة في اجدابية وأسرت

الكثيرين من الجنود السنوسيين. وكان الفاشيون قد استولوا على شؤون إيطالية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ وبذلك تهيأ الطليان للأعمال الاستعمارية الجديدة. لذلك، أعلن الوالي الجديد في برقة في نيسان (أبريل) ١٩٢٣ «أن جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة وملغاة».

وكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد. وكانت حرباً لا هوادة فيها.

لكن القتال في طرابلس بدأ قبل ذلك. إذ إن جميع المحادثات والمفاوضات قد انتهت إلى الفشل. ولعل هذه الرسالة التي بعثت بها هيئة الاصلاح المركزية إلى نائب الوالي الايطالي في طرابلس تعبر عن موقف الفريقين واحدهما من الآخر. وقد أرسلت بعد انقطاع المفاوضات التي كانت قائمة في فندق الشريف:

«باندفاع أسلافكم مع تيار الفتنة والتفريق حدثت اضطرابات في البلاد وقفت الحكومة الإيطالية أمامها موقف المتفرج فاضطرت الأمة إلى عقد مؤتمر غريان وأبلغت مقرراته الصائبة إلى الحكومات وأرسلت وفدها للمطالبة بما أجمع عليه المؤتمر، فلم يكن حظه إلا الإعراض والاستخفاف بمهمة ذلك الوفد مع استمرارها في خطة المراوغة والتفريق.

«ولما حال الحول على وفدنا وهو يستعطف المصادر الرسمية وغير الرسمية والحكومة مصرة على تلك السياسة الممقوتة وتحقق أهل القطرين، طرابلس وبرقة أن حياتهما محفوفة بالخطر في الحال والاستقبال، وأن ما دهم أحد القطرين لا بد أن يحيق بالآخر لما بينهما من العلائق المادية والمعنوية لا سيما وأن إدارتهما إلى عهد الاحتلال واحدة، عندئذ تبادل عقلاء الفريقين المراسلات والآراء فيما يضمن الراحة ويفسح مجال الاخاء ويسهل سير الأمتين العربية والإيطالية في سبيل الحالة الاقتصادية مع المحافظة على حق إيطاليا السياسي. فقرر الفريقان بالاجماع في سرت اتفاقية من جملة نصوصها المطالبة بتوحيد ادارة القطرين وهو الحل النهائي الذي لا يبقى ريباً لهذه القضية المعضلة التي لا تريدها سياسة المراوغة والتفريق وطول الأمد ألا تحكما في عقد الخلاف فتصبح من الأمراض المزمنة، ويعسر حلها فضلاً عما تصاب به الأمتان من الخسائر وما يفوتهما من المنافع كما لا يخفى.

«أما نحن، أهل القطرين، فإن الأدوار المحزنة والتجارب المؤلمة أرشدتنا إلى صورة حل هذه المشكلة حلاً لاحظنا فيه المنافع الإيطالية سياسية كانت أو اقتصادية: وهو أن تؤسس حكومة نيابية للقطرين يرأسها رجل مسلم تنتخبه الأمة وتكون له السلطات الإدارية جميعها مع السلطة الدينية. ولا نظن أن الحكومة لا تستحسن هذا الحل المفيد إن تجردت عن ملاحظة الأشكال والاعتبارات ووجهت نظرها إلى الحقائق والجوهريات».

بعد انقطاع مفاوضات فندق الشريف في ١٠ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢ عاد

القتال إلى طرابلس، إلا أنه كان أشد وأمر. فقد قذف الاسطول الايطالي الزاوية. أما الطليان فقد خرجت جموعهم من طرابلس وغيرها فاحتلوا زواره ثم اتجهوا نحو العزيزية حيث كانت قوة المجاهدين متركزة، كما خرجت جيوش أخرى من مناطق ثانية. ولم يستطع المجاهدون الصمود أمام هذه القوى، فانسحبوا في أواخر شهر نيسان (أبريل). وفي خريف السنة نفسها (١٩٢٢) تمكنت الجيوش الايطالية من احتلال الغريان نفسها. ولقيت هيئة الإصلاح المركزية الأمرين من الضغط الإيطالي وانقطاع المدد وانعدام النظام. وشدد الطليان الحملة في مطلع سنة ١٩٢٣ فاضطر المجاهدون إلى الانسحاب إلى أورفله.

صمدت مصراته مدة أطول، ولعل السبب هو أن الطليان فضلوا العمل الآخر أولاً. فلما تم لهم ذلك وجهوا همهم نحوها، فسيروا جيشاً بطريق زليطن فاحتل هذه ثم سار إلى مصراته فاستولى عليها في أواخر شباط (فبراير) ١٩٢٣، ثم أتموا سيرهم نحو تاورغا حيث قامت بينهم وبين المجاهدين معارك كان فيها الحظ ضد هؤلاء.

كانت المحاولة الأخيرة للوقوف أمام الطليان في نفد، إذ جاءها السيد صفي الدين واجتمع بأحمد السويحلي وعبد النبي بلخير وآخرين. وقد تجمعت قوى استنصرت وأخذت تهاجم الطليان في مصراته وزليطن ومسلاته وغريان وترهونه والنواحي. فخرج الطليان للقتال تؤيدهم السفن من البحر والطائرات من الجو. فتم لهم التغلب على المجاهدين تدريجاً. وفي ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٣ استولى الطليان على اورفله، وبذلك انتهى القتال في طرابلس، واضطر الكثيرون إلى الخروج من بلادهم إلى تونس ومصر وغيرها من ديار الشرق العربي. وبدأ هؤلاء الدفاع عن ليبيا في الخارج.

ومع ذلك فقد ظلت إيطالية تلقى صعوبات في احتلال بقية البلاد الطرابلسية إلى ١٩٢٨ ولم يتم فتح الفزان إلا في ١٩٣٠، كما أن برقة قاومت إلى بعد ذلك قليلاً.

٦ ـ ليبيا وإيطاليا [تتمة]

١

في آذار (مارس) ١٩٢٣ تجدد القتال في برقة، واستمر إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢. وكان قتالاً عنيفاً مريراً لا هوادة فيه البتة. ذلك أنه أصبح الآن، من جانب الطليان، قتال موت أو حياة. فإيطالية الفاشية ما كانت تستطيع أن تقابل الإيطاليين بفشل مهما كلفها الأمر. ومن هنا كان تصميم الحكومة الايطالية على أن لا تبخل على المناضلين العرب بالقسوة والشدة والعنف والقتل والتشريد. وكان القتال، من جانب البرقاويين، دفاعاً عن الأهل والوطن، ولذلك استشرى أولئك الأشاوس، واندفعوا لا يبخلون على قومهم بالأرواح أو الأجسام، ويتحملون في سبيل الوطن ما لا قبل بتحمله إلا للأبطال المؤمنين. وقد كان أولئك المجاهدون أبطالاً مؤمنين ـ مؤمنين بحقهم في وطنهم، مؤمنين بالله ـ فقاتلوا وجاهدوا في سبيل هذا الإيمان العميق. وقد أتيح لي، أثناء إقامتي ببرقة، أن أعرف عمق هذا الايمان بالفكرة وصدق هذه العقيدة بالمبدأ من نفر من أولئك الذين اشتركوا في القتال ونقطة ارتكازه السيد عمر المختار، فأكبرت ذلك أيما إكبار.

ومع أن الذين حملوا السلاح في وجه العدوان الايطالي جماعات صغيرة، فالواقع أن كل رجل وامرأة كان مجاهداً في تلك السنوات. نعم، لقد اشترك بذلك الرجال والنساء والشيب والشبان، حتى لقد كان الايطاليون، على حد تعبيرهم أنفسهم، يقاتلون شعبًا وأمة لا جيشاً أو جماعة. وقد قال الجنرال غرازياني أن كل برقاوي كان ثائراً. وأبى غرازياني إلا أن يلقب الأبطال الذين دافعوا عن وطنهم «ثواراً»، ولو أنصف لقال عنهم إنهم كانوا أبطالاً مغاوير.

وفي هذا القتال المرير انعدمت المشاجرات والخلافات والحزازات القبلية، التي تسيطر في حياة البدو عادة. فلم يستطع الايطاليون أن يجمدوا ثغرة ينفذون منها إلى العرب ليفرقوا بين الصفوف. فكانت الجماعة، من أي قبيلة كانت، إذا دهمها خطر الأسر أمام قوة من الإيطاليين، تنتقل إلى واحدة من القبائل أو العشائر المفروض أنها مسالمة، وتدخل بين أبنائها، وتختفي هناك، وقد تضطر فئة إلى ترك القتال موقتاً لأن فرقة إيطالية تلاحقها، فتقوم فئة من القبيلة المسالمة مكانها، تاركة لها الوقت الكافي

للاستجمام، ثم اللحاق بدورها أو جماعتها.

ولما جاء بادوليو حاكماً لليبيا (١٩٢٨) خيّر البرقاويين بين التسليم بدون قيد أو شرط وبين التعرض لأن يقضي عليهم قضاء تاماً. ولكن الشعب المجاهد لم يخفه هذا الإنذار. ولن يخيف الإنذار قوماً يعتقدون أنهم على حق.

كان الأمير السيد محمد إدريس في مصر ليشرف بنفسه على أمر تأمين الذخائر والسلاح والمؤن، بقدر ما تسمح بذلك الأحوال، وهو فوق ذلك المرجع الأخير في كل أمر مهم. والسيد عمر المختار، النائب العام في برقة كان الروح الملهم لهذا الجهاد. فما كان يضن بنفسه في سبيل القتال والإدارة. وشهادة خصومه في ذلك شهادة لا تقبل التجريح. فقد قال فيه غرازياني «وخصمنا الذي لا يقهر، القائد الماهر، والخادم الأمين [للسيد] إدريس، كان قلب الثورة البرقاوية النابض، وروحها». وأكرم به من قلب وروح. وإلى جانبه وقف العشرات من مشايخ القبائل وشيوخ الزوايا. الذين لا يتسع المقام لذكرهم.

والسيد عمر المختار من عيلة فرحان من قبيلة المنفة. ولد عام (١٢٧٩) ١٨٦٢ بالبطنان، وتعلم في مدرسة زترور السنوسية، ثم أتم تعليمه في الجغبوب وانتقل مع السيد أحمد الشريف إلى الكفره. واختاره السيد لتولي مشيخة زاوية القصور [على مقربة من المرج] ليدبر أمرها وأمر قبيلة العبيد، المعروفة بعنادها وقوة شكيمتها. ثم كلفه أمر الجهاد ضد الفرنسيين في وداي، وعمل على نشر الإسلام في تلك الربوع. وفي عام ١٩٠٦ أعيد إلى زاوية القصور لأنه كان الرجل الوحيد الذي دبر أمر العبيد. وقد اشترك في الحرب ضد الايطاليين من أول الأمر. فلما تجدد القتال عام ١٩٢٣، وكان الأمير السيد محمد إدريس قد انتقل إلى مصر، عهد إلى السيد عمر المختار بالنيابة العامة عنه في قيادة الجهاد ببرقة فكان اختياراً موفقاً، لما كان يتحلى به من صدق العزيمة، وقوة الشكيمة، وكبر التضحية، وعلو الخلق، ورباطة الجأش، والإيمان بالله، والإخلاص للوطن.

لما اشتعلت نيران الحرب السنوسية الايطالية الثانية في برقة كان ضباط الايطاليين وقادتهم يعرفون البلاد معرفة تسهل عليهم العمليات العسكرية، وكان بإمكان إيطالية أن تنزل إلى الميدان مدافع قوية، كما أن السلاح الجوي كان قد أصبح ذا قيمة. وهذه كلها أمور كان من الطبيعي أن يفيد منها الايطاليون. ومن هنا كانت فرقهم، التي بلغ عددها في عام ١٩٢٦ نحو عشرين ألفاً، أقدر على مواجهة الأمور من الفرق الإيطالية التي تولت الأعمال العسكرية في الحملة الأولى (أي في ١٩١١).

أما برقة فلم يكن لها من المقاتلين في الميدان أكثر من ألف في وقت واحد. ذلك لأن طبيعة البلاد، وحاجتها إلى الأيدي العاملة، لم تكن تسمح لأكثر من هذا العدد بأن يتفرغ للقتال في موسم واحد. فضلاً عن أن كمية البنادق كانت محدودة، لأنها لم

تتجاوز، في وقت ما، أربعة آلاف بندقية مع القبائل، ونحو ألفي بندقية في أيدي الرجال المقاتلين. ولعل هذا خير ما يوضح لنا بطولة البرقاويين في هذا القتال المرير بين قوتين لا تساوي بينهما مطلقاً.

كانت برقة مقسومة، نظراً، إلى قمسين: فالسواحل وما إليها اعتبرها الإيطاليون مناطق خاضعة أو مستسلمة، وانتظروا منها أن تكون في جانبهم، بما في ذلك المدن. أما الداخل فهو الذي أطلقوا على سكانه اسم الثائرين. وحري بنا أن لا نجاري الإيطاليين في التسمية، فندعوهم «المجاهدين» ولكن هذا التقسيم كان فعلاً نظرياً. إذ إن الواقع كان يختلف عن ذلك. وفي هذا يقول الأستاذ «إيفانز پرتشارد» لم تكن حالة الجماعات الخاضعة مما يحسد عليه. فقد حتم عليهم أن يقيموا على مقربة من المراكز الايطالية، وكانت المناطق التي سمح لهم بزرعها أو برعي مواشيهم فيها محدودة. وكانت مضاربهم معرضة للتفتيش في كل ساعة. وأخذت السلطات منهم رهائن لضمان هدوئهم، وصادرت خيولهم. وكانت إذا عرفت السلطات الإيطالية أن أفراداً منهم اتصلوا بالمجاهدين، حتى الذين يمتون إليهم بصلة القربى، أنزلت بالجماعات العقوبات الشديدة، فصادرت مواشيهم وحبوبهم، وحرقت مضاربهم، وسجنت عدداً منهم، وقد تصل إلى حد قتلهم ... فلم يكن غريباً والحالة هذه أن يقنع كثيرون منهم بأن العمل في جانب إخوانهم المجاهدين هو خير وأبقى».

إن برقة كانت كلها جماعة واحدة في جهادها ضد إيطالية، وإن كان هذا العداء يكسوه في بعض الأحيان طبقة رقيقة من التعاون مع الايطاليين، ظاهراً. ولعل خير ما يوضح هذا الأمر أن الجماعات المقاتلة، رغم ما كانت تتعرض له من خسائر في الأرواح، استطاعت، حتى الساعة الأخيرة من الجهاد، أن تحتفظ بأعدادها كاملة في المعارك. ذلك لأن الفرق كان دائماً ينضم إليها رجال من الجماعات المفروض أنها خاضعة، لملء الفراغ. وقد قص عليَّ نفر من الذين اشتركوا في المعارك أنهم كانوا كثيراً ما يجرحون في معركة، بحيث يستحيل عليهم الاستمرار في العمل مدة، فيأوون إلى أقرب عشيرة أو قبيلة، فيهب رجال يأخذون محلهم، ويقيم الجرحى بين أهل العشيرة، كأنهم منهم، وليس ثمة من يرشد أو يشي أو يتكلم. إنها أمانة الضيف المقدسة. فإذا شفوا من جراحهم خرجوا للجهاد، وقلما يعود الذين أخذوا مكانهم إلى عشيرتهم، بل يستمرون في حومة القتال.

وقد أدرك ذلك المسؤولون من الإيطاليين. فقد شهد بذلك غرازياني، واعترف بالأمر بيليوپاتشي الذي قال: «لم يكن ثمة في الواقع خاضع وثائر [مجاهد]، لأن جميع سكان برقة كانوا تحت نفوذ قادة الثورة. فكان الجميع وحدة شعبية سياسية مالية، تقف في صف واحد لتمكن القوة المقاتلة من الصمود.

كانت وحدات القتال موزعة على القبائل، بحيث تعرف كل قبيلة ما عليها من

الرجال، وكذلك ما عليها من المال. ولكن هذه الفرق القبلية لم تكن دائماً من رجال القبيلة إطلاقاً، إذ كان يدخلها متطوعون من الاخوان والسودانيين والطرابلسيين [من اتباع السنوسية] وكان في كل فرقة أو دور كما يسمى قائد (للقتال) وقائمقام للأمور المدنية، وقاض للشرع، وعدد من المساعدين لهؤلاء. وبعض الضباط كانوا ممن تدربوا في أيام القتال الأولى، على أيدي الضباط الأتراك.

كانت الأدوار كلها تحت إشراف السيد عمر المختار، النائب العام عن السنوسية. وهذا البطل المغوار، الذي كان قد تجاوز الستين من عمره لما ولي الأمر، أشرف على كل صغيرة وكبيرة من أمور القتال. فهناك الأمداد التي يجب أن تصل من مصر، وهناك الاتصال المستمر الذي يجب أن يحتفظ به بين الأدوار، وثمة الأموال التي يجب أن تجمع لتمكن المجاهدين من الحصول على حاجاتهم من أكل وذخيرة وسلاح، وكل مبلغ دفعه أي برقاوي أخذ لقاءه إيصالاً من القيادة العامة. وكان السيد عمر على اتصال دائم مع الأمير السيد محمد إدريس في مصر. وهذه أمور كلها تقتضي مقدرة ودهاء وشجاعة، متى عرفنا أن إيطالية كان باستطاعتها أن تملأ الطرق والمراكز، وهي محدودة في الأراضي الصحراوية، بعيونها ورجالها. ويظل أمران حريان بالذكر يدلان على أثر السيد عمر: الأول، أنه نفخ في المجاهدين روحاً عالية؛ والثاني، أنه لم يتساهل مع واحد منهم في أمر من أمور النظام. فما اعتدى أحد المجاهدين على أحد اعتداء لا يسمح به الجهاد وروحه، إلا لقي على أيدي عمر المختار العقوبة التي يستحقها. وإنها لمزية كبرى لرجل في مثل هذه الأحوال أن يكسب احترام جماعته وتقديرهم، مع أنه لم يكن في يوم من الأيام متساهلاً معهم. ولكنها النفوس الكبيرة لا تأنف من الاعتراف لأكبرها بحقه ومنزلته.

وكان التصادم بين المجاهدين والايطاليين مستمراً. ويكفي للدلالة على مداه أن نذكر أنه في العام الأخير من الجهاد، على رواية غرازياني نفسه، كان ثمة ثلاث وخمسون معركة ومئتان وعشر من المناوشات.

٢

لما عادت الحرب جذعة كان ثمة أربعة أدوار مختلطة (هي الأبيار وتكنس وسلنطة وعكرمة). وكان هناك أدوار سنوسية صرفة في أجدابية وخولان والمخيلى (المخيلة). هذا فضلاً عن مراكز للسنوسيين يتراوح عددها بين عشرة وخمسة عشر. فكانت الأدوار المختلطة، ودور المخيلي أول ما استولى عليه الإيطاليون. أما المناطق التي كانت تحت النفوذ الإيطالي فعلاً في عام ١٩٢٢ فهي: (١) منطقة تمتد من قمينس إلى طلميثة في عرض لا يزيد على أربعين كيلومتراً، وتشمل بني غازي. (٢) درنة وأرباضها. (٣) طبرق. ثم أخذ الإيطاليون يرسلون فرقهم المسلحة للاستيلاء المنظم

على السواحل والجبل الأخضر. لكنهم لم يلبثوا أن اضطروا إلى الاعتماد على الفرق الصغيرة لتعقب المجاهدين في فرقهم الصغيرة جداً.

ولسنا نطمع، في هذه الرسالة المقتضبة أن نؤرخ لمعارك هذه الحرب ومواقعها ومناوشاتها؛ فهذا أمر يحتاج إلى كتاب خاص، ولذلك نرى أن نجمل الأمر اجمالاً بين خطوطه الرئيسة:

(١) أرسلت إيطالية، بعد الاستيلاء على الأدوار، قوة ميكانيكية كبيرة إلى غرب برقة، قامت بقتل الناس وتحريق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها، بدون تمييز أو تفريق بين مقاتل ومسالم. ولما بدأت الأمطار تهطل، وأصبح من المتعذر على القوى الميكانيكية أن تسير، قامت الطائرات بضرب الأهلين بالرصاص من الجو. ولما كانت هذه المنطقة مكشوفة، فقد نجحت الحملة في قتل المئات، وأسر العديدين، وحملت الكثيرين على إعلان خضوعهم لإيطالية (قدر العدد بما يزيد على عشرين ألفاً قليلاً). ولم يكن رجال إيطالية قد أدركوا بعد أن مثل هذا الخضوع لا قيمة له، فهللوا واستبشروا بأن احتلال برقة وإخضاعها أمر قريب المنال، لكنهم أدركوا فيما بعد مدى خطأهم. وقد احتل الإيطاليون أجدابية في هذه الحملة.

(٢) حملات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. كانت هذه في الغالب رداً على هجوم الفرق الوطنية ضد الايطاليين. ومن الأسماء التي لمعت في هذه الفترة، صالح الطيوش وجماعته من المغاربة في جهات أجدابية، وأبو القاسم الزنتاني على رأس العواقير ضد حاميات الأبيار والرجمة وبنينة، وعمر المختار وقبيلة العبيد ضد حاميات المرح وطلميثة، وحسين الجويفي وجماعته من البراعصة قضوا مضاجع حامية الزاوية البيضاء والفايدية وسلنطة، وقطيط بو موسى قاد فرقة الحسا والعبيدات وعسكر قبالة خولان. وكان المجاهدون هم دوماً البادئين بالقتال. ولم يتمكن الايطاليون من التقدم كثيراً في هذه الفترة، فكل ما احتلوه هو مناطق صغيرة متفرقة في الجبل الأخضر وطبرق. لكن في الواقع ظلم سلطتهم لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها الجند.

(٣) ١٩٢٦ ـ أعدت إيطالية في هذا العام حملة كبيرة أرادت أن تحتل بها الجغبوب، رامية من وراء ذلك إلى كسر معنويات المجاهدين. وقد تم لها الاحتلال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٢٦. لكن ذلك لم يفت في عضد المجاهدين، بل لعله قوّاهم عقيدة في وجوب الدفاع والتغلب على المعتدين.

(٤) ١٩٢٧ ـ شهدت برقة تغييراً في حاكمها الايطالي في مطلع هذا العام، إذ جاء تيروتسي، وهو الثالث منذ سنة ١٩٢٣، وقد أدرك، بعد قليل من الوقت، أن كل ما كان قد قيل عن استسلام القبائل، أو احتلال الأماكن، لم يوسع مناطق النفوذ الايطالي كثيراً. لذلك اتجه همه إلى احتلال جهات من الجبل الأخضر يمكن أن تؤدي إلى وصل المراكز الإيطالية ببعضها، واحتلال منطقة سرته حتى يؤمن المدد من الغرب والهجوم

المتصل على أجدابية وما إليها. فتم له احتلال ما تبقى من الجبل الأخضر في هذه السنة.

(٥) سنة ١٩٢٨ ـ في هذه السنة تم احتلال منطقة سرته.

(٦) سنة ١٩٢٩ ـ كان بادوليو قد عين حاكماً عاماً لليبيا في أواخر سنة ١٩٢٨، وفي أوائل ١٩٢٩ عين سيشلياني نائب حاكم لبرقة. وقد خير بادوليو أهل ليبيا بين الاستسلام دون قيد ولا شرط، وبين أن يبادوا عن بكرة أبيهم. وكان هذا الإنذار كافياً لإثارة الهمم. وقد بدا ذلك في كثرة ما قام به العرب من هجمات، وإن كان الهجوم أصبح أصعب عليهم الآن، لأن الجبل الأخضر كان قد خرج من أيديهم. وفي أواسط هذه السنة عقدت هدنة بين عمر المختار والايطاليين رغبة في الوصول إلى صلح. لكن بعد خمسة شهور من المفاوضات العقيمة، عاود القتال سيرته الأولى. وقد طلب عمر المختار العودة إلى اتفاق الرحمة، واشترط أن يكون في المفاوضات ممثلون من مصر وتونس. ولكن إيطالية ما كانت تنوي خيراً حقاً، ولذلك لم تنته المفاوضات إلى نتيجة.

وها نحن ننقل أرقاماً تظهر ما خسره العرب في برقة في المعارك، وما صودر من مواشيهم؛ إلى نهاية عام ١٩٢٩.

السنة	القتلى من الرجال	المواشي التي صودرت أو قتلت
١٩٢٣	٨٠٠	٣٩,٠٠٠
٢٥/١٩٢٤	٨٥٠	٢٥,٠٠٠
١٩٢٦	٣٠٣	١٨,٥٠٠
١٩٢٧	١٢٩٦	٣٠,٤٠٠
١٩٢٨	٢٨٠	٢٦,٨٦٦
١٩٢٩	٨٠٠	٢,٠٠٠
المجموع	٤٣٢٩	١٤١,٧٦٦

ولا يدخل في عداد القتلى أولئك الذين ازهقت أرواحهم في غير ساحات القتال. وقد قدرت خسارة سكان برقة في سنوات القتال بنحو النصف أو الثلث على الأقل. ومثل ذلك يقال عن بقية ليبيا.

في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٠ وصل غرازياني إلى بني غازي، وقد خلّد الرجل اسمه على أنه «جزار برقة». وكل خطوة خطاها في تلك البلاد، وكل أمر أعطاه، يؤكد أنه حصل على هذا اللقب بحق!.

وصل غرازياني إلى برقة في آذار (مارس) ١٩٣٠، وكان مصمماً على وضع حد

للثورة الوطنية في البلاد. فانتهج لذلك خطة حققت له ما أراد، ودفع ثمن تحقيق آماله الشعب البرقاوي كاملاً. ذلك أن غرازياني اعتزم قبل كل شيء أن يحول دون المجاهدين ووصول الإمدادات لهم من بقية السكان. وفي سبيل ذلك صادر جميع السلاح الذي كان مع العرب الآمنين. ووزع على الجند البرقاوي، العامل في القوى الايطالية، نوعاً من البنادق يختلف عما كان بأيدي المجاهدين، حتى يضمن أن لا تتسرب هذه البنادق إلى المجاهدين. وأنشأ غرازياني «المحكمة الطائرة» وهي محكمة عسكرية كان يتنقل أعضاؤها بالطائرة إلى حيث يلقى القبض على من يعرف عنه أنه ساعد أحداً من المجاهدين أو اشترك في عمل عدائي. وكانت المحكمة تأخذ بالظنة، وتحاكم محاكمة صورية. وتصدر الحكم في التو، وتنفذه في الحال، وكان يغلب على الحكم أن يفوق الجرم ليكون ذلك رادعاً للغير.

ثم أقفل غرازياني الزوايا السنوسية، وصادر أملاكها. ونفى شيوخها، وعطل مرافق الحياة فيها.

ولكن هذا كله كان أمراً بسيطاً بالنسبة إلى معسكرات الاعتقال التي أقامها. لقد أقصى غرازياني ثمانين ألفاً من البدو ـ رجالاً ونساء وأطفالاً ـ إلى برقة البيضاء ومنطقة سرتة، وهي أشد أجزاء برقة الغربية قحولة. وأرسل معهم ٦٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية. وكان ذلك في صيف ١٩٣٠. وانتشرت الأوبئة بين السكان، فزهقت أرواح الآلاف من الناس، وهلكت المواشي بسبب الحر وقلة الماء.

وأراد غرازياني أن يقطع المؤن والمساعدات من مصر عن برقة، فأقام حاجزاً من الأسلاك الشائكة بين القطرين، طوله نحو ثلاثمائة كيلومتر، يبدأ عند البحر في الشمال، وينتهي على مقربة من الجغبوب.

ثم أعمل سيفه بطشاً في الناس وفتكاً، دون أن يكون له رادع.

وكانت إيطالية قد احتلت الكفرة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، لما رفع بادوليو، بحضور الأمير لوبليه، العلم الايطالي على زاوية التاج.

أبت الأقدار إلا أن تساعد غرازياني فوقع السيد عمر المختار أسيراً بيد الجند الايطالي، بعد أن جرح، على مقربة من سيدي رافع (الزاوية البيضاء) وذلك في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ فكان ذلك إيذاناً بانتهاء المقاومة، واعتماد الصبر موقتاً، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ألقي القبض على السيد عمر المختار، وأرسل إلى بني غازي، وأودع السجن وبلغ الخبر غرازياني وهو في إيطالية، فعاد إلى برقة مسرعاً، وأمر المحكمة الطائرة بالانعقاد لمحاكمة المختار حالاً (١٥ أيلول). وقد طلب غرازياني السيد عمر المختار صباح يوم المحاكمة إلى مكتبه، فجيء به مصفداً. فبدا له «ولياً من أولياء الله، لم ينل الأسر والسجن شيئاً من وقاره وجلال هيبته. أما الحديث الذي دار بين الرجلين،

فيتلخص في أن غرازياني حاول أن يظهر السيد عمر المختار بمظهر المخطىء الذي إنما كان يقوم بأعمال لصوصية، ولكن المختار بدأ ثابت العزم رابط الجأش وتمسك بأنه إنما كان يجاهد في سبيل الله وقومه وجماعته، ويدافع عن قضية حق وعدل.

وفي دار البرلمان البرقاوي، الذي أغلق منذ سنة ١٩٢٣، عقدت المحكمة جلسة خاصة لمحاكمة السيد عمر المختار في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، واستغرقت محاكمته ساعة وربع الساعة.

جيء بالسيد عمر المختار إلى قاعة الجلسة مكبلاً بالحديد، وحوله الحراس من كل جانب. وكان مكاني في القاعة بجانب السيد عمر، وأحضر الطليان أحد التراجمة الرسميين. فلما بدأ استجواب السيد عمر بلغ التأثر بالترجمان حداً جعله لا يستطيع إخفاء تأثره، وظهر عليه الارتباك، فأمر رئيس المحكمة باستبعاده وإحضار ترجمان آخر. فاختير لمبروزو، وهو يهودي، من بين الحاضرين في الجلسة. وكان السيد عمر جريئاً صريحاً يصحح للمحكمة بعض الوقائع. وبعد استجواب ومناقشة وقف المدعي العمومي ـ الكولونيل بدندو ـ فطلب الحكم على السيد عمر بالإعدام. وعندما جاء دور المحامي المعهود إليه بالدفاع عن السيد عمر، وكان ضابطاً إيطالياً، قال «إنني كجندي لا أتردد البتة إذا وقعت عيناي على عمر المختار في ميدان القتال في إطلاق الرصاص عليه وقتله، وأفعل ذلك أيضاً كإيطالي أمقته وأكرهه. ولكنني، وقد كلفت الدفاع عنه، فإنني أطلب حكماً هو في نظري أشد هولاً من الإعدام نفسه وأقصد بذلك الحكم عليه بالسجن مدى الحياة نظراً لكبر سنه وشيخوخته. وعندئذ تدخل المدعي العمومي وقطع الحديث على المحامي وطلب من رئيس المحكمة أن يمنعه من إتمام مرافعته مستنداً في طلبه هذا إلى أن الدفاع قد خرج عن الموضوع وليس من حقه أن يتكلم عن كبر سن عمر المختار وشيخوخته. ووافقت المحكمة ومنعت المحامي من إتمام مرافعته. وفضلاً عن ذلك فلم تعين محامياً بدلاً منه، بل سأل رئيس المحكمة السيد عمر إذا كان لديه ما يقوله، فلما أجاب المختار بالنفي، انسحبت المحكمة، وبعد فترة وجيزة من الزمن عادت من مداولاتها ونطق الرئيس بالحكم فإذا هو يقضي بإعدام المختار، فقابله عمر يقوله «إنا لله وإنا إليه راجعون».

وعلى مقربة من السلوق، على بعد نحو كيلومترين إلى الجهة الجنوبية الشرقية منها، حشد عشرون ألفاً من البرقاويين قسراً، ليشاهدوا إعدام السيد عمر المختار في الساعة التاسعة من صباح ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١.

وبفقده فقدت الثورة حياتها وهدأت موقتاً.

٣

تم لإيطالية النصر في ليبيا. فما الذي فعلته في تلك البلاد؟.

لقد شردت إيطالية زعماء السنوسية، وأغلقت الزوايا، وصادرت أملاكها، وأقصت

الزعماء عن بلادهم وأجلت السكان عن أراضيهم، وملكت هذه الأراضي الخصبة في الجبل والسواحل لشركة (أنته) الإيطالية لاستعمارها. وحتى البساتين ومزارع النخيل التابعة للسنوسية صادرتها السلطات الإيطالية.

وصارت الإدارة الايطالية للبلاد إدارة عسكرية مباشرة، هي إدارة الفئة الغالبة للجماعة المغلوبة. وفي عام ١٩٣٩ جعلت البلاد (طرابلس وبرقة) جزءاً من المملكة الإيطالية، وصارت الولايات الأربع الليبية (طرابلس ومصراته وبني غازي ودرنة) ولايات إيطالية بكل معنى الكلمة. وسن قانون للرعوية أصبح بموجبه في برقة رعايا إيطاليون كاثوليك ورعايا إيطاليون مسلمون.

على أن المهم، في هذا كله، هو أن الجزء الصالح للاستغلال من أراضي ليبيا أصبح وقفاً على الإيطاليين لا يجوز للعرب أن يتملكوا فيه أرضاً أو ينشئوا فيه مزارع. ففي برقة مثلاً استولى الايطاليون على الجبل الأخضر. وأما البدو فقد سمح لهم أن يقيموا في برقة البيضاء وبعض برقة الحمراء وسرته وفي مرمريقة وهي شرق برقة، أي في الجناحين المجدبين، بينما حيل بينهم وبين الجبل الأخضر قلب برقة الخفاق وعصبها. وحتى في الجهات المتروكة للبدو عيّنت إيطالية الأماكن التي يجوز أن تسكن، وحددت الأجزاء التي يجوز لقطعانهم أن تسرح فيها. ومثل هذا تماماً جرى في طرابلس.

واهتمت إيطالية اهتماماً كبيراً بعزل ليبيا بكاملها عن العالمين العربي والإسلامي. فأنشأت مدرسة دينية إسلامية في طرابلس، لتمنع طلاب العلم من السفر إلى الأزهر أو جامع الزيتونة في تونس.

جردت إيطالية السكان من أراضيهم. وفي عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ كانت السلطات قد سجلت ٤٥٠,٠٠٠ من الهكتارات باسم حكومة المستعمرة. وليتضح للقارىء الطرق التي حصلت بها السلطات على هذه الأراضي، نضع أمامه جدولاً يبين القضية في دورها الأول، أي بين ١٩٢٢ و١٩٣١:

المساحة (بالهكتار)	الوسيلة
٩,١٢٤	حق الفتح، أي أملاك الدولة العثمانية
٤٣,٤٤١	الشراء، ونزع الملكية، وحمل المالك على التنازل عن أرضه.
٦٢,٢٢٥	المصادرة المباشرة (أملاك الزوايا)
٦,٠٠٠	المصادرة المباشرة (أملاك المجاهدين)
١٢٠,٧٩٠	

أمـا بعـد ١٩٣١، فـازداد اسـتـعـمـال وسـائل الـحـمل على التنازل، أو نـزع الملكيـة، ولذلك حصلت إيطالية لشركة «أنته» على كل ما تحتاج إليه للقيام بالخطوات الأولى من العمل.

ولعل خير ما يلخص الأهداف التي رمت إليها إيطالية من احتلال ليبيا هو ما كتبه أغوستيني (١٩٢٦):

«يجب أن تكون ليبيا مصدراً رئيسياً للجنس الإيطالي في أفريقية، وعلى سكانها أن يحققوا الأهداف التالية:

«فمن الناحية العنصرية: يصبح سكان ليبيا إيطاليين ويستولون على الأراضي الزراعية والموارد الصناعية والتجارية في البلاد.

«ومن الناحية السياسية: تحقق ليبيا المحافظة على التوازن في البحر المتوسط.

«ومن الناحية العسكرية: تصبح ليبيا مستعمرة مسلحة قادرة على المحافظة على نفسها بنفسها ومستعدة للقيام بذلك، وبامكانها تسليح السكان.

«ومن الناحية الاقتصادية: تنمي ليبيا مواردها الزراعية ومصايد الأسماك فيها وإمكانياتها الصناعية وحركة السياحة، بحيث تمد الأم (إيطالية) بالمواد الخام، وتصبح هي سوقاً للمنتجات المصنوعة».

هيئت الأرض للمعمرين الايطاليين، وجيء بأول جماعة كبيرة إلى ليبيا منهم (٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٨)، ولعل نصف هؤلاء جاءوا برقة. وإذا أضفنا الذين كانوا في برقة قبلاً في المدن وفي القرى، كان العدد كله نحو ٣٠,٠٠٠ ألفاً أو يزيد. وكانت ثمة شحنة جديدة من الايطاليين على وشك الرحيل، لكن نشوب الحرب أوقفها. وكان مجموع الايطاليين في ليبيا سنة ١٩٣٩ نحو ٧٠,٠٠٠ ـ ٧٥,٠٠٠.

وقد أعدت الأرض والمزارع للسكان قبل وصولهم، فدونتُ في عام ١٩٤٩ ما يأتي عن هذه المزارع في برقة: «لما وصلنا الجبل الأخضر، أي منذ تسلقنا ممر طوكرة، رأينا هذه الأبنية المنظمة التي أقامها الايطاليون في هذه البلاد لأبناء جنسهم، بعد أن طردوا العرب منها، وأقصوهم عنها إلى جهة خليج سرت الصحراوي غرباً، والبطنان شرقاً. هذه المنازل على نوعين: فالأول هو قرى كبيرة تحتوي كل قرية منها على جميع ما يلزم للقرية الكبيرة ـ مزارع، سوق، كنيسة، مركز للإدارة، دور للسكن، وحول هذه كلها، بقايا الحدائق الغناء، التي أهمل أكثرها أيام الحرب ولم يتح للناس بعد أن يصلحوا إلا أقلها. والنوع الثاني دور هي مزارع فقط، وهذه تقوم على جانبي الطريق، على أبعاد منظمة، وكل دار تتسع لعائلة أو اثنتين، وأمامها وخلفها وعلى جانبيها شجيرات، بقي من بعضها قراميها في الأرض. وتحيط بها قطعة واسعة من الأرض تصلح لزراعة الحبوب أو الأشجار المثمرة أو كليهما، وخلف هذه الدار أقيمت دار أخرى لتكون زريبة أو اسطبلاً للحيوانات التابعة للمزرعة.

«مررنا ببعض هذه الدور المنفردة وقد خرب أو تلف، إما نتيجة للحرب، أو نتيجة للإهمال. أما في القرى والمدن الصغيرة فالبيوت اليوم مأهولة، وكذلك الحوانيت، فإنها مفتوحة، وهذه القرى أكثر عمراناً من المزارع المنفردة».

استأثر الايطاليون بالأرض الجيدة، ومنعوا العرب عنها، لكنهم سمحوا لأهل المدن منهم أن يظلوا فيها، ولم يكن قد بقي منهم فيها إلا أقلهم. وأولئك الذين كانوا في المدن، أو الذين سمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في نطاق المجتمع الايطالي، حاول الايطاليون «طلينتهم». «وهذه الطلينة شملت التعليم، باعتباره الأساس الأول لتغيير الكثير من أحوال الناس. وقد كلفت الحكومة الايطالية، بادىء الأمر، الأستاذ المستشرق كارلو نلّينو، أن يضع منهاجاً للتعليم في ليبيا. فلما أتم وضعه، رفضته الحكومة، باعتبار أن نلينو لم يراع في منهاجه الناحية الاستعمارية. واتخذت منهاجاً، ظل في مبدأه واحداً، وإن اختلفت الدقة في تنفيذه، كما اختلفت بعض تفاصيله بين وقت وآخر. والأصل فيه هو أن يحرم العرب التعليم إلا أقله، ومن هنا كانت ليبيا كلها فيها سنة ١٩٣٩ ما يزيد قليلاً على المئة مدرسة. وقلة التعليم كانت تشمل نوعه كما كانت تشمل كميته. فقد اقتصر فيها على التعليم الابتدائي جداً (الأولى). وكانت المدة خمس سنوات، يتعلم فيها الطفل العربي اللغة العربية، في السنوات الثلاث الأولى إلى جانب اللغة الإيطالية، أما في السنتين الأخيرتين فكانت الإيطالية اللغة الرئيسة والعربية اللغة الثانوية. وبذلك صار العربي الليبي أمهر في استعمال الايطالية، بل كان عاجزاً عن استعمال لغته العربية استعمالاً وافياً».

وقد افتتحت في بني غازي مدرسة لإعداد المعلمين، لكن تعليمها كان ابتدائياً. وإن كان لخريجيها الموجودين في برقة الآن أثر في الحياة العامة والتعليم، فيرجع الفضل فيه إلى جهود شخصية بذلوها للتزيد من المعرفة، بعد أن جلا الكابوس الايطالي عنهم. وكان في طرابلس مدارس لإعداد المعلمين ولتعليم الصناعات الفنون وللتدريس الثانوي. ولكنها كانت محدودة مقيدة. ومن ثم فلم يكن مجال التعليم أمام العرب واسعاً. أما الإيطاليون فقد أتيحت لهم جميع الفرص اللازمة لتعليمهم وتثقيفهم.

«وقد كان اقتناء الكتب في أيام الايطاليين يعتبر أمراً حراماً يستحق الناس عليه العقاب».

«وقد جهّل الايطاليون السكان لا في شئون العلم فقط، ولكن في كل ناحية من نواحي العمل الماهر. وقد امتص الإيطاليون عصارة القوم جيلاً كاملاً، فتركوهم وكأنهم فقدوا نشاطهم، ومن هنا كان الزعم الخاطىء، عند أولئك الذين لم يفهموا الحالة تماماً، بأن الليبيين قوم كسالى. والواقع أنهم ليسوا كذلك. ولكنهم شعب نشيط يتمتع بقوى كثيرة كامنة، هي التي مكنته من أن يحتفظ بوجوده، وبتقدم هذه الخطوات

الواسعة، على ما نشاهده فيه منذ أن رفع عنه الكابوس الإيطالي، وخاصة منذ الاستقلال.

«وكان الايطاليون يفرقون، عملاً ونظراً، بين بني جنسهم وبين العرب. فالعربي لم يكن يجوز له أن يركب الدرجة الأولى في السيارات العامة، ولم يكن يجوز له ان يجلس في بعض المقاهي. ولم يكن يسمح لإيطالي أن يمسح حذاء عربي».

هذه هي الروح التي سارت بها إيطالية في ليبيا وهي، كما قال عنها الأستاذ إيفانزير تشارد «إنه لم يكن ثمة فرق بين هدف الحكومة الفاشية والحكومات التي سبقتها في برقة. لقد رمت جميعها إلى انتزاع البلاد من أيدي أصحابها بقوة السلاح، وإسكان المعمرين الايطاليين فيها، واستغلالها لمصلحتهم، «ومن هنا كانت هذه الخطط الدقيقة لهذه الأعمال، مدى جيل كامل».

٤

انتشر الليبيون المهاجرون في تونس ومصر وسورية ولبنان، وكانت الجالية الليبية في مصر أكبر هذه الجاليات، وكان وجود الأمير السيد محمد إدريس هناك مدعاة لتركز الكثير من الجهود حوله. وكانت اتصالاته السياسية مستمرة وكتاباته في الصحف حول القضية الليبية وخاصة بعد اتفاق الجغبوب متعددة (في المقطم في شهري أغسطس وأكتوبر سنة ١٩٢٦). إلا أنه من الملاحظ أنه بعد انتصار إيطالية على الكفاح الليبي قل نشاطه بعض الشيء، ولعله كان للأحوال السياسية العامة في ذلك بعض الأثر.

وكانت لليبيين جالية لا يستهان بها في سورية. وتأسست في دمشق في سنة ١٩٢٨ «جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالشام» برئاسة بشير السعداوي. وهذه الجمعية هي التي وضعت سنة ١٩٢٩ الميثاق الوطني. ونصه هو.

١ ـ تأليف حكومة وطنية ذات سيادة قومية لطرابلس ـ برقة يرأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.

٢ ـ دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور للبلاد.

٣ ـ انتخاب الأمة مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها إياه الدستور.

٤ ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.

٥ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه.

٦ ـ العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.

٧ ـ العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.

٨ ـ تنظم العلاقة بين الأمة الطرابلسية البرقاوية والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدّقها المجلس النيابي. ولعله كان ثمة الكثير من التفاهم بين جمعية دمشق وبين الأمير محمد إدريس.

على أنه كان في مصر جماعة أخرى من الليبيين، تعمل بإرشاد أحمد السويحلي. وهذه الجماعة نشرت الكثير من البيانات والرسائل والمقالات عن حالة ليبيا. وكان الغرض الرئيسي من كل هذا المحافظة على الروح المعنوية الليبية داخل القطر نفسه وفي المهاجر. ومن الطبيعي أن جميع الهيئات الليبية كانت تعمل في سبيل استقلال البلاد والدفاع عن حقوق السكان. وإن كان بين هذه الجماعات أي خلاف فلم يكن حول الأهداف والأغراض وإنما كان حول الوسائل.

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية تجدد السعي بين الليبيين في مصر خاصة في سبيل توحيد الجهود. وعقد اجتماع بين الطرابلسيين والبرقاويين في دار الأمير السيد محمد إدريس بالاسكندرية بتاريخ ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٩ تشاور فيه المجتمعون في قضايا البلاد. وانتهى الاجتماع باتخاذ القرار الثاني الذي وقعه ٥١ من مشايخ القبائل:

«بسم الله الرحمن الرحيم. بعد حمد الله والصلاة على رسول الله قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية المهاجرون بالديار المصرية في اليوم السادس من شهر رمضان المعظم بالاسكندرية وتشاوروا في حالتهم الاستقبالية، وقر قرارهم على انتخاب من يمثلهم في كل الأمور ويعرب عن آرائهم. وبذلك وضعوا ثقتهم في سمو الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي الذي يمثلهم تمثيلاً حقيقياً لما له من المكانة الرفيعة في نفوسهم، حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها. وقد قبل منهم ذلك على أن تكون هيئة شورية مربوطة به ومربوط بها، لتكون الأداة المبلغة والمعربة عن منتخبيها وهي التي تمثلهم تمثيلاً صحيحاً، وأن يعين وكيلاً لها يقوم مقامه في حالة الغياب، ويكون من أفراد الهيئة في حالة حضوره، وللهيئة الحق في تثبيت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبية الأصوات».

ولما دخلت إيطالية الحرب ضد الحلفاء جاء وقت العمل الجدي. وهنا دب شيء من الخلاف حول سبيل هذا العمل وما يجب أن يسبقه من اتفاق بين أولئك الذين يعملون ـ أي الطرابلسيون البرقاويون ـ وبين الذين يريدون مساعدتهم ومن ثم مساعدة أنفسهم ـ أي الحكومة البريطانية، باعتبار أن الميدان الإفريقي كان في منطقة نفوذها. فدعا الأمير محمد إدريس إلى اجتماع عقد في ٧ و٨ آب (أغسطس) ١٩٤٠ في القاهرة، حضره مؤيدو وجهة نظره، وتخلف عنه الكثيرون من زعماء الطرابلسيين. وقد أطلق على المجتمعين «الجمعية الوطنية الليبية». وبعد مشاورات طويلة أصدر المجتمعون في ٩ آب (أغسطس) البيان التالي:

بسم الله وحده

عقدت الجمعية الوطنية الطرابلسية البرقاوية المكونة من الرؤساء والزعماء التي لها الحق وحدها في تقرير مصير الوطن، جلساتها يوم الخميس والجمعة ٨ و٩

أغسطس سنة ١٩٤٠. وبعد البحث والتفكير في المستقبل ودرس الحالة والموقف الحاضر والنظر للفائدة السامية التي ضحت في سبيلها بدماء الشهداء، وهاجرت من أجلها بسبب الظلم والاضطهاد لها، قررت بالاجماع ما يلي.

١ ـ وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الإيطالي الغاشم..

٢ ـ إعلان الامارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد إدريس المهدي المبايع له بالإمارة على القطرين.

٣ ـ تعيين هيئة تمثل القطرين طرابلس وبرقة وتكوين مجلس شوري للأمير المشار إليه.

٤ ـ خوض غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية.

٥ ـ تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر موقتاً.

٦ ـ التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولإدارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام موقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب.

٧ ـ تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفي هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله.

تلي هذا القرار بعد كتابته ووقع عليه من قبلنا وعاهدنا الله على تنفيذه والعمل بموجبه تحت رعاية أميرنا المشار إليه.

تحريراً في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠.

وأقيم معسكر للتدريب في امبابة بمصر بلغ المطوعون فيه ما يزيد على ٤٠٠٠ ليبي، كانوا فيما بعد عوناً كبيراً للحلفاء في حملاتهم ضد قوى المحور في أفريقية، وساهموا مساهمة فعلية في الحرب. هذا بالإضافة إلى ما قدمه المدنيون في ليبيا من خدمات كبيرة للجيوش المحاربة إن في حمل الرسائل أو في إيواء العيون أو في تقديم المؤن للجنود في بعض الحالات. ولا يجب أن يغرب عن البال مبلغ ما لقيه الليبيون من الضيم على أيدي الطليان والألمان في تلك الحرب الضروس سيما وأنها كانت كرّا وفرّا، وفي كل مرة يعود الطليان إلى البلاد كانوا ينتقمون من أهلها لمساعدتهم الحلفاء.

وأخيراً في شهر شباط (فبراير) ١٩٤٣ أخرج الحلفاء الإيطاليين نهائياً من ليبيا.

٧ ـ ليبيا ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩

١

في سنة ١٩٤٣ تم احتلال ليبيا للمرة الثالثة والأخيرة، وأقيمت فيها ثلاث إدارات هي إدارة برقة وإدارة طرابلس وإدارة الفزان، وتولت بريطانيا إدارة الإقليمين الأولين وعهد بالأقليم الثالث، الفزان، إلى فرنسة. وكان من الطبيعي أن تكون الإدارة عسكرية في أول أمرها، لكن هذه الإدارة العسكرية استمرت طويلاً حتى بعد الحرب. فبريطانيا لم تنقل إدارتي برقة وطرابلس من وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية إلا في أول نيسان (أبريل) ١٩٤٩، وإن كانت قد أدخلت عنصر الإدارة المدنية قبل ذلك بمدة. أما في الفزان فقد استقل الضباط الفرنسيون الذين تولوا الإدارة حتى عن قيادة الشرق الأوسط البريطانية، مع أن القوات الفرنسية التي احتلت الفزان بقيادة لكلرك كانت تعمل بإمرة هذه القيادة البريطانية. وكان قد تم اتفاق بين مونتغومري ولكلرك في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣ على أن يكون خط العرض ٢٨ شمالاً هو الحد الفاصل بين الإدارتين، ولكن بعد فترة وجيزة احتل الفرنسيون غدامس، وضموها إلى منطقة إدارتهم. وقد اتبع الفرنسيون في الفزان نظام الإدارة العسكرية في جنوب الجزائر. ومعنى هذا قيام إدارة عسكرية مباشرة حيث يقوم ضباط الحاميات بمهمة السياسة والإدارة. وهذا هو النظام الذي استمر حتى استقلال ليبيا.

والمشاكل التي جابهت الإدارة البريطانية في برقة في سنة ١٩٤٣ كانت قضية الأمن الداخلي، وتوفير المؤن لبلاد انهكتها الحروب وهدمت الكثير من بيوتها، وإنعاش الحركة التجارية التي أصابها الكثير من الفتور بسبب هذه الحرب أيضاً، وفتح المدارس، وإقامة نوع من الأسس الصحية، والعناية بالزراعة، والاهتمام بالأملاك التي رحل عنها مالكوها من الايطاليين. ويمكن إجمال الأعمال التي قامت بها الإدارة البريطانية في برقة في هذه السنة بما يلي:

١ ـ قامت فرقة من قوة الدفاع الليبية العربية، بعد تعديل في نظامها الداخلي وفي تسميتها، بالمحافظة على الأمن الداخلي في برقة، وقد كان عددها أقل من الألف، وكان الأمن سائداً والنظام يحافظ عليه. ولا شك في أن منشور الأمير السيد

محمد إدريس السنوسي إلى أهل برقة بوجوب المحافظة على الأمن وحقوق الناس كان له أثر فعّال في ذلك.

٢ ـ جربت الادارة أن توفر قدراً من الموارد الغذائية الاساسية للشعب. وقد كانت حصة الشخص الواحد الشهرية من هذه المواد كما يلي: أربعة كيلو غرامات من الدقيق وكيلو غراماً واحداً من الأرز و٤٠٠ غرام من الزيت و٨٠٠ غرام من السكر ومئتي غرام من الشاي.

٣ ـ لم يكن من السهل تنشيط الحركة التجارية، لكن مع ذلك فقط بدأت بعض المتاجر تأتي من مصر وطرابلس. على أن الصعوبة كانت في دفع ثمن هذه البضائع في إقليم فقير إلى هذا الحد.

٤ ـ لم يكن من السهل فتح المدارس في برقة بالسرعة التي كان يريدها الجميع ويحبها. ومن أسباب ذلك قلة المعلمين. ذلك أن الاحتلال الايطالي لليبيا قضى بتجهيل الناس لا تعليمهم. ولذلك فلم يكن في برقة في نهاية العام ١٩٤٣ سوى ٤٨ معلماً و١٣٠٠ تلميذ، وقد تقدمت الحكومة المصرية بالعون الكبير في سبيل إرسال المدرسين فيما بعد. لكن ظلت الأبنية المدرسية بحاجة إلى إصلاح، وكان هذا يتطلب الوقت الطويل.

٥ ـ كانت المستشفيات والصيدليات والعيادات العامة في برقة يديرها إيطاليون، فلما رحلوا ظلت دون من يعنى بها، باستثناء ٣٧ ممرضة من الراهبات اللواتي ظللن في برقة. وقد تمكنت الإدارة من إعادة فتح ثلاثة مستشفيات (٣٨٢ سريراً) و٣١ عيادة عامة في الأرياف. وقد جنب الله البلاد الأوبئة تلك السنة، وعملت الإدارة على تطعيم ما يزيد على مئة ألف من السكان ضد الجدري.

٦ ـ اهتمت الإدارة بثلاث نواح زراعية في ذلك الوقت: الأولى في منطقة المرج وسهلها، والثانية في منطقة الجبل الأخضر، والثالثة أماكن الاختبار الزراعي في بني غازي ودرنة والمرج وغيرها. ففي منطقة المرج وسهلها جيء بالآلات الزراعية والبذار وتمكنت الادارة من انقاذ المحصول الذي زرعه الايطاليون قبل رحيلهم، فضلاً عن حرث ما يزيد على عشرة آلاف فدان وإعدادها للزراعة. وأعدت مشروعاً لعشرين ألف من الأفدنة للسنتين التاليتين. أما في منطقة الجبل الأخضر فقد لجأت الإدارة إلى تأجير المزارع الصغيرة من المزارعين العرب مع إعانتهم فنياً. وأشرفت مباشرة على مراكز الاختبار الزراعي كي تزود المزارعين بما يحتاجون إليه من البذور والفسائل وغيرها.

بلغت نفقات الادارة البريطانية في برقة في تلك الفترة نحو مليون وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات الاسترلينية. وقد ظلت الليرة الايطالية أساس التعامل في هذه المدة أيضاً.

وقد كان جميع الموظفين المسؤولين في برقة في هذه الفترة من البريطانيين يساعدهم، في أحيان كثيرة، وفي وظائف صغيرة، عدد من البرقاويين العرب. كما استعانت الإدارة بعدد من الموظفين من الخارج جاءوا من السودان وفلسطين.

والإدارة البريطانية في طرابلس سارت على النهج نفسه من حيث المبدأ. لكن كان هناك عدد من الموظفين الايطاليين الذين استخدموا في الإدارة. ففي أوائل سنة ١٩٤٤ كان في إدارة طرابلس ٢٦٣ بريطانياً من رجال الجيش و٦٨٨ عربياً من أهل البلاد و٨٧٣ إيطاليًا و٩٣ جيء بهم من الخارج.

سلمت مدينة طرابلس ومدن أخرى من الإقليم الطرابلسي من ويلات الحرب، فلم يصبها ما أصاب بني غازي وطبرق وغيرهما في برقة. ولذلك لم تكن ثمة مشكلة من حيث إعادة تعمير المدينة كالتي واجهتها الادارة في بني غازي، ووضع البريطانيون المؤسسات الايطالية المالية تحت الحراسة، فوقف نشاطها، وافتتح فرع لبنك باركليز تولى الشئون المالية للإقليم، كما فتح بنك باركليز أيضاً فرعاً له في بني غازي. ولكن المشكلة الرئيسة التي واجهت طرابلس كانت البطالة الناشئة عن تخفيض النفقات بسبب انتهاء الحرب هناك. كما أن التجارة الخارجية، التي كانت حكراً على إيطالية، قد توقفت أيضاً. وظلت الليرة الايطالية عملة صالحة للتداول مع الجنيه الاسترليني ـ العسكري (٤٨٠ ليرة تساوي جنيهاً استرلينياً عسكرياً واحداً). لكن في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ أدخل المال، وأصبح العملة الوحيدة الصالحة للتعامل في الإقليم الطرابلسي، وقد حدد سعره بـ ٤٨٠ مال للجنيه. وكانت قيمة هذه العملة المتداولة في أواخر سنة ١٩٤٣ تزيد قليلاً عن مليوني جنيه استرليني. وكانت مصادر الإدارة من الضرائب المباشرة والأرباح الناشئة عن احتكار الملح والتبغ، والضرائب المباشرة تشمل ضريبة الدخل والعشر (الزراعي)، وفي سنة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ بلغت الايرادات نحو ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني وأنفقت الإدارة نحو ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه. وبذلك بلغ العجز الذي غطته بريطانية نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني فقط.

في أواخر سنة ١٩٤٣ استطاعت الإدارة أن تفتح في البلاد ١٠٣ مدارس فيها ما يزيد على عشرة آلاف من الطلاب، موزعة على النحو التالي:

	الطلاب العرب	الطلاب الايطاليون واليهود
مدينة طرابلس	١,٤٧٥	٣,٣٥١
بقية الأنحاء	٣,٢٠٤	٢,٠٠٠
المجموع	٤,٦٧٩	٥,٣٥١

تسلم البريطانيون مستشفيين كبيرين (طرابلس ومصراته) فيهما ١٣٥٠ سريراً، و٦٠ عيادة في الإقليم، فضلاً عن عيادة خارجية كبيرة في طرابلس نفسها. فاحتفظوا

بهذا كله واهتموا به. أما مستشفى السل فقد حولوه إلى مستشفى بريطاني عسكري.

وافتتحت ميناء طرابلس بعد أن أزيلت منها السفن الغارقة التي سدت منافذها. وأنشئت في طرابلس، كما أنشئت في برقة، محاكم بريطانية عسكرية، كما احتفظت المحاكم الشرعية في الإقليمين بوجودها. لكن في طرابلس أعيد فتح محكمتين مدنيتين إيطاليتين (في مدينة طرابلس ومصراته).

٢

استمرت الإدارة البريطانية في طرابلس تعنى بشؤون الإقليم. وفي سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ عرفت المنطقة موازنة متكافئة. واهتمت الإدارة بشؤون السكان الاجتماعية فأعيد فتح جميع المدارس الإيطالية وزاد عدد المدارس العربية. فقد فتح منها ثلاثون مدرسة جديدة. ومع ذلك فقد كان الطلب على فتح المدارس للعرب كبيراً بحيث عجزت الإدارة عن القيام بواجبها لانعدام المخصصات المالية والمعلمين المدربين.

في سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ كان الموسم الزراعي جيداً، ولكن لم يكن من السهل تصدير الفائض خاصة من الشعير، لانعدام وسائل النقل بسبب أن المجهود الحربي كان لا يزال قائماً. وشجعت الادارة الصناعات المحلية كنسيج الأصواف والجلود وتعليب سمك الطنة. وأخذ بنك باركليز، بالاتفاق مع الادارة، بمنح أصحاب المصانع قروضاً قصيرة الأجل لتحسين حالتهم وإنتاجهم. وعززت التجارة مع أقطار المغرب العربي بحيث صدرت طرابلس في عام ١٩٤٤ ما يقرب من ١١,٠٠٠ طن من الحبوب.

رغب كثير من الايطاليين الذين غادروا ليبيا إلى إيطالية أن يعودوا إلى طرابلس وغيرها للعمل. لكن الادارة لم تشجع ذلك، بسبب كثرة العاطلين عن العمل من الليبيين. وأخيراً تم اتفاق، بالطرق الدبلوماسية، على أن كل إيطالي يأتي إلى طرابلس لينضم إلى أسرته يجب أن تقبل إيطالية شخصاً إيطالياً يغادر طرابلس إليها مكانه. لكن الشيء الذي كان يسبب إزعاجاً للعرب وللإدارة هم الإيطاليون المهربون إلى طرابلس، واضطرت الادارة إلى اتخاذ تدابير رادعة قوية حتى نقص العدد كثيراً.

أما في برقة فقد كانت الأمور تتخذ طريق العودة إلى حال أقرب ما يكون إلى الطبيعة. ومما لا شك فيه أن انعدام الأقليات القوية في برقة جعل العمل أسهل والتفاهم مع أهل البلاد أسرع. وقد أخذت الإدارة تقوم بأعمال عمرانية تدريجياً. ففي سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ أنفقت الإدارة ٦٢,٠٠٠ جنيه على تعمير البيوت المتهدمة. ولكن هذا في الواقع لم يعد أن يكون شيئاً ضئيلاً جداً، بالنسبة إلى ما كان يجب أن يعمل.

وقد زاد عدد الموظفين البرقاويين العرب في إدارة برقة، إذ أصبح العدد ٤٥٠ موظفاً. كما أن الإدارة نظّمت المحاكم المدنية في سنة ١٩٤٤. واهتمت الإدارة بالتعليم أكثر من ذي قبل فأخذت بتطبيق مناهج التعليم المصري. وصار لبرقة في عام ١٩٤٥ ثماني مدارس أولية وعشرون مدرسة ابتدائية واثنتان وعشرون مدرسة قرآنية أي

كتاب، فيها جميعاً نحو ٣,٥٠٠ تلميذ، وكان لليهود مدارسهم الخاصة بهم. كما استمرت الإدارة تتوسع في الخدمات الصحية العامة. وقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة حبوباً بحيث وصلت في عام ١٩٤٦ إلى ١٨,٥٠٠ فدان.

ويمكن إجمال ما قامت به الإدارة البريطانية في كل من برقة وطرابلس بما يلي:

(١) قسّم الإقليم الطرابلسي إدارياً إلى ثلاث مقاطعات ـ طرابلس والغربية، والشرقية، والوسطى. وكانت طرابلس مركز المقاطعة الأولى، ومصرانه مركز الثانية، وغريان مركز الثالثة. وقسمت هذه إلى أقضية بلغ مجموعها ٢١ قضاء. وبرقة أيضاً قسّمت إلى ثلاث مقاطعات هي بني غازي والجبل (ومركزها المرج) ودرنة.

(٢) نظمت خدمة مدنية أخذت تدريجاً بتدريب الأهلين على العمل الحكومي الإداري. وقد أصبح هؤلاء فيما بعد نواة للعمل في الإدارة الليبية المستقلة، كما أن بعضهم ترك العمل الحكومي والتحق بالشركات المختلفة التي نشأت في البلاد، أو أنشأوا لأنفسهم أعمالاً حرة كانت ذات قيمة كبيرة لليبيا.

(٣) نظّمت الإدارتان دوائر للبريد والبرق ووصلت المدن الرئيسة مع الخارج بالتليفون. كما اهتمت الإدارة بالآثار وأعمال التنقيب عن آثار البلاد وهي غنية بها.

(٤) نظّمت دوائر الجمارك والمكوس والمالية ومراقبة الحسابات. وهذا التنظيم هو الذي وجدته البلاد أمامها لما دعيت لتسلم مقدراتها.

(٥) فتحت فروع لبنك باركليز في أكثر المدن في الإقليمين، كما أن الإدارة شجعت التجارة عن طريق هيئة المملكة المتحدة التجارية وشركات أخرى كثيرة أكثرها بريطانية أو فيها مساهمون بريطانيون.

(٦) أصلحت الإدارتان عن طريق دائرة الأشغال العامة الكثير من الطرق والبيوت المتهدمة وأعادت الحياة إلى طبرق. كما اعادت إقامة محطة الكهرباء في بني غازي.

(٧) استقدمت الإدارتان عدداً كبيراً من الاساتذة والمدرسين من مصر وفلسطين (خاصة بعد نكبتها)، واهتمت بفتح المدارس.

والقوانين المعمول بها في ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية يمكن إجمالها فيما يلي: (١) القوانين البريطانية، وهي التي يسنها رئيس الإدارة (الوالي) في كل من طرابلس وبرقة. (٢) ويقابل هذه بالنسبة إلى فزان القانون الفرنسي العسكري. (٣) القانون المدني الإيطالي، وقد كان هذا ساري المفعول قبل الاحتلال الأخير لليبيا، وظل كذلك باستثناء ما غيّرته الإدارة في كل من طرابلس وبرقة. ويدخل ضمن هذا التشريع القانوني التجاري الجنائي. أما في فزان فمع أن القوانين الإيطالية لم تلغ، إلا أنه لم تكن تستعمل قط أثناء الإدارة الفرنسية. (٤) الشريعة الإسلامية. (٥) القوانين الملية اليهودية تطبق في برقة وطرابلس بسبب وجود جاليات من اليهود. (٦) في فزان كانت تطبق قوانين العرف بين الطوارق وكذلك في منطقة غدامس.

أما المحاكم التي كانت تطبق هذه القوانين فهي باختصار:

١ ـ في طرابلس.

أ ـ المحكمة العسكرية العامة ـ ولها في العادة رئيس وعضو أو أكثر وهم أعضاء في المجلس العسكري الدائم. ويعقدها رئيس الإدارة عند الحاجة لمعرفة حالات الإجرام التي يعاقب عليها بالموت بمقتضى القانون البريطاني.

ب ـ محاكم عسكرية ابتدائية ـ ويرأسها موظفو الشؤون المدنية. وهم يطبقون القانون البريطاني في قضايا الإجرام. وليست هناك محاكم استئناف عسكرية. وتقدم حالات الاستئناف إلى رئيس الإدارة.

ج ـ المحاكم الإيطالية ـ مدنية وجنائية ـ تطبق المحاكم الايطالية قوانينها بالكيفية نفسها التي كانت متبعة قبل الاحتلال، في القضايا المدنية والجنائية. إلا أن هذه القوانين قد نقصت بانشاء المحاكم الأهلية. وفي الحالات التي يكون الخصمان أو المتنازعان فيها ليبيين، يجلس مع هيئة المحكمة محكّمون ليبيون. أما في الحالات الأخرى التي يكون الخصمان فيها مختلفين أي ليبي وإيطالي يكون أحد المحكمين ليبيًا والآخر ايطاليًا.

د ـ المحاكم الأهلية ـ وجدت المحاكم الأهلية من أكتوبر سنة ١٩٤٧. وفتحت في تسعة أماكن في البلاد. وتتألف المحاكم من عرب ويهود. وتنظر في القضايا التي تخص الليبيين.

وجميع القضايا المدنية من اختصاص المحاكم الأهلية. أما تقرير ملكية الأراضي فليست داخل اختصاصها.

ويقوم رئيس الإدارة بتعيين رؤساء وأعضاء المحاكم الأهلية. وتتكون المحكمة من الرئيس وعضوين إما مسلمين أو يهوديين ويعتمد ذلك على ديانة الخصمين.

هـ ـ في عهد الادارة البريطانية أصبحت المحاكم الشرعية مستقلة. ذلك أنه في العهد الإيطالي كانت الأحكام تعرض على محكمة إيطالية لإقرارها. أما في عهد الادارة البريطانية فقد ألغي هذا. فضلاً عن أن الإدارة انشأت محكمة استئناف شرعية. وزيد عدد المحاكم الشرعية كثيراً للتيسير على الناس.

و ـ وكانت ثمة المحاكم الملية اليهودية (الربانية).

٢ ـ في برقة.

أ ـ المحاكم العسكرية البريطانية ـ أنشئت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢. ومنحت حقوقاً قانونية في جميع القضايا الجنائية. وأعطي رئيس الإدارة حق تعيين مساعد. ولكل محكمة عسكرية حق تعيين مساعدين أو أكثر لنصح المحكمة.

وقد قسمت المحاكم العسكرية إلى قسمين: ـ

(١) محاكم عسكرية عامة ذات سلطات رئيسية.

(٢) محاكم ابتدائية عامة ذات سلطات محدودة.

ولكل شخص حكمت عليه محكمة عسكرية الحق في أن يستأنف لدى رئيس الإدارة بعد مضي ١٥ يوماً من صدور الحكم عليه. ولرئيس الادارة الحق في إعادة النظر في أحكام الإعدام وغيرها من الأحكام.

ب ـ المحاكم المدنية أنشئت في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وتتكون من رئيس وقاضيين من قضاة المنطقة وتسعة محكمين. وللمحكمة الحق في تعيين ناصح أو محام تستنير به المحكمة. وكل حكم جاوزت قيمته عشرة جنيهات مصرية يمكن استئنافه إلى رئيس المحكمة. كما لكل شخص الحق في استئناف أي حكم لدى رئيس المحكمة بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم. ولرئيس الإدارة الحق في تحديد هذه الفترة.

ج ـ المحاكم الشرعية ـ تنظر في شؤون الشريعة الإسلامية ويرأسها قاض تعينه الإدارة العسكرية البريطانية. وأنشئت محكمة استئناف شرعية عليا برئاسة قاضي القضاة.

المحاكم اليهودية ـ تنظر في شؤون الطائفة اليهودية. وتجتمع المحكمة في بنغازي وتشتمل على رئيس وعضو، وإذا دعا الأمر وجود قاض ثالث عين ذلك القاضي.

د ـ المحاكم الأهلية ـ أنشئت في أول يناير سنة ١٩٤٨ لتحل محل محاكم البلدية التي أنشئت في فبراير سنة ١٩٤٦.

وتتكون كل محكمة من رئيس وعضوين يعينهم رئيس الادارة. ولهم الحق في نظر القضايا الصغيرة. كما لهم حق توقيع عقوبات لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بهما معاً. وللمحكوم عليه الحق في استئناف الحكم لدى رئيس الادارة في مدى ١٥ يوماً بعد صدور الحكم.

هـ ـ وكانت المحاكم الشرعية واليهودية هي الوحيدة التي كانت موجودة قبل عهد الاحتلال واختفت جميع المحاكم الايطالية على اختلاف أنواعها عقب انسحاب الإيطاليين من البلاد وكانت شبيهة للمحاكم الموجودة في طرابلس.

٣ ـ في فزان:

المحاكم القائمة في فزان في عهد الادارة الفرنسية هي المحاكم الشرعية التي كانت تنظر في جميع القضايا الشخصية والمدنية، وذلك بسبب انعدام غير المسلمين في المنطقة. أما القضايا التي يطبق عليها قانون العرف، فيترك أمر نظرها إلى مجالس خاصة تختلف بعض الاختلاف بين مكان وآخر. فهي مجلس اعيان في غدامس، ومجلس قبائلي في غات مثلاً.

في سنة ١٩٥٠، أي في أواخر عهد الادارة البريطانية والفرنسية في ليبيا، كان في البلاد المدارس التالية:

	ابتدائية	ثانوية	دور معلمين	عدد الطلاب
طرابلس	١٣٤	٤	٢	٢٣,٩٣٢
برقة	٥٤	٢	١	٧,٣١٤
فزان	١٥	-	-	؟

وكان في طرابلس مدرسة للفنون والحرف ومراكز لتدريب الشباب على الأعمال الكتابية والتجارية. وكان في طرابلس نحو ٦٥ طالباً يدرسون خارج البلاد في الجامعات. وكان في برقة ٢٦ مدرسة قرآنية، وفي طرابلس ٣٥٨ مدرسة دينية فيها ما يزيد على ١٥,٠٠٠ تلميذ.

٣

لا يجوز لنا أن نترك البحث في الإدارة البريطانية والفرنسية على اقتضابه، قبل تدوين بعض الملاحظات الخاصة بها:

١ ـ كانت الإدارة عامة تقوم على أساس تجزئة البلاد، ولا شك أن ما كان يدور في خلد الكثيرين من الذين وضعوا البلاد في هذا الوضع، هو أن تظل لفرنسا إدارة الفزان، وتعاد طرابلس لإيطالية بشكل من الأشكال، ولو عن طريق الأمم المتحدة، وتحتفظ بريطانية ببرقة. وقد اتضح هذا من المناقشات التي دارت حول مستقبل ليبيا في مجلس وزراء الخارجية وبين وكلاء الوزراء وحتى في أروقة الأمم المتحدة.

٢ ـ يلاحظ تقرير بشأن القضية الطرابلسية (١٩٤٦) أن بريطانية عاملت برقة معاملة خاصة رغبة في التفريق بينها وبين طرابلس. «ففي برقة أباح (البريطانيون) التعامل بالعملة المصرية ورفعوا الرقابة عن المكاتبات وأباحوا التصدير والاستيراد ... وتوسعوا في توظيف أبنائها في وظائف الحكومة وأدخلوا في التعليم تحسينات لا بأس بها. أما في طرابلس فلا يوجد شيء من هذا».

٣ ـ وقد عجزت الإدارة البريطانية عن مواجهة القحط في عام ١٩٤٧ لأنها لم تتخذ الاحتياطات. وبدلاً من أن تحتفظ الإدارة بالمخزون من حبوب حصاد السنين الثلاث ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦ فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب ولم تعمل شيئاً للمحافظة على الماشية.

٤ ـ سيطرت الإدارة على التجارة، كما أخضعت البلاد للدولتين المحتلتين من الناحية المالية، وكان بنك باركليز يحتكر النشاط المالي في طرابلس وبرقة. أما في الفزان فلم تفتتح أي بنوك، وإنما قامت الإدارة بالمراقبة المالية وبإقراض الزراع مبالغ ضئيلة للقيام بأعمالهم.

٥ ـ أما في الفزان فلم تقم الإدارة الفرنسية بأي نشاط اقتصادي إن في الزراعة

أو في المواشي. فالمواشي قلت بسبب استهلاك الكثير منها لمصلحة الجيش، وأحلّ الفرنك الجزائري كعملة وحيدة للتداول. وجعلت ميزانية الفزان مندمجة في مالية الجزائر.

٦ ـ لم تسمح الإدارة البريطانية بحرية الصحافة. ففي طرابلس كانت ثمة جريدة واحدة ينشرها مكتب الاستعلامات باسم «طرابلس الغرب». أما في برقة فقد كان المكتب المماثل ينشر «برقة الجديدة». وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ثلاث صحف دورية هي «الفجر» و«الاستقلال» و«الوطن».

ولم يكن في الفزان أي صحف قط. وعلى كل حال فهي لم تعرف الصحف قبلاً أيضاً.

٧ ـ عقد في أثناء الإدارة البريطانية اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن مطار الملاحة قرب طرابلس الغرب.

٤

نشطت الحركات السياسية في ليبيا بعيد احتلال الحلفاء للبلاد. ويمكن القول بأن هذه المرحلة الأولى كانت تتميز برغبة المشرفين على النشاط السياسي في أن يكون للبلد الحق في انشاء الأحزاب والتنظيم السياسي وحرية الصحافة. ويبدو هذا بشكل واضح في إنشاء أول نادٍ سياسي في طرابلس وقيام نادي عمر المختار في بني غازي (١٩٤٣). وكان هذا الأخير يعنى بالنواحي الرياضية والثقافية والاجتماعية، سواء في ذلك النادي الرئيسي في بني غازي أو الفروع المتعددة التي أنشئت في الجهات الأخرى من برقة. وقد باركه الأمير السيد محمد إدريس السنوسي سنة ١٩٤٤ على أنه كذلك، وعلى أنه «رمز للتآخي ومعهد للرياضة والثقافة والأعمال الخيرية». إلا أن النادي كان، منذ إنشائه تقريباً، يعنى بالنواحي السياسية ويطالب بوحدة ليبيا.

ونحن إذا عرضنا للنشاط السياسي، كما يبدو في قيام الأحزاب ونشاطها في طرابلس، لوجدنا أن الحزب الوطني، وهو أول حزب انشىء هناك، جاء في بيانه الذي أذاعه في ١٩٤٥م (١٣٦٤هـ) ما يوضح الاتجاه المعتدل في السياسة الليبية. لم توافق الإدارة البريطانية على إنشاء الحزب إلا في نيسان (إبريل ١٩٤٦) وهذا نص البيان نورده هنا لأهيمته:

«بسم الله الرحمن الرحيم.

«وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

«هذه وثيقة عهد وتضامن واتحاد بين أبناء الوطن الطرابلسي الموقعين على هذا في سبيل النهوض بحالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأدبية.

«قد تألف حزب سياسي تحت اسم الحزب الوطني يضم بين عناصره كل وطني مخلص شاباً أو شيخاً للكفاح وتحقيق الأغراض السياسية الآتية إلى آخر قطرة من

دمائمهم على أساس التضحية بالمال والوقت والنفس، والثبات على هذه المبادىء المقدسة دون استخذاء أو هوادة أو ضعف مهما عظمت التضحية أو تعرض القائمون بهذا الأمر لأعظم الأخطار:

(١) المحافظة على النظام كلما كان ذلك ممكناً وغير متعارض مع حقوقنا الوطنية.

(٢) مناهضة كل فكرة ومصادمة أي قوة تعمل على رجوع الإدارة الإيطالية إلى الأراضي الطرابلسية من الحدود التونسية غرباً إلى الحدود المصرية شرقاً، ثم من الحدود السودانية جنوباً إلى حدود الجزائر، ومكافحة النفوذ الإيطالي بدون هوادة أو ترفق.

(٣) مناهضة أي فكرة أو أي قوة ترمي إلى اقتطاع أي جزء من أجزاء طرابلس ووضعه تحت إدارة أخرى لأية حكومة أخرى غير الحكومة التي يكون مركزها مدينة طرابلس الغرب.

(٤) العمل على إلغاء القوانين الإيطالية من طرابلس سواء أكانت إدارية أو مدنية أو جنائية أو تجارية وما يتعلق منها بالمرافعات المدنية والجنائية ثم تشكيل هيئة تشريعية تضم العناصر المختلفة من أبناء هذا الشعب، ومشرعين آخرين من مسلمي الشرق الأوسط لسن القوانين التي تتفق مع حاجات البلاد والشعب وضروراته وتقاليده وعاداته.

(٥) العمل على أن يتولى الوظائف الإدارية والقضائية أبناء الشعب الأكفاء بقدر الإمكان بحيث لا يمكن تعيين موظف أجنبي في مصلحة يمكن أن يشغلها وطني، فإن لم يوجد وطني كفء فلا يعين فيها إيطالي بل يؤتى بموظف من مسلمي الشرق الأوسط.

(٦) السعي لرفع مستوى الشعب الطرابلسي سياسياً واقتصادياً وأدبياً واجتماعياً.

(٧) لأجل تحقيق هذه الأغراض يجب التفاهم مع سلطات الاحتلال أولاً، فإن لم يمكن، فنرفع ذلك إلى ما وراء الحدود بكل ما نملك من وسيلة.

(٨) القضاء على الخلافات الدينية والطائفية والمذهبية على قاعدة الدين لله والوطن للجميع.

(٩) السعي لإصلاح ذات البين بين القبائل التي بينها عداوات تقليدية قديمة وإزالة سوء التفاهم بين أفراد الطبقة المستنيرة وأعيان البلاد.

(١٠) تأسيس جمعيات تعاونية لأجل تنمية موارد البلاد الاقتصادية وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة على الأساليب العصرية الحديثة، وإنشاء مدارس أهلية لهذا الغرض ومكافحة البطالة والكسل بكل قوة.

(١١) المطالبة باسترجاع جميع الأراضي التي امتلكتها الحكومة الإيطالية البائدة ظلماً وعدواناً.

(١٢) مكافحة هجرة الإيطاليين وغيرهم من ذوي المطامع إلى بلادنا.

وفي السنة نفسها (١٩٤٦) تألفت في طرابلس «الكتلة الوطنية الحرة» و«الجبهة الوطنية المتحدة». وينتمي زعماء الجبهة الوطنية المتحدة «إلى أسر معروفة وهم أثرياء وتجار أو رؤساء دينيون». أما الكتلة الوطنية الحرة فكان فيها جماعة من أعيان مدينة طرابلس ومثقفيها. إلا أن النشاط لم يقف عند هذا الحد، فقد ظهر في أواخر سنة ١٩٤٦ «حزب الاتحاد المصري الطرابلسي الذي كان يرى وجوب الاتحاد بين مصر وطرابلس (ليبيا) على أساس ما بين القطرين من روابط «وحدة التاريخ والعقيدة والجنس والجوار والثقافة والبارات والمصالح المشتركة». إلا أن هذا الحزب لم يجد تأييداً كافياً لا في ليبيا ولا في مصر، إذ كانت هذه الأخيرة قد بدأت تغير هذه النغمة أيضاً. وفي سنة ١٩٤٧ انشىء حزب العمال لكنه ظل في عزلة تقريباً عن الميدان السياسي الصحيح بسبب تشكيله وأعضائه والإدارة البريطانية. أما حزب الأحرار (١٩٤٨) فقد كان يقبل بإمارة السيد محمد إدريس السنوسي على ليبيا كلها.

وعندما نعود إلى برقة نجد أن نادي عمر المختار لم يلبث أن دخل المعترك السياسي، وكان نشيطاً فعالاً مع فروعه الخمسة عشر. وبسبب المقاومة لجمعية عمر المختار قامت «الجمعية الوطنية» وهي لم تختلف عن الأولى إلا باسمها. ولعل «رابطة الشباب» كانت الجمعية التي جربت أن تناهض الجمعية الأولى تنظيماً وغاية، وقد أوقف الأمير نشاط هذه الجمعيات كلها في كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧ فحلها. وفي أوائل السنة التالية أقام مكانها المؤتمر الوطني الذي أصبح بعد قليل مكوناً من ٧١ عضواً «يمثلون وجهات النظر في البلاد» وهو الوحيد الذي قدم للجنة التحقيق الرباعية وجهة النظر عن برقة.

ويمكن القول إجمالاً إن هذا النشاط العام في ليبيا دار حول قضية الاستقلال والوحدة والإمارة السنوسية. وإذا جاز لنا أن نلخص الموقف عامة قلنا إن الاتجاه العام في طرابلس كان يهتم بالوحدة والاستقلال تاركاً أمر شكل الحكم إلى المستقبل، بينما كان المؤتمر الوطني في برقة يرى أن الوحدة بين برقة وطرابلس يجب أن ترتبط بقبول الطرابلسيين للإمارة السنوسية. وكان لهذا الرأي بعض التأييد في طرابلس، ويبدو الرأي البرقاوي الرسمي في مذكرة رفعت في آذار (مارس) ١٩٤٦ جاء فيها ما يلي:

«لهذا قد استقر الرأي على أن نطالب نحن ممثلي الأمة البرقاوية مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية وأهدافنا القومية، وحقوقنا الشرعية الغالية، تاركين للشعب الطرابلسي الشقيق بدوره تقديم مطالبه التي يرغبها إلى سمو الأمير

الجليل السيد محمد إدريس السنوسي رأساً:

أولاً: استقلال البلاد سياسياً وإدارياً تحت إمارة سمو الأمير الجليل السيد محمد إدريس المهدي السنوسي.

ثانياً: تكوين حكومة دستورية وطنية تدير شؤون البلاد.

ثالثاً: قبول هيئة وطنية تمثل الشعب في مؤتمر الصلح للدفاع عن قضيته ينتخبها سمو الأمير الجليل.

رابعاً: منح البلاد حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب.

هذا ما تطالب به البلاد الآن».

ويجب أن نشير هنا إلى أن مفاوضات دارت في بني غازي في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وكانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر بخصوص الإمارة السنوسية التي كان الكثيرون من زعماء طرابلس يقاومونها لأسباب شخصية وغايات خاصة لا تمت في كثير من الأحيان إلى المصلحة العامة بسبب، والتي كان يقاومها أيضاً الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، عبد الرحمن عزام (باشا). ولكن هذه المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة قط.

ولعل مذكرة الكتلة الوطنية الحرة التي قدمتها إلى جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٦ حول القضية الليبية هي التي بلورت الأهداف السياسية الليبية كما تراها طرابلس والمؤيدون لها في برقة. فقد جاء فيها:

فالكتلة الوطنية الحرة ترفع صوتها باسم العروبة إلى أمانة الجامعة العربية مستنكرة كل تفكير في تقسيم ليبيا ومعلنة عزمها الأكيد على نيل حقها الكامل في الوحدة والاستقلال، وتتشرف الكتلة الوطنية الحرة بأن تبلغ جامعة الدول العربية القواعد التي تريد ليبيا أن تبني عليها مستقبلها ولن تحيد عنها قيد أنملة وهي:

أولاً: وحدة ليبيا بحدودها المعروفة من مصر شرقاً إلى تونس غرباً ومن السودان جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط شمالاً.

ثانياً: استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة.

ثالثاً: الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وقد كان آخر تكتل سياسي في ليبيا هو «هيئة تحرير ليبيا» وهو الذي ورد ذكره في الترجمة العربية لتقرير اللجنة الرباعية باسم «المجلس الوطني لتحرير ليبيا». فقد شكلت الهيئة في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٤٧ من السادة بشير السعداوي وأحمد السويحلي ومحمود المنتصر وجواد ذكري وطاهر المريض ومنصور قدارة، وكان غرض الهيئة الدفاع عن حقوق الوطن، وهذه الهيئة تقدمت بمطالب البلاد أمام لجنة التحقيق الرباعية.

ويمكن القول إجمالاً بأن الوضع في الوقت الذي وصلت فيه لجنة التحقيق إلى طرابلس كان قد تبلور حول أمور واضحة. فقد جاء في تقرير اللجنة الرباعية و«يهدف برنامج جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بمستقبل طرابلس إلى هدف واحد هو الاستقلال التام ووحدة طرابلس وبرقة وفزان والانضمام إلى الجامعة العربية، وقد رفعت مذكرة إجماعية بهذا البرنامج مفصلاً إلى اللجنة. ويطالب حزب الاتحاد المصري الطرابلسي بتوحيد ليبيا ومصر تحت التاج المصري، بينما يفضل حزب الأحرار إمارة السيد محمد إدريس السنوسي، وجميع الأحزاب ـ ما عدا حزب العمال الصغير ـ تؤيد المجلس الوطني لتحرير (هيئة تحرير) ليبيا الذي يزاول نشاطه إلى حد ما كهيئة مركزية للعمل على نجاح البرنامج المتفق عليه».

لكن هيئة تحرير ليبيا لم تقم بأي عمل في برقة، والمؤتمر الوطني الذي مثل تلك المنطقة أمام لجنة التحقيق الرباعية طالب بالاستقلال والوحدة والملكية السنوسية. وكان ثمة من يأخذ برأي الأمير السيد محمد إدريس السنوسي كائناً ما كان هذا الرأي.

وقد حاول السيد بشير السعداوي مرة أخرى أن يرأب الصدع. فحصل على بيعة للأمير من جماعة من الزعماء الطرابلسيين (حزيران ـ يونيو ـ ١٩٤٨). لكن الأمير كان يعرف أن هذه البيعة الجديدة تمثل وجهة نظر هؤلاء الأشخاص فقط، وأن الخصومة له من الكثيرين من الطرابلسيين لا تزال قائمة. يضاف إلى ذلك أن الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يغير موقفه من القضية الليبية بالنسبة إلى الأمير. ولعل مما أثر في الموقف تأثيراً كبيراً شعور الأمير نفسه أن هذه البيعة الجديدة جاءت متأخرة، وكان من المناسب لو أنها سبقت قدوم لجنة التحقيق.

وهنا نصل إلى نقطة تحول هامة في تاريخ ليبيا. فقد بدأت المفاوضات بين الأمير وبريطانية حول مستقبل برقة وحدها. بدأت هذه المفاوضات في بني غازي في خريف ١٩٤٨ واستمرت في لندن على يد عمر منصور باشا الكيخيا. على أن الأمور لم تسر أبعد من هذا كثيراً بسبب أن قضية ليبيا قد نقلت إلى الأمم المتحدة، ورؤي من المناسب التريث قليلاً ريثما يتم نظرها هناك. لكن الأمم المتحدة لم تحل القضية الليبية في الدورة الثالثة (أوائل ١٩٤٩) وأجلتها إلى الدورة الرابعة (في خريف ١٩٤٩).

٥

في ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ انعقد المؤتمر الوطني البرقاوي في قصر المنار ببني غازي، وفيه أعلن استقلال برقة. ألقى الأمير كلمة جاء فيها:

«حمداً لله لا أحصى ثناء عليه».

«إخواني! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أظن أننا في غنى عن سرد الحوادث التي مرت على قضية هذه البلاد وتطوراتها، وكلكم عالمون بها. إنما الذي أريد قوله

الآن إنكم صبرتم منذ نهاية الحرب الأخيرة في هذه البلاد صبر الكرام. حيث كنتم تنتظرون إعلان استقلال بلادكم من ساعة تطهيرها من الغاصبين. ثم كنت أصبركم لتروا إنصاف هيئة الأمم المتحدة بإجابة طلباتكم وأمانيكم القومية. ولما أني لمست فيكم في شهر مارس الماضي عيلة الصبر، كررت عليكم نصحي بالتريث إلى نهاية دورة هيئة الأمم المتحدة في شهر إبريل ١٩٤٩، فإن لم تأت بنتيجة فسيقرر الشعب مصيره بنفسه. فصبرتم إجابة لطلبي كصبركم على القتال المرير في هذا السبيل منذ احتلال الإيطاليين هذه البلاد. فشكراً لكم وجزاكم الله عن بلادكم وأمتكم خير الجزاء. وها هي هيئة الأمم المتحدة انفرط جمعها في هذه الدورة بدون نتيجة اللهم إلا توسع الاختلافات فيما بينها وخيبة أملنا فيها. فبناء عليه لا أطلب منكم الصبر الآن بل أقول لكم وجب علينا أن نعلن في هذه الساعة المباركة (الساعة السابعة مساء) وفي هذا اليوم السعيد المصادف ١ يونية ١٩٤٩ الموافق ٤ شعبان ١٣٦٨ استقلال بلادنا التام. وأني سأتولى، بمعونة الله، وثقتكم فيّ سلطات هذه البلاد الثلاث: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وأنني عازم في القريب العاجل أن أشكل حكومة وطنية دستورية وهي ما عبرت عنه بالسلطة التنفيذية وستصدر هذه الحكومة بأمري قانوناً لانتخابات مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية، ويباشر فوراً بمقتضاه في انتخابات مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية، وعقب اتمام الانتخابات ينعقد المجلس النيابي ويباشر في أعماله التشريعية.

«وبما أننا سنستلم مقاليد الحكم تحت سلطة الحكومة الوطنية آمل من عموم أفراد الشعب، رؤساء ومرؤوسين، المحافظة على النظام والسكينة في هذه الدورة الانتقالية. وآسف إذ أقول إن كل من يخالف هذا سوف يعرض نفسه للجزاء الصارم. فليبلغ الحاضر منكم الغائب عنا».

«وأنني أطلب من حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى الاعتراف بوضعنا هذا السياسي الجديد، لكي تسدي لنا يداً بيضاء أخرى لتكون أول دولة اعترفت بوجوديتنا، كما عاونتنا على تحرير بلادنا».

«وفي نفس الوقت أطلب من الدول العربية الشقيقة وجميع الدول الإسلامية الجليلة وكافة الدول المحبة للعدل والسلام الاعتراف باستقلالنا هذا. ونؤكد لهم جميعاً أن دولتنا الفتية الجديدة لا تضمر لأحد سوءاً، بل تعد نفسها آداة من أدوات السلم العالمي.

ثم ألقى الوالي خطاباً جاء فيه:

«إنه لسرور عظيم إلى نفسي أن أحضر الاجتماع الشامل لجمعية المؤتمر الوطني البرقاوي بدعوة من سيادة الرئيس».

«وأني لأعلم أن هذه الجمعية تضم ممثلين عن سكان المدن والريف والقبائل من كافة أنحاء البلاد. وأني لمقدر أن المؤتمر الوطني هو الهيئة التي عينها سمو الأمير المعظم للمشورة وأخذ الرأي في شؤون الشعب البرقاوي. كما أعلم كذلك أنكم في هذا الوقت مهتمون بمستقبل بلادكم ومشتاقون إلى معرفة سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية... خولتني أن أدلي بالبيان التالي في هذه الفرصة المناسبة في حضور حضرة صاحب السمو وأمام زعماء الشعب.

«(١) أن حكومة صاحب الجلالة تعترف بسمو الأمير المعظم، الذي اختاره الشعب بمحض إرادته زعيماً له، رئيساً للحكومة البرقاوية».

«(ب) وهي تعترف اعترافاً رسمياً برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي، وهي ستتخذ جميع الإجراءات التي تتفق مع التزاماتها الدولية في الأخذ بيدها إلى التقدم والنجاح».

«(جـ) وأن حكومة صاحب الجلالة، بالمشاورة مع سمو الأمير المعظم ستشكل حكومة برقاوية تضطلع بأعباء المسؤولية في الشؤون الداخلية. وهي ترحب بزيارة سموه إلى لندن لبحث هذا الموضوع».

«(د) وفي اتخاذ هذه الإجراءات تود حكومة صاحب الجلالة أن تؤكد لحضراتكم بأنه سوف لا يعمل أي شيء يضر بمستقبل ليبيا في مجموعها».

ورد الأمير على خطاب الوالي بالعبارات التالية: «إن ما تفضلتم به سعادتكم هو ما يمكنكم قوله بالنسبة لموقفكم الدولي. وعلى كل فإنه لمن دواعي السرو والاغتباط أن أتقدم بشكري لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى لاعترافها بوضعنا الجديد، وإن لم يكن هذا الاعتراف محدداً كل ما نريد، ولكن كل آت قريب. وباعترافها أيضاً بإرادة الشعب في تبوئي مهام الإمارة على هذه البلاد، وبتشكيل حكومتها، وأيضاً بدعوتها لي إلى لندن كضيف على الحكومة البريطانية للمباحثات في هذا الصدد».

«وأملي وطيد أن توصل المباحثات لإتمام ما تصبو إليه البلاد، ومنه، أو في مقدمته، تحقيق الوحدة إذا شاءها إخواننا الطرابلسيون عموماً وساعدونا جميعاً عليها، وذلك مما يدل على حسن نوايا حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى نحو هذه البلاد وأهلها، ومما يوثق عرى الصداقة بين الشعبين والارتباط الودي بينهما. والسلام عليكم».

وأخذ الأمير يستعد للسفر إلى بريطانية لمفاوضة الحكومة البريطانية في المسائل المختلفة بين البلدين، وفي الوقت نفسه كان يعمل على إنشاء حكومة برقاوية. وقد تم تأليف هيئة من مرشحين للوزارة، كلفوا بأن يدرسوا ويضعوا خطة لنقل الإدارة إلى الحكومة الوطنية. وقد أعلن إنشاء هذه الهيئة في ٥ تموز ـ (يوليو) ـ ١٩٤٩ على النحو التالي:

الدكتور فتحي الكيخيا ـ المرشح لرياسة الوزارة ووزارات الدفاع والمعارف والعدل.

السيد سعد الله بن سعود ـ المرشح لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

السيد حسين مازق ـ المرشح لوزارة الزراعة والأحراج.

السيد خليل القلال ـ المرشح لوزارة الصحة.

السيد علي الجربي ـ المرشح لوزارتي الأشغال والمواصلات.

السيد محمود بو دجاجة ـ المرشح لوزارة المال.

وفي ٩ تموز (يوليو) سافر الأمير إلى بريطانية بطريق طرابلس، حيث استقبل استقبالاً منقطع النظير. وبعد انتهاء مشاوراته مع الحكومة البريطانية، قضى وقتاً يستشفي في فرنسة ثم عاد إلى عاصمة برقة فوصلها صباح الأربعاء السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩.

ما كاد سمو الأمير يصل عاصمة بلاده، حتى أخذ يعد العدة لنقل الإدارة إلى حكومته. وقد تم ذلك في اليوم الثامن عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، بإصدار منشور (رقم ١٨٨) بأمر والي برقة، نقلت بموجبه السلطة الإدارية في برقة من الوالي إلى الأمير. وأصدر الأمير إرادته السنية (رقم ٢) التي عين بموجبها حكومة لبرقة تألفت من وكلاء الوزارة بجعلهم وزراء أصليين وإصدار دستور برقة في اليوم نفسه، وأصبح العمل به سارياً منذ ذلك اليوم.

والدستور البرقاوي وثيقة هامة من وثائق التاريخ العربي الحديث. ولو أن المجال يسمح بذلك، لنقلناه هنا بكامله، ولكنا نجتزىء بوضع خلاصة لأهم محتوياته أمام القارىء.

(١) يكفل الدستور حرية العقيدة (مادة ٢) والفكر (مادة ١١) والمساواة بين الأهالي بقطع النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة (مادة ٤) والحرية الشخصية (مادة ٦، ٧، ٩، ١٠) وحرية الملكية (مادة ٨). ويعتبر اللغة العربية لغة الدولة الرسمية (مادة ٢).

(٢) حكومة برقة حكومة دستورية تقوم على قيام مجلس نواب منتخب من المواطنين البرقاويين الذكور البالغين الحادية والعشرين سنة (مواد ٣٠ ـ ٥٢).

(٣) مجلس الوزراء مسؤول بالتضامن أمام الأمير (٢٩) ولسمو الأمير أن يقيل رئيس مجلس الوزراء (مادة ٢٨) إذا رأى ذلك في مصلحة البلاد، وقد يعطل سمو الأمير الدستور إذا نشأت حالة تقتضي ذلك (مادة ٦٦).

(٤) سمو الأمير السيد محمد إدريس السنوسي هو أول أمير لبرقة، والإمارة وراثية (مادة ١٢).

(٥) تنشأ في البلاد محاكم أهلية (تمارس القضاء المدني والجنائي) ومحاكم إسلامية شرعية، ومحاكم دينية أخرى إذا اقتضى ذلك (مادة ٥٤ و٥٨).

وقد احتفظت الحكومة البريطانية، بناء على موافقة الأمير، وعلى أساس الاتفاق الذي تم بينه وبينها، وإلى مدة تتوقف على السياسة العالمية والحالة العامة، بالأمور التالية: الشؤون الخارجية والدفاع وحق استعمال الأراضي والمباني اللازمة للقوى العسكرية البريطانية البرية والبحرية والجوية. على أن الشؤون الخارجية انتقلت مؤخراً إلى حكومة الأمير، وعين لها وزير خاص. وكانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بحق مراقبة الهجرة إلى برقة، لكن ذلك سلم إلى حكومة الأمير أيضاً.

٨ ـ مصر وجامعة الدول العربية

١

كان من الطبيعي أن تهتم مصر اهتماماً كبيراً بقضية ليبيا، وذلك بحكم الجوار واشتراك المصالح وصلة الرحم والمساهمة التاريخية القوية، فضلاً عن أن بريطانية كانت قد وعدت مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ بإشراكها في مؤتمر الصلح متى كانت لمصر فيه مصالح. وزاد اهتمام مصر بليبيا لما انشئت جامعة الدول العربية، وتعين عبد الرحمن عزام (باشا) أميناً عاماً لها. ولعزام علاقة وثيقة بليبيا منذ أن أغار عليها الايطاليون سنة ١٩١١.

ويمكن القول اجمالاً بأن موقف مصر وجامعة الدول العربية إلى أوائل سنة ١٩٤٧ كان يقوم على الأسس التالية: (١) وجوب استفتاء الليبيين في مستقبل بلادهم. (٢) ليبيا يجب أن تكون موحدة. (٣) لا يجوز أن ترجع إيطالية إلى ليبيا أو أي جزء منها. (٤) إذا كان لا بد من وضع ليبيا تحت وصاية ما فإما أن تكون تحت وصاية جامعة الدول العربية أو تحت وصاية دولة عربية أو تحت وصاية مصر بالذات. (٥) وإذا كان أهل ليبيا يرغبون في الانضمام إلى مصر فإن مصر ترحب بذلك. وتبدو هذه الاتجاهات واضحة في المذكرة التي قدمتها مصر إلى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الأربع (بريطانية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسة) المنعقد في لندن سنة ١٩٤٥ (بتاريخ ١٢ أيلول ـ سبتمبر) وهذا نصها:

«(١) ان مصر موقنة إذا كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الخمس سيشتغل بوضع الأسس لتسوية ما كانت إيطاليا تسميه امبراطوريتها، أنها لا بد من أن يؤخذ رأيها في ذلك، كما سبق أن وعدتها بريطانيا العظمى. فلم تكن مصر فقط ضحية الاعتداء الإيطالي الذي جاء من طريق ليبيا، وإنما مصير ليبيا ذاتها وهي جارتها الغربية لا يمكن إلا أن يعنيها ويشغل بالها.

«(٢) ترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استفتاء أهالي تلك البلاد لأنهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الاعتداء الإيطالي ومن مقاومة عنيدة طويلة لتوغلهم في داخل البلاد أقاموا أنصع حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم وأكدوا بذلك حقهم في تقرير مصيرهم.

«وفي الواقع أن ليبيا كانت ـ طوال الجانب الأكبر من تاريخها ـ إما مستقلة وإما متحدة مع مصر، ولا يرجع سلطان إيطاليا عليها إلى أكثر من ثلاثين سنة. وهي لم تخضع فعلاً لنيرها القاسي الغاشم إلا من بضع سنين قبل الحرب.

«فإذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالي ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأجنبي أي إشراف عليهم أو تدخل في أمورهم، فإن مصر تتقبل قرار جارتها الشقيقة مغتبطة متمنية لها باخلاص حياة راغدة هنيئة. ويكون لليبيا أن تدخل جامعة الأمم العربية بحقوق لا تقل عن زميلاتها.

«وإذا كانت ليبيا ـ وهي تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التي تعيش في جانبي حدود القطرين ـ تبدي الرغبة في استفتاء حر في أن تكون جزءاً من المملكة المصرية أو في أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الإدارية والسياسية، وأن تجعل لها نصيباً من الموارد المشتركة تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية.

«(٣) على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث في إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلاً، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية طبقاً للفقرة (ب) من المادة ٧٧ من الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع في سان فرنسيسكو. وفي هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية، وإن اسناد الوصاية إلى مصر دون أية دولة غير عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية، فإن الصلات التي تربط أهالي البلدين ـ التي تقدم ذكرها ـ لكفيلة بأن تنفي كل معنى من معاني الاستغلال والتحكم. وهي فوق ذلك تجعل مصر أدنى إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها، وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأماني.

«ومصر في هذا أبعد ما تكون عن الرغبة في التوسع أو التماس مصلحة ذاتية. وأقطع دليل على أن الرغبة المخلصة في الخدمة المتجردة عن الطمع هي التي تحدوها إلى القيام بذلك العبء الصعب هو أن مصر يسرها أن تعلن أنها ترضى مع الارتياح التام بأن يعهد بذلك العبء إلى الأسرة الكبيرة التي هي عضو فيها ـ أعني جامعة الأمم العربية.

«وسواء عهد بالوصاية إلى مصر، أم إلى الجامعة العربية، فإن الغرض الأسمى في كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذي تتمتع فيه ليبيا بكامل سيادتها وتستطيع أن تندمج في الجامعة وبحقوق مساوية للأمم العربية الأخرى».

«وتثق مصر بأنها تعبر عن شعور أعضاء الجامعة العربية جميعها في تصريحها بأنه يسر تلك الأمم أن ترى ليبيا في أقرب وقت عضواً في تلك الجامعة.

«(٤) إن مصر لتعتقد في جزم ويقين بأنه لا يمكن أن يرجى حل ثابت عادل لمسألة ليبيا إذا أهملت الاعتبارات المتقدمة أو لم تقدر كل قدرها.

«فإن التفكير في شطر ليبيا إلى قسمين منفصلين [برقة وطرابلس] أو في إغفال تعرف واحترام رأي أهالي البلاد سينجم عنه مصاعب ومتاعب لا نهاية لها.

«وهل يكون من الإنسانية أن يفرض على أهالي تلك البلاد بعدما امتحنوا به من تحكم إيطاليا ومن ويلات الحرب، حل لا تراعى فيه رغباتهم! بل هل يكون مثل ذلك الحل متفقاً مع روح الميثاق الجديد ومبادئه، أو مع الروح والمبادىء التي يجب عدلا أن تملي شروط الصلح.

«(٥) أما فيما يتعلق بممتلكات إيطاليا في ارتريا، تجد مصر أن الواجب عليها أن تذكر بحقوقها في تلك المناطق، وأن تشير إلى أن من العدل وحسن التصرف أن يلحق بالسودان الذي تديره الآن مصر وبريطانيا العظمى ما يكون تكملة طبيعية له من هذه المناطق.

«(٦) أن مصر لشديدة الإيمان بعدل الدول الكبرى المجتمعة في مؤتمر لندن وبأحقية ما أشارت إليه هذه المذكرة من مقترحات وحلول بحيث لا تشك لحظة في تقبلها قبولاً حسناً».

وفي اجتماع مؤتمر الصلح في سنة ١٩٤٦ تقدم وفد مصر بتفسير للمذكرة مع اضافات أخرى لا تمس صميم القضية الليبية، ولكن ما يخصها شدد على هذه النواحي.

٢

واهتمت جامعة الدول العربية بليبيا وقضيتها منذ إنشائها، وبحثت المسألة في غير مناسبة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ وجهت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء في الجامعة مذكرة حول القضية الليبية ذكرت فيها أن ما يجب أن يطالب به من أجل ليبيا هو: (١) أن يستفتى أهلها في مستقبلها؛ (٢) وأن تظل ليبيا وحدة؛ (٣) أن تمنح استقلالها. لكن المذكرة أشارت أيضاً إلى أنه في حال إصرار الدول المعنية بالأمر على غير الاستقلال فوصاية جامعة الدول العربية أو مصر بالذات يمكن أن تكون موضع بحث.

وفي الدورة الثالثة العادية لمجلس الجامعة تقرر في ١٦ (إبريل) ١٩٤٦ أن توجه الأمانة العامة إلى الدول التي ستعالج قضية الصلح مع إيطاليا مذكرة تطالب فيها «لأهالي طرابلس بالوحدة والاستقلال» وتصر على «أن أهالي طرابلس هم الذين يختارون نظام الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم». فتقدمت الأمانة العامة للجامعة بالمذكرة التالية المؤرخة في ١٨ نيسان (إبريل) ١٩٤٦.

«تشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ باسم الجامعة

العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذي انعقد بلندن في غضون الخريف الماضي.

«والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها، وهو مطمئن كذلك إلى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهي:

(١) أن أية فكرة ترمي إلى تقسيم هذه البلاد إلى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم الى دول مختلفة سيقابل برفض إجماعي من الشعب الليبي يظاهره العالم العربي.

(٢) أن من حق الشعب الليبي استناداً إلى حقوق الإنسان في تقرير المصير واعتماداً على ميثاق الأطلنطي وروح ميثاق سان فرانسسكو أن يستشار للإعراب عن مشيئته الحرة في اختيار نوع الحكومة التي يريدها.

(٣) أن أي إجراء يرمي إلى تقرير مصير الليبيين بدون إعطائهم الفرصة الكاملة لإجراء استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل ما يسعه من قوة.

(٤) أن أي ادعاء يصدر من الجانب الإيطالي للمطالبة بإعادة أي ارتباط بين تلك البلاد وبين إيطاليا، وذلك بإقامة أي نوع من أنواع النظام الحكومي سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوفر لدى الشعب الليبي.

(٥) أوضح الأمين العام في مذكرته السابقة أن وحدة تلك البلاد أمر لا معدى عنه لكفالة رفاهيتها، كما أنه لا مندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادي وإقامة إدارة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام، وذلك أن كل منطقة في تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يفضي تقسيمها إلا إلى مجاعة اقتصادية، وقد احتفظ أهالي ليبيا من قبائل وعرب رحل في ظل الظروف العامة بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر في مختلف المناطق.

وأن تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والإغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام إداري موحد تتاح في ظله حرية التنقل إلى البلاد المجاورة سواء في الشرق أو الغرب أو حتى في الجنوب.

وعلى هذا فإن أية فكرة ترمي إلى تقسيم تلك البلاد مناطق نفوذ أو وضعها تحت الوصاية إنما تمليها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه.

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التي ينبغي إقامتها في ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبي، ولقد تجلت إرادته في مناهضة الاستعمار الأجنبي وأهليته لحكم بلاده، في مواصلة النضال طوال عشرين عاماً في ظل أنواع مختلفة من الإدارات الوطنية

على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التي واجهتها تلك الإدارات، فقد استطاع الليبيون أن يعتمدوا على أنفسهم في أسوأ الظروف خلال نضالهم الذي استغرق عشرين عاماً مستندين قبل كل شيء على مواردهم المادية والمعنوية.

وقد اعترف بنصيبهم في إلحاق الهزيمة بالنظام الفاشي، الأمر الذي يجعل لهم الحق الكامل في مطالبة تلك الدول التي تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح مع إيطاليا بأن يذكروا أن الشعب الليبي كان شريكهم في الحرب، وأنه ساهم في النصر منذ بدء الحرب، ليس فقط بجيش قوامه ألوف العرب بل بوسائل أخرى يعرفها جيداً القواد البريطانيون والأمريكيون.

وإن الجامعة العربية ليهمها أن ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة، وهي تؤيدها في الحصول على حقها في تقرير مصيرها، كما تعارض ـ من ناحية المبدأ ـ في إعادة فرض استعمال أجنبي على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة.

وتعتقد الجامعة أن واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الأمم العربية لتحقيق حريته، ولكنها كمؤسسة تقوم أصلاً لحفظ السلام في العالم العربي توقن أن أي قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبي الذي تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملاً خطيراً في إثارة الاضطراب والفوضى. بل وإشعال الحرب.

«ولهذا يناشدكم الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبي أن يكون حكمكم في هذه القضية صادراً عن بعد نظر، وأن يكون نزيهاً، وأن تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يتفق مع مصالحه ورغباته».

٣

على أن موقف مصر وموقف جامعة الدول العربية تغير بعد ١٩٣٧. فمع أن مصر ظلت تصر على مطالبها فيما يتعلق بتعديل الحدود على نحو ما ورد في مذكرة الوفد المصري إلى مؤتمر وزراء الخارجية في ١٩٤٧، فإن قضية الوصاية أخذت تختفي، كما اختفت هذه القضية من جامعة الدول العربية. ذلك أن الليبيين أنفسهم أخذوا قضيتهم بأيديهم فقدموا مطاليبهم التي تتلخص في الوحدة والاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية. كما يبدو من بيان الكتلة الوطنية الحرة سنة ١٩٤٦ وبيان هيئة تحرير ليبيا الذي أصدرته في أواسط آذار (مارس) ١٩٤٧ إذ جاء فيه عن أغراضها، أنها: «السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية، والتعاون مع الجامعة العربية، والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه، ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه، وكذلك السعي بكافة الطرق المشروعة داخلياً لتنوير الرأي العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية، واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام، والمحافظة

على وحدة الكلمة أثناء الكفاح للحرية، وخارجياً بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي، وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقوام في جميع الميادين الدولية».

كذلك يتضح هذا من المذكرة التي قدمها ممثلون عن الشعب الليبي إلى مؤتمر وزراء الخارجية (١٩٤٧) بشأن استقلال ليبيا. وها نحن أولاء نورد نصها كاملاً:

أولاً: ليبيا وحدة لا تتجزأ.

١ ـ ليبيا بلاد عربية، تقع بين مصر وتونس، وبين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، ومساحتها حوالى مليون كيلو متر مربع، وأقسامها الرئيسية هي برقة وطرابلس وفزان، وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس. منهم ثلاثون ألف إسرائيلي وفد أغلبهم إلى هذه البلاد من أسبانيا على أثر اضطهاد ديني أصابهم في سنة ١٤٩٢، وجاء الباقون منهم تحت ضغط عوامل مماثلة من لوفورنو في سنة ١٨٢٠ ـ ومنهم ٤٥ ألف طلياني دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢.

أما الباقون وهم الغالبية الغالبة فهم عرب مسلمون استقروا في هذه البلاد منذ القرن السابع الميلادي، ومن كانوا منهم بأصلهم من البربر فإنهم قد خالطوا العرب، وتزاوجوا فيما بينهم، فجمعت بينهم أقوى الروابط.

وسكان هذه البلاد جميعاً ـ مسلمون ويهود ـ يتكلمون اللغة العربية وتجمع بينهم عوائد متماثلة وروابط ثقافية مشتركة.

فالليبيون شعب واحد، تجمع بينهم روابط الجنس والدين واللغة.

٢ ـ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها:

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل. وأحياناً بالقمح والشعير والحيوانات.

وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة.

وترسل فزان إلى برقة وطرابلس تمرها الوافر.

ولا غنى لأي من هذه الأقسام الثلاثة في حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين، بل كل منهما يعتمد في حياته الغذائية ـ في ذات وجوده ـ على ما يمده به أهل القسمين الآخرين.

ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ـ في سني الجفاف حيث تقل الحبوب ـ مئات الألوف من أهل ليبيا.

٣ ـ فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تتجزأ، بل أنها وحدة لا تقبل التجزئة، إذ من شأن هذه التجزئة أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده.

وهذه الحقيقة ـ وهي وليدة عوامل اقتصادية ملحة ـ كانت دائماً بارزة للعيان، وكانت كذلك مرعية طوال تاريخ هذه البلاد.

فمنذ استنجد أهل طرابلس الغرب (على ماكانت تعرف به ليبيا في الماضي) بالدولة العثمانية لتدفع عنهم عدوان جنوه، ومنذ أنجدهم السلطان سليمان القانوني في سنة ١٥٢٠ وضمهم إلى ولايات الدولة العثمانية، والبلاد وحدة لا تتجزأ، لا من الناحية الإدارية فحسب، بل وأيضاً في كيانها الذاتي كشعب موحد له ميزاته الخاصة.

ولما أغار الطليان على هذه البلاد في سنة ١٩١١، أبقوا على وحدتها الإدارية، ولم يلجأوا إلى تجزئتها إلى ولايتي برقة وطرابلس إلا تحت ضغط عوامل عسكرية موقتة، على أنهم عادوا بعد ذلك إلى إنشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعها، ويشرف عليها حاكم عام مقره في مدينة طرابلس.

٤ ـ فالمطلب الأول للشعب الليبي هو وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس والجزائر.

ولذلك لا يسع هذا الشعب وممثليه إلا أن يستنكروا الأعمال الجارية الآن في بلادهم والتي يخشى أن تكون من قبل التمهيد لتقسيمها.

فالفرنسيون يحتلون الجزء الجنوبي من طرابلس ـ من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان.

والإنجليز يحتلون برقة وطرابلس، ويطبقون في برقة أنظمة تختلف عن النظم المطبقة في طرابلس. فنراهم في برقة قد رفعوا الرقابة عن المكاتبات وأباحوا التصدير والاستيراد كما أباحوا لأهل برقة السفر إلى الخارج والعودة إليها، أما في طرابلس فلا شيء من هذا على الإطلاق.

ومن هذا ومما يتردد في الصحافة العالمية بين حين وحين ترتسم في أذهان أهل ليبيا جميعاً علامة استفهام كبيرة هي: هل يدبر أمر تقسيم البلاد بين الدول الكبرى، فتكون برقة من نصيب انجلترة، وفزان من نصيب فرنسا، وطرابلس لقمة لإيطاليا، أو توضع تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية؟.

وأهل ليبيا جميعاً من برقاويين وطرابلسيين يعلنون على الملأ أنهم يستنكرون كل فكرة ترمي إلى أي تقسيم يقع في بلادهم، وهم يعلنون كذلك أنهم قد وطنوا النفس على أن يقاوموا بكل الوسائل أي تقسيم يجري في بلادهم، وأن يقاوموه ما وسعتهم المقاومة، وذلك أياً كان الوضع القانوني الذي يفرع فيه هذا التقسيم.

ثانياً: ليبيا تطالب بالاستقلال

٥ ـ والشعب الليبي وهو يطالب بالإبقاء على وحدة بلاده، يطالب كذلك بكل قوة بتحريرها من الاستعمار والاستغلال وتمتعها بالاستقلال.

وليس الاستقلال غريباً على أهل هذه البلاد ـ على ما قد يبدو لأول وهلة. فمنذ

انضمت ليبيا (طرابلس الغرب) إلى الدولة العثمانية في سنة ١٥٢٠ وهي تتمتع بكيان سياسي مستقل. ذلك أن نظام الخلافة في الإسلام الذي كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الإدارة في أي بلد من البلاد العربية، بل كان على العكس من ذلك يبقي على تلك المناهج والأساليب، ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقي ما دامت تهدف جميعاً إلى إقامة العدل بين الناس.

وهكذا قامت في طرابلس الغرب منذ أن انضمت إلى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الإشراف على إدارة البلاد، كما أن أبناء البلاد كانوا هم الذين يتولون شؤون القبائل والعشائر، وكان منهم كذلك المديرون ورؤساء البلديات في المدن الكبرى، وهكذا أيضاً بقي حكم البلاد موكولاً إلى أسرة وطنية واحدة (أسرة قره مانلي) مدة طويلة من الزمن (من سنة ١٧١١، إلى سنة ١٨٣٥).

وأخيراً عندما نجحت المعركة الدستورية في الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن كان لليبيين ممثلون في البرلمان العثماني.

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتي، ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحاً من الزمن. وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت إليه قلوبهم، لأنه لا يخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة. ذلك أنهم ـ وهم في غالبيتهم من قبائل عربية بدوية ـ مطبوعون بالفطرة على التحرر من كل قيد، والاعتزاز بالكرامة والاستقلال.

٦ ـ ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الطليان على بلادهم في سنة ١٩١١ أشد المقاومة. واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين سنة الماضية إلى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيراً (في يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الطلياني البغيض.

إن تاريخ جهاد الليبيين في الذود عن بلادهم واستشهادهم في سبيلها لمعروف ومنشور، وإن تاريخ فظائع الاستعمار الطلياني والوسائل الوحشية التي اصطنعها لاخضاع البلاد وإذلالها لمنقوش في الصدور، وليس هذا مجال تعداد هذه الفظائع الوحشية التي تقشعر منها الأبدان.

ولذلك نكتفي هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولدت في نفوس الليبيين جميعاً شعوراً شديداً بالكراهية نحو الطغيان يجعل التفكير في إعادة أي شبر من أرض البلاد إلى إيطاليا من أتعس الحلول وأبعدها عن الصواب، بل ومن غير الممكن تنفيذه فعلاً لأن أهالي ليبيا سيقاومونه جميعاً بقوة السلاح.

٧ ـ وإذا كان الليبيون قد قاوموا غارة الطليان على بلادهم وقاوموا كل ما أنزلوه بهم من صنوف العذاب، وقاوموا في غير هوادة ولا مهادنة، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال، وأجيال فاستشهد منهم في سبيله من

استشهد، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم، وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد في الثلاثين سنة الأخيرة من مليونين إلى قرابة مليون واحد من الأنفس.

٨ ـ وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون في البلاد العربية وخاصة في مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الطليان.

فما أن دخلت إيطاليا الحرب في يونية سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا في العمل، فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية في القاهرة، ثم سافروا إلى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال نوجس، واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس تعمل ضد الطليان في ليبيا، غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع. أما الفريق الثاني ـ وكان يعمل تحت رئاسة السيد محمد إدريس السنوسي ـ فقد قرر تأليف جيش ليبي يشترك مع الحلفاء في الحرب ضد إيطاليا. وقد تم تأليف هذا الجيش فعلاً وبلغ عدد أفراده ١٤ ألف نفر و١٢٠ ضابطاً ليبياً، وخاض تحت قيادة الكولونيل براملي الإنجليزي جميع المعارك التي دارت في الصحراء الغربية إلى جانب جيوش الحلفاء ـ وقد كان نصيبه خاصة العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور في انهزام جيوش روميل.

٩ ـ ولهذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهل ليبيا بحق بلادهم في التحرير والاستقلال وأهليتهم لإدارة شؤونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون، فضلاً عن أن منهم من يشغل في البلاد العربية الشقيقة وفي تركيا أعلى الوظائف السياسية والإدارية والتعليمية، وهؤلاء كثرة، وهم جميعاً ينظرون إلى اليوم الذي تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون إليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة.

ثالثاً ـ ليبيا والجامعة العربية

١٠ ـ ليبيا بلاد عربية شأنها شأن سائر البلاد العربية التي كونت جامعة الدول العربية، فهي جميعها شعوب تجمع بينها روابط وثيقة من الجنس والدين واللغة. وتجمع بينها كذلك روابط اجتماعية وثقافية مشتركة. وهي إلى جانب ذلك بلاد متجاورة لها مصالح اقتصادية متماثلة أو متقاربة.

لذلك ينظر أهل ليبيا إلى جامعة الدول العربية على أنها مناط آمالهم، ومن ثم فقد عهدوا إليها ـ وهم يعهدون اليوم إليها مرة أخرى ـ أن تسعى إلى استقلال بلادهم في وحدتها التي لا تقبل التجزئة ما وجدت إلى العمل سبيلاً.

١١ ـ وتتحصل وجهة نظر أهل ليبيا من ناحية وضعهم السياسي في أن إيطالية قد تنازلت في معاهدة الصلح عن كل حق لها في بلادهم وإن كانوا لم يسلموا لها يوماً ما بأي حق ما.

ولما كانت الدولة العثمانية قد تنازلت من قبل هي الأخرى عن كل حق لها في بلادهم وذلك في معاهدة لوزان المعقودة بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٢ ومعاهدة لوزان التالية في ٢٤ يوليو ١٩٢٣. فقد تحررت بذلك بلادهم من كل سلطان أجنبي واستعادت سيادتها واستقلالها.

وقد أقاموا الدليل فيما تقدم على أهليتهم لإدارة شؤون بلادهم وحكم أنفسهم بأنفسهم، غير أن مجلس وزراء الخارجية قد قرر على الرغم من ذلك إيفاد لجنة للبحث والتحري في شؤون البلاد».

ولما كنا قد عهدنا إلى جامعة الدول العربية أن تسعى إلى تحقيق استقلال بلادنا ما وجدت إلى ذلك سبيلاً. فإن رغبتنا الاجتماعية هي أن تشترك هذه الجامعة في أعمال اللجنة التي توفد إلى البلاد. هذه رغبتنا نعلنها إليكم مرة أخرى.

ونطلب إليكم العمل على إنفاذها تطبيقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

بل انا نعلن إليكم فوق ذلك ـ على ما سبق لنا القول ـ أننا قررنا عدم الاعتراف بأعمال أية لجنة لا تشترك فيها جامعة الدول العربية.

وقد استمرت جامعة الدول العربية في ملاحقة القضية الليبية في اجتماعاتها الخاصة كما تابعتها في المحافل الدولية إن في مجلس وزراء الخارجية أو في الأمم المتحدة. لما انتقلت القضية الليبية إليها. وقد أعانت الوفود الليبية مالياً ومعنوياً لما ذهبت هذه إلى الأمم المتحدة، ومع أن جامعة الدول العربية أخذت تصر على الاستقلال لليبيا، فإننا نجد أنها حتى في سنة ١٩٤٩ يصدر مجلسها القرار التالي (بتاريخ ٢١ آذار ـ مارس ١٩٤٩):

«يقرر المجلس إرسال مذكرة إلى الدول العربية تتضمن ضرورة المطابة بالاستقلال لليبيا. فإذا هزمت الدول العربية في موقفها وكان الاتجاه إلى وضع هذه البلاد تحت الوصاية، فيرى أن تكون الوصاية في هذه الحالة للدول العربية أو أن تشترك فيها الدول العربية».

وبعد اتخاذ الأمم المتحدة قرارها النهائي القاضي باستقلال ليبيا استقلالاً تاماً، اهتمت جامعة الدول العربية بسير الأمور في البلاد من حيث وضع قرار الأمم المتحدة موضع التنفيذ. ومما يجب أن يلاحظ أن موقف جامعة الدول العربية ـ ممثلاً بأمينها العام يومئذ ـ لم يكن دوماً موقفاً عادلاً بعيداً عن الهوى كما يبدو في القرار الذي اتخذ بتاريخ ١٧ آذار (مارس) ١٩٥١ بخصوص لجنة الستين.

على أنه حريّ بالذكر هنا موقف جامعة الدول العربية الكريم بالنسبة إلى المجاعة التي أخذت بخناق ليبيا سنة ١٩٤٧ بسبب القحط الذي أصاب البلاد.

٩ ـ قضية ليبيا في المحافل الدولية

١

لما اجتمع تشرشل وترومان وستالين في بوتسدام في تموز (يوليو) سنة ١٩٤٥ بحثوا في قضية المستعمرات التي كانت تابعة لدول المحور، وطلب ستالين أن تبحث قضية الوصاية عليها حالاً، كما طلب أن يساهم الاتحاد السوفياتي في تحمل أعباء الوصاية. ولكن القضية لم تبحث يومها بكاملها بل أحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية، مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطالية وغيرها من الدول. ومجلس وزراء الخارجية هذا كان مؤلفاً من وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة وبريطانية والاتحاد السوفياتي وفرنسة.

وقد عقد أول اجتماع لهذا المجلس في لندن في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ فتناول قضية معاهدة الصلح مع إيطالية كما بحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقية. وقد بدا تفاوت وجهات النظر بين الدول الأربع واضحاً جلياً. ذلك بأن بيفن وزير خارجية بريطانية اقترح أن إيطالية يجب أن تعلن عن تنازلها عن كل ما يتعلق بمستعمراتها الإفريقية، بينما كان جورج بيدو، وزير خارجية فرنسة، يميل إلى إعادة تلك المستعمرات إلى إيطالية. وفي هذه الجلسة أعلن مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، بأن حكومته تحبذ وضع كل من المستعمرات الإفريقية تحت إدارة واحدة من الدول الأربع، وأن الاتحاد السوفياتي على أتم الاستعداد لتسلم إدارة الأجزاء الغربية من ليبيا أي طرابلس. أما الولايات المتحدة فقد ارتأت بلسان جيمس بيرنز وزير خارجيتها، أن توضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن يشترط منح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات، ولما لم يتم اتفاق حول الموضوع، أحيل الأمر إلى وكلاء وزراء الخارجية لبحثه.

ولما انعقد مجلس وزراء الخارجية في باريس في شهر نيسان (إبريل) سنة ١٩٤٦ تقدمت بريطانية باقتراح يقضي بمنح ليبيا استقلالها حالاً. أما الاتحاد السوفياتي فقد أراد أن يروج للحزب الشيوعي في الانتخابات الإيطالية العامة التي كانت وشيكة الوقوع فارتأى أن تعاد المستعمرات إلى إيطالية، مؤيداً بذلك الاقتراح الفرنسي السابق. أما الولايات المتحدة فقد اقترحت أنه إذا أعطيت إيطالية إدارة مستعمراتها

السابقة يجب أن يقرر أيضاً أن هذه المستعمرات يجب أن تستقل في غضون مدة معينة يتفق عليها مسبقاً. وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة.

على أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية التالي في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ المنعقد في باريس لم يكن خيراً من سابقيه. ولذلك اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة أن يؤجل البحث في القضية سنة كاملة، أملاً في أن تهتدي الدول الأربع إلى سبيل لحل هذه القضية التي كانت تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

ويتضح من هذا، أن الاجتماعات أظهرت:

(١) أن الدول الأربع كانت مختلفة كل الاختلاف في عرضها للحلول.

(٢) أن هذه الحلول التي وضعت موضع البحث لم يكن يؤخذ فيها بوجهة نظر أصحاب العلاقة أنفسهم أي سكان المستعمرات.

(٣) أن الدول قبلت، لما ارتضت تأجيل البحث سنة أخرى، أن تستمر الدول التي تقوم على إدارة هذه المستعمرات قائمة بعملها، دون أن تشترط عليها سيراً معيناً أو سبيلاً خاصاً.

كانت نقطة التحول في القضية كلها وضع معاهدة الصلح مع إيطالية في مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧. ففي ١٠ شباط (فبراير) تقررت مواد المعاهدة وجاء فيها (المادة ٢٣) أن إيطالية تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الإفريقية السابقة أي ليبيا وأرتريا والصومال الإيطالي. وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر هذه تحت إدارة الدول المشرفة عليها حينذاك.

وصدر في التاريخ نفسه بيان مشترك حول قضية المستعمرات نص على:

١ ـ أن حكومات الاتحاد السوفياتي وبريطانية والولايات المتحدة وفرنسة اتفقت فيما بينها على أن تضع حلاً نهائياً لقضية المستعمرات الإيطالية في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع إيطالية.

٢ ـ أن حل قضية هذه الأقطار وتعديل الحدود يجب أن تراعي فيه الدول الأربع رغبات سكان البلد وحاجاتهم مع المحافظة على مصالح السلام والأمن والأخذ برأي الحكومات الأخرى ذات العلاقة.

٣ ـ إذا فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات في مدة السنة المتفق عليها والتي تبدأ من وقت التصديق على معاهدة الصلح، تحيل هذه الدول القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على توصياتها، وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات وباتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها.

٤ ـ أن يتابع وكلاء وزراء الخارجية بحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في سبيل تقديم توصياتها إلى مجلس وزراء الخارجية. ويترتب على الوكلاء أن يرسلوا

لجاناً للتحقيق إلى أي من المستعمرات الإيطالية السابقة لتقدم للوكلاء المعلومات اللازمة حول هذه القضية، وللتأكد من وجهات نظر السكان أنفسهم.

وقد تم التصديق على المعاهدة الإيطالية في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ولذلك أصبح من الضروري إيجاد حل قبل ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ وإلا أحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تألفت لجنة التحقيق من أربعة وفود تمثل الدول الأربع الكبرى. وكان عملها أن تجمع المعلومات التي يطلبها منها وكلاء وزراء الخارجية، وتستفتي الأهلين في المستعمرات لمعرفة رغباتهم في المستقبل الذي يرغبون فيه. وبعد الفراغ من هذه الدراسات والاستفتاءات وجمع كل ما يهمها من معلومات، كان على اللجنة أن تعد تقريراً وافياً حول مهمتها.

بعد زيارة ارتريا والصومال، وصلت لجنة التحقيق ليبيا في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨، وقضت فيها ٧٥ يوماً أي إلى ٢٠ أيار (مايو). وقد استمعت اللجنة لآراء رجال الإدارة البريطانية بالنسبة لطرابلس وبرقة، ورجال الإدارة الفرنسية بالنسبة للفزان، كما اتصلت بالأحزاب السياسية والأفراد والهيئات. ولم تغفل اللجنة الأقليات (الإيطاليين واليهود). وقد قدمت لجنة التحقيق تقريرها إلى وكلاء وزراء الخارجية في أواخر تموز (يوليو) من السنة نفسها. ونحن إذا تجنبنا الخوض في التفاصيل واكتفينا بوضع خلاصة لتقرير اللجنة، لوجدنا أنها تدور حول النقاط التالية.

(١) نسبة مئوية كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية.

(٢) لا يستطيع أي من أجزاء ليبيا الثلاثة أن يكفي نفسه، ولا بد له من الحصول على عون من الخارج.

(٣) أن الأحزاب السياسية الرئيسية تتفق على استقلال ليبيا ووحدتها (أي وحدة برقة، وطرابلس والفزان) والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

(٤) اشترط المؤتمر الوطني في برقة، وهو الهيئة السياسية الوحيدة التي كان معترفاً بها رسمياً، في سبيل الوحدة، أمرين: الأول قيام ملكية وراثية تحت راية الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي. والثاني أن لا يسمح للطليان بالعودة إلى برقة كائنة ما كانت الأحوال. وأضافت اللجنة بأن الأمير نفسه كان يرغب في عقد محالفة مع بريطانية.

(٥) أن الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطالية إلى ليبيا.

(٦) أما العرب فلا يقبلون بعودة إيطالية قط.

(٧) وقد أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية في البلاد.

وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربع في باريس في ١٣ أيلول (سبتمبر)

١٩٤٨ للبحث في توصيات وكلاء وزراء الخارجية وبدأ الخلاف بين المجتمعين حالاً. فقد اقترحت فرنسة تأجيل القضية سنة ثانية، وارتأت روسيا أن توضع جميع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت وصاية الأمم المتحدة المشتركة. أما بريطانية والولايات المتحدة فتقدمتا باقتراح خلاصته أن توضع برقة تحت الوصاية البريطانية، على أن يترك تقرير حالة طرابلس والفزان إلى وقت آخر. ولما لم يتفق الوزراء على حل، تقرر أن تحال القضية بكاملها إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للفصل بها نهائياً وذلك في ١٥ أيلول (سبتمبر).

٢

عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة على الأمم المتحدة لأول مرة في نيسان (إبريل) ١٩٤٩ في القسم الثاني من الدورة الثالثة. ذلك أن هذه القضية لم تحظ بمكان في جدول الأعمال للقسم الأول من الدورة الثالثة المنعقدة في باريس، فتركت إلى تتمة الدورة، وكانت الجمعية العامة قد انتقلت إلى لايك سكس.

تنص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة على أن الجمعية العامة يمكنها أن تقدم التوصيات اللازمة بشأن القضايا التي تعرض عليها. لكن إحالة الدول الأربع لقضية المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقية إلى الجمعية العامة وضعها في حالة خاصة، إذ كان عليها أن تصدر قراراً هو في طبيعته موجب على جميع الفرقاء، كما أنه قرار نهائي.

وقد دارت مفاوضات كثيرة بين تاريخ إحالة القضية (أيلول ١٩٤٨) ووقت عرضها على الجمعية العامة (نيسان ١٩٤٩) للوصول إلى حل ما.

فلما عرضت القضية على الجمعية العامة أصبحت قضية المجتمع الدولي بأسره بعد أن كانت قضية معروضة على أربع دول، وكانت بريطانية ومن ورائها دول الكومونولث البريطاني وبعض دول أميركة اللاتينية تحب أن تعيد إلى إيطالية بعض مستعمراتها السابقة. أما الكتلة الآسيوية الأفريقية، فقد كانت تعارض إعادة أي من المستعمرات إلى إيطالية، وكان يؤيدها في ذلك روسيا وبعض من الدول الصغرى. ولما تناولت اللجنة السياسية المسألة تقدمت روسيا باقتراح يقضي بوضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تمنح ليبيا استقلالها بعد خمس سنوات، وعلى أن تكون روسيا عضواً في اللجنة الاستشارية. ولكن بريطانية التي لا تريد أن يكون لروسيا يد في البحر المتوسط عارضت هذا الاقتراح بشدة، وتقدمت بريطانية باقتراح مؤداه أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات، وفي أثناء هذه السنوات العشر تكون برقة تحت وصاية بريطانية. أما طرابلس والفزان فتوضعان تحت وصاية دولية على أسس تقررها الجمعية العامة مبنية على توصيات تقدمها بهذا الصدد حكومات مصر وفرنسة وإيطالية وبريطانية والولايات المتحدة. وقد لقي هذا الاقتراح معارضة من

روسيا. أما الكتلة الآسيوية والإفريقية، فقد عارضت كل اقتراح لا يؤدي إلى استقلال ليبيا العاجل.

وقدم إلى اللجنة السياسية اقتراح مبني على اتفاق بين بيفن وسفورزا يقضي بأن تستمر بريطانية في إدارة برقة، وتستمر فرنسة في إدارة الفزان، وتعطى إدارة طرابلس إلى إيطالية، وقد أقرت اللجنة السياسية هذا الاقتراح (٣٤ صوتًا ضد ١٦ وسبعة وفود امتنعت عن التصويت). لكن لما عرض على الجمعية العامة فشل لأن هايتي التي كانت قد امتنعت عن التصويت انضمت إلى الكتلة الآسيوية الإفريقية، فخذل الاقتراح.

وعندها تقرر أن تؤجل القضية إلى الدورة الرابعة.

فلما حان الوقت وانعقدت الجمعية العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، كان الجو يوحي بشيء من التفاؤل. ذلك أن بريطانية أدركت مقاومة الليبيين لأي فكرة للتقسيم بعد أن اختبرتها في استقلال برقة (أعلن في أول حزيران ـ يونيو ـ ١٩٤٩) ومظاهرات الليبيين، كما رأت موقف الكتلة الآسيوية الإفريقية المعارض لتقسيم البلاد أو فرض الوصاية عليها أياً كان الوصي. لذلك تحولت وأصبحت تؤيد الوحدة والاستقلال، وتخلت عن اتفاقها مع إيطالية.

وكانت الاقتراحات كلها تؤيد الاستقلال، لكنها اختلفت في تحديد موعده ومراحل تحقيقه، وبعد أن عهد إلى لجنة فرعية درس هذه المقترحات، تقدمت هذه بمشروع قرار اجتاز اللجنة السياسية ثم قبلته الجمعية العامة بأكثرية ساحقة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩.

والقرار هو:

(١) ان ليبيا أي برقة وطرابلس والفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

(٢) يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، وعلى كل لا يجوز أن يتأخر عن أول كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

(٣) يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس والفزان بشكل جمعية وطنية ليقروا دستوراً لليبيا.

(٤) تعين الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده. والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

(٥) يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً أو أي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

(٦) يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية: (١) ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية مصر، فرنسة، إيطالية، الباكستان، بريطانية، الولايات المتحدة.

(ب) ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة وطرابلس والفزان) وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا.

(٧) بعد استشارات الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية يعين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا.

وبالإضافة إلى هذا كله تضمّن قرار الأمم المتحدة وجوب إعداد اللازم لنقل السلطات من الإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، ونص على أن تنضم ليبيا إلى الأمم المتحدة متى تم قيامها دولة مستقلة.

وعين المستر ادريان بلت (الهولاندي) مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا.

١٠ ـ نحو الاستقلال

١

وصل مندوب الأمم المتحدة إلى ليبيا في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ وأخذ يتنقل في أنحاء البلاد متعرفاً إليها دارساً مستشيراً. ثم انتقل إلى الاتصال بالحكومات الست لتعين هذه مندوبيها للمجلس. وفي ٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ اجتمع هؤلاء في جنيف حيث وضعوا النظام الداخلي للمجلس، وبعد ذلك انتقلوا إلى طرابلس التي كانوا قد اتفقوا على أن تكون مركز العمل.

ومنذ أواسط نيسان (ابريل) أخذ المندوب يبحث مع المجلس قضية تشكيل اللجنة التحضيرية التي تختار بدورها الجمعية الوطنية التي ستقوم بوضع الدستور. وقد بدت مشاكل كثيرة تتعلق باللجنة التحضيرية. منها هل تختار اللجنة على أساس الانتخاب؟ وهل ذلك صالح في الظروف القائمة والإدارة أجنبية عن البلاد؟ وهل يمكن تطبيق المبدأ الانتخابي في جميع أجزاء ليبيا؟ وهل يكون ذلك على أساس النسبة العددية أم يجب أن يكون التمثيل في هذه اللجنة بأعداد متساوية للأقسام الثلاثة لليبيا؟ وبعد مناقشات واجتماعات دامت حتى أواسط شهر حزيران (يونيو)، أقر المجلس اقتراحاً تقدم به مندوب الباكستان أساسه أن يتشاور المندوب مع أمير برقة (السيد محمد إدريس السنوسي) ليختار سبعة ممثلين عنها، وأن يتشاور المندوب مع أحمد سيف النصر رئيس الفزان ليختار سبعة ممثلين عن الفزان. أما فيما يتعلق بطرابلس فيتشاور المندوب مع الزعماء السياسيين فيها ليقدموا له لائحة بأسماء سبعة من الأشخاص البارزين في المنطقة وتعرض هذه اللائحة على المجلس. ومتى أقرت دعي هؤلاء للانضمام إلى ممثلي برقة والفزان فتتكون عندها لجنة تحضيرية هي «لجنة الواحد والعشرين» التي يجب أن تجتمع في تاريخ لا يتجاوز اليوم الأول من تموز (يوليو) ١٩٥٠. وهذه اللجنة هي التي تضع القواعد التي يجب أن تتبع في سبيل الحصول على ممثلين لليبيا يكونون الجمعية الوطنية، التي يقع على عاتقها وضع الدستور الليبي.

وهذا القرار الذي اتخذه المجلس كان مخالفاً بالمرة لرأي المندوب الذي كان يريد اتباع طريقة الانتخاب لكل هيئة ذات صلة بالدستور. وكان المندوب يريد أن تقوم

هذه اللجنة نفسها بوضع الدستور. لكن القرار دل على تفهم لجميع الملابسات للقضايا المختلفة التي كانت تحيط بهذه الخطوات في سبيل وضع دستور جديد لبلد مثل ليبيا.

على أن مشكلة أخرى ظلت قائمة. ذلك أن أكثرية أعضاء المجلس، بمن في ذلك مندوبا مصر والباكستان، كانت ترى وجوب اختيار ممثل للأقلية الأجنبية (الإيطالية) في ليبيا في لجنة الواحد والعشرين. لكن ممثلي ليبيا أنفسهم رفضوا ذلك رفضاً باتاً. ولذلك حاول ممثلا مصر والباكستان تولي اقناع الزعماء والمسؤولين بوجوب تمثيل الاقلية في لجنة الواحد والعشرين حرصاً منهما على السير في سبيل تحقيق الاستقلال لليبيا. وساهم في هذه الجهود المندوب نفسه. وفي ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ أشار المجلس على المندوب، بناء على تحفظ بدأ من جانب سمو أمير برقة، بأن مساهمة الإيطاليين في لجنة الواحد والعشرين لا يمكن أن يعتبر اسبقية فيما يتعلق بمساهمتهم في أي هيئة تعمل في سبيل وضع الدستور الليبي. وقد أنشئت في برقة لجنة خاصة لدرس هذه القضية، وفي ٢٧ حزيران (يونيو) أبلغ رئيس وزراء برقة المندوب وجهة نظر هذه اللجنة التي يمكن تلخيصها بأن مساهمة ممثل للأقلية الإيطالية لا يمكن أن تعني مشاركة الإيطاليين أو أي أقلية أخرى في أي هيئة دستورية أو منظمة حكومية في المستقبل. وترى اللجنة أن الدستور الليبي سيحافظ على الحقوق المدنية لجميع الأجانب. ولا ترى اللجنة مانعاً في سبيل تيسير الأمور، ان يكون اجنبي ممثلاً للأقليات في لجنة الواحد والعشرين على شرط أن يقبل الطرابلسيون بذلك. وأضافت اللجنة البرقاوية أمرين: الأول هو أن يترك للجنة الواحد والعشرين أن تقرر فيما إذا كانت ترغب في أن يكون ممثل للأقليات في الجمعية الوطنية، والثاني أن الشكل الذي تميل اللجنة إلى الأخذ به فيما يتعلق بحكومة ليبيا المستقبلة هو النوع الاتحادي (الفدرالي).

انتقل المندوب الآن إلى اختيار الممثلين السبعة من طرابلس، أو على الأصح المشاورات في سبيل اختيارهم. وقد كان في طرابلس وقتها تسعة أحزاب سياسية، أكبرها وأوسعها انتشاراً وأقواها نفوذاً هو حزب المؤتمر الوطني. ثم يلي ذلك الجبهة المتحدة والحزب الوطني وحزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي وحزب العمال وحزب الأحرار ولجنة تحرير ليبيا. هذا فضلاً عن الأحزاب التي كان أعضاؤها من الأقليات الإيطالية واليهودية. ومع أن اثنين من الأحزاب ـ حزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة ـ رفضا تقديم أي أسماء، فإن الأحزاب الرئيسية الأخرى قدمت جداول متشابهة بأسماء الممثلين بما في ذلك اسم الممثل للأقليات. وبعد درس الجداول قرر المجلس اختيار سبعة أشخاص يمثلون طرابلس.

وفي ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٠ عقدت لجنة «الواحد والعشرين» اجتماعها الأول في

طرابلس، برئاسة الشيخ أبو الإسعاد العالم مفتي طرابلس. وبدأت المناقشات حول عدد من المسائل: منها قضية النصاب والأكثرية، ومنها موقف ممثلي الأقاليم الليبية الثلاثة من شكل الحكومة، ومنها رئاسة الدولة المقبلة، وقد اتضح أن الجميع كانوا متفقين على أن تكون رئاسة الدولة للأمير السيد محمد ادريس السنوسي. ولكن بينما كان الطرابلسيون يطالبون بالتمثيل للجمعية التأسيسية على الأساس العددي للسكان، كان البرقاويون والفزانيون يطالبون بالتمثيل الإقليمي المتساوي. كذلك رغب الطرابلسيون في الدولة الموحدة، بينما طالب الممثلون الفزانيون والبرقاويون بالدولة الاتحادية. أما فيما يتعلق بالنصاب القانوني للجنة الواحد والعشرين والتصويت فيها، فقد أصر البرقاويون والفزانيون على أن يكون النصاب خمسة عشر عضواً، والتصويت بأكثرية الثلثين، بينما كان الطرابلسيون يريدون أكثرية عادية. وقد قبلت لجنة الواحد والعشرين بالخمسة عشر عضواً نصاباً قانونياً، وأكثرية الثلثين للتصويت. ثم وضعت في ٣ آب (اغسطس) ١٩٥٠ جدول أعمالها على الشكل التالي:

١ ـ عدد أعضاء الجمعية الوطنية.

٢ ـ هل يكون التمثيل في الجمعية الوطنية على أساس عدد السكان أم على أساس التمثيل الإقليمي المتساوي للأقاليم الثلاثة؟

(٣) هل ينتخب أعضاء الجمعية الوطنية أم يختارون؟

(٤) وإذا اتفق على مبدأ الاختيار فكيف يتم ذلك؟

(٥) مكان انعقاد الجمعية الوطنية وتاريخه.

وقد تناقش الأعضاء في هذه الأمور طويلاً. وفيما يلي نتائج هذه المناقشات الطويلة حول الموضوع:

(١) في ٧ آب (اغسطس) أقرت اللجنة أن تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً على أساس التساوي الإقليمي بين المناطق الثلاث.

(٢) في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) تم الاتفاق على أن يكون الاختيار أساساً لتشكيل الجمعية الوطنية على شرط أن تتمثل الأحزاب السياسة الرئيسية في طرابلس في الاختيار، كما تمثل الفئات التي لم تكن منتمية إلى أحزاب. وقد كان موقف ممثلي الفزان هو الذي أخر العمل، إذ كانوا قد أصروا على الانتخاب، لكن تدخل الأمير السيد محمد ادريس مع أحمد بك سيف النصر أدى إلى تبديل الموقف مع الاشتراط الذي ذكر.

(٣) في الوقت نفسه أقرت لجنة الواحد والعشرين أن لا يكون للأقليات ممثلون في الجمعية الوطنية، لكنها قالت بأن الدستور الليبي يجب أن يضمن للأقليات حقوقها المدنية والدينية والاجتماعية.

(٤) تركت اللجنة للأمير السيد محمد إدريس السنوسي اختيار ممثلي برقة

وأحمد بك سيف النصر اختيار ممثلي فزان، وارتأت أن يعهد إلى رئيسها، أبو الإسعاد العالم مفتي طرابلس، أن يعد لائحة بعشرين شخصاً من طرابلس ويعرض أسماءهم على اللجنة للبحث.

(٥) أقرت اللجنة يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ تاريخاً لانعقاد الجمعية الوطنية.

وما دمنا قد وصلنا إلى هذا الحد، فإنه جدير بنا أن نقيد الملاحظات التالية:

(١) ان المجلس (مجلس الأمم المتحدة) اعتبر أن لجنة الواحد والعشرين تجاوزت صلاحياتها وكان عليها أن ترجع إليه في كثير من الأمور. لكن الواقع ان اللجنة أخذت بكثير من المبادىء التي أقرها المجلس قبلاً. فمن ذلك أن المجلس هو الذي اعترف باستحالة إجراء انتخابات حرة صحيحة في ليبيا ما دامت الإدارة أجنبية، وأقر طريقة الاختيار لأعضاء لجنة الواحد والعشرين.

(٢) كان حزب المؤتمر الوطني في طرابس قد أعلن عن استعداده للمساهمة في أعمال الجمعية الوطنية. حتى أن رئيسه السيد بشير السعداوي رضي بذلك. لكن لما وجد أن الأعضاء الذين اختيروا لتمثيل الأحزاب لا يؤيدون الرئيس وصحبه، سحب تأييده وأعلن خصومته للجمعية الوطنية. وكان يؤيده في ذلك ممثلا مصر والباكستان وجامعة الدول العربية بشخص أمينها العام.

(٣) مع أن القرارات التي اتخذتها لجنة الواحد والعشرين كانت تقوم على أسس من الحلول الوسطى، فإن الدافع إلى ذلك كان في الواقع رغبة أصيلة في نفوس أعضاء اللجنة للدفع بقضية الدستور والاستقلال إلى الأمام كي لا تتعثر الأمور أكثر من اللازم.

(٤) كان قرار اللجنة بقبول الشكل الاتحادي للدولة قبولاً بالأمر الواقع. فإن برقة كانت قد اتخذت شكل دولة ذات استقلال داخلي اعتباراً من أول حزيران (يونيو) ١٩٤٩، وكان أهلها حريصين على أن يحتفظوا بكيانهم ضمن إطار اتحادي. كما أنهم كانوا يرون في هذا الشكل للدولة ضماناً بألا يعود الإيطاليون إلى برقة بعد خروجهم منها نهائياً في ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية ليبيا ثانية على ضوء التقرير الأول الذي تقدم به المندوب. وقد نوقش التقرير مناقشة حادة، وكان أشد النقد موجهاً إلى أن الجمعية الوطنية، كما تقرر أن تكون، ليست ديمقراطية، ولا دستورية، لأن الانتخاب لم يكن أساس اختيار الأعضاء. وبعد أن عرضت القضية على غير لجنة، انتهى الأمر بالجمعية العامة إلى أن أقرت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ان الجمعية الوطنية يجب أن تجتمع في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، وأن تؤلف حكومة موقتة لليبيا في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من نيسان (ابريل) من العام نفسه.

٢

اجتمعت الجمعية الوطنية في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، وحضر الاجتماع عدد كبير من الضيوف الرسميين، وانتخبت الشيخ أبو الإسعاد العالم رئيساً لها. وفيما بعد أقرت النصاب القانوني بأربعين عضواً، والأكثرية اللازمة بثلثي الأعضاء الحاضرين، ورأت الجمعية نفسها أداة صالحة لوضع الدستور وإقراره مع اختيار شكل الحكومة الصالحة للبلد، وقد أخذت الجمعية الوطنية القواعد التالية نقطة انطلاق لوضع الدستور الليبي.

(١) تكون ليبيا دولة ديموقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة، على أن تكون ملكية دستورية. وأن يكون الأمير السيد محمد إدريس السنوسي أمير برقة، ملك المملكة الليبية المتحدة العتيد (٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٥٠).

(٢) في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥١ طلبت الجمعية الوطنية من الملك العتيد أن يكلف الحكومات التي تدير ليبيا أن تقوم بنقل السلطات إلى الحكومتين الموقتتين في طرابلس والفزان.

(٣) في ١٩ آذار (مارس) ١٩٥١ أقامت الجمعية الوطنية الحكومة الاتحادية الموقتة، من ستة وزراء، منهم رئيس الوزارة ووزيرا المالية والمواصلات من طرابلس، ووزيرا الخارجية والدفاع كانا برقاويين، بينما كانت وزارة دولة حصة الفزان. وكان رئيس الوزارة هو السيد محمود المنتصر.

وانصرفت الجمعية الوطنية إلى وضع الدستور عن طريق لجنة العمل التي اطلعت على دساتير أندونيسية والهند وألمانية الغربية والأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والمكسيك وبورما وسويسرة وفنزويلا، وقد تم وضع الدستور وإقراره نهائياً في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١. وكانت الجمعية الوطنية قد انتقلت إلى بني غازي في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) من تلك السنة لتتمكن من العمل في شيء من الهدوء، ولتكون في جو برقة وعلى مقربة من الملك العتيد.

٣

لما قررت الجمعية الوطنية شكل الحكومة الليبية المقبلة من حيث أنها اتحادية ملكية دستورية، وأن يكون أول ملك فيها الأمير السيد محمد إدريس السنوسي، أصدرت في ذلك قراراً تاريخياً هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم. فمن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً.

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس وفزان، المجتمعين في طرابلس الغرب في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله.

والمزودين بالصلاحيات الكاملة المعترف بصحتها واستيفائها الشكل القانوني، والعازمين على تأليف اتحاد بيننا وتكوين دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، نظام الحكم فيها ملكي دستوري.

نستهل عملنا بحمد الله وشكره على ما قد منّ علينا من نعمة في تحرير بلادنا واستقلالها.

وإننا، اعترافاً بإخلاص صاحب السمو محمد إدريس المهدي السنوسي أمير برقة المعظم وجهاده الطويل المثمر لخير ليبيا وشعبها، وتحقيقاً لرغبة الشعب العامة.

وإقراراً للبيعات الشرعية السابقة التي صدرت من ممثلي الشعب الشرعيين لسموه، وحرصاً على سعادة بلادنا واتحادها تحت تاج ملك تجد فيه الممثل الأعلى للصفات التي يتطلبها هذا المنصب السامي.

فإننا

ننادي بسمو الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي أمير برقة المعظم، ونبايعه ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة، ونرجو من جلالته أن يتفضل ويقبل ذلك.

وأننا

قررنا انتقال الجمعية الوطنية التأسيسية بكامل هيئتها إلى بنغازي لرفع هذا القرار التاريخي لجلالة الملك المعظم، وتلقي قبول جلالته لهذه البيعة.

طرابلس الغرب، في يوم السبب ٢٢ صفر الخير سنة ١٣٧٠ هجرية، الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠.

فكان رد سمو الأمير يومها (٧ كانون الأول ديسمبر ١٩٥٠) قبول الدعوة، لكنه ارتأى أن يؤجل الإعلان حتى تتم الإجراءات السياسية والدستورية، بحيث يتمكن من ممارسة سلطاته الدستورية دون تعثر أو ما إلى ذلك.

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٥١ كانت الخطوات التالية قد تمت في سبيل إنشاء حكومة موقتة في طرابلس تمهيداً لنقل السلطات إليها. فقد صدر الإعلان الخاص بذلك قبل أيام، وغير اسم رئيس الإدارة البريطانية، أو الوالي إلى «المقيم البريطاني»، وعين «مجلس وصاية» لطرابلس الغرب، وبدىء بتسليم السلطات إلى المجلس. لكن كان ذلك أقل مما رغب مندوب الأمم المتحدة، ولذلك فإنه ذكّر المقيم البريطاني بوجوب العمل السريع حتى يتم كل شيء في وقته، ومثل ذلك طلب من المقيم الفرنسي في الفزان.

وفي أوائل سنة ١٩٥١ أنشئت لجنة التنسيق من المندوب وممثلي الدولتين القائمتين بالإدارة في ليبيا (أي بريطانية وفرنسة) والمستشار القانوني للإدارتين في

ليبيا، وممثلين من الإدارات الإقليمية الثلاث، وانضم إلى هذه اللجنة، بعد تأليف الحكومة الاتحادية الموقتة، عضو من الوزارة (إما رئيس الوزراء أو وزير المالية) ممثلاً لها.

وهذه اللجنة كان عليها أن تنظم أمر نقل السلطات من الإدارات المختلفة في الأقاليم الثلاثة إلى الحكومة الاتحادية.

وقد كان على هذه اللجنة أن تعالج مشاكل معقدة، ناتجة عن توزيع السلطات بين الحكومات المحلية ودولتي الإدارة. ففي أول سبتمبر سنة ١٩٥١ كانت وظائف الحكم في أقاليم ليبيا الثلاثة، التي ظلت حتى ذلك التاريخ منفصلة تمارسها سلطات مختلفة، لا يقل عددها عن ست. ففي برقة، ومنذ أن صدر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الإعلان رقم ١٧٨ الخاص بنقل السلطات في برقة، خولت السلطات الإدارية والتنفيذية والتشريعية، فيما يختص بالمسائل الداخلية للحكومة البرقاوية التي أنشئت بمقتضى الدستور الذي أصدره الأمير في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩. وقد احتفظت المملكة المتحدة بالسلطات الأخرى بوصفها الدولة القائمة بأعمال الإدارة، وكان يمارسها المعتمد البريطاني.

وفي إقليم طرابلس، نقلت السلطات التنفيذية والتشريعية فيما يختص بالمسائل الداخلية إلى «مجلس الوصاية» بمقتضى الإعلان رقم ٢١٩ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥١ بشأن نقل السلطات في إقليم طرابلس، وهو الإعلان الذي أنشىء بمقتضاه ذلك المجلس، وقد احتفظت المملكة المتحدة بالسلطات الأخرى بوصفها الدولة القائمة بأعمال الإدارة، وكان يمارسها المعتمد البريطاني.

وفي فزان، جعل نظام الحكم الانتقالي الذي أنشىء بموجب القرار رقم (٣) الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ (الذي حل محله القرار رقم ٥ الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥١) عدة موضوعات متعلقة بالسياسة الداخلية والإدارة الداخلية من اختصاص حكومة فزان المؤلفة برئاسة رئيس الأقليم، وقد احتفظت فرنسا بالسلطات الأخرى بوصفها الدولة القائمة بأعمال الإدارة، وكان يمارسها المعتمد الفرنسي.

ولذا، كانت الاختصاصات الواجب نقلها إلى الحكومة الاتحادية موزعة في بادىء الأمر على جميع هذه السلطات، ولهذا السبب، كان يتعين، فضلاً عن نقل السلطات من الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة إلى الحكومة الموقتة وفقاً للقرار رقم ٣٨٧ المذكور، أن تنقل سلطات معينة من الحكومات الأقليمية إلى الحكومة الليبية الموقتة، وكان يجب أن يتم ذلك قبل يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١، أو في أي تاريخ سابق قد يقرر لإعلان استقلال ليبيا.

وقد عملت لجنة التنسيق من أول اجتماع لها في ٨ شباط (فبراير) ١٩٥١ إلى أوائل شهر أيلول (سبتمبر) في هذا الميدان وأعدت برنامج العمل. وفي ١٥ من هذا

الشهر بوشر نقل السلطات فعلاً. وشمل ذلك بطبيعة الحال جميع شؤون الحكم والإدارة. فصدرت في كل من الأقاليم الثلاثة مناشير من المقيمين البريطانيين والمعتمد الفرنسي.

(١) ـ ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ بدىء بنقل السلطات رسمياً مع حق عقد الاتفاقات المالية مع الدولتين القائمتين بالإدارة.

(٢) ـ ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) أصدرت الحكومة الموقتة قانون العملة.

(٣) ـ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) عقد اتفاق مالي بين الحكومة الموقتة وبريطانية غطت بموجبه بريطانية الإصدار الأول للعملة الليبية، كما تعهدت بريطانية بتغطية العجز المالي في الميزانية. وفي اليوم التالي عقد اتفاق مع فرنسة حول الشؤون المالية نفسها.

(٤) ـ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) نقلت بموجب إعلان خاص المجموعة التالية من السلطات إلى الحكومة الليبية الموقتة:

الأرصاد الجوية.

البريد والتلغراف والاتصال اللاسلكي والإذاعة الاتحادية وغير ذلك من وسائل الاتصال.

الطرق الاتحادية.

إنشاء السكك الحديدية ومرافقها.

فرض الضرائب اللازمة لسدّ مصروفات الحكومة الاتحادية الموقتة، بعد التشاور مع الولايات.

البنك الاتحادي.

مالية الاتحاد والدين العام.

الكامبيو والبورصات.

العمل، بعد التشاور مع الولايات، على تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي والنشاط التجاري، وضمان الحصول على المواد الغذائية اللازمة للبلاد.

نقل السلطات التشريعية التالية للحكومة الاتحادية، مع إعطاء السلطة التنفيذية المتعلقة بتنفيذ تلك المشروعات إلى إدارة الولاية في طرابلس الغرب:

نظام الشركات.

ضريبة الدخل.

الاحتكارات والامتيازات.

الثروات الموجودة في باطن الأرض والتعدين.

نزع الملكية.

شؤون العمال والضمان الاجتماعي.

البنوك.

تنظيم الاستيراد والتصدير.

وفي تاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ صدر أمر ملكي بريطاني بإنهاء الإدارة البريطانية وهذا نصه:

أمر ملكي لسنة ١٩٥١ لإنهاء الإدارة البريطانية
في أقليمي طرابلس الغرب وبرقة

صدر في قصر بكنجهام في ٤ كانون الأول ١٩٥١ (ديسمبر)
بحضور جلالة الملك وأعضاء المجلس الخاص

حيث أنه بناء على أمر المجلس المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٤٩ بعنوان أمر المجلس الخاص بصاحب الجلالة البريطانية الخاص ببرقة وطرابلس سنة ١٩٤٩ (إنهاء الإدارة) [وسيشار إليه فيما يلي «بالأمر الرئيسي»] قد نص على ممارسة سلطة جلالته في كل من إقليمي برقة وطرابلس بواسطة «والي» يعينه لذلك الغرض وزير خارجية جلالة الملك ويكون الوالي مسؤولاً لديه.

وحيث أن الأمر الرئيسي قد صار تعديله في تطبيقه على برقة بأمر من المجلس تاريخه ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بعنوان أمر المجلس الخاص بصاحب الجلالة البريطانية الخاص ببرقة وطرابلس سنة ١٩٤٩ (تعديل) (إدارة).

وحيث أن الأمر الرئيسي قد صار تعديله في تطبيقه على طرابلس بأمر من المجلس تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ بعنوان أمر المجلس الخاص بصاحب الجلالة، الخاص ببرقة وطرابلس سنة ١٩٥١ (تعديل) (إدارة).

وحيث أنه قد نص ضمن أشياء أخرى في التعديلين الصادرين بأمر المجلس المذكورين آنفاً بتغيير لقب الواليين في برقة وطرابلس على التوالي بلقب المعتمد البريطاني.

وحيث أن القرارين الصادرين من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩، و١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على التوالي قد نص فيهما بأن ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان ستصير دولة مستقلة ذات سيادة عند إتمام الإجراءات المعينة بالقرارين المذكورين لكي يصير استقلال ليبيا (نافذاً) نافذة.

وحيث أن كافة تلك الإجراءات ستتم قريباً، لذلك فإن جلالة الملك بممارسته لكافة السلطات في هذا الشأن، يسره أن يأمر بمقتضى هذا، بعد مشورة مجلسه الخاص، بما يأتي.

(١) يسمى هذا الأمر «أمر المجلس الخاص لصاحب الجلالة البريطانية الخاص ببرقة وطرابلس لسنة ١٩٥١ ـ إنهاء الإدارة».

(٢) أن القرار التفسيري لسنة ١٨٨٩ ينطبق على تفسير هذا الأمر، كما ينطبق على تفسير قرار للبرلمان.

وهكذا فقد تم كل شيء تقريباً لإعلان استقلال ليبيا، فالأمر الملكي البريطاني أنهى السلطة البريطانية في طرابلس وبرقة، والأمر الصادر في الفزان ألغى جميع سلطات فرنسة هناك. والدستور أقرته الجمعية الوطنية، والسلطات نقلت إلا أقلها، إذ كانت الإدارتان قد احتفظتا بشؤون الدفاع والأمور الخارجية. وفي صباح ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ نقلت شؤون الدفاع والسياسة الخارجية إلى الحكومة الموقتة. وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أعلن الملك السيد محمد إدريس المهدي السنوسي في حفل رسمي في قصر المنار ببني غازي أن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك بحضور الوزارة الموقتة ومندوب الأمم المتحدة بليبيا وممثلين دبلوماسيين لعدد من الدول الأجنبية وأعيان من الأقاليم الثلاثة. كما أعلن الملك أن الدستور الليبي أصبح ساري المفعول من التاريخ نفسه. ونص هذا الإعلان هو.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى شعبنا الكريم:

يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادنا، وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩، قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة، وأنا لنبتهل إلى المولى عز وجل، بأخلص الشكر وأجمل الحمد على نعمائه، ونوجه إلى الأمة الليبية أخلص التهاني بمناسبة هذا الحادث التاريخي السعيد. ونعلن رسمياً بأن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، ونتخذ لنفسنا من الآن فصاعداً، نزولاً على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠، لقب جلالة ملك المملكة الليبية المتحدة.

ونشعر أيضاً بأعظم الاغتباط لبداية العمل من الآن بدستور البلاد كما وضعته وأصدرته الجمعية الوطنية في ٦ من محرم سنة ١٣٧١ هجرية، الموافق ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ميلادية. وأنه لمن أعز أمانينا كما تعرفون، أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة، وسنمارس من اليوم سلطاتنا وفقاً لأحكام هذا الدستور.

ونحن نعاهد الله والوطن في هذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد أن نبذل كل جهدنا بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم، حتى تتحقق أهدافنا السامية، وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم الحرة. وعلينا جميعاً أن نحتفظ بما قد اكتسبناه بثمن غال، وأن ننقله بكل حرص وأمانة إلى أجيالنا القادمة، وأننا في هذه الساعة المباركة، نذكر أبطالنا، ونستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على أرواح شهدائنا الأبرار، ونحيي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد، راجين أن

يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم، عهد خير وسلام للبلاد، ونطلب من الله أن يعيننا على ذلك، ويمنحنا التوفيق والسداد، أنه خير معين.

صدر بقصر المنار العامر في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧١ هجرية.

صدر بقصر المنار العامر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ميلادية.

إدريس

وقدمت الوزارة الموقتة استقالتها، فقبلها الملك وكلف الرئيس المستقيل، السيد محمود المنتصر، بإعادة تأليف الوزارة فتم ذلك في اليوم نفسه. كما عين الملك ولاة للأقاليم الثلاثة، التي أصبحت تسمى «ولايات»، وأصبح رؤساء المصالح فيها يسمون «نظاراً».

وفي مساء اليوم نفسه، سلم رئيس الوزراء، وكان هو وزير الخارجية أيضاً، إلى مندوب الأمم المتحدة (أي بعد عودة الجميع من بني غازي إلى طرابلس) رسالة تحوي إعلان استقلال ليبيا، ليبلغها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وسلم رئيس الوزارة إلى المندوب الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. طلبات ليبيا للاشتراك بعضوية الأمم المتحدة وما يتفرع منها من منظمات. ووقع الإثنان اتفاقات تتعلق بتقديم المساعدات الفنية من الأمم المتحدة إلى ليبيا.

وفي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٢ أجريت الانتخابات العامة في ليبيا لانتخاب ٥٥ عضواً لمجلس النواب. وكان افتتاح البرلمان الليبي الأول ـ بمجلس نوابه ومجلس شيوخه ـ في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٢ في بني غازي.

ولا يتسع المقام هنا لدرس الدستور الليبي دراسة وافية، ولكن لا بد من الإلماع إلى ذلك بصفة اجمالية.

٥

الفصل الأول من الدستور يعين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، فيقرر استقلال ليبيا وحريتها وسيادتها (مادة ١) ويعين أنها ملكية اتحادية ذات نظام نيابي وتسمى «المملكة الليبية المتحدة» (مادة ٢)، وأن أقاليمها لثلاثة ـ برقة وطرابلس الغرب وفزان هي ولايات (مادة ٣)، ويعلن أن الإسلام هو دين الدولة (مادة ٥).

فإذا انتقلنا إلى الفصل الثاني وجدناه يتحدث عن حقوق الشعب. فالليبيون لدى القانون سواء، ويتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي الإفادة من الفرص وفي القيام بالواجبات والتكاليف العامة. ولا يجوز التمييز بين الليبيين في هذه المسائل بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة (مادة ١١). كما يكفل الدستور الحرية الشخصية (مادة ١٢). والمتهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته (مادة ١٥). والقانون هو الذي يعين وسائل التحقيق والإدانة (مادة ١٦). ويكفل الدستور حرية الاعتقاد إطلاقاً واحترام جميع الأديان والمذاهب لليبيين والأجانب المقيمين في

أراضي الدولة (مادة ٢١) وحرية الفكر والإعراب الحر عن الآراء وإذاعتها ونشرها (مادة ٢٢). ومن الحقوق المقررة لليبيين التعليم، على أن يكون مجانياً في درجتيه الأولية والابتدائية وإلزامياً في دورته الأولية، والحرية في التعليم واضحة (مواد ٢٨ و٢٩ و٣٠) والدولة تعمل على أن يتوفر بقدر الإمكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته (مادة ٣٥).

والفصل الثالث يحدد اختصاصات الاتحاد الليبي، أي التي يشرع الاتحاد الليبي لها وينفذها. والمسائل الأولى موضحة في المادة السادسة والثلاثين وتشمل الشؤون المالية والخارجية والدفاع والتجارية والقروض الخارجية وقضايا المهاجرة والجنسية والأحكام العرفية والمواصلات العامة والتعليم العالي. أما الشركات والبنوك والثروات والموازين والمكاييل وإحصاء السكان وتعيين مراكز النقل البحري والجوي ونظام التعليم العام والآثار، وأمور أخرى من هذا النوع، فهي اختصاصات مشتركة (مادة ٣٨).

وفي الفصل الرابع يقرر أن السيادة للأمة وأنها هي مصدر السلطات (مادة ١٠). وسلطات الملك موضحة في الفصل الخامس. فسيادة «المملكة الليبية المتحدة» للأمة وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فأكبر طبقة بعد طبقة (مادة ٤٤). وينظم هذا الفصل أمور الوراثة والعرش، وطريقة حلف اليمين الدستورية ونصها، وشؤون الوصاية (مواد ٤٥ ـ ٥٧). ويتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسؤولون (مادة ٦٠). ويعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمة (مادة ٦٩).

والوزراء يعين لهم الفصل السادس كل ما يحتاجون إليه من قواعد وأسس عامة. فمجلس الوزراء يجب أن يكون أعضاؤه ليبيين (مادة ٨١) ولا يجوز أن يكون فيه من أعضاء البيت المالك أحد (مادة ٨٢). والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته (مادة ٨٦).

والفصل السابع يبحث في مجلس الأمة، أي مجلس الشيوخ ومجلس النواب. فمجلس الشيوخ مؤلف من أربعة وعشرين عضواً، لكل ولاية ثمانية (مادة ٩٤) نصفهم يعينهم الملك، ومجالس الولايات التشريعية تنتخب النصف الآخر (مادة ٩٥) ومدة العضوية ثماني سنوات، على أن يجدد اختيار النصف كل أربع سنوات (مادة ٩٨). أما مجلس الشيوخ الأول فيعينه الملك لأربع سنوات من تاريخ انعقاد مجلس الأمة الأول (مادة ٢٠٧). أما مجلس النواب فأعضاؤه منتخبون (مادة ١٠٠) على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألف ناخب (مادة ١٠١). وفي الانتخابات الأولى لمجلس النواب التي يجب أن تتم في مدة لا تتجاوز أربعة شهور ونصف الشهر من تاريخ إصدار الدستور (مادة ٢٠٤ و٢٠٥)، يكون لولاية برقة خمسة عشر نائباً ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائباً ولولاية فزان خمسة نواب (مادة ٢٠٦). وقد حدد الدستور سن الشيخ

بأربعين سنة (مادة ٩٦) وسن النائب بثلاثين سنة (مادة ١٠٣) وسمح الدستور للملك ولمجلس الشيوخ والنواب بحق اقتراح القوانين عدا ما كان خاصاً منها بالميزانية أو بوضع الضرائب أو بتعديلها أو الإعفاء منها أو من بعضها أو إلغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب (مادة ١٣٨).

والقضاء وتنظيمه هو موضوع الفصل الثامن وفيه أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (مادة ١٤٢)، كما ينص على تأليف المحكمة العليا الاتحادية ويعين صلاحياتها (مواد ١٤٣ ـ ١٥١) ومنها أن للملك إحالة مسائل دستورية وتشريعية هامة إلى المحكمة العليا لإبداء رأيها فيها، وللمحكمة النظر في الأمر وإبلاغ فتواها للملك مع مراعاة أحكام الدستور (مادة ١٥٢).

وينص الفصل التاسع، المختص بمالية الاتحاد، على أن تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً (مادة ١٦١)، بالإضافة إلى الأحكام العامة المتعلقة بتحديد الاختصاصات المالية وطرق الجمع والانفاق.

والفصل العاشر يتناول شؤون الولايات من ناحية الإدارة، ويحدد علاقاتها بالاتحاد (مواد ١٧٦ ـ ١٨٥).

والفصل الحادي عشر من الدستور يعدد أحكاماً عامة تتعلق باللغة الرسمية للدولة، وهي اللغة العربية (مادة ١٨٦) وعاصمتي المملكة وهما طرابلس وبني غازي (مادة ١٨٨) وضمانة الدولة لغير المسلمين ووضع نظام لأحوالهم الشخصية (مادة ١٩٢).

والأحكام الوقتية والانتقالية موضحة في الفصل الثاني عشر والأخير من الدستور.

ويتم الدستور بهذه العبارة «وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام سنة ١٣٧١ هجرة الموافق ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١. وعهدت إلى رئيسها ونائبه بإصداره ورفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبنشره في الجرائد الرسمية بليبيا».

الملاحـــق

دستور المملكة الليبية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله،

بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد بيننا تحت تاج الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا،

وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن الوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيىء وسائل الدفاع المشتركة وتكفل إقامة العدالة وتضمن مبادىء الحرية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام،

وبعد الاتكال على الله مالك الملك وضعنا وقررنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة.

الفصل الأول: شكل الدولة ونظام الحكم فيها

المادة (١): ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة. لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها.

المادة (٢): ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي ونظامها نيابي وتسمى «المملكة الليبية المتحدة».

المادة (٣): تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان.

المادة (٤): حدود المملكة الليبية المتحدة هي:

شمالاً البحر الأبيض المتوسط.

شرقاً حدود المملكة المصرية والسودان المصري الانجليزي.

جنوباً السودان المصري الانجليزي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية أوفريقيا الغربية الفرنسية وصحراء الجزائر.

غرباً حدود القطر التونسي وقطر الجزائر.

المادة (٥): الإسلام دين الدولة.

المادة (٦): يعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون اتحادي.

المادة (٧): يكون العلم الوطني على الشكل والأبعاد الآتية.

طوله ضعفا عرضه، ويقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر. على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين، وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض بين طرفيه كوكب أبيض خماسي الأشعة.

الفصل الثاني: حقوق الشعب

المادة (٨): يعتبر ليبيًا كل شخص مقيم في ليبيا وليس له جنسية أو رعوية أجنبية إذا توفر فيه أحد الشروط الآتية:

١ ـ أن يكون قد ولد في ليبيا،

٢ ـ أن يكون أحد أبويه ولد في ليبيا،

٣ ـ أن يكون قد أقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات اقامة عادية.

المادة (٩): مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون اتحادي الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية، وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من أصل ليبي، ولأولادهم، ولأبناء الأقطار العربية، وللأجانب الذين أقاموا في ليبيا إقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا مقيمين فيها، فيجوز لهؤلاء الأخيرين اختيار الجنسية الليبية طبقاً للشروط المبينة في القانون على أن يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدىء من أول يناير ١٩٥٢.

المادة (١٠): لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى.

المادة (١١): الليبيون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية.

المادة (١٢): الحرية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام القانون.

المادة (١٣): لا تفرض السخرة على أحد إلا بموجب القانون في حالات الطوارىء أو النوازل أو الظروف التي قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم إلى خطر.

المادة (١٤): لكل شخص الحق في الالتجاء للمحاكم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (١٥): كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون.

المادة (١٦): لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون، ولا يجوز إطلاقاً تعذيب أحد ولا إنزال عقاب مهين به.

المادة (١٧): لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها، كذلك لا توقع عقوبة أشد من العقوبة التي كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة.

المادة (١٨): لا يجوز بأي حال إبعاد ليبي من الديار الليبية، ولا يجوز أن تحظر عليه الإقامة في جهة ما أو أن يلزم بالإقامة في مكان معين أو منعه من التنقل في ليبيا إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

المادة (١٩): للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

المادة (٢٠): تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها، ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

المادة (٢١): حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتكفل لليبيين وللأجانب المقيمين في أرضها حرية العقيدة والقيام بشعائر الأديان على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب.

المادة (٢٢): حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الإعراب عن رأيه وإذاعته بجميع الطرق والوسائل ولكن لا يجوز إساءة استعمال هذه الحرية فيما يخالف النظام العام أو ينافي الآداب.

المادة (٢٣): حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون.

المادة (٢٤): لكل شخص الحرية في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو الأمور الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو أية مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العامة.

المادة (٢٥): حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون.

المادة (٢٦): حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون. أما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور.

المادة (٢٧): للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقعة بأسمائهم، أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية أو الأشخاص المعنوية.

المادة (٢٨): التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من

المدارس الرسمية وبما تسمح بانشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب.

المادة (٢٩): التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب، ويكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون.

المادة (٣٠): التعليم الأولي إلزامي لليبيين من بنين وبنات، والتعليم الأولي والابتدائي مجاني في المدارس الرسمية.

المادة (٣١): للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً.

المادة (٣٢): عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.

المادة (٣٣): الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة. وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه.

المادة (٣٤): العمل عنصر من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشمول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيين. ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل.

المادة (٣٥): تعمل الدولة على أن يتوفر بقدر الإمكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته.

الفصل الثالث

الفرع الأول

اختصاصات الاتحاد الليبي

المادة (٣٦): يتولى الاتحاد الليبي السلطات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل المبينة في الكشف التالي:

(١) التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري.
(٢) شؤون هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
(٣) الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية وتنفيذ ما تتخذه من قرارات.
(٤) الشؤون المتعلقة بالحرب والسلم.
(٥) عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى وتنفيذها.
(٦) تنظيم التبادل التجاري مع الدول الأجنبية.
(٧) القروض الخارجية.
(٨) تسليم المجرمين.
(٩) اصدار جوازات السفر الليبية والتأشيرات.
(١٠) المهاجرة إلى ليبيا «ومنها».
(١١) دخول الأجانب البلاد وإقامتهم فيها وإبعادهم عنها.

(١٢) شؤون الجنسية.

(١٣) جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالشؤون الخارجية.

(١٤) إعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها والاتفاق عليها واستخدامها.

(١٥) الصناعات الخاصة بالدفاع.

(١٦) منشئات القوات البرية والبحرية والجوية الليبية.

(١٧) تحديد السلطات في مناطق المعسكرات وتعيين موظفي هذه المناطق وبيان اختصاصاتهم ونظام السكن فيها. وتخطط حدودها بعد التشاور مع الولايات.

(١٨) الأسلحة الخاصة بالدفاع الوطني بأنواعها بما في ذلك الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات.

(١٩) الأحكام العرفية.

(٢٠) الطاقة الذرية والمواد اللازمة لإنتاجها.

(٢١) جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالدفاع الوطني.

(٢٢) الخطوط الجوية والاتفاقات المتعلقة بها.

(٢٣) الأرصاد الجوية.

(٢٤) البريد والتلغرافات والتليفونات والاتصال اللاسلكي والإذاعة الاتحادية وغير ذلك من وسائل الاتصال الأتحادي.

(٢٥) الطرق الاتحادية والطرق التي، بعد التشاور مع الولايات، تقرر الحكومة الاتحادية أنها غير خاصة بولاية معينة.

(٢٦) إنشاء السكك الحديدية الاتحادية ومراقبتها وذلك بعد موافقة الولايات التي تمر بها.

(٢٧) الجمارك.

(٢٨) فرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد التشاور مع الولايات.

(٢٩) البنك الاتحادي.

(٣٠) العملة وسك النقود وإصدار أوراق النقد.

(٣١) مالية الاتحاد والدين العام.

(٣٢) الكامبيو والبورصات.

(٣٣) الاستعلامات والإحصاءات الخاصة بالحكومة الاتحادية.

(٣٤) شئون موظفي الحكومة الاتحادية.

(٣٥) العمل بعد التشاور مع الولايات على تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي والنشاط التجاري وضمان الحصول على المواد الغذائية اللازمة للبلاد.

(٣٦) أملاك الحكومة الاتحادية: اكتسابها وإدارتها والتصرف فيها.

(٣٧) التعاون فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات في أعمال البوليس الجنائي وفي إنشاء إدارة مركزية للبوليس الجنائي وفي تعقب المجرمين الدوليين.

(٣٨) التعليم في الجامعات والمعاهد العليا وتقرير الدرجات العلمية.

(٣٩) جميع المسائل التي عهد بها هذا الدستور إلى الحكومة الاتحادية.

المادة (٣٧): يجوز للحكومة الاتحادية بالاتفاق مع ولاية ما أن تفوض إليها أو إلى موظفيها باختصاصات تنفيذية متعلقة بمسائل داخلة في صلاحياتها بمقتضى هذا الدستور بشرط أن تتحمل الحكومة الاتحادية نفقات التنفيذ.

الفرع الثاني

الاختصاصات المشتركة

المادة (٣٨): يتولى الاتحاد الليبي، لضمان تنسيق السياسة وتوحيدها بين الولايات، السلطة التشريعية المتعلقة بالمسائل التالية وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت إشراف الاتحاد الليبي.

(١) نظام الشركات.

(٢) البنوك.

(٣) تنظيم الاستيراد والتصدير.

(٤) ضريبة الدخل.

(٥) الاحتكارات والامتيازات.

(٦) الثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها والتعدين.

(٧) الموازين والمكاييل والمقاييس.

(٨) التأمين بأنواعه.

(٩) إحصاء السكان.

(١٠) السفن والملاحة البحرية.

(١١) الموانىء الكبرى التي ترى الحكومة الاتحادية أن لها أهمية تتعلق بالملاحة الدولية.

(١٢) الطائرات والملاحة الجوية وإنشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات والأعمال الخاصة بإدارة المطارات.

(١٣) المناورات والسفن التي تحمل أنواراً للتحذير والشمندورات وغير ذلك مما يعد ضرورياً لسلامة الملاحة البحرية والجوية.

(١٤) وضع النظام القضائي العام مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من هذا الدستور.

(١٥) القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات والإجراءات المدنية والجنائية والمحاماة.

(١٦) الملكيات الأدبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات الصناعية والتجارية.

(١٧) الصحف والكتب والمطابع والإذاعة اللاسلكية.

(١٨) الاجتماعات العامة والجمعيات.

(١٩) نزع الملكية.

(٢٠) جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والنشيد الوطني والعطلات الرسمية.

(٢١) شروط مزاولة المهن الحرة العلمية والفنية.

(٢٢) شئون العمال والضمان الاجتماعي.

(٢٣) النظام العام للتعليم.

(٢٤) الآثار والأماكن الأثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الأخرى التي يتقرر بقانون تصدره الحكومة الاتحادية أن لها أهمية وطنية عامة.

(٢٥) المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الأعمال الخاصة بها.

(٢٦) الحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به.

(٢٧) شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية.

المادة (٣٩): تتولى الولايات جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي لم يعهد بها هذا الدستور للحكومة الاتحادية.

الفصل الرابع: السلطات العامة الاتحادية

المادة (٤٠): السيادة للأمة مصدر السلطات.

المادة (٤١): السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة، ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة على الوجه المبين في هذا الدستور.

المادة (٤٢): السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك.

الفصل الخامس: الملك

المادة (٤٤): سيادة المملكة الليبية المتحدة للأمة وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة.

المادة (٤٥): عرش المملكة وراثي وتنظم وراثة العرش بأمر كريم يصدره الملك

إدريس الأول في بحر سنة من تاريخ إصدار هذا الدستور. ولا يعتلي أحد العرش إلا إذا كان سليم العقل ليبيًا مسلماً وولداً لوالدين مسلمين من زواج شرعي.

ويعتبر الأمر الملكي الذي ينظم وراثة العرش ذا صبغة دستورية.

المادة (٤٦): في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فوراً وبدون دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة أيام بحضور ثلاثة أرباع أعضاء كل من المجلسين على الأقل، ويجري التصويت علناً بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين وبالأغلبية النسبية، وإن كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الملك.

المادة (٤٧): قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الآتية أمام مجلسي الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة.

«أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها».

المادة (٤٨): يجوز للملك إذا أراد التغيب عن ليبيا أو حدث ما يعوقه أو يمنعه موقتاً من ممارسة سلطاته الدستورية أن يعين نائباً عنه أو أكثر للقيام بالواجبات وممارسة الحقوق والسلطات التي يرى الملك تفويضها إلى من ينوب عنه.

المادة (٤٩): سن الرشد للملك تمام ثمانية عشر عاماً هلالياً.

المادة (٥٠): إذا كان الملك قاصراً أو إذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب أو أكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين وصياً أو مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته إلى أن يبلغ سن الرشد أو إلى أن يصبح قادراً على ممارسة سلطاته. وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع، أما إذا كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي أو مجلس الوصاية.

المادة (٥١): لا يجوز تعيين أي شخص نائباً للعرش أو وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية إلا إذا كان ليبيا مسلماً وقد أتم الأربعين من عمره بحساب التقويم الميلادي، غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أعضاء البيت المالك إذا كان قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادي.

المادة (٥٢): من حين وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو الوصي أو أعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يزاول مجلس الوزراء تحت مسئوليته سلطات الملك الدستورية باسم الأمة الليبية.

المادة (٥٣): لا يتولى الوصي أو عضو من أعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم

يقسم اليمين الآتية أمام مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة:

«أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها وأن أكون مخلصاً للملك».

أما نائب العرش فيقسم هذه اليمين أمام الملك أو أمام شخص يعينه الملك.

المادة (٥٤): لا يجوز للوزير أو أي عضو في هيئة تشريعية أن يكون وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية. وإذا كان نائب العرش عضواً في هيئة تشريعة فلا يشترك في أعمال تلك الهيئة أثناء قيامه بنيابة العرش.

المادة (٥٥): في حالة وفاة الوصي أو عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة ٥٠، أو إذا حدث ما يمنعه من القيام بمهام أعماله كوصي أو كعضو في مجلس الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين شخصاً آخر بدلاً عنه بالشروط المذكورة في المواد ٥١ و٥٣ و٥٤، وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع. أما إذا كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي أو عضو مجلس الوصاية.

المادة (٥٦): تعين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون اتحادي، ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الأمة. ويحدد القانون مرتبات نواب وأوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك.

المادة (٥٧): تنظم بقانون اتحادي قواعد الإجراءات القضائية التي يجب أن تتبع في حالة رفع قضايا من جانب الخاصة الملكية أو ضدها.

المادة (٥٨): الملك هو الرئيس الأعلى للدولة.

المادة (٥٩): الملك مصون وغير مسئول.

المادة (٦٠): يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسؤولون.

المادة (٦١): لا يتولى الملك عرشاً خارج ليبيا إلا بعد موافقة مجلس الأمة.

المادة (٦٢): الملك يصدق على القوانين ويصدرها.

المادة (٦٣): الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

المادة (٦٤): إذا طرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة منعقداً فللملك الحق أن يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على أن لا تكون مخالفة لأحكام الدستور، وتعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له، فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

المادة (٦٥): يفتتح الملك دورات مجلس الأمة ويفضها ويحل مجلس النواب وفقاً

لأحكام الدستور وله عند الضرورة أن يجمع المجلسين معاً لبحث أمر هام.

المادة (٦٦): للملك أن يدعو مجلس الأمة إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى ضرورة ذلك. ويدعوه أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلسين، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي.

المادة (٦٧): للملك تأجيل انعقاد مجلس الأمة على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوماً ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

المادة (٦٨): الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية.

المادة (٦٩): يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس لأمة.

المادة (٧٠): الملك يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارىء على أن يعرض إعلان الأحكام العرفية عى مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو إلغاءها، وإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السلاعة.

المادة (٧١): الملك ينشىء ويمنح الألقاب والرتب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف.

المادة (٧٢): الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقبل استقالته من منصبه ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء.

المادة (٧٣): الملك يعين ويقبل الممثلين السياسيين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة (٧٤): الملك ينشىء المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (٧٥): تسك العملة باسم الملك وفقاً للقانون.

المادة (٧٦): لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة ليبية إلا بموافقة الملك.

المادة (٧٧): للملك حق العفو وتخفيف العقوبة.

الفصل السادس: الوزراء

المادة (٧٨): يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء.

المادة (٧٩): يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم أعمال مناصبهم اليمين أمام الملك.

المادة (٨٠): للملك أن يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة.

المادة (٨١): لا يلي الوزارة إلا ليبي.

المادة (٨٢): لا يلي الوزارة أحد أعضاء البيت المالك.

المادة (٨٣): يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة.

المادة (٨٤): تناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية بموجب اختصاصات الحكومة الاتحادية المقررة بهذا الدستور وطبقاً لأحكامه.

المادة (٨٥): توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، ويستثنى من ذلك المرسوم الذي يتضمن تعيين رئيس الوزراء وإعفاءه من منصبه فيوقعه الملك وحده، والمراسيم التي تعين الوزراء أو تعفيهم من مناصبهم فيوقعها الملك ورئيس الوزراء.

المادة (٨٦): الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزاراته.

المادة (٨٧): إذا قرر مجلس النواب بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان أو ضمناً إلا إذا تقدم به خمسة عشر نائباً فأكثر، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه، ولا تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين من تمام المناقشة فيه.

المادة (٨٨): للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام، ولا يجوز لهم أن يشتركوا في التصويت إلا إذا كانوا أعضاء، ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفي وزارتهم أو أن ينيبوهم عنهم، ولكل مجلس أن يطلب من أي وزير حضور جلساته عند الضرورة.

المادة (٨٩): في حالة إقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين أو مستقيلين.

المادة (٩٠): لا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة عامة أخرى في أثناء توليهم الحكم أو أن يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي.

المادة (٩١): تحدد مرتبات رئيس الوزراء والوزراء بقانون اتحادي.

المادة (٩٢): تحدد بقانون اتحادي مسؤوليات الوزراء المدنية والجزائية، وطريقة اتهامهم ومحاكماتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم.

الفصل السابع: مجلس الأمة

المادة (٩٣): مجلس الأمة يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الفرع الأول

مجلس الشيوخ

المادة (٩٤): يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً ويكون لكل من ولايات المملكة الليبية الثلاث ثمانية أعضاء.

المادة (٩٥): يعين الملك نصف الأعضاء. وتقوم مجالس الولايات التشريعية بانتخاب الباقين.

المادة (٩٦): يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون ليبيا وقد أتم الأربعين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادي وأن تتوفر فيه الشروط الأخرى المبينة في قانون الانتخاب الاتحادي.

ويجوز تعيين أعضاء البيت المالك في مجالس الشيوخ ولكن لا يجوز انتخابهم.

المادة (٩٧): يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين.

المادة (٩٨): مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل أربع سنوات. ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه.

المادة (٩٩): يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلسته معه.

الفرع الثاني

مجلس النواب

المادة (١٠٠): يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاث بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادي.

المادة (١٠١): يحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألف من الأهالي أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط أن لا يقل عدد النواب في أي من الولايات الثلاث عن خمسة أعضاء.

المادة (١٠٢): يشترط في الناخب:

١) أن يكون ليبياً.

٢) أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادي وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب الاتحادي.

المادة (١٠٣): يشترط في النائب:

١) أن يكون قد أتم الثلاثين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادي.

٢) أن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب في الولاية التي بها موطنه.

٣) أن لا يكون من أعضاء البيت المالك.

وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب الاتحادي.

المادة (١٠٤): مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك.

المادة (١٠٥): ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز إعادة انتخابهم.

المادة (١٠٦): إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر.

المادة (١٠٧): الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في الولايات الثلاث في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوماً التالية لتمام الانتخاب.

الفرع الثالث

أحكام عامة للمجلسين

المادة (١٠٨): عضو مجلس الأمة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه تحديد وكالته بقيد أو شرط.

المادة (١٠٩): لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس الولايات التشريعية ولا أي وظيفة عامة وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب الاتحادي أحوال عدم الجمع الأخرى.

المادة (١١٠): قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسم كل منهم علناً في قاعة جلسات مجلسه اليمين الآتية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ومحترماً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق.

المادة (١١١): يفصل كل مجلس في صحة انتخاب أعضائه وفقاً لنظامه الداخلي ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى بقانون اتحادي.

المادة (١١٢): يدعو الملك مجلس الأمة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم

العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي إذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فض انعقاده.

المادة (١١٣): أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

المادة (١١٤): جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة سرية أو علنية.

المادة (١١٥): ليس لمجلس الأمة بغير موافقة الحكومة أن ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعي للاجتماع من أجلها.

المادة (١١٦): لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة إلا إذا حضر أغلبية الأعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لأي من المجلسين أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار أغلبية أعضائه.

المادة (١١٧): تصدر القرارات في كل من المجلسين بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات عد الأمر الذي حصلت المداولة فيه مرفوضاً.

المادة (١١٨): يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروفة عليه وفقاً للطريقة التي بينها نظامه الداخلي.

المادة (١١٩): لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل أن تنظر فيه اللجان المختصة بمقتضى النظام الداخلي.

المادة (١٢٠): كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

المادة (١٢١): كل مشروع قانون رفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة ذاتها.

المادة (١٢٢): لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات، وذلك على الوجه الذي يبين بالنظام الداخلي لكل مجلس. ولا تجري المناقشة في استجواب ما إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه إليه الاستجواب.

المادة (١٢٣): لكل مجلس وفقاً لنظامه الداخلي أن يجري تحقيقاً في مسائل معينة تدخل في حدود اختصاصه.

المادة (١٢٤): لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس الأمة فيما يبدون من الآراء في المجلسين أو في اللجان التابعة لهما، وذلك مع مراعاة أحكام نظامهما الداخلي.

المادة (١٢٥): لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو من أعضاء مجلس الأمة ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

المادة (١٢٦): لا يمنح أعضاء مجلس الأمة رتبا ولا أوسمة أثناء مدة عضويتهم ويستثني من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية مجلس الأمة كما تستثني الرتب والأوسمة العسكرية.

المادة (١٢٧): يحدد قانون الانتخاب الاتحادي أحوال سقوط عضوية أحد أعضاء مجلس الأمة ويصدر قرار السقوط بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له العضو.

المادة (١٢٨): إذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس الأمة يختار له عضو بطريق التعيين أو الانتخاب طبقاً لأحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم إشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد، ولا تدوم نيابة العضو بمجلس الشيوخ الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه، وتنتهي نيابة العضو الجديد في مجلس النواب بانتهاء مدة المجلس.

المادة (١٢٩): تجري الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة، وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة ١٠٤.

المادة (١٣٠): يجب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين خلال الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين تنتهي مدتهم فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد، وذلك بالرغم مما جاء في المادة ٩٨.

المادة (١٣١): تحدد بقانون اتحادي مكافآت أعضاء مجلس الأمة على أن كل زيادة فيها لا تسري إلا بعد انتهاء مدة مجلس النواب الذي قررها.

المادة (١٣٢): يضع كل مجلس نظامه الداخلي مبيناً فيه طريقة السير في تأدية أعماله.

المادة (١٣٣): يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام في داخل مجلسه ولا يجوز لأية قوة مسلحة دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه.

المادة (١٣٤): لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب إلى مجلس الأمة إلا كتابة وللمجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض، وعلى الوزراء أن يقدموا الإيضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك.

المادة (١٣٥): يصدق الملك على القوانين التي يقرها مجلس الأمة ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من إبلاغها إليه.

المادة (١٣٦): للملك خلال المدة المحددة لإصدار القانون أن يطلب من مجلس الأمة إعادة النظر فيه، وعلى المجلس في هذه الحالة بحث القانون من جديد، فإذا أقره ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغ القرار الأخير إليه. فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه. فإن عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغ القرار إليه.

المادة (١٣٧): تصبح القوانين التي أصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية المتحدة بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ويجوز نقص هذا الميعاد أو إطالته بنص خاص في هذه القوانين ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدارها.

المادة (١٣٨): للملك ولمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بالميزانية أو بإنشاء الضرائب أو بتعديلها أو الإعفاء من بعضها أو إلغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب.

المادة (١٣٩): كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب.

المادة (١٤٠): لا تعد جلسات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر.

الفصل الثامن: السلطة القضائية

المادة (١٤١): يعين القانون الاتحادي النظام القضائي العام للدولة وفقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة (١٤٢): القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

المحكمة العليا الاتحادية

المادة (١٤٣): تؤلف المحكمة العليا من رئيس ومن قضاة يعينهم الملك.

المادة (١٤٤): يحلف الرئيس وأعضاء المحكمة العليا قبل توليهم مناصبهم اليمين أمام الملك.

المادة (١٤٥): إذا خلا منصب قاض يعين الملك قاضياً آخر بعد استشارة رئيس المحكمة.

المادة (١٤٦): يحال رئيس المحكمة وقضاتها إلى المعاش عند إتمامهم خمساً وستين سنة من العمر بحساب التقويم الميلادي.

المادة (١٤٧): رئيس المحكمة وقضاتها غير قابلين للعزل، ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم غير قادر على إداء عمله لأسباب صحية أو فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة فيعفيه الملك من منصبه بعد موافقة أغلبية أعضاء المحكمة باستثناء القاضي الذي يعينه الأمر.

المادة (١٤٨): تحدد بقانون اتحادي المرتبات الأصلية والإضافية والقواعد الخاصة بالإجازات ومعاشات التقاعد والمكافآت لقضاة المحكمة العليا، ولا يجوز تعديل شيء منها بما يضر بأحدهم بعد تعيينه.

المادة (١٤٩): للملك في حالة غياب رئيس المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته أن ينتدب أحد أعضاء المحكمة لمباشرة اختصاص الرئيس.

المادة (١٥٠): للملك، في حالة غياب أحد قضاة المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته، أن ينتدب ـ بعد استشارة الرئيس ـ من يحل محله مدة غيابه ويتمتع العضو المنتدب بجميع ميزات قضاة المحكمة مدة انتدابه.

المادة (١٥١): تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وولاية أو أكثر أو بين ولايتين أو أكثر.

المادة (١٥٢): للملك إحالة مسائل دستورية وتشريعية هامة إلى المحكمة العليا لإبداء رأيها فيها، وللمحكمة النظر في الأمر وإبلاغ فتواها للملك مع مراعاة أحكام هذا الدستور.

المادة (١٥٣): تستأنف على الوجه المبين في قانون اتحادي أمام المحكمة العليا الأحكام الصادرة من محاكم الولايات مدنية كانت أو جنائية إذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع متعلق بهذا الدستور أو بتفسيره.

المادة (١٥٤): مع مراعاة أحكام المادة ١٥٣، تحدد بقانون اتحادي الأحوال التي يجوز فيها استئناف أحكام محاكم الولايات أو الطعن فيها بطريق النقض والإبرام أمام المحكمة العليا.

المادة (١٥٥): تكون المبادىء القانونية التي تقررها المحكمة العليا في أحكامها ملزمة لجميع المحاكم في المملكة الليبية المتحدة.

المادة (١٥٦): على جميع السلطات المدنية والقضائية في المملكة الليبية المتحدة أن تقدم للمحكمة العليا ما قد تحتاج إليه من مساعدة.

المادة (١٥٧): يجوز بقانون اتحادي أن يعهد باختصاصات أخرى للمحكمة العليا بشرط أن لا تتنافى وأحكام هذا الدستور.

المادة (١٥٨): تضع المحكمة العليا بموافقة الملك لائحة تنظيم أعمالها وإجراءاتها وتحديد الرسوم التي تفرضها.

الفصل التاسع: مالية الاتحاد

المادة (١٥٩): يجب تقديم مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها واعتمادها وتقر الميزانية باباً باباً، ويحدد بدء السنة المالية بقانون اتحادي.

المادة (١٦٠): تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً.

المادة (١٦١): لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الأمة قبل الفراغ من تقرير الميزانية.

المادة (١٦٢): في جميع الأحوال التي لا تقر فيها المزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من إثني عشر من اعتمادات السنة السابقة، وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

المادة (١٦٣): كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به مجلس الأمة، ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

المادة (١٦٤): يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط أن يكون بمراسيم ملكية تعرض على مجلس الأمة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي.

المادة (١٦٥): يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سنة تتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ إلا إذا أقرها مجلس الأمة.

المادة (١٦٦): يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة الاتحادية ويقدم إلى مجلس الأمة تقريراً بنتيجة هذه المراقبة. وتحدد بقانون اتحادي اختصاصات الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها.

المادة (١٦٧): لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون، كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شيء من الأموال والرسوم إلا في حدود القانون.

المادة (١٦٨): لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون.

المادة (١٦٩): لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة.

المادة (١٧٠): يحدد نظام النقد بقانون اتحادي.

المادة (١٧١): إذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على

تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة.

المادة (١٧٢): تؤول إلى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها تشريعاً وتنفيذاً طبقاً لأحكام المادة ٣٦ من هذا الدستور.

المادة (١٧٣): تؤول إلى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلية في اختصاصها وفقاً للمادة ٣٩ وكذلك المسائل الداخلة في سلطاتها التنفيذية وفقاً للمادة ٣٨ من هذا الدستور.

المادة (١٧٤): يجب على الحكومة الاتحادية أن تخصص سنوياً مبالغ من إيراداتها للولايات بقدر يمكّنها من القيام بواجباتها وبشرط أن لا تقل مقدرتها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال، ويعين القانون الاتحادي طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبالغ التي تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازدياداً يتناسب مع نمو الموارد الاتحادية وتكفل لها تقدماً اقتصادياً مطرداً.

المادة (١٧٥): في حالة فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها في المادة ٣٦ رقم ٢٨ يجب التشاور مع الولايات بشأنها على أن يتم ذلك قبل عرض مشروع القانون الخاص بهذه الضرائب على مجلس الأمة.

الفصل العاشر: الولايات

المادة (١٧٦): تتولى الولايات جميع السلطات التي لم تعهد للحكومة الاتحادية وفقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة (١٧٧): تضع كل ولاية قانونها الأساسي على أن لا تتعارض أحكامه وأحكام هذا الدستور ويتم وضع هذا القانون وإصداره في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ إصدار الدستور.

المادة (١٧٨): تلتزم الولايات باحترام أحكام هذا الدستور وبتنفيذ القوانين الاتحادية على الوجه المبين في الدستور.

المادة (١٧٩): يكون لكل ولاية حاكم يلقب «بالوالي».

المادة (١٨٠): يعين الملك الوالي ويعفيه من منصبه

المادة (١٨١): يمثل الوالي الملك في الولاية ويشرف على تنفيذ هذا الدستور والقوانين الاتحادية فيها.

المادة (١٨٢): يكون في كل ولاية مجلس تنفيذي.

المادة (١٨٣): يكون لكل ولاية مجلس تشريعي ينتخب ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل.

المادة (١٨٤): يحدد القانون الأساسي في كل ولاية اختصاصات الوالي مع

مراعاة أحكام المادة ١٨١ وكذلك يحدد اختصاصات المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي.

المادة (١٨٥): السلطة القضائية تتولاها المحاكم المحلية في الولايات طبقاً لأحكام الدستور.

الفصل الحادي عشر: أحكام عامة

المادة (١٨٦): اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

المادة (١٨٧): تحدد بقانون اتحادي الأحوال التي يجوز فيها استعمال لغة أجنبية في المعاملات الرسمية.

المادة (١٨٨): للمملكة الليبية المتحدة عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

المادة (١٨٩): تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد الاتفاقات الدولية والقوانين الاتحادية قواعد تسليم المجرمين العاديين.

المادة (١٩٠): لا يجوز إبعاد الأجانب إلا طبقاً لأحكام القانون الاتحادي.

المادة (١٩١): يحدد بقانون اتحادي الوضع القانوني للأجانب وفقاً لمبادىء القانون الدولي.

المادة (١٩٢): تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية.

المادة (١٩٣): لا يمنح العفو العام إلا بقانون اتحادي.

المادة (١٩٤): تحدد بقانون اتحادي طريقة إنشاء وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية.

المادة (١٩٥): لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية، وعلى الوجه المبين في القانون، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الأمة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور.

المادة (١٩٦): للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى.

المادة (١٩٧): لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور.

المادة (١٩٨): لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضعه. ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها. ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدق عليها الملك.

المادة (١٩٩): في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه.

المادة (٢٠٠): تنظم بقانون اتحادي المهاجرة إلى ليبيا. ولا يسمح بالمهاجرة إلى ولاية ما إلا بعد الحصول على موافقة تلك الولاية.

الفصل الثاني عشر: أحكام انتقالية وأحكام وقتية

المادة (٢٠١): يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان الاستقلال الذي يجب أن يتم في ميعاد لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٢ طبقاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩، ومع ذلك يعمل بأحكام المادة الثامنة من هذا الدستور وبأحكام هذا الفصل من تاريخ إصدار هذا الدستور.

المادة (٢٠٢): تمارس الحكومة الاتحادية المؤقتة جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي تتسلمها من الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة ومن حكومة الأقاليم الحالية على أن لا يتعارض ما تضعه من الأحكام مع المبادىء الأساسية المقررة في الدستور، وذلك إلى أن يتم قيام حكومة مؤلفة طبقاً لأحكام المادة ٢٠٣ من هذا الدستور.

المادة (٢٠٣): عند إعلان الاستقلال يعين الملك الحكومة المؤلفة تأليفاً صحيحاً.

المادة (٢٠٤): تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الأول لمجلس الأمة على أن لا يتعارض وأحكام هذا الدستور، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره، ويجب أن يتم إصدار هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور.

المادة (٢٠٥): يجب إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاز ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ إصدار قانون الانتخاب.

المادة (٢٠٦): في الانتخابات الأولى لمجلس النواب، وإلى أن يتم إحصاء سكان ليبيا يكون لولاية برقة خمسة عشر نائباً ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائباً ولولاية فزان خمسة نواب.

المادة (٢٠٧): يعين الملك جميع أعضاء مجلس الشيوخ الأول وتكون مدته أربع سنوات اعتباراً من تاريخ انعقاد مجلس الأمة الأول، وذلك بالرغم من أحكام المادتين ٩٥ و٩٨ من هذا الدستور.

المادة (٢٠٨): يعمل بأحكام المادتين ٩٥ و٩٨ من هذا الدستور عند انتهاء مدة مجلس الشيوخ الأول ويكون اختيار من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ المؤلف طبقاً

لأحكام المادتين ٩٥ و٩٨ في نهاية السنوات الأربع الأولى بطريق القرعة.

المادة (٢٠٩): يتولى أول ملك للمملكة الليبية المتحدة سلطته الدستورية عند إعلان الاستقلال على أن يقسم اليمين المنصوص عليها أمام مجلس الأمة في جلسة مشتركة عند أول انعقاد له وذلك بالرغم مما جاء في المادة ٤٧ من هذا الدستور.

المادة (٢١٠): جميع القوانين والتشريعات الفرعية والأوامر والإعلانات المعمول بها في أي جزء من ليبيا عند بدء العمل بهذا الدستور إذا لم تكن مخالفة لمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها، تبقى نافذة ومعمولاً بها إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى تسن طبقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة (٢١١): يجتمع مجلس الأمة الأول في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخابات.

المادة (٢١٢): لا تطبق المادة ٣٦ فقرة ٢٨ والمادة ١٧٤ من هذا الدستور قبل أول إبريل ١٩٥٢.

المادة (٢١٣): تبقى الجمعية الوطنية قائمة إلى يوم إعلان الاستقلال.

وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١ وعهدت إلى رئيسها ونائبيه بإصداره ورفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبنشره في الجرائد الرسمية بليبيا.

تنفيذاً لقرار الجمعية الوطنية قد أصدرنا هذا الدستور بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١.

نائب الرئيس	نائب الرئيس	رئيس الجمعية الوطنية
أبو بكر بن أحمد أبو بكر	عمر فائق شنيب	محمد أبو الإسعاد العالم

القانون الأساسي لولاية برقة لسنة ١٩٥٤

نحن إدريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة وأمير برقة.

بما أنه بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥١ أصدرت الجمعية الوطنية الليبية دستوراً لمملكة ليبيا لتكوين دولة مؤلفة من ولايات ليبيا الثلاث: برقة، وطرابلس الغرب، وفزان، تحت تاج الملك إدريس الأول.

وبما أن المادة ١٧٧ من دستور مملكة ليبيا المتحدة تنص على أن تضع كل ولاية قانونها الأساسي.

وبعد الاطلاع على القانون الاساسي لولاية برقة الصادر بتاريخ ٢٢ جمادي الألألى سنة ١٣٧١هـ. الموافق للثامن عشر من فبراير سنة ١٩٥٢.

قرر المجلس التشريعي لمجلس برقة القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١ ـ يسمى هذا القانون «القانون الأساسي لولاية برقة لسنة ١٩٥٤».

الفصل الأول: الملك وأمير برقة

مادة ٢ ـ استجابة لأهالي برقة في أن يحتفظ إدريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة بلقب أمير برقة تخليداً لموقف البرقاويين التاريخي سنة ١٩٤٠م. لتحرير البلاد تحت قيادته وقت ان كان أميراً لبرقة وتنفيذاً لهذه الرغبة وجب النص على ما يلي:

يحتفظ الملك السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ملك مملكة ليبيا المتحدة مع مراعاة أحكام هذا القانون الأساسي ودستور مملكة ليبيا المتحدة، ويستمر الملك في التمتع بكافة الحقوق والامتيازات الكاملة وغير المنقوصة التي يتمتع بها كأول أمير لبرقة؛ وتقرر تلك الحقوق والامتيازات بموجب هذا القانون بأنها موقوفة ووراثية في عقب الملك ويكون لقب الملك إدريس الأول بالنسبة لولاية برقة هو أمير برقة علاوة على لقب ملك مملكة ليبيا المتحدة وفي هذا القانون ما لم تدل القرينة على العكس فإن كلمة «ملك» تعتبر أنها تعني ملك مملكة ليبيا المتحدة وأمير برقة، والحقوق والامتيازات العائدة لأمير برقة للمدى غير المنصوص عنه في هذا القانون الأساسي سيقررها ويحددها قانون خاص.

مادة ٣ ـ (١) الملك هو الرئيس الأعلى لولاية برقة وحكومتها.

(ب) الحكومة التي نص عنها في هذا القانون تعرف بحكومة برقة.

مادة ٤ ـ يمارس الملك السلطة التشريعية في ولاية برقة بالاشتراك مع مجلس برقة التشريعي في نطاق هذا القانون.

مادة ٥ ـ يمارس الملك السلطة التنفيذية في برقة بالاشتراك مع الوالي ومجلس برقة التنفيذي في نطاق هذا القانون.

مادة ٦ ـ تمارس محاكم برقة كما هي مؤسسة قانونًا السلطة القضائية في برقة وتصدر الأحكام طبقاً للقانون الساري آنئذ وباسم ملك مملكة ليبيا المتحدة وأمير برقة.

مادة ٧ ـ للملك أن يخول بإرادة ملكية لوالي برقة أية من السلطات التي يمارسها بمقتضى هذا القانون وعند تخويل تلك السلطة أو السلطات فيمارسها الوالي باسم الملك ونيابة عنه بدون مساس بالمادتين ١٦ و١٧ من هذا القانون.

الفصل الثاني: والي برقة ووظائفه

مادة ٨ ـ يكون لولاية برقة وال يعينه الملك وله أن يقبل استقالته أو أن يعفيه من منصبه.

مادة ٩ ـ لا يجمع الوالي بين منصبه كوال وبين رئاسة المجلس التنفيذي أو عضويته.

مادة ١٠ ـ يكون الوالي ليبيا من غير أعضاء الأسرة المالكة.

مادة ١١ ـ يؤدي والي برقة عند تعيينه يميناً أمام الملك بأنه سيعمل بإخلاص للإشراف على تنفيذ أحكام دستور المملكة الليبية المتحدة وقوانين البلاد وأن يؤدي عمله ومشورته مخلصاً في كافة المسائل المتعلقة بمركزه كوالي برقة وكممثل للملك فيها.

مادة ١٢ ـ تحدد مخصصات والي برقة بقانون.

مادة ١٣ ـ في حالة غياب الوالي عن ولاية برقة أو عدم تمكنه من القيام بمهام منصبه يقوم مقامه رئيس المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة ينتدب الأخير أحد النظار ليقوم مقامه.

مادة ١٤ ـ يمثل الوالي الملك في الولاية ويكون مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ الدستور وقوانين البلاد.

مادة ١٥ ـ يتولى الملك والوالي ممارسة جميع سلطاتهما عن طريق المجلس التنفيذي.

مادة ١٦ ـ يباشر الوالي بصفته ممثلاً للملك في الولاية السلطات الآتية ويكون مسؤولاً عنها أمامه:

(١) التصديق على القوانين التي يقرها المجلس التشريعي وإصدارها.

(٢) إصدار المراسيم والأوامر المتعلقة بالولاية إلا ما كان متعلقاً منها بتشكيل المجلس التنفيذي أو حله فلا يصدرها الوالي إلا بتخويل خاص طبقاً للمادة ٧ من هذا القانون.

(٣) دعوة المجلس التشريعي للانعقاد وافتتاح وفض دوراته. أما حل المجلس ودعوة الناخبين للانتخاب فلا يباشرها الوالي إلا بتخويل خاص من الملك.

(٤) إصدار العفو واستبدال أو تخفيض العقوبة بناء على عرض ناظر العدل إلا إذا رأى الوالي رفع توصياته في هذا الشأن إلى الملك.

مادة ١٧ ـ إذا رأى الوالي أن مشروع قانون أقره المجلس التشريعي مخالف لأحكام الدستور أو القانون الأساسي لولاية برقة وجب عليه أن يحيله عن طريق رئيس المجلس التنفيذي إلى المحكمة العليا ضمن الميعاد المقرر لإصداره لأخذ رأيها فيه. فإذا قررت المحكمة العليا أن مشروع القانون غير مناف لأحكام الدستور والقانون الأساسي وجب على الوالي أن يصدق عليه ويصدره خلال ثلاثين يوماً من قرار المحكمة العليا، أما إذا قررت المحكمة المذكورة أن مشروع القانون مخالف لأحكام الدستور أو القانون الأساسي رفض الوالي التصديق عليه.

الفصل الثالث: المجلس التنفيذي

مادة ١٨ ـ (أ) يكون لولاية برقة مجلس تنفيذي يكون من رئيس وأعضاء يعينهم الملك.

(ب) يعين الملك رئيس المجلس التنفيذي بالتشاور مع الوالي ويعين أعضاءه بناء على عرض الرئيس وبالتشاور مع الوالي.

(جـ) للملك بالتشاور مع الوالي أن يقيل رئيس المجلس التنفيذي أو يقبل استقالته، كما للملك بناء على عرض الرئيس وبالتشاور مع الوالي أن يقيل أي عضو في المجلس التنفيذي أو أن يقبل استقالته من منصبه، وإذا أقيل أو استقال الرئيس يعتبر جميع أعضاء المجلس مقالين أو مستقيلين.

(د) في حالة غياب رئيس المجلس التنفيذي عن ولاية برقة أو عدم تمكنه من القيام بمهام منصبه يعهد الرئيس بموافقة الوالي إلى أحد النظار ليقوم مقامه.

(هـ) يكون رئيس المجلس التنفيذي وأعضاؤه ليبيين ومن غير أعضاء الأسرة المالكة.

(و) في حالة غياب أحد النظار أو عدم تمكنه من القيام بمهام منصبه

يعهد بموافقة رئيس المجلس التنفيذي إلى أحد النظار الآخرين القيام مقامه إلى حين عودته أو تمكنه من القيام بعمله.

مادة ١٩ ـ (أ) تناط بالمجلس التنفيذي إدارة جميع شؤون الولاية طبقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.

(ب) مع مراعاة أحكام الدستور والقانون الأساسي لولاية برقة للملك، بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي، وموافقة ذلك المجلس، أن يقوم بكافة تلك الأعمال الضرورية لحسن إدارة حكومة ولاية برقة والمحافظة على النظام العام فيها. ويكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس التشريعي عن هذه الأعمال.

مادة ٢٠ ـ رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي مسؤولون بالتضامن تجاه الملك والمجلس التشريعي عن السياسة العامة للولاية وكل منهم مسؤول عن أعمال نظارته.

مادة ٢١ ـ توقيعات الملك والوالي في شؤون الولاية يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس المجلس التنفيذي والنظار المختصون ويستثني من ذلك المرسوم الذي يتضمن تعيين رئيس المجلس التنفيذي أو إعفاءه فيوقعه الملك وحده، والمراسيم التي تعين النظار أو تعفيهم من مناصبهم فيوقعها الملك ورئيس المجلس التنفيذي.

مادة ٢٢ ـ (ا) إذا قرر المجلس التشريعي بثلاثة عشر صوتاً عدم الثقة برئيس المجلس التنفيذي وجب عليه أن يستقيل. وإذا قرر بأغلبية جميع أعضائه عدم الثقة بأحد النظار وجب على الناظر أن يستقيل.

(ب) لا يقترع بعدم الثقة إلا إذا أثيرت مسألة الثقة:

١ ـ بواسطة رئيس المجلس التنفيذي أو واحد من أعضائه.

٢ ـ بواسطة ما لا يقل عن ربع أعضاء المجلس التشريعي.

(ح) لا تطرح مسألة الثقة للمناقشة في المجلس التشريعي إلا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ إثارتها بالنسبة للناظر وخمسة عشر يوماً بالنسبة للرئيس ولا يحصل التصويت عليها إلا بعد مرور يومين من تمام المناقشة فيها.

مادة ٢٣ ـ (أ) يجوز لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي حضور جلسات المجلس التشريعي ولهم أن يشتركوا في مناقشاته وعلى المجلس أن يستمع إليهم كلما طلبوا الكلام في حدود أحكام لائحته الداخلية وكل منهم يمثل النظارة أو النظارات المنوطة به في كافة المسائل المطروحة للبحث ولهم أن يستعينوا بمن يشاءون من موظفي نظاراتهم على أن لا يكون لعضو المجلس التفنيذي حق التصويت إلا إذا كان عضواً في المجلس الشتريعي.

(ب) يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي ممثلين للحكومة في جلسات المجلس التشريعي وعلى الناظر الذي تتعلق مادة أو أكثر من مواد جدول أعمال

أية جلسة باختصاص نظارته أن يحضر تلك الجلسات أو أن ينيب عنه أحد النظار.

مادة ٢٤ ـ تحدد مخصصات رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بقانون خاص.

مادة ٢٥ ـ يقسم رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي عند تعيينهم اليمين الآتية أمام الملك أو الوالي: «أقسم بالله العظيم بأنني سأكون مخلصاً للوطن وللملك ومحترماً للدستور وقوانين البلاد، وإنني سأباشر أعمالي بأمانة دون خوف ولا محاباة وأنني لن أفشي لا مباشرة ولا بواسطة أية مسألة أؤتمن عليها».

الفصل الرابع: المجلس التشريعي

مادة ٢٦ ـ يكون لولاية برقة مجلس تشريعي يتألف من عشرين عضواً ينتخب ثلاثة أرباعه بقانون انتخاب يسن لهذا الغرض، ويعين الملك باقي الأعضاء بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي وبموافقة أعضائه وبالتشاور مع الوالي.

مادة ٢٧ ـ (أ) يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والتنفيذي على أن يتقاضى من يجمع بينهما مخصصات عضو المجلس التنفيذي فقط.

(ب) لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي ومجلس الأمة أو المجالس البلدية أو أي منصب حكومي مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

مادة ٢٨ ـ يمارس المجلس التشريعي كامل سلطته التشريعية في كل ما ليس من اختصاص حكومة الاتحاد طبقاً للدستور.

مادة ٢٩ ـ (أ) تقدم الحكومة مشروعات القوانين إلى المجلس التشريعي بواسطة الناظر المختص.

(ب) يجوز لأي عضو في المجلس التشريعي أن يقدم أي مشروع أو أية مسألة تشريعية أو يقترح مناقشة أي موضوع مع مراعاة أحكام لائحة المجلس الداخلية والقانون الأساسي.

(جـ) على رئيس المجلس التشريعي أن يرسل صورة من مشروع أي قانون أو أي تشريع آخر بخلاف مشاريع القوانين الحكومية إلى رئيس المجلس التنفيذي قبل تقديمه إلى المجلس التشريعي.

مادة ٣٠ ـ (أ) يجوز للملك أو الوالي، في الأحوال التي لا يكون المجلس التشريعي فيها منعقداً، بناء على عرض الناظر المختص وموافقة المجلس التنفيذي، أن يصدر مراسيم تشريعية يكون لها قوة القوانين في جميع المسائل الواقعة ضمن سلطة المجلس التشريعي، فيما إذا وقعت ظروف تسوغ ذلك بشرط ألا تكون تلك المراسيم مخالفة لأحكام الدستور وهذا القانون.

(ب) تعرض المراسيم التشريعية على المجلس التشريعي خلال أربعة عشر

يوماً من اليوم الأول من دورته التالية، فإن لم تعرض أو عرضت ولم يقرها المجلس خلال دورة الانعقاد التي عرضت فيها زال ما كان لها من قوة القانون.

(جـ) إذا زال ما كان للمرسوم من قوة القانون بموجب أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة وجب على ناظر العدل أن ينشر بذلك إعلاناً في الجريدة السرمية.

مادة ٣١ ـ ينتخب رئيس المجلس التشريعي ووكيله وأعضاء المكتب في بداية كل دورة. وتنظم اللائحة الداخلية كيفية الانتخاب وكل ما يتعلق بالمكتب. ويكون موظفو المجلس تابعين للرئيس والمكتب ويطبق عليهم الرئيس أحكام قانون الخدمة المدنية للولاية ويستمرون في وظائفهم ولو لم يكن المجلس منعقداً كما تراعى هذه الأحكام عند انتقالهم منه.

مادة ٣٢ ـ يشترط في الناخب لأعضاء المجلس التشريعي:

١ ـ أن يكون ليبياً ذكراً.

٢ ـ أن تبلغ سنه (إحدى) إحد وعشرين سنة ميلادية على الأقل.

٣ ـ أن تتوافر فيه أية شروط أخرى يتطلبها القانون.

مادة ٢٣ ـ يشترط في عضو المجلس التشريعي:

١ ـ أن يكون ليبياً ذكراً.

٢ ـ أن تبلغ سنه ثلاثين سنة ميلادية على الأقل.

٣ ـ ألا يكون من أعضاء الأسرة المالكة.

٤ ـ أن يكون قادراً على الكتابة والقراءة باللغة العربية بطلاقة.

٥ ـ أن تتوفر فيه أي شروط أخرى يتطلبها قانون الانتخاب أو غيره من قوانين البلاد.

مادة ٣٤ ـ مدة المجلس التشريعي أربع سنوات مالم يحل المجلس قبلها.

مادة ٣٥ ـ جميع الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي ينص عليها في قانون الانتخاب.

مادة ٣٦ ـ يعقد المجلس التشريعي أربع دورات في كل سنة دورة، ويجب أن لا تقل مدة كل دورة عن خمسة أشهر ولا تزيد على تسعة مع مراعاة المادة ٦٣.

مادة ٣٧ ـ تفتح الدورات العادية للمجلس التشريعي بمرسوم في النصف الأول من شهر نوفمبر من كل سنة. فإذا لم يدع المجلس اجتمع بحكم القانون في اليوم العشرين من الشهر نفسه.

مادة ٣٨ ـ تفض الدورة السنوية بمرسوم بعد إخطار من رئيس المجلس التشريعي بانتهاء أعمال المجلس السنوية أو بتمام تسعة أشهر من بداية الدورة.

مادة ٣٩ ـ (أ) إذا حل المجلس التشريعي لسبب فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس السبب.

(ب) المرسوم الصادر بحل المجلس يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس في العشرين يوماً التالية لتمام الانتخاب.

مادة ٤٠ ـ تجري الانتخابات والتعيينات لتجديد المجلس التشريعي خلال الثلاثة أشهر السابقة لانتهاء مدته لم يتيسر إجراؤها خلال الميعاد المذكور أطيلت مدة المجلس القائم إلى أن تحصل تلك الانتخابات والتعيينات.

مادة ٤١ ـ قبل أن يولى أعضاء المجلس التشريعي عملهم يقسم كل منهم علنا في قاعة الجلسة اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك ومحترماً للدستور وقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بأمانة وصدق».

مادة٤٢ ـ جلسات المجلس التشريعي علنية ما لم يقرر المجلس سريتها، فإذا كان طالب السرية من الحكومة يناقش الاقتراح في المجلس سرياً.

مادة ٤٣ ـ يدعو الملك أو الوالي المجلس التشريعي إلى اجتماعات غير عادية إذا طلب إليه ذلك المجلس التنفيذي أو ما لا يقل عن ربع أعضاء المجلس التشريعي ولا ينظر المجلس إلا في المسائل التي دعى من أجلها.

مادة ٤٤ ـ تحدد اللائحة الداخلية النصاب القانوني لافتتاح الجلسة على ألا يقل عن أغلبية كامل أعضاء المجلس.

مادة ٤٥ ـ تصدر القرارات بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة. وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة ٤٦ ـ لكل عضو في المجلس التشريعي أن يوجه إلى رئيس المجلس التنفيذي أو أحد أعضائه أسئلة واستجوابات وذلك على الوجه المبين في اللائحة الداخلية للمجلس التشريعي ولا تجري المناقشة في استجواب ولا رد على سؤال إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه إليه الاستجواب أو السؤال.

مادة ٤٧ ـ لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي ولا القبض عليه لأي سبب كان إلا بإذن المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

ولا يجوز الاستمرار في إجراءات بدأت قبل افتتاح دورة الانعقاد إلا بإذن من المجلس.

مادة ٤٨ ـ لا يجوز مؤاخذة أعضاء المجلس التشريعي فيما يبدونه من الآراء في المجلس أو في اللجان التابعة له، وذلك مع مراعاة أحكام اللائحة الداخلية.

مادة ٤٩ ـ لا تقبل استقالة عضو المجلس التشريعي قبل الفصل في صحة عضويته، إذا كان هناك ادعاء قائم بوقوع غش أو عمل غير مشروع في إجراءات انتخابه.

مادة ٥٠ ـ تسقط عضوية عضو المجلس التشريعي:

(أ) بالوفاة.

(ب) بالتغيب عن الجلسات لمدة ثلاثة أشهر متوالية خلال أية دورة بدون إذن من المجلس أو عذر مقبول.

(جـ) باكتساب جنسية دولة أجنبية اختيارياً.

(د) بفقدانه أحد الشروط المبينة لهذا الغرض في القانون.

(هـ) بقبول استقالته من المجلس التشريعي.

(و) بإثبات إدانته في جريمة خيانة وطنية.

مادة ٥١ ـ إذا خلا مقعد أحد أعضاء المجلس التشريعي يختار له عضو بطريقة التعيين أو الانتخاب حسب الأحوال وطبقاً لأحكام القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم إشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد ولا تدوم مدة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه.

مادة ٥٢ ـ تختص محكمة الاستئناف بالفصل في صحة عضوية أعضاء المجلس التشريعي.

مادة ٥٣ ـ تحدد مكافأة رئيس المجلس التشريعي وأعضائه بقانون. على أن كل زيادة فيها لا تسري إلا بعد انتهاء مدة المجلس الذي أقرها.

مادة ٥٤ ـ يضع المجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها نظامه الداخلي وكيفية سير الأعمال فيه.

مادة ٥٥ ـ لا يسمح لأية قوة مسلحة بدخول المجلس التشريعي أو المرابطة بالقرب من أبوابه إلا بطلب من الرئيس.

مادة ٥٦ ـ يصدق الوالي، حسب أحكام القانون الأساسي، على القوانين التي يقرها المجلس التشريعي ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها إليه.

مادة ٥٧ ـ للوالي خلال المدة المقررة لإصدار القانون أن يعيد القانون إلى المجلس التشريعي لإعادة النظر فيه وفي هذه الحالة على المجلس بحث القانون من جديد، فإذا أقر القانون ثانية بموافقة اغلبية مكونة من ثلثي جميع اعضاء المجلس التشريعي يجب التصديق عليه وإصداره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغ القرار الأخير إليه. فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين يجب عدم النظر في مشروع القانون خلال الدورة نفسها. فإذا عاد المجلس التشريعي في دورة انعقاد أخرى إلى إقرار ذلك

المشروع بأغلبية كافة الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيجب التصديق عليه وإصداره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغ القرار إليه.

مادة ٥٨ ـ يجب أن تنشر في جريدة برقة الرسمية جميع القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح وغيرها من التشريعات الفرعية التي تصدر في ولاية برقة وتصبح نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ما لم ينص على تاريخ آخر لبدء سريانها.

الفصل الخامس: المالية

مادة ٥٩ ـ تدفع في الخزانة العامة جميع إيرادات الولاية بما في ذلك الضرائب والمنح والقروض على أن تراعى في ذلك نصوص القوانين الخاصة بموجب أحكام الدستور والقانون الأساسي.

مادة ٦٠ ـ لا يسحب أي مبلغ من الخزانة إلا بتخويل كتابي موقع عليه من رئيس المجلس التنفيذي ومن مراجع برقة الرئيسي وموجه إلى ناظر المالية.

مادة ٦١ ـ (أ) على المجلس التنفيذي أن يقدم ميزانية ولاية برقة إلى المجلس التشريعي قبل الشروع في تنفيذها بشهر على الأقل ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد دراستها وفحصها أو تعديلها إذا لزم الأمر وإقرارها باباً باباً من المجلس التشريعي.

(ب) جميع إيرادت ومصروفات ولاية برقة يجب أن تدرج في ميزانية الولاية.

(جـ) تبدأ السنة المالية في أول شهر إبريل من كل سنة.

مادة ٦٢ ـ لا يدفع من الخزانة العامة أي مبلغ إلا ضمن حدود الميزانية.

مادة ٦٣ ـ لا يجوز فض دورة انعقاد المجلس التشريعي قبل الفراغ من إقرار الميزانية.

مادة ٦٤ ـ في جميع الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بمرسوم اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من إثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة السابقة وتجبى الإيرادات وتنفق المصرفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

مادة ٦٥ ـ (أ) كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يحال إلى المجلس التشريعي لدراسته وإقراره ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى باب آخر من أبواب الميزانية.

(ب) يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة انتهاء مدة المجلس التشريعي تقدير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية، أو نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة لطارىء حدث

أثناء غياب المجلس التشريعي، على شرط أن يكون ذلك بمرسوم يصدره الملك أو الوالي بناء على عرض ناظر المالية وموافقة المجلس التنفيذي، ويعرض على المجلس التشريعي في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من اجتماعه التالي.

مادة ٦٦ ـ لا يجوز عرض أي مشروع قانون على المجلس التشريعي باحداث نفقات جديدة من الخزانة العامة دون بيان الموارد المراد تحصيلها منها كما لا يجوز للمجلس التشريعي النظر في مثل ذلك المشروع.

مادة ٦٧ ـ لا يجوز لحكومة الولاية الموافقة على فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها في المادة ٢٦ فقرة ٢٨ من الدستور إلا بإذن من المجلس التشريعي.

مادة ٦٨ ـ لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون كما أنه لا يعفي أي شخص أو طائفة من الأشخاص من دفع الضرائب إلا في حدود القانون، ولا يكلف أي شخص دفع أية رسوم على الخدمات التي تؤديها الإدارة العامة للولاية إلا في حدود القانون والأنظمة الإدارية.

مادة ٦٩ ـ لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة إلا في حدود القانون أو بموافقة المجلس التشريعي.

مادة ٧٠ ـ تراجع حسابات كافة مصالح ولاية برقة بواسطة مراجع برقة الرئيسي، الذي مع مساعديه يكون المسؤول الوحيد عن مراجعة الحسابات وله الحق في جميع الأوقات في مراجعة كافة السجلات والبيانات والوثائق الأخرى المتعلقة بتلك الحسابات، وعلى المراجع الرئيسي أن يرفع إلى المجلس التشريعي تقريراً سنوياً عن أعماله بمقتضى هذه المادة مع إرسال صورة منه إلى المجلس التنفيذي للمعلومية.

مادة ٧١ ـ يعين المراجع الرئيسي بمرسوم ويكون تعيينه وصلاحياته ومسؤولياته طبقاً لأحكام قانون يسن لهذا الغرض.

مادة ٧٢ ـ ميزانية المجلس التشريعي مستقلة وهي تتكون من بنود تحدد المبالغ اللازمة لكل نوع من أنواع المصروفات وتوضع رقماً واحداً في ميزانية الولاية.

الفصل السادس: القضاء

مادة ٧٣ ـ (أ) القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

(ب) الأحكام والأوامر التي تصدر من المحاكم في طرابلس وفزان أو من المحكمة العليا تنفذ في ولاية برقة كما لو كانت صادرة من محاكمها.

الفصل السابع: متنوعات

مادة ٧٤ ـ ولاية برقة جزء لا ينفصل عن المملكة الليبية المتحدة وأهلها جزء لا يتجزأ من الأمة الليبية.

مادة ٧٥ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ولاية برقة ويجب العمل بها في كافة المصالح الحكومية لأحكام القانون.

مادة ٧٦ ـ للولاية شخصية اعتبارية ولها أن تقاضي وللغير أن يقاضيها بالكيفية التي يعينها القانون.

مادة ٧٧ ـ يضع المجلس التنفيذي باتفاق مع المجلس التشريعي نظاماً يحد قواعد الموافقة على الهجرة إلى الولاية طبقاً للمادة ٢٠٠ من الدستور ولا يجوز للولاية الارتباط باتفاقية تسمح بمهاجرة طائفة أو مجموعة ما لم يوافق المجلس التشريعي على شروط هذا الارتباط.

مادة ٧٨ ـ دستور المملكة الليبية المتحدة يعد القانون الأعلى لولاية برقة، ومواده من رقم ١١ إلى ٣٥ وسائر المواد المتعلقة بالمساواة والحرية جزء لا يتجزأ من هذا القانون.

مادة ٧٩ ـ لا يجوز للوالي ولا لرئيس المجلس التنفيذي أو أعضائه أن يتولوا أية وظيفة أثناء توليهم مناصبهم أو أن يمارسوا أية مهنة أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة إلا لسكناهم الخاصة وليس لهم أن يشتروا منها شيئاً ولا أن يدخلوا بأية صورة مباشرة أو غير مباشرة في أية تعهدات أو مناقصات تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة أو مراقبة الدولة كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا في عمل تجاري أو مالي.

المادة (٨٠) ـ (أ) تكون مدينة بنغازي عاصمة لولاية برقة ومقراً لحكومتها.

(ب) حدود ولاية برقة تحدد بقانون خاص.

مادة ٨١ ـ شروط التوظف في الحكومة يقرها القانون.

مادة ٨٢ ـ لا يجوز سن قوانين تتعارض وأحكام الدستور الليبي أو هذا القانون.

مادة ٨٣ ـ جميع القوانين والتشريعات الفرعية والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات الإدارية والإعلانات المعمول بها في ولاية برقة عند بدء العمل بهذا القانون تبقى نافذة المفعول ومعمولاً بها إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بها تشريعات أخرى إلا ما كان منها مخالفاً لمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور وهذا القانون الأساسي فتعتبر ملغاة بطبيعتها.

مادة ٨٤ ـ لا يخل هذا القانون بالاتفاقات والتعهدات السابقة لسريان مفعوله.

مادة ٨٥ ـ يجوز للمجلس التشريعي، بعد أن تقرر أغلبية جميع أعضائه ضرورة التعديل وتحدد موضوعه، أن يعدل أحكام هذا القانون باستثناء الفصل الأول منه، وذلك بأغلبية ثلثي جميع أعضائه.

مادة ٨٦ ـ تعتبر قوات الأمن في ولاية برقة جزءاً من القوات المسلحة الليبية التي نصت المادة ٦٨ من الدستور على أن الملك هو قائدها الأعلى.

مادة ٨٧ ـ يلغى هذا القانون القانون الأساسي لولاية برقة لسنة ١٩٥٢.

صدر بالبيضاء في اليوم التاسع عشر من شهر محرم سنة ١٣٧٤هـ الموافق لليوم السابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤ م.

إدريس

بأمر الملك

علي الساحلي (ناظر المالية والتجارة بالنيابة)	ونيس القذافي (ناظر الداخلية)	علي الساحلي (ناظر العدل)
ونيس القذافي (ناظر الأشغال والمواصلات بالنيابة)		حامد العبيدي (ناظر المعارف)
ناصر الكزة (ناظر الصحة العامة)		حسين طاهر (ناظر الزراعة والغابات)

القانون الأساسي لولاية فزان

استهلال

حيث أن الجمعية الوطنية التأسيسية الممثلة لأقطار ليبيا الثلاثة قد أصدرت بتاريخ ٦ محرم الحرام سنة ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ دستور المملكة الليبية المتحدة وذلك بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد بين شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان.

وحيث أن المادة ٣ من الدستور قد نصت على أن تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان.

وحيث أن المادة ١٧٧ من الدستور قد نصت على أن تضع كل ولاية قانونها الأساسي على أن لا تتعارض أحكامه وأحكام الدستور ويتم وضع هذا القانون وإصداره في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ إصدار الدستور.

ولما كان وضع القانون الأساسي لولاية فزان والحكم بموجبه في حدود الدستور وتنفيذاً لأحكامه يضمن للشعب الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد ويكفل تنفيذ رغبة من أجل رغبات الملك ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا لذلك اجتمع مجلس ولاية فزان برئاسة الوالي ووضع هذا القانون الأساسي لولاية فزان وعهد إلى الوالي ليرفعه للملك ليتفضل بالموافقة عليه وإقراره.

الوالي
أحمد سيف النصر

ناظر الداخلية والعدل
حمودة بن طاهر

ناظر المالية والاقتصاد
نصر بن سالم

ناظر الأشغال
النور بن طاهر

ناظر الصحة والمعارف
المهدي بن أحمد

ناظر التجارة والزراعة
الحسن بن علي

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون بالقانون الأساسي لولاية فزان لسنة ١٣٧٢ هجرية ـ ١٩٥٢ ميلادية ويعمل به ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٢ الموافق ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢.

المادة ٢ ـ ولاية فزان جزء لا تنفصل من المملكة الليبية المتحدة وستبقى كذلك على الدوام، وأهلها جزء لا يتجزأ من الأمة الليبية.

المادة ٣ ـ الحدود الإدارية لولاية فزان يعينها القانون.

المادة ٤ ـ تكون سبها عاصمة لولاية فزان.

المادة ٥ ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية لولاية فزان.

المادة ٦ ـ يكون دستور المملكة الليبية المتحدة وما يوضع بموجبه من القوانين والمعاهدات القانون الأعلى لولاية فزان.

المادة ٧ ـ أحكام المود من ١١ إلى ٣٥ من دستور المملكة الليبية المتحدة تعتبر بأنها مندمجة في هذا القانون وتكون جزءاً منه.

المادة ٨ ـ تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ولاية فزان بالصورة التي ينص عليها هذا القانون.

الفصل الثاني: السلطة التشريعية

المادة ٩ ـ السلطة التشريعية في ولاية فزان في جميع المسائل التي لم يحتفظ بها في الدستور للاتحاد الليبي يتولاها الوالي ومجلس تشريعي.

المادة ١٠ ـ يتكون المجلس التشريعي من سبعة عشر عضواً ينتخبون طبقاً لأحكام قانون الانتخابات الذي يسن لهذا الغرض.

المادة ١١ ـ كل ليبي له حق التصويت لمجلس الأمة ومسجل اسمه كناخب في سجل الناخبين في ولاية فزان يكون له أيضاً حق التصويت للمجلس التشريعي.

المادة ١٢ ـ كل شخص لا حق له في التصويت بمقتضى نصوص المادة السابقة ولا بمقتضى قانون الانتخابات لولاية فزان لا يجوز له أن ينتخب عضواً في المجلس التشريعي.

المادة ١٣ ـ تكون مدة المجلس التشريعي أربع سنوات يعقد في كل سنة منها دورتين عاديتين تستمر الواحدة منها لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً وتكون الأولى في شهر يناير والثانية في شهر يوليو.

المادة ١٤ ـ (أ) يدعو الوالي المجلس التشريعي إلى عقد جلساته العادية ويعلن انتهاء دور الانعقاد عند انقضاء أعمال المجلس.

(٢) يجوز للوالي أن يدعو المجلس التشريعي إلى عقد جلسات فوق العادة فإذا

طلب إليـه المـجلس التنفيذي أو ما لا يقل عن ربع أعضاء المجلس التشريعي عقد جلسات فوق العادة وجب عليه أن يفعل ذلك خلال أسبوعين من تاريخ الطلب ويجب أن يدرج جدول أعمال دورة الانعقاد فوق العادة في الأمر الذي دعي فيه المجلس للانعقاد ولا يجوز النظر في غير تلك الأعمال في دورة الانعقاد المذكورة.

المادة ١٥ ـ عضو المجلس التشريعي يمثل الشعب كله في ولاية فزان لا تخضع وكالته لأية قيود أو شروط.

المادة ١٦ ـ يفصل المجلس التشريعي في صحة انتخاب أعضائه ولا تبطل النيابة إلا بقرار يصدر بأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس.

المادة ١٧ ـ يقسم كل عضو في المجلس التشريعي علناً أمام المجلس قبل أن يتولى عمله بأنه سيكون مخلصاً للوطن وللملك ومحترماً للدستور ولقوانين البلاد وبأنه سيؤدي عمله بالأمانة والصدق.

المادة ١٨ ـ (١) تكون أغلبية أعضاء المجلس التشريعي النصاب القانوني اللازم لمباشرة الأعمال.

(٢) تصدر جميع قرارات المجلس التشريعي بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين إلا إذا نص في القانون على خلاف ذلك، وإذا تساوت الأصوات على اقتراح ما اعتبر مرفوضاً.

المادة ١٩ ـ لا يجوز لأعضاء المجلس التشريعي أن يصوتوا إلا إذا حضروا الجلسة ولا يسمح التصويت بالوكالة وتعطي الأصوات بالكيفية التي تقرر بلائحة المجلس الداخلية.

المادة ٢٠ ـ (١) تقدم مشاريع القوانين الحكومية إلى المجلس التشريعي بواسطة الناظر المختص الذي يمثل الحكومة لدى المجلس.

(٢) مع مراعاة أحكام هذا القانون واللائحة الداخلية للمجلس فلأي عضو في المجلس التشريعي أن يقدم أي مشروع قانون أو مسألة تشريعية أو يقترح مناقشة أي موضوع أو يقدم أي عريضة للمجلس التشريعي.

(٣) على رئيس المجلس التشريعي أن يرسل صورة من مشروع أي قانون أو تشريع آخر بخلاف مشاريع القوانين الحكومية إلى الوالي قبل تقديمه للمجلس التشريعي.

المادة ٢١ ـ لا يجوز أن يعرض على المجلس في نفس دورة الانعقاد مشروع بقانون أو اقتراح بقرار رفضه المجلس في تلك الدورة.

المادة ٢٢ ـ تقدم إلى الوالي القوانين التي يجيزها المجلس التشريعي خلال عشرة أيام من التصويت عليها وعلى الوالي أن يصدق على تلك القوانين وأن يصدرها خلال ثلاثين يوماً من تقديمها إليه.

المادة ٢٣ ـ إذا لم يستصوب الوالي إقرار مشروع القانون وجب عليه في خلال الميعاد المقرر لإصداره أن يعيده إلى المجلس التشريعي مع بيان أسباب إعادته إلى المجلس للنظر فيه مرة أخرى وعلى المجلس أن يعيد النظر فيه من جديد فإذا أقره بأكثرية ثلثي أعضائه وجب على الوالي أن يقره ويصدره خلال ثلاثين يوماً من تبليغه قرار المجلس الأخير.

فإذا كانت الأكثرية دون الثلثين امتنع عرض مشروع القانون على المجلس في نفس الدورة. فإذا أقره المجلس في دورة تالية بأكثرية مطلقة وجب على الوالي أن يقره ويصدره خلال ثلاثين يوماً من عرضه عليه.

المادة ٢٤ ـ إذا رأى الوالي أن مشروع القانون مخالف لأحكام الدستور لأنه يتجاوز سلطات المجلس التشريعية أو لغير ذلك من الأسباب وجب عليه أن يحيله إلى المحكمة العليا ضمن الميعاد المقرر لإصداره لأخذ رأيها فيه.

فإذا قررت المحكمة العليا أن مشروع القانون غير مناف لأحكام الدستور وجب على الوالي أن يقره ويصدره خلال ثلاثين يوماً من قرار المحكمة العليا أما إذا قررت المحكمة المذكورة أن قانون المشروع مخالف للدستور رفض الوالي إقراره.

المادة ٢٥ ـ يجوز للوالي بموافقة المجلس التنفيذي إذا لم يكن المجلس التشريعي منعقداً وطرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة أن يصدر مراسيم تشريعية يكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وأحكام القانون.

تعرض هذه المراسيم التشريعية على المجلس التشريعي في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون.

المادة ٢٦ ـ يجوز أن يفوض الناظر بموجب إصداره تشريعات فرعية ويحدد القانون مضمون تلك التشريعات وغرضها.

المادة ٢٧ ـ تجري الانتخابات لتجديد المجلس التشريعي خلال ثلاثة أشهر سابقة لانتهاء مدته فإذا لم يتيسر إجراؤها خلال الميعاد المذكور أطيلت مدة المجلس القائم إلى أن تحصل تلك الانتخابات.

المادة ٢٨ ـ للملك بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي وموافقة أعضائه وبالتشاور مع الوالي أن يحل المجلس التشريعي قبل انتهاء مدته بموجب مرسوم يبين فيه أسباب الحل.

على أنه إذا حل المجلس بناء على سبب خاص فلا يجوز أن يحل المجلس الذي يليه من أجل نفس السبب.

المادة ٢٩ ـ إذا حل المجلس التشريعي بموجب المادة السابقة وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل.

المادة ٣٠ ـ في بدء كل دورة انعقاد عادي للمجلس التشريعي يجب على الوالي أن

يقدم إلى المجلس المذكور تقريراً عن حالة ولاية فزان وبين فيه سياسة المجلس التنفيذي.

المادة ٣١ ـ لكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي أن يوجه أسئلة واستجوابات إلى أعضاء المجلس التنفيذي وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية للمجلس ولا تجري المناقشة في استجواب ولا رد على سؤال الا بعد خمسة أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب.

المادة ٣٢ ـ إذا شغر في المجلس التشريعي مقعد عضو وجب ملء المقعد الشاغر بالانتخاب طبقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن لا يملأ مقعد شغر في خلال ستة أشهر سابقة لانقضاء مدة المجلس.

المادة ٣٣ ـ مع مراعاة أحكم اللائحة الداخلية للمجلس لا يجوز مؤاخذة أعضاء المجلس التشريعي فيما يبدون من الآراء في المجلس ولا يجوز أيضاً أثناء دورة انعقاد المجلس اتخاذ أية اجراءات جنائية ضد أي عضو ولا القبض عليه إلا بإذن من المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

المادة ٣٤ ـ لا يحق لأي عضو من أعضاء المجلس التشريعي أو المجلس التنفيذي أن يكون عضواً في مجلس الأمة أو وزيراً أو موظفاً عمومياً في حكومة ليبيا أو في إدارة ولاية فزان كما لا يصح لأي عضو في المجلس التشريعي أثناء عضويته لا مباشرة ولا بالواسطة أن تكون له مصلحة في أي عقد مع السلطات العامة.

المادة ٣٥ ـ (١) يبين في قانون الانتخابات شروط المرشحين للانتخابات والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع وكيفية عمل الاعتراضات والإجراءات التي تتبع قبل الانتخاب وأثناءها وبعدها كما يبين في القانون الجرائم المتعلقة بالأمن العام وجرائم الانتخابات لعضوية المجلس التشريعي.

(٢) يصدر ناظر العدل الأمر الخاص بمباشرة انتخاب أعضاء المجلس التشريعي.

المادة ٣٦ ـ تكون جلسات المجلس التشريعي علنية ويجوز للرئيس أو لأي عضو في أي وقت للسبب الذي يبديه أن يقترح عقد أية جلسة من جلسات المجلس بصفة سرية.

المادة ٣٧ ـ يجب على المجلس التشريعي أن يحفظ محضراً لجلساته وإجراءاته.

المادة ٣٨ ـ في بدء كل دور انعقاد عادي للمجلس التشريعي يرأس المجلس أكبر أعضائه سناً ويعمل أصغر الأعضاء سناً سكرتيراً للمجلس وبعد ذلك يسير المجلس فوراً لانتخاب رئيس ونائب رئيس وسكرتير ويكون التصويت بالاقتراع السري ويفوز صاحب أكثرية الأصوات المطلقة على أنه يمكن للمجلس أن يقرر بأغلبية أن يكون الاقتراع علنياً فإذا تساوت الأصوات بين اثنين اختير أكبرهما سناً.

المادة ٣٩ ـ يضع المجلس التشريعي لائحته الداخلية.

المادة ٤٠ ـ لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي إلا كتابة وللمجلس أن يحيل ما قدم إليه من العرائض إلى النظّار وعلى النظّار أن يقدموا الإيضاحات اللازمة على ما تضمنته العرائض المحالة إليهم كلما طلب المجلس منهم ذلك.

المادة ٤١ ـ يكون رئيس المجلس التشريعي مسؤولاً عن حفظ النظام في المجلس ولا يسمح لأية قوة مسلحة بدخول المجلس التشريعي أو المرابطة بالقرب من أبوابها إلا بطلب من الرئيس.

المادة ٤٢ ـ تحدد بقانون مكافأة أعضاء المجلس التشريعي على أن كل زيادة فيها لا تسري إلا بعد انتهاء مدة المجلس الذي قرر الزيادة.

الفصل الثالث: السلطة التنفيذية

المادة ٤٣ ـ السلطة التنفيذية في جميع المسائل التي لم تعهد للحكومة الاتحادية بموجب الدستور يتولاها الملك والوالي والمجلس التنفيذي لولاية فزان طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٤٤ ـ يكون لفزان والي يعينه الملك وله أن يقبل استقالته أو يعفيه من منصبه ولا يتولى الوالي نظارة مع وظيفته كوال وأية وظيفة أخرى ذات مرتب.

في حال تغيب الوالي عن ولاية فزان أو عدم تمكنه من القيام بمهام منصبة لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً يقوم رئيس المجلس التنفيذي مقامه وفي هذه الحالة ينتدب الأخير أحد النظّار ليقوم مقامه.

وفي حالة تغيب الوالي ورئيس المجلس التنفيذي أو عدم تمكنهما من لقيام بمهما منصبهما لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً ينتدب الوالي بموافقة الملك أحد الشخصيات ليقوم مقامه لحين عودته أو تمكنه من القيام بالعمل.

المادة ٤٥ ـ الوالي يمثل الملك في ولاية فزان ويتولى عن طريق المجلس التنفيذي كافة السلطات والامتيازات الملكية التي يخولها له الملك ويكون مسئولاً أمام الملك عن الإشراف على تنفيذ الدستور والقوانين الاتحادية وعلى هذا القانون وجميع القوانين القائمة في ولاية فزان.

المادة ٤٦ ـ توقيعات الملك أو الوالي في شؤون الولاية يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس المجلس التشريعي والنظّار المختصين ويستثنى من ذلك المرسوم الذي يتضمن تعيين الرئيس وإعفاءه من منصبه فيوقعها الملك وحده والمراسيم التي تعين النظار أو تعفيهم من مناصبهم يوقعها الملك ورئيس المجلس التنفيذي.

المادة ٤٧ ـ يكون لوالي فزان الحق في أن يخاطب المجلس التشريعي في أي وقت على أي مسألة وعند وجوده بقاعة المجلس تكون له كافة الحقوق والامتيازات

التي يتمتع بها عضو المجلس التشريعي كما تكون له الأسبقية على جميع أعضاء المجلس ولكن لا يكون له حق التصويت.

المادة ٤٨ ـ على والي فزان عند تعيينه في وظيفته أن يقسم اليمين في حضرة الملك بأنه وقد عين والياً لفزان من قبل الملك، سيقوم بكل وسعه وقدرته وفي كافة الأوقات عندما يطلب منه ذلك مشورته ورأيه للملك بحسن إدارة شؤون ولاية فزان وحفظ النظام العام فيها عاملاً بإخلاص للإشراف على تنفيذ أحكام دستور المملكة الليبية المتحدة وقوانين البلاد وأن يؤدي بإخلاص وأمانة جميع الواجبات المتعلقة بمنصبه كوال لفزان وكممثل للملك فيها.

المادة ٤٩ ـ (أ) يكون لولاية فزان مجلس تنفيذي يتكون من رئيس يعينه الملك بالتشاور مع الوالي ومن أعضاء يعينهم الملك بناء على عرض الرئيس والتشاور مع الوالي.

(ب) في حالة غياب رئيس المجلس التنفيذي عن ولاية فزان أو تعذر القيام بمهام منصبه يعين الرئيس بموافقة الوالي أحد النظار ليقوم مقامهة.

(جـ) يتولى الوالي ممارسة جميع سلطاته عن طريق المجلس التنفيذي.

(د) للملك بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي أن يقيل أي عضو في المجلس التنفيذي او يقبل استقالته من منصبه وإذا أقيل أو استقال رئيس المجلس التنفيذي يعتبر أعضاء المجلس مقالين أو مستقيلين.

المادة ٥٠ ـ يباشر المجلس التنفيذي السلطة على جميع أعمال الإدارة ضمن حدود القانون.

المادة ٥١ ـ يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً بالتضامن أمام الملك والمجلس التشريعي عن المسائل الخاصة بسياسة الإدارة العامة بولاية فزان ويكون أيضاً مسؤولاً بالتضامن عن قراراته وأعضاؤه مسؤولون كل عن أعماله ضمن اختصاصاته.

المادة ٥٢ ـ يجب على رئيس المجلس التنفيذي وكل عضو فيه قبل أن يتولى عمله أن يقسم اليمين أمام الوالي بأنه سوف يباشر أعماله بالذمة والصدق وأن يكون مخلصاً للوطن وللملك وأميناً على أي مسألة يؤتمن عليها بصفته رئيساً أو عضواً في المجلس التنفيذي.

المادة ٥٣ ـ يكون في فزان النظارات الآتية:

(أ) نظارة الداخلية ـ نظارة العدل ـ نظارة المالية والاقتصاد ـ نظارة الأشغال ـ نظارة المواصلات ـ نظارة الصحة ـ نظارة المعارف ـ نظارة التجارة ـ نظارة الزراعة.

(ب) للملك بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذي وبالتشاور مع الوالي تعيين نظّار بلا نظارات.

المادة ٥٤ ـ لأعضاء المجلس التنفيذي الحق في الاستعانة بمن يختارون من موظفي نظارتهم وأن ينيبوهم عنهم في حضور جلسات المجلس التشريعي بشرط أن لا يصوت في المجلس التشريعي إلا من كان عضواً فيه.

المادة ٥٥ ـ (١) إذا قرر المجلس التشريعي بأكثرية عشرة من أعضائه عدم الثقة برئيس المجلس التنفيذي أو أحد أعضائه وجب على المجلس التنفيذي أو العضو المختص أن يستقيل.

(٢) لا يقترع بعدم الثقة إلا إذا أثيرت مسألة الثقة:

(أ) بواسطة المجلس التنفيذي أو واحد من أعضائه.

(ب) بواسطة ما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس التشريعي وكان ما لا يقل عن ثلثي أعضائه حاضرون جلسة الاقتراع بالثقة.

(٣) لا تطرح مسألة الثقة للمناقشة في المجلس التشريعي إلا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ إثارتها ولا يحصل التصويت عليها إلا بعد مرور يومين من تمام المناقشة فيها.

وفي حالة إثارة الثقة برئيس المجلس أو أغلب أعضائه لا تطرح المناقشة فيها إلا بعد ثلاثة (وعشرون) وعشرين يوماً من تاريخ إثارتها.

المادة ٥٦ ـ لا يجوز للوالي أو الرئيس أو أعضاء المجلس التنفيذي في أثناء توليهم وظائفهم أن يتولوا أي وظائف أخرى أو يمارسوا أية مهنة في أن يشتروا أو يستغلوا أو يمتلكوا أشياء من أملاك الدولة ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات العامة الخاضعة لإدارة الحكومة أو مراقبتها كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أي شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي.

المادة ٥٧ ـ تحدد رواتب الوالي ورئيس وأعضاء المجلس التنفيذي ومخصصاتهم بقانون.

المادة ٥٨ ـ يعين رئيس المجلس التنفيذي سكرتيراً ويقيله بموافقة المجلس التنفيذي ويكون السكرتير المسؤول عن حفظ محاضر جميع جلسات المجلس ويدون فيها جميع قراراته وتعتبر المحاضر سجلاً رسمياً لقرارات المجلس.

الفصل الرابع: السلطة القضائية

المادة ٥٩ ـ السلطة القضائية في فزان تتولاها المحاكم كما هي مؤسسة قانوناً وتصدر الأحكام طبقاً للقانون الساري وباسم ملك المملكة الليبية المتحدة.

المادة ٦٠ ـ القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

المادة ٦١ ـ يعين بقانون اتحادي النظام القضائي في ولاية فزان على ما نصت

عليه المادتان ٣٨، ١٤٤ من دستور المملكة الليبية المتحدة.

المادة ٦٢ ـ الأحكام والأوامر التي تصدر من المحاكم في برقة وطرابلس الغرب أو من المحكمة العليا الاتحادية لليبيا تنفذ في ولاية فزان كأنها صادرة من محاكمها.

المادة ٦٣ ـ للملك حق العفو وتخفيف العقوبة وله أن يخول هذا الحق للوالي.

الفصل الخامس: المالية

المادة ٦٤ ـ تدفع للخزينة العامة جميع إيرادات الولاية بما فيها حصيلة الضرائب والعوائد وسائر الرسوم والمنح والقروض التي تمنح للولاية على أن تراعى في ذلك نصوص الدستور والقوانين الخاصة.

المادة ٦٥ ـ (١) يقدم المجلس التنفيذي بواسطة ناظر المالية ميزانية ولاية فزان إلى المجلس التشريعي قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واقرارها وتقر الميزانية باباً باباً.

(٢) جميع إيرادات ومصروفات ولاية فزان يجب أن تدرج في ميزانية الولاية.

المادة ٦٦ ـ تبدأ السنة المالية لولاية فزان في بدء السنة المالية للحكومة الاتحادية.

المادة ٦٧ ـ لا يجوز تقرير معاش على خزانة الولاية أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون.

المادة ٦٨ ـ لا يجوز فض دور انعقاد المجلس التشريعي قبل الفراغ من إقرار الميزانية.

المادة ٦٩ ـ في جميع الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية يفتح الوالي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة السابقة.

وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

المادة ٧٠ ـ كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به المجلس التشريعي. ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

المادة ٧١ ـ يجوز للوالي في الأحوال التي لا يكون المجلس التشريعي فيها منعقداً إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة أن يقرر بمرسوم بموافقة المجلس التنفيذي مصروفات جديدة غير واردة في الميزانية ونقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ويعرض ذلك على المجلس التشريعي في ميعاد لا يتجاوز شهراً من اجتماعه التالي.

المادة ٧٢ ـ لا يجوز عرض أي مشروع قانون على المجلس التشريعي لإحداث نفقات جديدة من الخزينة العامة دون بيان الموارد المراد تحصيلها منها. كما لا يجوز للمجلس النظر في مثل ذلك المشروع.

المادة ٧٣ ـ يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سنة يتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ إلا إذا أقرها المجلس التشريعي.

المادة ٧٤ ـ يختص المجلس التشريعي مع المجلس التنفيذي بالتشاور مع الحكومة الاتحادية في حالة فرض الضرائب المنصوص عليها في المادة ٣٦ فقرة ٢٨ من الدستور.

المادة ٧٥ ـ لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شيء من الأموال والرسوم إلا في حدود القانون.

المادة ٧٦ ـ لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزينة العامة إلا بموافقة المجلس التشريعي.

المادة ٧٧ ـ تراجع حسابات كافة مصالح ولاية فزان في كل سنة من قبل مراجع حسابات وعليه أن يرفع تقريراً وافياً إلى المجلس التشريعي. بنتيجة مراجعته وفحصه لهذه الحسابات وتحدد بقانون اختصاصات مراجع الحسابات وتعيينه وقواعد المراجعة التي يمارسها.

الفصل السادس: أحكام متفرقة وانتقالية

المادة ٧٨ ـ ريثما يحصل إنشاء المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتشكيلهما طبقاً لأحكام هذا القانون يواصل مجلس ولاية فزان الذي أنشىء بمقتضى إعلان انتقال السلطات أعماله الآتية.

(١) مباشرة سلطاته التشريعية والتنفيذية في جميع المسائل التي لم تعهد بالدستور إلى الحكومة الاتحادية.

(٢) مباشرة سلطاته التنفيذية في جميع المسائل المرتبطة بتنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأمور المنصوص عليها في المادة ٣٨ من الدستور وذلك تحت إشراف الحكومة الاتحادية.

المادة ٧٩ ـ يضع مجلس ولاية فزان قانون الانتخاب الأول للمجلس التشريعي ويقره ويعمل بهذا القانون خلال ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذا القانون.

المادة ٨٠ ـ (١) تجري الانتخابات للمجلس التشريعي الأول في ميعاد لا يزيد عن خمسة أشهر من يوم العمل بقانون الانتخاب.

(٢) يجتمع المجلس التشريعي في نحو ثلاثين يوماً من إعلان نتيجة الانتخاب.

المادة ٨١ ـ جميع القوانين والتشريعات الفرعية والأوامر والإعلانات المعمول بها في ولاية فزان عند بدء العمل بهذا القانون إذا لم تكن مخالفة لمبادىء الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور أو هذا القانون، تبقى نافذة ومعمولاً بها إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى تسن طبقاً لأحكام الدستور أو لأحكام هذا القانون.

المادة ٨٢ ـ كل شخص يكون متولياً وظيفة عمومية يوم نفاذ هذا القانون يعتبر أنه قد عين لتلك الوظيفة بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة ٨٣ ـ إذا عين وصي أو مجلس وصاية طبقاً لأحكام الدستور أو طبقاً لأحكام الأمر الملكي الكريم الصادر في غرة محرم سنة ١٣٧٢ الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته فإنه يباشر جميع الحقوق والسلطات والواجبات التي للملك بموجب هذا القانون وكذلك يزاول مجلس الوزارة سلطات الملك بموجب هذا القانون في الحالة التي نصت عليها المادة ٥٢ من الدستور والمادة ١٣ من الأمر الملكي الكريم.

المادة ٨٤ ـ (١) في خلال شهر من افتتاح دورة الانعقاد الأول للمجلس التشريعي الأول يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره.

(٢) في خلال دورة الانعقاد الأولى للمجلس التشريعي الأول تعتبر جميع التحقيقات المقترحة على هذا القانون مقبولة إذا أقرها المجلس بأكثرية جميع أعضائه.

(٣) كل تنقيح اقتراح فيما بعد يعتبر مرفوضاً ما لم تقره أكثرية لا تقل عن ثلثي جميع الأعضاء.

المادة ٨٥ ـ كافة القوانين واللوائح والتشريعات الأخرى يسري مفعولها من تاريخ نشرها في جريدة فزان الرسمية إلا إذا عين تاريخ آخر في تلك القوانين أو اللوائح أو التشريعات الأخرى.

المادة ٨٦ يلغى إعلان انتقال السلطات لسنة ١٩٥١.

بعد الإطلاع على القانون الأساسي لولاية فزان.

أصدرنا أمرنا هذا بالموافقة عليه وإقراره.

إدريس

صدر بقصر المنار في ١٦ محرم الحرام ١٣٧٢

الموافق ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢.

الأهلية للنشر والتوزيع